إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاجُ جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	**اسم الطالب:** فهيمة محمد كمال دلول
Signature:	**التوقيع:** فهيمة دلول
Date:	**التاريخ:** ٩ تموز/يوليو ٢٠١٤م

الجامعـــة الإســـلامية -غـــزة
عمـــادة الدراســـات العليـــا
كليــــــــــــــــة الآداب
قســـم التـــاريخ والآثـــار



تطور الفكر السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (١٩٩١- ٢٠٠٦م)

The Development of the Political Thought of Democratic Front for the Liberation of Palestine (1991- 2006)

إعداد الطالبة
فهيمة محمد كمال دلول

إشراف الدكتور
نهاد محمد الشيخ خليل

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (بحث تكميلي) في قسم التاريخ والآثار، بكلية الآداب، في الجامعة الإسلامية بغزة–فلسطين

١٤٣٥هـ–٢٠١٤م
غزة – فلسطين





الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم Ref ج س غ/35/

التاريخ 2014/06/25م Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ **فهيمة محمد كمال دلول** لنيل درجة الماجستير في **كلية الآداب**/ قسم **التاريخ** وموضوعها:

تطور الفكر السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (1991 – 2006)

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأربعاء 27 شعبان 1435هـ، الموافق 2014/06/25م الواحدة والنصف ظهراً بمبنى اللحيدان، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. نهاد محمد الشيخ خليل	مشرفاً ورئيساً	....
د. زكريا إبراهيم السنوار	مناقشاً داخلياً	....
د. عصام محمد عدوان	مناقشاً خارجياً	....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في **كلية الآداب**/قسم **التاريخ**.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي وللدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز

شئون البحث العلمي والدراسات العليا
Research & Graduate Affairs

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى :

"قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ"

سورة البقرة– آية ٣٢

الإهداء

أهدِي هذا الجهدَ المتواضعِ إلى من أنارَ لي الدربَ، فكان دائماً المنارةَ لِفكري، والمرجعيةَ لِكتابَتِي، إلى من كان سنداً يُحتذى...، إلى الأعظمِ في كونيِ... **أبي** الغالي، الذي زرعِ في نفسي العزةَ والكرامة، وعلمني اتخاذَهُما وسيلةً لتحقيقِ الغاياتِ، دمتَ لي ذخراً وأملاً.

إلى الرفقِ اللا محدود، والعطاءِ المتواصل، إلى الأغْلَى في كَوني... **أمَّي** الغالية، التي غمرتْنِي بحِبها، ودفِئها، ودَعواِتها.

إلى النجماتِ المرافقةِ لدربي... **أخواتي،** إلى سحابةِ الغيثِ التي أمطرتْ في سماءِ حياتي... الغاليةُ كفاح.

إلى الذين أتمني أن يظلَّهم اللهُ في ظلّه يوم لا ظلّ إلا ظلهُ... **إخوتي.**

إلى **صَديقَات الدرب**... الذي يعجزُ القلمُ عن كتابةِ أسمائهِن... فحُروفي خَجْلَى أمَامَكن... فأنتن أخواتي في نُصحِهن... صديقاتي في دِعمهن... أحبائِي في حنانِهن.

إلى فِلسطينَ كلّ فِلسطينَ أرضاً... وشعباً... وهوية.

الباحثة

فهيمة محمد دلول

شكر وتقدير

يقول الله تعالي : "ومن يشكرْ فإنما يشكرُ لِنفسه"[١]، وقالَ رسولُ الله ﷺ : "من لا يشكُر النَّاسَ لا يشكر الله"[٢]؛ لذلك اعترافاً بالفضل لأهله فأننَّي أتقدمُ –بعد حْمدِالله عًزوجلً والثناءِ عليه– لأستاذي الفاضل **الدكتور نهاد محمد الشيخ خليل** بالشكر الجزيل؛ لإشرافِه عَلَى هذه الرسالةِ، ولمتابعتهِ الدقيقة، ولإضَافَاتِه الإبداعيَّة، ولما منَحني من الجُهد والوقتِ طوالَ فترةِ إعدادِ الرسالة، فجزاهُ اللهُ عنًي وعن الباحِثين خيَر الجزاء.

وأتقدم بالشكر إلى **الإخوة** في الجبهةِ الديمقراطيةِ الأفاضل الذين لم يبخلوا عليّ بمعلومة، وأخص بالشكر **مركز الحرية** رمزِ الديمقراطيةِ والعطاءِ.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لعضوي لجنة المناقشة، اللذين تفضّلا وقبلا مناقشة هذه الرسالة؛ لاثرائها بعلمهما الغزير :

- الدكتور الفاضل : **زكريا ابراهيم السنوار.**
- الدكتور الفاضل : **عصام محمدعلي عدوان.**

الباحثة

فهيمة محمد دلول

(١) سورة لقمان، آية ١٢.

(٢) حديث صحيح، رواه أبو هريرة، حدثه الألباني، صحيح الترمذي، ص ١٩٥٤.

فهرس الموضوعات

الفصل الثالث

الفصل الرابع

ملخص الرسالة

يتناول البحث دراسة الفكر السياسي لإحدى الفصائل الفلسطينية، وهي الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، خلال مرحلة حاسمة من تاريخ القضية الفلسطينية، المتمثلة من عام ١٩٩١- ٢٠٠٦م، حيث شهدت هذه الفترة تطورات كان لها أثر في المسيرة الوطنية الفلسطينية.

واستهدف البحث إيضاح تطور الفكر السياسي للجبهة الديمقراطية من قضايا الصراع الرئيسة، وكشف موقف الجبهة من نوعية النظام السياسي ومكوناته، وعلاقاتها الخارجية، وإظهار موقفها من مشاريع التسوية السياسية، وتفسير موقفها سواء الايجابي أو السلبي، ومعرفة ما إذا كانت الجبهة فصيل له مكانته على الساحة الوطنية الفلسطينية كما يقول قياديوها، أو إنها فصيل فقد مكانته عبر سعيه لتحقيق التسوية السياسية منذ إعلان برنامجها المرحلي كما يقول منتقدوها.

تعتمد الدراسة منهج البحث التاريخي، وتتكون الدراسة من أربعة فصول تطرق الفصل الأول لدراسة جذور ونشأة الجبهة الديمقراطية، وتنظيمها، وموقفها وفكرها من قضايا الصراع الرئيسة، ومن النظام السياسي الفلسطيني، إضافة إلى موقفها من مشاريع التسوية السياسية من ١٩٦٩-١٩٩١م.

وقدم الفصل الثاني موقف الجبهة من قضايا الصراع الرئيسة خلال الفترة الممتدة مابين ١٩٩٩١-٢٠٠٦م، سواء موقفها من قضيتي القدس والدولة، ومن قضية اللاجئين وحق العودة، ومن ثم موقفها من قضيتي الاستيطان والأسرى.

في حين استعرض الفصل الثالث موقف الجبهة من النظام السياسي الفلسطيني ونوعيته، وتقصي علاقتها بالفصائل الفلسطينية الأخرى، إضافة إلى إظهار موقفها من الجهات الداعمة للقضية الفلسطينية.

أما الفصل الرابع فقد أوضح تطور الفكر السياسي للجبهة من المشاريع السياسية، بدءاً من المفاوضات، ووصولاً لاتفاقات التسوية عبر المسيرة الزمنية الممتدة من ١٩٩١-٢٠٠٦م، إضافة إلى تطور فكرها من مسألة تحرير فلسطين.

واعتمد البحث على مجموعة من المصادر المتمثلة بالوثائق، والمؤتمرات، والكونفرنسات، والبيانات، عبر المراحل الزمنية المتتالية، إضافة إلى كتابات قياديي الجبهة، وتقاريرها السياسية، ونشراتها المتعلقة برؤيتها للنظام السياسي الفلسطيني كما اشتملت المصادر على مقابلات شخصية

أجرتها الباحثة مع عدد من قيادات الجبهة الديمقراطية، سواء داخل فلسطين أو خارجها عبر وسائل الاتصال المتنوعة.

وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج يمكن تسجيل أبرزها في النقاط التالية :

١- إن الجبهة الديمقراطية انشقت من الجبهة الشعبية في عام ١٩٦٩م، على أثر خلاف فكري تنظيمي شخصي، وعملت على تكوين تنظيمها عبر لوائح وأنظمة، قائمة في جوهرها على الفكر الماركسي اللينيني، الداعي إلى المساواة والعدالة الاجتماعية، ومحاربة الامبريالية والاستعمار.
٢- بلورت الجبهة فكرها الواقعي "المرحلي" في مواقفها من قضايا الصراع الدائمة، فدعت إلى إقامة الدولة الفلسطينية على حدود ١٩٦٧م، ونادت بضرورة تطبيق القرارات الشرعية الدولية بشأن قضيتي اللاجئين والاستيطان، ودعت للتعامل مع الأسرى باعتبارهم أسرى حرب.
٣- تطور الفكر السياسي للجبهة عبر المراحل الزمنية لدرجة التباين، فمنذ نشأتها نادت بالكفاح المسلح لتحرير فلسطين، لكنها فيما بعد نادت بالكفاح السياسي عبر أسلوب التسوية السياسية، المشروطة بالثوابت الفلسطينية –من وجهة نظر الجبهة الديمقراطية– رافعة شعار "البندقية المسيسة".
٤- اتسمت العلاقة بين الجبهة الديمقراطية وسائر الفصائل الفلسطينية بالتعاون أحياناً، وبالتنافس والتوتر أحيانا أخرى، ومن أمثلة التعاون مشاركتها في القيادة الوطنية الموحدة عام ١٩٨٨م، أما التنافس فتمثل بمشاركتها في م.ت.ف، والسعي لتقلد المكانة فيها، أما علاقات التوتر فظهرت عند انشقاقها عن الجبهة الشعبية، وعند توقيع م.ت.ف بقيادة حركة فتح اتفاق أوسلو، فالعلاقات تباينت من مرحلة إلى أخرى.
٥- تباين موقف الجبهة الديمقراطية من الجهات الداعمة للقضية الفلسطينية، وفقاً لدعم هذه الجهات، حيث حرصت على إنشاء علاقات حسنة من قوى اليسار العالمي، لما يجمعها بهم من أسس ومنطلقات فكرية، إضافة إلى رغبتها في إنشاء علاقات جيدة مع الدول العربية، خاصة دول الجوار، لما لها من احتكاك باللاجئين الفلسطينيين.
٦- انشقت عن الجبهة الديمقراطية حركة فدا بقيادة ياسر عبد ربه، على أثر اختلاف الموقف من المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١م.
٧- رفضت الجبهة الديمقراطية العديد من الاتفاقات، وأشهرها اتفاق أوسلو ١٩٩٣م، حيث أدانته بمجموعة من الانتقادات على الصعيد النظري، إلا أنها شاركت في تطبيقاته على الصعيد العملي، وسعت لتقلد المناصب في ما نتج عنه من سلطة.
٨- انتقدت الجبهة نتائج الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٦م، واتخذت منها موقفاً معادياً.

المقدمة

الحمد لله، الملك الحق المبين، ذي الجلال والإكرام، والكنف الذي لا يضام، أعزنا بالإسلام، وارتضاه لنا ديناً نسعد به الأنام، ونطبب ببلسمه ما تعانيه البشرية من آلام، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

تشكلت عدة تيارات فكرية سياسية فلسطينية متنوعة الاتجاهات، بهدف مقاومة الاحتلال الصهيوني، انبثق عنها عدة فصائل وطنية، ولكل فصيل أيديولوجيته الخاصة به، الذي اتبعها في مسيرته الكفاحية، ولعبت تلك الفصائل دوراً مهماً في مسيرة الشعب الفلسطيني، حيث ساهمت في إنضاج أفكاره، ونظرياته السياسية والثورية المتنوعة، متخذة مواقف متباينة من القضايا الحاسمة، وتفاعل الشعب مع هذه الأفكار بدرجات متفاوتة، حيث أقبل على بعضها، وأعرض عن البعض الآخر في مراحل تاريخية مختلفة.

اهتمت دول العالم بهذه الأفكار والمواقف، وتعاطت قبولا ورفضاً معها، وحاولت جهات عديدة عربية وأجنبية الضغط من أجل التعديل والتطوير، كما ساهمت بعض الفصائل في التمسك بالأفكار الأساسية التي استند إليها الكفاح الفلسطيني، واستجابت فصائل أخري للتعديل والتطوير، مفضلة العملية التفاوضية السياسية، مبرمة من أجل ذلك العديد من الاتفاقيات؛ الأمر الذي يتطلب معرفة إسهام كل فصيل في مجال تطوير الفكر السياسي الفلسطيني، ولهذا وقع اختيار عنوان البحث على "تطور الفكر السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ١٩٩١-٢٠٠٦م".

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من كونها :

١- تقدم للقارئ تطور المسار الفكري السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.
٢- تفيد باحث التاريخ في الوصول لدراسة تفصيلية لأفكار ومواقف إحدى الفصائل اليسارية في المجتمع الفلسطيني.
٣- تساعد المفكر في التحليل الأيديولوجي السياسي لإحدى الفصائل الفلسطينية.
٤- تبلور للباحث والسياسي صورة نقدية واضحة عن المواقف السياسية للجبهة الديمقراطية تجاه الأزمات الفلسطينية والعربية.

أهداف الدراسة :

١- إبراز الجذور الأيديولوجية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

٢- تحديد موقف الجبهة الديمقراطية من القضايا الرئيسة للصراع مع الاحتلال (القدس والدولة، واللاجئين وحق العودة، والاستيطان والأسرى).
٣- دراسة تطور موقف الجبهة الديمقراطية من مؤسسات المجتمع المدني والقوي الوطنية.
٤- الكشف عن موقف الجبهة الديمقراطية تجاه المفاوضات ومشاريع التسوية.
٥- تفسير التطورات التي استجدت علي الجبهة الديمقراطية الناتجة عن التسوية السياسية (السلطة الفلسطينية والانتخابات).
٦- إظهار موقف الجبهة الديمقراطية من الجهات الداعمة للقضية الفلسطينية في الإطار الإقليمي والدولي.
٧- ايضاح تطور فكر الجبهة الديمقراطية من تحرير فلسطين وآلياته.

أسئلة الدراسة :

١- ما هي الخلفيات الأيديولوجية التي انطلقت منها الجبهة الديمقراطية؟
٢- ما موقف الجبهة الديمقراطية من قضايا الصراع الرئيسة (القدس والدولة، اللاجئين وحق العودة، الاستيطان والأسرى)؟
٣- ما موقف الجبهة الديمقراطية من المجتمع المدني ومؤسساته؟
٤- ما موقف الجبهة الديمقراطية من النظام السياسي ومكوناته؟
٥- كيف تطور موقف الجبهة الديمقراطية من السلطة الفلسطينية؟
٦- ما هي طبيعة موقف الجبهة الديمقراطية من فصائل العمل الوطني؟
٧- ما هي طبيعة العلاقة بين الجبهة الديمقراطية واليسار الإسرائيلي؟
٨- ما هو موقف الجبهة الديمقراطية من التحالفات السياسية في الإطار الإقليمي والدولي؟
٩- ما موقف الجبهة الديمقراطية من إدارة مفاوضات التسوية السياسية؟
١٠- كيف تطور فكر الجبهة الديمقراطية تجاه مشاريع التسوية السياسية؟
١١- ما هي آليات التحرر من وجهة نظر الجبهة الديمقراطية؟
١٢- هل تمكنت الجبهة الديمقراطية من التطابق بين الفكر والممارسة؟

حدود الدراسة :

تبدأ حدود الدراسة في إطارها **الزماني** بعام ١٩٩١م، وهو العام نفسه الذي عقد فيه مؤتمر مدريد للسلام، حيث اتخذت الجبهة الديمقراطية موقفاً معارضاً منه، وفي العام نفسه تم تفكك الاتحاد السوفيتي وانهياره، وتنتهي الدراسة في عام ٢٠٠٦م، عندما شاركت الجبهة الديمقراطية في الانتخابات التشريعية الفلسطينية.

أما الحد **المكاني** : يتبلور الحد المكاني للدراسة في فلسطين لوجود الثقل الأكبر للجبهة فيها، وبعض الدول الأخرى التي لها علاقة بالقضية الفلسطينية عموماً، وبالجبهة الديمقراطية خصوصاً.

منهج الدراسة :

تعتمد الدراسة على منهج البحث التاريخي الوصفي التحليلي، إضافة إلى استخدام مقابلات التاريخ الشفوي.

الدراسات السابقة :

اشتملت المكتبة العربية على بعض الأبحاث والدراسات التي تناولت دراسة الجبهة الديمقراطية، سواء دراستها كعنوان عام، أو عنوان فرعي، تتطرق لدراسة جانب من الجوانب، وسنتناول أهم هذه الدراسات، وطريقة تناولها للموضوع.

- **كتب أشرف إسماعيل رسالة ماجستير، عام ٢٠٠٤م، بعنوان : "الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ١٩٦٩م-١٩٩١م"، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث، القاهرة، مصر، ٢٠٠٤م،** حاول فيها الباحث تعقب نشأة الجبهة، وتتبع مؤتمراتها، وتنظيمها الداخلي، وأفكارها ومصادر تمويلها، وعلى الصعيد السياسي درس موقف الجبهة من الدولة، والوحدة الوطنية، ثم أسهب بالحديث عن أحداث أيلول، والبرنامج المرحلي، ثم تحدث عن العمل العسكري واصفاً أدق تفاصيل العمل العسكري، ومن ثم علاقاتها على المستوى الداخلي، والمستوي الخارجي، متبعاً أسلوب السرد تارة، وأسلوب الوصف تارة أخرى، إضافة إلى أنه لم يتطرق للفكر السياسي "الأيديولوجية اليسارية" إلا بشكل مختصر جداً، إضافة إلى أن الدراسة حدها الزمني يقف عند عام ١٩٩١م، أما هذه الدراسة ستتناول فقط الفكر السياسي للجبهة مابين عامي ١٩٩١-٢٠٠٠م، على الصعيد الفلسطيني والعربي والدولي، خاصة أن معظم الأحداث السياسية اندلعت بعد ١٩٩١م؛ لذلك يتوقع أن تكون هذه الدراسة أكثر عمقاً، وتفسيراً، وتحليلاً، وأكثر تطرقاً للمصادر من : بيانات ووثائق، ومقابلات من الدراسة السابقة، وذلك يرجع إلى إعداد تلك الدراسة في مصر بعيداً عن مكاتب وقياديي الجبهة، في حين هذه الدراسة أكثر قرباً من المصادر.
- **كتبت حياة عياد رسالة ماجستير عام ٢٠٠٦م، بعنوان : "اليسار الفلسطيني بعد أوسلو"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، القدس، فلسطين، ٢٠٠٦م،** حاولت فيها الباحثة أن تتبع مختلف تيارات اليسار الفلسطيني (حزب الشعب، الجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية)، بعد توقيع اتفاق أوسلو، حيث بينت موقف اليسار من مشاريع التسوية السياسية، والسلطة الفلسطينية، وصولاً إلى معرفة أسباب أزمة اليسار على المستوى الفلسطيني، ومن ثم استشراف المستقبل لليسار، مما لم يعطِ مساحة كافية لدراسة الجبهة الديمقراطية بالتفصيل، إضافة إلى أنها درست الجبهة من زاوية العلوم السياسية، وعلى صعيد التسوية فقط، أما هذه الدارسة ستتناول دراسة الفكر السياسي لفصيل من فصائل اليسار فقط، وهو الجبهة الديمقراطية، من ١٩٩١م-٢٠٠٦م، وبالتالي ستدرس فترة أطول وأسبق من المرحلة الزمنية للدراسة السابقة، وبشكل مفصل وأشمل، مهتمة بدراسة الفكر السياسي للجبهة من خلال موقفها من قضايا الصراع، ومن ثم موقفها من الفصائل الفلسطينية، وأسس فكرها السياسي تجاه النظام السياسي ومكوناته، خلال فترة الدراسة، وصولاً لدراسة موقفها من مشاريع التسوية كافة.

الصعوبات التي واجهت الباحثة :

واجهت الباحثة أثناء إعداد الرسالة بعض الصعوبات وأهمها :

١- وجود فجوة زمنية في البيانات الصادرة عن الجبهة الديمقراطية.

٢- عدم مراعاة مصادر الجبهة التسلسل الزمني في تسجيل مواقف الجبهة الديمقراطية.

موضوعات الدراسة :

قسمت الدراسة إلى أربع فصول كالتالي :

تطرق الفصل الأول لدراسة جذور ونشأة الجبهة الديمقراطية، وتنظيمها، وموقفها وفكرها من قضايا الصراع الرئيسة، ومن النظام السياسي الفلسطيني، إضافة إلى موقفها من مشاريع التسوية السياسية من ١٩٦٩-١٩٩١م.

وقدم الفصل الثاني موقف الجبهة من قضايا الصراع الرئيسة خلال الفترة الممتدة مابين ١٩٩١-٢٠٠٦م، سواء موقفها من قضيتي القدس والدولة، ومن قضية اللاجئين وحق العودة، ومن ثم موقفها من قضيتي الاستيطان والأسرى.

في حين استعرض الفصل الثالث موقف الجبهة من النظام السياسي الفلسطيني ونوعيته، وتقصي علاقتها بالفصائل الفلسطينية الأخرى، إضافة إلى إظهار موقفها من الجهات الداعمة للقضية الفلسطينية.

أما الفصل الرابع فقد أوضح تطور الفكر السياسي للجبهة من المشاريع السياسية، بدءاً من المفاوضات، ووصولاً لاتفاقات التسوية عبر المسيرة الزمنية الممتدة من ١٩٩١-٢٠٠٦م، إضافة إلى تطور فكرها من مسألة تحرير فلسطين.

أنهت الباحثة دراستها بالخاتمة التي تضمنت عدداً من النتائج التي خلصت لها الباحثة، وبعض التوصيات، وقائمة المصادر والمراجع.

وفي الختام لا يسع الباحثة إلا أن تسير على نهج سلفها، فهذا ما أمكنها جمعه، وكتابته، فإن أحسنت فمن الله عزوجل، وإن كان غير ذلك فإن صفة الإنسان النقص، فالكمال لله وحده.

قراءة في مصادر الدراسة :

استفادت الباحثة من مصادر الجبهة الديمقراطية العديدة، سواء كانت بيانات، أو وثائق، أو مؤتمرات، أو كونفرنسات، إضافة إلى العديد من كتابات قيادات الجبهة، وما يلي وصفٌ لأهم ما تم الاستفادة منه :

- أصدرت الجبهة مجموعة من البيانات عرضت مواقفها من العديد من القضايا والأحداث، ورصدت تطورات المشهد الفلسطيني، في مراحل زمنية متتالية، فما يتعلق بالفترة الزمنية من ١٩٦٩م-١٩٨١م فتم العثور عليها من الوثائق الفلسطينية العربية، إضافة إلى الاستعانة بالكتاب السنوي، في حين الفترات التالية تم العثور على بياناتها من مكاتب الجبهة، إضافة إلى الاستعانة بما جمعه سامي جبر من بيانات الجبهة من ١٩٨٧م-٢٠٠٢م، إلى جانب أن معظم كتابات قياديي الجبهة تحتوي على العديد من الوثائق والبيانات، هذا بالإضافة إلى العديد من النشرات التي كانت تلخص أهم ما تم مناقشته في المؤتمرات والكونفرنسات.
- بلور علي فيصل موقف الجبهة الديمقراطية من قضية اللاجئين، في كتاب بعنوان **اللاجئون الفلسطينيون ووكالة الغوث**، عام ١٩٩٦م، حيث تناول فيه أعداد اللاجئين، والموقف السياسي لقضيتهم، ودور وكالة الغوث، وتمويلها، وأهم البرامج والمشاريع المقترحة لتصفية القضية، إضافة إلى الموقف الأمريكي ودوره في تصفية قضية اللاجئين، وبالتالي فهذا الكتاب خدم الدراسة في الفصل الأول، بالتحديد المبحث الأول (الموقف من قضايا الصراع)، والفصل الثاني، بالتحديد المبحث الثاني (موقف الجبهة من قضية اللاجئين).
- كتب نايف حواتمة كتاباً بعنوان **أوسلو والسلام الآخر المتوازن**، في عام ١٩٩٨م، تناول فيه كيفية إصلاح م.ت.ف، ومن ثم الموقف من عقد مؤتمر مدريد، وأوسلو، والمسارات والمواقف العربية من أوسلو، وكيفية تجاوزه، ثم درس الانتفاضة الثانية، والمقاومة الوطنية، ووضع خطة لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني لتجاوز خطط السلام غير المتوازن، وبهذا يكون قد أفاد الدراسة في أكثر من مبحث من الفصل الرابع، سواء المبحث الثاني (الموقف من الحلول السياسية)، أو الثالث (موقف الجبهة من التحرر وآلياته).
- دون قيس عبد الكريم وآخرون كتاباً بعنوان **خمس سنوات على أوسلو**، عام ١٩٩٩م، حيث تم دراسة المرحلة الانتقالية لاتفاق أوسلو، موضحاً المسار المتعثر للتسوية، وموقف السلطة الفلسطينية من التسوية، واتجاهات العمل من التسوية، ثم انتقل للحديث عن قضايا البناء المجتمعي، وبالتحديد مشروع قانون الأحزاب السياسية، ومن ثم تحدث عن اليسار الفلسطيني، ومسؤولياته، ووحدته، وطرح مشروع الاتحاد الجبهوي، وأوضح أهم المتغيرات، والاستحقاقات للتجديد، وبذلك يكون قد أفاد الدراسة خاصة في الفصل الرابع، سواء في المبحث الثاني

(الموقف من الحلول السياسية)، أو المبحث الثالث من الفصل الثالث (الموقف من الجهات الداعمة للقضية الفلسطينية)، وبالتحديد اليسار العالمي.

- أظهر قيس عبد الكريم وآخرون موقف الجبهة الديمقراطية من قضية الدولة الفلسطينية المستقلة، في كتاب بعنوان **الدولة المستقلة والسيادة الوطنية**، عام ١٩٩٩م، حيث تناول فيه الحوار الفلسطيني المعطل، وضعف مؤسسات م.ت.ف، إضافة إلى دراسة حركة اللاجئين في الوطن والشتات، وأثر التطورات الإقليمية عليها، وأخيراً أثر هذه الأحداث كافة على الدولة المستقلة، وبالتالي قد خدم الدراسة في الفصل الثاني بالتحديد المبحث الأول (الموقف من قضية اللاجئين)، كذلك الفصل الأول، وبالتحديد المبحث الثاني (الموقف من قضايا الصراع الدائم).
- كتب كل من قيس عبد الكريم وفهد سليمان كتاب بعنوان **الجبهة الديمقراطية... النشأة والمسار**، في عام ٢٠٠١م، حيث تناول الكتاب التأريخ لمسيرة الجبهة الديمقراطية من عام ١٩٦٩م–٢٠٠١م، إضافة إلى أنه وصف قضية الانشقاق، وصولا لعام ٢٠٠١م، وجمع أهم وثائق الجبهة، على مراحل زمنية متفاوتة، إضافة إلى سرد أهم الأدبيات السياسية خلال هذه الفترة؛ الأمر الذي جعل هذا الكتاب أهم مصدر للدراسة بكافة فصولها.
- دون كل من نايف حواتمة وقيس عبد الكريم كتاباً بعنوان **البرنامج المرحلي ١٩٧٣–١٩٧٤م" صراع – وحدة في المقاومة الفلسطينية**، عام ٢٠٠٢م، حيث اهتم الكتاب بالبرنامج المرحلي التي طرحته الجبهة، ثم تناول المسألة الوطنية بين أحزاب اليسار، وأوضح مشاريع الوحدة، ثم تحدث عن طرق النضال، والمهمات الراهنة، كذلك تناول الموقف من الدولة، والمشاريع التي طرحت بشأنها، وناقش أهم العلاقات مابين الجبهة والدول العربية، وبالذات الأردن، عبر برنامج العمل الوطني الديمقراطي في الأردن، وبذلك يكون قد أفاد الدراسة في العديد من الفصول والمباحث، فهو يعتبر المصدر الثاني من حيث الأهمية للدراسة بعد كتاب النشأة والمسار.
- أوضح قيس عبد الكريم وآخرون موقف الجبهة من النظام السياسي الفلسطيني، في كتاب **في النظام السياسي الفلسطيني**، عام ٢٠٠٤م، تناول فيه موضوع الانتخابات العامة، من حيث القانون المفضل لديها، كذلك تناول الحديث عن الانتخابات المحلية، والدستور الفلسطيني، وأهم المعايير الواجب توافرها لتشكيل الدستور الفلسطيني، وذلك عبر إلحاق الكتاب بالعديد من الوثائق، وبذلك يكون قد خدم الدراسة في الفصل الثالث، وبالتحديد المبحث الأول (الموقف من النظام السياسي الفلسطيني).
- كتب قيس عبد الكريم وآخرون كتاباً بعنوان **خطة فك الارتباط**، عام ٢٠٠٥م، حيث تناول الكتاب خطة شارون لفك الارتباط مع قطاع غزة، والموقف الفلسطيني تجاه هذه الخطة، إضافة إلى الرد

المطلوب أن يكون، وقد أرفق بالكتاب الرسائل المتبادلة الأمريكية–الإسرائيلية، قبل الإعلان الرسمي عن خطة فك الارتباط، إضافة إلى نشر مقابلات سواء مقابلة موفاز، أو فايسغلاس، ثم طرح خطاب شارون، ومن ثم تتطرق الكتاب إلى جدار الضم والفصل العنصري، منذ أن كان فكرة إلى أن شيد، إضافة إلى أنه احتوى على أهم الوثائق المتعلقة بالجدار، الصادرة عن محكمة لاهاي، أو محكمة العدل الإسرائيلية، إضافة إلى مقتطفات من مصادقة الجمعية العامة، وبالتالي يكون قدم خدم الدراسة في الفصل الأول، وبالتحديد المبحث الثاني (موقف الجبهة من قضايا الصراع الدائم)، كذلك المبحث الثالث من الفصل الثاني المتمثل بـ (موقف الجبهة من قضية الاستيطان).

إجمالاً اتسمت مصادر الفكر السياسي للجبهة الديمقراطية بالوفرة، والتنوع، إلا أنها افتقرت إلى التسلسل الزمني، داخل الكتاب الواحد، فغالباً تسهب الجبهة في سرد المواقف دون أن تكون مرافقة لذلك التسلسل الزمني؛ مما أدى إلى عدم التسلسل والترتيب الزمني لمواقف الجبهة، للحكم على مدي تغير وتطور فكر الجبهة؛ الأمر الذي دفع الباحثة إلى اتخاذ تاريخ إصدار الكتاب في بعض مواقف الجبهة؛ للتغلب على هذه العقبة.

الباحثة

فهيمة محمد دلول

الفصل الأول

تطور الفكر السياسي للجبهة الديمقراطية

(١٩٦٩ – ١٩٩١م)

المبحث الأول: نشأة وتطور الجبهة الديمقراطية.

المبحث الثاني: تطور موقف الجبهة الديمقراطية من قضايا الصراع الرئيسة ١٩٦٩-١٩٩١م.

المبحث الثالث : تطور موقف الجبهة الديمقراطية من القوى الوطنية والسياسية الداخلية ١٩٦٩ -١٩٩١م.

المبحث الرابع : تطور الموقف السياسي للجبهة الديمقراطية من مشاريع التسوية السياسية ١٩٦٩-١٩٩١م.

المبحث الأول
نشأة وتطور الجبهة الديمقراطية

أولاً : جذور الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

ثانياً : دور حركة فتح في انشقاق الجبهة الديمقراطية عن الجبهة الشعبية.

ثالثاً : تنظيم الجبهة الديمقراطية.

يتناول الفصل الأول الجذور التاريخية التى انبثقت عنها الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ويستعرض النقاشات والخلافات التي أدت إلى تأسيس الجبهة الديمقراطية، ومن ثم يحدد مكونات الجبهة التنظيمية والقيادية، إضافة إلى معرفة مواقفها الفكري في الفترة الممتدة ما بين ١٩٦٩–١٩٩١م، باعتبارها إحدى الفصائل الفلسطينية التي كان لها دور وموقف تجاه التغيرات على الساحة الفلسطينية، حيث أثرت وتأثرت بما يجري من أحداث، وينقسم الفصل إلى المحاور التالية : نشأة وتطور الجبهة الديمقراطية، وموقف الجبهة من قضايا الصراع الرئيسة (القدس، الأسرى، اللاجئين، الاستيطان)، والجهات الداعمة للقضية الفلسطينية، إضافة إلى موقفها من القوى السياسية والوطنية الداخلية، وموقفها من مقترحات التسوية السياسية.

أولاً : جذور الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين :

أوضحت أدبيات الجبهة(١) الديمقراطية معاناة الحركة القومية(٢) مطلع الستينات من القرن العشرين، من حيث انهيار الوحدة المصرية–السورية(٣)، والعجز عن توفير أسس النجاح للمشروع الوحدوي العربي، في ظل الصراع الفكري والسياسي، وما زاد من عمق الأزمة القومية(٤) هزيمة عام ١٩٦٧م(١)؛ الأمر الذي

---

(١) الفرق بين الجبهة والحركة : أولاً : الجبهة تمتلك فهماً ثورياً اشتراكياً، من خلاله ترى إستراتيجية معركة التحرير، أما الحركة تمثل تنظيماً حزبياً موحداً، يتأهب لإعادة بناء نفسه وفق إستراتيجية تنظيمه ثورية، ثانياً: الجبهة : تطرح فكراً سياسياً تحررياً في ملامح تقدمية، وتمثل مجموعة تنظيمات تختلف من حيث بنيتها التنظيمية، وبالتالي فالجبهة تهدف إلى تأسيس تنظيم يملك رؤية ثورية علمية، يدخل في علاقة جبهوية مع تنظيمات أخرى، ضمن جبهة تطرح فكرا تحرريا تقدميا، وتتكون من مجموعة تنظيمات مستقلة متجهة نحو التوحيد، والحركة في خدمة الجبهة، وليس الجبهة في خدمة الحركة. (أبو علي مصطفى : الخبرات السياسية لحركة القومين العرب" الندوة الفكرية السياسية، ص ٢٣١–٢٣٣).

(٢) حركة القوميين العرب: مجموعة من الشباب العربي، كانت تؤيد نهج الأحزاب القومية، وتعارض الأنظمة العربية، وأخذت تلتقي في دمشق، وبيروت، وعمان؛ لوضع أسس المنظمة السرية، وتوصلوا إلى أن سبب هزيمة ١٩٤٨م كان غياب الوحدة، فأصبح هاجس هذه المجموعات تحقيق الوحدة باعتبارها طريق التحرير، وكان من هؤلاء الشباب "جورج حبش" و"هاني الهندي"، متبنين منظومة رمزية ثلاثية وهي (وحدة، تحرر، ثأر)، وكانت جمعية العروة الوثقى في الجامعة الأمريكية في بيروت البؤرة التي انبثقت منها الحركة فيما بعد. (أبو علي مصطفى : الخبرات السياسية لحركة القوميين العرب والجبهة الشعبية خلال القرن الماضي، "الندوة الفكرية السياسية"، ص١١٦.

(٣) الوحدة السورية المصرية: انتكست الوحدة بين مصر وسوريا أثر الانقلاب الانفصالي الذي حدث صباح ١٩٦١/٩/٢٨م في سوريا (عبد الوهاب الكيالي وآخرون : موسوعة السياسة، ج٧، ص ٢٧٨–٢٧٩).

(٤) القومية : يرتبط مفهوم القومية بمفهوم الأمة، من حيث الانتماء إلى أمة محددة، والأمة هي الشعب ذو الهوية السياسية الخاصة التى تجمع بين أفراده روابط موضوعية، وانفعالية متعددة، تختلف من شعب إلى آخر، مثل اللغة، العقيدة، التاريخ، والحضارة، وبدأ مفهوم القومية بالانتشار في أواخر القرن الثامن عشر للميلاد، بعد ظهور الحركة الرومنطقية الألمانية، كرد فعل من المثقفين والأدباء...الألمان على هزيمة وطنهم أمام الفرنسيين، وارتبط مفهوم القومية في الوطن العربي بالتحرر من الامبريالية والاحتلال الصهيوني. (عبد الوهاب الكيالي وآخرون : موسوعة السياسة، ج٤، ص ٨٣١).

دعا إلى رسم المصير الحاسم للعلاقات التنظيمية داخل صفوف حركة القوميين العرب بين اتجاهين متناقضين هما[٢] :

أولاً : التيار اليساري[٣] البرجوازي الصغير النامي، المنقلب على الأفكار التقليدية، والمتقدم بنهج ثوري بأفق طبقي أيديولوجي[٤] ماركسى[٥] لينيني[٦][٧].

---

(١) حرب ١٩٦٧م : أسبابها : نشرت اليهود في الصحف العالمية أن العرب يهددون برمي اليهود في البحر، خطوة لجر العرب في مواجهة لم يكونوا مستعدين لها، وفي ١٩٦٧/٦/٥م شن الطيران الإسرائيلي هجوما على المطارات المصرية والأردنية والسورية واللبنانية...، واستطاعت إسرائيل في غضون ستة أيام هزيمة الجيوش العربية، واحتلت الضفة الغربية، وقطاع غزة، ومرتفعات الجولان، أي سيطرة على ثلاثة أضعاف مساحة إسرائيل، واستشهد ألف عربي، ولجأ ربع مليون فلسطيني إلى الأردن، وسوريا، ولبنان (تيسير جبارة: تاريخ فلسطين، ص٣٤٧-٣٤٩).

(٢) إبراهيم غالي : سلاح السياسة وسياسة السلاح. (نايف حواتمة : اليسار العربي رؤيا النهوض الكبير)، ص٢٠٢.

(٣) يرى نايف حواتمة بأن اليسار الديمقراطي يرتبط بمفهوم "العدالة الاجتماعية" والعمل على توزيع عائدات الدولة على أكبر قدر من الناس، كذلك يرتبط بمفهوم التقدم، وله مجموعة من الأهداف هي :

- تحقيق السيادة الوطنية والقومية والتحرر من التبعية.
- التنمية الإنسانية المستدامة، والعمل على تحرير العقل والإصلاح والانفتاح.
- تقديم الحلول الديمقراطية للمشاكل الاثنية والطائفية والمذهبية في أغلب الأقطار العربية
- التطور الصناعي والتكنولوجي العلمي.
- المساواة في المواطنة دون تمييز في الجنس والعرق والدين والمذهب.
- فتح نوافذ الحريات الفكرية والثقافية والسياسية والحزبية والنقابية بدون قيود. (نايف حواتمة : اليسار العربي رؤيا النهوض الكبير "نقد وتوقعات"، ص١٧-١٨).

(٤) الأيديولوجية : مصطلح لاتيني الأصل استخدمه لأول مرة الفيلسوف الفرنسي (دي تراسي) في مطلع القرن التاسع، بمعني علم الأفكار، وبعده استخدمه كارل ماركس بمعني مجموعة الأفكار والمعتقدات التي تسود مجتمعا ما، بفعل الظروف الاقتصادية والسياسية. (عبد الوهاب الكيالي وآخرون : موسوعة السياسة، ج١، ص ٤٢١)، وهي مفهوم جاء مع الثورة الفرنسية ١٧٨٩م، وترجمتها اللغوية هي "علم الأفكار"، وهى مركبة من مقطعين هما IDEA (فكرة)، loges (علم)، وكان الهدف منه كمصطلح جديد يحل محل الميتافيزيقا. (مالك أبوشهيوة. محمود خلف. مصطفى خشيم : الايديولوجيا والسياسة، ص٢١).

(٥) كارل ماركس : فيلسوف يهودي ألماني، ولد في ٥/مايو/١٨١٨م فى مدينة ترير (تريف) في ولاية رينانيا الألمانية، اعتنق المسيحية البروبستانية، تمسك ماركس بالأفكار الديمقراطية الثورية، واتخذ موقفاً يسارياً متطرفاً. (عيسي جبران : أعظم الشخصيات في التاريخ، ص٨١)، ومن أشهر أفكاره أن المادة أساس المجتمع وتطوره، وأن الدراسات التاريخية للمجتمع تمر بخمسة أشكال : المجتمع الشيوعي البدائي، الرقيق، الإقطاعي، الرأسمالي، الاشتراكي. (علي محمد : تيارات فلسفية حديثة ومعاصرة، ص٢٧١).

(٦) النظرية اللينينية : مصطلح يشار به إلى فكر لينين، وتم استخدامه في عام ١٩٠٣م، وأهم أطروحات النظرية اللينينية : نظرية نمط الانتاج، نظرية الثورة، نظرية الدولة، ونظرية البنى الفوقية. (عبد الوهاب الكيالي : موسوعة السياسة، ج ٥، ص ٦٠٨).

(٧) فلاديمير ايليتش أوليانوفلنيين : ولد عام ١٨٧٠م، في مدينة سمبرسك، المسؤول السياسي عن تأسيس الشيوعية في روسيا، حيث كان من تلاميذ كارل ماركس، وأكمل مسيرته، وأعلن اشتراكية الأرض في الدولة، توفي عام١٩٢٤م. (مايكل هارت : المائة الأوائل، ص٦٢).

ثانياً : التيار اليميني التقليدي، المؤسس للحركة القومية المُصر على استمراره من مواقع نشأته الطبقية[١] الأيديولوجية الأولى، ذات الأفق البرجوازي اليميني.

وصور "نايف حواتمة"[٢] أن الجبهة الشعبية كانت تتكون منذ التأسيس من جناحين هما : جناح يساري (يقصد به مؤيدي نايف حواتمة)، والأخر يميني (يقصد به مؤيدي جورج حبش[٣])، وبأن تياره كافح لرفض البرنامج المطروح من القيادة المتمثلة "بجورج حبش"، وبأنه صاغ برنامجاً ثورياً قائماً فكرياً على ضرورة طرح دروس هزيمة ١٩٦٧م على الجماهير، والكشف عن الأسباب التي قادت حركة التحرر الوطني الفلسطينية والعربية إلى الهزيمة[٤]، وأرجع "قيس عبد الكريم" و"فهد سليمان" أسباب الهزيمة إلى العوامل التالية[٥] :

- أن البرجوازية الصغيرة شكلت بمصالحها، وأفكارها، وسلوكها السياسي الطبقة القائدة لحركة التحرر الوطني العربية، إضافة إلى أن الأحزاب الشيوعية[٦] كانت تنطلق من المفهوم الستاليني[٧][٨]

(١) الطبقية : من منظور أن كارل ماركس يؤكد بأن الطبقة العاملة ستقيم مقام المجتمع المدني القديم تجمعاً يقضى على الطبقات، وصراعها، ولا تكون قوة سياسية طالما أن القوة السياسية هي الضغط القانوني على الصراع في المجتمع المدني. (كارل ماركس : بؤس الفلسفة ترجمة أندرية يازجي، ص١٨٠).

(٢) نايف حواتمة : ناشط سياسي ماركسي، يشغل منصب الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وهو من المطالبين بإقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران/يونيو١٩٦٧م، دون انتظار تحرير كامل الأرض الفلسطينية. (نايف حواتمة : اليسار العربي رؤيا النهوض الكبير، ص ١٩٥).

(٣) جورج حبش : ولد في ٢آ/أغسطس ١٩٢٦م، في مدينة اللد الفلسطينية، لعائلة مسيحية أرثوذكسية، على أثر هزيمة حزيران ١٩٦٧م، قام مع مجموعة من رفاقه في حركة القوميين العرب بتأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، توفي على أثر جلطة قلبية في إحدى مستشفيات عمان في ٢٦/يناير٢٠٠٨م. (إصدارات الجبهة الشعبية: الحياة الجديدة"جورج حبش"، ص٤-٥).

(٤) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الوثائق الفلسطينية العربية ١٩٦٩م، (بيان الجناح التقدمي في الجبهة الشعبية حول تأسس الجبهة الديمقراطية)، ص٦٥.

(٥) قيس عبد الكريم. فهد سليمان، الجبهة الديمقراطية النشأة والمسار(بيان سياسي داخلي صادر عن اللجنة التنفذية لحركة القوميين العرب بتاريخ ١٩٦٩/٢/١٠م)، ص١٩٧- ١٩٨.

(٦) الشيوعية : مجتمع بلا طبقات، تكون فيه جميع وسائل الإنتاج ملكا للشعب، وتسوده المساواة الاجتماعية الكاملة، والمجتمع الشيوعي يمر بمرحلتين من التطور المرحلة الأولى هي : الاشتراكية، والمرحلة الثانية أو العليا هي : الشيوعية، والأساس الاقتصادي لكلا المرحلتين هو الملكية الاجتماعية. (بونو ماريوف : القاموس السياسي، ترجمة وإعداد عبد الرزاق الصافي، ص ١٧٣).

(٧) جوزيف ستالين : ولد عام ١٨٧٩م، في مدينة جوري في جورجيا في القفقاس، التحق بالحركة الماركسية، ثم انضم عام ١٩٠٣م إلى الجناح البلشفي، وأصبح عام ١٩٢٢م الأمين العام للحزب الشيوعي، حيث نشر مبادئ الشيوعية في العالم، توفي عام ١٩٥٣م. (مايكل هارت : المائة الأوائل، ص١٩٣-١٩٤).

(٨) تمثل المفهوم الستاليني بإلغاء كل الأفكار والحدود التي وضعها ماركس وانغلز حتى لينيين لشكل التطور الثوري، ويجعل من الثورة الطبقية" القانون الأساسي للحركة الثورية"، ودعا لإقامة اشتراكية في بلد واحد. (عبد الوهاب الكيالي وآخرون : موسوعة السياسة، ج٦، ص ١٢)، اعتنق المذهب الفكري لفلاديمير لينيين، تقلد منصب الأمين العام للحزب الشيوعي بعد وفاة لينيين، ونبذ فكرة الثورة العالمية لصالح الاشتراكية المحلية، واستبدل الانتماء الديني للشعب الروسي بالانتماء الشيوعي، كما سعى لتحويل المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي خدمة للنظرية الشيوعية، وسعى لإبادة مجتمع متعدد القوميات والأديان، فعمل على إبادة كل من يعتنق فكر مغاير لفكر ستالين. (عيسى الحسن : أعظم شخصيات التاريخ (دينية – أدبية – سياسية – علمية – فلسفية)، مراجعة وتدقيق عبد الله المقري، ص ٣١٦-٣١٩).

حول الثورة الوطنية، وأنها عاجزة عن الفهم اللينيني(١).

- أن الانتصارات التي حققتها حركة التحرر الوطني العربية البرجوازية الصغيرة على الاستعمار القديم في فترة الخمسينات والستينات لم تنهي عصر المجابهة الاستعمارية، بل أسرعت في مرحلة التصادم مع الاستعمار الجديد(٢) ممثلاً بالولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في ظل وجود إسرائيل كسند لأمريكا في الوطن العربي الذي غالباً ما استخدمته لردع حركة التحرر الوطني العربي.
- إن مواجهة الاستعمار الجديد وأدواته الطبقية المحلية، وامتداده الصهيوني خلال السنوات التي سبقت ١٩٦٧م كان مرهوناً بقدرة حركة التحرر الوطني العربية على الصمود، وذلك مرتبط بالتعبئة السياسية والعسكرية، والاقتصادية، ولكن تلك التعبئة كانت غير جاهزة، بل عاجزة عن النضال؛ ويرجع ذلك لعجز الطبقة البرجوازية، وخلوها من العمال الفقراء، وبالتالي نهج الطبقة البرجوازية لا يمكن أن يصبح نهجاً وطنياً في ظل الامبريالية(٣) العالمية للنظام الرأسمالي.

يظهر مما سبق أن أدبيات الجبهة الديمقراطية انشغلت بالبحث عن مبررات حدوث الانشقاق فيما بعد، متخذة من هزيمة ١٩٦٧م سبباً، فقد أدانت الطبقات التي قادت حرب ١٩٦٧م، باعتبارها طبقات برجوازية مسيطرة على ثروة الدولة، وأنها سعت لتحقيق مصالحها، بل ارتبطت مصالحها مع الامبريالية العالمية، فتلك الطبقات إذن لا تتوانى من أجل ابرام تسويات مع الاحتلال الصهيوني.

وأشار "قيس عبد الكريم" و"فهد سليمان" إلى أن الخلاف بدأ يتصاعد بين تيار "حواتمة" وبين عناصر القيادة في الجبهة الشعبية (تيار حبش) عندما انتقد تحليل تيار "حواتمة" لهزيمة ١٩٦٧م،

---

(١) كان يهدف لينين إلى تشكيل وحدة لجميع كادحي الأمم تمهيداً لانتصار الثورة، وأن حزب اتحاد الكادحين لا يمكن أن ينشأ إلا على أساس المساواة التامة في الحقوق، والاحترام المتبادل لجميع أطرافه. (بونو ماريوف : القاموس السياسي، ترجمة وإعداد عبد الرزاق الصافي، ص١٤٦)، وأوضح لينين بأنه ينبغي على الحزب أن يوضح للعمال الأهداف الاشتراكية، والمهام السياسية لكامل الحركة، وأن يضع الخطط للبناء الاقتصادي والثقافي، وبالنسبة للنشاط السياسي فهو يمثل الميدان المتنوع الجوانب في ميادين الحياة الاجتماعية، فالسياسة هي العلاقات بين الأمم، وهي محور نشاط الدولة. (دانيلنكو : آراء لينيين العلمية لقيادة المجتمع الاشتراكي، ص ١٣٣).

(٢) الاستعمار الجديد : مصطلح دولي حديث تم استخدامه منذ ١٩٦٠م، ويقصد به الاستعمار الأوروبي في العالم بجميع صوره ومظاهره، استناداً إلى القرار الذي أصدرته الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بتاريخ ١٤ديسمبر/١٩٦٠م، الذي تضمن منح شعوب العالم غير المستقلة حق تقرير مصيرها بنفسها. (عبد الوهاب الكيالي وآخرون : موسوعة السياسة، ج١، ص ١٧٦).

(٣) الامبريالية : هي الرأسمالية الاحتكارية، وتعتبر أعلى وآخر مراحل الرأسمالية، تتميز إلى جانب السيطرة الاقتصادية للاحتكارات، ورأس المال بالقدرة الكبيرة في المجال السياسي. (سعدي رحمي : مصطلحات سياسية، ص٢٦).

ولكنه لم يصغ أفكاره المعاكسة لذلك التحليل، وإنما اكتفى بالتحفظ على جوهر التحليل، وتجاه ذلك تقدم تيار "حواتمة" في الجبهة الشعبية بطرح برنامج جديد داخلي تمثل بالآتي[١] :

١- أن حركة القوميين العرب إحدي فصائل حركة التحرر الوطني يحكمها نفس القانون الذي يحكم بقية تلك الفصائل، على الرغم من وجود عناصر داخلها تطرح أفق ماركسي لينيني بروليتاري[٢].
٢- أن من المستحيل أن تتحول الحركة بكاملها كجسم برجوازي إلى نقيضها، أي إلى حزب عمالي ماركسي، وعلى ذلك يمكن فرز بعض أعضائها الطامحة إلى الالتحام بالطبقة العاملة، والالتزام بالأيديولوجية الماركسية؛ الأمر الذي سيفرض مجابهة وصراع بين الماركسية والبورجوازية[٣] الصغيرة[٤].
٣- أن العلاقات التنظيمية السائدة في الحركة ومضمونها البيروقراطي[٥] البورجوازي الصغير تشكل عائقاً في وجه برنامج التطور الديمقراطي، لذلك لابد من النضال من أجل تغيير هذه العلاقات، وإحلال علاقات ديمقراطية مكانها.
٤- لابد من وجود نظام ديمقراطي خاص بالفكر الماركسي، يؤدي إلى الإطار التنظيمي الصحيح عبر اللجنة التنفيذية القومية المشكلة على أساس تمثيل كل الأقاليم.

في ظل تلك المقترحات والتحليلات الصادرة عن تيار "حواتمة" من الجبهة الشعبية تم عقد مؤتمر آب/أغسطس١٩٦٨م، في قاعدة عسكرية في جبل السلط في الأردن، في خيمة كبيرة كانت مخصصة لتكون مستشفىً ميدانياً، وحضر المؤتمر ما يقرب من خمسين عضواً، حيث استمرت أعمال

---

(١) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسار (بيان سياسي داخلي صادر عن اللجنة التنفذية لحركة القوميين العرب بتاريخ ١٩٦٩/٢/١٠م)، ص٢٠٤-٢٠٧.

(٢) البرولتياريا : كلمة لاتينية، استخدمها أهل روما القديمة للدلالة على طبقة الفقراء الأحرار المعدمين، وأفراد البرولتياريا من ذوى المهارات العالية، وهم من يطلق عليهم "الارستقراطية البروليتارية"، ولا يمكن النظر إليهم كفقراء. (حمدي الجواد : دائرة المعارف الاشتراكية، ص ٥٥).

(٣) البورجوازية : طبقة اجتماعية ارتبطت تاريخياً من حيث نشأتها بالمدن أو القرى الكبيرة، ذات الأسواق التجارية، وكانت ترمز إلى طبقة التجار وأصحاب الأعمال، والمجتمع البوجوازي قام على أنقاض المجتمع الإقطاعي، والنظرية الماركسية تساوي البوجوازية بالرأسمالي. (عبد الوهاب الكيالي وآخرون : موسوعة السياسة، ج١، ص ٥٩٤).

(٤) البورجوازية الصغيرة : طبقة متوسطة في المجتمع، تحتل مكاناً وسطا بين البورجوازية والبروليتاريا، وتشمل : المنتجون الصغار، الذين يديرون استثمارات على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، وبهذا يكون البورجوازي ذات طبيعة مزدوجة فهو كمالك يطمع إلى توسيع ملكيته، والوصول إلى صفوف البورجوازية الكبيرة، وكشغيل يعاني من اضطهاد الاستغلال الرأسمالي، واستغلال الملاكين، وهذا ما يقربه إلى البروليتاريا. (بونو ماريوف : القاموس السياسي، ترجمة وإعداد عبد الرزاق الصافي، ص ٨٧-٨٨).

(٥) بيرقراطية : كلمة يونانية الأصل بمعني الحكم أي حكم المكاتب، واستخدمت منذ ٢٠٠ عام؛ للتعبير عن حكم وتحكم المكاتب والموظفين في الحياة الاجتماعية، ومن منظور اشتراكي تعني الازدراء، باعتبار البيروقراطية تعوق التحول الاشتراكي. (عبد الوهاب الكيالي وآخرون : موسوعة السياسة، ج١، ص ٦٤٤).

المؤتمر لمدة خمسة أيام متواصلة، وتقدم اليسار ببرنامج عمل[١]، حيث قدم "نايف حواتمة" وثيقته المعروفة بعنوان "برنامج آب ١٩٦٨م"، وحضر المؤتمر الاتجاهان : الوطني اليساري (تيار حواتمة)، والقومي (تيار جورج)[٢]، وعرض "حواتمة" أطروحاته على المؤتمر، وأكد على انتقاله إلى موقع الماركسية اللينينية[٣].

أمَّا أهم قرارات المؤتمر فهي[٤] :

١- صياغة العلاقات الداخلية ضمن قانون الديمقراطية[٥] المركزية[٦].
٢- العمل على نقل العمليات الكفاحية السياسية والمسلحة والجماهيرية إلى أرض الضفة والقطاع، والإقلال من الاعتماد على القواعد في الأغوار واعتبارها جسور تموين بالسلاح.
٣- ضرورة نشر المقاومة الشعبية على امتداد الضفة الشرقية؛ لصد أية غزو صهيوني، وتنفيذ حرب التحرير الشعبية.
٤- النضال من أجل تشكيل جبهة وطنية تضم كافة القوى الطبقية والسياسية المعادية للاستعمار والصهيونية في ظل قيادة الفصائل المقاتلة التقدمية.
٥- وضع المعركة مع إسرائيل في إطارها الصحيح مع تطهير صفوف الجبهة من كافة العناصر المختلفة، والانحياز الكامل لأيديولوجية الطبقة العاملة.

---

(١) أشرف إسماعيل : تجربة اليسار الفلسطيني المسلح، رسالة ماجستير منشورة، ص١٥-١٦.

(٢) نايف حواتمة : نايف حواتمة يتحدث، المحاور عماد نداف، ص٥٣.

(٣) إبراهيم غالي : سلاح السياسة وسياسة السلاح. (نايف حواتمة : اليسار العربي رؤيا النهوض الكبير)، ص٢٠٣-٢٠٤.

(٤) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الوثائق الفلسطينية العربية ١٩٦٩م، (بيان الجناح التقدمي في الجبهة الشعبية حول تأسس الجبهة الديمقراطية)، ص٦٥. قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسار (بيان تأسيس الجبهة الشعبية الديمقراطية بتاريخ ١٩٦٩/٢/٢١م)، ص٢٢٧-٢٢٨.

(٥) الديمقراطية : المعنى الحرفي لها هو الحكم بواسطة الشعب، وهى شكل من أشكال التنظيم السياسي للمجتمع، والدولة، وتكون السلطة بيد الشعب، ويتساوى جميع المواطنين أمام القانون في ظلها، ويتمتعون بالحريات السياسية، بما في ذلك حق المشاركة في إدارة شئون الدولة. (سعدي رحمي : مصطلحات سياسية، ص٧٣).

(٦) الديمقراطية المركزية: تتطلب الديمقراطية المركزية الانغراس العميق في الحركة الجماهيرية، مشتملة على المبادئ المجردة لتكون حصيلة الوعي الملموس للمصالح المادية المباشرة، والنهائية للحركة الجماهيرية، فالتنظيم ليس إطارا للدعاية السياسية المجردة من أجل الأهداف الوطنية الكبرى، بل هو أداة لقيام النضال اليومي للجماهير دفاعاً عن مصالحها الملحة في إطار النضال السياسي الشامل من أجل الأهداف النهائية، ويتحقق ذلك من خلال تنظيم أوسع من النقابات والاتحادات والمنظمات الشعبية. (قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسار (البناء المنهجي لتنظيم ثوري وجماهيري ١٩٧٢- ١٩٨٢م)، ص١١٩)، وهو مبدأ في البناء التنظيمي للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي، وتعني انتخاب الهيئات القيادية في الحزب من أسفل إلى أعلي(بونو ماريوف : القاموس السياسي، ترجمة وإعداد عبد الرزاق الصافي، ص٢٠٢).

وأكد "حواتمة" أن المؤتمر أقر البرنامج المقدم منه بأغلبية إلا أن الجناح القومي (يقصد تيار حبش) رفض وحاصر المؤتمر بالسلاح؛ الأمر الذي أدى إلى تنازل اليسار عن القيادة بشرط عقد مؤتمر منتخب من القاعدة إلى القمة خلال ثلاثة أشهر[١].

عارضت الجبهة الشعبية قول "حواتمة"، ونفت قوله بأن برنامج تيار "حواتمة" (الجناح التقدمي[٢]) في مؤتمر آب/أغسطس نال الأغلبية، وأكدت على أن مؤتمر آب لم يتشكل على أساس انتخابات ديمقراطية شملت كافة قواعد الجبهة، فأنذاك لم يكن للجبهة نظام داخلي، أو وضع تنظيمي حزبي؛ الأمر الذي لا يسمح أن يكون هناك مؤتمراً حزبياً بالمعني الحقيقي، ولكن ما تم أن بعض عناصر الفريق المنشق أخذت زمام المبادرة في الإعداد للمؤتمر؛ الأمر الذي هيأ للفريق المنشق أن يخرج بنتائج لصالحه[٣].

وأصر تيار "حواتمة" أنه في بادئ الأمر تم الاتفاق على تسوية توفيقية مؤقتة تصل لقرارات موحدة، ولكن في ظل تراكم الخلاف بين الفريقين وقع الانقسام[٤]، حيث أوضح "حواتمة" ذلك بقوله : "سرعان ما وقع الصراع بين الاتجاهين، وقام الاتجاه القومي بأعمال العنف والاعتقالات، وحدث ذلك تحت سمع وبصر كل القوى السياسية، وفصائل المقاومة؛ الأمر الذي دفع جهات عديدة للتدخل لحل الأمور بوسائل سلمية، وخاصة من قبل منظمة التحرير، وحركة فتح"، وعلى أثر ذلك دعا "حواتمة" إلى الحل الديمقراطي بقوله : "تعالوا إلى طريق طلاق ديمقراطي، وإن كان أبغض الحلال عند الله الطلاق"[٥].

---

(١) نايف حواتمة : الأزمات العربية في عين العاصفة، ص١٥٥.

(٢) الحزب التقدمي : يقصد من وجهة نظر الجبهة الديمقراطية هو التوجه والتقدم نحو تبني الأيديولوجية الماركسية – اللينينية كعلم للثورة، وعناصرها العمال والفلاحين والشبيبة والمثقفين، وسائر الكادحين، وتبني خط وطني جذري يقضي بالأخذ بطريق حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد. (قيس عبد الكريم. فهد سليمان، النشأة والمسار (تطور تعريف الجبهة الديمقراطية وأهدافها عبر المحطات المؤتمرية)، ص٨٧–٨٨)، وأوضح محمود العجرمي بأن مصطلح التقدمي مرتبط موضوعيا بأن هذا الحزب التقدمي يمتلك الإمكانيات التي تمكنه أن يضع المنطقة في وضع أكثر تقدماً، على المستوى الفكري والاجتماعي والسياسي؛ تمهيداً لإقامة وطن متطور ديمقراطي يكون بديلاً عن النظام المتحجر "الظلامي الإسلامي". (مقابلة مع محمود العجرمي، بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٣).

(٣) إصدارات الشعبية : الجبهة وقضية الانشقاق، ص٨٨.

(٤) إبراهيم غالي : سلاح السياسة وسياسة السلاح. (نايف حواتمة : اليسار العربي رؤيا النهوض الكبير)، ص٢٠٤.

(٥) نايف حواتمة : نايف حواتمة يتحدث، المحاور عماد نداف، ص٥٣–٥٥.

وبيّن تيار "حبش" أنه عندما اتضح موقف تيار "حواتمة" وإصراره على الانفصال، أكَّد على مساندته ودعمه بالمال والسلاح والحماية بشرط أن يعمل الفريق المنشق باسم آخر غير اسم الجبهة الشعبية، وتابع تيار "حبش" حديثه أنه في ظل إصرار الفريق المنشق على العمل في إطار الاسم نفسه، طالب تيار "حبش" بالاجتماع مع "نايف حواتمة" حيث أكدت فيه على منعها استخدام اسم الجبهة لجمع الأموال والتبرعات، إلا أن إصرار تيار "حواتمة" على ذلك دفع التيار الآخر إلى القيام بالإجراءات الانضباطية، وحسم المشكلة؛ الأمر الذي دفعه إلى احتجاز أربعة عشر عنصراً كانوا يجمعون الأموال، ولكن عملية الحجز لم تستمر أكثر من ٢٤-٤٨ ساعة بالنسبة لـ ١١ عنصراً، والإجراءات التي اتخذت معهم هي الحوار بأنه لا يحق لهم أن يجمعوا الأموال باسم الجبهة وهم لا يعملو في إطار تنظيمها(١).

أما العناصر الثلاثة فقد كانوا المسئولين عن صدور بيان مؤتمر عمان الذي وضعوا فيه أسماء كل القياديين في الجبهة مما يعرض أمن الجبهة للخطر، فقد يصل تقرير المؤتمر إلى المخابرات الإسرائيلية، وبالنسبة لحوادث الصدام فإنه لم يحدث سوى حادثين، ويتحمل التيارين المسؤولية فيهما، وفكرة الصدام كانت ردة فعل طبيعية، ووصف ما جرى بالحملة المسعورة "إن كل الحملة المسعورة التي رتبها الفريق المنشق- يقصد به تيار "حواتمة"- التي حاول من خلالها إظهار الجبهة بأنها تنظيم دموي، من خلال منشوراته فقد جاء عامل الوقت ليظهر زيفه وكذبه"(٢).

يظهر من إصرار تيار "حواتمة" على العمل تحت الإسم نفسه أن رصيد تيار "حبش" كان أكبر من رصيده، وإلا فلماذا يصر الفريق المنشق بالعمل تحت اسم الجبهة الشعبية مع إنه خالفها فكرياً وطبقياً -كما وضح-، وفي الوقت نفسه يبدو بأن الإجراءات التي قام بها تيار "حبش" كانت ضرورية وطبيعية لحسم الموقف.

بعد فشل إمكانات التفاهم، والوصول إلى حلول ديمقراطية أعلن تيار "حواتمة" في ١٠ شباط/فبراير ١٩٦٩م عن الانفصال العلني الصريح عن الجبهة الشعبية، وتدخلت الفصائل الفلسطينية لمحاولة حل الأمور بوسائل سلمية، وتم إصدار بيانين مستقلين عن الفريقين متزامنين بإنهاء الخلاف بينهما، ثم العمل المستقل لتيار "حواتمة" بدأ منذ ٢١ شباط/فبراير ١٩٦٩م، ملتزم بقرارات مؤتمر آب، وترجمتها لبرنامج سياسي وعسكري وثوري(٣).

---

(١) إصدارات الجبهة الشعبية : الجبهة وقضية الانشقاق، ص٩٨-١٠٠.

(٢) المصدر السابق، ص١٠١.

(٣) إبراهيم غالي : الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وعملية السلام. (الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة)، المحرر صبحي عسيلة، ص١٧١-١٧٢.

وذكر وسام الفقعاوي على لسان عبد الله حوراني أن السبب خلف الانشقاق دوافع وأبعاد شخصية وذاتية، أكثر منها فكرية أو تنظيمية، وقال بأنه وظف الفكر الماركسي في هذا الصراع للتهيئة للانقسام الداخلي، الذي أدي للانشقاق فيما بعد(١).

"ولعل أهم أخطاء تيار "حواتمة" في تقيم الشعبية قوله باستحالة تحول تنظيم برجوازي صغير إلى تنظيم يساري ماركسى–لينيني"(٢).

كيف يؤكد تيار "حواتمة" على استحالة تحول تنظيم برجوازي صغير (أي تنظيم يتكون من الطبقة المتوسطة اقتصادياً) إلى تنظيم يساري ماركسي–لينيني (أي تنظيم يتكون من الطبقة العاملة الكادحة المعدمة) على الرغم من أن معظم قيادييه كانوا من التنظيم البرجوازي الصغير في إطار الجبهة الشعبية، وعلى الرغم من ذلك فقد أخذو يغيرون فكرهم من برجوازي صغير إلى ماركسي لينيني، وهنا يتضح بأن تيار "حواتمة" وقع في تناقض مابين الفكر والممارسة.

بناءً على التنافس بين التيارين من الجبهة الشعبية، واختلاف تفسير أسباب الانشقاق من تيار إلى آخر، الذي وصل أحياناً إلى حد التناقض يتضح أن تيار "حواتمة" قد لا يجد دعماً وتأييداً جماهيرياً في ظل وجود الأم وهى الشعبية، وجماهيرها، إضافة إلى وجود حركة فتح وشعبيتها آنذاك، بل وما يزيد الأمر صعوبة هو مناداته بأفكار يسارية ماركسية–لينينة قد تكون غريبة عن المجتمع الإسلامي الفلسطيني، خاصة فيما يتعلق بالطبقة البرجوازية، وتوجيه أصابع الاتهام إليها، في الوقت الذي يغلب على حركة فتح، ومنظمة التحرير الفلسطينية الطابع البرجوازي؛ الأمر الذي يزيد الوضع صعوبة على تيار "حواتمة"، فقد وضع نفسه بين نارين متمثلة بالجبهة الشعبية من جهة، وحركة فتح من جهة أخرى، فلو استمر تيار "حواتمة" في إطار الجبهة الشعبية لتمكن من نشر فكره بين شريحة أكبر خاصة بأنه يفسر السبب الأساسي في الانشقاق الاختلاف الأيديولوجي، طالما أنه يمتلك الحجج لإقناع الأفراد الآخرين في التنظيم، وبذلك يكون قد خدم فكره بتأييد الآخرين له، وتلاشي الانقسام في صفوف اليسار الفلسطيني بشكل عام.

ثانياً: دور حركة فتح في انشقاق الجبهة الديمقراطية عن الجبهة الشعبية :

أكد تيار "حواتمة" بأنه بادر بإعلام كافة المنظمات والفصائل بالتطورات، واحتمالات تصعيدها، وأوضح أن المستفيد الوحيد هو أعداء حركة المقاومة؛ الأمر الذي أدى إلى تجاوب كافة

---

(١) وسام الفقعاوي : اشكالية الوطني والقومي في الفكر السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (١٩٦٧–٢٠٠٠م)، رسالة ماجستير غير منشورة، ص٤٦.

(٢) إصدارات الجبهة الشعبية : الجبهة وقضية الانشقاق، ص٧١.

المنظمات مع دعوة تيار "حواتمة" في الجبهة، ودعت لاجتماع عاجل في ٣كانون ثاني/يناير ١٩٦٩م، إلا أن تيار "حبش" رفض الحضور، فأعلن الاجتماع إدانته الكاملة لتصرفات تيار "حبش"، وأشاد بـ تمالك تيار "حواتمة" أعصابه[١].

وعلى أثر ذلك شكل وفداً من (فتح، الصاعقة، التجمع الوطني) لمقابلة تيار "حبش"، ودعاه لحل الخلاف بالطريق الديمقراطي، وزعم تيار "حواتمة" أن تيار "حبش" رفض التجاوب[٢]، وبعد اجتماعات مطولة بقيادة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ضمت ممثلين عن التيارين، وفي ظل تأزم الخلاف بينهما، أنهت المنظمة الخلاف بتعهد الطرفين بإنهاء الاصطدامات وعدم تكرارها، لاستكمال توحيد الثورة وتصعيد نضالها المسلح[٣].

بعد أن تدخلت منظمة التحرير في الخلاف بين التيارين أصدر الفريقان بيانين مستقلين، ومتزامنين بإنهاء الخلاف بينهما فأعلن تيار "حواتمة" العمل المستقل أيديولوجيا وسياسياً وعسكرياً وتنظيمياً، بذلك تم الاعتراف بتيار "حواتمة" كفصيل وطني من فصائل م.ت.ف[٤].

اختلفت الآراء حول مساندة حركة فتح للانشقاق، فقد أرجع البعض مساندة حركة فتح لانشقاق الجبهة الديمقراطية بأنها لم تكن بهدف قيام حزب ماركسى لينيني في الساحة الفلسطينية بقدر ما كان يهمها إضعاف الجبهة الشعبية[٥]، في حين أوضح آخرون أن "جورج حبش" أكد على أن حركة فتح لعبت دوراً في دعم أي ظاهرة تضعف الجبهة الشعبية؛ لأنها كانت المنافس الأقوى لها[٦]، فمساندة فتح للانشقاق نابعة من الرغبة في إضعاف الفصائل، وخاصة الشعبية، إضافة إلى أنها المنافس لها وأن الجبهة الشعبية حتى الانشقاق كانت ترفض المشاركة في م.ت.ف، فسعت فتح لتقزيم دور الشعبية وإضعافها[٧]، ولكن أشار "أشرف اسماعيل" إلى اختلاف محمد صبيح –

---

(١) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩م، "تصريح لناطق بلسان الفريق التقدمي في الجبهة الشعبية حول الخلافات ما بينه وبين الفريق اليميني"، ص٥٣.

(٢) المصدر السابق، ص٥٣.

(٣) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩م، "بيان منظمة التحرير حول إنهاء الخلاف القائم ما بين الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية"، ص٢٠٠.

(٤) إبراهيم غالي : سلاح السياسة وسياسة السلاح. (نايف حواتمة : اليسار العربي رؤيا النهوض الكبير)، ص٢٠٤.

(٥) أشرف إسماعيل : تجربة اليسار الفلسطيني المسلح، رسالة ماجستير منشورة، ص١٩.

(٦) سامي أحمد : الجبهة الشعبية، رسالة دكتوراه، منشورة، ص١٢٣.

(٧) أشرف إسماعيل : تجربة اليسار الفلسطيني المسلح، رسالة ماجستير منشورة، ص١٩.

محمد صبيح هو مندوب فلسطين لدى جامعة الدول العربية-، معهم وحيث برر المساندة بالأسباب التالية[١] :

١- لكي لا يسقط دم فلسطيني.

٢- لكي لا يؤثر ذلك على الوجود الفلسطيني في الأردن.

٣- للمحافظة على المظهر الفلسطيني أمام العالم.

يظهر مما سبق أن تبرير محمد صبيح كان بعيداً عن الواقع، فحركة فتح دعمت أي انشقاق رغبة في زيادة نفوذها وهيمنتها، وخاصة أن ذلك الانشقاق سيضعف منافسها على الساحة الفلسطينية شبه الوحيد آنذالك.

"وبدا واضحاً أن فتح هدفت من وراء ذلك إلى تعويض الفراغ الذي خلفته الجبهة الشعبية برفضها الانضمام إلى منظمة التحرير، التي غدت بقيادة فتح، وبالتالي فإن انضمام الجبهة الديمقراطية إلى المنظمة يمنح فتح شرعية الزعامة للثورة الفلسطينية، كما أنه يحفز الجبهة الشعبية للمسارعة بالالتحاق بمنظمة التحرير كي لا تكون الجبهة الديمقراطية أقرب منها إلى مركز صنع القرار "[٢].

وأياً كان هدف حركة فتح فقد أصبحت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٦٩م فصيلاً يسارياً مستقلاً فكرياً وسياسياً وتنظيمياً من فصائل حركة المقاومة الفلسطينية[٣]، وعند توزيع البيان الأول لتيار "حواتمة" أكد أنه تم اغتيال منذر القادري أثناء توزيعه للبيان في عمان، على يد أحد أعضاء الشعبية، ثم تم اغتيال عضو ثانٍ في مخيم الحسين، وثالث في مخيم البقيعة في الأردن ثم اعتقال عدد آخر[٤]، وهذا يتناقض وقول "نايف حواتمة" : "لم تنزف قطرة دم واحدة، بسبب الافتراق المؤلم في حينه، ولم يسقط الطرفان المتنافسان حتى العظم في متاهات الابتذال والتحريض البشع، ونفي الآخر، كما لم تقع قطيعة بين الفصيلين اللذين ظلت عين كل منهما على الآخر "[٥].

---

(١) أشرف إسماعيل : تجربة اليسار الفلسطيني المسلح، رسالة ماجستير منشورة، ص١٩.

(٢) عصام عدوان : حركة التحرير الفلسطيني فتح ١٩٦٩-١٩٨٣م (الكتاب الثاني)، ص٣٦٧.

(٣) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسار (الانطلاقة والمؤتمرات الوطنية .. النشأة والتأسيس)، ص٩.

(٤) أشرف إسماعيل : تجربة اليسار الفلسطيني المسلح، رسالة ماجستير منشورة، ص١٨.

(٥) طلال عوكل : نحتاج إلى وحدتكم. (نايف حواتمة : اليسار العربي رؤيا النهوض الكبير)، ص٢٨٣.

يلاحظ مما سبق أن عمليات الاغتيال أمر لم يحدث، فإن تيار "حبش" لم يغتال في أوج الخلاف أي شخص من تيار "حواتمة"، فكيف يغتال بعد التعهد بالافتراق الرسمي أمام منظمة التحرير الفلسطينية.

ثالثاً : تنظيم الجبهة الديمقراطية :

اجتهدت المجموعة المؤسسة للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين أن تضم في صفوفها مجموعة من القوى والمجموعات السياسية واليسارية، معلنة هدفها بإقامة جبهة وطنية عريضة، تتمثل فيها كافة القوى الطبقية والسياسية المعادية للاستعمار والصهيونية والرجعية[١]، فانضمت إليها منظمتين هما : المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين[٢]، وعصبة اليسار الثوري الفلسطيني[٣][٤].

اختلفت الآراء حول المنظمات وأعداد الأعضاء الذين انضموا إلى تيار "حواتمة" تمثلت بالتالي : أشار تيار "حبش" أن نسبة المنتمين لتيار "حواتمة" من المنظمة الشعبية لا يتجاوز ٥% فقط، وأن عصبة اليسار الثوري انضمت للجبهة الديمقراطية لإعجابها بفكرها باعتبارها ثورية، ملتزمة بفكر العمال المعبرة عن سياساتهم[٥]، لكن أرجع تيار "حواتمة" سبب انضمام المنظمات له إلى الحوار المكثف بينه وبين المنظمتين، ولوحدة الهدف فكلاهما كان يهدف إلى شق طريق جديد لبناء طليعة طبقية ثورية لحركة المقاومة والتحرير العربية، وتبوأ العديد من كوادرها مواقع قيادية في

---

(١) الرجعية : مصطلح سياسي اجتماعي يستخدم للدلالة على تيارات تعارض مفاهيم تقدمية يسارية، ويرتبط بالاتجاه المعارض للتطورات الاجتماعية والاقتصادية، والذي يتمسك بالتقاليد الموروثة، وينظر للماضي كعصر ذهبي. (عبد الوهاب الكيالي وآخرون : موسوعة السياسة، ج٢، ص ٨١٤).

(٢) المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين : منظمة فدائية فلسطينية ذات توجهات ماركسية، أسست عام ١٩٦٤م، لكنها لم تعمر سوى ست سنوات، حيث أنشئت بمبادرة من ثلاث مجموعات فلسطينية هي : المجموعة الأولى : كانت تضم عدداً من الأعضاء السابقين في الحزب الشيوعي الأردني، والمجموعة الثانية : كانت مكونة من يساريين فلسطينيين كانوا ينشطون في الساحة السورية، أما المجموعة الثالثة : كانت مكونة من سياسيين فلسطينيين ذوي توجهات وطنية كانوا موجودين أيضاً في الساحة السورية، ولكن بدأت الخلافات بين المجموعات الأمر الذي دفع أغلبية أعضائها للانضمام إلى الجبهة الديمقراطية في ٥ أيار/ مايو/١٩٦٩م. (عبد الوهاب الكيالي وآخرون : موسوعة السياسة، ج٦، ص ٣٥٠).

(٣) عصبة اليسار الثوري الفلسطيني : أبر قادتها عبد اللطيف أبو جبارة، حمزة البرقاوي، يسار عسكري، سمير الخطيب، عبد العزيز الوجيه. (أكرم حجازي : بعد نصف قرن "الحركة الوطنية الفلسطينية الراهنة من الداخل"، رسالة دكتوراه غير منشورة، ص١٢٩).

(٤) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الكتاب السنوي ١٩٦٩م، (الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين تأسيسها وموقعها العقائدي)، ص١١٣-١١٤.

(٥) المصدر السابق، ص١١٥.

الجبهة الديمقراطية فيما بعد[١]، ثم في عام ١٩٧٢م انضمت إليها أقسام من "المنظمة الشعبية الديمقراطية الثورية" [٢][٣]، وأضاف "نايف حواتمة" سبب آخر لانضمام العديد من المنظمات إليه متمثلاً ببرنامج القواسم المشتركة، والدور الطليعي الوطني المنسجم مع المصلحة الجماعية للشعب الفلسطيني[٤].

وبالنسبة لتسمية تيار "حواتمة" فقد اتخذ في السنوات الأولى من التأسيس اسم "الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين"، ثم اتخذ لاحقا عام ١٩٧٥م "الجبهة الديمقراطية الشعبية لتحرير فلسطين"، وبرر سبب اتخاذ ذلك الاسم ليعبر به عن استمرارية التراث الكفاحي، باعتباره أسهم في تأسيس الجبهة الشعبية، وناضل في صفوف أحزاب الحركة القومية والوطنية الفلسطينية، وتأكيداً على الهوية الأيديولوجية الديمقراطية الشعبية، التي كانت القاعدة والأساس في انطلاقته كمنظمة يسارية جماهيرية مسلحة، واستمر يعمل تحت مسمى "الجبهة الديمقراطية الشعبية" حتى ١٩٧٥م، عندما أقرت اللجنة المركزية الثانية البرنامج السياسي الجديد، فأصبحت "الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين"[٥].

وقد عرفت الجبهة نفسها بأنها (ج- د- ت- ف)، حزب ديمقراطي ثوري[٦]، وهي اتحاد اختياري للكوادر الطليعية رجالاً ونساءً، من العمال والفلاحين، والمثقفين، وسائر الكادحين من أجل التحرير الوطني لشعب فلسطين، ومستقبله الاشتراكي، مسترشدة بالماركسية-اللينينية كمنهج علمي لتحليل الواقع الاجتماعي، ودليل للعمل من أجل تغييره[٧].

---

(١) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسار (مرحلة التأسيس ١٩٦٩-١٩٧١م)، ص٩٩.

(٢) المنظمة الشعبية الديمقراطية : أسست سراً عشية انعقاد الدورة الأولى للمجلس الوطني الفلسطيني (آيار/ مايو١٩٦٤م)، واشتملت على ثلاث مجموعات تكونت من أعضاء سابقين في الحزب الشيوعي الأردني، ويساريين فلسطينيين في سوريا. (أكرم حجازي : بعد نصف قرن "الحركة الوطنية الفلسطينية الراهنة من الداخل"، رسالة دكتوراه غير منشورة، ص١٢٩).

(٣) إبراهيم غالي : سلاح السياسة وسياسة السلاح. (نايف حواتمة : اليسار العربي رؤيا النهوض الكبير)، ص٢٠٥.

(٤) نايف حواتمة : الأزمات العربية في عين العاصفة، ص٦١.

(5) Qais Abdel Karim. Fahed Suleiman : The Democratic Front for the Liberation of Palestine (DFLP) EMERGENCE AND ITINERARY 1969–2007, First Edition, 2010, P. 4.

(٦) تعريف الحزب السياسي من وجهة نظر كارل ماركس : هو التعبير السياسي لمختلف الطبقات الاجتماعية، وأكد لنبين على الترابط ما بين الحزب السياسي والبرنامج السياسي، فبدون برنامج لا يمكن للحزب أن يقوم باعتباره تنظيماً سياسياً بالمحافظة على خطة العام في كل مرة يجد فيها ظروفاً غير متوقعة. (إبراهيم ابراش: المؤسسات والوقائع الاجتماعية، ص٢٩٢).

(٧) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسار (تطور تعريف الجبهة الديمقراطية وأهدافها عبر المحطات المؤتمرية)، ص ٨٧.

ويعتبر التنظيم حلقة وصل بين النظرية والممارسة، وبين البرنامج السياسي والتنفيذ العملي لهذا النضال، لذلك كانت الجبهة حريصة على تنظيمها الداخلي، وتعزيز الديمقراطية داخله لكي تقوم بمهامها الثورية، في مختلف المجالات والأصعدة كمبدأ لصياغة العلاقات الحزبية الداخلية، وكأداة لرسم سياسة الهيئات القيادية، وتشكيلها عبر الانتخابات والالتزام برأي الأغلبية، والتزام الهيئات الدنيا بقرارات الهيئات العليا، وكافة منظمات الحزب بقرارات اللجنة المركزية، والمؤتمر الوطني مع ضمان حق الأقلية في التعبير عن رأيها[١].

وكبناء تنظيمي كان بناؤها أفقياً دائرياً، قوامه وحدات قطاعية ضمن منظمات محلية، وفي أقطار اللجوء العربية، والبلدان الأجنبية التي تقيم فيها جاليات فلسطينية لأغراض العمل والدراسة، وتشكل المركز القيادي الواحد للجبهة من : المؤتمر الوطني العام، والكونفرس الوطني العام، واللجنة المركزية، والمكتب السياسي، إضافة إلى وجود لجان الرقابة الحزبية، بهدف القيام بالتوجيه، والتدقيق في التطبيق السليم للنظام الداخلي[٢]، والمنظمات الديمقراطية التابعة للجبهة تتكون من : قطاعات جماهيرية مهنية متعددة مثل عمال، شباب، امرأة، معلمين، مهنيين...، قوى اجتماعية متنوعة[٣].

الهيكلية التنظيمية في الجبهة الديمقراطية :

- **المؤتمر الوطني العام :** أعلى سلطة سياسية وتشريعية، ينعقد مرة كل ٤–٥ سنوات[٤]، ويتكون المؤتمر الوطني العام من مندوبين منتخبين عن مؤتمرات الجبهة في الأقاليم والفروع، ومجالات العمل العسكري، وسائر اللجان الملحقة باللجنة المركزية، والأمين العام عضو مثل غيره في المؤتمر، ويتميز المؤتمر العام بطابعه التمثيلي والديمقراطي الشامل، فهو يعبر بصدق عن إرادته الجماعية[٥].
- **المجلس الوطني العام (الكونفرنس) :** منتخب، يتمتع بنفس صلاحيات المؤتمر الوطني لكنه يُدعى للانعقاد كلما اقتضي الأمر بموجب قرار من اللجنة المركزية.

---

(١) أشرف إسماعيل : تجربة اليسار الفلسطيني المسلح، رسالة ماجستير منشورة، ص٣٣–٣٤.

(٢) قيس عبد الكريم، فهد سليمان، النشأة والمسار (التنظيم)، ص٤١–٤٣. ابراهيم غالي : الجبهة الديمقراطية... فلسطين وعملية السلام، المحرر صبحي عسيلة (الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة، ص١٧٥–١٧٦).

(٣) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسار (التنظيم)، ص٤٣.

(٤) إبراهيم غالي : سلاح السياسة وسياسة السلاح (نايف حواتمة : اليسار العربي رؤيا النهوض الكبير)، ص٢٠٩–٢١٠.

(٥) أشرف إسماعيل : تجربة اليسار الفلسطيني المسلح، رسالة ماجستير منشورة، ص٣٦.

- **اللجنة المركزية** : الهيئة القيادية السياسية التنظيمية الأولى، تعقد في فترة ما بين انعقاد مؤتمرين، وتعقد دورة عادية كل أربعة أشهر لتحديد الاتجاهات السياسية لنشاط ومهام الجبهة في سياق السياسة التي أقرها المؤتمر العام.
- **المكتب السياسي** : الهيئة التنفيذية العليا في اللجنة المركزية، يسعى لتطبيق قرارات اللجنة المركزية.
- **لجان الرقابة الحزبية** : تتولى مهمة الإشراف على التطبيق السليم للنظام الداخلي(١).

يبدو مما سبق مدى التنظيم الداخلي الدقيق للجبهة الديمقراطية، ومدى تسلسل الصلاحيات والمهام بين أجهزتها في طابع ديمقراطي تمثيلي انتخابي، وذلك في اطارها النظري.

الأعضاء المؤسسين للجبهة الديمقراطية :

- **نايف حواتمة** : الناطق الرسمي باسم الجبهة منذ الانشقاق إلى أن تم انتخابه من اللجنة المركزية الأولى، المنبثقة عن المؤتمر التأسيسي آب/أغسطس١٩٧٠م أميناً عاماً، واستمر أميناً للجبهة حتى اللحظة، وهناك عناصر أخرى لعبت دوراً في تأسيس الجبهة وتوطيد أركانها منها :
- **القيادات المؤسسة التي استشهدت في مواقع النضال منها** : عبد الكريم حمد، عمر قاسم، محمد كتمتو، نظمي خورشيد.
- **أعضاء المكتب السياسي** : قيس عبد الكريم، فهد سليمان، تيسير خالد(٢)، صالح زيدان(٣).
- **أعضاء اللجنة المركزية** : محمد خليل، نهاية محمد، ماجدة المصري، صالح ناصر(٤).

---

(١) إبراهيم غالي : سلاح السياسة وسياسة السلاح (نايف حواتمة : اليسار العربي رؤيا النهوض الكبير)، ص٢٠٩-٢١٠.

(٢) تيسير خالد –محمد سعاده عوده– : سياسي فلسطيني، ولد عام ١٩٤١ في نابلس، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عن الجبهة الديمقراطية، ويشغل منصب عضو المكتب السياسي فيها منذ تأسيسها عام ١٩٦٩، درس العلوم السياسية والقانون الدولي والتاريخ الحديث في جامعة هايدلبرغ في ألمانيا الاتحادية (مكتب الجبهة الديمقراطية بغزة).

(٣) صالح محمد الزيداني : ولد في ١٥/ديسمبر١٩٤٩م، في مخيم نهر البارد في شمال لبنان، قريته الأصلية قرية الدامون قضاء عكا – فلسطين، شغل منصب عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية، منذ عام ١٩٧٧م، ثم تقلد منصب عضو المكتب السياسي منذ عام ١٩٨٩م حتى الآن، وشغل موقع مسئول الجبهة الديمقراطية في لبنان منذ عام ١٩٨٨م، وحتى منتصف عام ١٩٩٦م، ومن ثم شغل منصب مسئول الجبهة الديمقراطية في قطاع غزة منذ منتصف عام ١٩٩٦ م حتى نهاية فترة الدراسة.(مقابلة مع صالح زيدان، ٧/١١/٢٠١٣م).

(٤) صالح محمد عوض ناصر : ولد عام ١٩٥٠م، حاصل على ماجستير إدارة عامة، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وعضو المجلس الوطني الفلسطيني .(مكتب الجبهة الديمقراطية بغزة).

وما يتعلق بالمؤتمرات الوطنية فقد عقدت الجبهة الديمقراطية مجموعة من المؤتمرات على النحو التالي :

١- **المؤتمر الوطني العام الأول :** عُقد في آب/ أغسطس١٩٧٠م، ناقش الأوضاع العربية والعالمية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، ومهمات الجبهة في الساحة الأردنية-الفلسطينية، وانتخب اللجنة المركزية الأولى[١]، لم تنبثق عضويته بالانتخاب دوناً عن المؤتمرات والكونفرنسات الأخرى، بل أتت بالاختيار والتعيين؛ وأرجعت الجبهة السبب إلى الظرف الوطني الاستثنائي، الذي ساد بعد انتهاء ظاهرة العمل العلني للمقاومة الفلسطينية في الأردن[٢].

٢- **الكونفرنس الوطني الأول :** عقد في تشرين ثانِ/نوفمبر ١٩٧١م، صدر عنه أول نظام داخلي لتنظيم الجبهة، وأشارت الجبهة أنها كانت قد قطعت شوطاً في تطورها الفكري والسياسي والتنظيمي، وبلغت درجة من الانسجام والتوحد الداخلي أكسبها مواصفات الجبهة اليسارية الموحدة (أي المنظمة الديمقراطية الثورية الموحدة)، ومكّنها من تعريف نفسها بهذه الصفة، وانتخب اللجنة المركزية الثانية للجبهة، وخلال فترة الكونفرنس الأول والمؤتمر الثاني أجازت الجبهة من خلال الدورة الخامسة للجنة المركزية الثانية في شهر تشرين أول/أكتوبر ١٩٧٤م، ورقة أساس لصياغة البرنامج السياسي وتعديل النظام الداخلي، وهذا ما تحقق في الربع الأخير من العام١٩٧٥م[٣].

٣- **المؤتمر الوطني العام الثاني :** عُقد في أيار/مايو ١٩٨١م، أدخل تعديلات على النظام الداخلي للجبهة، وانتخب اللجنة المركزية الثالثة.

٤- **الكونفرنس الوطني العام الثاني :** عُقد خلال ٢٣-٢٧ تموز/يوليو ١٩٩١م، شارك في انتخابات اللجنة المركزية الرابعة، وانعقد بعد حرب الخليج الثانية، وقبيل انطلاق مؤتمر مدريد للسلام ٣٠ كانون أول/أكتوبر ١٩٩١م [٤].

٥- **المؤتمر الوطني العام الثالث :** عقد في ٢٩ تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٤م، تناول موضوع الثورة الفلسطينية من حيث سماتها وآفاقها، وقواها المحركة، وأبعادها العربية والدولية، وموضوع البرنامج المرحلي من أجل حق العودة، وتقرير المصير، والدولة المستقلة، وانتخب اللجنة المركزية الخامسة[٥].

---

(١) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسار (المؤتمرات الوطنية)، ص١٤.

(٢) قيس عبد الكريم وآخرون : مخاض التجديد ١٩٨٨-١٩٩٨م، ص٩.

(٣) المصدر السابق، ص١٥-١٦.

(٤) المصدر السابق، ص١٠.

(٥) إصدارات الجبهة الديمقراطية : وثائق المؤتمر الوطني العام الثالث (البرنامج السياسي والنظام الداخلي)، ص١-٣.

٦- **الكونفرنس الوطني الثالث** : عقد في ٧-٩ كانون ثاني/يناير١٩٩٨م، هدف إلى إعادة بناء شامل لمنظمة الجبهة في ظل معاناتها من حالة التراجع والانحسار الجماهيري وانتخب اللجنة المركزية السادسة[١].

٧- **المؤتمر الوطني الرابع** : عُقد ما بين٢٤-٢٦ أيار/مايو ١٩٩٨م، أجاز المبادرة الوطنية الشاملة حول بسط سيادة دولة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧م[٢].

٨- **الكونفرنس الوطني الرابع** : عُقد ٢٠٠٥م، طرح المخاوف بعد الانسحاب من غزة على القضايا العالقة من المطار، الميناء، المعابر...، وحذر من اتفاق شرم الشيخ ٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٥م، في ضوء انقضاء الفترة القانونية لولاية اللجنة السادسة قرر الكونفرنس بموجب صلاحياته اعتماد اللجنة المركزية القائمة (أي السادسة) كلجنة سابعة[٣]، وانفرد هذا الكونفرنس بالطابع التمثيلي الأوسع؛ لتشكل قوامه من كامل عضوية مؤتمرات الأقاليم (حوالي ٧٥٠ عضو) وليس من مندوبين منتخبين من تلك المؤتمرات[٤].

يتضح مما سبق أن الجبهة الديمقراطية عقدت خلال ١٩٦٩-٢٠٠٦م أربع مؤتمرات وطنية، وأربع كونفرنسات ، على الرغم أن كلا من "قيس عبد الكريم" "فهد سليمان" أكدا في كتاب النشأة والمسار -كما ذكر سابقاً- أن المؤتمر يعقد كل أربع إلى خمس سنوات، إلا أنه خلال المسيرة الزمنية -مدة الدراسة- التي تقدر بـ ٣٧ سنة فإن الجبهة الديمقراطية عقدت أربعة مؤتمرات وطنية فقط، وكان المفروض أن تعقد ما يقرب من تسعة مؤتمرات، وفقاً لمبادئ التنظيم فيها؛ الأمر الذي يعكس عدم التقيد بمعايير وشروط التنظيم، وعدم الالتزام بالمواعيد اللازمة لمناقشة أوضاع الجبهة داخلياً أو خارجياً، فكلما كان هناك مؤتمرات كلما ازدادت النقاشات واتضحت الأمور.

وخلال تقصى ما وقع تحت يدي الباحثة من مؤتمرات أو بيانات لم تجد تبريراً من قبل الجبهة لذلك، في حين قدرت الباحثة أن ذلك يرجع إلى الظروف الفلسطينية الداخلية من انتفاضة أولى ومن ثم ثانية، كذلك للأوضاع على المستوى الإقليمي والدولي من أيلول/سبتمبر ١٩٧٠م، أو الحرب الأهلية اللبنانية، أو الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان١٩٨٢م، وصولاً لحروب الخليج، وانهيار الاتحاد السوفيتيي ١٩٩١م؛ الأمر الذي أشغلها عن متابعة شؤونها الداخلية، وربما سدت الجبهة احتياجاتها عبر عقد الكونفرنسات، فقد عُقد خلال نفس الفترة أربع كونفرنسات، وبالنسبة لتقلد المناصب وتوزيع الأدوار والمهام بين القياديين والأعضاء فكانت غالباً عبر انتخابات ديمقراطية موسعة.

---

(١) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسار (المؤتمرات الوطنية)، ص٢٠.

(٢) المصدر السابق، ص٢١-٢٢.

(٣) إصدارات الجبهة الديمقراطية : الكونفرنس الرابع (مفترق طرق بعد غزة) ٢٠٠٥م، ص٤٠٢.

(٤) قيس عبد الكريم وآخرون : مخاض التجديد ١٩٨٨-١٩٩٨م، ص٩.

المبحث الثاني

تطور موقف الجبهة الديمقراطية من قضايا الصراع الرئيسة

(١٩٦٩ – ١٩٩١م)

أولاً : تطور موقف الجبهة الديمقراطية من قضيتي القدس والأسرى.

ثانياً : تطور موقف الجبهة الديمقراطية من قضية اللاجئين.

ثالثاً : تطور موقف الجبهة الديمقراطية من قضية الاستيطان الإسرائيلي.

رابعاً : موقف الجبهة الديمقراطية من الجهات الداعمة للقضية الفلسطينية.

كان للجبهة الديمقراطية موقفاً تجاه قضايا الصراع الرئيسة، سواء قضية القدس، أو الأسرى، اللاجئين وحق العودة، أو قضية الاستيطان، وتبان اهتمامها من قضية إلى أخرى.

أولا: موقف الجبهة الديمقراطية من قضيتي القدس والأسرى :

أشارت الجبهة الديمقراطية إلى أن إسرائيل سعت بعد حرب حزيران ١٩٦٧م؛ لاحتلال ما تبقى من أرض فلسطين، وعملت على تشريد المزيد من أبناء الشعب الفلسطيني، فمارست سياسة نهب الأرض، وتكثيف الاستيطان، ومحاولة اقتطاع أهم الأجزاء من مدينة القدس، وإلحاقها بـ(دولة إسرائيل)، وذلك في ظل الدعم الأمريكي، فمن خلاله سعت إلى فرض الحل الاستسلامي للصراع وقضاياه الرئيسة لتلبية مطامعها التوسعية، وتكريس احتلالها[١]، وعلى أثر ذلك طرحت الجبهة الديمقراطية مهمة الدفاع عن الحقوق المدنية والاجتماعية للفلسطينيين، وألقت تلك المهمة على عاتق الفصائل الفلسطينية كافة[٢]، وأطلقت مبادرة سياسية عبر مكتبها السياسي عام ١٩٨٨م، دعت فيها منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاستعداد لإعلان الدولة[٣]الفلسطينية[٤]، وأن تتبنى إعلاناً سياسياً، تحدد فيه أسس التسوية على أن يتضمن الأمور التالية : الانسحاب الكامل من أراضي ١٩٦٧م، وإقامة الدولة المستقلة في الضفة وقطاع غزة، وتكون القدس عاصمتها، وحل قضية اللاجئين وفقاً لقرارات حق العودة (١٩٤[٥])[٦].

أكدت الجبهة الديمقراطية على المقاومة الشعبية باعتبارها العنصر الأول في الإستراتيجية التي تجمع بين المقاومة والعمل السياسي، وتمتاز بقدرتها على إعادة الجماهير العريضة إلى ساحات القتال، وباعتبارها جزء رئيسي من خطة متكاملة لمجابهة التهويد، وذلك يتطلب الزج بكل القوى والإمكانات والكفاءات في الشارع الفلسطيني في معركة الاستقلال، والتصدي للعدوان الإسرائيلي انتقاماً لعروبة القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، خاصة أن سلطات الاحتلال

---

(١) وثائق المؤتمر الوطني الثالث ١٩٩٤م : البرنامج السياسي والنظام الداخلي، ص٩.

(٢) قيس عبد الكريم : الجبهة الجذور والمسيرة، (ناهض زقوت : الندوة الفكرية)، ص٢٥٠.

(٣) الدولة : الكيان السياسي، والإطار التنظيمي الواسع لوحدة المجتمع، وتتألف الدولة من الشعب، الأرض، والسلطة، ومن الناحية القانونية تعتبر الدولة شخصية قانونية موحدة، وكياناً جماعياً دائماً، يتمتع بسلطة الأمر والنهى على نحو فريد في المجتمع(عبد الوهاب الكيالي وآخرون : موسوعة السياسة، ج ٢، ص ٧٠٢).

(٤) الدولة الفلسطينية في فكر الجبهة الديمقراطية هي حدود يونيو ١٩٦٧م، أي قطاع غزة والضفة الغربية والقدس، أي مايتراوح نسبته ٢٢% من من الحدود الكاملة لفلسطين التاريخية.

(٥) قرار ١٩٤ : أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ ١١كانون الأول/ ديسمبر/١٩٤٨م، نص على إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة، وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم، وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم، بحيث تؤدي إلى تحقيق السلام في فلسطين في المستقبل. (أحمد عبد المجيد : قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الاسرائيلي١٩٤٧-١٩٧٤م، مج ١، ص ١٨).

(٦) إبراهيم غالي : الجبهة الديمقراطية، سلاح السياسة وسياسة السلاح (نايف حواتمة، اليسار العربي، رؤيا النهوض الكبير)، ص٢١٤.

تسابق الزمن باستخدام أخطر الوسائل في حربها لتهويد القدس، وتكريسها عاصمة للاحتلال، عبر الوسائل المتعددة التى أهمها : هدم المنازل، وبناء المستوطنات، وتدنيس المساجد، وفرض الضرائب، وفرض الإجراءات العقابية المتنوعة، والقوانين العنصرية(١).

وإجمالاً رأت الجبهة أن التسوية الوحيدة المقبولة بشأن مدينة القدس أن تكون (القدس الشرقية) عاصمة للدولة الفلسطينية، والقدس الغربية عاصمة لإسرائيل، على أن تكون المدينة مفتوحة ضمن نظام خاص يضمن السيادة لكل من الدولتين(٢)، فالجبهة الديمقراطية تؤمن بالحل المرحلي على حدود ١٩٦٧م، وترى أن حل دولة واحدة ثنائية القومية هو الحل الأمثل والعادل للقضية الفلسطينية، وهذا يشير إلى أن القدس هي الجزء الشرقي من القدس فقط، على اعتبار أنها هي القائمة على حدود ١٩٦٧م(٣).

يبدو مما سبق أن الجبهة الديمقراطية لم تولِ قضية القدس اهتماماً خاصاً، اتضح ذلك عبر تقصي كتابات قياديي الجبهة ومؤتمراتها وبياناتها، وقد يرجع ذلك إلى أن الجبهة تهتم بقضية القدس باعتبارها قضية جزئية، من القضية الكلية وهي القضية الفلسطينية، وقد يرجع ذلك أيضاً إلى أيديولوجية الجبهة الماركسية.

وعلى مستوى قضية الأسرى رأت الجبهة أنها قضية إجماع وطني شامل، لما تعبر عن مصالح مباشرة لقطاعات واسعة من المواطنين(٤)، ووضعت استراتيجية للدفاع عن الأسرى تمثلت بمايلي(٥) :

١- تثمين جهود الأسرى والمعتقلين في سجون العدو، وتقدير جهود الدوائر الرسمية، والمؤسسات الأهلية في فضح السياسة العنصرية التي تتبعها إدارات السجون الإسرائيلية ضد الأسرى.
٢- إدانة سياسة الاعتقالات التي تتبعها قوات الاحتلال؛ لانها تشكل خرقاً فاضحاً لاتفاقية جنيف الرابعة.
٣- دعوة القوى الفلسطينية جميعها لمواصلة التحرك لدعم صمود الأسرى، ومواصلة فضح سياسة الإرهاب التي تتبعها سلطات الاحتلال ضدهم.

---

(١) صالح زيدان : هل أخرجت المقاومة الشعبية الاحتلال؟ وهل جلبت التعاطف الدولي، (ورقة عمل مقدمة في ندوة بعنوان : تحرير القدس على يد صلاح الدين لمؤسسة القدس الدولية بتاريخ ٢٠١٣/١٠/١٠م).
(٢) لقاء مع قيس أبو ليلي : رؤية من اجل فلسطين، المحاور محمد اشتية، ص٣٦٨.
(٣) خالد صافي : موقف الفصائل الفلسطينية الوطنية والإسلامية من القدس، مجلة عين على بيت المقدس، العدد ٤، ص٢٩.
(٤) هشام أبوغوش : القضية المثقوبة، ص١٢٤.
(٥) قيس عبد الكريم وآخرون : استراتيجية فلسطينية بديلة، ص٢٥.

٤- الدعوة لتنظيم أوسع الحملات الشعبية والإعلامية على المستوى المحلي والعربي والدولي للدفاع عن الأسرى، ومعاملتهم باعتبارهم أسرى حرب، ومناضلين من أجل الحرية، ومحاولة إطلاق سراحهم، وخاصة الأطفال والمرضى وكبار السن.

وأشار "معز أبو جيش" إلى أن الجبهة "قامت بعدة عمليات يمكن وصفها باستشهادية، كان الهدف منها احتجاز رهائن إسرائيليين؛ للتفاوض من أجل إطلاق سراح أسرى فلسطينيين، مقابل الحفاظ على أرواح الإسرائيليين المحتجزين، وأشهر هذه العمليات عملية: معلوت، وعين زيف، وطبريا، والقدس"[١].

ثانياً : موقف الجبهة الديمقراطية من قضية اللاجئين :

أعطت الجبهة الديمقراطية حق العودة بعداً سياسياً ودبلوماسياً ودولياً، وازداد دورها في النضال السياسي لحق اللاجئين متأثرة بمبادرة الرئيس السوفيتي ليويند بريجنيف[٢]: "تمكين اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى ديارهم والحصول على تعويض مناسب لممتلكاتهم وفق قرارات الأمم المتحدة"[٣]، وخاصة قرار (١٩٤) الداعي إلى عودة اللاجئين إلى ديارهم والتعويض[٤].

ودعا "علي فيصل" إلى حق العودة باعتباره حقاً سياسياً للاجئين الفلسطينيين، وأن قضيتهم ما زالت عالقة، وأن أي حل سلمي في المنطقة سيشكل خطراً إذا لم ينطلق من صعيد سياسي، وأن أي حل سياسي يُسقط حقهم في العودة هو حل لم تتوفر له مقومات الحياة، وهذا ما أكدته التجارب العملية، والوقائع السياسية التي شهدتها قضية اللاجئين منذ أن وجدت[٥].

---

(١) مقابلة مع معز ابو جيش، عبر البريد الكتروني، بتاريخ ٢٠١٤/٦/١م. (معز يوسف أبو جيش، من قرية بيت دجن، نابلس، التحق في صفوف الجبهة الديمقراطية عام ١٩٧٠م، وشغل منصب عضو خلية، ثم عضو لجنة اقليم١٩٧٩م، ومن ثم أمين المكتب الطلابي المركزي للجبهة في الثمانينيات، حتى ١٩٩٠م، ومع انشقاق فدا تنحى من الجبهة الديمقراطية).

(٢) مشروع بريجييف: يمثل التصور السوفيتي للتسوية، وقد طرحه الرئيس ليونيد بريجنييف في ١٥/ سبتمبر/١٩٨٢م، ركز فيه على حق شعب فلسطين في تقرير مصيره، واقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما فيها القدس الشرقية، وأكد على حق جميع دول المنطقة في الوجود، وعلى انهاء حالة الحرب، واحلال السلام بين الدول العربية واسرائيل. (محسن صالح: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص ٤٦٣).

(٣) علي فياض : مكانة حق العودة، الفكر السياسي الفلسطيني، ص٥٢-٩١.

(٤) إبراهيم غالي : الجبهة الديمقراطية، سلاح السياسة وسياسة السلاح، (نايف حواتمة، اليسار العربي "رؤيا النهوض الكبير")، ص٢١٤.

(٥) علي فيصل : (عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية)، اللاجئون الفلسطينيون ووكالة الغوث، ص٥٦.

وبين "علي فيصل" أن الأونروا ترمز عند اللاجئين إلى الجريمة الدولية التي قضت بتقسيم بلادهم وتشريدهم عن ديارهم، بعد أن تعرضوا لأبشع الجرائم، وترمز من جهة أخرى إلى اعتراف المجتمع الدولي بمسؤوليته عن هذه الجريمة، ومحاولته للتعويض عنها ببعض الخدمات الحياتية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين، إلى أن يتم الوصول إلى الحل العادل بالعودة إلى ديارهم، لهذا يتمسك اللاجئون بالأونروا؛ لأنها تشكل للعديد المصدر الوحيد للحصول على سبل العيش، وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية(١).

وبينت الجبهة الديمقراطية في السبعينيات من القرن العشرين إسهامات الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين، فقد تباينت أساليب التعامل معهم من دولة إلى أخرى فاللاجئون في سوريا والعراق يعيشون بدرجة من الأمان، ولهم حق التحرك والتمتع بالعديد من الحقوق، سواء في الجيش أو البعثات العسكرية أو العلمية بخلاف لبنان(٢)، فنسبة الإسهامات اختلفت مستندة إلى الخلفية السياسية لكل دولة مضيفة، فالأردن اعتبرت الجميع مواطنين، وبالتالي أدرجت خدماتها للاجئين في إطار خدماتها المقدمة إلى جموع المواطنين الأردنيين، وكذلك في سوريا فإنها لا تميز بين لاجئ فلسطيني ومواطن سوري من حيث الخدمات الاجتماعية والصحية، ويبقى الوضع الخاص باللاجئين في لبنان، فقد كان وضعهم صعباً فالخدمات كانت ضئيلة مقارنة بسوريا والأردن(٣).

يلاحظ مما سبق أن الجبهة الديمقراطية أعطت قضية اللاجئين اهتماماً، وبعداً سياسياً، وألقت مسئولية الدفاع عنهم على أكثر من مستوي، المستوى المحلي، والإقليمي العربي (الدول المضيفة)، والمستوى الدولي، رافضة فكرة التوطين في الدول المضيفة، وداعية هذه الدول للتعامل الجيد مع اللاجئين.

ثالثاً : موقف الجبهة الديمقراطية من الاستيطان الإسرائيلي :

أكدت كتابات قياديي الجبهة الديمقراطية على أن السياسة الإسرائيلية هدفت من خلال الاستيطان إلى تطويق التجمعات السكانية الفلسطينية بكتل استيطانية، تهدد الأمن والحياة والغذاء، وما تبقى من الريف الفلسطيني فإن إسرائيل تحوله إلى مكب لنفايات المستوطنات؛ الأمر الذي يترتب عليه معاناة الفلسطينيين، خاصة في الجانب الاقتصادي، من خلال إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد

---

(١) علي فيصل : (عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية)، اللاجئون الفلسطينيون ووكالة الغوث، ص ٥٢-٥٣.

(٢) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الوثائق الفلسطينية العربية١٩٧٣م، (حديث صحافي للسيد حواتمة حول بعض المسائل الراهنة)، ص٢٥٦.

(٣) علي فيصل : اللاجئون الفلسطينيون ووكالة الغوث، ص٦١.

الإسرائيلي بعلاقات تبعية[١]؛ لذلك ناقشت الجبهة الديمقراطية عبر برنامجها المرحلي ١٩٧٤م عدة محاور تمثلت بـ : الاستيطان، ونهب الأراضي، والدمج والإلحاق الاقتصادي، والقمع وسلب الحريات، وطمس الثقافة الوطنية، وانتهاك المقدسات، وتبديد الشخصية الفلسطينية المستقلة وإنكارها[٢].

وبيّن "نايف حواتمة" آثار الاستيطان وإتباع السياسة التوسعية من تدمير قطاعات واسعة من الفلاحين الصغار، ومتوسطي الملاكين العقاريين الذين يتم انتزاع أراضيهم، وعقاراتهم، والقذف بها لبناء المستوطنات، أو المصانع الإسرائيلية[٣]؛ الأمر الذي أدى إلى اندلاع الانتفاضة الأولي ١٩٨٧م، فتكثيف الاستيطان والغزو الاستعماري، وممارسة سلطات الاحتلال سياسة الضم الزاحف التي تهدف إلى تشجيع عمليات الاستيطان، ونهب الأرض، والضم الرسمي لأجزاء منها، وفي مقدمتها القدس ترتب عليه حدوث انفجار، تمثل بالانتفاضة[٤].

ولمواجهة الاستيطان وضعت الجبهة الديمقراطية مجموعة من الوسائل والأساليب تمثلت في[٥]:

١- تعبئة الألوف من الفلاحين وصغار الملاك الذين تتعرض أراضيهم للمصادرة، وتنظيم لجان لمقاومة الاستيطان، ومصادرة وشراء الأراضي.
٢- تعبئة وتنظيم جميع الحريصين على مصير وطنهم من جميع الطبقات في لجان الدفاع عن أرض الوطن، ومواجهة سلطات الاحتلال وأعوانهم من سماسرة، وإجبارهم على التخلي عن سياسة الاستيطان.
٣- تفعيل جميع الكوادر الوطنية الشابة، عبر النضال المنظم في اللجان، وخاصة الكوادر التقدمية في حركة المقاومة.
٤- تشجيع عملية تطوير الوعي والاستعداد النضالي لدى الجماهير، عبر تنظيم نضالها، وتصعيد أشكاله، بل وبث الوعي الثوري المتقدم في صفوف الجماهير، وأن يجمع النضال بين الأشكال السرية والعلنية عبر نشاطات التحريض والفضح، ووصولاً للعرائض والوفود.

يبدو مما سبق أن الجبهة الديمقراطية قد وضعت استراتيجية نظرية لمواجهة الاستيطان حيث تدرجت فيها من المستوى المحلي الفلسطيني مروراً بالمستوى الإقليمي عبر الوفود العربية للمؤسسات الإقليمية، وصولاً إلى المستوى الدولي؛ وذلك ينم عن عمق الفكر، ولكن للأسف اكتفت

---

(١) فهد سليمان. رمزي رباح : بسط سيادة دولة فلسطين.. المقدمات السياسية، (الدولة المستقلة والسيادة الوطنية)، ص٣٢-٣٣.

(٢) قيس عبد الكريم : الجبهة الديمقراطية الجذور والمسيرة، (ناهض زقوت : الندوة الفكرية)، ص٢٤٨-٢٨٩.

(٣) نايف حواتمة : قيس عبد الكريم : البرنامج المرحلي ٧٣-١٩٧٤م،ص٢٣٣.

(٤) وثائق المؤتمر الوطني الثالث ١٩٩٤م : البرنامج السياسي والنظام الداخلي، ص٣١.

(٥) نايف حواتمة : قيس عبد الكريم : البرنامج المرحلي ١٩٧٣-١٩٧٤م، ص٢٣٣-٢٣٤.

تلك الإستراتيجية بالطابع النظري، فالحقوق الوطنية الفلسطينية لم يمنحها الطابع الدولي بشكل فعلي للفلسطينيين، وإسرائيل وجهودها وتحالفاتها الدولية تحول دون ذلك.

رابعاً : موقف الجبهة الديمقراطية من الجهات الداعمة للقضية الفلسطينية :

عدّت الجبهة الديمقراطية فلسطين جزءاً من الأمة العربية، إضافة إلى أن الثورة الفلسطينية عبارة عن جزء من الحركة الثورية العربية، وعليه فإن مشاركة الجماهير العربية في حماية الثورة مهمة أساسية من مهمات الحركة الثورية العربية [1]، ووضعت الجبهة إستراتيجية منذ عام ١٩٧٠م كإطار للعلاقات الفلسطينية–العربية، وخصت من تلك الدول **الأردن**، حيث أكدت على أن عملية توحيد كل القوى والطبقات في الساحة الفلسطينية–الأردنية ضرورة تاريخية لإنجاز التحرير الوطني، وبناء القاعدة الوطنية الثابتة في فلسطين للكفاح الفلسطيني المسلح، وفي الوقت نفسه فإن عملية الوحدة مطلب جماهيري ملح؛ لأنها ستضع حداً لتمزيق وحدة الشعب بين المؤسسات الأردنية–الفلسطينية، وإيجاد جبهة قوية لمواجهة محاولات تصفية القضية الفلسطينية[2].

ووضعت الجبهة سمات للبرنامج الأردني–الفلسطيني المشترك عبر مذكرة لها في المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السابعة (٣٠آيار/مايو–٥/حزيران/ يونيو ١٩٧٠م) أكدت فيها على الوحدة بين الشعبين، وعلى تطوير منظمة التحرير، وتعبئة طاقات جميع الطبقات الوطنية، وتشكيل القاعدة الشعبية المسلحة لحماية سلطة المقاومة، ورفض أية تجزئة للقضية؛ مثل: إقامة الدولة على أي جزء من أرض فلسطين؛ لأن ذلك يعد حلا تصفوياً ورجعياً استعمارياً[3].

أشارت الجبهة إلى أن نظامها الداخلي تمت صياغته على اعتبار أن النضال الديمقراطي في الأردن لا يتناقض مع حق الفلسطينيين في العمل من أجل العودة، ومشاركتهم في النضال ضد الاحتلال الصهيوني؛ لذلك طرحت في حزيران/يونيو ١٩٧٠م شعار "لا سلطة فوق سلطة المقاومة"، ثم بعد شهرين طرحت شعار "كل السلطة للمقاومة"، ثم جرى تعديله إلى "كل السلطة للمقاومة والجنود والشعب المسلح"، ولكن تلك الشعارات اتخذتها الحكومة الأردنية ذرائع لضرب المقاومة، وأخذت

---

(١) إصدارات الجبهة الديمقراطية : حملة أيلول وما بعدها ١٩٧٠–١٩٧١م، ص٩٤.

(٢) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الوثائق العربية ١٩٧٠م، (مذكرة الجبهة الشعبية الديمقراطية إلى الدورة السابعة للمجلس الفلسطيني حول المهمات الراهنة لحركة المقاومة الفلسطينية)، ص٣٦٦–٣٦٧.

(٣) المصدر السابق، ص٣٦٧–٣٦٨.

تحرض الأردنيين على أن المقاومة الفلسطينية تهدف لإقامة دولتهم البديلة على حساب أبناء الأردن؛ الأمر الذي أدى إلى حرب أيلول/سبتمبر ١٩٧٠م، حتى تموز/يوليو ١٩٧١م[١].

يلاحظ مما سبق أن الجبهة حاكت وقلدت شعارات لينين في الثورة البلشفية (كل السلطة للسوفييت)، دون توفر ونضج الظروف الموضوعية.

ثم بينت الجبهة أن كل محاولاتها لحل التعارضات بالحوار والوسائل السلمية بين المقاومة والنظام الأردني باءت بالفشل، وفي ظل التدخلات العربية الإقليمية، وضغط العمليات الحربية الإسرائيلية المتواصلة على الأراضي الأردنية دفعت إلى التصادم بين المقاومة والنظام الأردني[٢]، خاصة مع توقيع مشروع روجرز[٣] الذي اعتبرته نقطة البدء في الهيمنة الامبريالية الجديدة بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، لتصفية القضية الفلسطينية، وقد استنكرت إقدام بعض الأنظمة العربية على القبول بمشروع روجرز، معلنة بأنه لا يحق لأي دولة عربية أن تفرض حلولاً على الشعب الفلسطيني، بل هو وحده صاحب الحق في تقرير مصيره[٤].

وطالبت عبر مؤتمرها التأسيسي الأول المنعقد في ٢١آب/أغسطس١٩٧٠م، –أي قبل أيام من قبول الأردن مبادرة روجرز في ٢٦آب/أغسطس١٩٧٠م بشكل رسمي– اظهار موقف الأنظمة العربية القابلة بمشروع روجرز، كذلك طالبت الأنظمة التي تعارض المشروع بتحويل

---

(١) تيسر الزبري : وقفة مراجعة للجبهة، (إصدارات مركز منيف البرغوثي الثقافي "أضواء على المسيرة اليسارية الفلسطينية وتقاربات يسارية اخرى")، ص٩٢.

(٢) نايف حواتمة : الأزمات العربية في عين العاصفة، ص٢٦٥.

(٣) قرارات روجزر :

- انسحاب إسرائيل من (أراضي العربية احتلت) مما يضمن لها توسعا جغرافيا على حساب الشعوب العربية كلها.
- إجراء مفاوضات مباشرة أو شبه مباشرة على طريقة صيغة رودس بين الدول العربية وإسرائيل.
- اعتراف الأنظمة العربية (بدولة إسرائيل)، واستقلالها السياسي، وإعلانها عن هذا الاعتراف في وثائق تودع داخل الأمم المتحدة.
- إيقاف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر حتى يمكن انجاز التصفية السلمية، مما يعني إيقاف النضال المسلح لحركة المقاومة والقتال على خطوط إطلاق النار.
- حل مشكلة اللاجئين بإحسان إسرائيل عليهم من أجل استيعاب قطاعات منهم ضمن (الدولة الإسرائيلية) ذاتها.

ما سبق يوضح خداع دعاة الاستسلام عندما قبلوا المبادرة لأنها تعني :

- التسليم الكامل لأهداف الامبريالية في الحفاظ على مصالحها، وتثبيت (دولة إسرائيل) (غازي خورشيد : دليل حركة المقاومة الفلسطينية، ص١٥٠).

(٤) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الوثائق العربية ١٩٧٠م، (بيان مشترك للجبهة الشعبية والديمقراطية والجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل حول بعض المسائل)، ص٦٦٣.

معارضتها اللفظية إلى معارضة عملية نضالية، كما طالبت من جهة أخرى بحل ازدواجية السلطة، وكانت الجبهة ترى من قبل ضرورة الحيلولة دون نشوب صدام نهائي مبكر، بين المقاومة والنظام الأردني، وعدم دفع الصدام إلى نهاياته في حال نشوبه، ولكن بعد أن قبلت الأردن مبادرة روجرز طالبت في مشروع القرار الذي قدمته إلى المجلس الوطني الفلسطيني الاستثنائي بـ (٢٧ آب/أغسطس ١٩٧٠م)، بـ إقامة سلطة وطنية ثورية تستند إلى منظمات المقاومة، والشعب المسلح، وتتمثل فيها القوى الرئيسة للجبهة الوطنية الفلسطينية-الأردنية المشتركة[١].

واشارت الجبهة إلى الصدام الشامل بين النظام الأردني والمقاومة الفلسطينية، وأوضحت أنه منذ ٢٨ آب/أغسطس حتى ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠م شهدت عمان والزرقاء محاولات لاستنزاف قوى المقاومة عبر سلسلة من الاشتباكات، وفي ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠م عُقد مؤتمر لعدد من رؤساء العشائر في جنوب الأردن انتهى إلى المطالبة بإجلاء الفدائيين، ذلك ما قاد إلى إطلاق حملة أنهت وجود المقاومة في الجنوب لاحقاً[٢]، ثم أشار "نايف حواتمة" إلى إن أحداث ١٩٧٠-١٩٧١م (بين أخوة السلاح) أدت إلى تعميق الانفصال السياسي المجتمعي والسيكولوجي بين المقاومة الفلسطينية والأنظمة العربية المجاورة، وليس فقط بين النظام والجبهة الديمقراطية[٣].

وأكدت الجبهة على المحاولات الدؤوبة من النظام الأردني لتصوير الوضع كأن حركة المقاومة سوف تباشر بتنفيذ الاستيلاء على السلطة الأردنية مؤكدة ما جرى في الأردن كان رداً على الموقف الفدائي[٤].

في حين أشار "محسن صالح" إلى أن الجبهة الديمقراطية كانت سبباً رئيساً في جر الثورة الفلسطينية إلى الصدامات مع السلطات الأردنية؛ لأنها رفعت شعار "كل السلطة للمقاومة"، قبل أيلول ١٩٧٠م، بأسابيع، وعقدت مؤتمراً في ٢٢ أب/أغسطس ١٩٧٠م طالبت فيه بوضع حد لازدواجية السلطة في الأردن، وبإعطاء الفدائيين الفلسطينيين السلطة التامة[٥]، ولكن الجبهة نفت ذلك بقولها : "إن الجبهة الديمقراطية عندما رفعت شعار "كل السلطة للمقاومة"، رفعته كشعار نضالي، وكهدف للجماهير، وليس كشعار مطروح للتنفيذ الفوري، وحتى لو أتيحت الفرصة الكاملة لتحقيق شعارها فإنها لا تملك القوة العسكرية لإنجاز هذه المهمة، وخاصة أن القوة العسكرية لأي

(١) فهد سليمان وآخرون : إستراتيجية دفاعية للقطاع، ص١٤٤.

(٢) إصدارات الجبهة الديمقراطية : حملة أيلول وما بعدها ١٩٧٠-١٩٧١م، ص١٠.

(٣) نايف حواتمة : الأزمات العربية في عين العاصفة، ص٢٦٦-٢٦٧.

(٤) إصدارات الجبهة الديمقراطية : حملة أيلول وما بعدها ١٩٧٠-١٩٧١م، ص٢٦.

(٥) محسن صالح : دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص٢٠٢.

منظمة فدائية ليست سراً من الأسرار، فالمنظمات تعرف قوى بعضها جيداً، كذلك المخابرات الأردنية ضليعة بهذه المعرفة، وإن رفع هذا الشعار كهدف للنضال الجماهيري يعني أن تنفيذه مرهون بموافقة المنظمات الأخرى، وبذلك لا يكون التحرك من الجبهة فقط، بل من كل القوى الملتفة حول هذا الشعار"(١)، إضافة إلى ذلك ساقت الجبهة تبريراً آخر تمثل بأن أول حملة للنظام الأردني كانت في ٢ شباط/فبراير ١٩٦٨م؛ أي قبل ولادة الجبهة الديمقراطية، حيث كان العمل الفدائي ممثلاً بمنظمة التحرير"فتح" فقط؛ أي قبل أن تطرح الجبهة أي شعار، إضافة إلى أن حملات النظام فيما بعد لم تميز بين وطني يساري ووطني غير يساري، بل شنت حملاتها على الجميع، ولم تفرق بين فصيل وآخر(٢).

يبدو مما سبق أن الجبهة لم تدرك أو لم تتوقع ما وفره شعارها من ذريعة للنظام الأردني في القيام بما يريد، أو أن الجبهة بعد الفشل في ترجمة الشعار إلى واقع أخذت تقدم تفسيرات وتبريرات لتحميل المسئولية عما جرى للنظام الأردني، كما يظهر أن النظام الأردني سعى للتخلص من المقاومة الفلسطينية إجمالا بما فيها الجبهة الديمقراطية، خاصة في ظل موافقته على مبادرة روجرز، ومن ثم اتضح ذلك في رغبته بإنشاء المملكة العربية المتحدة بعد أحداث أيلول.

وبينت الجبهة أنه على أثر اتفاق القاهرة بين الحكومة الأردنية والمقاومة الفلسطينية في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠م تم إيقاف أحداث أيلول على أساس منع أي تواجد فدائي في المدن التي وقعت تحت سيطرتها أثناء أحداث أيلول، وبذلك المقاومة قدمت للاتفاقية تنازلات كبيرة، من بينها جمع أسلحة المقاومة، وإنهاء الوجود الفدائي في الأردن(٣).

أشارت الجبهة إلى أنها عملت على المراجعة النقدية لتجربتها في الأردن، فعملت على إعادة التعامل مع الخصوصية الأردنية، وأعادت بناء منظمة الجبهة في الأردن (مجد)(٤)، وعقدت فور خروجها من الأردن دورة عمل لها، أصدرت مراجعات نقدية تحت عنوان "أيلول والمقاومة الفلسطينية" (دروس ونتائج)، ومن ثم قدمت نقداً ذاتياً، ومراجعة عامة في المجلس الوطني في دورته الثامنة في آيار/مايو ١٩٧١م، في القاهرة(٥).

---

(١) إصدارات الجبهة الديمقراطية : حملة أيلول وما بعدها ١٩٧٠-١٩٧١م، ص٢٧٩.

(٢) المصدر السابق، ص٢٥٣.

(٣) إصدارات الجبهة الديمقراطية : في السلاح والسياسة١٩٦٩-١٩٨٢م، ص٢٤.

(٤) تيسر الزبري : وقفة مراجعة للجبهة، (إصدارات مركز منيف البرغوثي الثقافي "أضواء على المسيرة اليسارية الفلسطينية وتقاربات يسارية أخرى")، ص٩٢-٩٣.

(٥) نايف حواتمة : نايف حواتمة يتحدث، المحاور عماد نداف، ص١٠٥.

وفي عام ١٩٧٢م رفضت الجبهة الديمقراطية مشروع المملكة العربية المتحدة[١] المقترح من "الملك حسين"؛ لأنها رأت فيه محاولة لتمزيق وحدة الشعب الفلسطيني، وعقد مصالحة بين النظام الأردني وإسرائيل، إضافة إلى تصفية شاملة للقضية الفلسطينية من خلال الاعتراف والتعايش مع إسرائيل[٢].

إجمالاً اتسم موقف الجبهة من السياسة الأردنية منذ ١٩٧٠م وحتى تموز ١٩٨٩م، بالتوتر، وأشار "حواتمة" بأن "ياسر عرفات"[٣] حاول أن يعيد صياغة العلاقات، إلا أنه لم ينجح، فقد التقى مع "الملك حسين" بعد وقف إطلاق النار، ولكنه لم يصل لحلول لإصلاح العلاقات[٤]، وأن "حواتمة" انتقد "الملك حسين" في عام ١٩٨١م بقوله : "يقع موقع "الملك حسين" في موقع المستثمر الأكبر للعلاقات الفلسطينية-الأردنية، من خلال تجميل وجهه القبيح بأوراق توت فلسطينية"، ونادت الجبهة بعد طرحها للبرنامج المرحلي أن يترجم المجلس الوطني الفلسطيني بنوده، بما فيه بناء الجبهة الوطنية الفلسطينية، تحت قيادة جماعية، وتشكيل مؤسسات م.ت.ف، على أساس القيادة الجبهوية[٥].

ولكن تغير موقف الجبهة من النظام الأردني بعد قراره بفك الارتباط[٦] ١٩٨٩م مع الضفة الغربية، فقد أكد الكونفرنس الثاني١٩٩١م للجبهة حرصه على صون العلاقات الأخوية بين الأردن وم.ت.ف، على أساس الاستقلال والمساواة، وحق كل من الشعبين في التعبير المستقل عن هويته

---

(١) مشروع الملك حسين: طرحه في ١٥ مارس/١٩٧٢م، يشمل على إقامة قطرين يتمتع كل منهما بالاستقلال الذاتي، أحدهما في الضفة الشرقية لنهر الأردن، والثاني فلسطيني في الضفة الغربية، تربطهما وحدة فيدرالية، تحت سلطة الملك حسين(خالد الشيخ عبدالله: موقف الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر١٩٨٨-٢٠١٢م، رسالة ماجستير غير منشورة، ص ٨٠).

(٢) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الوثائق العربية ١٩٧٢م، (بيان للجبهة حول بعض التطورات الراهنة)، ص١٩٣-١٩٤.

(٣) ياسر عرفات: هو محمد عبد الرؤوف عرفات القدوة الحسيني، كنيته أبوعمار، ولد في٤/٨/١٩٢٩م، حصل على شهادة الهندسة،، ترأس منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٩م، فاز هو واسحاق رابين بجائزة نوبل للسلام عام ١٩٩٤م، وتقلد منصب السلطة الفلسطينية ١٩٩٦م، توفي في ١١/١١/٢٠٠٤م (عيسى الحسن: أعظم شخصيات التاريخ (دينية- أدبية- سياسية- علمية- فلسفية)، مراجعة وتدقيق عبد الله المقري، ص٢١٨-٢١٩).

(٤) نايف حواتمة : نايف حواتمة يتحدث، المحاور عماد نداف، ص١١٤-١١٥.

(٥) لمعرفة تفاصيل البرنامج انظر مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الوثائق الفلسطينية العربية١٩٨١م (تصريح صحافي لحواتمة يتناول فيه أفاق المستقبل والأوضاع الفلسطينية الداخلية ومعضلات التحرر العربية)، ص١٠٤.

(٦) قرار فك الارتباط : أصدر القرار الملك حسين، في ٣١/يوليو ١٩٨٨م، القاض بفك العلاقة الادارية والقانونية مع الضفة الغربية، وهو القرار الذي أنهى وحدة استمرت ٣٨عاماً. (بسام البطوش: الأردن وفلسطين، ص ٢١٤).

وحقوقه الوطنية، والتضامن معا ضد الاحتلال، مع ضرورة قطع الدسائس والمناورات الأمريكية-الإسرائيلية الهادفة لافتعال فرقة، وأيد قرار فك الارتباط باعتباره حلقة موضوعية في مجرى العملية النضالية، ودعا إلى تكريسه وتحويله لقرار استراتيجي[١].

على صعيد موقف الجبهة الديمقراطية من **مصر** بدأ بالتبلور منذ تموز/يوليو ١٩٧٠م، في ظل مبادرة روجرز عندما كانت مصر بقيادة "جمال عبد الناصر"[٢] أحد أطراف المبادرة مع إسرائيل، حيث أصر على أن تشمل المفاوضات سيناء وقطاع غزة، لتصفية أثار عدوان ١٩٦٧م، مقابل الحل الثنائي لانسحاب إسرائيل إلى حدود ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧م[٣]، وأشارت الجبهة إلى أنها رفضت المشروع، وعارضت قبول مصر، واجتمعت اللجنة المركزية للمقاومة في ٢٧ تموز/يوليو ١٩٧٠م، وشكلت لجنة سياسية خاصة تعمل على تنظيم التحرك الجماهيري [٤].

وجهت الجبهة مجموعة من الانتقادات لمصر أثناء حكم "جمال عبد الناصر"، فعندما رحب بالإجماع الرباعي على أساس تنفيذ قرار مجلس الأمن (٢٤٢)، انتقد "صالح رأفت" ذلك، واعتبره مساهمة في تطويق العمل الفدائي، وتجاهلاً لحقوق شعب فلسطين، ولكن عندما تولي الحكم "السادات" ١٩٧٠م غير المضمون السوفياتي-الناصري لقرار مجلس الأمن، وقبلت مصر نهائياً بتجزئة القرار بالموافقة على تقديم كل الضمانات المطلوبة لإسرائيل (الاعتراف بمناطق منزوعة السلاح، والمرور الإسرائيلي لمضيق تيران وقناة السويس، مقابل انسحاب إسرائيل إلى حدود مصر الدولية، كما كانت مع مصر أيام الانتداب قبل عام ١٩٤٨م)، وذلك يعني قبول الحل الثنائي والتخلي عن قضية الانسحاب الشامل من الأراضي العربية المحتلة ١٩٦٧م، وعلى إثر ذلك انتقدت الجبهة سياسة "السادات"؛ الأمر الذي أدى إلى منع الجبهة من تكوين خلايا أو لجان في مصر، أو القيام بأي نشاط خاص بالجبهة[٥].

---

(١) أشرف إسماعيل : تجربة اليسار الفلسطيني المسلح، رسالة ماجستير منشورة، ص١٨٠.

(٢) جمال عبد الناصر حسين سلطان : ولد ١٩١٩م في الإسكندرية، تخرج من الكلية الحربية عام ١٩٣٨م، وعمل على تشكيل تنظيم ثوري سري في الجيش منذ صيف ١٩٤٩م، عرف بقوميته، حيث أصبحت أفكاره مذهباً سياسياً، سمي تيمناً باسمه وهو المذهب الناصري خلال فترة الخمسينيات والستينيات تولى حكم مصر من ١٩٥٤م حتى ١٩٧٠م، قاد الوحدة السورية – المصرية، توفي في ١٩٧٠/٩/٢٨م. (عيسى الحسن : أعظم شخصيات التاريخ (دينية – أدبية – سياسية – علمية – فلسفية)، مراجعة وتدقيق عبدالله المقري، ص١٩٥ – ٢٠٢).

(٣) نايف حواتمة : نايف حواتمة يتحدث، المحاور عماد نداف، ص٢٤١.

(٤) اصدرات الجبهة الديمقراطية : في السلاح والسياسة، ٦٩-١٩٨٢م، ص٢٠-٢٢.

(٥) أشرف إسماعيل : تجربة اليسار الفلسطيني المسلح، رسالة ماجستير منشورة، ص١٩٠-١٩١.

بمجرد إعلان "السادات"[1] استعداده للتباحث مع قادة العدو الإسرائيلي في الكنيست ٩ نوفمبر١٩٧٧م أعلنت الجبهة استمرارية السياسة المصرية القائمة على تقديم التنازلات للعدو، واعتبرت ذلك عمل يهدف إلى تهيئة الأجواء عربياً لتمرير السلام الأمريكي–الإسرائيلي، وفرضه على المنطقة؛ الأمر الذي سيؤدي إلى إحباط الروح المعنوية للجيوش العربية، لذلك دعت الجبهة الديمقراطية جميع الفصائل الثورية، ومنظمة التحرير إلى مواجهة هذه السياسة الاستسلامية التي يسير عليها "السادات"، ومواجهتها وفقاً للبرنامج السياسي المرحلي للجبهة، وطالبت بالتمسك بـ م.ت.ف ممثلاً وحيداً للشعب[2].

بناءً على ذلك دعت الجبهة إلى تعبئة الجماهير داخل الوطن، وتشكيل جبهة لوقف الانهيار الذي يحاول "السادات" تعميقه ونشره في المنطقة العربية، كما دعت إلى تعرية هذا النهج الاستسلامي، وقام "قيس عبد الكريم" بزيارة عدن١٩٧٨م؛ لتشكيل جبهة صمود ضد "السادات"، وطالبت بوقف العلاقات السياسية بين م.ت.ف والنظام المصري طالما ظل متمسكاً باتفاقية كامب ديفيد[3].

وعلى صعيد موقف الجبهة الديمقراطية من **لبنان** فقد أعلنت الجبهة في أيلول/سبتمبر ١٩٦٩م أنها لن تتراجع عن حقها في الوجود على أرض لبنان، وأن حرية المقاومة حق لن تتنازل عنه الجماهير الفلسطينية أو العربية، بل ستدافع عنه، وسترفع السلاح في وجه كل من يحاول المساس بهذا الحق، ودعت إلى تكوين جبهة وطنية فلسطينية عريضة في لبنان ضد مؤامرات التصفية للمقاومة[4].

أشار "محمود العجرمي"[5] أن الجبهة الديمقراطية لعبت دوراً واضحاً في لبنان فبعد خروجها من الأردن توجهت نحوه، وأصبح مركزها بيروت، حيث كان لها قواعدها من المقيمين هناك، وتعزز وجودها، وبدأت باستلام الدعم التسليحي من الاتحاد السوفيتي والصين، واليمن، حتى

---

(١) محمد أنور السادات : ولد في ١٩١٨/١٢/٢٥م، بقرية ميت أبو الكوم بمحافظة المنوفية، استمر رئيس للجمهورية المصرية من ١٩٧٠/٩/٢٨م حتى ١٩٨١/١٠/٦م، حيث تم اغتياله في عرض عسكري كان يقام بمناسبة ذكرى حرب أكتوبر، على يد بعض الأفراد المعارضين لاتفاقية السلام مع إسرائيل. (عيسى الحسن: أعظم شخصيات التاريخ (دينية– أدبية– سياسية– علمية– فلسفية)، مراجعة وتدقيق عبدالله المقري، ص٢٠٦).

(٢) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الوثائق العربية ١٩٧٧م، (تصريح لناطق باسم الجبهة حول إعلان الرئيس أنور السادات استعداد لزيارة إسرائيل)، ص٣٩٩.

(٣) أشرف إسماعيل : تجربة اليسار الفلسطيني المسلح، رسالة ماجستير منشورة، ص١٩٣.

(٤) المرجع السابق، ص١٨٣.

(٥) محمود العجرمي: قيادي في القوميين العرب ثم في الجبهة الشعبية، ومن ثم في الجبهة الديمقراطية حتى ١٩٩٩م، ثم أصبح مستقل ١٩٩٩م مساعد وزير الخارجية الفلسطينية، وعميد أكاديمية الإدارة والسياسية سابقاً، ودبلوماسي فلسطيني. (مقابلة مع محمود العجرمي، بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٣م).

أصبحت الجبهة الديمقراطية هي التنظيم الثاني من حيث الحجم للقوات المسلحة الثورية، وعلى المستوي اليساري فأصبحت هي التنظيم الأول[١].

اتخذت الجبهة الديمقراطية موقفاً من الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥م[٢] فوصفها "نايف حواتمة" بقوله : "إن الحروب الأهلية هي أبأس أنواع الحروب، فحرب المقاومة ضد المعتدي توحد الجميع، وكل رصاصة تذهب باتجاهها الفاعل، بينما في الحروب الداخلية الأهلية يختلط الحابل بالنابل، والبريء بالمذنب، وتدخل في خانة الخسارة الصافية لنا، والربح الصافي لعدونا"[٣]، وقال في موضع آخر: "الكثير من المصائب للعرب كانت بسببهم؛ لأنهم لم يلبوا نداءات الاصطفاف المشترك ضد العدو، ولم يتوحدوا في مسار حركة وطنية تحررية"[٤].

وإجمالاً كان موقف الجبهة من الحرب الأهلية اللبنانية مختلفاً عن الموقف الذي تبنته في الأردن ففي الأشهر الأولى من الحرب في لبنان أوضحت الجبهة أنها اشتركت اشتراكاً كثيفاً إلى جانب اليسار اللبناني، ولكن عندما بدأ "كمال جنبلاط"(زعيم لبناني يساري)، يدعو مطلع ١٩٧٦م إلى استغلال المهارة العسكرية التي اكتسبها اليساريون والفلسطينيون من أجل فرض حل عسكري للنزاع، فاتخذت موقفاً أقرب للسوريين من اللبنانيين؛ الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات بين الجبهة والكثير من حلفائها السابقين في اليسار اللبناني، ومنهم "محسن إبراهيم"، وفي القتال الذي وقع بعد ذلك في حزيران/يونيو إلى تشرين ثاني/نوفمبر ١٩٧٦م بين اليساريين والفلسطينيين من جهة، وبين السوريين من جهة أخرى، دفعت الجبهة قواتها في المعركة إلى جانب اليساريين والفلسطينيين، لكنها ظلت تنادي طوال الوقت بالتقارب مع السوريين في أسرع وقت ممكن[٥].

ثم دعا "نايف حواتمة" إلى ضرورة تطور الدعم السياسي والمادي السوفيتي للثورة، والحركة الوطنية اللبنانية، مع الضغط على سوريا بكافة الوسائل لسحب قواتها من لبنان؛ لأن ذلك

---

(١) مقابلة مع محمود العجرمي، بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٣م.

(٢) الحرب الأهلية: اندلعت في ١٣/ابريل/١٩٧٥م، على أثر مجزرة ارتكبها حزب الكتائب اللبنانية ضد مدنيين فلسطينيين، في بيروت؛ مما أدى إلى نشوب حرب بين الأحزاب الوطنية واليسارية اللبينانية. (عبد الوهاب الكيالي : موسوعة السياسة، ج ٥، ص ٤٢٨).

(٣) نايف حواتمة : نايف حواتمة يتحدث، المحاور عماد نداف، ص١١٦.

(٤) المصدر السابق، ص١٢٩.

(٥) أشرف إسماعيل : تجربة اليسار الفلسطيني المسلح، رسالة ماجستير منشورة، ص٨٣-٨٤.

ينسجم مع السياسة الأممية للاتحاد السوفيتي في نصرة قضايا الشعوب العادلة، وضد كافة أشكال خطط العدوان الامبريالية الرجعية الصهيونية[١].

وأكدت الجبهة الديمقراطية أنها دعمت بعض الأحزاب اللبنانية أثناء الحرب الأهلية، وخاصة الأحزاب المناهضة لكامب ديفيد، وتمثل الدعم بالجانب السياسي والمالي، بل تبلور التعاون معها ومع أمين الجميل (قيادييي من حزب الكتائب اللبناني)، الذي أيد مد الجسور مع الثورة الفلسطينية[٢].

يتضح مما سبق بأن "حواتمة" أكد دعمه لبعض الأحزاب اللبنانية المناهضة لاتفاقية كامب ديفيد أثناء الحرب الأهلية، في حين عقدت اتفاقية كامب ديفيد في ١٩٧٨م، والحرب الأهلية ١٩٧٥م؛ أي أنها لم تعقد الاتفاقية بعد لكي تعاديها الأحزاب اللبنانية، ربما في تلك الفترة كانت استعدادات "السادات" لعقد الاتفاقية والاعتراف بإسرائيل، وربما يقصد أن الجبهة دعمت تلك الأحزاب في مرحلة متأخرة من الحرب الأهلية.

وما يتعلق باجتياح جنوب لبنان فقد كان للجبهة منه موقفٌ، فقد طرحت على القوى الوطنية اللبنانية منذ عام ١٩٨١م ثلاث مهمات أساسية هي[٣] :

١- تحديد دقيق لبرنامج القوى السياسية والعسكرية والاجتماعية والتنظيمية، من خلال الطريق الوطني الديمقراطي، على أسس واقعية ثورية.
٢- بناء قوة مسلحة فعلية وطنية تتمكن عملياً من حماية لبنان، وإنقاذها من الوقوع في الحلول الاستسلامية.
٣- المبادرة لصياغة تحالفات بين القوى الوطنية في جبهة عريضة؛ لدحر المشروع الصهيوني.

وبينت الجبهة أن أهم ما تأثرت به عند اجتياح لبنان[٤] هو قيام إسرائيل بضرب مقرها في منطقة الفاكهاني في لبنان ١٩٨١م، أي قبل الاجتياح الرسمي للبنان، وأرجع "حواتمة" ذلك إلى قول

---

(١) نايف حواتمة. ياسر عبد ربه : ضد الغزو السوري" كل الطاقات إلى جبهات القتال حتى سحق المؤامرة"، (مقابلة مع نايف حواتمة مع وكالة تاس السوفيتية– التدخل السوري ودوره في إطالة أمد الحرب والخطط المعادية) بتاريخ ١٩٧٦/٩/٣٠م.

(٢) نايف حواتمة : نايف حواتمة يتحدث، المحاور عماد نداف، ص١١٤.

(٣) مؤسسة الدراسات الفلسطينية العربية : الوثائق العربية ١٩٨١م، (تصريح صحافي لحواتمة يتناول فيه أوضاع المنطقة وأنام المستقبل والأوضاع الداخلية ومعضلات التحرر العربية، ص١٠٢–١٠٣).

(٤) اجتياح جنوب لبنان: بدأ الاجتياح عندما شنت اسرائيل عملية سلام الجليل، في ٦ يونيو/١٩٨٢م، وكانت أهدافها تاكبرى تدمير البنية العسكرية لمنظمة التحرير، واقامة نظام جديد في لبنان، والسيطرة على مناطق استراتيجية مثل جبل الباروك...، وقد نجحت اسرائيل في القضاء على الوجود المسلح لفصائل م.ت.ف في لبنان، وتوقف الاجتياح في أغسطس/١٩٨٢م. (محمد سويد: الجنوب اللبناني في مواجهة اسرائيل، ص١٧–١٩).

بيغن[١] وشارون[٢] "لقد ضربنا الرأس المتصلب في منظمة التحرير الفلسطينية"، وأشار إلى أن الجبهة كانت إحدى ثلاث قوى رئيسة في م.ت.ف، وكانت رائدة النهج الوطني القومي الواقعي، وكانت تعد البرامج والتحالفات العملية للنهوض بالثورة؛ الأمر الذي أغضب إسرائيل[٣]، وأكدت أنها قادت معارك التصدي المندلعة نحو المخيمات الفلسطينية ومحيطها اللبناني في بيروت وطرابلس، وأن عدداً من كوادرها استشهد [٤].

وعلى المستوى **السوري** فقد صدر أكثر من تصريح من قياديي الجبهة ثمّن الموقف السوري للدفاع عن حركة المقاومة بوجه هجمات الحكم الأردني قبل أيلول١٩٧٠م، وفي فترة اعتداءات أيلول أكدت الجبهة على أهمية المساندة السورية، ونادت بإنشاء العلاقات على قاعدة الاحترام المتبادل، وحق كل جهة باتخاذ قرارات حرة ومستقلة تخدم مصالحها وشعبها، والتضامن الفعال ضد الخطط الأمريكية–الإسرائيلية، وضد مؤامرات ضرب الثورة الفلسطينية، والوقوف في وجه السياسة الهادفة إلى فرض الهيمنة على م.ت.ف، والنيل من استقلاليتها[٥].

أشار "حواتمة" إلى العلاقات الجيدة بينه وبين الرئيس السوري حافظ الأسد[٦]، خاصة على امتداد فترة الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥م، حيث عقدت مباحثات بينهما بشأن مجريات الحرب،

---

(١) مناحيم بيغن : ولد عام ١٩١٣م في بولندا، درس الحقوق في جامعة وارسو، انضم إلى منظمة هشومير هتسعير، ثم انضم إلى حركة بيتار، ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية هرب إلى الاتحاد السوفييتي، ثم قدم إلى فلسطين عام ١٩٤٢م، مع جيش الجنرال اندروس الانجليزي، ثم تولى قيادة اتيسل، وتقلد منصب وزير في عام ١٩٦٧م، وفي عام ١٩٧٣م دخل الكنيست الثانية، ونجح في الانتخابات التاسعة في ١٩٧٧م، ثم وقّع اتفاقية كامب ديفيد، وعلى أثر حرب لبنان ١٩٨٢م أصيب بصدمة نفسية، فقدم استقالته من رئاسة الحكومة في آب ١٩٨٣م، وتوفي عام ١٩٩٢م في القدس. (جوني منصور : معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص١٢٥– ١٢٧).

(٢) أرئيل شارون : ولد عام ١٩٢٨م في تل أبيب، وانخرط في صفوف الهاغاناه، شارك في العدوان الثلاثي ١٩٥٦م، ومن ثم في حرب ١٩٦٧م، وكان من أشد المعارضين لكامب ديفيد، ودعا إلى ضرورة التخلص من م.ف.ت، وإخراجها من لبنان، وتولى رئاسة الحكومة عام ١٩٩٩م، وكان سبباً في اندلاع انتفاضة الأقصى ٢٠٠٠م، واجتياح الضفة ٢٠٠٢م، وأعلن انسحابه من حزب الليكود، وأسس حزب كديما استعداداً لخوض انتخابات الكنيست السادسة عشر، إلا إنه أصيب بجلطة دماغية. (جوني منصور : معجم الإعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص٢٧٦).

(٣) نايف حواتمة : نايف حواتمة يتحدث، المحاور عماد نداف، ص١٤٤–١٤٦.

(٤) مؤسسة الدراسات الفلسطينية العربية : الوثائق العربية ١٩٨١م، (تصريح صحافي لحواتمة يتناول فيه أوضاع المنطقة وأنام المستقبل والأوضاع الداخلية ومعضلات التحرر العربية، ص١٠٢–١٠٣).

(٥) أشرف إسماعيل : تجربة اليسار الفلسطيني المسلح، رسالة ماجستير منشورة، ص١٨٨.

(٦) حافظ الأسد : ولد في ٦ أكتوبر/١٩٣٠م، بمدينة القرداحة بمحافظة اللاذقية لأسرة من الطائفة العلوية، التحق بحزب البعث عام ١٩٤٦م عندما شكل له أول فرع في اللاذقية، وتولى رئاسة الجمهورية السورية من ١٩٧٠م حتى ٢٠٠٠م. (عيسى الحسن : أعظم شخصيات التاريخ "دينية– أدبية– سياسية– علمية– فلسفية"، مراجعة وتدقيق عبد الله المقري، ص٢٠٧).

وأبعادها الإقليمية، ودعا كلاهما إلى تغليب التناقض الرئيس مع العدو التوسعي على أشكال التعارضات الفلسطينية–اللبنانية العربية، بما فيها العلاقات الفلسطينية–السورية، وعلى الرغم من مشاركة الجبهة الديمقراطية في الحرب اللبنانية، إلا أنه لم يقع صدام مباشر بين الجبهة والقوات السورية[١].

يتضح مما سبق أن الجبهة حافظت على علاقة جيدة مع النظام السوري، حيث استمرت مكاتب الجبهة تعمل في دمشق بشكل طبيعي، ودون مضايقات، ولم يصل الأمر بينهم إلى حد الصدام رغم اختلاف المواقف السياسية في بعض المراحل.

أما موقف الجبهة من **اليمن** فأوضحت الجبهة أنها على علاقات متينة مع اليمن الجنوبي الديمقراطي لتبني اليمن الجنوبي فكر للجبهة الديمقراطية نفسه (الماركسية–اللينينية)، فقد زار عدد من شخصيات الجبهة اليمن الجنوبي، وتبادلوا معها الأفكار والآراء، ومنهم "صالح رأفت"، وأجرى مقابلة مع الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل، ودارت بينهما مناقشات مستفيضة حول التطورات في المنطقة العربية، وبشأن مشروع روجرز الأمريكي، وأكدت الجبهتان على مساندة حركات التحرير في مختلف أنحاء العالم، وتشكيل جبهة عالمية تضم جميع قوى التحرير الوطنية والاشتراكية والديمقراطية العالمية لمواجهة الامبريالية، وفي ١-١٠شباط/فبراير١٩٧٥م، توجه وفد بقيادة "حواتمة" لزيارة اليمن الديمقراطي بناءً على دعوة من اللجنة المركزية للتنظيم السياسي للجبهة القومية (اليمنية)، حيث جرت مباحثات موسعة تناولت الأوضاع الفلسطينية والعربية، وازدادت العلاقة تحسناً بعد خروج المقاومة من بيروت، وتوزيع المقاتلين الفلسطينيين على بعض الدول العربية، ومنها اليمن[٢].

ثم سعت الجبهة إلى إيجاد تحالف ديمقراطي بين قوى اليسار، وبناء وحدة م.ت.ف، عبر الحوار الوطني الشامل على أساس القواسم المشتركة لتوحيد الفصائل، خاصة بعد انقسام ١٩٨٣م حيث استجابت كلٌ من اليمن والجزائر لاستضافة الحوار، وبالفعل تم الاتفاق على العديد من الجوانب الوطنية، في ظل الرعاية اليمنية والجزائرية[٣].

وأرجع "محمود العجرمي" الموقف الحسن من اليمن إلى أن "نايف حواتمة" إبان عمله في حركة القوميين العرب كان المسؤول عن فرع اليمن؛ الأمر الذي مكّن من إنشاء علاقة جيدة، واستمرت العلاقات حسنة إلى قيام الوحدة ١٩٩٠م[٤]، في عهد علي سالم البيض (رئيس الجمهورية اليمنية الجنوبية)[٥].

---

(١) نايف حواتمة : نايف حواتمة يتحدث، المحاور عماد نداف، ص١٢٠.
(٢) أشرف إسماعيل : تجربة اليسار الفلسطيني المسلح، رسالة ماجستير منشورة، ص١٩٥-١٩٨.
(٣) نايف حواتمة : نايف حواتمة يتحدث، المحاور عماد نداف، ص١٨٢.
(٤) الوحدة اليمنية : تمت في عام ١٩٩٠م، حيث تم توحيد اليمن تحت اسم الجمهورية اليمنية، في ظل دولة واحدة. (عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ٧، ص٤٣٣).
(٥) مقابلة مع محمود العجرمي، بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٣م.

على صعيد الموقف من **ليبيا** فقد تميز بالتوتر منذ ١٩٧٠م، فقد اتهم "القذافي"[١] الجبهة الديمقراطية بالعمالة، ولكن الجبهة ردت على ذلك بقولها: "إن أي فصيل من فصائل المقاومة لا يحتاج إلى شهادة من العقيد معمر، والجبهة الديمقراطية بالتأكيد ترفض شهاداته...، فدماء مقاتلي الجبهة ضد إسرائيل هي الشهادة الثورية الوحيدة المطلوبة"، وكذلك ردت على "القذافي" في ١٩٧١م، عندما هاجم الشيوعيين "أنه يلتقي مع الولايات المتحدة الأمريكية، في معاداة الشيوعية"، وأن "القذافي" تناسى دروس التاريخ المعاصر في العالم، فالشيوعيون هم أعداء الامبريالية، ثم تحسن الموقف بعد حرب تشرين/أكتوبر ١٩٧٣م، عندما زار وفد من الجبهة برئاسة "حواتمة" ليبيا، وأجرى سلسلة من المباحثات مع أعضاء مجلس قيادة الثورة، وعلى رأسهم "القذافي" واتفقت وجهات النظر، وأكد "القذافي" حرصه المطلق على الوحدة الفلسطينية الوطنية، ضمن إطار م.ت.ف[٢].

على المستوى **السعودي** انتقدت الجبهة النظام السعودي؛ الذي كان يدعم المقاومة، لكنه عملياً كان يدعم النظام الأردني، وأنه سعى إلى تصفية المقاومة، وأمد النظام الأردني بشحنات من الأسلحة، وإجمالاً موقفها من السعودية كان محدوداً[٣]، أما على المستوى **الكويتي** فقد أكدت الجبهة على حق أبناء الشعب الفلسطيني الموجودين في الكويت في الانخراط بصفوف المقاومة، وواجبه بمساندتها مادياً وسياسياً، ثم تغير الموقف على أثر موقف عرفات من الحرب العراقية-الكويتية[٤] عام ١٩٩٠م، (حرب الخليج الثانية)، فقد أدانت الجبهة الديمقراطية في الكونفرنس الوطني الثاني ١٩٩١م التنكيل الوحشي الذي تعرضت له الجالية الفلسطينية في الكويت، ودعت جامعة الدول العربية، وهيئة الأمم المتحدة، والهيئات الإنسانية العربية والدولية إلى التدخل الفوري لوضع حد لمأساة أبناء الشعب الفلسطيني التي تمارسها بعض الأوساط الحاكمة في الكويت[٥].

يظهر مما سبق أن موقف الجبهة الديمقراطية قد تباين من دولة إلى أخري، ومن فترة إلى أخرى، خاصة مع دول الطوق العربية، وبخصوص قضية اللاجئين، أدت إلى تدهور العلاقات، لكنها تحسنت فيما بعد، كذلك الأمر بالنسبة للبنان، والسعودية، وليبيا، أما بالنسبة لسوريا واليمن فهي من بدايتها علاقات حسنة حتى نهاية فترة الدراسة.

---

(١) معمر القذافي : ولد عام ١٩٤١م، أنهى دراسته الجامعية من جامعة بنغازي، قسم تاريخ عام ١٩٦٣م، ثم التحق بالكلية العسكرية، وتخرج منها عام ١٩٦٥م، ثم تابع دراسته العسكرية في بريطانيا، ثم قاد ثورة عسكرية في عام ١٩٦٩م؛ للقضاء على الحكم الملكي وإعلان الحكم الجمهوري، وترأس الجماهيرية الليبية في نفس العام. (عبد الرحيم مارديني : موسوعة مشاهير وعظماء وشخصيات من العالم، ص١٢).

(٢) أشرف إسماعيل : تجربة اليسار الفلسطيني المسلح، رسالة ماجستير منشورة، ص٢٠٠-٢٠١.

(٣) المرجع السابق، ص٢٠٣.

(٤) حرب الخليج الثانية: قيام العراق باحتلال الاراضى الكويتية في ٢أ أغسطس، ١٩٩٠م، واستولت فى هجومها على مقدرات الكويت الاقتصادية ودمرت المؤسسات الحكومية، وانتهت حرب الخليج الثانية بتاريخ ٢٦ فبراير عام ١٩٩١م. (سهر عبد الكريم: حرب الخليج الثانية، ص١٢٤).

(٥) إصدارات الجبهة الديمقراطية : وقائع الكونفرنس الوطني الثاني ١٩٩١م، مج ١، ص١٦.

المبحث الثالث

تطور موقف الجبهة الديمقراطية من القوى الوطنية والسياسية الداخلية (١٩٦٩-١٩٩١م)

أولاً : موقف الجبهة الديمقراطية من المجتمع المدني.

ثانياً : موقف الجبهة الديمقراطية من النظام السياسي الفلسطيني.

ثالثاً : موقف الجبهة الديمقراطية من الفصائل الوطنية السياسية الفلسطينية.

انعكس الفكر الماركسي للجبهة الديمقراطية على المجتمع المدني الفلسطيني، بمختلف مؤسساته، وعلى التصور السياسي للجبهة من نوعية النظام السياسي الفلسطيني ومكوناته، إضافة إلى انعكاسه على تحديد علاقتها بالقوى السياسية والوطنية والإسلامية الفلسطينية.

أولاً : موقف الجبهة الديمقراطية من المجتمع المدني :

المجتمع المدني[١] الفلسطيني له خصوصيته؛ بسبب كون الدولة الفلسطينية غير ناجزة، والمجتمع المدني ذاته أيضاً مشروع في طور النشوء، وأرجع تاريخ ظهور المجتمع المدني إلى عهد الانتداب البريطاني، عندما انتشرت الجمعيات والنوادي والروابط الخيرية، بهدف العمل الأهلي والمجتمعي الفلسطيني[٢].

على صعيد المجتمع المدني الفلسطيني نقد "حواتمة" منذ تأسيس الجبهة الديمقراطية في عام ١٩٦٩م الطبقة البورجوازية الصغيرة باعتبارها تحمل رؤية تحقق من خلالها مصالحها أيديولوجياً وسياسياً واقتصادياً، وأنها على استعداد للتحالف مع الشيطان لهزيمة برنامج العمال والفلاحين، إضافة إلى أن هزيمة ١٩٦٧م أثبتت إفلاس البرنامج البورجوازي الصغير السياسي والعسكري والاقتصادي، وبالتالي فهو عاجز عن تحقيق النصر على العدو الإسرائيلي، فالنصر لا يحقق إلا إذا صعد بتيار الطبقة العاملة والفلاحين بأحزابها الماركسية الثورية لتحقيق مصالح الجماهير[٣]، خاصة في ظل الاحتلال الاستيطاني فيجب على القوى والطبقات الاجتماعية الوطنية بمختلف اتجاهاتها الفكرية والأيديولوجية، والشخصيات الوطنية، والنقابات العمالية والحرفية، والنسائية والطلابية، والجمعيات الثقافية والمهنية الاندماج في برنامج التحرر، والمطالبة بحق تقرير المصير، والاستقلال الوطني، وتحقيق الديمقراطية المستقلة، والعدالة الاجتماعية، وبذلك لا يستطيع أي فصيل بمفرده تحقيق ذلك مهما كانت أيديولوجيته[٤].

ودعت الجبهة إلى التحالف الديمقراطي الثوري بين جماهير العمال والفلاحين، وسائر الكادحين والشرائح التقدمية من البرجوازية الصغيرة، والشعبية، والمثقفين؛ لأنه الضامن الأكيد

---

(١) المجتمع المدني : جملة الممارسات والتنظيمات والوسائل والمؤسسات التي تنشأ باستقلالية عن الدولة، ويكون هدفها الحد من سلطة الدولة، بوضع حد لتدخلها في الشؤون التي تخص أفراد المجتمع، وتلك التنظيمات قد تكون اقتصادية أو مهنية كالنقابات أو جمعيات المستهلكين، أو اجتماعية أو دينية، أو ثقافية، أو سياسية كالأحزاب، والمنظمات السياسية. (إبراهيم إبراش : المؤسسات والوقائع الاجتماعية، ص ٢٤٩).

(٢) عاطف أبو سيف : المجتمع المدني والدولة (قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني)، ص١٣٩-١٤١.

(٣) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الكتاب السنوي ١٩٦٩م، (الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين والبورجوازية الصغير)، ص١١٥-١١٦.

(٤) نايف حواتمة : الأزمات العربية في عين العاصفة، ص٤٩.

لتوطيد الجبهة الوطنية المتحدة، وضمان انتهاجها بحزم لبرنامج وطني يلبي مصلحة الشعب الفلسطيني، تكون نواته الصلبة الطبقة العاملة الساعية لتعزيز وحدة ذلك التحالف الوطني العريض[١].

يبدو مما سبق أن الفكر السياسي للجبهة الديمقراطية انعكس على المستوى الاجتماعي، فقد طالبت بتطبيق الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية في كافة المؤسسات والنقابات الاجتماعية المجتمعية، وتوظيف تلك النقابات في التحرر السياسي، داعية الفصائل السياسية لتوحيد جهودها لتحقيق ذلك الهدف وعلى الرغم من ذلك الموقف الجيد إلا أن الجبهة لم تكسب شعبية، ربما لأن أفكارها لا تحظى بشيء من التنفيذ على أرض الواقع؛ الأمر الذي يؤدي إلى عزوف أفراد المجتمع عنها.

ثانياً : موقف الجبهة الديمقراطية من النظام السياسي الفلسطيني :

بينت كتابات الجبهة الديمقراطية أن النظام السياسي[٢] الفلسطيني تشكل مع إنشاء م.ت.ف عام ١٩٦٤م، ودخول الفصائل فيها، عندما تحولت م.ت.ف من مجرد منظمة أنشئت بقرار من النظام العربي، وتحت وصايته الرسمية إلى أداة تعبئة للجماهير الفلسطينية داخل فلسطين وفي الشتات، بإطار يجسد الشخصية الوطنية الفلسطينية والكيانية الوطنية، وأشارت الجبهة إلى أنه في عام ١٩٦٨م بدأت تتبلور معالم النظام السياسي الفلسطيني المستقل، فقد تم لأول مرة وضع معايير لتشكيل المجلس الوطني الفلسطيني، بما يضمن تمثيل فصائل المقاومة، والشخصيات الوطنية، ثم تم تعيين ممثلين عن المخيمات والاتحادات الشعبية، ومن ثم تم انتخاب اللجنة التنفيذية للمنظمة من قبل المجلس الوطني؛ الأمر الذي سرع تشكيل قيادة سياسية أولى للشعب الفلسطيني معترف بها عربيا[٣].

---

(١) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسار (الخط السياسي.. عناصر برنامجية)، ص٣٣-٣٤.

(٢) النظام السياسي : عملية تنظيم واحتواء النشاطات السياسية للأفراد والجماعات، بمعنى الأنماط المتداخلة والمتشابكة الخاصة بصنع القرار السياسي في الجماعة السياسية، والتي تترجم أهداف وخلافات ومنازعات المجتمع، الناتجة من خلال الهيكل التنظيمي الذي أضفى صفة الشرعية على القوة السياسية، فحولها إلى سلطة مقبولة من الجماعة، تمثلت بالمؤسسات السياسية. (حسن أيوب : آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية ١٩٩٣-٢٠٠٣م كعامل محوري، رسالة ماجستير غير منشورة، ص ٨٥).

(٣) قيس عبد الكريم وآخرون : قبل الرحيل في السياسة والنظام الفلسطيني، ص١١٧.

وطالبت الجبهة الديمقراطية في الدورة التاسعة للمجلس الوطني الفلسطيني(٧-١٣تموز/ يوليو ١٩٧١م)(١) أن يتشكل المجلس وفقاً لعدة معايير وهي(٢) :

١- أن تتشكل الأكثرية في المجلس من ممثلي القوى المقاتلة، وأن حجم القوى المقاتلة بالمجلس تحدده الممارسة اليومية.
٢- أن يكون جميع أعضاء المجلس من العناصر العاملة في صفوف الثورة التي تتحمل المسؤوليات.
٣- أن تتشكل الأكثرية الساحقة من المجلس الجديد من الساحات الفلسطينية والأردنية.
٤- أن يبتعد تشكيل المجلس عن النزعة الإقليمية الشوفينية(٣).
٥- الاعتماد على الجماهير العربية الثورية بدلاً من المراهنة على الأنظمة العربية خاصة بعد أيلول ١٩٧٠م، وتوحيد العلاقة بين منظمات المقاومة.
٦- اختيار المستقلين من العناصر الملتزمة بقضية الثورة، والعاملين في صفوفها، مع التكافؤ في حجوم جميع الفصائل الرئيسة مع الاعتراف بالدور الخاص لمنظمة التحرير (فتح).

يلاحظ مما سبق أن هناك تباين في المعايير التى يشكل وفقاً لها المجلس الوطني الفلسطيني، فتارة تشيد الجبهة في القيادة السياسية للمجلس، ثم تنادي فيما أن تتشكل قيادة المجلس الثورية المقاتلة، كما يظهر أن الجبهة الديمقراطية ركزت على المقاومة المسلحة في تشكيل المجلس الوطني، وذلك ينم عن تبني الجبهة الكفاح المسلح كاستراتيجية لحل قضايا الصراع الدائمة في بدء نشوئها، وكقاعدة أساسية للمجلس تكون من حركة فتح، وذلك يظهر أيضاً الثقل الذي كانت تشكله فتح في المنظمة، كما يعطي دلالة على العلاقات الحسنة بين الجبهة وحركة فتح، وربما يعكس ذلك رغبة الجبهة في تهميش شرائح أخرى.

وأوضحت الجبهة أن النظام السياسي الفلسطيني تطور تدريجياً، حيث لاقى قبول في القمم العربية في الجزائر ١٩٧٣م، ثم في الرباط ١٩٧٤م، وتم الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في

(1) Palestine News & Information Agency - WAFA. All Rights Reserved, 2011.
(٢) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الوثائق الفلسطينية ١٩٧١م، (تصريح صحافي لناطق رسمي باسم الجبهة حول تشكيل المجلس الوطني الجديد ومهماته)، ص٥٧٣. مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الكتاب السنوي ١٩٧١م، (الجبهة الشعبية الديمقراطية والعلاقات بباقي منظمات المقاومة والموقف من الوحدة الوطنية)، ص٣٧.
(٣) الشوفينية : الدعوة إلى التمييز القومي، ووضع مصالح قومية معينة في مواجهة مصالح القوميات الآخرى، وغرس العداء القومي، والكراهية، والازدراء للشعوب والقوميات الأخرى. (سعدي رحمي: مصطلحات سياسية، ص٨٩).

إقامة سلطته الوطنية المستقلة على الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها في إطار الاعتراف العربي الرسمي في حق الشعب في نيل استقلاله[١].

ثم في الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني (١-٨ حزيران/يونيو ١٩٧٤م)[٢] دعت الجبهة الديمقراطية المجلس أن يتضمن حق الشعب في تقرير مصيره، دون تدخل خارجي، ضمن إطار دولة فلسطينية وطنية مستقلة، وأن يعترف بكلٍ من قراري مجلس الأمن الدولي (٢٤٢[٣]، ٣٣٨[٤])؛ لأنهما يتعاملان مع قضية اللاجئين باعتبارها مشكلة لاجئين، وليس مشكلة حقوق وطنية مستقلة، ثم قدمت الجبهة الديمقراطية في عام ١٩٧٧م برنامجاً لتشكيل المجلس الوطني يعتمد على الأسس التالية[٥] :

١- أن يكون نصف المجلس الوطني الفلسطيني من فصائل الثورة المنظمة، وتمثيل التنظيمات الشعبية الفلسطينية (اتحادات-نقابات) بنسبة ٣٠% باعتبارها تمثل القاعدة الجماهيرية المنظمة للثورة، في حين تمثل العناصر الفلسطينية المستقلة (الغير منتمية للفصائل) نسبة ٢٠%، بشرط ألا يتم التحايل بتهريب عناصر منتظمة، موالية لهذا الفصيل أو ذاك تحت شعار عناصر مستقلة.
٢- التشكيل يجب أن يستوعب التوزيع الديمغرافي لأبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، الأردن وسوريا ولبنان والكويت وجميع مناطق اللجوء.

---

(١) قيس عبد الكريم وآخرون : قبل الرحيل في السياسة والنظام الفلسطيني، ص١١٧.

(2) Palestine News & Information Agency - WAFA. All Rights Reserved, 2011.

(٣) قرار ٢٤٢ : أصدره مجلس الأمن الدولي بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٦٧م، أكد فيه على تطبيق مبادئ الميثاق الدولي، عبر إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، ولتطبيق ذلك لابد من مبدأين هما : ١- انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التى احتلتها في حرب ١٩٦٧م، ٢- إنهاء ادعاءات الحرب، واحترام سيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي، وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة، ومعترف بها، حرة من التهديد بالقوة واستعمالها. (أحمد عبد المجيد : قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الاسرائيلي١٩٤٧-١٩٧٤م، مج ١، ص١٩٧-١٩٨).

(٤) قرار ٣٣٨ : أصدره مجلس الأمن في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر١٩٧٣م، نص على وقف إطلاق النار، والدعوة إلى تنفيذ القرار (٢٤٢) بجميع أجزائه، ودعا جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر إلى وقف إطلاق النار، بصورة كاملة وإنهاء جميع الأعمال العسكرية في مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة اتخاذ القرار، ثم تبدأ مفاوضات بين الأطراف المعنية، تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. (أحمد عبد المجيد : قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي–الاسرائيلي ١٩٤٧-١٩٧٤م، مج ١، ص٢١٠).

(٥) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الوثائق الفلسطينية العربية ١٩٧٧م، (حديث السيد نايف حواتمة حول بعض السائل الراهنة)، ص٣٤-٣٥.

يبدو مما سبق أن الفكر السياسي للجبهة تطور في عام ١٩٧٤م حيث اختلفت التشكيلة التي نادت بها في عام ١٩٧١م، حيث نجد بأنها بدأت تنادي بإشراك مؤسسات المجتمع المدني، وأن يكون التمثيل السياسي شامل مناطق اللجوء كافة، بعد أن كانت تؤكد على إشراك الأردن فقط.

و"أن هناك تبدلا ملحوظاً في المواقف من بعض القضايا الأساسية التي تتعلق بالقضية الفلسطينية، فبعد أن كانت الجبهة ترفض مجرد ذكر تلك القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن، عادت لتقبل ما رفضته بالأمس"، وبرر ذلك إلى تغير موازين القوى في العالم، وإلى ما آلت إليه الأوضاع[١].

يلاحظ مما سبق أن الجبهة الديمقراطية قد طورت فكرها وموقفها السياسي ليس فقط عند عقد مؤتمر مدريد ١٩٩١م، كما أشار "أشرف اسماعيل"، بل منذ طرحها للبرنامج المرحلي ١٩٧٤م، ومناداتها بحدود ١٩٦٧م الذي نص عليها قرار (٢٤٢)، وذلك يفسر بعدم وجود ثوابت فكرية للجبهة الديمقراطية، أو أن المتغيرات الإقليمية لعبت دوراً في تغيير الفكر السياسي للجبهة.

ناقش "قيس عبد الكريم" أزمة النظام السياسي الفلسطيني التي اشتدت ما بين ١٩٨٣-١٩٨٤م، بما شهدته الساحة الفلسطينية من انقسامات، عندما تشكل التحالف الوطني الفلسطيني بين عدد من الفصائل المنتسبة إلى م.ت.ف، ومن ثم تشكيل "جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني"، احتجاجاً على اتفاق عمان (١١ شباط/فبراير ١٩٨٥م) وفي ظل تلك الانقسامات استمر الاعتراف بـ م.ت.ف، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، مع الاعتراف بشرعية المجلس الوطني الفلسطيني وشرعية النظام العام للإطار السياسي بصرف النظر عن مقاطعة م.ت.ف، ودامت تلك الفترة حتى ١٩٨٧م، عندما عادت معظم الفصائل لتجدد انخراطها في إطار المجلس الوطني، واللجنة التنفيذية[٢].

وعندما عقدت الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني في نيسان/أبريل ١٩٨٧م، أوضحت الجبهة أن هذه الدورة مثلت إحدى المقدمات الرئيسة لاندلاع الانتفاضة، فقد أحدث انعقاد المجلس نقلة نوعية في الفكر السياسي الفلسطيني إذ أقر البرنامج التنظيمي اتفاق عدن-الجزائر[٣] -الذي تم التوقيع عليه في ٢٨ حزيران/يونيو ١٩٨٤م في عدن، وفي الجزائر ٩ تموز/يوليو ١٩٨٤م-، ورفض

---

(١) أشرف اسماعيل : تجربة اليسار الفلسطيني المسلح، رسالة ماجستير منشورة، ص٦٧.

(٢) قيس عبد الكريم وآخرون : قبل الرحيل (في السياسة والنظام الفلسطيني)، ص١٢١.

(٣) اتفاق عدن – الجزائر : عقد مابين ٢٢-٢٧ يونيو/١٩٨٤م، في عدن، في الجزائر، تحت رعاية حزب جبهة التحرر الوطني الجزائري، والحزب الاشتراكي اليمني، ووفود قيادية تمثل اللجنة المركزية لحركة فتح، والجبهة الديمقراطية، والجبهة الشعبية، والحزب الشيوعي، وجبهة التحرير الفلسطينية، وأقرت الاتفاق السياسي والتنظيمي المبين في الوثيقة، باعتباره أساساً للحوار الوطني، ولتحضير مقررات الدورة القادمة للمجلس الوطني الفلسطيني. (قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسار، ص٧٠).

أي حل على قاعدة مشروع ريغان[١]، وعدم الإقدام على أية تحركات سياسية مشتركة مع الأردن، ورفض المحاولات لشق م.ت.ف، وأقر الإصلاح الواسع في النظام السياسي الفلسطيني القائم على تثبيت مبدأ القيادة الجماعية، وتوسيع الممارسة الديمقراطية، وأوضح "قيس عبد الكريم" أن المجلس أقر ثلاثة عناصر مهمة وهي[٢] :

١- اللجوء للوحدة الوطنية كعامل من عوامل درء الضغوط الإقليمية العربية، وتعزيز الاستقلال عن المحاور الإقليمية، خاصة بعد الانسحاب من لبنان ١٩٨٢م.
٢- استنهاض الحركة الوطنية والجماهيرية داخل فلسطين.
٣- التأكيد على استقلالية القرار الوطني الفلسطيني، واستقلالية التمثيل الفلسطيني كثابت من الثوابت الفلسطينية الوطنية، وأي خروج عن ذلك يؤدي إلى تمزيق الصف الفلسطيني.

قيمت الجبهة الديمقراطية بشكل إجمالي النظام السياسي منذ ١٩٦٩م حتى ١٩٩١م، بأنه لم يشهد أية تغيرات جوهرية أو نوعية، مع حصول بعض التحالفات بين الحين والآخر، التي انعكست على تكوين اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف، وانضمام بعض الفصائل إليها، وخروج أخرى، مع تغير المواقف السياسية حيال القضايا التي تهم الشعب، مع الاعتراف الدائم من قبل جميع الفصائل بأن م.ت.ف الممثل الشرعي والوحيد للشعب ومرجعية المجلس الوطني الفلسطيني[٣].

ثالثاً : موقف الجبهة الديمقراطية من القوى السياسية الوطنية الفلسطينية :

بينت كتابات قياديي الجبهة أنها اعتمدت في فكرها السياسي على مجموعة من المحاور بهدف تحقيق الوحدة الوطنية، وتوثيق العلاقة بين الخط السياسي والحلول التنظيمية على قاعدة تؤمن تعبئة القوى الوطنية، والحرص على الوحدة والائتلاف[٤] الوطني[٥]، ودعت منذ نشأتها عام ١٩٦٩م إلى قيام جبهة وطنية عريضة متكاملة العلاقات بين فصائل المقاومة والقوى الوطنية

(١) مشروع ريغان : أعلنه الرئيس الأمريكي ريغان، بتاريخ ١٩٨٢/٩/٢م، بهدف تحقيق السلام في الشرق الأوسط، تضمن : لا دولة فلسطينية في الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة، تحقيق الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة وغزة بالارتباط مع الأردن عبر المفاوضات، والتجميد المباشر لمستوطنات الإسرائيلية الجديدة، عدم تقسيم مدينة القدس، وأن يتم تحديد مستقبل المدينة عبر المفاوضات، والتزام الولايات المتحدة بحماية أمن إسرائيل. (أحمد الريماوي : المسار التاريخي للنضال الوطني الفلسطيني خلال القرن العشرين، ص ٣٤٠-٣٤١. للمزيد انظر منير الهور. طارق الموسي، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧- ١٩٨٥م).
(٢) قيس عبد الكريم وآخرون : قبل الرحيل (في السياسة والنظام الفلسطيني)، ص١٢١.
(٣) المصدر السابق، ص١١٧-١١٨.
(٤) ائتلاف : يأخذ هذا المصطلح من الوجهة السياسية ثلاثة مدلولات أسياسية هي : المدلول الأول : يدل على الوفاق الذي كان يقوم بين الشغيلة، خاصة في القرن التاسع عشر في مواجهة أرباب العمل من أخذ مقابل العمل، أما المدلول الثاني : يدل التكتل الضمني بين دولتين أو أكثر بهدف جر دولة أخرى للخضوع لسياسة معينة، مثل الائتلاف الانجليزي، الألماني، أما المدلول الثالث، يدل على أن تتحالف أحزاب سياسية لتأمين أكثرية داخل الحكومة. (عبد الوهاب الكيالي وآخرون : موسوعة السياسة، ج١، ص ١٥).
(٥) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : الجبهة الديمقراطية النشأة والمسار(الخط السياسي.. محاور في الفكر السياسي للجبهة)، ص٢٣.

العاملة في الأردن، تلتقي أطرافها على برنامج حد أدنى طالما أن إمكانية الالتقاء على ما هو أرقى من الحد الأدنى ليست قائمة بفعل التركيب الذاتي البرجوازي الصغير لقيادات حركة المقاومة وطبيعة الارتباطات العربية، ونادت بإنشاء جبهة تحرير وطنية موحدة، تكون الممثلة الوحيدة لجماهير الشعب بكل فئاته الوطنية، وتلتزم بالكفاح الشعبي المسلح كشكل رئيسي وقائد للنضال الوطني، لإقامة الدولة المستقلة(١).

وشاركت الجبهة الديمقراطية في م.ت.ف بالدورة السادسة للمجلس الوطني تموز/أيلول ١٩٦٩م، أي بعد سبعة أشهر من تأسيسها، واحتلت الجبهة مقعداً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ثم تقدمت في الدورة نفسها بمشروع لتحقيق الوحدة الوطنية عبر الجبهة الوطنية المتكافئة العلاقات، والمرتبطة ببرنامج سياسي وعسكري، واشترطت مشاركتها في عملية التصحيح بالتالي(٢):

١- إبعاد كافة العناصر المشبوهة وطنياً من ساحة العمل الفدائي، وتعزيز مواقع القوى الوطنية الشريفة والتقدمية المقاتلة، واحتواء المجلس على مندوبي المنظمات الأساسية المقاتلة بالدرجة الأولى.
٢- تطهير اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية من أصحاب رؤوس الأموال الذين تخلوا عن النضال الوطني، وتطهير المجلس من العناصر الرجعية التي تخلت عن حركة المقاومة.
٣- انتهاج سياسة مالية قائمة على الاعتماد على الجماهير، وتقليص الاعتماد على المساعدات العربية الرسمية بتوحيد الجباية، وتخفيض النفقات، ورواتب موظفي المنظمة، وضباط الجيش.
٤- إعادة تشكيل المجلس الوطني واللجنة التنفيذية بتمثيل المنظمات على أسس متكافئة.

يلاحظ مما سبق بأن الجبهة الديمقراطية شاركت في هيئات م.ت.ف، على أساس القواسم المشتركة، والسعي لتوحيد صفوف المقاومة الفلسطينية، ضمن إطار م.ت.ف، والاعتراف بأن م.ت.ف الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، كما يبدو محاولة الجبهة أن تضفي الأيديولوجية التقدمية اليسارية على المنظمة، ويظهر بأن الجبهة في ذلك الوقت كانت تتبنى الكفاح المسلح.

ثم قدمت الجبهة دراسة شاملة حول مسألة الوحدة الوطنية، وسبل تحقيقها، وطرحت مشروع بعنوان"نحو وحدة فلسطينية راسخة ونحو جيش تحرير شعبي موحد" في الدورة التاسعة للمجلس الوطني الفلسطيني (تموز/يوليو ١٩٧١م)، وأرجعت الجبهة سبب عدم تعاطي المجلس مع تلك المقترحات إلى مناورات الاتجاهات الأخرى المزودة بشعارات الوحدة الفورية الكاملة(٣).

---

(١) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الكتاب السنوي ١٩٦٩م، (الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين)، ص٧١-٧٢.

(٢) أشرف إسماعيل : تجربة اليسار الفلسطيني المسلح، رسالة ماجستير منشورة، ص١٣٢.

(٣) المصدر السابق، ص٢٦.

وعلى أثر إعلان "الملك حسين" مشروع المملكة العربية المتحدة آذار/مارس ١٩٧٢م، تقدمت الجبهة بمشروع مفصل لتحقيق الإدارة السياسية الموحدة للشعب الفلسطيني والثورة الفلسطينية، حيث اشتمل البرنامج التنظيمي لبناء الجبهة الوطنية المتحدة في ظل منظمة التحرير يسعى لتحقيق الأهداف التالية :

١- تصفية الانقسامات في صفوف الشعب الفلسطيني، ومنظمات المقاومة وإعادة تشكيل كل مؤسسات الجبهة المتحدة في م.ت.ف، على أساس الانتخابات من القاعدة إلى القمة.
٢- اعتماد مبدأ التمثيل النسبي في مؤسسات الجبهة المتحدة، والمنظمات الجماهيرية (النقابات- الاتحادات المهنية)(١).
٣- تأكيد الاستقلال الأيديولوجي والتنظيمي الداخلي لكل فصائل الجبهة المتحدة.
٤- من حق كل فصيل إصدار صحيفة ومجلات داخلية، وممارسة الاستقلال الأيديولوجي والسياسي والتنظيمي الكامل في علاقاته الداخلية، ومن حقه طرح وجهات نظره السياسية.
٥- حق إعلان الانتماء السياسي والتنظيمي لأي فصيل من فصائل الجبهة المتحدة(٢).
٦- توحيد المؤسسات الوظيفية العامة للثورة، وإقامة العلاقات الداخلية على قاعدة التمثيل النسبي الديمقراطي(٣).

وأكد "قيس عبد الكريم" و"فهد سليمان" أن ذلك المشروع انبثق عن دراسة جدية جماعية، شارك فيها ممثلو كافة الفصائل، وعدد من أبرز كفاءات الثورة، وأنه تضمن حلولاً واقعية لكافة المشاكل التي تعترض طريق فصائل الثورة، متجاوزاً حدود العموميات والمبادئ العريضة، ليقدم خطة تنظيمية إجرائية تهتم بإنجاز المشروع ضمن فترة زمنية محددة، بـ ١١ شهر، ولكن الاتجاهات غير الجادة في انجاز المشروع لجأت إلى زيادة المدة؛ الأمر الذي أسهم في إلغاء الخطة التنظيمية، ومن ثم تحول المشروع إلى حبر على ورق(٤).

يظهر مما سبق أن مشروع الجبهة الديمقراطية هدف إلى الاستقلال التنظيمي الأيديولوجي الداخلي الحر، وبالوقت نفسه التعاون الفصائلي الخارجي، إضافة إلى الاستفادة من مؤسسات المجتمع المدني؛ لتحقيق الغايات الوطنية المشتركة.

---

(١) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الكتاب السنوي١٩٧٢م، (منظمة التحرير الفلسطينية)، ص٥.
(2) Qais Abdel Karim. Fahed Suleiman : The Democratic Front for the Liberation of Palestine (DFLP) EMERGENCE AND ITINERARY 1969–2007, P. 8.
(٣) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الكتاب السنوي ١٩٧٢م، (منظمة التحرير الفلسطينية)، ص٥.
(٤) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسار (الخط السياسي .. محاور في الفكر السياسي للجبهة)، ص٢٦.

شدد "حواتمة" في آب/أغسطس ١٩٧٢م على أهمية تحقيق وحدة المقاومة الفلسطينية كرد على محاولات التسوية السلمية[١] للقضية، وأضاف "أن أي وحدة لا تأتي نتيجة مشاركة القوى والطبقات الوطنية للالتقاء على قاسم مشترك سياسي، وعلى علاقات ديمقراطية تنظيمية بين كل فصائل المقاومة لا تؤدي إلا إلى مزيد من الانقسامات"[٢]، ثم بادرت الجبهة إلى المشاركة في الحوار الديمقراطي القائم على الساحة الفلسطينية، وطالبت جميع فصائل المقاومة باتخاذ موقف موحد على أساس وطني، ليشكل ذلك رادعاً في وجه الامبريالية ومشاريعها الاستسلامية بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣م، وأكدت على عدم الوصول إلى السلام العادل إلا في حال تصفية الكيان العنصري الصهيوني من كافة أراضي فلسطين، وإقامة الدولة الديمقراطية الفلسطينية[٣] على كامل التراب الوطني[٤].

ودعت الجبهة في عام ١٩٧٥م إلى الاهتمام بمجموعة من الشؤون السياسية في ظل الصراع بين العدو الصهيوني والقوى الوطنية وهي[٥] :

١- اليقظة الثورية العالمية في رصد مخططات وحركات الأعداء.

٢- تطوير الأوضاع الداخلية للثورة الفلسطينية سياسيا وتنظيمياً وعسكرياً؛ لشل الاتجاهات المساومة في صفوف الثورة.

---

(١) التسوية السياسية : تعني إنهاء حالة حرب بين طرفين بموجب اتفاق، وكمفهوم للتسوية على الصعيد الفكري السياسي الفلسطيني ارتبط بالتحولات السياسية، منذ بداية سبعينات القرن الماضي، وانتقاله من مرحلة الرفض المطلق لمنهج التسوية السياسية للصراع، وانتقال استراتيجية التحرير الكامل للتراب الفلسطيني إلى تبني منهج المرحلية أي قبول فكرة التسوية السياسية، والتسوية ليس بالضرورة تكون حلاً دائماً لأن القوى المتصارعة قد تلجأ لأخذ فسحة من الوقت بانتظار تغير الظروف إلى الأفضل، وبهدف فرض تسويات جديدة تعكس تغير موازين القوى. (عماد الدين أبو رحمة : أثر عملية التسوية السياسية على الهوية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، ص٢٨).

(٢) أشرف إسماعيل : تجربة اليسار الفلسطيني المسلح، رسالة ماجستير منشورة، ص٧٠.

(٣) الدولة الديمقراطية الفلسطينية: تعود جذور هذا المفهوم إلى ما طرحته الحركة الوطنية الفلسطينية من أفكار ومقترحات سياسية، إبان الانتداب البريطاني، وتعتبر حركة فتح أول جبهة فلسطينية حددت هدف النضال الفلسطيني بإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية، يتعايش فيها كل الطوائف بتساو.(خالد الشيخ عبدالله: موقف الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر ١٩٨٨-٢٠١٢م، رسالة ماجستير غير منشورة، ص ٨٤).

(٤) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الكتاب السنوي ١٩٧٤م، (الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وموقفها من الحوار الديمقراطي)، ص١٢-١٣.

(٥) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الوثائق الفلسطينية العربية ١٩٧٥م،(حديث صحافي خاص للسيد نايف حواتمة حول أحداث لبنان)، ص٢٧٠

٣- تطوير العلاقة مع الحركة الوطنية في لبنان، وإفشال كل المحاولات الهادفة لشق العلاقات بين الثورة والحركة الوطنية.

٤- تعزيز الجبهة الفلسطينية العربية؛ لدحر الحل الأمريكي، وتعزيز العلاقة بين الثورة والقوى الديمقراطية والاشتراكية.

على أثر التطورات المستجدة على الساحة الفلسطينية منذ الدورة الثالثة عشر للمجلس الوطني (آذار/مارس ١٩٧٧م) قدمت الجبهة مشروع سياسي تنظيمي آخر للوحدة الوطنية إلى المجلس المركزي لـ م.ت.ف، واللجنة الخاصة المنبثقة منه لدراسة مسألة الوحدة في آب/أغسطس ١٩٧٨م، تضمنت فيه القرارات السياسية الصادرة عن الدورات السابقة للمجلس الوطني، ثم اتضحت مسألة الوحدة في الفكر السياسي للجبهة في ظل الانقسامات الحادة التي اجتاحت الساحة الفلسطينية بعد اجتياح جنوب لبنان ١٩٨٢م، فقد حاولت البحث عن نقاط التلاقي خاصة في ظل مشاريع التسوية التي طرحت في مطلع الثمانينات قبل مشروع ريغان (١أيلول/سبتمبر ١٩٨٢م)، ثم اعتبرت الانقسام الذي حدث في صفوف حركة فتح أيار/مايو ١٩٨٣م، انقسام هدف إلى إضعاف م.ت.ف، وقبول مشاريع التسوية الأمريكية[١].

أشارت الجبهة إلى نتائج التحالف الديمقراطي (الشعبية، الديمقراطية، جبهة تحرير فلسطين، الحزب الشيوعي) المتمثلة باتفاق عدن ١٩٨٤م؛ الأمر الذي أدى إلى عقد دورة توحيد للمجلس الوطني، لكن بنود الاتفاق لم تتحقق مما فتح المجال لعقد اتفاق عمان شباط/فبراير ١٩٨٥م[٢]، واستمر ذلك الوضع حتى نيسان/أبريل ١٩٨٧م، بعد إلغاء اتفاق شباط، وتمت الوحدة على أسس سياسية سليمة، إلا أنها لم تنجح في تصحيح الأوضاع القيادية في م.ت.ف، ولضمان ديمقراطية القرار في اللجنة التنفيذية نشطت الجبهة الديمقراطية في بناء الوحدة الوطنية، وأوردت مجموعة من النتائج الايجابية للدورة الثامنة عشر للمجلس الوطني ١٩٨٧م، تمثلت بمحاصرة النتائج السلبية لحالة الانقسام

---

(١) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسار (الخط السياسي .. محاور في الفكر الساسي للجبهة)، ص٢٧-٢٨.

(٢) اتفاق عمان : عقد في ١١ فبراير ١٩٨٥م، نص على اتفاق الأردن مع منظمة التحرير الفلسطينية للسير معاً نحو تحقيق تسوية عادلة لقضية الشرق الأوسط، ولإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس، وفق عدة هي : الأرض مقابل السلام، حق تقرير المصير، حل مشكلة اللاجئين، حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها، ووفق هذه الأسس تجري المفاوضات في ظل مؤتمر دولي. (قيس عبد الكريم. فهد سليمان: النشاة والمسار، ص ٧٨).

بين المحاور الإقليمية التي سادت الأوضاع الفلسطينية على امتداد ١٩٨٣-١٩٨٧م، فحققت انتصاراً للسياسة الوطنية الوحدوية قبيل اندلاع الانتفاضة الأولى(١).

أكد أسامة صوان (عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية في موسكو-روسيا) على أهمية الوحدة بقوله : "تثبت المعارك الوطنية الكبرى كم هي حاجة الشعب الفلسطيني إلى توحيد قواه السياسية، وتوحيد مؤسساته الوطنية، وتبني استراتيجية كفاحية موحدة ذات تكتيكات متوافق عليها، تُزَخِّم الانتصارات وتثمرها، وتقلل من حجم الخسائر وآثارها"(٢).

مع اندلاع الانتفاضة عام ١٩٨٧م بينت الجبهة الديمقراطية أنها بادرت إلى الدعوة لتشكيل قيادة وطنية موحدة للانتفاضة، وبالفعل تم تشكيل القيادة الموحدة، وضمت ممثلين عن فتح والجبهة الديمقراطية والشعبية والحزب الشيوعي الفلسطيني؛ الأمر الذي سجل إنجازات للانتفاضة، وهدفت الجبهة من خلالها إلى توحيد الصف الفلسطيني، وبناء أجهزة ومنظمات سلطة الشعب بدءاً من القيادة الوطنية الموحدة المركزية، ومروراً بالقيادات الوطنية الموحدة في المناطق واللجان الشعبية العامة، إضافة إلى اللجان العمالية في المؤسسات الخدماتية الوطنية، وبادرت بذلك عبر ندائها في كانون ثاني/يناير ١٩٨٨م، لاستثمار طاقات الجماهير، وتوسيع القيادة الموحدة لتشمل كافة القوى الوطنية والجهادية، ولكن القيادة الموحدة استمرت هيئة تنسيق ولم تصل إلى هيئة فعلية(٣).

وتحدث عبد الرحمن غانم عن الجبهة الديمقراطية واصفاً موقفها من الوحدة بقوله : "لقد كانت الجبهة مبادرة دوماً بالمواقف السياسية الواضحة، والصارمة دون انحياز لطرف أو لجهة ما، حيث أن مواقفها تنبع من المسؤولية الوطنية التي تتحملها، ولا تنبع من أجل مطامع فئوية ضيقة، ولا لخدمة مصالح عربية أو إقليمية أو دولية، وكان لها من المساهمات اللامعة في إطار العملية النضالية التحررية بأشكالها، وأنواعها المختلفة (سياسية-جماهيرية-عسكرية)، فقد كان هناك تداخل وتجارب بين السياسي والتنظيمي؛ لتوفير أعلى وأرقى درجات الائتلاف الوطني بين مختلف القوى والأطر السياسية والجماهيرية والاجتماعية؛ للقيام بكفاءة بالمهام النضالية"(٤)

وعلى صعيد موقف الجبهة من **اليسار الفلسطيني** فقد قيمته الجبهة الديمقراطية بأنه فقد دوره الطليعي على امتداد فترات طويلة؛ لغياب استقلاله الأيديولوجي والسياسي والتنظيمي الموحد ولبقائه

(١) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسار (الخط السياسي .. محاور في الفكر الساسي للجبهة)، ص٢٧-٢٨.

(٢) مقابلة مع أسامة صوان، عبر البريد الكتروني، بتاريخ ٢٠١٤/١/٦م.

(٣) أشرف إسماعيل : تجربة اليسار الفلسطيني المسلح، رسالة ماجستير منشورة، ص٨٩.

(٤) عبد الرحمن غانم : مقال في الحوار المتمدن
http : //www.anewar.org/debat/show.art.asp?t=o&aid=204806.

متناثراً في صفوف الحركات الوطنية والديمقراطية، وذلك قبل ظهور الجبهة الديمقراطية، فقد كان كلا من الحزب الشيوعي الفلسطيني[1]، ثم عصبة التحرر الوطني[2]، ثم بعد ١٩٤٨م الحزب الشيوعي الأردني لم يستوعب خصائص القضية الوطنية الفلسطينية؛ الأمر الذي عطل دوره الطليعي في معظم فترات تاريخه، وقد وقع تحت هيمنة العناصر والاتجاهات الصهيونية، ولكن عند ولادة اليسار الفلسطيني متمثلاً بها -الجبهة الديمقراطية- قدم للشعب الفلسطيني وثورته يساراً موحداً، مستوعباً الخصائص الوطنية الفلسطينية، ومشكلات الصراع مع الاستعمار الاستيطاني الإجلائي، وكذلك مستوعباً لخصائص الثورة العربية ضد الامبريالية والصهيونية[3] الإسرائيلية وتمثل تفوق الجبهة الديمقراطية، من خلال طرحها للبرنامج المرحلي ١٩٧٤م الذي أخرج م.ت.ف، والقضية الفلسطينية من النطاق المحلي والإقليمي إلى النطاق العالمي، من خلال حرصها على الإجراءات التالية[4] :

١- الصراع من أجل استعادة الشخصية الوطنية المستقلة لشعب فلسطين بعد أن تم التآمر عليه عام ١٩٤٨م، وقيام الكيان الصهيوني.
٢- تمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره بنفسه على أرضه، وحقه في بناء وجوده الوطني المستقل في ظل دولة وطنية مستقلة على أراضيه التي يتم تحريرها، ودحر الاحتلال عنها.

---

(١) الحزب الشيوعي الفلسطيني : أسس في ١٩١٩م في فلسطين في إطار حزب العمال الاشتراكي من أعضاء يهود، أغلبهم من الشيوعية، والباقي من يسار "بوعالي لتسيون"، وذلك يوحي بأن الحزب الشيوعي لم يولد باسمه وفكره وبرنامجه السياسي إلا في خريف ١٩٢٢م بغرض الاختيار بين الاندماج في الحركة الشيوعية العالمية، وبين الاندماج في المؤتمر الصهيوني، وانتهى المؤتمر بأن انحاز غالبية أعضائه ٣٠٠ عضو إلى جانب الصهيونية، وأصبحوا قادة حزب الماباي، في حين اختار الباقون الشيوعية ١٥٠ عضواً، وأسسوا الحزب الشيوعي الفلسطيني، وتم الاعتراف به رسمياً قي شباط ١٩٢٤م. (عبد الوهاب الكيالي وآخرون: موسوعة السياسة، ج ٢، ص ٤١٠).

(٢) عصبة التحرر الوطني : أسست في عام ١٩٤٣م، بعد أشهر من تفكك الحزب الشيوعي الفلسطيني، في مدينة حيفا، كطليعة سياسية للطبقة العاملة العربية في فلسطين، وتشكلت في الأساس من عناصر كانت في الحزب الشيوعي الفلسطيني، إضافة أنها احتوت على عناصر لم تكن شيوعية، وأن نظامها الداخلي أشار إلى أن عضويتها تقتصر على المواطنين الفلسطينيين العرب. (عودة الأشهب. نعيم الأشهب : اليسار العربي الفلسطيني، ص ٥٤-٥٥).

(٣) الصهيونية : كلمة اشتقت من لفظ صهيون، نسبة إلى جبل صهيون الذي يقع إلى الشرق من مدينة القدس، وهي كحركة سياسية تهدف إلى تجميع اليهود في فلسطين، مستندة في ذلك على من التوراة وشرائع من التلمود. (عمر رشدي : الصهيونية، ص٢٢).

(٤) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الوثائق الفلسطينية العربية ١٩٧٥م، (حديث صحافي خاص للسيد نايف حواتمة حول بعض المسائل الراهنة)، ص٦٣-٦٤.

٣- تحرير كل الوطن الفلسطيني من الصهيونية الإسرائيلية وبناء الدولة الديمقراطية الموحدة المنشودة، وحشد جميع الطاقات العربية والفلسطينية، وفي مقدمتها طاقات التحرر الوطني العربية والجيوش العربية؛ لتحرير فلسطين.

وعلى صعيد موقف الجبهة الديمقراطية من **حركة فتح** فقد تراوح بين الجيد والمتوتر "ربما نظرت الجبهة الديمقراطية إلى حركة فتح من زاوية أن هذه الحركة الوطنية، وقوتها على الساحة الفلسطينية في ذلك الوقت، يمكن أن تؤمن الخطوات الأولى للجبهة في ظل تلك الظروف الصعبة التي عانت منها الجبهة، خاصة بعد مرحلة الانشقاق عن الجبهة الشعبية"[١]، وما أكد على العلاقة الوطيدة بينهما صحيفة الهدف (تابعة للجبهة الشعبية) عندما أشارت إلى مفاوضات دمج بين حركة فتح والجبهة الديمقراطية، ولكن الجبهة الديمقراطية ردت على ذلك بالنفي، بل تحدثت عن وجود تقارب في الرأي، والأفكار السياسية، ونفت وجود مفاوضات من أجل اندماج الجبهة مع حركة فتح[٢].

ثم اتخذت الجبهة الديمقراطية موقفاً من فتح عندما وقع الانقسام في صفوف فتح في مايو١٩٨٣م، في لبنان (طرابلس)، فقد اتخذت الجبهة موقفاً حاداً ضد الانقسام، ورفضت الانقسام داخل م.ت.ف، وانقلبت على اتفاق عدن-الجزائر ١٩٨٤م، وعملت على التمهيد لعقد اتفاق عمان في شباط/ فبراير١٩٨٥م (الذي أعاد فكرة إنشاء اتحاد كونفدرالي بين الأردن ومنظمة التحرير لتمثيل الشعب الفلسطيني في مفاوضات السلام)؛ الأمر الذي أدى إلى انهيار التحالف الديمقراطي بعد انضمام الجبهة الشعبية وجبهة التحرير الفلسطينية إلى جبهة الإنقاذ مع الصاعقة والقيادة العامة، وفتح الانتفاضة...، أما الجبهة الديمقراطية فقد فضلت ألا تنضم إلى جبهة الإنقاذ؛ حفاظاً على تحقيق المعادلة الوطنية، وامتنعت عن المشاركة في المؤسسات المنبثقة عن مؤتمر عمان، ورفضت المشاركة في الطعن بشرعية المجلس؛ لأنها اعتبرت ذلك مبدداً للشرعية الفلسطينية، ويمزق م.ت.ف، ويضعف مكانتها خارجياً باعتبارها ممثلاً شرعياً للبلاد[٣].

وعلى الرغم من محاولة الجبهة الديمقراطية للعمل والتنسيق مع حركة فتح، إلا أنها وجهت لها مجموعة من الانتقادات لعل أهمها :

---

(١) أشرف إسماعيل : تجربة اليسار الفلسطيني المسلح، رسالة ماجستير منشورة، ص١٤١.

(٢) المرجع السابق، ص١٤١.

(٣) إبراهيم غالي : سلاح السياسة وسياسة السلاح. (نايف حواتمة : اليسار العربي الكبير، رؤيا النهوض)، ص٢٢٣.

١- أن القطاعات الجديدة لم تتوجه قبل ١٩٦٧م نحو الانضمام لحركة فتح، وذلك لمنهجها العفوي، المرتبط بالبرجوازية الوطنية وأيديولوجيتها[١].

٢- أن تصدي فتح لهجمات التطويق، والإلغاء في الأردن ولبنان انطلق من موقف الدفاع الذاتي السلبي عن حركة الشعب المسلح، والدفاع الذاتي في تاريخ كل الثورات يقود إلى الهزيمة، وكل التراجعات التي وقعت في حركة المقاومة قبل أيلول وبعده مصدرها الاعتماد على الدفاع الذاتي السلبي[٢].

٣- على الرغم من التقارب الفكري والسياسي بين الجبهة الديمقراطية وفتح، إلا أن الجبهة رفضت هيمنة فتح على م.ت.ف، بل كانت في موضع المنافس لفتح، وسعت لتقييد هيمنة فتح، وانتقد "حواتمة" ذلك قائلاً : "فتح بكل تياراتها تمارس هيمنتها الذاتية الطبقية داخل مؤسسات منظمة التحرير، والنقابات والاتحادات، وفق قوانين اللعبة البرجوازية التي تقوم على مصادرة القواعد الجبهوية الديمقراطية"[٣].

٤- انتقدت الجبهة موقف فتح من سياسة "أنور السادات"، ومن سياسة التقارب مع النظام الأردني عام ١٩٧٨م، وتجاه الموارنة -طائفة مسيحية- في لبنان، ومحاولتها التواصل معهم خلال الحرب الأهلية، عندها قال "حواتمة" : "أن اتجاهاً معيناً في صفوف الثورة ومنظمة التحرير... يجب وقفه فوراً وبلا تردد"[٤].

٥- اتهمت الجبهة فتح بأنها اعتدت على أعضاء الجبهة عبر مذابح مخيم البداوي والبارد في لبنان في كانون ثاني/يناير ١٩٧٩م، ثم في ١٥ آيار/مايو ١٩٧٩م في بيروت بالفاكهاني، ومجزرة ٢٩ آب/أغسطس ١٩٧٩م في صيدا إلا أن فتح أصدرت بياناً باسم القيادة العامة للقوات المشتركة الفلسطينية اللبنانية يدين الجبهة بأنها المعتدية[٥].

٦- انخرطت الجبهة الديمقراطية مع فصائل أخرى في مؤامرة مع النظام الليبي، تستهدف الاطاحة بعرفات، وعلى خلفية هذا التوتر الذي سبق انعقاد المجلس الوطني في دورته الرابعة عشر عام ١٩٧٩م، وقعت أحداث عنف، حيث هوجم مكتب الجبهة في مخيم نهر البارد في

---

(١) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسار (الانطلاقة والمؤتمرات الوطنية .. النشأة والتأسيس)، ص٩.

(٢) إصدارات الجبهة الديمقراطية : حملة أيلول وما بعدها ١٩٧٠م-١٩٧١م، ٢٢٤.

(٣) عصام عدوان : حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" ١٩٦٩-١٩٨٣م، رسالة دكتوراه غير منشورة، ص٣١٩.

(٤) المرجع السابق، ص٣٢٠.

(٥) أشرف إسماعيل : تجربة اليسار الفلسطيني المسلح، رسالة ماجستير منشورة، ص١٤٣.

شمال لبنان، وقُتل أربعة من أعضائها، فاتهمت حركة فتح وقيادة م.ت.ف باللجوء إلى العنف ضد اليسار؛ ليقدم شهادة على اعتداله، وذلك تحت ضغط من السعودية ومصر[١].

٧- عندما وقع الانشقاق داخل فتح في ١٩٨٣م، أدانته الجبهة، ووصفت الانشقاق بالتيار الانقلابي، خاصة أن الانشقاق جاء ضد الحل السلمي الذي تتبناه الجبهة الديمقراطية مع قيادة فتح[٢].

٨- حملت الجبهة الديمقراطية فتح مسؤولية التمزق والصراع من خلال إصرارها على خطها السياسي.

٩- استنكرت الجبهة تفرد فتح خاصة عندما تطرح نفسها بديلاً عن كل الشعب، وكل الطبقات، وكل الأيديولوجيات، على قاعدة "أنا ابن فتح ما هتفت لغيرها"، فذلك يؤدي إلى زيادة التسلط والاحتكار، وكسر قدرات البرنامج المشترك، وشل المؤسسات الجماعية، وطغيان التفرد الفئوي[٣].

١٠- ألقى "حواتمة" مسؤولية تدهور العلاقات الفلسطينية-العربية على عاتق حركة فتح بقوله : "إن أغلب الحماقات الكبرى في الأردن، وفي لبنان، وفي العلاقات الفلسطينية-العربية كانت من يمين فتح، الاتجاه المغامر؛ لأنها كانت محكومة بقانون التحالفات المحورية الإقليمية، وكل ذلك من أجل فائدة فئوية، وحسابات مغلوطة"[٤].

يلاحظ بشكل عام أن موقف الجبهة من حركة فتح تباين من فترة زمنية إلى أخرى، ففي البداية منذ انشقاق الجبهة الديمقراطية عن الجبهة الشعبية فقد أيدت فتح الانشقاق، وساعدت الجبهة على ذلك وحمتها من الشعبية، ثم أدخلت الجبهة في م.ت.ف، وتعززت العلاقة الجيدة في ١٩٧٤م، عندما تم قبول البرنامج المرحلي كبرنامج سياسي للقضية الفلسطينية من قبل م.ت.ف، ولكن فيما بعد توترت العلاقات على أثر أحداث لبنان، ووقوع الانقسام في حركة فتح ١٩٨٣م، ومن ثم توقيع فتح لاتفاق عمان ١٩٨٥م؛ الأمر الذي أدى إلى سعي الجبهة لإلغاء الاتفاق.

أما ما يتعلق بموقف الجبهة الديمقراطية **بالجبهة الشعبية**، فقد اختلف موقف الجبهة الديمقراطية من الجبهة الشعبية بالمقارنة مع أي فصيل آخر بحكم أنهما كانتا جبهة واحدة، إضافة

---

(١) عصام عدوان: حركة التحرير الفلسطيني فتح ١٩٦٩-١٩٨٣م(الكتاب الثاني)، ص٣٦٩.

(٢) عصام عدوان : حركة التحرير الوطني الفلسطيني"فتح" ١٩٦٩-١٩٨٣م، رسالة دكتوراه غير منشورة، ص٣٢٠.

(٣) أشرف إسماعيل : تجربة اليسار الفلسطيني المسلح، رسالة ماجستير منشورة، ص١٤١-١٤٣.

(٤) نايف حواتمة : نايف حواتمة يتحدث، المحاور عماد نداف، ص١١٧.

إلى التقارب الكبير في الأفكار والمفاهيم إلا أن الانشقاق ترك موقفاً عدائياً خاصة في بدايته(١)، عندما دار الخلاف بينهما حول الطبقة البرجوازية، فقد أكدت الديمقراطية أن الطبقة البرجوازية جزء من الثورة المضادة(٢)، أما الشعبية فقد أكدت على ضرورة وأهمية الطبقة العاملة مع ضرورة استقلاليتها، واستقلال تنظيمها السياسي، وفي الوقت نفسه أكدت على أن البرجوازية الصغيرة وتعبيراتها السياسية (مؤسساتها)، قوى وطنية، لا بد من التحالف معها في جبهة عريضة(٣).

يظهر مما سبق أن هناك خلاف فكري في تقييم الطبقة البرجوازية، وأهميتها، فللطبقة البرجوازية أهميتها، وللتحالف معها ضد العدو يزيد ميزان القوى الفلسطيني صلابة، والدفاع عن الوطن وحقوقه لا يتوقف على غني وفقير، فالروح الوطنية ووجودها هو من يسهم باسترداده، والمحافظة على حقوق مواطنيه، بعيداً عن التقسيم الطبقي، وعلى أرض الواقع نجد أن الجبهة الديمقراطية هي من تحالفت مع البرجوازية، وتمثل ذلك بتحالفها مع حركة فتح التي وصفتها بأنه يغلب عليها الطابع البرجوازي، مما يوصلنا إلى نتيجة مفادها أن هناك تناقض مابين فكر الجبهة وممارستها.

وأرجعت الجبهة الديمقراطية عدم انضمام العديد من الأفراد إلى الجبهة الشعبية (اليسار التقليدي)، لأنها ربطت بين الجانب الوطني والقومي(٤) والأممي(٥) (الربط الجدلي)(٦)، وانتقدت الجبهة الديمقراطية العمليات التي قامت بها الجبهة الشعبية في السبعينيات من القرن العشرين من خطف الطائرات، واعتبرتها عمليات انفرادية؛ الأمر الذي يؤدي إلى حصد أثار سلبية من نزاعات فردية، وكذلك وقفت ضد العمليات الخارجية، وأكدت أن عملية ضرب المصالح الاستعمارية يجب أن تكون

---

(١) أشرف إسماعيل : تجربة اليسار الفلسطيني المسلح، رسالة ماجستير منشورة، ص٣٠٤.

(٢) الثورة المضادة : الصراع النشط من جانب الطبقة الرجعية، التي تم إسقاطها، أو يجري إسقاطها في مجرى الثورة الاجتماعية، ضد النظام الاجتماعي الجديد، ومن أجل المحافظة على النظام الاجتماعي والسياسي القديم، أو إعادته. (سعدي رحمي : مصطلحات سياسية، ص٥٠).

(٣) إصدارات الجبهة الشعبية : الجبهة وقضية الانشقاق، ص٢٦.

(٤) القومية : إحساس وجداني بالانتماء إلى العروبة والرغبة في تحقيق الوحدة السياسية، وتأكيد القومية العربية، والعناصر التى تقوم عليه القومية هي : الدين، العرق، وحدة المصالح المادية، وبذلك تكون القومية ضرورية لبقاء العرب واستمرارهم كمجموعة بشرية وتاريخية وثقافية واحدة. (السيد يسين وآخرون : تحليل مضمون الفكر القومي العربي، ص ٢٢).

(٥) الأممية : أيديولوجيا وسياسة التضامن العالمي بين العمال وكل الشغيلة، وإن فكرة الأممية أول من دعمها كارل ماركس وانغلز، وتجسدت في البيان الشيوعي بشعار "يا عمال العالم اتحدوا". (بونو ماريوف : القاموس السياسي، ترجمة وإعداد عبد الرزاق الصافي، ص ٦٦).

(٦) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسار (الانطلاقة والمؤتمرات الوطنية .. النشأة والتأسيس)، ص٩.

مترافقة مع تعبئة الجماهير؛ لأنها تتيح للصهاينة تصوير الفدائيين بأنهم جماعة من القتلة والمجرمين، وتوجد ارستقراطية إرهابية، وتكرس الصورة النمطية عن العرب، وعن المقاومة الفلسطينية(١).

وأرجع "غازي الصوراني" سبب موافقة الشعبية على البرنامج المرحلي إلى : "لقد شكل انفراد "السادات" بتسويته الخاصة مع العدو الإسرائيلي مفاجأة غير سارَة لكل من راهنوا على إمكانية الالتحاق بقطار التسوية بما في ذلك الأطراف الفلسطينية التي راهنت وروجت الفكرة التي تقول بإمكانية انتزاع تسوية متوازنة اثر حرب أكتوبر ١٩٧٣، وهو ما دفع القيادات الفلسطينية المتنفذه ومن معها للمراجعة الضمنية وغير المعلنة، فتستجيب لحوار استعادة الشراكة الوطنية الجامعة في إطار الهيئات القيادية لمنظمة التحرير الفلسطينية بما فيها اللجنة التنفيذية؛ الأمر الذي شكل أساساً سياسياً لإراحة العلاقات بين الجبهتين الشعبية والديمقراطية، ثم وفر المناخات لتعزيز هذه العلاقات وتطويرها إيجابياً(٢)".

على أثر الخلافات الفكرية العديدة بينهما لم يكن من الممكن على امتداد ١٩٦٩-١٩٧٩م إتمام وحدة بينهما لاختلاف البرنامج السياسي وبعض الجوانب الأيديولوجية، ولكن فيما بعد تلاقت الجبهتان في العديد من القضايا، وتم التحالف بينهما، فعلى الرغم من معارضة الجبهة الشعبية للبرنامج المرحلي المطروح من قبل الديمقراطية، إلا أنها في١٩٧٩م وافقت عليه، بعد أن تم اعتباره برنامجاً لـ م.ت.ف(٣).

وبين "حواتمة" في مطلع الثمانينيات من القرن العشرين خاصة في ظل التآمر على الثورة الفلسطينية، من خلال طرح حلول التسوية بأن الجبهة الشعبية سعت لتقوية علاقتها مع الفصائل الفلسطينية، وخاصة الديمقراطية، فتم تأسيس قيادة مشتركة سياسية وعسكرية؛ من أجل توحيد الصفوف بين الجبهتين بتاريخ ٢٦ أب/أغسطس ١٩٨٣م، وطرحتا فيما بعد برنامجاً إصلاحياً تناول الجوانب المختلفة للقتال الفلسطيني، وإطار العمل داخل م.ت.ف، ثم تم تشكيل التحالف الديمقراطي الذي ضم الحزب الشيوعي الفلسطيني، وجبهة التحرير الفلسطينية، ودخل التحالف بمباحثات مع حركة فتح من أجل بناء وحدة م.ت.ف، على أساس القواسم المشتركة(٤).

لكن الجبهة الشعبية غادرت التحالف بعد توقيع "ياسر عرفات" اتفاق عمان في شباط/ فبراير ١٩٨٥م، وانضمت إلى جبهة الإنقاذ؛ الأمر الذي عطل برنامج الوحدة مع الجبهة

---

(١) أشرف إسماعيل : تجربة اليسار الفلسطيني المسلح، رسالة ماجستير منشورة، ص١٥١-١٥٢.

(٢) مقابلة مع غازي الصوراني (مسؤول الدائرة الثقافية المركزية للجبهة الشعبية)، بتاريخ ٢٠١٤/١/١١م.

(٣) نايف حواتمة : نايف حواتمة يتحدث، المحاور عماد نداف، ص٣٠٤.

(٤) أشرف إسماعيل : تجربة اليسار الفلسطيني المسلح، رسالة ماجستير منشورة، ص١٥٣.

الشعبية[1]، ولكن الجبهة الشعبية أوردت سبباً متناقضاً مع ما قاله "حواتمة" متمثل بـ "حيث أقدمت الجبهة الديمقراطية على إنهاء القيادة المشتركة بقرار من طرفها، ليتبين لاحقاً أن الجبهة الديمقراطية كانت قد دفعت بعض أعضائها إلي عمان، إلي مكان انعقاد المجلس الوطني ليكونوا احتياطاً يضمن النصاب لانعقاد المجلس، بعكس موقفهم الرسمي المعلن المعارض لانعقاد المجلس، بالتفرد الذي أقدمت عليه حركة فتح مع من شايعها من القوى يومها"، وأرجع الصوراني سبب ذلك الموقف للجبهة الديمقراطية إلى عاملين رئيسيين هما[2] :

- **الأول** : لإدارة المعارضة بحيث تبقى وسائل التواصل بينهما قائمة، انطلاقاً من حقيقة تجلت على امتداد السنوات الماضية تتمثل : في أن فتح قد شكلت منذ انشقاق الجبهة الديمقراطية سنداً ورافعة للجبهة الديمقراطية، وتقديراً من قيادة فتح أنها قادرة على توظيفها في إدارة تناقض فتح مع الجبهة الشعبية باعتبارها التنظيم الثاني والمعارض الأهم في الساحة الفلسطينية.
- **الثاني** : التناقضات الداخلية في الجبهة الديمقراطية التي تجلت فيما بعد بانشقاق "ياسر عبد ربه" نائب الأمين العام "نايف حواتمه"، وغالبية القيادة المؤسسة للجبهة الديمقراطية، وتشكيل ما أصبح يعرف بحزب فدا.

يتضح مدى الاختلاف في تفسير سبب فشل التحالف بين الجبهتين، فالجبهة الديمقراطية أرادت أن ترجع السبب لعوامل خارجية، تتمثل بحركة فتح وموقفها الإقليمي المتجه نحو التسوية، في حين الجبهة الشعبية أرجعت السبب إلى عوامل تتعلق بالجبهة الديمقراطية، وحرصها على تحسين علاقتها مع فتح، فيبدو من السابق أن الشعبية كانت أكثر تحليلاً، وأكثر دقة في تشخيص أسباب فشل التحالف، وإن كانت قد بالغت في العامل الثاني، "فياسر عبد ربه" لم ينشق إلا في بدء التسعينيات من القرن العشرين، على أثر مؤتمر مدريد ١٩٩١م.

لكن بعد عقد المجلس الوطني في نيسان/أبريل ١٩٨٧م، في الجزائر أشاد "نايف حواتمة" بالتعاون من جديد بين الجبهتين، فتم بناء القيادة الموحدة للجبهتين، وأن الجبهة الديمقراطية دعت إلى توحيد كل التيار اليساري في الحركة الفلسطينية، وتم من أجل ذلك عقد العديد من الحوارات، وشملت : الجبهة الديمقراطية، والشعبية، والحزب الشيوعي الفلسطيني، وحزب الشعب، والاتجاه اليساري في صفوف الفصائل الأخرى، وأرجع "نايف حواتمة" سبب عدم التوحد معاً إلى تفاوت درجة الوعي اليساري، فأوضح أن هناك مساحة مشتركة بين الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي بين (١٩٧٤-١٩٧٩م)، وبين (١٩٨٥-١٩٨٧م)، ولكن فيما بعد أصبحت علاقات الجبهة الديمقراطية بالجبهة

---

(١) نايف حواتمة : نايف حواتمة يتحدث، المحاور عماد نداف، ص٣٠٤-٣٠٥.

(٢) مقابلة مع غازي الصوراني، بتاريخ ٢٠١٤/١/١١م.

الشعبية أقوى(١)، وتسير نحو الائتلاف، وتحويل القيادة الموحدة من قيادة تنسيق إلى قيادة التزاميه بالأغلبية بحيث يكون بينهما اتحاد جبهوي ينقل الجبهتان إلى جسم سياسي واحد، وعلى أثر ذلك اتفقت الجبهتين على استمرار واستنهاض الانتفاضة، في ظل البرنامج الوطني(٢).

إلا أن الوحدة لم تتم بل حدث في صفوف الجبهة الديمقراطية انشقاق قاده "ياسر عبد ربه"، وفسر "نايف حواتمة" سبب الانشقاق بقوله : "فقد أعلن الانشقاق معتمداً على "ياسر عرفات"، وبيروقراطية م.ت.ف؛ الأمر الذي أراد أن يضغط على الجبهة الديمقراطية للالتحاق بخط اليمين ويمين الوسط في م.ت.ف، وخاصة في نهاية الانتفاضة"(٣).

يتضح مما سبق أن موقف الجبهة الديمقراطية من الجبهة الشعبية كان في بدايته عدائي، على أثر الانشقاق، وما دار حوله من خلافات واتهامات، إلا إنه تحسن بعد ذلك استجابة للأوضاع الداخلية الفلسطينية والإقليمية العربية، وتلاقت المصالح بينهما لخدمة القضية الفلسطينية، وعلى الرغم من أن الجبهة الديمقراطية استخدمت الإيديولوجية تارة لكي تدلل على التقارب الأيديولوجي مع الجبهة الشعبية، وتارة أخرى استخدمتها لتدلل على الخلاف فيما بينهم، فمن الجانب العام هناك تقارب، أما على الصعيد الداخلي هناك اختلافات في تطبيق الأيديولوجية اليسارية.

وبينت الجبهة الديمقراطية في بدء التسعينيات موقفها من **حركة المقاومة الإسلامية** "**حماس**" بأنها سعت إلى بناء علاقتها معها على قاعدة الائتلاف على القواسم المشتركة بين الفصائل، فاهتمت ببناء العلاقة التحالفية بينهما، إلا أن الخلاف الفكري والسياسي لعبا دوراً في الاختلاف فيما بينهما(٤).

إن الاختلاف بين الجبهة الديمقراطية وحركة حماس أمراً متوقعاً وذلك لاختلاف الجذور الأيديولوجية، والمسيرة السياسية، وإن كان الأولى تغليب المصالح الوطنية على كافة أشكال التناقضات الداخلية، فالعدو مشترك.

---

(١) نايف حواتمة : نايف حواتمة يتحدث، المحاور عماد نداف، ص٣٠٤-٣٠٥.
(٢) أشرف إسماعيل : تجربة اليسار الفلسطيني المسلح، رسالة ماجستير منشورة، ص١٥٣-١٥٤.
(٣) نايف حواتمة : نايف حواتمة يتحدث، المحاور عماد نداف، ص٣٠٥.
(٤) نايف حواتمة : الأزمات العربية في عين العاصفة، ص٢٣٦.

المبحث الرابع

تطور الفكر السياسي للجبهة الديمقراطية من مشاريع التسوية السياسية (١٩٦٩-١٩٩١م)

أولاً : موقف الجبهة الديمقراطية من مفهوم الدولة.

ثانياً : موقف الجبهة الديمقراطية من المفاوضات.

ثالثاً : موقف الجبهة الديمقراطية من التسوية السياسية.

رابعاً : موقف الجبهة الديمقراطية من تحرير فلسطين وآلياته.

اتخذت الجبهة الديمقراطية موقفاً من العديد من القضايا السياسية على المستوى الفلسطيني، فكان لها مفهومها للدولة الفلسطينية من حيث الحدود والمساحة والسيادة، والشعب الذي يعيش عليها، وطابعها الاجتماعي، كذلك اتخذت موقفاً من المفاوضات سواء على المستوى الفلسطيني أو الإقليمي أو الدولي، باعتبارها مقدمة للتسوية ومشاريعها في إطارها الفلسطيني والعربي.

أولاً : موقف الجبهة الديمقراطية من مفهوم الدولة :

اتخذت الجبهة كمرحلة أولى موقفاً ومساراً فكرياً سياسياً من مفهوم الدولة، جاء متطوراً ومنسجماً مع الظروف والمعطيات الذاتية والمحلية والإقليمية والدولية أيضاً؛ أي انه لم يأتِ على وتيرة واحدة، وإنما تبلور المسار الفكري تدريجياً وفقاً للأوضاع المحيطة، فقد تبني المرحلية، واعتبر أن قيام الدولة الفلسطينية على أي جزء يتم تحريره من أرض فلسطين هو بمثابة نقطة ارتكاز لتحرير باقي الأرض الفلسطينية، وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية الاشتراكية عليها(١).

انتقد "حواتمة" منذ عام ١٩٧٠م مشروع إقامة دولة فلسطينية من قبل الأوساط الأمريكية التي باشرت العمل جدياً لتحقيقه بعد أحداث أيلول؛ لأن الأمريكيين أرادوا أن يوجدوا عند الفلسطينيين وضعاً نفسياً يجعلهم يتقبلون المشاريع التي يقدمونها، وبناء على تلك النظرة الأمريكية دعا "حواتمة" للنضال المستمر لإسقاط كافة البرامج والمشاريع التصفوية للقضية، وفي مقدمتها قرار (٢٤٢)، ومشروع روجرز؛ لان ذلك يحقق النصر السياسي(٢).

ورفضت الجبهة الديمقراطية في عام ١٩٧٠م اقتراح النظام الأردني (المملكة العربية المتحدة)–وتأييده من قبل البرجوازية الفلسطينية– في إقامة الدولة الفلسطينية على الضفة الغربية فقط– تقصد المملكة العربية المتحدة–، وذلك للأسباب التالية(٣) :

١– لأنها لن توفر الموارد المادية، ولا الاتساع الجغرافي اللازمين لاستيعاب أغلبية الفلسطينيين؛ الأمر الذي سيضطرها مرة ثانية إلى الوقوع تحت الاحتلال، والخضوع لمخططاته، وبالتالي التنازل عن الحق الفلسطيني في تحرير أرضه.

٢– لأنها لا تملك القدرة على صد ضغوط الاستعمار الصهيوني التوسعي من جهة، وضغط النظام الأردني من جهة أخرى.

---

(١) خالد الشيخ عبد الله : مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر، ١٩٨٨–٢٠١٢م، رسالة ماجستير غير منشورة، ص١٦٠.

(٢) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الكتاب السنوي ١٩٧٠م،(الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين... المنطلقات السياسية الأساسية)، ص٤٣–٤٤.

(٣) إصدارات المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية : حملة أيلول وما بعدها ١٩٧٠–١٩٧١م، ص١٦٧.

٣- لأن من المستحيل عملياً أن تتم عملية تهجير شاملة في الأمد القريب لمعظم الفلسطينيين من الضفة الشرقية إلى الضفة الغربية، وبالتالي تبقى مشكلة مئات الألوف الفلسطينيين في الضفة الشرقية دون حل.

أظهرت الجبهة الديمقراطية في عام ١٩٧٣م أن هدف الثورة الفلسطينية تحرير الوطن، والوصول إلى الدولة الديمقراطية؛ الأمر الذي دفعها لاتخاذ موقفٌ رافض لمشاريع كل من الدكتور "محمد حسن الزيات"، وزير الخارجية المصرية، و"بورقيبة"، و"الملك حسين"، وناضلت ضدها باعتبار تلك المشاريع تعمل على تكريس الوجود الصهيوني، والاعتراف به على جزء من الأرض الفلسطينية، فمشروع الزيات يطرح دولتين على أرض فلسطين، واحدة صهيونية وأخرى عربية ضمن إطار قرار (١٨١[١])، وذلك يسهم في تصفية القضية الفلسطينية، ويعترف (بدولة إسرائيل)[٢].

أما مشروع بورقيبة فهو يزج بشعب فلسطين في صراع مع شعب الأردن، ويدعو إلى حل قضية الشعب الفلسطيني على حساب عربي، لا على حساب المشروع الصهيوني، وبذلك يستجيب لمخطط تذويب القضية الفلسطينية، أما مشروع "الملك حسين" فهو يطرح مشروع الدولة الفلسطينية في صيغة أخرى ضمن إطار المملكة المتحدة، التي تشمل قطرين واحداً فلسطينياً، والآخر أردنياً، ويتشكل القطر الفلسطيني من حل تصفوي يقوم على المزاوجة بين مشاريع إسرائيل في الأراضي المحتلة، ومشروع المملكة المتحدة، فتلك المشاريع باستثناء مشروع "الملك حسين" ذات طابع وهمي في ظل موازين القوى الراهنة في المنطقة، وتؤدي إلى تنازل جديد في مصلحة إسرائيل، وتؤدي أيضاً إلى زرع صراعات في صفوف الشعب الفلسطيني، وتسهم في إضعاف ثورته[٣].

وطورت الجبهة الديمقراطية موقفها بعد حرب تشرين أول/أكتوبر ١٩٧٣م، خاصة في ظل المفاوضات بين إسرائيل ومعظم الجبهات العربية، حيث طورت الجبهة موقفها ودعت إلى تسوية سياسية تفاوضية تضمن الحد الأدنى المتمثل بـ : إنهاء الاحتلال لأراضي ١٩٦٧م، وحق الشعب

---

(١) قرار ١٨١ : أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر/١٩٤٧م، نص على تقسيم فلسطين إلى دولتين أحدهما عربية والأخرى يهودية. (للمزيد انظر أحمد عبد المجيد : قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الاسرائيلي١٩٤٧-١٩٧٤م، مج ١، ص ٤-١٦).

(٢) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الوثائق الفلسطينية العربية،١٩٧٣م، (حديث صحافي للسيد نايف حواتمة حول بعض المسائل الراهنة)، ص٢٥٥-٢٥٦.

(٣) المصدر السابق، ص٢٥٥-٢٥٦.

الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة عليها، على أن تكون م.ت.ف، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني(١).

يلاحظ مما سبق أن فكر الجبهة الديمقراطية تطور على إثر التغيرات الواقعة في الساحة العربية، من مفاوضات واتفاقات، فبدأ فكرها يستبدل الحلول الكلية بالحلول الجزئية المرحلية.

ثم قدمت الجبهة مفهومها للدولة الفلسطينية في برنامجها المرحلي، وأكدت أن الحق التاريخي للشعب الفلسطيني –حق الشعب في تقرير مصيره على كامل تراب الوطن– لا يمكن أن ينجز إلا عبر تغييرات متوالية في موازين القوى، ولا بد من تحديد مراحل وسيطة (مرحلية)؛ لإنجاز الهدف التاريخي من خلال تحليل للصراع الواقعي لمصالح الطبقات والقوى، وعبر التعبئة السياسية الجماهيرية، وذلك يقع على عاتق القوى الثورية من خلال تنظيم التمرد العفوي للشعب، وربطه بالأهداف الاشتراكية البعيدة الأمد(٢).

يبدو مما سبق أن الجبهة الديمقراطية عند بدء تأسيسها رفضت قرار (٢٤٢) ومشاريع كل من : "الزيات"، "بورقيبة"، و"الملك حسين"، إلا أن موقفها تراجع في عام ١٩٧٣م، وبدأت تنادي بإقامة الدولة الفلسطينية على تلك الحدود، وذلك في برنامجها المرحلي، وقد يرجع هذا الاختلاف في الفكر السياسي إلى الظروف الإقليمية المحيطة المتمثلة بحرب تشرين الأول، وفشل كل من مصر وسوريا في تحقيق أهدافهما في استرداد أراضيهما المحتلة من إسرائيل، إضافة إلى أن الفكر الماركسي من سماته الواقعية؛ مما دفع الجبهة إلى تغيير فكرها السياسي بالتوجه نحو المرحلية والواقعية في تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية.

أكد "خالد الشيخ عبد الله" بأن الجبهة الديمقراطية سارت على درب فتح في شعار الدولة الديمقراطية حين قال : "إذا كانت حركة فتح هي التي بادرت إلى طرح شعار "الدولة الديمقراطية"، فإن الجبهة الديمقراطية هي التي سعت أكثر من غيرها إلى إعطاء هذا الشعار مضامين ملموسة"(٣).

إلا أن الجبهة الديمقراطية كان لها موقفٌ أخر موضحة أنها تبنت ورفعت شعار "الدولة الديمقراطية الشعبية"، وهو يختلف عن شعار "الدولة الديمقراطية"، الذي كانت تطرحه فتح، حيث

---

(١) نايف حواتمة. قيس عبد الكريم : البرنامج المرحلي ١٩٧٣-١٩٧٤م، ص٤٩.

(٢) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسار(الخط العام للبرنامج المرحلي في المناطق المحتلة والأردن)، ص٥٢-٥٥.

(٣) خالد الشيخ عبد الله : مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر ١٩٨٨-٢٠١٢م، رسالة ماجستير غير منشورة، ص١٦٢.

كان يوحي بأن الصراع ذو طابع ديني–إثني يمكن حله عن طريق تمتع مواطني هذه الدولة بحقوق متساوية، بغض النظر عن الدين واللغة أما شعار الجبهة الديمقراطية فيوحي بالاعتراف بأن هناك إلى جانب المسألة الوطنية الفلسطينية "مسألة يهودية"، لابد من معالجتها إذا أريد التوصل لحل ديمقراطي للصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، ولكن ذلك الاعتراف كان مصحوباً بالتشديد على أن حل هذه المسألة يمر عبر التحرر من المشروع الصهيوني، والتعايش المشترك مع الفلسطينيين العرب على أساس المساواة في ظل الدولة الديمقراطية الشعبية، ويتم تحقيق ذلك الهدف عن طريق الحرب الشعبية طويلة الأمد على امتداد الأرض الفلسطينية والعربية للتخلص من الصهيونية، وتحالفها الامبريالي الأمريكي[١].

أكد "صالح زيدان" بأن الجبهة عندما طرحت إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية الشعبية هدفت إلى إيجاد الحل الشامل والجذري للمسألة اليهودية، لأن (الشعب الإسرائيلي) موجود، وفكرة تعايش الشعبين في دولة واحدة يكون حلاً مناسباً للشعبين، على أن يشترط في هذه الدولة إنهاء المؤسسات الصهيونية، وتطبيق العدالة والمساواة، وعودة اللاجئين، وفق قرار (١٩٤)[٢].

يتضح مما سبق أن الجبهة الديمقراطية تؤكد أن جوهر الصراع مع اليهود يكمن في الصهيونية، والصهاينة وليس اليهود، فهي تدعو لإنشاء دولة يتمتع فيها الإسرائيليون والعرب بالحقوق الديمقراطية بعيداً عن التمييز الديني أو الاجتماعي، وذلك يعكس أيدلوجيتها الماركسية.

يلاحظ مما سبق التناقض في فكر الجبهة الديمقراطية، فهي تنادى باستعادة الحقوق القومية كاملة، وفي الوقت نفسه تنادي بحدود الرابع من حزيران!

وأشار "فيصل حوراني" بأن موقف الجبهة أخذ بالتحول التدريجي ابتداءً من أواسط عام ١٩٧٣م، حين أخذت أدبياتها تهاجم التسويات الاستسلامية والحلول الأمريكية الرجعية، وليس التسويات بإطلاقها، ثم حدث تحول آخر في موقف الجبهة بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، حيث اتضح ذلك في الاجتماع الذي عقدته لجنتها المركزية في أوائل تشرين الثاني ١٩٧٣م، بهدف دراسة نتائج حرب تشرين، وموقف المقاومة الفلسطينية من التطورات التي نشأت في أعقابها، حيث انعكست نتائجه على الخط الفكري السياسي للجبهة، فأدركت بأن القوى الامبريالية والصهيونية تسعى لتمرير تسوية تصفوية على حساب حق الشعب الفلسطيني، لذلك رأت أن القوى الوطنية والتقدمية الفلسطينية عليها أن تدرك أن نجاح مثل تلك المحاولات ستؤدي إلى تصفية الحركة

---

(1) Qais Abdel Karim. Fahed Suleiman : The Democratic Front for the Liberation of Palestine (DFLP) EMERGENCE AND ITINERARY 1969–2007, P 6.

(٢) مقابلة مع صالح زيدان بتاريخ ٢٠١٣/١١/١٧.

الوطنية، وطمس هويتها، وعلى أثر ذلك توصلت للتمييز بين الحقوق الوطنية الملحة والراهنة، وبين حق الشعب في استرداد وطنه، وبناء دولته الديمقراطية على كامل تراب الوطن، وبهذا انصاعت الجبهة إلى الحلول المرحلية إلى أن انتهت بالدعوة إلى دولة فلسطين على أي جزء من أرض فلسطين يمكن تحريره[١].

وانتقد أسامة أبو نحل وآخرون التناقض الفكري للجبهة الديمقراطية بقولهم : "نلاحظ التناقض الذي أبدته الجبهة فهي كانت من أشد المعارضين لفكرة مشروع الدولة الفلسطينية المقترح على جزء من أرض فلسطين، ومن أشد المستنكرين لمشروع الحكم الذاتي في الضفة الغربية عام ١٩٧١م، لكنها فجأة وبعد أقل من عامين أصبحت من أشد المؤيدين لهذا الطرح السياسي، بل وهي التي اقترحته وتبنته مع بعض التنظيمات الأخرى"[٢].

يستنتج مما سبق أن الجبهة الديمقراطية أرادت إنشاء دولة فلسطينية على أرض الضفة الغربية وقطاع غزة، وعاصمتها (القدس الشرقية)، كهدف مرحلي مؤقت؛ لأن ذلك يتناسب والظروف الراهنة، دولة قائمة على أساس القومية الواحدة، والمساواة في الحقوق والواجبات، وذلك تمهيداً لتحقيق الهدف النهائي المتمثل بقيام الدولة، وعودة اللاجئين، وقد تكون المرحلية في تحقيق الهدف العام أمراً مجدياً في بعض الموضوعات، ولكن المرحلية في دولة فلسطين التي عدوها الحركة الصهيونية أمرٌ قد لا يجدي نفعاً، خاصة في ظل الأفكار الصهيونية المتمثلة بإقامة (الدولة اليهودية)، بحدودها من النهر إلى البحر، إضافة إلى التحالف الشديد بين الصهيونية والقوى الاستعمارية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية المساندة للمشروع الصهيوني.

ثانيا : موقف الجبهة الديمقراطية من المفاوضات :

ظهر أول موقف للجبهة الديمقراطية من المفاوضات[٣] عندما انتقدت في بدء تأسيسها مفاوضات أيلول/سبتمبر ١٩٧٠م(على أثر أحداث أيلول في الأردن)؛ لأنها تؤدي إلى[٤] :

---

(١) فيصل حوراني : الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٧٤م، ص١٩٥.

(٢) أسامة أبو نحل وآخرون : مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية (من النشأة إلى أوسلو)، ص٢٢٩.

(٣) المفاوضات : هي إحدى وسائل حل المنازعات والصراعات بطريقة سلمية بعيداً عن استخدام القوة العسكرية، أما المفاوضة فهي تبادل الرأي بين دولتين متنازعتين بقصد الوصول إلى تسوية، في حين التفاوض هو عبارة عن محادثات أو جلسات تتم بين طرفين أو أكثر متنازعين -غالباً ما تكون دول- بهدف التوصل إلى هدنة تنهي حدة الصراع. (ناصر سلمة : اللاجئون الفلسطينيون بين قرارات الشرعية الدولية ومفاوضات التسوية، رسالة ماجستير غير منشورة، ص ١٨٤-١٨٥).

(٤) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الوثائق الفلسطينية العربية ١٩٧١م، (جانب من بيان الجبهة في ذكرى حوادث أيلول في الأردن)، ص٧٤١.

١- مزيداً من البلبلة والضياع في صفوف الشعب وقواعد المقاومة بدلاً من تحديد المواقف الوطنية بوضوح للجماهير، وتعفى الدول العربية الموقعة على اتفاقية القاهرة[1] من التزاماتها.
٢- تعمل على ترك الجماهير العربية في حالة ضياع بدلاً من بلورة مسؤوليتها عبر منظماتها، وأحزابها الوطنية والتقدمية لشق نضال مشترك ضد الصهيونية وهمجية الرجعية.

رفضت الجبهة الديمقراطية المفاوضات التي تجري دون مرجعية دولية، ودون شروط فلسطينية؛ لأنها تصب في المصلحة الإسرائيلية الأمريكية، وبذلك لا تشكل أي أمل للفلسطينيين، بل تحقق لإسرائيل العديد من الانجازات، مثل : تهويد القدس، وتوسيع الاستيطان، والسعي لإيجاد مشاريع توطينية وتأهيل اللاجئين؛ لذلك ترفض الجبهة المفاوضات العشوائية، وتضع شروطاً لها في أولها : وقف الاستيطان في القدس، والضفة، وإيجاد مرجعية دولية، وجدول زمني، وبذلك قد تعطل الأهداف الإسرائيلية[2].

يظهر مما سبق أن الجبهة الديمقراطية حرصت في المفاوضات على إشراك الجماهير الشعبية والوطنية، إضافة إلى إشراك الدول العربية وأحزابها في عمليات التفاوض، وفي الوقت نفسه لابد من الالتزام بنتائج المفاوضات، كذلك نادت بضرورة إيجاد مرجعية رسمية تتعهد بتطبيق نتائج المفاوضات، وتلتزم بشروط التفاوض، سواء مرجعية عربية أو دولية.

ثم دعت الجبهة في التسعينيات إلى الإجماع الشعبي الفلسطيني باعتباره من أسس المفاوضات الناجحة، القائمة على توحيد العناصر السياسية والتفاف الجماهير حولها سواء في الوطن أو في الشتات، فالحركة الجماهيرية تعتبر حركة ضاغطة على مركز القرار، وتمنع العودة إلى نهج التدهور والتآكل المتواصل في موقف التفاوض، والتخلص من التفريط وتقديم التنازلات[3].

يبدو مما سبق أن ما وضعته الجبهة الديمقراطية من أسس وضوابط لنجاح المفاوضات تعتبر قواعد يجب الالتزام بها؛ لضمان الوصول لحلول وتسويات، خاصة في ظل موازين القوى المتباينة، وفي ظل التحالف الخارجي لليهود؛ لذلك لا بد من ضوابط تحكم مسألة المفاوضات، ولا بد من الالتزام بتلك الضوابط في كل جولة تفاوضية، لكي نضمن عدم الإسراف بالتنازلات من الجانب العربي الفلسطيني لصالح الطرف الإسرائيلي.

---

(١) عقدت بين الحكومة اللبنانية والقيادة الفلسطينية في أواخر عام ١٩٦٩م في القاهرة، تضمنت موافقة لبنان على حرية العمل الفدائي في مناطق معينة (مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الوثائق الفلسطينية العربية ١٩٧١م، (جانب من بيان الجبهة في ذكرى حوادث أيلول في الأردن)، ص٧٤١).
(٢) نايف حواتمة : الأزمات العربية في عين العاصفة، ص١٥٦.
(٣) صالح زيدان : لقاء القاهرة والبيان المشترك (من أوسلو إلى واي ريفر)، ص٢١٤.

ثالثاً : موقف الجبهة الديمقراطية من مشاريع التسوية السياسية :

أشارت الجبهة الديمقراطية في عام ١٩٧٠م إلى أن التسوية الشاملة لا تقف عند حدود تصفية أثار عدوان ١٩٦٧م، بل تتناول مجمل القضية الفلسطينية، فانسحاب القوات الصهيونية من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م، يقابله الاعتراف (بدولة إسرائيل)، ضمن حدود آمنة وبذلك يكون تنازل عن جزء من الأراضي الفلسطينية لصالح إسرائيل، وذلك ما ساعدت عليه السلطة الأردنية عندما رفضت تغليب التناقض الرئيسي مع العدو على التناقض الثانوي مع حركة المقاومة، والحركة الوطنية الأردنية، وشنت حملة التطويق الأولى على المقاومة في ٢شباط/فبراير ١٩٦٨م، ثم تابعت حملاتها الثانية فالثالثة، فالرابعة، ثم الخامسة فالسادسة في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠م[١].

وعلى أثر بدء الجبهات العربية بالسعي لعقد مؤتمر جنيف[٢] بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣م طورت الجبهة موقفها من التسوية فبدأت تدعو بوضوح إلى تسوية سياسية تفاوضية، تضمن الحد الأدنى من الشروط السياسية المتمثلة بـ[٣] : إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضي ١٩٦٧م، وضمان حق عودة اللاجئين، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ومنظمة التحرير تكون ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني.

وعندما تم عقد مؤتمر جنيف ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣م استنكرت الجبهة الديمقراطية استبعاد الشعب الفلسطيني ممثلاً بمنظمة التحرير عن المشاركة كطرف متكافئ في مؤتمر جنيف، الذي سيبحث في مصيره وحقوقه في غياب ممثليه الشرعيين[٤].

وأدانت الجبهة مؤتمر جنيف ١٩٧٣م على اعتبار أن الكيان الصهيوني حاول من خلاله أن ينتزع تنازلات مبدئية، ويضم أراضٍ فلسطينية وعربية جديدة؛ لذلك وقفت الجبهة ضد أية تسوية تقوم على التفريط في الحقوق الوطنية، وضد محاولات طمس الهوية الفلسطينية المستقلة، وضد محاولة مقايضة الانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م، مقابل تصفية القضية الفلسطينية[٥].

---

(١) إصدارات الجبهة الديمقراطية : حملة أيلول وما بعدها ١٩٧٠-١٩٧١م، ص٩٦-٩٧.

(٢) مؤتمر جنيف: عقد في ٢١-٢٢/ديسمبر١٩٧٣م، بمشاركة كل من مصر والأردن، واسرائيل، وبمقاطعة سوريا، ولم يتمخض عن هذا المؤتمر شئ عملي سوى تشكيل لجنة عسكرية، تولت فك الاشتباك بين القوات المصرية والصهيونية، على جانبي القناه. (خالد الشيخ عبدالله: موقف الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر١٩٨٨-٢٠١٢م، رسالة ماجستير غير منشورة، ص ٨٤).

(٣) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسار(البناء المنهجي لتنظيم ثوري وجماهيري ١٩٧٢-١٩٨٢م)، ص١١٤.

(٤) المصدر السابق، ص١١٤.

(٥) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الوثائق الفلسطينية العربية ١٩٧٣م، (حديث صحافي للسيد نايف حواتمة حول موقف الجبهة من مؤتمر جنيف)، ص٥٣٩.

يظهر مما سبق بأن الجبهة قبل انعقاد المؤتمر أخذت تطلق التصريحات وتتنبأ بما سيدور بالمؤتمر لذلك كان لها موقف من المشاركة فيه، ولكن عندما عقد المؤتمر دون طلب مشاركة منظمة التحرير كان لها موقفاً استنكارياً، حيث أكدت أن المؤتمر يتعلق بمصالح الشعب الفلسطيني المباشرة فكان لا بد من مشاركة م.ت.ف، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد.

البرنامج المرحلي آب/أغسطس ١٩٧٣م :

أرجعت الجبهة الديمقراطية نشأة البرنامج المرحلي إلى أنه جاء رداً على نتائج مواجهات أيلول ١٩٧٠م، في الأردن وتداعياتها، ومن ثم إنهاء الوضع العلني للمقاومة الفلسطينية في الأردن ١٩٧١م، وضياع القاعدة الجغرافية، وفي ظل مشروع المملكة العربية المتحدة، الذي سيؤدي إلى طمس الشخصية الفلسطينية، وفتح الطريق أمام الحل المنفرد مع إسرائيل على حساب الحقوق الوطنية الفلسطينية، وحركته الوطنية، وحق اللاجئين في العودة، وبناء الدولة المستقلة في الأراضي المحتلة ١٩٦٧م، وجاء البرنامج ليقدم الشعب الفلسطيني باعتباره الطرف الرئيسي في أية تسويات سياسية تؤذي القضية الفلسطينية، وليقدم م.ت.ف الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني، وفي الوقت نفسه يعمل على استقطاب التأييد الدولي، وينفذ القرارات الدولية، ومن ثم سعت الجبهة لتطوير البرنامج ليتناسب مع التطورات المختلفة[١].

وأوضحت الجبهة الديمقراطية أن تبني منظمة التحرير الفلسطينية البرنامج المرحلي عام ١٩٧٤م أحدث تحولات نوعية في العلاقات بين المنظمة وبين الاتحاد السوفياتي، وسائر البلدان الاشتراكية؛ الأمر الذي مهد لفتح قنوات لإقامة علاقات رسمية بين الطرفين، وعلى مستوى الجبهة الديمقراطية فقد نشأت علاقات بين الجبهة والحزب الشيوعي السوفيتي (لأول مرة)، وعدد من أحزاب الكتلة الاشتراكية؛ الأمر الذي ترتب عليه دعم سياسي ومالي مما أخفى النبرة النقدية للتجربة السوفيتية من الفكر السياسي للجبهة[٢].

وأن الجبهة الديمقراطية اشتهرت عندما تبنت منظمة التحرير البرنامج تحت شعار "العودة وتقرير المصير وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية" ثم تم تطويره فيما بعد إلى برنامج" العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة بقيادة منظمة التحرير"[٣].

---

(١) قيس عبد الكريم وآخرون : إستراتيجية فلسطينية بديلة، ص١٦٢-١٦٣.

(٢) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسار(البناء المنهجي لتنظيم ثوري وجماهيري) ١٩٧٢-١٩٨٢م)، ص١١٦.

(٣) اياد البرغوثي : العلمانية السياسية والمسألة الدينية في فلسطين، ص٨٧.

وتتبعت كتابات قياديي الجبهة جذور البرنامج المرحلي[١]، بأن البرنامج نتج عن نقاشات واسعة في صفوف هيئاتها القيادية قبل أن يعتمد الخط البرنامجي، ففي الدورة الرابعة للجنة المركزية الثانية للجبهة الديمقراطية في آب/أغسطس ١٩٧٣م، تم الاتفاق على الخط العام للبرنامج المرحلي، ثم اتضحت ملامح البرنامج في البيان الصادر عن دورة اللجنة المركزية الموسعة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣م، ثم تم اعتماده رسمياً عندما أقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشر في حزيران/يونيو ١٩٧٤م، تحت مسمى "برنامج النقاط العشر"، ثم تحول بعد الدورة الرابعة عشر للمجلس الوطني (دمشق ١٥-٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩م) إلى برنامج للإجماع الوطني على امتداد عقد ونصف من الزمن[٢]، وأرجع "محمود العجرمي" فكرة البرنامج إلى "قيس عبد الكريم" باعتباره أستاذ هذه الأفكار، وأنه يعتبر منظر الجبهة الديمقراطية[٣].

يبدو مما سبق أن البرنامج استغرق خمس سنوات حتى تم الإجماع الوطني عليه، وذلك يفسر بأن فكرة البرنامج لم تكن مستساغة عند الفصائل الفلسطينية كافة، ويعكس بأن البرنامج احتوى على نبرة جديدة غير مقبولة من قبل الشعب في بادئ الأمر، إضافة إلى أن البرنامج استمر لمدة خمس عشرةسنةمنذ اعتمادهرسمياً من م.ت.ف، حتى استبعاده على أثر اتفاق أوسلو ١٩٩٣م.

أشارت الجبهة إلى موقف الفصائل الفلسطينية من البرنامج بأنه أثار حواراً وخلافاً واسعاً في أوساط شرائح عديدة، ووصفت ذلك بقولها : "أثار ضجيجاً واسعاً في أوساط شرائح البرجوازية الصغيرة، فقد وجدت فيه تهديداً لأفكارها، وشعاراتها اللفظية التي هيمنت على الفكر الثوري الفلسطيني، حيث أن تلك النخبة وجدت مصالحها في استمرار المقاومة، وعبرت عن مصلحتها في تحويل شعارها (استمرار الكفاح المسلح، بمواصلة القتال حتى التحرير الكامل)، لذلك لم تكن مستعدة للتعامل مع أي هدف نضالي أدنى من التحرير الكامل"[٤].

ودار جدل واسع في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية، وتعرضت الجبهة جراءه إلى حملة تحريضية واسعة بدعوة الترويج لطروحات انهزامية استسلامية[٥]، و"لكن الخلاف لم يدر حول الهدف النهائي الوطني للثورة الفلسطينية في تحرير فلسطين وإقامة الدولة الشعبية الديمقراطية، بل كان الخلاف حول الدور الخاص الذي ينبغي أن تلعبه القوى الوطنية، والمسؤولية التي تتحملها في المساهمة في الثورة الفلسطينية"[٦].

---

(١) للاطلاع على خطة عمل البرنامج انظر إلى : نايف حواتمة. قيس عبد الكريم : البرنامج المرحلي ١٩٧٣-١٩٧٤م، ص١٣-١٤.

(٢) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسار(الخط السياسي .. محاور في الفكر السياسي للجبهة)، ص٢٣-٢٤.

(٣) مقابلة مع محمود العجرمي، بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٣م.

(٤) نايف حواتمة. قيس عبد الكريم : البرنامج المرحلي ١٩٧٣-١٩٧٤م، ص١٤-١٥.

(٥) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسار(الانطلاقة والمؤتمرات الوطنية .. النشأة والتأسيس)، ص١١.

(٦) نايف حواتمة.قيس عبد الكريم : البرنامج المرحلي ١٩٧٣-١٩٧٤م، ص٢٨.

تم تسمية الاتجاه الرافض للبرنامج المرحلي باسم "تيار الرفض"، إلى أن سمي بشكل نهائي ورسمي "جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية"، وضمت (الجبهة الشعبية–القيادة العامة– الجبهة العربية– جبهة النضال الشعبي)، في حين الاتجاه المؤيد للبرنامج المرحلي أطلق عليه "الاتجاه الوطني"، أو "الثوري الواقعي" وأحياناً سمي "القبول"[(١)].

أبرز الانتقادات التي وجهت للبرنامج المرحلي :

١– أنه برنامج تسوية سياسية، وأن توقيت طرحه كان يرتبط بإيقاع مساعي التسوية[(٢)]، وأنه خلط بين البرنامج النضالي وبين احتمالات التسوية السياسية لأزمة الشرق الأوسط باعتبار هدفه تحرير أراضي ١٩٦٧م، مقابل تسوية سياسية[(٣)].

٢– البرنامج المرحلي الذي كان يسميه البعض الفلسطيني بالإستراتيجية المؤقتة اعتبرته قيادات في حركة فتح حلاً استراتيجياً، وليس مرحلياً، أي أن هذا الحل خاتمة المطاف لحل مجمل الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي[(٤)].

٣– تم استبدال عبارة "**تحرير فلسطين**" لتحل محلها عبارة "**تحرير الأراضي الفلسطينية**"، في البرنامج المرحلي، وذلك يعني إبداء شيء من المرونة في إشراك منظمة التحرير في أي مباحثات للتسوية، حيث تحتمل عبارة "الأراضي الفلسطينية"، الضفة الغربية وقطاع غزة، وتم اعتماد هذا التغيير فيما بعد ليشير إليهما[(٥)].

٤– أن رفض قرار (٢٤٢) في البرنامج المرحلي فعل شيئين هما :

- أنهى المعارضة الفلسطينية لمساعي الدول العربية المتجهة نحو تحقيق تسوية تتعلق بانسحاب القوات الإسرائيلية من أراضيها على ضوء (٢٤٢)، وجعل م.ت.ف، أقرب لتأييد هذه المساعي.
- أنه فتح الطريق أمام المشاركة الفلسطينية في مجهودات التسوية إذا توفرت لتلك المشاركة أسس غير الأساس الناقص والغامض الذي صاغه القرار (٢٤٢)، أي أن المعارضة الفلسطينية لقرار (٢٤٢) أصبحت تتركز بصفة خاصة على تجاهل القرار لطبيعة قضية

---

(١) فيصل حوراني : الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤–١٩٧٤م، ص١٨٤–١٨٥.

(٢) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسار (الانطلاقة والمؤتمرات الوطنية .. النشأة والتأسيس)، ص١٤.

(٣) نايف حواتمة.قيس عبد الكريم : البرنامج المرحلي ١٩٧٣–١٩٧٤م، ص٣٥.

(٤) أسامة أبو نحل وآخرون : مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية (من النشأة إلى أوسلو)، ص٢٦٠.

(٥) المرجع السابق، ص٢٣٧.

فلسطين، وطمسه لحقوق شعبها الوطنية، ولم تعد تنصب عليه ككل كما كان شأنها قبل ذلك[1].

٥- "كان برنامج النقاط العشر برنامجاً معداً من قيادة فتح رغم إصداره من قبل الجبهة الديمقراطية"، ففكرة المرحلية تراكمت ونضجت عند الجبهة، ولكن كانت أسبق في النضوج عند حركة فتح[2]، و"أن مشروع الحل المرحلي هو بالأساس من بنات أفكار بعض معتدلي حركة فتح وليس الجبهة الديمقراطية، فقد أوعز "ياسر عرفات" للجبهة الديمقراطية لطرح هذا البرنامج، حتى يعفي نفسه ويعفي حركته من الرفض، ولم يرد عرفات أن يكون الجدل والنقاش بين فتح والجبهة الشعبية واليسار الفلسطيني، وإنما بين اليسار الفلسطيني، باعتبار أن هذا البرنامج من بنات أفكار الجبهة وهي تنتمي إلى قوى اليسار، وقد كان عرفات بذلك يستخدم الجبهة الديمقراطية كأداة استطلاع واستكشاف للمواقف السياسية الفلسطينية من هذه المبادرات"[3].

بالمقابل نفت الجبهة الديمقراطية هذه الانتقادات، عبر كتابات قيادييها، وعبر مجلتها (الحرية)[4]، وقدمت نقداً حاداً خاصة بما يتعلق بأنه **برنامج تسوية** وربطت ذلك التحليل بالواقع الفلسطيني والعربي والدولي، وبأن البرنامج تحدث عن الهدف النهائي ولكنه لن يتحقق دفعة واحدة، بل لابد من إحداث تغير حاسم في ميزان القوى لإلحاق الهزيمة الكاملة بالعدو[5]، وأنه برنامج نضالي يستنهض الجماهير بكافة الطبقات الوطنية للزج بها في المعركة الوطنية ضد العدو، وبذلك لا يكون برنامجاً للتفاوض والتسوية، بل برنامج لتصعيد الكفاح بكافة أشكاله، ولإجبار العدو على إنهاء احتلاله، وتقرير المصير للدولة الفلسطينية، لذلك لا بد من فصل مشاريع التسوية عن البرنامج[6].

إلا أن "قيس عبد الكريم" خالف القول السابق بقوله : "من المؤكد أن البرنامج المرحلي لم يكن يستثني أو يستبعد التسوية، كما من المؤكد أن احتمالات التسوية العربية-الإسرائيلية كانت من

---

(١) فيصل حوراني : الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٧٤م، ص٢٠٨-٢٠٩.

(٢) أسامة أبو نحل وآخرون : مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية (من النشأة إلى أوسلو)، ص٢٤٤-٢٤٥.

(٣) المرجع السابق، ص٢٥٩-٢٦٠.

(٤) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسار(البناء المنهجي لتنظيم ثوري وجماهيري ١٩٧٢-١٨٢م٩)، ص١١١.

(٥) نايف حواتمة. قيس عبد الكريم : البرنامج المرحلي ١٩٧٣-١٩٧٤م، ص٢٩.

(٦) المصدر السابق، ص٣٥.

العوامل التي حفزت على تطويره وبلورته، انطلاقاً من الحرص على صون المكتسبات التي حققها النضال الوطني الفلسطيني، وعدم السماح لتبديدها على مذبح الصفقة المحتملة بين الأنظمة العربية وإسرائيل"(١).

يلاحظ مما سبق أن البرنامج المرحلي ذو طابع تسووي، قائم على الحل التدريجي للوصول إلى الهدف النهائي في تحرير كامل التراب الفلسطيني، ولكن التسوية القائمة على الضوابط والشروط، وليس التسوية العفوية الاستسلامية.

وفند "محمود العجرمي" الانتقاد القائل بأن **البرنامج المرحلي من بنات أفكار حركة فتح** باعتباره نقداً ليس دقيقاً، بدليل أن التفكير الواقعي المرحلي سمة من سمات الماركسية، وأحد عناوينها الرئيسة، "فالقوميون يتحدثون عن فلسطين كل فلسطين، والإسلاميون يعتبرون بأن فلسطين أرض وقف إسلامي"، وأن فكر حركة فتح قبل طرح البرنامج كان قائما على أن فلسطين من النهر إلى البحر(٢).

يستنتج مما سبق أن البرنامج انبثق من فكر الجبهة الديمقراطية فلو كان لفتح لماذا بعد أن تم الإجماع الوطني على البرنامج ١٩٧٩م لم تعلن فتح بأنها هي من طرحته، خاصة بأن القائلين بأنه برنامج فتح برروا ذلك بالخوف من الخوض في مشاكل وانتقادات من الجبهة الشعبية، وبعض التنظيمات الأخرى، فبعد أن زال ذلك التناقض، وفتح المجال أمام الإجماع على البرنامج لماذا لم يعلن عرفات بأنه صاحب البرنامج، قد يكون هناك تقارب بالمسار الفكري السياسي بين فتح والجبهة الديمقراطية؛ الأمر الذي جعلهم يتلاقون على البرنامج المرحلي، وذلك لا يعني بأن فتح هي صاحبة البرنامج.

موقف الجبهة الديمقراطية من اتفاقات التسوية السياسية :

انتقدت الجبهة الديمقراطية بعض مشاريع التسوية على المستوى العربي، وانعكاسها على الوضع الفلسطيني ومنها تسوية **كامب ديفيد**(٣)، فاعتبرت مبادرة الرئيس "محمد أنور السادات"، وزيارته للقدس عام ١٩٧٧م، ثم دخوله مع الجانب الإسرائيلي في حل منفرد أنها أدخلت المنطقة العربية وحركة التحرر العربي والنضال الوطني الفلسطيني في مأزق، وأظهرت انحياز النظام المصري إلى

---

(١) قيس عبد الكريم : الجبهة الديمقراطية الجذور والمسيرة، الندوة الفكرية (ناهض زقوت : خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين)، ص٢٥١. قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسارالبناء المنهجي لتنظيم ثوري وجماهيري ١٩٧٢-١٩٨٢م)، ص١١٤.

(٢) مقابلة مع محمود العجرمي، بتاريخ٢٣/١١/٢٠١٣م.

(٣) اتفاقية كامب ديفيد : عقدت عام ١٩٧٨م بين مصر وإسرائيل تم الاتفاق بينهما على الانسحاب الإسرائيلي المرحلي من سيناء، وتشاء علاقات مصرية-إسرائيلية، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية، والانسحاب بعد فترة تتراوح من ٣-٩ أشهر من توقيع الاتفاقية. (اصدارت منظمة التحرير : وثائق فلسطينية "مائتان وثمانون وثيقة مختارة ١٨٣٩-١٩٨٧م"، ص١٤٢).

معسكر الثورة المضادة، وعكست الاستسلام التام لأسس التسوية الأمريكية، وتخليه عن الكفاح المسلح، كما عكست الاصطفاف في حلف واحد مع الامبريالية والصهيونية، ضد قوى التحرر في المنطقة العربية في الشرق الأوسط(١).

وبأن "السادات" تخلى عن الموقع القومي لمصر، وزعامتها للصف العربي، وزاد الأمر خطورة التوصل لاتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨م، ثم معاهدة السلام المصرية–الإسرائيلية ١٩٧٩م، باعتبارها شكلت منعطفاً خطيراً في تاريخ المنطقة، حيث أخرجت مصر من دائرة الصراع العربي–الإسرائيلي، وشكلت نموذجاً سلبياً للتسوية السياسية، وما يمكن أن تكون من تسوية فيما بعد، وخاصة حين تخلت القاهرة عن واجبها في استرجاع الأرض المحتلة ١٩٦٧م، وقبلت بانسحاب إسرائيل حتى الحدود المصرية–الفلسطينية، وقد انعكس ذلك فيما بعد على المفاوضات اللاحقة، بين كل من الأردن وسوريا ولبنان، وفلسطين مع الجانب الإسرائيلي، فاتفاقية كامب ديفيد شكلت هجمة معاكسة، استهدفت المشروع القومي العربي، الذي كان يطمع في استعادة الأراضي المحتلة ١٩٦٧م، ويضمن للشعب الفلسطيني الحد الأدنى من حقوقه القومية والوطنية، وبالتالي كانت إعلاناً بالتخلي عن الجهد العربي المشترك في إطار الحل الشامل، بل اندفاعاً نحو الحل المنفرد، والتنازل عن الحقوق الوطنية الفلسطينية، والقبول بحكم ذاتي تحت الاحتلال(٢).

ثم أوضح "حواتمة" في عام ١٩٨١م أن سياسة كامب ديفيد كانت متقاطعة مع برنامج حكومة بيغن للحكم الذاتي لدرجة التطابق، كذلك مع سياسة برنامج حزب العمل الصهيوني الذي طرحه كأرضية لخوض معركة الانتخابات، وتتلاقى تماما مع أطروحات "السادات" و"ريغان" حول الدور الأردني(٣).

كذلك عارضت الجبهة الديمقراطية عام ١٩٨١م مبادرة الأمير فهد(٤) أمير السعودية ١٩٨١م؛ لأنها تجاهلت الإطار الدولي لبحث القضية الفلسطينية، وقضايا الصراع العربي–الإسرائيلي، وذلك استجابة للهيمنة الأمريكية، وبناءً على تلك الانتقادات نادت الجبهة بضرورة

---

(١) إصدارات الجبهة الديمقراطية : تقرير سياسي صادر عن اجتماع اللجنة المركزية ١٩٧٨م "الوضع السياسي الراهن ومهاتنا"، ص ٧.

(٢) قيس عبد الكريم وآخرون : إستراتيجية فلسطين، بديلة، ص١٣٦–١٣٧.

(٣) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الوثائق الفلسطينية العربية ١٩٨١م، (تصريح صحافي لحواتمة يتناول فيه أوضاع المنطقة وأفاق المستقبل والأوضاع الفلسطينية الداخلية ومعضلات التحرر العربية)، ص١٠٣.

(٤) طرح الأمير فهد ولي العهد السعودي مبادرة في ٧ آب/أغسطس، لحل النزاع في الشرق الأوسط. (سامي أحمد: المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولة الفلسطينية في إطار التسوية ١٩٦٧–١٩٩٣م، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، مجلد ١٣، العدد١٢٥٣، ص١٢٩٠).

توحيد الموقف الفلسطيني؛ لضمان رفض كل أوساط م.ت.ف مبادرة الأمير فهد، وبالفعل تواصلت مع جبهة الصمود العربية، وتم الإقرار بمخاطر مبادرة السعودية، وضرورة دحرها، والعمل على عدم إدراجها ضمن جدول أعمال القمة العربية(١).

اتخذت الجبهة موقفاً من خروج م.ت.ف من لبنان عام ١٩٨٢م، حيث اعتبرت ذلك نصراً كبيراً للسياسة الأمريكية والإسرائيلية؛ الأمر الذي سيفتح المجال أمام التسويات في الشرق الأوسط، وخاصة ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وتمثل ذلك بـ **مشروع ريغان** (أيلول/سبتمبر ١٩٨٢م)، حيث نص على مجموعة من البنود لعل أهمها الوقف المؤقت للاستيطان، فقد كان ذلك البند ايجابياً مقارنة باتفاق كامب ديفيد السابق؛ الأمر الذي دفع "بيغن"، إلى الإعلان أن "مشروع ريغان ١٩٨٢م ولد ميتاً"، وتجاهلته حكومته، وأكدت على اتفاق كامب ديفيد الذي لم ينص على وقف الاستيطان، بل وتجاهل القدس أيضاً(٢).

وبينت الجبهة أنه تم إبرام **اتفاق عدن–الجزائر** (حزيران/يونيو ١٩٨٤م) الذي تبنى إجراءات لدمقراطة مؤسسات م.ت.ف، ولكن في ظل الضغوط الإقليمية التي كانت تدفع باتجاه تقسيم واقتسام المنظمة، واحتواء أشلائها، وأثناء اتفاق عدن تفككت القيادة المشتركة، وانحل التحالف الديمقراطي، واندفعت حركة فتح إلى مجلس عمان (الدورة السابعة عشر للمجلس الوطني)؛ لإبرام **اتفاق عمان** الذي عقد على مبدأ المشاركة في التمثيل الفلسطيني، مما أضعف مكانة م.ت.ف، كممثل شرعي ووحيد؛ الأمر الذي اعتبرته الجبهة إخلالاً بأبرز مرتكزات الإجماع الوطني التي بدونها لا يستقيم الائتلاف الوطني في إطار م.ت.ف(٣).

وتعبيراً عن ذلك الموقف امتنعت الجبهة عن المشاركة في المؤسسات المنبثقة عن مجلس عمان، ومع انضمام الجبهة الشعبية، وجبهة التحرير إلى جبهة الإنقاذ، بقيت الجبهة الديمقراطية في موقع بالغ الصعوبة، فهي تكاد تفتقر إلى التحالفات، وأصبحت في أشد الضغوطات ما بين ١٩٨٤–١٩٨٧م، وعانت من الحصار المادي والسياسي(٤).

إلا أن الجبهة أشارت إلى أن ذلك لم يجعلها تتراجع عن خطها التي كانت ترى فيه تعزيزاً لموقفها، وتواصلاً لنموها، ونفوذها الجماهيري، وخاصة بعد قرار الحكومة الأردنية بوقف التنسيق مع

---

(١) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الوثائق الفلسطينية العربية ١٩٨١م، (حديث صحافي لحواتمة حول مشروع الأمير فهد)، ص٤٥٣–٤٥٤.

(٢) نايف حواتمة : نايف حواتمة يتحدث، المحاور عماد نداف، ص١٧٦.

(٣) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسار(الاستحقاقات الوطنية والتجديد البرنامجي والبنيوي ١٩٨٣–١٩٩٨م)، ص١٢٤–١٢٥.

(٤) المصدر السابق: ص١٢٤–١٢٥.

م.ت.ف (١٣ شباط/فبراير ١٩٨٦م)؛ لاستئناف الحوار مع حركة فتح، حيث كانت مبادرة سرعان ما اكتسبت زخما لتشق الطريق لانعقاد المجلس الوطني التوحيدي في الجزائر (نيسان/أبريل ١٩٨٧م)، بمشاركة معظم القوى الوطنية الرئيسة، بما فيها الجبهة الشعبية وجبهة التحرير اللتين انسحبتا من جبهة الإنقاذ؛ الأمر الذي دفع الجبهة الديمقراطية نحو ضرورة الانتقال من قوة ضاغطة على مركز القرار إلى شريك فعلي في صنع القرار [١].

وعلى المستوي الداخلي للجبهة في تلك الفترة افتقرت إلى التجانس الداخلي، ما أدى إلى أزمة داخلية، تفاقمت مع اندلاع الانتفاضة الشعبية الأولي ٩ كانون أول/ديسمبر ١٩٨٧م، وكذلك على المستوى الخارجي من انهيار الاتحاد السوفياتي، واختلال التوازن العربي-العربي، بعد حرب الخليج الثانية، إضافة إلى التحضير لمؤتمر مدريد للسلام؛ الأمر الذي خلق حالة من البلبلة، والتفكك، وبنفس الوقت كان لاندلاع الانتفاضة تأثير على برنامج الجبهة الديمقراطية ومحاولة إعادة صياغة العلاقات الأردنية-الفلسطينية، خاصة بعد قرار الحكومة الأردنية بفك الارتباط (العلاقة القانونية والإدارية)، في الضفة الغربية في ٣١ تموز/يوليو ١٩٨٨م، على أثر القمة العربية الطارئة بخصوص الانتفاضة في الجزائر (٥-٧تموز/يوليو ١٩٨٨م)[٢].

ترتب على ذلك نشوب خلاف داخل المكتب السياسي للجبهة حول الموقف الذي ينبغي أن تتخذه الجبهة تجاه م.ت.ف، في أعقاب القرار الأردني، وسرعان ما امتد إلى صراع بين توجهين ليشمل ميادين الفكر والسياسة والتنظيم، واستمر على مدى ثلاث سنوات لينتهي باتفاق يشكل الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، في مطلع ١٩٩١م[٣].

وإجمالاً لخصت الجبهة الديمقراطية موقفها من التسوية بقولها "التسوية لا تعني بالضرورة التفريط والاستسلام، والمفاوضات لا تعني بالضرورة التخلي عن النضال والكفاح المسلح"[٤].

يلاحظ مما سبق أن الجبهة الديمقراطية لم ترفض التسوية من حيث المبدأ، إلا أنها رفضت مشروعات ومقترحات التسوية، وقدمت العديد من الانتقادات والمبررات، وحثت على محاصرة هذه الاتفاقات، والتحشيد ضدها.

---

(١) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسار(الاستحقاقات الوطنية والتجديد البرنامجي والبنيوي ١٩٨٣-١٩٩٨م)، ص١٢٤-١٢٥.

(٢) إبراهيم غالي : سلاح السياسة وسياسة السلاح، (نايف حواتمة : اليسار العربي "رؤيا النهوض الكبير")، ص٢٠٧-٢٠٨.

(٣) المصدر السابق، ص٢٠٧-٢٠٨.

(٤) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسار(البناء المنهجي لتنظيم ثوري وجماهيري ١٩٧٢-١٩٨٢م)، ص١١٤.

رابعاً : موقف الجبهة الديمقراطية من تحرير فلسطين وآلياته :

كان للجبهة الديمقراطية منذ عام ١٩٦٩م موقفٌ من تحرير فلسطين، والأساليب والآليات الواجب اتباعها للوصول إلى التحرير، حيث أوضحت ذلك عبر البرنامج الأول الذى قدمته في آب/ أغسطس ١٩٦٨م، والذى على أثره تم انشقاقها عن الجبهة الشعبية، وتمثل : بالعمل على نقل العمليات الكفاحية السياسية، والمسلحة والجماهيرية إلى أرض الضفة والقطاع، والتقليل من الاعتماد على القواعد في الأغوار واعتبارها جسور تموين بالسلاح، وضرورة نشر المقاومة الشعبية على امتداد الضفة الشرقية؛ لصد أي غزو صهيوني، وتنفيذ حرب التحرير الشعبية، والنضال؛ من أجل تشكيل جبهة وطنية تضم كافة القوى الطبقية، والسياسية المعادية للاستعمار والصهيونية، في ظل قيادة الفصائل المقاتلة التقدمية، ووضع المعركة مع إسرائيل في إطارها الصحيح[١].

وتمثل موقف الجبهة الديمقراطية من أساليب وآليات التحرير بـ "أن النضال المسلح هو الأسلوب الواجب اتباعه على أساس تحالف العمال والفلاحين، مع التأكيد على أن القيادة المطلقة لتحالف العمال والفلاحين في حرب ثورية يسترشد بالأيديولوجية الماركسية اللينينية"[٢].

ووصف عبد القادر ياسين موقف الجبهة من التحرر بقوله : "مثلت الجبهة الديمقراطية اليسار المستوعب لخصائص حركة التحرر الوطني العربية، وتميزت بالمقاربة المرحلية للقضية الوطنية، لذلك اقترحت على الدورة التاسعة للمجلس الوطني (تموز/يوليو ١٩٧١م) برنامجاً لتقرير المصير والاستقلال الوطني، يهدف إلى وحدة الشعب الفلسطيني والأردني"[٣].

يلاحظ أن عبد القادر ياسين ميّز الجبهة بالمقاربة المرحلية، ودلل على ذلك بما قدمته في الدورة التاسعة للمجلس الوطني في عام ١٩٧١م، ولكن الجبهة لم تظهر في كتاباتها المرحلية إلا بعد عام ١٩٧٣م عندما أعلنت البرنامج المرحلي، إضافة إلى أن ما قدمته الجبهة للمجلس الوطني ١٩٧١م لم يحتو على أي شكل من أشكال المقاربة المرحلية، بل أكد على الكفاح الثوري، والممارسة اليومية للمقاومة، وأن يتشكل المجلس من الفصائل المقاتلة، كل حسب إسهامه في المقاومة.

---

(١) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الوثائق الفلسطينية العربية ١٩٦٩م، (بيان الجناح التقدمي في الجبهة الشعبية حول تأسس الجبهة الديمقراطية)، ص٦٥

(٢) أحمد الريماوي : المسار التاريخي للنضال الوطني الفلسطيني خلال القرن العشرين، ص ٢٨٥.

(٣) عبد القادر ياسين : دليل الفصائل الفلسطينية، ص٧٥-٧٦.

ثم طرحت الجبهة الديمقراطية لأول مرة فكرة الانتفاضة الشعبية الشاملة عام ١٩٧٣م، عبر برنامجها المرحلي، باعتبارها الشكل المميز من أشكال الحرب الشعبية الذي تسمح به شروط النضال الفلسطيني[١]، واعتبرت الجبهة الاستعمار الصهيوني العقبة الرئيسة في طريق انجاز حل جذري للمسألة الوطنية للشعب الفلسطيني[٢]، على أثر ذلك رفعت الجبهة الديمقراطية شعار المرحلية في النضال، بعد أن أيقنت بصعوبة إقامة حكم وطني ديمقراطي في الأردن، يضم الضفتين على أسس جديدة (بعد حرب تشرين الثاني ١٩٧٣م)[٣].

وأن الجبهة اتخذت موقفاً وسطاً بين المقاومة السلمية (السياسية) من مسيرات ومظاهرات، وبين المقاومة المسلحة[٤]، في حين انتقد "محجوب عمر" الاختلاف الواضح في الفكر السياسي للجبهة، المتمثل بين البرنامج الذي طرحته الجبهة عام ١٩٦٩م وبين البرنامج المرحلي، فالبرنامج الأول يؤكد على الكفاح المسلح، ويتهم المطالبين بإزالة أثار العدوان والتسوية السلمية مع إسرائيل باعتباره منطقاً خيانياً، ويؤكد أيضاً على أن الكفاح المسلح لن يتوقف إلا بتحرير كامل التراب الفلسطيني، وتدمير الكيان الإسرائيلي[٥].

وتساءل "محجوب": لماذا البرنامج المرحلي لم يذكر شعار الكفاح المسلح إطلاقا؟ إضافة إلى أن برنامج ١٩٦٩م أكد على استحالة حل التناقضات مع إسرائيل والامبريالية الأمريكية إلا عبر الكفاح المسلح، في حين في البرنامج المرحلي تغير الموقف واختلف الخط الفكري، فهل كانت شعارات خاطئة، أم حدث ما جعل المستحيل ممكناً، أم لم يعد الكفاح المسلح ضروري، فالبرنامج المرحلي لم يذكر مهمة القضاء على الكيان الصهيوني، أو تصفيته، واستبدل تلك العبارات والشعارات الواضحة بعبارات تمثلت بـ "يتطلب النضال سلسلة من التدابير السياسية، التي تكفل إلغاء الصهيونية، وكافة تعبيراتها السياسية..."[٦].

---

(١) عبد المجيد حمدان (عضو الأمانة لحزب الشعب الديمقراطي) : تعقيب على ورقة أ. قيس عبد الكريم. (ناهض زقوت : الندوة الفكرية خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين)، ص٢٧٩.

(٢) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسار (الخط السياسي .. عناصر برنامجية)، ص٣٢.

(٣) أسامة أبو نحل وآخرون : مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية (من النشأة إلى أوسلو)، ص٢٢٧.

(٤) حياة عياد : اليسار الفلسطيني بعد أوسلو، رسالة ماجستير غير منشورة، ص٩٠.

(٥) محجوب عمر : صراع من أجل الوحدة" ملاحظات على برنامج الجبهة الديمقراطية"، مجلة شؤون فلسطينية، عدد٦١، ص١٩-٢١.

(٦) المرجع السابق، ص٢٠-٢١.

أي أن "محجوب عمر" أراد أن يوضح بأن مسار الفكر السياسي عند الجبهة تغير من فكر قائم على الكفاح المسلح كوسيلة لتحرير كامل التراب الفلسطيني عند نشأتها، إلى فكر سياسي متخذ من السياسة السلمية وسيلة لتحقيق أهداف مرحلية.

رد داود تلحمي (عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية) على "محجوب عمر" بأن موضوع الكفاح المسلح لم يذكر في البرنامج المرحلي؛ لأن الكفاح المسلح في أواخر الستينات كان الأسلوب النضالي الرئيس، ولكن الجبهة أرادت الانتقال إلى مرحلة جديدة لتحديد أهداف أعلى للنضال الفلسطيني من أجل تحقيقها، فالكفاح المسلح وحرب الشعب، والعنف الثوري ليس برامج ولا أهداف بل هى وسائل لتحقيق البرامج والأهداف، لذلك نفت الجبهة المقارنة بين الكفاح المسلح والبرنامج المرحلي، و"بالتالي لا تناقض بينهما؛ لأن ذلك ينم عن التحول في الألفاظ والهوية والبنية الطبقية، فالجبهة رغم أهمية طرحها للفكر اليساري إلا أنها كانت تصطبغ بالتأكيد في فترة ولادتها بصبغة التطرف...، وما حدث في السنوات الأخيرة وخاصة منذ ١٩٧٣م هو أنها تحولت شيئا فشيئياً للاتجاه الديمقراطي الثوري"، وأوضح بأنه لا يوجد غرابة في تحول لغة الجبهة من الألفاظ الثورية الفوق واقعية إلى الارتباط بالنضالات والهموم المباشرة الواقعية[١].

أي أن داود تلحمي أراد أن يبين أن الجبهة غيرت موقفها من وسائل التحرر وفقاً للظروف التاريخية، ففي أواخر الستينات نادت بالكفاح المسلح؛ لأنه يناسب تلك المرحلة الزمنية المتمثلة بهريمة حزيران ١٩٦٧م، ولكن مع حلول حرب تشرين عام ١٩٧٣م وما سبقها من أحداث أيلول الأسود، وما تبعها من العلاقات السياسية الإسرائيلية المصرية جعل الجبهة تغير مسارها الفكري، ولكن ذلك لم يكن مبررا للجبهة فللتحرر وسائله الثابتة مادام العدو موجود (الاحتلال الإسرائيلي)، إضافة إلى أن الفترة الزمنية ١٩٦٩-١٩٧٣م لم تكن كافية لتغير الجبهة موقفها، فهي مازالت لم تحقق أي انجاز وطني على الساحة الفلسطينية، إضافة بأن لا مبرر لتلحمي بوصف الكفاح المسلح بأنه تطرف.

وأكدت الجبهة الديمقراطية أنها اعتمدت على البندقية المسيسة ثورياً، فالبندقية غير المسيسة تنقلب بالنتيجة إلى وضع مضاد، إلى بندقية غير قادرة على الفعل الوطني والثوري، وأن عملية بناء تنظيم ثوري تتم عبر رحلة طويلة لكي يتم إقامة جسر بين النظرية والتطبيق، وبذلك فهي وضعت البداية الصحيحة للتنظيم الثوري[٢].

---

(١) داود تلحمي : بين الكلمة الثورية والفعل الثوري" حول مناقشات البرنامج السياسي للجبهة، مجلة شؤون فلسطينية، عدد٦١، ص١٦١-١٦٢.

(٢) إصدارات الجبهة الديمقراطية : حملة أيلول وما بعدها ١٩٧٠-١٩٧١م، ص٢٤٧.

ووفقاً لتلك النظرة بيّن "قيس عبد الكريم" أن الجبهة الديمقراطية شنت نضالاً أيديولوجياً ضد النزاعات التي تقدس الكفاح المسلح، وتجعل منه بديلاً عن نضال الجماهير، وتستهين بسائر أشكال النضال من أجل دحر الاحتلال، واعتبرته تتويجاً لأشكال النضال الأخرى، وليس بديلاً عنها، فالكفاح المسلح ليس قادراً على تحقيق أهدافه بمعزل عن نضال الجماهير الذي يجد شكله الأرقى بالانتفاضة الشعبية الشاملة، وبذلك فالجبهة تنظر للكفاح المسلح باعتباره دافع لاستنهاض الانتفاضة(١)، وأشار قياديي الجبهة إلى أن أدبيات الجبهة الديمقراطية لم تتوقف على مدار ١٥ عاماً منذ البرنامج المرحلي١٩٧٣م حتى حدوث الانتفاضة ١٩٨٧م من رصد وتحليل مقدمات البرنامج، وإعداد متطلباته البرنامجية والتنظيمية، حيث أظهرت أنها على استعداد للقيام بدور مبادر في قيادة الانتفاضة وادامتها، فقد قامت بصوغ اللائحة البرنامجية للانتفاضة، وتشكيل قيادتها الوطنية الموحدة، وفي بلورة تكتيكاتها النضالية، فقد كانت قادرة للنهوض بدور مبادر في دفع مسيرة الانتفاضة باتجاه الاستمرارية، والتصعيد، وخاصة خلال النصف الأول من عام ١٩٨٨م(٢).

وشكلت الجبهة الديمقراطية خلال الانتفاضة الأولى جناحاً عسكرياً، أسمته "النجم الأحمر"، تولى تنفيذ عدد من العمليات العسكرية(٣).

ثم نادت الجبهة في عام ١٩٩١م عبر الكونفرنس الوطني الثاني إلى استنهاض الانتفاضة، ودعم صمود الفلاحين والعمال، وتضافر جهود القوى الوطنية؛ لتعزيز الوحدة الكفاحية، وتعميق الطابع الديمقراطي الجماهيري المنظم للانتفاضة، وذلك بتوسيع انتشار اللجان الشعبية وتوحيدها، ونزع الصفة الفصائلية المغلقة عنها(٤).

يبدو أن فكر الجبهة الديمقراطية تغير، فقد اعتمدت منذ نشأتها على الكفاح المسلح كوسيلة وحيدة للدفاع عن القضية الفلسطينية، واتضح ذلك في بيان تأسيسها، ومن ثم ترجمته في وجودها في الأردن، ولكن بعد إعلانها للبرنامج المرحلي فقد اختلف فكرها، واعتمدت على إستراتيجية قائمة على التوازن بين الآلية السياسية والآلية العسكرية، وتبنت أسلوب البندقية المسيسة، كوسيلة تحقيق هدفها المتمثل بالتحرير، ونيل الاستقلال للدولة الفلسطينية على حدود ١٩٦٧م، معتمدة في ذلك على الطبقة الكادحة.

---

(١) قيس عبد الكريم : الجبهة الديمقراطية الجذور والمسيرة، (ناهض زقوت : الندوة الفكرية خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين)، ص٢٥٢.

(٢) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسار(الاستحقاقات الوطنية والتجديد البرنامجي والبنيوي ١٩٨٣-١٩٩٨م)، ص١٢٦.

(٣) إسماعيل الأشقر وآخرون : سلسلة انتفاضة الأقصى (العمليات العسكرية للمقاومة ٢٠٠-٢٠٠٣)، ص٢٣.

(٤) إصدارات الجبهة الديمقراطية : وقائع الكونفرنس الوطني الثاني ١٩٩١م، مج ١، ص٧.

من خلال دراسة الفصل الأول يتضح التالي :

١- وقعت الجبهة الديمقراطية في مجموعة من التناقضات أهمها :

- تعتبر الجبهة الديمقراطية أن برنامجها المقترح في مؤتمر آب/ أغسطس١٩٦٨م نال رضا الأغلبية من الأعضاء الذين حضروا المؤتمر (مؤتمر في إطار الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)، في حين أن عدداً كبيراً من قياديي الجبهة لم يشاركوا في المؤتمر، إضافة إلى عدم وجود نظام داخلي حزبي حتى عقد المؤتمر؛ الأمر الذي يشير إلى ضعف المسلكيات والتقاليد الديمقراطية في إقرار البرامج والخطط والتوجهات.
- على الرغم من أن فكر الجبهة الديمقراطية كان قائماً على دعم الطبقة الكادحة، وعلى قناعة راسخة تقضي باستحالة تحول تيار برجوازي إلى تيار يساري ماركسي لينيني، وكان ذلك ضمن الأسباب التي ساقتها الجبهة الديمقراطية لتبرير الانشقاق، إلا أن مؤسسي وطلائع الجبهة الديمقراطية هم من نفس الطبقة التي تتكون منها الجبهة الشعبية، فكيف اذاً يتحول تيار "حواتمة" إلى تيار ماركس لينيني؟!.

٢- تباين اهتمام الجبهة الديمقراطية لقضايا الصراع الدائم، فقد أولت قضيتي اللاجئين والاستيطان اهتماماً، إلا أنها لم تولي هذا الاهتمام إلى قضيتي القدس والأسرى، وقد يرجع ذلك إلى البعد الأيديولوجي الماركسي.

٣- أثرت أحداث أيلول ١٩٧٠م على نفوذ الجبهة الديمقراطية في الأردن؛ الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات ما بين الجبهة والنظام الأردني، في حين استمرت علاقات التوتر مابين الجبهة الديمقراطية ومصر سواء في عهد "جمال عبد الناصر"، على أثر ترحيبه بالإجماع الرباعي على أساس تنفيذ قرار مجلس الأمن (٢٤٢)، كذلك في ظل حكم "السادات" ساءت العلاقات أكثر، وسعت الجبهة لتشكيل جبهة الصمود العربية ضد سياسة "السادات".

٤- بعد خروج الجبهة الديمقراطية من الأردن (عمان) على أثر أحداث أيلول اتخذت من لبنان (بيروت) بؤرة تمركز، لكن العلاقات بدأت تسوء مع اندلاع الحرب الأهلية ١٩٧٥م، فقد انحازت الجبهة إلى الجانب السوري، مما أدى إلى توتر العلاقات ما بينها وبين اليسار اللبناني.

٥- العلاقات ما بين الجبهة الديمقراطية وسوريا كانت علاقات حسنة، فمكاتب الجبهة تمارس نشاطاتها بحرية دون أي مضايقات، كذلك تراوحت العلاقات بين الجيدة والسيئة ما بين الجبهة ومعظم دول الجزيرة العربية، وخاصة الكويت والعراق والسعودية.

٦- تميزت الجبهة الديمقراطية باهتمامها بالمجتمع المدني من نقابات ومؤسسات...، وذلك نابع من فكرها الاجتماعي، فنادت بالعديد من التحسينيات في إطارها الاجتماعي.

٧- أوضحت الجبهة أن النظام السياسي الفلسطيني بدأ بالتبلور مع تشكيل م. ت.ف، ووضعت العديد من المعايير لتشكيل المجلس الوطني الفلسطيني عبر مراحل زمنية متلاحقة، ومن خلال عقد العديد من القمم العربية.

٨- ساد موقف الجبهة الديمقراطية من الوحدة الفصائلية التشويش، فتارة تنادي بالوحدة، وتشارك فيها، وتارة آخرى ترفض الانضمام إلى الوحدة الفصائلية "جبهة الإنقاذ"، ثم تعود لتشارك من جديد بالوحدة " الفصائل العشرة"، ويرجع ذلك لرغبتها في تحقيق مصالحها الحزبية.

٩- نادت الجبهة بإنشاء الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران، منذ عام ١٩٧٣م، في إطار الدولة الديمقراطية الشعبية، متجاهلة الموقف الشعبي من حدود هذه الدولة.

١٠- لم ترفض الجبهة الديمقراطية المفاوضات والتسوية من حيث المبدأ، لكنها وضعت معايير، وشروط لهما؛ لتحقيق أكبر قدر من الأهداف الفلسطينية.

١١- تطور مفهوم الجبهة الديمقراطية من تحرير فلسطين، فنادت منذ نشأتها بالكفاح المسلح، إلا أنها بعد إعلانها البرنامج المرحلي انساقت للحلول السياسية، فنادت بالكفاح الأقرب إلى السياسي.

الفصل الثاني

تطور موقف الجبهة الديمقراطية من قضايا الصراع الرئيسة

(١٩٩١-٢٠٠٦م)

المبحث الأول : تطور موقف الجبهة الديمقراطية من قضيتي القدس والدولة ١٩٩١-٢٠٠٦م.

المبحث الثاني : تطور موقف الجبهة الديمقراطية من قضية اللاجئين وحق العودة١٩٩١-٢٠٠٦م.

المبحث الثالث : تطور موقف الجبهة الديمقراطية من قضيتي الاستيطان والأسرى١٩٩١-٢٠٠٦م.

المبحث الأول
تطور موقف الجبهة الديمقراطية من قضيتي القدس والدولة
(١٩٩١-٢٠٠٦م)

أولاً : موقف الجبهة الديمقراطية من الإجراءات التصفوية الإسرائيلية بحق القدس.

ثانياً : أفكار الجبهة الديمقراطية بشأن وسائل وآليات الدفاع عن القدس.

ثالثاً : الدولة الفلسطينية المقترحة في فكر الجبهة الديمقراطية.

رابعاً : موقف الجبهة الديمقراطية من إعلان دولة فلسطين.

خامساً : معايير تشكيل الدستور الفلسطيني من وجهة نظر الجبهة الديمقراطية.

يتناول الفصل الثاني تطور موقف الجبهة الديمقراطية من قضايا الصراع الدائم : القدس، والدولة، واللاجئين، والاستيطان، والأسرى، من عام ١٩٩١م–٢٠٠٦م، فقد اختلفت مواقف الفصائل الفلسطينية تجاه قضايا الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، بل وتباينت من مرحلة إلى أخرى داخل الفصيل الواحد.

أكد "قيس عبد الكريم" "أنه لن يكون هناك سلام بدون القدس عاصمة لدولة فلسطين، وأن الشعب الفلسطيني لن يقبل بأي حال من الأحوال غير القدس عاصمة لدولته المستقلة"[١]، ودعا إلى ضرورة التمسك بالثوابت الوطنية، وفي مقدمتها الانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى حدود ٤ حزيران/ يونيو١٩٦٧م[٢]، ونادى "صالح زيدان" إلى إخضاع قضايا الصراع الدائمة لاستفتاء شعبي، مع الإصرار على التمسك بحق عودة اللاجئين والتعويض؛ لأن تلك القضايا تعتبر قضايا مصيرية تحتاج إلى إجماع شعبي، الأمر؛ الذي يؤدي إلى تماسك وحدة الصف الفلسطيني[٣].

أولاً : الإجراءات التصفوية الإسرائيلية تجاه مدينة القدس :

إن قضية القدس هي أكثر قضايا الصراع حساسية؛ بسبب أبعادها التاريخية والثقافية والقومية، وما للمدينة من مكانة راقية لدى المسلمين والمسحيين واليهود في العالم[٤]، وترى الجبهة الديمقراطية أن القدس هي عاصمة الدولة الفلسطينية، باعتبار ذلك أمر ثابت لا تفاوض ولا مساومة عليه، وتقصد الجبهة بالقدس بـ (القدس الشرقية) المحتلة بحدود الرابع من حزيران ١٩٦٧م[٥]، والجبهة "لا تقصد القدس العربية؛ لأنها قد تعني القدس القديمة وحدها، ولا تقصد القدس الشريف؛ لأنها قد تعني الأماكن المقدسة، كالمسجد الأقصى ومحيطه"[٦].

---

(١) بيان صادر عن قيس عبد الكريم : لن يكون هنالك سلام دون أن تكون القدس عاصمة لدولة فلسطين المستقلة، بتاريخ ١٠/١/٢٠١٤م.

(٢) بيان صادر عن قيس عبد الكريم : مفاوضات البحر الميت أدبرت من وراء ظهر منظمة التحرير وفصائلها الوطنية، بتاريخ ١٨/١٠/٢٠٠٣م.

(٣) بيان صادر عن صالح زيدان : الاستفتاء الشعبي حول قضايا الحل النهائي، بتاريخ ٢/١٢/٢٠٠٤م.

(٤) طاهر شاش : مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية والآمال والتحديات، ص٨٦.

(٥) مقابلة مع فاروق دواس، بتاريخ ١٩/٢/٢٠١٣م (دكتور في جامعة الأزهر يدرس الاقتصاد والعلوم السياسية، تولى منصب عضو اللجنة المركزية في الجبهة الديمقراطية، وتقلد منصب ممثل عن م.ت.ف في مراحل زمنية سابقة).

(٦) مقابلة مع سمير أبو مدللة، بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠١٣م.

وقال "صالح ناصر" : "إن إصرارنا على (القدس الشرقية) المحتلة بحدود الرابع من حزيران ليس موقفاً أيديولوجيا، بل هو موقف يستند إلى التعريف القانوني للقدس المحتلة، وبما لا يعطي الاحتلال الإسرائيلي العمل على توسيع القدس، بحيث كانت مساحتها ٦كم٢، وأصبحت في مطلع القرن الحادي والعشرين ٧٧كم٢، فقدُ ضمت إليها بلدات عربية كأبوديس، والعيزرية والعيساوية وغيرها، وتتحدث إسرائيل عن القدس العربية عاصمة الدولة الفلسطينية، من خلال إعادة تقسيم ما تم التوسع به، بحيث تصبح البلدات العربية المجاورة للقدس هي القدس العربية عاصمة دولة فلسطين، وتبقى القدس التاريخية البلدة القديمة وجوارها وغلافها الاستيطاني عاصمة لإسرائيل"(١).

انتقدت الجبهة في التسعينيات من القرن العشرين اتفاق أوسلو؛ لانه سلم بفصل مدينة القدس عن سائر الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م، إضافة إلى جعله قضية القدس ضمن مفاوضات الحل الدائم، التي تخلو من أي التزام إسرائيلي بالامتناع عن إجراء تغيرات على وضع المدينة؛ مما يطلق يد إسرائيل لتعجيل عملية تهويد المدينة، فإسرائيل تسعى بالتعاون مع بلدية القدس لمصادرة الأراضي، وبناء الأحياء اليهودية، ومنع البناء في الأحياء العربية، وتفريغ المدينة من سكانها العرب بوسائل متعددة، وسن قوانين تقيد نشاط المؤسسات الوطنية الفلسطينية في المدينة، وشنها حملة لتصفيتها، ومن الجانب الأمريكي تجد إسرائيل في ممارستها لتهويد المدينة الدعم والتشجيع، كذلك تتواطأ بعض الحكومات العربية مع إسرائيل لحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه، وسيادته على القدس(٢)، إضافة إلى أن اتفاق أوسلو نص على أن القدس العربية، هي عاصمة فلسطين، وأن (يروتلايم) هي عاصمة إسرائيل؛ أي أنه اعتبر القدس عاصمة لدولتين، وذلك يناسب الأداء الإسرائيلي والأمريكي(٣).

وأشارت الجبهة إلى أن الحكومة الإسرائيلية عملت على رفع معدلات هدم البيوت، وتدنيس الأقصى المبارك والمقدسات الإسلامية كافة، وبناء المستوطنات على الأراضي المصادرة من مواطني المدينة المقدسة، وإحاطتها بجدار الفصل العنصري، وتطويقها بالمستوطنات؛ لعزلها عن محيطها في الضفة، في محاولة لتغيير معالم القدس، وسعت أيضاً لتنفيذ مخطط تطهير عرقي يدفع المقدسيين للهجرة عبر فرض الضرائب الباهظة على المواطنين، والاستيلاء على البيوت، وفرض العقوبات ومصادرة هويات المقدسيين، واعتقال النواب المقدسيين، وإصدار الأوامر بإبعادهم، وبالمقابل سعت إلى زيادة الوجود اليهودي عبر تسارع وتائر التهويد(٤).

---

(١) مقابلة مع صالح ناصر، بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٣م.

(٢) قيس عبد الكريم وآخرون : القبضة المثقوبة، ص٤٣-٤٤.

(٣) مقابلة مع صالح ناصر، بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٣م.

(٤) كلمة صالح زيدان في لقاء حواري حول القدس نظمته مؤسسة القدس الدولية في غزة، بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٠م.إصدارات الجبهة الديمقراطية : البرنامج السياسي محطات في المسار ١٩٧٥-٢٠١٣م، ص١٤٨.

ثانياً : وسائل وآليات الدفاع عن القدس :

بيّن "صالح زيدان" "أن التصدي للعدوان الإسرائيلي الخطير على عروبة القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية يعتبر من أكثر المحاور توتر في التناقض المحتدم مع الاحتلال إلى جانب مقاومة الاستيطان والعدوان والحصار..."(١)، واعتبر زيدان أن من أولويات القوى السياسية التأكيد على مركزية القدس، وأولويتها الوطنية، والتمسك بها عاصمة تاريخية وأبدية لدولة فلسطين، واعتبارها مفتاح السلام، وأن لا سلام دون القدس المحررة، والتأكيد على بطلان ما يسمى بقانون ضم القدس الصادر في ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٦٧م(٢).

يلاحظ مما سبق أن الجبهة الديمقراطية في دفاعها عن القدس، كانت تقصد (القدس الشرقية) فقط، وذلك منذ إعلانها البرنامج المرحلي، الهادف إلى استرجاع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م، باعتبار ذلك يمثل الواقعية في فكرها السياسي.

وأكد "صالح ناصر" على أن معركة تحرير القدس بالنسبة للجبهة ليس مجرد معركة دفاع في الشارع بالحجارة والرصاص، والانتفاضة والمقاومة الشعبية فحسب، بل هي دعم صمود أهل القدس وسكانها، انطلاقاً من أهمية الملف الخاص بالمدينة، وأن إسرائيل تخوض المعركة كل يوم عبر الاستيطان والتهويد، واستبعاد المقدسيين، فهذا يتطلب خطة فلسطينية معاكسة ترتقي إلى مستوى أهمية المعركة الدائرة، بحيث تصون المدينة، وتعطل مشاريع تهويدها، فلا يكفي التغني بالقدس، بل يجب أن تضع خطة لحمايتها(٣).

وأشارت الجبهة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠م عبر بيان لها إلى أن النوايا وحدها ليست كافية لضمان تماسك الموقف الملتزم بالثوابت الوطنية، وخاصة فيما يتعلق بمدينة القدس، فهذا الالتزام ليس مجرد إعلانات كلامية يمكن أن تتآكل وتنهار تحت ثقل الضغط الذي توجده المعادلة التفاوضية المجحفة؛ لذلك لابد من إعادة النظر بالنهج التفاوضي، واتخاذ إجراءات فورية لتصويب الوضع الداخلي الفلسطيني، بما يؤمن مقومات النجاح للمعركة، وبما يضمن ويصون الثوابت الفلسطينية(٤).

---

(١) ورقة عمل مقدمة من صالح زيدان إلى مؤسسة القدس الدولية بعنوان هل أخرجت المقاومة الشعبية الاحتلال؟ وهل جلبت التعاطف الدولي؟، بتاريخ ٢٠١٣/١٠/١٠م.

(٢) كلمة صالح زيدان في لقاء حواري حول القدس نظمته مؤسسة القدس الدولية في غزة، بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٠م.

(٣) مقابلة مع صالح ناصر، بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٣م.

(٤) بيان صادر عن الجبهة الديمقراطية : رسالة إلى الهيئات والرفاق حول نتائج اجتماع المجلس المركزي الأخير، بتاريخ ٢٠٠٠/٩/١٨م.

وأوضح "سمير أبو مدللة" أن خطة الدفاع تتطلب تشكيل قيادة وطنية موحدة لإدارة معركة القدس ميدانياً، تكون ممثلة بشكل مباشر في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتكون لها خطتها وموازنتها المالية؛ بهدف إعادة إحياء المؤسسات الفلسطينية الاجتماعية والثقافية والعلمية؛ لتعزيز مقومات صمود المجتمع المقدسي، والتصدي لسياسة فرض الضرائب والأتاوات، وخوض المعركة على الصعيد الإعلامي والنضالي، وعلى الصعيد العالمي بما في ذلك اللجوء إلى مجلس الأمن والجمعية العامة، ومحكمة لاهاي؛ لإعادة إحياء القرارات الدولية ذات الصلة بالمدينة(١).

ونادت الجبهة بتوحيد المرجعية الوطنية لمدينة القدس، وتوفير الموازنات الضرورية؛ لدعم صمود أهل القدس في وجه القوانين الجائرة، ودعت الجبهة جامعة الدول العربية، ولجنة القدس التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وغيرها من المؤسسات العربية والإسلامية الحريصة على عروبة المدينة ومستقبلها، لدعم صمودها في وجه السياسات الصهيونية(٢).

وقسمت الجبهة الديمقراطية مسؤولية الدفاع عن القدس على ثلاثة أصعدة وهي : الصعيد الفلسطيني، والصعيد الإقليمي، والصعيد الدولي، أما **الصعيد الفلسطيني،** فوجب عليه الدفاع عن القدس وفق المحاور التالية :

١- العمل لتكريس مركزية القدس وأولويتها الوطنية كعاصمة أبدية لدولة فلسطين، واعتبارها مفتاح السلام، والتمسك باشتراطات الإجماع الوطني للمفاوضات، وارتكازها لقرارات الشرعية الدولية، برعاية الأمم المتحدة.

٢- المقاومة الشعبية، وتعزيز صمودها وقدرتها على التواصل والاستمرار وفقاً للأهداف المرسومة، وإحداث تطوير في العلاقة بين الحركة الشعبية والمؤسسة الرسمية، بحيث تصبح الحركة الشعبية شريكاً في القرار، وأشاد "صالح زيدان" بالانتفاضة الأولى باعتبارها نموذجاً لقيادة وطنية موحدة موجهة، مع تعزيز الدور الطليعي الذي يقوم به أبناء الشعب في الأراضي المحتلة عام الـ ١٩٤٨م، وتعزيز تدفقهم بالآلاف لنصرة الأقصى والمدينة المقدسة، وإعمار مساجدها، وإنعاش أسواقها(٣).

٣- على صعيد التفاوض يجب عدم التنازل عن القدس، أو القبول بحل توليفي كما ورد في اتفاق أوسلو، وبيّن "سمير أبو مدللة" أن كل ادعاءات القيادة حول المدينة المقدسة لا قيمة لها إذا لم

---

(١) مقابلة مع سمير أبو مدللة، بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٩م.

(٢) إصدارات الجبهة الديمقراطية : إعلان وطني لشعب فلسطين للشعوب العربية، ولأحرار العالم (دورة القدس والثورات العربية)، بتاريخ ٢٠١٤/٢/١٦م.

(٣) ورقة عمل مقدمة من صالح زيدان إلى مؤسسة القدس الدولية بعنوان هل أخرجت المقاومة الشعبية الاحتلال؟ وهل جلبت التعاطف الدولي؟، بتاريخ ٢٠١٣/١٠/١٠م.

تترافق مع خطة عمل متكاملة تصون المدينة، وتمنع تهويدها، وابتلاعها بالاستيطان الإسرائيلي[1]، ولابد من بناء مرجعية وطنية فلسطينية موحدة شاملة تعالج ملف القدس بجميع جوانبه السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية؛ للدفاع عنها، وصد المخططات الاستيطانية، وتعزيز معنويات المواطنين للنهوض بالحركة الجماهيرية المناهضة للاحتلال والتهويد[2].

٤- في ظل موافقة أوسلو على فصل القدس عن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م، وتأجيل البحث في مصيرها لمفاوضات الوضع الدائم، دون الالتزام الإسرائيلي بالامتناع عن إجراء تغيرات على وضع المدينة كان لا بد من تشكيل لجان للدفاع عن عروبة القدس، وتنظيم حملة جماهيرية للتضامن مع القدس، مع عقد مؤتمرات نوعية لمعالجة القضايا الملموسة التي ينطوي عليها مخطط التهويد، وفتح المشاركة في اللجان تجاه الجماهير كافة[3]، والتصدي لمحاولات تدنيس المسجد الأقصى، وسائر الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، إضافة إلى التصدي لسياسات التطهير العرقي.

٥- الدعوة لعقد مؤتمر وطني في غزة للتضامن مع القدس عام ٢٠٠٠م، وبشكل مفتوح لجميع القوى السياسية، بغض النظر عن موقفها من اتفاق أوسلو، شرط الموافقة على شعار الحملة بالدفاع عن عروبة القدس، وعودتها للسيادة الفلسطينية، ثم عقد مؤتمر وطني فلسطيني تشارك فيه جميع القوى الوطنية والديمقراطية والإسلامية على أساس الشعار نفسه، بحيث تنبثق عنه قيادة وطنية ذات توجه وطني تقود النضال، وتوجهه على المستوى الوطني والعربي والإسلامي؛ لوقف سياسة تهويد القدس[4]، ومحاولة إنهاء حالة الفراغ القيادي، وإعطاء دور للقوى الوطنية، ومؤسسات المجتمع المدني؛ لتحرير مدينة القدس[5].

٦- وضع خطة لمعالجة العقبات التي يعاني منها مواطنو القدس في مجالات التعليم، وترميم البيوت[6]، والدفاع عن المؤسسات الوطنية في القدس، والنضال ضد الدمج، وطلب الجنسية الإسرائيلية، ومحاولة فضح أية محاولات تسعى لتقليص التحرك الجماهيري، أو ضبطه ضمن سقف سياسة السلطة[7].

---

(١) مقابلة مع سمير أبو مدللة، بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٩م.

(٢) الكونفرنس الرابع : مفترق طرق بعد غزة ٢٠٠٥م، ص٢٩-٣٠.

(٣) تيسير خالد. فهد سليمان : المرحلة الانتقالية على أبواب عامها الأخير (خمس سنوات على اتفاق أوسلو)، ص٩٧.

(٤) سامي جبر : بيانات ووثائق الجبهة الديمقراطية ١٩٨٧-٢٠٠٢م، (مشروع الوثيقة البرنامجية مسودة الوثيقة التنظيمية لإقليم غزة)، ص١٢٠.

(٥) إصدارات الجبهة الديمقراطية : بعد إعلان الهدنة "الانتفاضة بين مرحلتين" ٢٠٠٣م، ص١٥.

(٦) قيس عبد الكريم وآخرون : ما بعد السور الواقي، ص٨٩-٩٠.

(٧) قيس عبد الكريم وآخرون : القبضة المثقوبة، ص٤٤-٤٥.

يبدو مما سبق أن الجبهة الديمقراطية اتخذت موقفاً معارضاً لأوسلو، لكنها طرحت آليات عمل، إضافة إلى أن الآليات التي وضعتها الجبهة للدفاع عن القدس تتميز بالطابع الشعبي والمؤسسي، والمدني، بعيداً عن الكفاح المسلح؛ الأمر الذي يدفع للتساؤل: هل تلك الآليات كافية للدفاع عن القدس وتحريرها! في ظل السياسة العسكرية الوحشية الإسرائيلية؟!.

وعلى **المستوى الإقليمي:** وضعت الجبهة على عاتق الدول العربية والإسلامية مسؤولية تجاه القدس تمثلت بالقيام بمايلي :

١- إعادة صياغة العلاقة مع الجانب الإسرائيلي من كونه شريكا في عملية السلام العقيمة إلى كونه قوة احتلال للأرض الفلسطينية، التي تنتهك القانون الدولي، والشرعية الدولية، مع تسليط الضوء على ممارسات الاحتلال القمعية، ونزع القناع عن إسرائيل باعتبارها دولة عدوان وقتل وتدمير، واحتلال استيطاني عنصري.

٢- إحداث توازن نسبي في العلاقة مع الاحتلال، بحيث ترتفع ضريبة احتلاله للأرض والشعب، عبر تكبيده خسائر تنعكس على الوضع الإسرائيلي، في ظل مواجهة ومقاومة شعبية فلسطينية فاعلة، فالمقاومة الشعبية من شأنها أن تعيد العلاقة مع الوضع العربي الرسمي، بحيث تستعيد القضية الفلسطينية تأثيرها في السياسة العربية، وأن تستنهض حالة شعبية عربية متضامنة وضاغطة على القرار العربي الرسمي، لصالح حقوق الشعب الفلسطيني(١).

٣- تنظيم حملة عربية وإسلامية ضد سياسات التهويد والتهجير، واستقدام الوفود العربية لإطلاعهم على معاناة الفلسطينيين في القدس(٢)، واستنفار أقصى دعم عربي وإسلامي للدفاع عن القدس وذلك عام ٢٠٠٠م(٣).

٤- اجتمع وفد من الجبهة الديمقراطية مع وفد من مصر برئاسة الوزير "عمر سليمان" بتاريخ ٣٠آب/أغسطس ٢٠٠٥م، وأكد على ضرورة تسليط الضغوط الإقليمية على حكومة شارون؛ لوقف الاستيطان والتهويد في مدينة القدس، كشرط لإحياء عملية سياسية جادة، هادفة إلى إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس(٤).

٥- دعوة الدول العربية والإسلامية لوضع وتنفيذ خطة عمل متكاملة لإنقاذ القدس، وبرنامج سياسي ومادي وإعماري، وتنفيذ التزاماتها التي تبنتها القمم العربية والإسلامية، ومغادرة سياسة التنديد

---

(١) ورقة عمل مقدمة من صالح زيدان إلى مؤسسة القدس الدولية بعنوان هل أخرجت المقاومة الشعبية الاحتلال؟ وهل جلبت التعاطف الدولي؟، بتاريخ ١٠/١٠/٢٠١٣م.

(٢) قيس عبد الكريم وآخرون : إستراتيجية فلسطينية بديلة، ص٢٤.

(٣) سامي جبر : بيانات ووثائق الجبهة الديمقراطية ١٩٨٧-٢٠٠٢م، (مشروع الوثيقة البرنامجية مسودة الوثيقة التنظيمية لإقليم غزة)، ص١٢٠.

(٤) بيان صادر عن الجبهة الديمقراطية : وفد الجبهة يجتمع مع الوزير عمر سليمان، بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٣٠م.

بالبيانات دون أفعال لوقف الاستعمار الاستيطاني، فالمطلوب استراتيجية عربية بديلة للخروج من حالة الاستخفاف بالحقوق العربية(١).

يبدو مما سبق أن الجبهة الديمقراطية سعت إلى حث الجهات الإقليمية العربية لاتباع الوسائل السياسية المتمثلة بعقد المؤتمرات، واجتماع الوفود، والمظاهرات الشعبية العربية والوطنية؛ للضغط على إسرائيل، لكن هذه الإجراءات قد لا تكون كافية في الدفاع عن بؤرة الصراع العربي-الإسرائيلي، خاصة في ظل الإجراءات العسكرية الإسرائيلية لتهويد القدس.

وعلى **الصعيد الدولي** نادت الجبهة للدفاع عن القدس من جانب دولي بالتالي :

١- إعادة تقديم القضية الفلسطينية بأنها قضية شعب تحت الاحتلال، يكافح لأجل حقه في الاستقلال والعودة، وليست مجرد قضية تفاوضية رهينة تجميد الاستيطان أو استئنافه، وتقديم الحالة الإسرائيلية باعتبارها قوة احتلال، وكشف زيف ادعاءاتها الديمقراطية، وحرصها المزعوم على السلام.
٢- تحميل المجتمع الدولي مسؤولياته السياسية والقانونية والأخلاقية عن حل القضية الفلسطينية، والقيام بتنظيم حملة دولية ضد سياسات التهويد التي تشهدها مدينة القدس، والذهاب لمجلس الأمن لوضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته، ووضع إسرائيل أمام المساءلة والمحاكمة والمحاسبة على جرائمها، وتأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني(٢).
٣- تطبيق القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن الخاصة بمدينة القدس المتمثلة بـ (٢٥٢(٣)-٤٧٨(٤))(٥).

(١) كلمة ألقاها صالح زيدان في لقاء حواري حول القدس نظمته مؤسسة القدس الدولية في غزة، بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٠.

(٢) ورقة عمل مقدمة من صالح زيدان إلى مؤسسة القدس الدولية بعنوان هل أخرجت المقاومة الشعبية الاحتلال؟ وهل جلبت التعاطف الدولي؟، بتاريخ ٢٠١٣/١٠/١٠م.

(٣) قرار ٢٥٢ : أصدرته الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة، بتاريخ ٢١ أيار/مايو ١٩٦٨م، دعا إسرائيل إلى إلغاء جميع إجراءاتها لتغيير وضع القدس، وأكد على شجب فشل إسرائيل في الامتثال لقرارات الجمعية العامة (٢٢٥٣-٢٢٥٤)، واعتبر جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية، وجميع الأعمال التي قامت بها إسرائيل بما في ذلك مصادرة الأراضي التي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير في الوضع القانوني للقدس هي إجراءات باطلة ولا يمكن أن تغير وضع القدس، ودعا إسرائيل إلى أن تبطل هذه الإجراءات، وأن تمتنع فورا من القيام بأي عمل آخر من شأنه أن يغير في وضع القدس. (أحمد عبد المجيد : قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الاسرائيلي١٩٤٧-١٩٧٤م، مج ١، ص ٩٩).

(٤) قرار ٤٧٨: أصدره مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة، في ٢٠/أغسطس١٩٨٠م، حيث نص على عدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة، ويلوم اسرائيل على مصادقتها على القانون الاساسي بشأن القدس، ورفضها التقيد بقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة، ودعوة الدول إلى سحب بعثاتها الدبلوماسية من اسرائيل. (أحمد عبد المجيد: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين واالصراع العربي-الاسرائيلي، مج ٢، ص ٢٨٨).

(٥) قيس عبد الكريم وآخرون : ما بعد السور الواقي، ص٨٩.

٤- طالب زيدان المجتمع الدولي واللجنة الرباعية بالتدخل السريع لوقف العدوان الإسرائيلي على المقدسات الإسلامية، خاصة بعد إقدام مجموعة من المستوطنين المتطرفين بمحاولة اقتحام المسجد الأقصى بتاريخ ٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٥م، وطالب بتطبيق قرارات الشرعية الدولية، فالشعب الفلسطيني سيواصل مقاومته ضد الاحتلال لحماية مقدساته خاصة في مدينة القدس(١).

يبدو مما سبق أن فكر الجبهة الديمقراطية عندما تناول قضية القدس فإنه يقصد الجزء الشرقي من مدينة القدس، الذي تم احتلاله في حرب ١٩٦٧م، وليس كامل القدس، وذلك نابع من النظرة المرحلية للجبهة، ومن فكرها القائم على المساواة بين اليهود والعرب وإنشاء دولة عربية وأخرى يهودية، وبالتالي تقسيم القدس إلى عاصمتين إحداهما للدولة العربية والأخرى لليهودية، وفي المقابل الجبهة تنادي بالدفاع عن القدس، بل عن الجزء الشرقي فقط، وتلقي بالمسئولية على عاتق جميع الفصائل الفلسطينية، وعلى جميع العرب والمسلمين وعلى الجانب الدولي أيضاً!.

كما يلاحظ من خلال تقصي بيانات وكتابات قياديي الجبهة أنها لم تُول قضية القدس اهتماماً يناسب مكانتها، الدينية، والاستراتيجية الدبلوماسية، وإنما تناولتها باعتبارها جزءاً من قضية أوسع وهي القضية الفلسطينية.

ثالثاً : الدولة الفلسطينية المقترحة في فكر الجبهة الديمقراطية :

اقترحت الجبهة الديمقراطية منذ نشأتها مشروع إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية شعبية، يتمتع فيها العرب واليهود بالمساواة الكاملة في الحقوق والواجبات، وحق الطرفين في تطوير ثقافته الوطنية، ضمن النهج التقدمي الديمقراطي، النهج الذي ينزع عن اليهود الطابع العنصري الرجعي المتمثل في الثقافة الصهيونية، وطرحت النظام الاشتراكي باعتباره الضامن لتصفية كافة أشكال القهر الطبقي والقومي بين العرب واليهود، ودعت جميع اليهود التقدميين في العالم، وجميع الإسرائيليين التقدميين للمشاركة في حركة التحرر الوطني الفلسطينية، وفي الكفاح المسلح الفلسطيني لتصفية الكيان الصهيوني، فإمكانية الوصول إلى الدولة الديمقراطية تكمن في توسيع الكفاح الفلسطيني المسلح المشترك بين العرب والتقدميين الإسرائيليين، والتقدميين اليهود، في ظل النضال الطويل المدى؛ لتصفية الكيان الصهيوني(٢).

---

(١) بيان صادر عن الجبهة الديمقراطية : تصريح صحفي بخصوص محاولة اقتحام الحرم (القدس الشريف)، بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٦.

(٢) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الوثائق الفلسطينية العربية ١٩٦٩م، "حديث خاص للسيد حواتمة عضو اللجنة المركزية للجبهة حول وضع اليهود في الدولة الفلسطينية"، ص٤٥٨.

وبناءً على ذلك رفضت الجبهة الحلول الفلسطينية والعربية القائمة على "ذبح اليهود ورميهم في البحر"، كما رفض "حواتمة" مشروع دولة ثنائية القومية؛ لأنه يتعارض مع النهج التقدمي البرولتياري في حل المسألة اليهودية والفلسطينية[١].

يبدو مما سبق أن الجبهة ترى أن المشكلة تكمن في الصهيونية باعتبارها حركة عنصرية، فالأساس هو المساواة القومية، ومن جانب آخر رأت للتخلص من الصراع بين اليهود والعرب لابد من إقامة الدولة الديمقراطية الشعبية، قائمة على السلام، وبالتالي تحويل التناحر والحروب بينهم إلى سلام واستقرار.

وأيد العفيف الأخضر –كاتب ومفكر تونسي وكان عضواً قيادياً في الجبهة الديمقراطية– في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين موقف الجبهة من (الشعب اليهودي) بقوله : "بأنه ذهل تحاور مع عناصر الجبهة فيما يتعلق بأنهم سوف يقضون على الشعب الإسرائيلي أم لا؟ فكان رد تلك العناصر بأنهم لن يقضوا على الشعب الإسرائيلي، وأنهم يريدون التعايش معهم في سلام"، واعتبر الأخضر ذلك بأنه حلاً عقلانياً للقضية الفلسطينية، خاصة في ظل أنظمة ديمقراطية؛ الأمر الذي سيدفع الإسرائيليين إلى اتخاذ المثل السياسي، والقدوة السياسية الحسنة من الأنظمة العربية الديمقراطية الإنسانية، ويساهم في إسقاط الصهيونية[٢].

تبنت الجبهة الديمقراطية شعار "الدولة الديمقراطية الشعبية"[٣]، ثم دعت عبر أمينها العام إلى "تعالوا لنحول السيوف إلى مناجل"، أي قيام دولتين على أرض فلسطين، دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس، بجوار (الدولة العبرية) مقابل الحدود الآمنة المعترف بها[٤]، ونادت كافة التنظيمات الإسرائيلية واليهودية المعادية للصهيونية والامبريالية إلى الالتفاف حول هذا الحل، وذلك يعني الإقرار بوجود قومية يهودية، وإعطاء الحق لليهود للمطالبة بأن يكون لهم وطن مستقل، ويتجاوز كون أن اليهودية هي دين، وليس قومية كما تدعي الحركة الصهيونية[٥].

---

(١) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الكتاب السنوي ١٩٦٩م، (الجبهة الديمقراطية والأحزاب الشيوعية العربية)، ص١١٧.

(٢) العفيف الأخضر : مع المقاومة الفلسطينية في لبنان والأردن، (نايف حواتمة : رؤيا النهوض الكبير)، ص١٩٦.

(٣) قيس عبد الكريم : الجبهة الديمقراطية الجذور والمسيرة، (ناهض زقوت الندوة الفكرية)، ص٢٤٢.

(٤) نايف حواتمة : اليسار العربي "رؤيا النهوض الكبير"، ص٢١١–٢١٢.

(٥) مرام شعث : المواقف الدولية إزاء قضية الدولة الفلسطينية بعد أوسلو، رسالة ماجستير غير منشورة، ص٢٢.

ورفضت الجبهة قرار (١٨١) الصادر عام ١٩٤٧م؛ لأنه أعطى اليهود ٥٦% من فلسطين، واعتبرته غير عادل، واقترحت البرنامج الجديد السياسي للثورة والشعب، وم.ت.ف القائم على حدود فلسطين حتى ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧م، وعاصمتها القدس، باعتباره محصلة موازين القوى، ويمثل الشرعية الدولية، ويؤدي إلى تسوية الصراع وليس إنهائه[١]، مع الاعتراف بالسيادة الكاملة لدولة فلسطين على أراضيها ومياهها، وأجوائها ضمن حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧م[٢].

يلاحظ مما سبق أن الجبهة الديمقراطية رفضت قرار (١٨١) على الرغم أنه منح فلسطين ٤٤%، وقبلت بل ونادت بحدود الرابع من حزيران، باعتباره الحل الديمقراطي الواقعي للصراع الفلسطيني–الإسرائيلي على الرغم أنه لايعطي فلسطين سوى ٢٢%!، وأرجعت ذلك إلى موازين القوى، إلا أن ذلك ليس مبرراً، كما يبدو أن هناك تناقضاً في فكر الجبهة الديمقراطية فتارة تؤيد حقوق إسرائيل لدرجة أن "حواتمة" يعترف بإنشاء (الدولة العبرية)، وسكانها الإسرائيليين، وتارة أخرى عّدت إسرائيل شريكة للمشروع الامبريالي.

وبينت الجبهة في مطلع عام ٢٠٠٠م مزايا الدولة الفلسطينية الديمقراطية الشعبية التي تمثلت بالتالي :

- إن حدود الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧م أكثر ضماناً للتمسك بالثوابت الوطنية[٣]، كما يضمن بناء الدولة المستقلة كاملة السيادة، والاعتراف بحق تقرير المصير.
- أن الحل الديمقراطي هو الكفيل لإزالة مظاهر التمييز القومي ضد الشعب الفلسطيني، والضامن لعودة اللاجئين، وإنهاء مظاهر التبديد الوطني.
- تضمن إلغاء قانون العودة الصهيوني ١٩٥٠م[٤]، ووقف الهجرة، مع ضمان الحقوق المتكافئة لجميع السكان.
- تربط النضال الفلسطيني بنضال الأمة العربية للتحرر والوحدة القومية[٥]، ويعمل على بناء الدولة الفلسطينية القائمة على الديمقراطية والتعددية والعلمانية[٦].

---

(١) نايف حواتمة : الأزمات العربية في عين العاصفة، ص١٦٣.

(٢) مروان أبو جاسر : رؤية حل الدولتين وأثرها على التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، ص١٢٠.

(٣) قيس عبد الكريم : الإطار العام للقضايا المطروحة، ص١٢.

(٤) قانون العودة الصهيوني: أقرته الكنيست في ٥ يوليو/١٩٥٠م، حيث يمنح أي يهودي في العالم حق الهجرة إلى فلسطين، وأن يصبح مواطناً فور وصوله. (عبد الوهاب المسيري: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج ٧، ص ٨١).

(٥) نايف حواتمة. قيس عبد الكريم : البرنامج المرحلي ١٩٧٣–١٩٧٤م، ص٢٣.

(٦) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : قضايا نظرية، ص٢٥٩.

رغم أن الجبهة اعتبرت أن إقامة دولة فلسطين على حدود ١٩٦٧م يعد مكسباً سياسياً وطنياً، إلا أن أسامة أبو نحل انتقد هذا الموقف، وعارض فكرة الدولة الفلسطينية المقترح إقامتها على جزء من أرض فلسطين، واعتبره لا يشكل حلاً جدياً، ولا يفي بحقوق الشعب الفلسطيني، بل أكد أن الحقوق القومية للفلسطينيين لن تتحقق إلا باندحار الكيان الإسرائيلي، وتحرير كامل التراب الفلسطيني، "فلا بد من إقامة دولة عربية واحدة، لا حواجز فيها، ولا حدود تفصل بين أقطارها، وكل حل للقضية الفلسطينية لا يتفق مع هذا المنطق يبقى حلا مرفوضاً من الناحية الفكرية"(١).

وأكدت على ذلك الموقف "مرام شعث" "إن فلسطين الديمقراطية بالتعريفات التي أعطيت لها تتناقض مع عروبة فلسطين، ومع القومية والوحدة العربية"(٢)، ولكن "فيصل حوراني" أيد فكرة المرحلية في الوصول إلى كامل التراب الفلسطيني، باعتبار أن قيام الدولة الفلسطينية ولو على جزء من أرض فلسطين يفسح المجال أمام تجمع الشعب الفلسطيني على أرضه، والاعتراف بحقه في تقرير مصيره، وذلك سيضعه في موقع أرسخ للمطالبة بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الصادرة منذ ١٩٤٧م(٣).

يبدو مما سبق أن الجبهة الديمقراطية بررت مناداتها بالدولة الفلسطينية على حدود ١٩٦٧م (الضفة الغربية- قطاع غزة- القدس) باعتباره كحلاً وهدفاً مرحلياً، يتناسب وموازين القوى؛ وقائماً على المساواة الاجتماعية بين اليهود والعرب، وليس كصهاينة باعتبار أن حرب التحرير الفلسطينية ضد الصهاينة، بل دعت الجبهة اليهود للتعاون مع الشعب الفلسطيني في التخلص من العنصرية والتمييز العنصري الصهيوني، من خلال محاربة الصهيونية، فالصهيونية مقدمة للمشروع الإمبريالي الاستعماري ليس فقط في فلسطين، بل في الشرق الأوسط ككل، فذلك هو الإطار والتصور العام للدولة الفلسطينية من منظور الجبهة الديمقراطية، وبلورت ذلك عبر برنامجها المرحلي الذي اعتبر برنامج م.ت.ف حتى أوسلو ١٩٩٣م، واعترفت به بعض الفصائل الفلسطينية كحل مرحلي تمهيداً لتحرير كامل التراب الفلسطيني، وإنشاء الدولة الفلسطينية بحدودها التاريخية.

---

(١) أسامة أبو نحل وآخرون : مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية "من النشأة إلى أوسلو"، ص١٧٣.

(٢) مرام شعث : المواقف الدولية إزاء قضية الدولة الفلسطينية بعد أوسلو، رسالة ماجستير غير منشورة، ص٢٢.

(٣) فيصل حوراني : منظمة التحرير الفلسطينية والاتجاه نحو التسوية، مجلة شؤون فلسطين، عدد ٩٩، ص٤٠.

رابعاً : موقف الجبهة الديمقراطية من إعلان سيادة دولة فلسطين :

قدمت الجبهة عدة اقتراحات لتجاوز أوسلو، وما أنتجه من انقسام داخلي تمثلت بـ : إعلان دولة فلسطين، وبسط سيادتها الكاملة على الأراضي المعترف بها دولياً كأرض فلسطينية محتلة[١].

أيد "حواتمة" في التسعينيات من القرن العشرين الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة كإطار إقليمي منذ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨م في الجزائر[٢]، كما أنه عّد أن إعلان السيادة لدولة فلسطين يعتبر فرصة ذهبية، حيث يتم من خلاله تجاوز مظالم أوسلو، وتشطير مدينة الخليل، وتحقيق نقلة نوعية في الوضع الفلسطيني عبر لعب الدور الفعلي والمؤثر، والدافع نحو الأمام[٣].

ووضعت الجبهة في عام ١٩٩٩م مجموعة من الضوابط والشروط لإعلان السيادة للدولة الفلسطينية تمثلت بـ :

١- أن يحدد إعلان السيادة الحدود الجغرافية، ويحدد الخطوط التي لا يمكن التنازل عنها، ولا يمكن التفاوض عليها.
٢- أن يشمل إعلان السيادة جميع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م؛ لأنها تحظى باعتراف المجتمع الدولي، وأن يستند الإعلان على الإجماع الوطني لقيام دولة فلسطين المستقلة، دون أن يشكل ذلك مساساً بحق اللاجئين في العودة، وفقاً لقرار (١٩٤)[٤].
٣- أن يتم إعلان السيادة على أساس وثيقة إعلان الاستقلال التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته المنعقدة في الجزائر.
٤- أن يتم التوافق بين القوى والفصائل في إطار م.ت.ف، أو من خلال المجلس المركزي المحدد من قبل دورة الجزائر، وبأن يقوم بدور البرلمان المؤقت لدولة فلسطين، وذلك تأكيداً على مكانة م.ت.ف كممثل شرعي ووحيد.
٥- أن يستند إعلان السيادة إلى توافق وطني معلن على الثوابت الدنيا التي لا يمكن عقد أي اتفاق للحل الدائم دون ضمانها وهي [٥] :

---

(١) فهد سليمان : بسط سيادة دولة فلسطين.. المقدمات السياسية (الدولة المستقلة والسيادة الوطنية)، ص١١٨-١١٩.

(٢) لمعرفة تفاصيل وثيقة الاستقلال انظر سميح فرسون : فلسطين والفلسطينيين، ص ٦١٠.

(٣) سامي جبر : بيانات ووثائق الجبهة الديمقراطية ١٩٨٧م-٢٠٠٢م، "حوار مع حواتمة"، ص٦٠٠.

(٤) قيس عبد الكريم. تيسير خالد : في قضايا إعلان السيادة الوطنية (الدولة المستقلة والسيادة الوطنية)، ص١٧٠-١٧١.

(٥) قيس عبد الكريم : الخلفية والأبعاد السياسية لإعلان السيادة "أوراق الندوة التي عقدت في نابلس استعداد لمواجهة استحقاق ٤ مايو ١٩٩٩م، والدولة الفلسطينية وأفاق ممارسة الاستقلال والسيادة"، ص١١٠.

- الانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى حدود ٤ حزيران، تطبيقاً لقراري (٢٤٢-٣٣٨)، ومبدأ الأرض مقابل السلام.
- تفكيك المستوطنات ورحيل المستوطنين عملا بالقرار (٤٦٥[١]).
- الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بما يعني الاستقلال واستعادة السيادة الكاملة.
- التمسك بحقوق اللاجئين وفقاً لقرار (١٩٤)، والنازحين وفقاً للقرار (٢٣٧[٢])[٣].

ثم وضعت الجبهة الديمقراطية في عام ١٩٩٩م مجموعة من المقومات لنجاح خيار إعلان السيادة تمثلت فيمايلي:

١- ترتيب البيت الفلسطيني، وإعادة بناء الوحدة الوطنية لتأمين مستلزمات الصمود في مواجهة الاحتلال وردود فعله، والتحرك لضمان الدعم العربي والدولي، وذلك يتطلب :

تعزيز التعبئة الشعبية ضد الاحتلال داخل الوطن، باتخاذ الإجراءات التي تكفل إزالة عوامل التوتر، الناجم عن الهوة بين السلطة والشعب، من خلال احترام الحقوق الديمقراطية للمواطنين، ووضع حد للاعتقالات، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين في السجون الفلسطينية، واحترام استقلالية مؤسسات المجتمع المدني، وضمان حرية الصحافة، وحرية الرأي والتعبير، واستقلال القضاء، وإجراء انتخابات ديمقراطية لجميع هيئات الحكم المحلي، واحترام التعددية السياسية، والنشاط السياسي والتنظيمي لجميع القوى الوطنية، والدفاع المشترك عن القدس والأسرى[٤]، والبدء بحوار وطني يشمل جميع القوى والفعاليات

(١) قرار ٤٦٥ : أصدره مجلس الأمن بتاريخ ١ آذار/مارس ١٩٨٠م، طالب إسرائيل بتفكيك المستوطنات القائمة، والتوقف عن التخطيط للمستوطنات وبنائها في الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس. (مؤسسة الدراسات الفلسطينية : قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي- الإسرائيلي ١٩٧٥-١٩٨١، مج٢، ص٢٨١).

(٢) قرار ٢٣٧ : أصدره مجلس الأمن بتاريخ ١٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧م، دعا إسرائيل إلى احترام حقوق الإنسان في المناطق التي تأثرت بصراع الشرق الأوسط عام ١٩٦٧م، ونادى إلى رفع الآلام عن السكان المدنيين وأسرى الحرب في منطقة النزاع في الشرق الأوسط، كما نادي بالامتثال لجميع الالتزامات الناجمة عن اتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة أسرى الحرب من قبل الأطراف المعنية في النزاع. (مؤسسة الدراسات الفلسطينية : قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي- الإسرائيلي ١٩٤٧-١٩٧٤م،ج١، ص٥٨).

(٣) قيس عبد الكريم. تيسير خالد : في قضايا إعلان السيادة الوطنية (الدولة المستقلة والسيادة الوطنية)، ص١٦٧.

(٤) قيس عبد الكريم : الخلفية والأبعاد السياسية لإعلان السيادة "أوراق الندوة التي عقدت في نابلس استعداد لمواجهة استحقاق ٤ مايو ١٩٩٩م، والدولة الفلسطينية وأفاق ممارسة الاستقلال والسيادة"، ص١١٥.

والشخصيات الوطنية والاجتماعية؛ لإعادة بناء الإجماع الوطني على قاعدة البرنامج المشترك، والائتلاف الوطني[1].

٢- استنهاض دور الجماهير في الشتات، وتأكيد وحدة الشعب الفلسطيني بكافة أماكن تواجده، في إطار حركة جماهيرية ديمقراطية منظمة للاجئين، تشكل ركيزة أساسية من ركائز ائتلاف م.ت.ف، بهدف الدفاع عن مصالحهم وصون حقهم في العودة، والعمل على تحسين الظروف الحياتية للمخيمات، ومقاومة مخططات التوطين والتهجير.

٣- تأمين مقومات الصمود الاقتصادي، وتوفير مستلزمات الاستقلال المالي والاقتصادي، ومحاربة الفساد والرشوة، ووقف إهدار المال العام.

٤- تعزيز التواصل والالتحام المصيري مع الجماهير داخل حدود ١٩٤٨م، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، وتعزيز نضالها ضد سياسات التمييز القومي، وضمان حقها في المساواة مع صون الانتماء الوطني، وتطوير العلاقة مع قوى السلام الإسرائيلية، ودعوتها لتفعيل دورها في السعي من أجل سلام متوازن، قائم على قرارات الشرعية الدولية[2].

٥- إعادة صياغة العلاقة بين السلطة والشعب، علاقة قائمة على أسس ديمقراطية نزيهة، وتفعيل المؤسسات، وتنشيط المجتمع المدني بكل خلاياه، واحترام التعددية، وإطلاق الحريات السياسية، ومكافحة الفساد، وإعادة صياغة الخيارات والأولويات الاجتماعية والاقتصادية لصالح دعم صمود الشعب لمواجهة الاحتلال والاستيطان[3].

٦- تكتسب خطوة الإعلان للسيادة مصداقيتها إذا استندت إلى إستراتيجية نضالية، تعتمد على التعبئة الشعبية العامة، ومواجهة العنف الإسرائيلي بتحرك جماهيري عارم، يستأنف المسيرة التي شقت طريقها هبة الأقصى المجيدة (النفق) أيلول ١٩٩٦م نحو تجديد الانتفاضة الشعبية الشاملة[4] بأشكالها الجديدة[1].

---

(١) فهد سليمان. رمزي رباح : بسط سيادة دولة فلسطين.. المقدمات السياسية، (الدولة المستقلة والسيادة الوطنية)، ص٩١.

(٢) قيس عبد الكريم : الخلفية والأبعاد السياسية لإعلان السيادة "أوراق الندوة التي عقدت في نابلس استعداد لمواجهة استحقاق ٤ مايو ١٩٩٩م، والدولة الفلسطينية وأفاق ممارسة الاستقلال والسيادة"، ص١١٥.

(٣) فهد سليمان. رمزي رباح : بسط سيادة دولة فلسطين..المقدمات السياسية، (الدولة المستقلة والسيادة الوطنية)، ص٩١.

(٤) الانتفاضة : الفعل الجماهيري المباشر المتسم بالعنف الذي ينشأ عن بلوغ التناقضات الاقتصادية والاجتماعية، أو القومية ذروتها وتوفر وضع ثوري كامل يهيئ لها التحرك ضد سلطة الطبقة الحاكمة أو ضد المستعمر، والانتفاضة تحدث بصورة مفاجئة عندما يصل الصراع بأنواعه إلى الغليان التي يصبح عندها من المستحيل تقبل الاستمرار في الحياة في ظل الظروف القديمة القائمة. (عبد الوهاب الكيالي وآخرون : موسوعة السياسة، ج ١، ص ٣٤٦).

٧- إعادة تفعيل مؤسسات م.ت.ف من خلال فصلها عن إدارات السلطة، وصيانة استقلالها، وعدم التدخل في دائرة عملها، واعتماد الأساليب الديمقراطية، والجبهوية في انتخابات هيئاتها؛ لضمان الوحدة الوطنية على قاعدة برنامج حق العودة، وتقرير المصير، وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس(٢).

يلاحظ مما سبق أن الجبهة الديمقراطية ألقت مسئولية نجاح السيادة للدولة الفلسطينية على عاتق كل من السلطة، وم.ت.ف، والجماهير في الداخل والخارج.

كما أوردت الجبهة الديمقراطية مجموعة من الفوائد المترتبة على إعلان السيادة تمثلت في:

١- إن الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة يعيد صياغة العلاقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، حيث تصبح الصورة أن هناك (دولة إسرائيلية) تحتل أراضي دولة أخرى مستقلة، ومعترف بها هي الدولة الفلسطينية بحدود خط الرابع من حزيران ١٩٦٧م، وبالتالي يصبح على إسرائيل الانسحاب من أراضي هذه الدولة عملاً بالقانون الدولي، وحتى لو دعا الأمر للمفاوضات فلا يصبح وظيفة المفاوضات رسم حدود دولة فلسطين، فالاعتراف الدولي يكون قد سبق ورسم حدودها، وتصبح وظيفة المفاوضات وضع آليات، وسقف زمني ملزمين لإسرائيل، وتحت إشراف دولي(٣).

٢- إن خطوة إعلان السيادة على حدود ١٩٦٧م تعتبر تجاوزاً للاشتراطات التي يفرضها أوسلو، إضافة إلى أنها تعتبر مدخلا للتحرر من قيوده، ويختلف ذلك عن الحكم الذاتي، فالحكم الذاتي يعني قبول الاحتلال، وذلك ما يعطي الشعب الشرعية، ويعني أيضاً تحديد الاشتباك السياسي والنضالي مع الاحتلال، وبالتالي إعلان الحرب على الكيان الصهيوني لا التعايش معه(٤).

وميّز "قيس عبد الكريم" و"تيسير خالد" بين السيادة والحكم الذاتي، بأن الحكم الذاتي عندما تعلنه إسرائيل يعني إذا ما مارست إغلاق المعابر، ومراقبتها للحدود والطرق والأجواء والمياه، ومساحات هامة من الأرض يجب على الطرف الفلسطيني أن يخضع ويرضى بتلك القيود، ويتعهد

---

(١) قيس عبد الكريم. تيسير خالد : في قضايا إعلان السيادة الوطنية، (الدولة المستقلة والسيادة الوطنية)، ص١٦٧.

(٢) فهد سليمان. رمزي رباح : بسط سيادة دولة فلسطين..المقدمات السياسية، (الدولة المستقلة والسيادة الوطنية)، ص٩١.

(٣) قيس عبد الكريم وآخرون : استراتيجية فلسطينية بديلة، ص٦٦.

(٤) قيس عبد الكريم : الخلفية والأبعاد السياسية لإعلان السيادة "أوراق الندوة التي عقدت في نابلس استعداد لمواجهة استحقاق ٤ مايو ١٩٩٩م والدولة الفلسطينية وأفاق ممارسة الاستقلال والسيادة"، ص١٠٥.

باحترامها، أما إذا ما تم إعلان السيادة فإن بقاء سيطرة الاحتلال، وما تفرضه من استلاب للسيادة بالقوة يفقده شرعيته، ويعود إلى وضعه الطبيعي كقوة احتلال(١).

وفي المقابل تخوفت الجبهة الديمقراطية من خطوة إعلان السيادة، وأوضحت مجموعة من المخاطر وهي :

١- قد يدفع إلى التسليم بالأمر الواقع الاحتلالي-الاستيطاني على غالبية الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويعطي الفرصة لإسرائيل كي تعلن سيادتها على تلك الأراضي.
٢- التناقض بين إعلان السيادة لدولة مستقلة، وبين عدم تحديد حدودها الجغرافية(٢).
٣- حذرت الجبهة من القبول بصفقة "دولة في غزة مقابل تقاسم وظيفي في الضفة"؛ لأن ذلك مفاده التنازل عن السيادة، وهو تفريط يتناقض مع إعلان السيادة.
٤- تخوفت الجبهة من خطوة تحويل الأراضي الفلسطينية المحتلة من أرض متنازع عليها وفقاً لأوسلو إلى أرض محتلة لدولة ذات سيادة، من رد فعل إسرائيل المتمثل بإعلان الحرب على الدولة الوليدة، لا التعايش معها(٣).

واعتبرت الجبهة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أن خطوة إعلان السيادة خطوة لإنهاء الانقسام السياسي حول اتفاق أوسلو، إلا أنها لا تعني التكيف مع الاحتلال، بل طريقة لفتح باب الكفاح لطرد المحتلين، والاستعداد لانتفاضة شاملة، تترافق مع إعلان السيادة، إضافة إلى أن السيادة لا تعني التفريط بالمطالب الوطنية، وخاصة اللاجئين(٤).

وأوضحت الجبهة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أن إعلان السيادة لم يتم؛ بسبب عقد قمة كامب ديفيد(٥) بتاريخ ١٢-٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٠م، التى عقدت بهدف تحسين الوضع التفاوضي الفلسطيني، واعتبار استحقاق أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠م محطة فاصلة بين الحكم الذاتي وإعلان السيادة، أثناء دورة المجلس المركزي ٢-٣ تموز/يوليو ٢٠٠٠م، ولكن واجه ذلك بالانقلاب الإسرائيلي؛ الأمر الذي أدى إلى فشل قمة كامب ديفيد، ثم اتخذ المجلس المركزي في ٩-١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠م قراراً بتأجيل موعد إعلان السيادة ليكون في ١٥ تشرين الثاني/

---

(١) المصدر السابق، ص١٦٣.

(٢) فهد سليمان. رمزي رباح : بسط سيادة دولة فلسطين.. المقدمات السياسية، (الدولة المستقلة والسيادة الوطنية)، ص٨٣.

(٣) قيس عبد الكريم. تيسير خالد : في قضايا إعلان السيادة الوطنية، (الدولة المستقلة والسيادة الوطنية)، ص١٦٣-١٦٤.

(٤) نايف حواتمة : اليسار العربي "رؤيا النهوض الكبير"، ص٢٢١.

(٥) كامب ديفيد : بدأت مفاوضات كامب ديفيد في قاعدة بولينج الأمريكية، في ابريل/ ٢٠٠٠م، وفي استهكهوم في مايو/٢٠٠٠م، للمزيد انظر(محسن صالح: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص٤٨٣).

نوفمبر ٢٠٠٠م، حيث وافق عليه أعضاء حركة فتح، ولكن مع اندلاع انتفاضة الأقصى ٢٠٠٠م لم يتم إعلان السيادة[١].

وبينت الجبهة الديمقراطية في عام ٢٠٠٠م بعض المشاريع الأمريكية الإسرائيلية بشأن الدولة الفلسطينية الواردة في المؤتمرات الأمريكية والدولية، منتقدة اياها بأنها ضمن الأفق السياسي الإسرائيلي، المتمثلة في :

١- رؤية بوش : دولة فلسطينية غير محددة الحدود، تحدد سيادتها متطلبات أمن إسرائيل، وتفصل قيادتها ونظامها السياسي على مقاس الرغبات الأمريكية-الإسرائيلية.
٢- مشروع شارون لتسوية انتقالية طويلة الأمد : بهدف تأمين أمن إسرائيل، والإعلان عن دولة مقطعة الأوصال، ومعزولة عن العمق العربي على مساحة ٤٢% من أراضي الضفة، و ٦٤% من أراضي قطاع غزة، بدون القدس، على أن تستمر المفاوضات لسنوات (دون تحديد سقف زمني)، حول الحدود، والمستوطنات، والقدس، واللاجئين، والمياه...، مع استمرار الاحتلال على جميع الأصعدة طوال فترة المفاوضات[٢].
٣- اقتراح بوش الابن : أن للشعب الفلسطيني الحق بدولة، وقدم ذلك بمشروع قرار للأمم المتحدة، تبنته بالإجماع ماعدا إسرائيل، حيث تبلور المشروع حول إقامة دولتين : (دولة إسرائيلية)، ودولة فلسطينية تعيشان جنباً إلى جنب بأمن وسلام، ويتم ذلك خلال حزيران/ يونيو ٢٠٠٥م، ولكن بينت الجبهة أن هذا الاقتراح لم يتحقق، وأرجعت ذلك إلى عدة أسباب أهمها :

- أن الحل المقترح لا يتناول القضايا الرئيسة في البرنامج الوطني المرحلي (القدس، الحدود، المستوطنات، اللاجئين، الأمن، الأسرى، المياه)، لذلك ما زال الصراع مع الكيان الإسرائيلي مستمراً حتى اليوم.
- الإدارة الأمريكية اقتربت من القضايا الرئيسة لكنها لم تحسم خيارها مع إسرائيل، خاصة في ظل وجود اليمين المتطرف في إسرائيل، وموقفه تجاه القدس باعتبارها العاصمة الأبدية لإسرائيل، مع تأكيده لرفض حق اللاجئين في العودة.
- حكومات إسرائيل من شارون إلى أولمرت لم تهتم بمبادرة القمة العربية (بيروت آذار/ ٢٠٠٢م) المعلنة بعنوان"مبادرة السلام العربية"، بل استهترت بها، وشن شارون حرب السور الواقي بعد ٢٤ ساعة فقط من إعلانها[٣].

---

(١) نايف حواتمة : اليسار العربي "رؤيا النهوض الكبير"، ص٢٢٢.

(٢) إصدارات الجبهة الديمقراطية : مشروع الإصلاح الوطني والتغيير الديمقراطي٢٠٠٢م، ص١٠.

(٣) نايف حواتمة : الأزمات العربية في عين العاصفة، ص٢٧٨-٢٧٦.

وبناءً على ذلك بينت الجبهة الحاجة الفلسطينية إلى البرنامج الوطني المرحلي القائم على الحوار الشامل "وثيقة الوفاق الوطني حزيران ٢٠٠٦م"[١]، مع تأكيدها أن قيام الدولة لا يلغي بقاء م.ت.ف كإطار موحد للشعب الفلسطيني، وحركته الوطنية التحررية، وأن الاعتراف بتلك الحقيقة ضروري لتفادي الكثير من الالتباسات وهي[٢] :

١- الإقرار بهذه الحقيقة يبين التمييز بين مؤسسات الدولة وبين مؤسسات م.ت.ف؛ لأن المنظمة هي الإطار الأشمل، والذي يوحد الشعب كله، ويعالج حقوقه الكاملة، وأن ميثاق المنظمة ونظامها ينبغي أن يعالج العلاقة بين مؤسسات الدولة ومؤسسات م.ت.ف، أما الدستور فلا ينبغي أن يعالج تلك المسألة.

٢- الإقرار بهذه الحقيقة يبين التمييز بين الهوية الفلسطينية، وجنسية دولة فلسطين، مما يساعد في جلاء الكثير من الالتباسات التي تقع فيها مسودة الدستور، فالدستور في معالجته لمسألة الجنسية يجب أن ينطلق من إعلان "دولة للفلسطينيين أينما كانوا" أي حق كل فلسطيني في اكتساب جنسية الدولة، بغض النظر عن مكان إقامته، ولكن إذا رغب في ذلك، وهذا يعني أن اكتساب الجنسية ليس تلقائياً، بل مشروطاً بطلبها، وليس مشروطاً بالعودة إلى أراضي الدولة والإقامة فيها.

٣- الإقرار بهذا المبدأ وعدم إلغاء م.ت.ف كإطار موحد في ظل الدولة يساعد في حل مشكلة اللاجئين، فلكل فلسطيني الحق في اكتساب الجنسية الفلسطينية، ولكل لاجئ الحق في العودة إلى الديار التي شرد منها، ولكل فلسطيني الحق في الجنسية، إن رغب بالعودة أو لم يرغب، وله حقوقه كلاجئ مهما كان مكان إقامته.

خامساً : معايير تشكيل الدستور الفلسطيني من وجهة نظر الجبهة الديمقراطية :

أكدت الجبهة في عام ١٩٩٩م على ضرورة إعداد القالب الدستوري للدولة، باعتبارها خطوة لا غنىً عنها لقيام الدولة الفلسطينية، وأوضحت الجبهة أن المجلس المركزي اتخذ قراراً بتشكيل لجنة لصياغة الدستور بالتعاون مع الجامعة العربية، كما أوضح "قيس عبد الكريم" أن عمل اللجنة خضع للمد والجزر، وفقاً للاعتبارات السياسية لقيادة السلطة في علاقاتها مع إسرائيل والولايات، وسائر القوى الدولية المعنية، حيث ناقشت اللجنة المشكلة لإنشاء الدستور عبر سلسلة من ورشات العمل، وحلقات الحوار بين ممثلي القوى السياسية، وسائر فعاليات المجتمع المدني، وقضايا تتعلق بالدستور، حتى استقرت على مسودة رسمية أعلنت في آذار/مارس ٢٠٠١م، ولكن هذا الإعلان أسقط على أثر تأجيج

---

(١) المصدر السابق، ص٢٧٨.

(٢) قيس عبد الكريم : الإطار العام للقضايا المطروحة حول الموقف من بعض القضايا التي تطرح عملية صياغة دستور دولة فلسطين، ص١٠-١١.

لهيب الانتفاضة؛ الأمر الذي أدى إلى طرح المسألة بطريقة جديدة يبرز فيها الأولوية للنضال من أجل إنهاء الاحتلال، وبالتالي لم تحدث المسودة الأولى وقع جدي في الحياة السياسية، ولا في الشارع الفلسطيني(١).

ووضعت الجبهة مجموعة من الأسس الواجب أن يتضمنها الدستور وهي :

١- التمسك بإعلان الاستقلال : فالدستور ينبغي أن يكون ترجمة تفصيلية لإعلان الاستقلال لا بديلاً عنه، فإعلان الاستقلال يتضمن وثيقة الإجماع الوطني التي تشكل برنامج م.ت.ف، وهو الذي يحدد ما هية الدولة ومكانتها، وصيغة نظامها السياسي، وحقوق مواطنيها، لذلك ينبغي أن يحافظ الدستور على تلك المحددات؛ ليحظى بالإجماع الوطني.

٢- التمسك بالثوابت الوطنية : الدستور محطة في المسيرة التاريخية للشعب، أي يعني أن يتمسك بثوابت الإجماع الوطني وهي :

- لا تنازل عن حدود ١٩٦٧م.
- لا تنازل عن حقوق اللاجئين وحق العودة.
- لا تفريط بالقدس عاصمة للدولة الفلسطينية.
- لا مساس بالسيادة الكاملة ولا انتقاص منها.

٣- تكريس الديمقراطية وحقوق الإنسان : لا بد من تطبيق مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، وترجمتها في مواد الدستور بأكبر درجة ممكنة من الوضوح، وبأفضل الضمانات، فنمط الدولة المطلوب هو النمط الديمقراطي العنصري(٢)، أن يتضمن الدستور حقوق المرأة والمساواة الكاملة في جميع الميادين(٣)، وأن الآلية التي توفر شروط الديمقراطية هي الجمعية التأسيسية(٤) المنتخبة، التي تضع الصيغة النهائية لمسودة الدستور، ثم تطرحها على الاستفتاء الشعبي(٥).

٤- أن يعد الدستور على أساس العلمانية "أن انضباط الدين للسلطة السياسية يضعنا أمام ممارسة علمانية، بينما التوظيف السياسي للدين بالتركيز على جانبه التشريعي والتنظيمي يقود إلى ممارسة

---

(١) قيس عبد الكريم : الإطار العام للقضايا المطروحة حول الموقف من بعض القضايا التي تطرح عملية صياغة دستور دولة فلسطين، ص٦.

(٢) قيس عبد الكريم : الإطار العام للقضايا المطروحة حول الموقف من بعض القضايا التي تطرح عملية صياغة دستور دولة فلسطين، ص٩.

(٣) قيس عبد الكريم : الإطار العام للقضايا المطروحة حول الموقف من بعض القضايا التي تطرح عملية صياغة دستور دولة فلسطين، ص١٢-١٣.

(٤) الجمعية التأسيسية : هيئة تمثيلية وطنية، ينتخبها الشعب، بهدف وضع دستور للدولة باسمه، ونيابة عنه، والقاعدة الديمقراطية أن الدستور الذي تقره الجمعية التأسيسية وتعلنه يصدر عنها باسم الشعب دونما تدخل أو ضغط من آية هيئة سياسية أخرى. (عبد الوهاب الكيالي وآخرون : موسوعة السياسة، ج ٢، ص ٨٨-٨٩)

(٥) قيس عبد الكريم : الإطار العام للقضايا المطروحة (حول الموقف من بعض القضايا التي تطرح عملية صياغة دستور دولة فلسطين)، ص١٥.

دينية للسلطة السياسية"، وأكد "قيس عبد الكريم" على العلمانية باعتبارها مبدأ لا غنىً عنه من مبادئ الديمقراطية، وأن الدستور يجب أن ينطلق من مبدأ "أن الدين لله، والوطن للجميع"، بما يضمن حرية العقيدة، وحرية ممارسة الشعائر الدينية لجميع المواطنين.

٥- النظام السياسي البرلماني هو الصيغة الأمثل للديمقراطية السياسية، وهو الصيغة التي يتبناها إعلان الاستقلال، ويجب ترجمتها في مشروع الدستور، فهو ينطلق من أن الشعب مصدر السلطات، وأن يمارسها عبر مجلس تمثيلي منتخب، يشكل السلطة التشريعية (السلطة العليا)، وأن تكون السلطة التنفيذية بمؤسساتها كافة مسئولة أمام البرلمان، وحتى وان كان رئيس السلطة التنفيذية منتخباً، ولا يجوز أن يكون للسلطة التنفيذية صلاحيات حل البرلمان، أو نقض تشريعاته، فهذا منافٍ لأسس الديمقراطية البرلمانية[١].

٦- أن ينطلق الدستور من مبدأ ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين (مقومات التنمية البشرية)، وفق إرادة ديمقراطية في اختيار النظام الاقتصادي، على أن يكون اقتصاد إنتاجي مستقل، وتقدر الجبهة صعوبة تطبيق الاشتراكية في فلسطين في الوقت الراهن المنطلقة من المنهج الماركسي العلمي، لكن على الأقل أن يضمن الدستور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مثل : حق العمل، والرعاية الصحية، والأمان....

٧- أن يكون الدستور مرناً لا يضع قيوداً مسبقة على إمكانيات التطور، والتغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وأن تقتصر على تحديد الضمانات الرئيسة[٢].

٨- توفير الدعم العربي والدولي للخيار الوطني بإعلان استعادة السيادة المعطلة، وحمل إسرائيل على الاستجابة لمتطلبات السلام، واحترام إرادة الشعب في الاستقلال والسيادة[٣].

وعندما طرحت المسودة الأولى ٢٠٠١م للدستور أبدت الجبهة حذرها وخوفها، خاصة أن الدستور فيه قضايا لا تخضع لدائرة الإجماع الوطني –من وجهة نظر الجبهة–، مما قد يؤدي إلى بروز خلافات، ونشوب صراعات، ولكن بعد فشل المسودة الأولى في ضوء تأجيج الانتفاضة، طرحت الجبهة مرة أخرى عام ٢٠٠٣م قضية صياغة الدستور، في ضوء إدراجها كاستحقاق إصلاحي فلسطيني في مسودة خارطة الطريق[٤]، ثم في المقترحات لخطوات انتقالية عاجلة التي قدمتها ثلاثة

---

(١) قيس عبد الكريم : الإطار العام للقضايا المطروحة (حول الموقف من بعض القضايا التي تطرح عملية صياغة دستور دولة فلسطين)، ، ص١٢-١٣.

(٢) المصدر السابق، ص١٤.

(٣) فهد سليمان. رمزي رباح : بسط سيادة دولة فلسطين..المقدمات السياسية، (الدولة المستقلة والسيادة الوطنية)، ص١٢٢-١٢٣.

(٤) خارطة الطريق : صدرت المسودة الأولى لخارطة الطريق في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢م، وتشمل الخطة على أربعة أقسام هي : المقدمة ومراحل الخطة الثلاثة، والمقدمة تحتوي علة وصف عام للخطة ومراحلها، ولدور اللجنة الرباعية وللأسس التي تبني عليها التسوية الدائمة، وتدور المرحلة الأولى حول وقف العنف، وإجراء إصلاحات سياسية فلسطينية، وتتعلق المرحلة الثانية بمرحلة انتقالية تقوم فيها دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة، وتتعلق المرحلة الثالثة بمفاوضات الحل الدائم، وتحتوي بنود المراحل الثلاثة على

أطراف في اللجنة الرباعية، وهى : "روسيا، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة"، إلى الرئيس عرفات في شباط/فبراير ٢٠٠٣م، ولكن مع الوضع الإقليمي المهيأ لاستقبال حرب الخليج الثالثة، والضغط الداخلي والخارجي أدى إلى تراجع نسبي حول موضوع الدستور، خاصة بعد إقرار مبدأ تعيين رئيس وزراء للسلطة الفلسطينية(١).

يبدو مما سبق أن الجبهة الديمقراطية تبلور فكرها السياسي للدولة الفلسطينية وسيادتها ودستورها عبر نظرتها الواقعية، المتمثلة ببرنامجها المرحلي، القائم على المناداة بالدولة الفلسطينية على حدود ١٩٦٧م، كخطوة مرحلية، إضافة إلى قبولها بالتعايش بين الشعبين الفلسطيني واليهودي، وبالتالي محاولتها لصياغة دستور الدولة وفقاً لنظرتها المرحلية، ولنهجها العلماني، والطابع العام للحياة الاجتماعية، والنظام الاقتصادي بما يتوافق مع الرؤية الأيديولوجية لها.

يلاحظ أن الجبهة الديمقراطية انشغلت بثلاث قضايا مركزية وهى :

- الاعتراض على التسوية والاتفاقات وبيان عيوبها، بشأن مختلف القضايا، باطارها العام.
- انتقادات سياسات السلطة في ظل حالة من التعايش (الانتخابات – السياسات الاقتصادية...).
- تقديم مقترحات لتجاوز الحالة نتجت عن أوسلو، من خلال أساليب سياسية ودبلوماسية وكفاحية، تستند إلى الوحدة الوطنية، والقيادة الجماعية الموحدة.

مجموعة من الالتزامات الموضوعية على أربعة أطراف : الفلسطينية، الإسرائيلية، الدول العربية، اللجنة الرباعية، حيث يتم تنفيذ الالتزامات خلال ثلاث سنوات، الأولى تبلغ حوالي نصف سنة، وتبدأ في مطلع عام ٢٠٠٣م، وتنتهي الثانية في نهاية ذلك العام، في حين تستمر الثالثة حتى ٢٠٠٥م. (تيسير أبو جمعة : انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠م وأثرها السياسي على القضية الفلسطينية ٢٠٠٠–٢٠٠٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، ص٦٣).

(١) قيس عبد الكريم : الإطار العام للقضايا المطروحة (حول الموقف من بعض القضايا التي تطرح عملية صياغة دستور دولة فلسطين)، ص٧.

المبحث الثاني

تطور موقف الجبهة الديمقراطية من قضية اللاجئين وحق العودة

(١٩٩١-٢٠٠٦م)

أولاً : موقف الجبهة الديمقراطية من حق العودة.

ثانياً : تقييم الجبهة الديمقراطية لأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في دول اللجوء.

ثالثاً : تقييم الجبهة الديمقراطية لأثر اتفاقات السلام على قضية اللاجئين.

رابعاً : المخاطر التي تتعرض لها قضية اللاجئين من وجهة نظر الجبهة الديمقراطية.

خامساً : مقترحات الجبهة الديمقراطية لحل قضية اللاجئين.

تعتبر قضية اللاجئين من قضايا الصراع الدائم، التي بدأت منذ حرب ١٩٤٨م، حيث تبلورت المواقف الدولية والإقليمية والمحلية تجاه هذه القضية، واتضحت العديد من المواقف للفصائل الفلسطينية، فقضية اللاجئين تمثل الدعامة الرئيسة لكل الفصائل الفلسطينية، ومن تلك الفصائل كانت الجبهة الديمقراطية.

أولاً : موقف الجبهة الديمقراطية من حق العودة :

إن جذور قضية اللاجئين انبثقت من القرار (١٨١) الذي نص على تقسيم فلسطين إلى دولتين(١)، واعتبر "رمزي رباح"(٢) أن قضية اللاجئين تشكل جوهر القضية الفلسطينية(٣)، و"ينظر إلى حق العودة باعتباره جوهر القضية الفلسطينية، وباعتباره المقياس الفعلي لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وأداة القياس لهذا الحق هي قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية، وأي قبول بتفسير إسرائيلي للقرار (١٩٤) يسقط حق العودة للاجئين سيعني مسَّاً خطيراً بالحقوق الثابتة...، وسيفتح الباب أمام قبول التفسير الإسرائيلي لباقي القرارات الدولية"(٤).

وبين "رمزي رباح" في مطلع التسعينيات من القرن العشرين أن محتوى قرار (١٩٤) تضمن التالي(٥) :

١- حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم.

٢- عدم اعتبار قضية اللاجئين قضية إنسانية، بل لها مكانتها القانونية والسياسية.

ثم أوضح "قيس عبد الكريم" أثر اتفاق أوسلو١٩٩٣م على قضية اللاجئين، بأنه فاقم مشاكل ومخاطر الشتات، فعانت من التوطين، ومن طمس الحقوق المدنية، وخاصة في لبنان، فقد تعرضوا إلى التهجير، والحرمان من أبسط الحقوق المدنية والاجتماعية(٦).

---

(١) إصدارات مركز دراسات اللاجئين : قضية اللاجئين الفلسطينين وحق العودة، ص٣.

(٢) رمزي رباح : ولد في لبنان، عام ١٩٥١م، مسقط رأسه الجليل، يشغل منصب عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية،كاتب وباحث في شؤون اللاجئين، من أشهر كتاباته : اللاجئون وحق العودة، اللاجئين ومفاوضات الوضع الدائم، الأبعاد القانونية والاجتماعية للأونروا (مكتب الجبهة الديمقراطية).

(3) Ramzi Robah : palestnian Refugees the displaced the final status vegotiations negotiations, P. 1.

(٤) رمزي رباح : حق عودة اللاجئين الفلسطينية في إطار االتجاذبات التفاوضية المجانية، مركز الإعلام والمعلومات، وثيقة رقم ١٣، ص٧٩.

(٥) رمزي رباح : اللاجئون والنازحون، (سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة)، ص١٩٣.

(٦) قيس عبد الكريم وآخرون : القبضة المثقوبة، ص١٣-١٥.

وعقدت الجبهة الديمقراطية ندوة في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦م، بعنوان "اللاجئين وحق العودة" أكدت فيها على دعم حق العودة، وضرورة عقد مؤتمرات العودة على قاعدة سياسية واضحة ومحددة، مع تلازم حق العودة مع حق الاستقلال، ثم بعد أسبوعين في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦م، أعلنت القيادة الموحدة للجبهتين تأييداً حاسماً لمؤتمرات حق العودة شرط المحافظة على وحدة الشعب الوطنية والتاريخية والسياسية، وشرط إبقاء حركة مؤتمرات اللاجئين حركة شعبية بعيدة عن تدخل السلطة من الداخل، وعلى أن تكون م.ت.ف بصيغتها الائتلافية وبرنامجها الوطني مرجعية لمؤتمرات اللاجئين(١).

ومن جانب آخر بيّن قياديو الجبهة ملامح اهتمام السلطة الفلسطينية بقضية اللاجئين تمثلت بالتالي(٢) :

١- تشكيل السلطة المجلس الأعلى للاجئين؛ لاتخاذ القرارات التي تتعلق بتقديم خدمات فورية لمخيمات الضفة وغزة، واعتبار السلطة مرجعية لحركة اللاجئين.
٢- سعت السلطة لاحتواء اللجان الشعبية للاجئين، واتخاذ مراكز للشباب في المخيمات، وضمان ولائها للسلطة، وحصر اهتمامها في الجانب الاجتماعي، ومنع تسييس مطالب اللاجئين، خاصة حق العودة.

وبالمقابل انتقد "فهد سليمان" و"رمزي رباح" في التسعينيات من القرن العشرين سعى المنظمة لاحتكار تمثيل اللاجئين في الشتات عبر دائرة شؤون اللاجئين برئاسة عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف (أسعد عبد الرحمن) كمرجعية للمخيمات، لان ذلك منع قيام مرجعيات جماهيرية ديمقراطية تتجاوز السلطة، وحصر مسألة اللاجئين في حدود القضايا الحياتية والإنسانية، وإفراغها من مضمونها السياسي المتمثل بحق العودة، ومحاولة إلحاق قضية اللاجئين بالسلطة ومؤسساتها؛ لقطع الطريق أمام بناء حركة موحدة للاجئين، وبناءً على ذلك ستزداد مشكلة اللاجئين خطورة(٣)، وعلى مستوى م.ت.ف فقد بين علي فصل في عام ١٩٩٦م بأن دورها كممثل شرعي وحيد للشعب قد تراجع، على أثر انخراط فريق منها في أوسلو(٤).

---

(١) علي فياض : مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني، ص١١٨-١١٩.
(٢) فهد سليمان. رمزي رباح : بسط سيادة دولة فلسطين.. المقدمات السياسية (الدولة المستقلة والسيادة الوطنية)، ص٦٠.
(٣) المصدر السابق، ص٦١.
(٤) على فيصل : اللاجئون الفلسطينيون، ص١٢٩.

يبدو مما سبق أن الجبهة أشادت بموقف السلطة الفلسطينية من حق العودة، وبالمقابل أدانت منظمة التحرير الفلسطينية، في حين السلطة عندما تتحدث عن عودة اللاجئين فهي تتحدث عن حل يتمثل في لم الشمل فقط.

موقف الجبهة الديمقراطية من القرارات الدولية المتعلقة بحق العودة

بيّن "علي فياض" في مطلع القرن الحادي والعشرين بأن الجبهة الديمقراطية تمسكت بالحقوق التاريخية الوطنية، واعتبرت حق العودة هدفاً رئيساً للنضال لكن من ناحية سياسية وافقت على إخضاع الحق لقرارات الشرعية الدولية، ودلل على ذلك بأن الجبهة الديمقراطية طالبت في نيسان/أبريل ١٩٩٢م بالعمل على استعادة قضية اللاجئين، لتوضع على طاولة المفاوضات الثنائية في واشنطن، وأن بيانات الجبهة ما بين عامي (١٩٩٣–١٩٩٨م) كانت تنادي بالالتزام ببرنامج الإجماع الوطني الذي يشمل حق العودة[١].

وأكدت الجبهة في مطلع القرن الحادي والعشرين على ما ورد في نص قرار (١٩٤) كان منسجماً مع مبادئ القانون الدولي، فقد نص على عودة اللاجئين إلى ديارهم، ونص أيضاً على التعويض، والتعويض ليس بديلاً عن العودة، ولا يلغيه، بل هو مكمل لحق العودة [٢].

وحذر "رمزي رباح" من خطورة أن يفسر حق العودة إلى الدولة الفلسطينية؛ لأن ذلك يعني عملياً توطين لاجئ الضفة والقطاع، أي قرابة مليون ونصف المليون لاجئ[٣]، وأكد على أن "حق العودة حق جماعي لشعب، وحق فردي لشخص، وهو لا يسقط بالتقادم أو الإنابة"، وأنه على الرغم من محاولات إسرائيل بالتلاعب بالمصطلحات للهبوط بهذا الحق الراسخ قانونياً، وسياسياً وتاريخياً، إلا أنه لا يمكن التنازل عنه، أو إسقاطه[٤].

فحق العودة ليس من حق مجموعة فلسطينية، فهو حق تضمنته قرارات الأمم المتحدة، وتؤيده جميع قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، فالشعب الفلسطيني يرفض التلاعب المتكرر

---

(١) علي فياض : مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني، ص١١٣.

(٢) قيس عبد الكريم وآخرون : السور الواقي، ص٦١.

(٣) رمزي رباح : حق عودة اللاجئين الفلسطينية في إطار االتجاذبات التفاوضية المجانية، مركز الإعلام والمعلومات، وثيقة رقم ١٣، ص٧٧.

(٤) المصدر السابق، ص٨٢.

بمصير حقه بالعودة، فطريق السلام من وجهة نظر الجبهة الديمقراطية هو طريق القرارات الدولية، وعلى رأسها قرار (١٩٤)، على أن يتم برقابة دولية[١].

انتقد "رمزي رباح" في مطلع القرن الحادي والعشرين قرار (٢٤٢) لأنه تناول قضية اللاجئين بشكل عام وغير محدد، إذ تحدث عن تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، دون توضيح لمضمون تلك التسوية، وبين أيضاً أن معظم قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة تكفل للاجئين مكانة اللاجئ من الناحية القانونية، ويترتب على ذلك تحديد سياسي ينص على أن اللاجئين ليسوا أفراداً بل جماعة تنتمي إلى أصل انسلخت عنه لأسباب قاهرة، ولهم هوية توحدهم، مما يمنحهم حق العودة إلى ديارهم، والاستفادة من ممتلكاتهم، مع إمكانية اللجوء إلى التعويض كجزء من القرار، وليس بديلاً عن حق العودة[٢].

وأوضحت الجبهة الديمقراطية أنه على الرغم من اعتبار قرار (١٩٤) قرار اعتراف دولي بحق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم التي طردوا منها في ١٩٤٨م، إلا أن هناك العديد من المؤشرات تدلل على تآكل القرار من خلال عمليات المفاوضات والاتفاقات، وتلك المؤشرات هي[٣] :

١- امتناع الولايات المتحدة عن التصويت على قرار (١٩٤) في الجمعية العامة، على الرغم أنها كانت قبل توقيع أوسلو ووادي عربة[٤] تبادر سنوياً إلى تجديد القرار (١٩٤)؛ للتأكيد عليه في الأمم المتحدة، إلا أنها تراجعت عن ذلك، مبررة تراجعها بأن التأكيد على القرار يعتبر تدخلا في مفاوضات إسرائيل وفريق أوسلو الفلسطيني، وأن موضوع اللاجئين أدخل إلى لجنة المفاوضات التي شكلت لهذا الغرض.

٢- تصويت إسرائيل ضد القرار بعد أن كانت تكتفي منذ قيامها بالامتناع عن التصويت، وأن سبب الامتناع السابق هو ربط قرار (١٨١) -الاعتراف بقيام إسرائيل- مع قرار (١٩٤)، وعدم التعارض بينهم، وإجمالاً تصويت إسرائيل ضد القرار أضعفته، ودل على اختلاف موازين القوى الجديدة.

---

(١) إصدارات الجبهة الديمقراطية : شطب حق العودة وإغفال القرار الأممي ١٩٤ ليس من حق مجموعة- وثيقة البحر الميت/ جنيف، بتاريخ ٢٠٠٣/١/١٤م.

(٢) رمزي رباح : اللاجئون والنازحون، (سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة)، ص١٩٢.

(٣) علي فيصل : اللاجئون الفلسطينيون ووكالة الغوث، ص١١٦-١١٩.

(٤) اتفاق وادي عربة: انعقد في ٢٧ أكتوبر/١٩٩٦م، بين الأردن واسرائيل، حيث تبادل الطرفين التمثيل الدبلوماسي على مستوى السفراء، وأشهر ما تم الاتفاق عليه: الرجوع إلى خط ١٩٢٢م، وأن تكون مرجعية موضوع اللاجئن الفلسطينين القانون الدولي، وبالنسبة للمياه فقد اتفق الطرفين على اعادة توزيع حصص المياه بين الجانبين من جديد. (جبر الهلول: المواثيق والعهود في ممارسات اليهود، ص ٢٩٦-٢٩٨).

٣- انخراط الأونروا في أعمال لجنة اللاجئين للمفاوضات متعددة الأطراف، وعلى قاعدة تسخير خبرات الأونروا؛ لتطبيق برامج تأهيل الفلسطينيين ودمجهم في محيطهم.
٤- برنامج تطبيق السلام[١] الهادف إلى توفير البنية التحتية لسلطة الحكم الذاتي، يسعى إلى دمج مؤسسات الأونروا في مؤسسات سلطة الحكم الذاتي تمهيداً لإنهاء خدماتها.
٥- تقليص خدمات الاونروا، ومن أمثلة ذلك امتناع الأونروا عن قبول الموظفين بشكل دائم، واعتمادها على نظام التعاقد حتى حزيران/يونيو ١٩٩٩م، وهذا الموعد المفترض لاختتام أعمال مفاوضات الحل الدائم بين سلطة الحكم الذاتي وإسرائيل، وأنه الموعد المفترض لحسم مصير اللاجئين في مناطق الشتات.
٦- إنشاء الأونروا صندوقاً مستقلاً لدفع تعويضات نهاية الخدمة لموظفيها المحليين عندما يتطلب الأمر ذلك، وهذا دليل على تمهيد الأونروا لإنهاء خدماتها.

يبدو مما سبق أن امتناع الولايات المتحدة الأمريكية واعتراض إسرائيل على القرار، اقترن بدعوة من الولايات المتحدة لإعادة النظر في كافة قرارات الأمم المتعلقة بالشرق الأوسط، وقد أحيلت إلى المفاوضات باعتبار أن قرارات الأمم تشكل استباقاً لنتائج المفاوضات، وتدخلا في مساراتها.

ثانياً : تقييم الجبهة الديمقراطية لأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في دول اللجوء :

يتوزع اللاجئون المسجلون في سجلات وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين (الاونروا)، على خمس مناطق رئيسة وهي : قطاع غزة، والضفة الغربية، والأردن، وسوريا، ولبنان[٢]، فقد "شكل الوجود الفلسطيني اللاجئ في البلدان العربية المضيفة منذ ١٩٤٨م مسألة إشكالية ذات حساسية بالغة، وقبل أن تكون الإشكالية وليدة معطيات سكانية، أو وضعية قانونية ما، فهي محصلة ونتاج

(١) برنامج تطبيق السلام : عرضته الأونروا على اجتماع اللجنة الاستشارية للأونروا، بتاريخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣م كمبادرة جديدة لدعم عملية السلام في الشرق الأوسط بعد توقيع أوسلو، وقد صيغت مشاريع برنامج تطبيق السلام بالتشاور مع الشخصيات الفلسطينية المحلية، وتم إعدادها انسجاماً مع توصيات تقرير عنوانه دعم المرحلة الانتقالية، ومنذ تطبيق البرنامج كثفت الأونروا المباحثات والتنسيق مع قيادة م.ت.ف في تونس، وممثلي المجلس الفلسطيني الاقتصادي للتنمية، وإعادة اعمار القدس، وصيغ البرنامج ليكون منسجم مع توصيات البنك الدولي في ضوء بعثاته إلى الضفة والقطاع، وذلك تمهيدا لتغيير دور الأونروا إلى أن يتولى الفلسطينيين جملة من المهمات. (جان جورج دانيال : مؤتمر مدريد سيناريو متكامل من أجل السلام في الشرق الأوسط "دراسة وثائقية"، ج ٣، ٥٦٩).
(٢) علي فيصل : اللاجئون الفلسطينيون ووكالة الغوث، ص١٠.

لطبيعة المشروع السياسي الخاص باللاجئين القائم على التوطين، الذي سعت إسرائيل لفرضه على الشعب الفلسطيني، وشعوب المنطقة"[١].

على مستوى اللاجئين في الأردن[٢] فهم يحملون جنسيتين (أردنية، لاجئ فلسطيني) مما يجعل قضيتهم مركبة[٣]، واتسم وضعهم بخصوصية فريدة بفعل الروابط التاريخية، فالفلسطينيون يتمتعون بحقوق المواطنة، وبينت الجبهة الديمقراطية في عام ١٩٩٤م أنه على أثر العلاقة الطيبة مع الأردن، وذلك بعد فك الارتباط، فإنها تمارس علاقتها الكفاحية مع حزب الشعب الديمقراطي الأردني على قاعدة الوحدة الفكرية، والنضالية، والتي تمثلت فيمايلي .[٤] :

١- صون المنجزات التي تحققت في إرساء العلاقة الأردنية – الفلسطينية على قاعدة راسخة، وعلى أساس قرارات فك الارتباط القانوني مع الضفة، واعتراف الأردن باستقلال دولة فلسطين، وتطوير العلاقة الأخوية بين الشعبين على أساس الاحترام والمساواة والتضامن بينهما في النضال المشترك ضد الاحتلال.
٢- حماية حق الفلسطينيين اللاجئين في الأردن من خلال الحفاظ على شخصيتهم الوطنية المتميزة، وحقهم في التعبير عنها، والمشاركة في صوغ مصيرهم الوطني، من خلال انخراطهم في نضال الشعب الفلسطيني، وإطاره السياسي الموحد؛ لإحباط مشاريع التوطين، وسائر الحلول التصفوية.
٣- أن إنجاز مهمات التحرر الوطني الديمقراطي في الأردن، وفوز الشعب الفلسطيني بحقه في إقامة دولته المستقلة على أرضه يوفران الشروط لتجديد الوحدة بين الشعبين على أساس المساواة الديمقراطية.

يلاحظ تطور فكر وموقف الجبهة من اللاجئ الفلسطيني في الأردن فقد كانت ترى أنه يجب أن يكون مقاتلاً وثائراً لاسترداد حقوقه؛ الأمر الذي وتر العلاقات ما بينها وبين النظام الأردني (أيلول الأسود)، لكن فيما بعد أصبح العمل في أوساط اللاجئين يقتصر على الأنشطة الثقافية والإعلامية،

---

(١) رمزي رباح : اللاجئون والنازحون، (سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة)، ص٢٠٦.

(٢) اللاجئون في الأردن : يعيش في الأردن أكثر من ٢ مليون لاجئ، حيث يتمتعون بالمواطنة الأردنية الكاملة، باستثناء حوالي ١٤٠.٠٠٠ لأجيء أصلهم من قطاع غزة، وهم يحملون جوازات سفر أردنية مؤقتة لا تخولهم حق المواطنة الكاملة كحق التصويت، وحق التوظيف في الدوائر الحكومية، ويقيم اللاجئون في عشر مخيمات رسمية، وثلاثة غير رسمية، أشهر المخيمات : الزرقاء، اربد، عمان الجديد، البقيعة، الحصن، جرش. (ناهض زقوت : اللاجئون الفلسطينتيون" ذاكرة وطن لا تنسى"، ص ٧٣-٧٥).

(٣) علي فيصل : اللاجئون الفلسطينيون ووكالة الغوث، ص١٢٨.

(٤) وثائق المؤتمر الوطني الثالث ١٩٩٤م : البرنامج السياسي والنظام الداخلي، ص٤٢-٤٥.

الداعمة والمساندة لنضال الشعب الفلسطيني في الداخل، إضافة إلى صمود اللاجئ في الأردن وحماية ذاكرته وشخصيته وهويته، كما يبدو أن الجبهة اعتبرت اللاجئين في الأردن مركز ثقل رئيسي لحركة النضال من أجل حق العودة؛ لذلك أولت الساحة الأردنية اهتماماً، وأبدت ارتياحها على المستوى الاجتماعي والاقتصادي؛ لتمتع اللاجئين بحقوق المواطنة الأردنية.

لكن الجبهة تخوفت في أواخر العقد الأخير من القرن العشرين من مساعي الحكومة الأردنية عند تنفيذها برنامج حزمة الأمان الاجتماعي، وتوفير الموارد المالية، بحجة تأهيل الأحياء الفقيرة؛ لان تلك الخطة كانت تستهدف ربط المخيمات إدارياً وخدماتياً بالبلديات والإدارات الحكومية الأردنية، تمهيداً لإلغاء خصوصية المخيم، ونفي صفته السياسية، فهي تسعى لبرنامج التسوية الخاصة بالأراضي المقام عليها المخيمات لاستردادها عبر شرائها، ولتحمل اللاجئين ثمنها عبر الأقساط، وبذلك تكون وطنت اللاجئ، ودفع اللاجئ ثمن توطينه، وفي الوقت نفسه تترافق تلك الإجراءات مع توسيع دور "دائرة شؤون اللاجئين" وصلاحياتها تمهيداً لتحل محل الأونروا، فقد أعيد تشكيل دوائرها القانونية والفنية والإدارية، والتخطيطية، وتعززت مكانتها، ومرجعيتها للمخيمات، وذلك تمهيداً لعملية التوطين[١].

واعتبرت الجبهة الأردن في عام ١٩٩٦م أن ملف اللاجئين ملف مغلق بعد التوقيع على اتفاق وادي عربة[٢]، وعلى أثر ذلك دعت الجبهة إلى مواجهة السياسة الرسمية الأردنية تجاه قضية اللاجئين، وألقت على عاتق حركة اللاجئين دوراً كبيراً في الأردن للدفاع عن حقوقهم، وأن تعمل لجنة الدفاع عن حق العودة على إدراج قضية اللاجئين على جدول أعمال الحركة الوطنية الأردنية من منظور ديمقراطي[٣].

وأكد "حواتمة" في لقاء مع عبد الإله الخطيب (وزير الخارجية الأردنية) في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١م على أن حق العودة عملاً بقرار (١٩٤) حق غير قابل للتجزئة والتقسيم، والعودة يجب أن تتم وفق برنامج يشمل لاجئي الأردن، وسوريا، ولبنان، ومصر، والعراق حيث الكتل الكبرى، وأكد أيضاً أن تجزئة حل مشكلة اللاجئين ستؤدي إلى التوطين والانفجارات الكبرى في أماكن اللاجئين كافة، وخاصة

---

(١) فهد سليمان. رمزي رباح : بسط سيادة دولة فلسطين..المقدمات السياسية، (الدولة المستقلة والسيادة الوطنية)، ص٥٧.

(٢) علي فيصل : اللاجئون الفلسطينيون ووكالة الغوث، ص١٢٨.

(٣) قيس عبد الكريم وآخرون : السور الواقي، ص١٤٧-١٤٨.

في الأردن، ولبنان، وسوريا[١]، ودعت الجبهة إلى التعاطي مع ملف اللاجئين عبر برنامج عملي، وخطة لبناء حركة جماهيرية تسعى لتحقيق أهدافها عبر نشاطاتها وفعالياتها[٢].

وعلى مستوى وجود اللاجئين الفلسطينيين في لبنان[٣] فقد درس المكتب السياسي للجبهة أوضاعهم، ولاحظ أن أوضاع المخيمات سيئة؛ الأمر الذي يهدد سكان المخيمات، ويفتح الباب للعبث بمصيرهم، مما دفع المكتب السياسي إلى إقرار أن النضال من أجل إعادة اعمار المخيمات سيبقى عنواناً بارزاً للحركة السياسية الفلسطينية في لبنان[٤].

أن المخيمات في لبنان تعتمد بشكل كامل على الأونروا، وذلك لإحجام الدولة المضيفة (لبنان)عن القيام بأي دور خدماتي نحو المخيمات، فلم تخصص البلديات أو المحافظات أو الوزارات اللبنانية أية ميزانيات خاصة لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين المقيمة على أراضيها[٥].

وأوضح قياديو الجبهة في مطلع القرن الحادي والعشرين أن السياسة اللبنانية الرسمية إزاء اللاجئين حافظت على ثباتها، في اتباع الخطوات المتلاحقة الهادفة إلى الضغط على الوجود الشعبي الفلسطيني للتخفيف من أعبائه في سياق استقبال مفاوضات الحل الدائم، وأوضحوا أيضاً أن السياسة اللبنانية أفسحت المجال لحركة اللاجئين أن تنشط في الدفاع عن حقوقهم الاجتماعية،

---

(١) سامي جبر : بيانات ووثائق الجبهة الديمقراطية ١٩٨٧-٢٠٠٢م، (اجتماع حواتمة مع وزير الخارجية الأردنية عبد الإله الخطيب)، ص٤٠٩.

(٢) فهد سليمان. رمزي رباح : بسط سيادة دولة فلسطين.. المقدمات السياسية، (الدولة المستقلة والسيادة الوطنية)، ص٧٥.

(٣) أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان :

- الوضع الاجتماعي : حافظ الفلسطينيون على بنية المجتمع الفلسطيني الأصلية، وزاد الشعور بالتضامن لمواجهة المعاناة، وبفعل التركيبة الطائفية لم يندموا الفلسطينيين
- الوضع الاقتصادي : تمت معاملتهم على أنهم أجانب، وعلى صعيد قوانيين العمل فهم لا يتمتعون بحرية التنقل، والعامل الفلسطيني ملزم بالحصول على ترخيص عمل يصدر عن وزارة العمل اللبنانية مما أثر سلباً على تلبية الحاجات الأساسية.
- الوضع القانوني : لم يتم التعامل مع اللاجئ الفلسطيني بنفس مستوى المواطن اللبناني، وطبقت الدولة اللبنانية القوانين الصارمة على الفلسطينيين في لبنان، ولم يكن يحق لهم ممارسة الحريات مثل : حرية التجمع أو السفر أو التنظيم السياسي أو الاتحاد النقابي.
- أشهر المخيمات : الرشيدية، برج الشمالي، البص، عين الحلوة، المية ومية، شاتيلا، نهر البارد، البداوي(سامر أبو رجيلة : العلاقات الفلسطينية اللبنانية وأثرها على الوجود الفلسطيني في لبنان ١٩٦٩- ١٩٨٢م، رسالة ماجستير غير منشورة، ص ٢٣).

(٤) إصدارات الجبهة الديمقراطية : بلاغ صادر عن المكتب السياسي ٢٠٠٨م، ص١٩-٢٠.

(٥) علي فيصل : اللاجئون الفلسطينيون ووكالة الغوث، ص٦٨-٦٩.

والإنسانية، والسياسية، مستندة إلى دعم بعض القوى والفعاليات السياسية اللبنانية[1]، وبينت الجبهة أن اللاجئين الفلسطينين في لبنان واجهوا عقبات عديدة تمثلت بالتالي :

- منع الفلسطينيين من الاحتفال بالمناسبات الوطنية كذكرى النكبة.
- الاعتقالات والتعذيب لأي فلسطيني ينتمي إلى حزب سياسي لبناني أو عربي، وتحديداً القومي سواء حركة القوميين العرب، أو حزب البعث، ومنع أي اتجاه فكري أو عملي في مواجهة إسرائيل.
- حرمان اللاجئين من حرية الحركة، وعزلهم في مخيمات تحولت إلى معازل، حرمت من أبسط الخدمات.
- إصدار التشريعات والقوانين التي تحرم اللاجئين من حق العمل، ما عدا البناء والزراعة، دون أية ضمانات اجتماعية؛ إضافة إلى حرمانهم من التعليم[2]، وحرمانهم من الحقوق المدنية والاجتماعية؛ الأمر الذي هجّر آلاف الفلسطينيين، وعملت على منع المسافرين من العودة[3]، إضافة إلى إجراءات أخرى، مثل : الشطب من دائرة اللاجئين[4].
- التضييق على المخيمات اجتماعياً وأمنياً، وخاصة مخيمات الجنوب؛ لقربها من إسرائيل، وعملت على تقليص مساحات المخيمات، عبر طرحها مشاريع تهدد بإزالة مساحات المخيمات.
- السعي رسمياً للإمساك بورقة اللاجئين الفلسطينيين للتحكم بالقضية، عبر تعزيز صلاحيات "مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين" لتقدمها كمرجعية رسمية للتعاطي مع المخيمات محلياً وعربياً ودولياً، وذلك بهدف التخفيف من الوجود الشعبي الفلسطيني بممارسة سياسة التهجير[5].
- منع تطور أدوات وأطر التعبير المستقل عن الشخصية الفلسطينية، والدفاع عن مصالحها الوطنية المباشرة[6].

وعلى أثر ذلك دعت الجبهة كافة منظماتها في لبنان، وعموم حركة اللاجئين للتحرك بكل الاتجاهات، ومع كافة القوى؛ لإزالة العقبات، التي ما زالت تعطل صدور القوانين الضرورية من الجهات اللبنانية المختصة، والاعتراف بالحقوق الإنسانية للاجئين في لبنان، وفي هذا المجال دعت

---

(١) قيس عبد الكريم وآخرون : السور الواقي، ص١٤٩.

(٢) فهد سليمان وآخرون : إستراتجية دفاعية للقطاع، ص١٥٩.

(٣) فهد سليمان. رمزي رباح : بسط سيادة دولة فلسطين.. المقدمات السياسية، (الدولة المستقلة والسيادة الوطنية)، ص٥٧-٥٨.

(٤) رمزي رباح : اللاجئون والنازحون، (سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة)، ص٢١٣.

(٥) فهد سليمان. رمزي رباح : بسط سيادة دولة فلسطين.. المقدمات السياسية، (الدولة المستقلة والسيادة الوطنية)، ص٥٧-٥٨.

(٦) رمزي رباح : اللاجئون والنازحون، (سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة)، ص٢١٣.

اللجنة المركزية للجبهة إلى إعادة تقديم المرجعية السياسية للشعب الفلسطيني في لبنان[١]، "فالمصلحة اللبنانية تتحقق بصون الحقوق الفلسطينية، وعدم تذويبها، والحرص على تماسكها الاجتماعي، والتأكيد على حق العودة ورفض التوطين"[٢].

ونادت الجبهة في مطلع القرن الحادي والعشرين بعدة أمور لتحسين أحوال اللاجئين في لبنان وهي[٣] :

١- حق العمل : ينبغي إقرار حق العمل بحرية، كما ينبغي استفادة العمال الفلسطينين من جميع المكتسبات التي يحصل عليها العامل اللبناني، أي تقديمات صندوق الضمان الاجتماعي في المجالين الصحي والاجتماعي طالما أن العامل الفلسطيني ملزم بسداد اشتراكاته السنوية لإدارة الصندوق.
٢- تملك الفلسطينيين في لبنان؛ لأن عدم ذلك يوجد مئات المشاكل للاجئين، ويخلق سياسة التمييز، وفي الوقت نفسه تملك اللاجئين في لبنان لا يعني توطينهم.
٣- أن تدعم لبنان نضال اللاجئين من أجل العودة إلى ديارهم، وإنشاء الدولة الفلسطينية ذات السيادة الكاملة.
٤- صون الوجود الفلسطيني ومعالجة أوضاع المخيمات في لبنان، وخاصة الأمنية.
٥- تسهيل معاملات الفلسطينيين فيَ مديرية شؤون اللاجئين"، والدعوة إلى زيادة عدد موظفي المديرية، وافتتاح مراكز في المحافظات بهدف تلبية احتياجات اللاجئين.
٦- الحريات السياسية والنقابية والإعلامية، وفتح المجال أمام النضال السياسي والإعلامي، والتنظيم النقابي، وبناء المؤسسات من أجل تحشيد الطاقات الفلسطينية؛ لإنجاز حقوقه الوطنية وفي مقدمتها حق العودة.

أما في سوريا[٤] فقد أوضح "علي فيصل" في التسعينيات من القرن العشرين أن اللاجئين يتمتعون بما يتمتع به المواطنون السوريون من حقوق، ما عدا الحقوق التي تمس هويتهم وجنسيتهم، وذلك يرجع بالفائدة على اللاجئين، ومن جهة أخرى أكدت سوريا على إيجاد حل

---

(١) قيس عبد الكريم وآخرون : إستراتيجية فلسطينية بديلة، ص٢٩-٣٠.

(٢) رمزي رباح : اللاجئون والنازحون، (سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة)، ص٢١٣.

(٣) قيس عبد الكريم وآخرون : إستراتيجية فلسطينية بديلة، ص١٩٣.

(٤) اللاجئون في سوريا : يعيش ما يزيد عن ٤٦٠.٠٠٠ لاجئ، في تسع مخيمات رسمية، وثلاثة غير رسمية، وقامت الحكومة السورية بمسؤولية توفير المرافق الأساسية، من خلال الإدارة العامة للاجئين، ومن أشهر المخيمات : خان الشيخ، النيرب، حماة، خان دنون، درعا، الست زينب، اليرموك، عين التل، الرمل. (ناهض زقوت : اللاجئون الفلسطينيون" ذاكرة وطن لا تنسى"، ص ٨٠-٨٣).

للاجئين وفقاً للقرارات الدولية، وهذا ينعكس بتمسك سوريا في مفاوضاتها بحقوق اللاجئين القومية والوطنية كاملةً، وفي مقدمتها العودة إلى ديارهم(١).

وأكدت الجبهة في عام ٢٠٠٢م على أن أوضاع اللاجئين شهدت حالة مستقرة؛ بسبب جمود العملية التفاوضية بين الجانبين السوري–الإسرائيلي، وامتناع الطرف السوري منذ البداية عن المشاركة في المفاوضات، وأن سوريا قبلت إنجاز بعض المشاريع الخدمية في إطار (برنامج تطبيق السلام PTP) دون إعطاء تلك الخطوة أبعاداً سياسة، وعلى الرغم من ذلك فإن المخيمات تعاني من نقص خدمات الأونروا(٢)، مما فاقم المشكلات الاجتماعية والسياسية، وزاد من الخوف على الحقوق الوطنية الخاصة بهم؛ الأمر الذي دعا إلى تبلور الخطط، والتحركات الجماهيرية للمطالبة بحقوق اللاجئين، وألقى ذلك على عاتق المؤسسات الموجودة في سوريا، باعتبارها العامل الرئيس لتعبئة الطاقات(٣)، وبينت الجبهة أن حركة اللاجئين في سوريا اتسمت بالنشاط المتزايد في جوانبها السياسية والثقافية، وهي تحتاج إلى استنهاض في دورها الاجتماعي(٤).

ودعت الجبهة الديمقراطية لجعل يوم ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١م يوماً لتصعيد التحركات الشعبية، لتجسيد نداء حق العودة، والتعبير عن الإجماع الوطني على حق العودة، والتمسك به، مما يستدعي المشاركة من كافة قوى الشعب وقطاعاته ولجانه الشعبية، ومؤسساته، ليكون رداً حاسماً على مخططات التوطين، والعمل على الرفض الصريح لاستئناف المفاوضات(٥).

و أوضحت الجبهة في عام ٢٠٠٣م أن قضية اللاجئين تشهد تراجعاً سواء على المستوى الرسمي الفلسطيني أو العربي أو الدولي؛ الأمر الذي أدى إلى طمس حق اللاجئين في العودة، والبحث عن حلول بديلة تتراوح بين فكرة حق العودة إلى الدولة الفلسطينية، وبين مشاريع إعادة التوطين والتأهيل خارج الوطن، ولكن في ظل انتفاضة الأقصى دعت الجبهة إلى تصعيد حركة المطالبة بحق اللاجئين، وإصرار اللاجئين أنفسهم على الدفاع عن حقوقهم في إطار الحركة

---

(١) علي فيصل : اللاجئون الفلسطينيون ووكالة الغوث، ص١٢٧.

(٢) قيس عبد الكريم وآخرون : السور الواقي، ص١٥٠–١٥١.

(٣) فهد سليمان. رمزي رباح : بسط سيادة دولة فلسطين.. المقدمات السياسية، (الدولة المستقلة والسيادة الوطنية)، ص٥٩.

(٤) قيس عبد الكريم وآخرون : السور الواقي، ص١٥١.

(٥) سامي جبر : بيانات ووثائق الجبهة ١٩٨٧–٢٠٠٢م، (اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم حق راسخ لا يقبل المساومة)، ص٤٠٠.

الوطنية الفلسطينية، والدفاع عن حقوقهم الاجتماعية والإنسانية(١)، ونادت في العام نفسه لمواجهة مخططات التوطين من خلال(٢) :

١- النضال الديمقراطي لصون الهوية الوطنية، والكيانية والسياسية للاجئين، والتصدي لكافة مشاريع التوطين، ومواجهة سياسات التضييق على اللاجئين.
٢- مواجهة الأونروا لوضع حد لسياسة تقليص الخدمات المباشرة التي تقدمها للاجئين انسجاماً مع التوجه إلى تقليص الالتزام الدولي بقضية اللاجئين، وإدخال تغيير على وظيفة الأونروا بما ينسجم مع مشاريع التأهيل والدمج في الدول المضيفة، والمطالبة بتحسين خدمات الصحة والتعليم.
٣- استنهاض وضع وطني منظم في الشتات قائم بذاته، ومكمل للوضع الوطني في الداخل، ومتفاعل معه في إطار م.ت.ف، بحيث يشكل عامل توازن في الحركة السياسية الفلسطينية بين الداخل والخارج؛ للوصول إلى نتيجة مفادها أنه لا يمكن تجاوز مشكلة اللاجئين عبر المفاوضات، أو خلف الجدران بعيداً عن رغبات جماهير اللاجئين.
٤- تصليب الموقف التفاوضي الفلسطيني على قاعدة التمسك بضرورة الاعتراف بحق العودة وفقاً لقرار (١٩٤) شرطاً لأية تسوية، والإبقاء على حق العودة مدرجاً على جدول أعمال الحركة الوطنية الفلسطينية، آخذين بعين الاعتبار أن ترابط الأهداف الوطنية لا يعني تحقيقها دفعة واحدة؛ الأمر الذي يتطلب إغلاق باب المقايضة على قضية اللاجئين، في أية تسوية سياسية.

يلاحظ مما سبق أن أفكار ومقترحات الجبهة الديمقراطية كانت أقرب إلى تنظير المثقفين التي تحتاج إلى من ينفذها، فلا يمكن اعتبارها برنامجاً أو خطة عمل تقوم بها الجبهة بدور القائد، كما يلاحظ أن أفكارها تفتقر للانسجام والتماسك، فهي في الوقت الذي تدعو فيه للوحدة الوطنية؛ لمواجهة الأخطار في القضايا الكبيرة التي لا تستطيع هي فعل شئ إزاءها، مثل : مواجهة إهدار حقوق اللاجئين أو الاستيطان أو القدس، فإنها تلجأ في قضايا أخرى إلى تجاهل رأي قطاع واسع من أبناء الشعب الفلسطيني عندما تتحدث عن العلمانية كقاعدة للعلاقات في إطار الدولة الفلسطينية.

ثالثاً : أثر اتفاقات التسوية السياسية على قضية اللاجئين :

أكدت الجبهة بأن المفاوض الفلسطيني لم ينجح في تعديل شروط التسوية بشأن قضية اللاجئين؛ الأمر الذي زاد من ردة الفعل الشعبية، وبينت أن المفاوضات أدت إلى تراجع دائرة الشؤون الفلسطينية للاجئين على الصعيد الوطني، وفي علاقاتها مع مخيمات اللاجئين، بدلاً من

---

(١) إصدارات الجبهة الديمقراطية : بعد إعلان الهدنة (الانتفاضة بين مرحلتين)٢٠٠٣م، ص٢٨.
(٢) المصدر السابق : ص٢٩.

أن تكون فاعلة لخدمة اللاجئين، وتعمل على حماية حقهم في العودة، وتضغط على الأونروا لتوفير الخدمات[١].

وبناءً عليه رفض "صالح زيدان" أشكال التسوية –مؤتمر مدريد ١٩٩١م– التي لا تنص على قرار (١٩٤) بقوله "لا تسوية ولا حل دون إقرار حق اللاجئين في العودة"، و"يجب العمل على توحيد الصف الفلسطيني لمجابهة التحديات التي يواجهها شعبنا في هذه المرحلة بما فيها صيانة حق العودة"[٢].

يتضح مما سبق أن الجبهة تؤكد على تطبيق قرار (١٩٤)، وفي الوقت نفسه مسارها الفكري (البرنامج المرحلي) ينادي بحدود ١٩٦٧م، وهذا يعطي إشارة إلى أن الجبهة أخضعت حق العودة للتسوية، وليس وفق المعيار التاريخي التحرري، لأن حدود ١٩٦٧م تعني تنازلاً عن كل أراضي اللاجئين، مما يعكس التوتر في المسار الفكري للجبهة الديمقراطية.

وأكد مركز دراسات اللاجئين في فلسطين موقف الجبهة من أثر اتفاق مدريد على قضية اللاجئين بقوله : "مع انطلاق العملية التفاوضية في منطقة الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل في مؤتمر مدريد في نهاية تشرين الأول ١٩٩١م شهد القرار (١٩٤) تطورات سلبية أدت إلى إضعافه وتآكله سياسياً، دون أن يمس ذلك على الإطلاق قوته القانونية، أو أن يؤثر على موقف المجتمع الدولي منه، فقد استبعد مؤتمر مدريد من القرار (١٩٤) الأسس التي عُقد بموجبها، واكتفى بالقرارين ٢٤٢–٣٣٨ علماً أن القرارين يعالجان الصراع العربي–الإسرائيلي من ١٩٦٧م مع تجاهل تام لأسباب الصراع منذ ١٩٤٨"[٣].

وبينت الجبهة في بيان لها بتاريخ ٢٠ حزيران/ يونيو ١٩٩٥م موقفها من اتفاق أوسلو بأنه ضاعف من مخاطر إرساء حل قضية اللاجئين على قاعدة التوطين والتهجير، وبأنه حول قضية اللاجئين إلى قضية إقليمية عربية–إسرائيلية، يتم بحثها عبر المفاوضات متعددة الأطراف[٤]، أو

---

(١) إصدارات الجبهة الديمقراطية : التقرير السياسي٢٠١٣م، ص٩٦.

(٢) تصريح صحفي لصالح زيدان : لا نهاية للصراع دون عودة اللاجئين إلى ديارهم، بتاريخ ٢٠٠٥/٥/١٥.

(٣) إصدارات مركز دراسات اللاجئين : قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة، ص١٥–١٧.

(٤) المفاوضات المتعددة الأطراف : انبثقت من مؤتمر مدريد، كمسار مواز للمفاوضات الثنائية، ولتحقيق هدفين هما : تسهيل التقدم على المستوى الثنائي، عبر إيجاد ساحة منفصلة، تتمكن إسرائيل والدول العربية، وخاصة دول الخليج من البحث في بعض القضايا غير السياسية، كإجراءات لبناء الثقة بين الأطراف، أما الهدف الثاني سعي الأطراف لتحقيق مصالح مشتركة، ومعالجة مشكلات المنطقة العربية على المستوى الإقليمي. (أحمد قريع : المفاوضات المتعددة الأطراف لعملية السلام"بدايات ملتبسة ونهايات مؤجلة"، ص٥).

الثنائية[1]، وبالمقابل سعت إسرائيل والإدارة الأمريكية لفرض صيغة لحل القضية تقوم على التنكر لحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم[2].

كذلك أوضح "تيسير خالد" و"فهد سليمان" في عام ١٩٩٩م بأن اتفاق أوسلو رحّل قضية اللاجئين إلى مفاوضات الحل الدائم، وأسقط مرجعيتها الشرعية الدولية، المتمثلة بالقرار (١٩٤)، وبذلك فقد نزع المكانة السياسية[3].

وأشار "رمزي رباح" إلى أن أوسلو ٢ (طابا) أسقط الشرعية الدولية كمرجعية لقضية النازحين والقرار (٢٣٧) الصادر في ١٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧م، الذي نص على العودة اللا مشروطة، إضافة إلى أنه لم يعالج قضية النازحين ١٩٦٧م بشكل مستقل، بل تناولها تحت عنوان "الارتباط والتعاون مع مصر والأردن"، وذلك منح إسرائيل التحكم بعودة النازحين؛ لأنه أعطى إمكانية اختيار الأفراد وعودتهم بما لا يحدث فوضى، وإسرائيل تنظر لهم ولعودتهم أنها ستؤدي إلى فوضى، وضعف في البنية التحتية[4].

وأوضح قياديو الجبهة أنه مع اقتراب موعد مفاوضات الحل الدائم١٩٩٩م نشطت النخب السياسية والنقابية، والحركة الشعبية الفلسطينية لرفع وتيرة نشاطها، وزيادة فعاليتها السياسية والإعلامية في الدفاع عن حق العودة، واتخذت تلك التحركات صيغاً مختلفة تباينت في أشكالها وأساليب عملها، لكنها التقت عند قواسم مشتركة، حيث توحدت في مضمونها ومواقفها السياسية، ويرجع سبب الاهتمام إلى كشف سلبيات أوسلو، ومخاطر التوطين[5].

وأكد "رمزي رباح" في عام ١٩٩٩م على "أن قضية اللاجئين قضية سياسية في المقام الأول، وهي جزء لا يتجزأ من المسألة الوطنية الفلسطينية، وحلها يقع في إطار يمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير، استناداً إلى حق العودة، وأن الإطار التفاوضي الراهن لا يستند إلى أي مرجعية شرعية دولية، مما يفسح المجال أمام إسرائيل لفرض تصورها للحل القائم على التوطين

---

(١) سامي جبر : بيانات ووثائق الجبهة ١٩٨٧-٢٠٠٢م، ص٧٨-٧٩.

(٢) رمزي رباح : حق عودة اللاجئين الفلسطينية في إطار االتجاذبات التفاوضية المجانية، مركز الإعلام والمعلومات، وثيقة رقم ١٣، ص٧٦.

(٣) تيسر خالد. فهد سليمان : المرحلة الانتقالية على أبواب عامها الأخير (خمس سنوات على اتفاق أوسلو)، ص١٠٩.

(٤) رمزي رباح : اللاجئون والنازحون، (سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة)، ص١٩٥.

(٥) رمزي رباح. علي فيصل : اللاجئون وحق العودة، ص٨٠-٨١.

والتأهيل"[1]، ثم أشار في عام ٢٠٠٠م إلى أن قضية اللاجئين افتقدت الإستراتيجية الواضحة[2]، وذلك الأمر أقلق اللاجئين أنفسهم؛ لأنهم شعروا أن التسوية السياسية قامت على حساب قضيتهم[3].

وعّدت الجبهة أن فلسطينيي ١٩٤٨م عليهم التحضير لقيادة نضال أكثر عمقاً، مع منهجية الدفاع عن حق العودة في أراضيهم، وأوضحت بأنه تم تأسيس "لجنة المبادرة للدفاع عن حقوق اللاجئين المحليين"، وبدأ الدفاع ضد سياسة التمييز العنصري، والاضطهاد، وذلك عبر تعبئة طاقات الشعب كله بمختلف أطره ومؤسساته السياسية والأهلية، والسعي لتوسيعها، وكسب التأييد الديمقراطي الإسرائيلي باعتبارها ترفع راية السلام العادل مع شعوب ودول المنطقة[4].

وعلى الصعيد الشعبي بينت الجبهة في عام ٢٠٠٠م أن قضية اللاجئين اتسمت بعدم الاستقرار، وتفاوتت نشاطاتها بين انحدار وهبوط، وافتقدت الأطراف المرجعية الموحدة، حيث أنها تأثرت بالانقسام الناتج عن أوسلو وملحقاته، إضافة إلى سياسة الفريق الفلسطيني المفاوض، وأداء السلطة التي عطلت مؤسسات م.ت.ف، واتحاداتها كأطر موحدة للحركة الشعبية الفلسطينية، وبيّن "رمزي رباح" أن السلطة تعاملت مع الحركة الشعبية للاجئين باعتبارها ورقة تكتيكية تهدف لتأكيد نفوذها، وزيادة تأييدها في الشارع الفلسطيني، وخوفاً من أن تشكل حركة مستقلة تؤثر سلباً على سياسة السلطة [5].

و بيّن "سمير أبو مدللة" أنه منذ التوقيع على أوسلو قامت الأونروا بمجموعة من الخطوات المتدرجة لمراكمة شروط الانتقال من منظمة لإغاثة اللاجئين وتشغيلهم إلى وكالة للتنمية المحلية في إطار إقليمي، تحت عنوان تطبيق السلام (PTP)، عكس التوطين والتأهيل، والتكيف مع الوجهة السياسية لأوسلو[6].

وبناءً على ما سبق دعت الجبهة إلى أن تشتق حركة اللاجئين من الحركة الجماهيرية للمحافظة على مايلي[7] :

---

(١) رمزي رباح : اللاجئون والنازحون، (سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة)، ص٢٢١.

(٢) رمزي رباح : اللاجئون–استحقاقات جديدة (من أوسلو إلى واي ريفر)، ص٢٢٦.

(٣) علي فياض : مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني، ص١١٥.

(٤) رمزي رباح : اللاجئون والنازحون، (سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة)، ص٢١٥–٢١٦.

(٥) رمزي رباح : اللاجئون – استحقاقات جديدة (من أوسلو إلى واي ريفر)، ص٢٢٧–٢٢٩.

(٦) سمير أبومدللة : آخر تطورات حركة اللاجئين على طريق بناء واستنهاض الحركة الجماهيرية المستقلة للاجئين، (أوراق عمل المؤتمر الفكري والسياسي للدفاع عن حق العودة، مراجعة وتحرير ناهض زقوت)، بتاريخ ١٢–١٤/٥/٢٠٠٦م.

(٧) قيس عبد الكريم: القبضة المثقوبة، ص١٣٨.

- التمسك بقرارات الشرعية الدولية باعتبارها الأساس لحل قضية اللاجئين.
- رفض مشاريع التصفية للاونروا، وإنهاء خدماتها، لتجسيد الالتزام الدولي.
- رفض المساس بوضع المخيمات، والتصدي لمشاريع تصفيتها، أو نقل اللاجئين منها في إطار مشاريع التأهيل.

بناءً على ذلك أكدت الجبهة في عام ٢٠٠٠م على ضرورة تعزيز حركة اللاجئين وتطويرها، وتحسين آلياتها ومؤسساتها عبر المؤتمرات الدولية؛ مما يؤدي إلى خطاب سياسي متمسك بحق العودة، يصعب اختراقه، وتجاوزه، خاصة في ظل الدعم الشعبي لحركة اللاجئين وحقوقهم؛ مما يوجد أماناً شعبياً بحق العودة، على أن تضم في صفوفها التيارات السياسية والاجتماعية الفلسطينية، على اختلاف اتجاهاتها وتلتقي فيما بينهما للدفاع عن حق العودة، ويعمق ذلك حركة اللاجئين، ويتصدى لمخطط التوطين والتأهيل، ويصر على تطبيق قرار (١٩٤)[١].

وعندما تمت مفاوضات كامب ديفيد٢ في تموز/يوليو ٢٠٠٠م نقدتها الجبهة، واعتبرت أنها أدت إلى تراجع قضية اللاجئين على المستوى الفلسطيني، والعربي، والإقليمي، والدولي، خاصة عندما طرحت حلولاً بديلة عن قرار (١٩٤)، مثل السماح للدولة الفلسطينية باستيعاب أعداد منهم على مدى زمني محدد، وضمن خطة الإشراف الدولي؛ لتنظيم الشؤون المالية، كما رفضت الجبهة كذلك الرجوع إلى اقتراح الرئيس كلينتون "دولة واحدة لكل شعب"، رفضت مفاوضات طابا كانون الثاني/يناير ٢٠٠١م، ووثيقة الرؤية الفلسطينية التي حملها الوزير شعث إلى واشنطن في حزيران/يونيو ٢٠٠٢م، الذي تحدثت عن حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقاً للقرار (١٩٤)، دون النص الصريح على حق العودة[٢].

وعلى إثر ذلك نادت الجبهة بضرورة الاهتمام بقضية اللاجئين، خاصة في ظل وجود تطورات تهدف إلى إخماد القضية وهي[٣] :

١- اهتمام الجانب الإسرائيلي بقضية اللاجئين اليهود؛ لإفراغ قضية اللاجئين الفلسطينيين من محتواها.
٢- تفاقم الأزمة المالية للأونروا، وتراجع خدماتها خاصة في ظل امتناع بعض الدول المانحة عن الوفاء بالتزاماتها مثل كندا.
٣- ضعف دور دائرة شؤون اللاجئين في م.ت.ف، والاكتفاء بالجانب الإعلامي للنكبة فقط.

---

(١) رمزي رباح. علي فيصل : اللاجئون وحق العودة، ص١٢٣.

(٢) إصدارات الجبهة الديمقراطية : خارطة الطريق إلى أين ٢٠٠٣م، ص٦٦.

(٣) إصدارات الجبهة الديمقراطية : البلاغ الختامي والتقرير التنظيمي٢٠١٣م، ص٢٢-٢٣.

وبين قياديو الجبهة في عام ٢٠٠٢م الموقف الإسرائيلي الثابت من قضية اللاجئين المتمثل في رفضها الاعتراف بحق العودة، وتخليها عن مسؤوليتها السياسية، والقانونية والأخلاقية عن ولادة قضية اللاجئين، ومأساتهم، إضافة إلى أنها دعت لتوطينهم[١]، ومن ثم نادت إلى ضرورة إجراء مقايضة للاجئين الفلسطينيين بالمهاجرين اليهود العرب، باعتباره حلاً عادلاً، لذلك اقترحت على الدول العربية استيعاب اللاجئين الفلسطينيين كما استوعبت المهاجرين اليهود العرب، ومنحتهم الجنسية الإسرائيلية، أما بالنسبة لقضية التعويض فاقترحت أيضاً معالجتها بحصر أملاك الطرفين، واحتساب ثمنها، وتصفيتها على قاعدة تبادلية، واقترحت أيضاً حلاً آخر يتمثل في إجلاء المستوطنين اليهود من الضفة وغزة، وإسكان اللاجئين مكانهم، على أن تكون المستوطنات هي التعويض لأملاك اللاجئين الفلسطينيين[٢].

ثم انتقدت الجبهة خارطة الطريق٢٠٠٢م؛ لأنها تعاملت مع قضية اللاجئين وحق العودة كقضية مؤجلة إلى المرحلة الثالثة، وبصيغة بعيدة كل البعد عن حق العودة، وتجاهلت القرار (١٩٤) كمرجعية للحل، وبذلك تكون قضية اللاجئين مجالاً للتفاوض بين إسرائيل والدولة الفلسطينية، وليس مع منظمة التحرير الفلسطينية باتجاه البحث عن حلول التوطين والتهجير مقابل التعويض[٣].

إضافة إلى أن الخارطة سهلت على إسرائيل طرح موقفها السلبي من حق العودة، فقد تنكرت للحق الفردي والجماعي والقانوني والسياسي، واتضح ذلك من خلال البند السادس من التحفظات الإسرائيلية الأربعة عشر على خارطة الطريق، فقد تنكرت للمسؤولية التاريخية عن نشوء مشكلة اللاجئين، بل وضعت اشتراطات أمنية، اقتصادية، مالية، فإسرائيل سعت إلى اغتيال المكان، وإلغاء فلسطينية المكان [٤].

انتقد "علي فيصل" موقف الأمم المتحدة تجاه قضية اللاجئين؛ لأنها قسمت اللاجئين إلى جاليات في كلٍ من الأقاليم الخمسة، ولكل جالية عملها الخاص، وبذلك تبتعد عن القرارات الدولية ذات الصلة، فمثلاً تقوم الأونروا في مناطق الحكم الإداري الذاتي (قطاع غزة) وفق خطة تعمل على المواءمة بين أنشطتها وأنشطة السلطة الفلسطينية في مجالات التعليم، الصحة، الإغاثة

---

(١) قيس عبد الكريم وآخرون : إستراتيجية فلسطينية بديلة، ص٥٣.

(٢) قيس عبد الكريم وآخرون : السور الواقي، ص٦٢.

(٣) رمزي رباح : حق عودة اللاجئين الفلسطينية في إطار االتجاذبات التفاوضية المجانية، مركز الإعلام والمعلومات، وثيقة رقم ١٣، ص٧٦

(٤) إصدارات الجبهة الديمقراطية : خارطة الطريق إلى أين، ٢٠٠٣م، ص٦٩-٧١.

الخدمات الاجتماعية...، وبهذا أدمجت الأونروا بين خدماتها وبين اسهامها المباشر في بناء مؤسسات السلطة؛ تمهيداً لتسليمها المسؤولية عن اللاجئين[١].

أشار "رمزي رباح" إلى أن المساعي الدولية لا تتوقف لإعادة اللاجئين العراقيين والأفغان والشيشان، وكوسوفو وتيمور تطبيقاً للقانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، بينما بالمقابل يجري الامتناع عن تطبيق القرارات الدولية ذات الصلة بالنسبة للاجئين الفلسطينيين، وتأمين حقهم في العودة إلى ديارهم، كحق راسخ، وثابت كفله القرار (١٩٤)، الذي تعيد التصويت عليه، الجمعية العمومية للأمم المتحدة بشكل مستمر، حيث جرى التصويت عليه وتأكيده أكثر من ١١٠ مرات حتى ٢٠٠٣م، مما يعكس ازدواجية المعايير الأمريكية، والانحياز لإسرائيل، وتشجيعها للتنكر للقانون الدولي[٢].

يبدو مما سبق التوافق الأمريكي الإسرائيلي ضد قضية اللاجئين الفلسطينيين، كما يبدو مدى ضعف هيئة الأمم المتحدة، وكأنها أداة تدور في فلك السياسة الأمريكية الخارجية، المتحالفة مع إسرائيل.

رابعاً : الأخطار التي تتعرض لها قضية اللاجئين :

أشارت الجبهة الديمقراطية إلى أن قضية اللاجئين، وحق العودة يتعرض للتهميش، خاصة عندما تم الاتفاق الأمريكي-الإسرائيلي على حصر قضية اللاجئين بين التوطين والتعويض[٣]، كذلك فقد تراجع الموقف الفلسطيني الرسمي تجاه قضية اللاجئين، بما يتناسب والطرح العربي الإقليمي والدولي؛ الأمر الذي هبط بحقوق اللاجئين من مستوى حق العودة للديار إلى مستوى السماح للدولة الفلسطينية باستيعاب أعداد منهم، على مدى زمني محدد، وضمن خطة تخضع للإشراف الدولي، يحكمها إطار مالي، ويتحكم بآلية تنفيذها لامتلاكه مفتاح القدرة الاقتصادية على الاستيعاب[٤].

وبينت الجبهة الأخطار التي تتعرض لها قضية اللاجئين بالتالي :

---

(١) علي فيصل : اللاجئون الفلسطينيون ووكالة الغوث، ص٣٥-٣٦.

(٢) رمزي رباح : حق عودة اللاجئين الفلسطينية في إطار االتجاذبات التفاوضية المجانية، مركز الإعلام والمعلومات، وثيقة رقم ١٣، ص٧٨.

(٣) إصدارات الجبهة الديمقراطية : بلاغ سياسي صادر عن المكتب السياسي٢٠٠٨م، ص١٨.

(٤) قيس عبد الكريم وآخرون : السور الواقي، ص١٤١.

١- التنازلات عبر المفاوضات أو المخططات الأمريكية الإسرائيلية؛ لتصفية قضية اللاجئين وحقوقهم.

٢- الهجمة العدوانية الاستيطانية الإسرائيلية على اللاجئين وإهدار حقوقهم[١].

٣- تكثيف مشاريع التوطين التي تهدف إلى :

- تكريس تجزئة القضية الفلسطينية، وتقسيم الشعب إلى مجموعات سكانية يجري طمس هويتها، وإلغاء حقوقهم الوطنية في سياق الحل التصفوي للقضية.
- تسريع عملية التطبيع العربي-الإسرائيلي من خلال تصفية قضية اللاجئين والنازحين.
- اتسمت العلاقات الفلسطينية – العربية في بلدان الشتات بعوامل التوتر والصراع خاصة في الأردن ولبنان[٢].
- إشراك لاجئي الضفة والقطاع في انتخابات مجلس الحكم الذاتي (المجلس التشريعي الفلسطيني)، ولما لذلك من مدلول سياسي يشير إلى قبول التصور الإسرائيلي القائم على التوطين في منطقة الحكم الذاتي، ويعزز حجة إسرائيل على التنصل من المسؤولية تجاه حقوقهم، والطعن بمكانتهم كلاجئين.
- فرض إسرائيل مفهوماً عمليا للتعاطي مع ملف النازحين بالتوطين حيث هم موجودون، وغالبيتهم في الأردن الملتزم بالتوطين وفق أحكام معاهدة وادي عربه.
- التعامل مع الأونروا على اعتبار تسليم مهامها إلى السلطة وإنهاء خدماتها، وبالتالي إعفائها من التزامها السياسي بالقرار الشرعي لقضية اللاجئين[٣].

بيّن "علي فيصل" في ١٩٩٦م أن الأونروا أوكل لها تطبيق برنامج السلام، وكان ميدانه الرئيسي قطاع غزة وأريحا، ثم انتشر نحو الضفة، ثم اللاجئين في لبنان وسوريا والأردن؛ كي يستشعروا بفوائد السلام، وتركز البرنامج على المشاريع الرامية إلى تطوير البنية الأساسية، وتحسين الأوضاع المعيشية، وإيجاد فرص عمل في مجتمعات اللاجئين [٤]، وأوضح "علي فيصل" أهداف برنامج السلام بالتالي[٥] :

---

(١) فهد سليمان وآخرون : إستراتجية دفاعية للقطاع، ص٨٤.

(٢) فهد سليمان : ما بعد أوسلو (سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة)، ص٨٢.سامي جبر : بيانات ووثائق الجبهة الديمقراطية، ١٩٨٧-٢٠٠٢م، (مأزق أوسلو السياسي المغلق)، ص٨٣-٨٤.

(٣) رمزي رباح : اللاجئون والنازحون، (سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة)، ص٢٠٥.

(٤) على فيصل : اللاجئون الفلسطينيون، ص٤٥-٤٦.

(٥) المصدر السابق، ص٥٠.

1- ربط عملية التحسن في الخدمات مع بناء البنية التحتية للسلام، وبالتالي فإن ضمان استمرار الخدمات مرهون بصون برنامج السلام الأمريكي، وبذلك يهدف إلى إحلال مفاهيم جديدة أيديولوجية مثل: المصالح محل المفاهيم الوطنية؛ لذلك دعا شمعون بيريس إلى التخلي عن مفاهيم السيادة الوطنية التقليدية لصالح مفاهيم جديدة ذات مضمون نفعي ضيق في الشرق الأوسط.
2- وضع الخدمات التعليمية والكساء بدلاً من العودة إلى الوطن.
3- فتح الأفق لمشاريع مماثلة في الأقاليم العربية الثلاثة، على قاعدة تحقيق مشروع تنموي شامل يأخذ بعين الاعتبار احتياجات اللاجئين الفلسطينيين إلى جانب احتياجات البلد المضيف.

واعتبر "علي فيصل" أن الأموال المخصصة للمشاريع السابقة تمثل تعويضات إجمالية لمجموع اللاجئين، مقابل تنازلهم عن المطالبة بحق العودة إلى بلادهم، ومن جهة أخرى ترضية للدول المضيفة مقابل موافقتها على توطين اللاجئين على أرضها -التوطين لا يعني بالضرورة منح الجنسية-[1].

وتتبعت الجبهة خدمات الأونروا فوجدتها تراجعت بشكل ملحوظ حتى عام ١٩٩٨م، حيث بلغ التخفيض الفعلي ٢٦% من الموازنة الفعلية، وأرجعت ذلك إلى الأسس المعتمدة في إعداد الموازنة التي لا تستوعب كامل الزيادة الطبيعية لمستحقي خدمات الأونروا، إضافة إلى أنها لا تراعي معدلات التضخم عند احتساب مصاريف الأونروا؛ مما أثر على رواتب العاملين في الأونروا، بحجة نقص التمويل، إضافة إلى اعتمادها أسلوب التوظيف المؤقت؛ الأمر الذي أدي إلى تدني مستوى المعيشة[2].

ثم انخفضت الموازنة مرة أخرى عام ١٩٩٩م، إلى ما نسبته ٢٣%، وبررت الأونروا ذلك بعدم التزام الأطراف المانحة، حتى وصل العجز إلى حوالي ٧٠ مليون دولار، وبيّنت الجبهة أن تقليص الخدمات ناتج عن سياسة واعية تنفذها الأونروا بتوجيه من الأطراف الأكثر نفوذاً من بين المانحين، وتهدف هذه السياسة إلى دفع اللاجئين لتقليص اعتمادهم على خدمات الأونروا، وإحداث تراجع تدريجي في الخدمات الإغاثية، لصالح تعزيز المشاريع التنموية في إطار إدخال تغيير على وظيفة الأونروا، بما ينسجم مع مشاريع التوطين والدمج[3].

---

(١) على فيصل : اللاجئون الفلسطينيون، ص٥٠.
(٢) رمزي رباح.علي فيصل : اللاجئون وحق العودة، ص٦٨.
(٣) قيس عبد الكريم وآخرون : السور الواقي، ص١٥٥.

وبيّنت الجبهة عام ١٩٩٩م الآثار المترتبة على تخفيضات خدمات الأونروا بالتالي[١] :

١- انعكس تخفيض الخدمات سلباً على التعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية.
٢- انعكست سلباً على قطاع الموظفين والعاملين في الأونروا، فقد رفضت الاستجابة لطلباتهم.
٣- التراجع في ميزانية الخدمات، لصالح دعم صندوق برنامج تطبيق السلام بعد أوسلو، تمهيداً لتحويل القضية إلى الجانب المحلي.
٤- اهتم برنامج تطبيق السلام في غزة والضفة بالانسحاب التدريجي للأونروا، عن طريق إنهاء خدماتها بما يحمله هذا من انعكاسات خطرة على مكانة اللاجئين وحق العودة.

في ضوء هذه الآثار السلبية دعت الجبهة للقيام بالإجراءات التالية[٢].

١- زيادة التعبئة الجماهيرية لمواجهة سياسة الأونروا، وإنهاض حركة اللاجئين للدفاع عن حقوقهم.
٢- تكثيف النشاط الإعلامي لتسليط الضوء على ملف الأونروا، وفضح سياساتها، وأبعادها الاجتماعية والإنسانية والسياسية.
٣- الإسهام في المنتديات والملتقيات الخاصة باللاجئين؛ خدمة لأهداف متعددة منها : تقديم رؤية وطنية للقضية، وكسب الدعم والتأييد لها، وتعزيز العلاقات مع المؤسسات ذات الصلة.
٤- التعاون مع سياسة البلدان المضيفة والمتعارضة مع سياسة الأونروا التراجعية، في إطار رفض التوطين، وإفشال مخططاته، وصون حقوق العودة.

وأشارت الجبهة في عام ٢٠٠٠م إلى أن الخطورة ازدادت عندما التقى الرفض الإسرائيلي للعودة مع التسليم بالتوطين عربياً، فإن الأوساط الفلسطينية -لا سيما السلطة- لا تملك سوى أن تتقدم بتطورات مجزوءة لحل قضية اللاجئين، وأنها تتعامل مع حق العودة بشكل انتقائي على الرغم أنه حق سياسي[٣].

يلاحظ مما سبق أن كافة الحلول المقدمة، والتي توصف بأنها حلول عادلة للاجئين لا توفر الحد الأدنى من الحقوق الوطنية للاجئين، فهي بالدرجة الأولى تراعي مصالح إسرائيل، وتعمل على تفتيت حقوق اللاجئين، وجعلهم مجموعة جاليات موزعة بين الدول، وبالتالي لكل دولة مصير مختلف بعيداً عن مبادئ حقوق الإنسان، أو مبادئ القانون الدولي، خاصة في ظل إصرار

---

(١) فهد سليمان. رمزي رباح : بسط سيادة دولة فلسطين.. المقدمات السياسية (الدولة المستقلة والسيادة الوطنية)، ص٦٤.

(٢) المصدر السابق، ص٦٤.

(٣) رمزي رباح : اللاجئون. استحقاقات جديدة (من أوسلو إلى واي ريفر)، ص٢٣٨.

إسرائيل على التنكر لحق اللاجئين في العودة والتعويض، والتحدي للشرعية الدولية، ومبادئ حقوق الإنسان، ومقررات الأمم المتحدة.

خامساً : مقترحات الجبهة الديمقراطية لحل قضية اللاجئين :

أوضحت الجبهة الديمقراطية أن الحالة الفلسطينية افتقرت إلى الآليات الضرورية لبناء تواصل بين الجمهور وبين هيئاته الوطنية، سواء التمثيلية أو التنفيذية؛ الأمر الذي يوضح أهمية الربط بين صون حق العودة وبين برنامج الإصلاح الوطني لمؤسسات م.ت.ف، والعمل على تعزيز دور حركة اللاجئين[١]، ووضعت الجبهة أسساً لاستنهاض قضية اللاجئين تمثلت بالتالي :

١- التمسك بالقرار (١٩٤) كأساس لحل القضية، والقرار (٢٣٧) بالنسبة للنازحين، ورفض أية محاولة لدمج الملفين، ورفض المساس بوضع المخيمات ومكانتها، والتصدي لمشاريع تصفيتها، مع العمل بكل الوسائل على تحسين الظروف الحياتية لسكانها، عبر المبادرات الذاتية، أو من خلال الضغط على الأونروا لتحسين خدماتها، وكذلك على إدارات السلطة والبلديات.

٢- إيجاد حوار وطني يؤدي لصياغة استراتيجية تفاوضية تصون ثوابت الإجماع الوطني، وأشهرها "أن لا سلام دون عودة اللاجئين وضمان حقوقهم"[٢]، مع استمرار الانتفاضة، وتصعيدها، واستنهاض طاقات الشعب الفلسطيني للتحرك في المجالات السياسية والإعلامية والجماهيرية كافة؛ للاعتراف بحق اللاجئين في العودة، وإحباط مخططات التوطين والتهجير[٣]، وتوظيف الجانب التكنولوجي للتواصل عبر المناطق المتعددة للدفاع عن حق العودة[٤].

٣- وضع قضية اللاجئين على رأس أولويات مشاريع التسوية، باعتبارها عنصراً رئيساً، ومواصلة النضال الشعبي لتحقيق قرار(١٩٤)[٥]، والتأكيد على وحدة قضية اللاجئين، وعدم تجزئتها، وحصرها بالطرف الفلسطيني باعتباره المرجعية المعنية بهذه القضية، وعدم توزيعها بين الدول المضيفة.

---

(١) إصدارات الجبهة الديمقراطية : بلاغ صادر عن المكتب السياسي٢٠٠٨م، ص١٩.

(٢) قيس عبد الكريم وآخرون : القبضة المثقوبة، ص١٣١.

(٣) قيس عبد الكريم وآخرون : السور الواقي، ص٩١.

(٤) الكونفرنس الرابع للجبهة : مفترق طرق بعد غزة، ص٣٥.

(5) Qais Abdel Karim and Fahed Suleiman : The Democratic Front for the Liberation of Palestine (DFLP) 1969-2007, P. 51.

٤- عقد مؤتمر للاجئين في الداخل، وانتخاب قيادة تعمل على التنسيق مع اللاجئين في البلدان الأخرى، بالاستناد إلى مرجعية م. ت.ف الائتلافية، وتنشيط العمل الدعوي والسياسي عربياً، ودولياً بما يخدم القضية(١).

٥- النضال لضمان الحقوق المدنية والاجتماعية والإنسانية لجماهير الشتات، ورعاية مصالحها، مع توفير مرجعية وطنية لاستكمال بناء حركة جماهيرية ديمقراطية مستقلة للاجئين دفاعاً عن حقهم في العودة(٢).

٦- تعزيز التشاور والتنسيق مع المسارات التفاوضية المعنية بقضية اللاجئين، وعلى قاعدة تمنع تفرد أي من الأطراف العربية، فانتشار اللاجئين في البلدان العربية المضيفة يعطي قضية اللاجئين طابعاً إقليمياً، وبالتالي المشروع الصهيوني القائم على التوطين يتناقض مع مصالح الدول المضيفة، لذلك لا بد من النضال المشترك ضد التوطين(٣).

٧- تشكيل أطر، وبرامج، وخطط عملية منسجمة بين الداخل وساحات الخارج؛ لنيل الحقوق تحت شعار العودة، في ظل تفعيل العمل الجماهيري في الوطن والشتات، عبر عقد المؤتمرات الشعبية(٤)، وتطوير الدعم العربي الرسمي والشعبي لحق العودة، والضغط على مركز القرار الدولي، وخاصة الموقف الأمريكي؛ للاستجابة لمتطلبات السلام الحقيقي، القائم على تطبيق جميع قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بما فيها (١٩٤) كأحد أسس تسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، مع إيجاد تعديل في موازين القوى على قاعدة الصمود، والتمسك بالحقوق الفلسطينية المشروعة القائمة على حق تقرير المصير بركيزتيه الاستقلال والعودة(٥).

٨- أن يبادر ممثلو اللجان والهيئات الفلسطينية والعربية المهتمة بقضية اللاجئين إلى عقد لقاء عاجل في بلد محايد، مثل قبرص؛ للتداول والبحث في قضية اللاجئين على الأصعدة السياسية والقانونية والإعلامية والشعبية كافة؛ للدفاع عن حق العودة باعتباره حقاً جماعياً وثابتاً للشعب الفلسطيني غير قابل للتصرف، وهو حق فردي لكل لاجئ أن يقرر مصيره(٦)، وتطوير التحركات الجماهيرية لتشكل أداة ضاغطة تحول دون أي تفريط أو انتقاص من حقوق

---

(١) سامي جبر : بيانات ووثائق الجبهة الديمقراطية ١٩٨٧-٢٠٠٢م، (مشروع الوثيقة البرنامجية... مسودة الوثيقة التنظيمية لإقليم قطاع غزة)، عام٢٠٠٠م، ص١٢٢.

(٢) قيس عبد الكريم وآخرون : السور الواقي، ص٩١.

(3) Qais Abdel Karim and Fahed Suleiman : The Democratic Front for the Liberation of Palestine (DFLP) 1969-2007, P. 51.

(٤) تيسر خالد. فهد سليمان : المرحلة الانتقالية على أبواب عامها الأخير (خمس سنوات على اتفاق أوسلو)، ص١١٧.

(٥) رمزي رباح : حق عودة اللاجئين الفلسطينية في إطار االتجاذبات التفاوضية المجانية، مركز الإعلام والمعلومات، وثيقة رقم ١٣، ص٧٨-٧٩.

(٦) قيس عبد الكريم وآخرون : السور الواقي، ص٦٥.

اللاجئين، التي تضمنتها الشرعية الدولية، والعمل على دمقرطة اللجان الشعبية في المخيمات في المناطق المحتلة من خلال إجراء انتخابات في مختلف المخيمات(١).

٩- في ظل عمليات التسوية أكدت الجبهة على التالي :

- "أن حق العودة ليس مرتبطاً بحقوق سياسية أخرى، مهما كانت تلك الحقوق مهمة في قضايا الوضع الدائم، فلا يجب زج قضية اللاجئين في حسابات تحقيق مكاسب سياسية، في سياق مفاوضات تتناقض وضمان حق العودة، أو تتطلب المساومة على هذا الحق أو التفريط به".
- يجب التمسك بحقوق اللاجئين وفق قرار (١٩٤) وقرار (٢٣٧) الخاص باستعادة النازحين، وأن الإعلان عن قيام دولة فلسطينية ذات سيادة مستقلة على أرض القطاع والضفة، وعاصمتها (القدس الشرقية) لن تشكل مساساً بحق اللاجئين في العودة، وأن الإعلان عن الدولة هي دولة لكافة الفلسطينيين أينما كانوا، وأن قيامها يكون دافعاً لتعزيز النضال المتواصل من أجل حق العودة من خلال التمسك بهذا الحق(٢).
- يجب الربط الموضوعي بين الكيانية السياسية والهوية الوطنية للاجئين، وبين الدفاع عن حقوقهم(٣).

وأكدت الجبهة على ضرورة البحث عن نقاط التقاء مشتركة على المستوى العربي؛ للبحث عن المصلحة الوطنية لجميع الأطراف، ومقاومة مخططات التوطين، وإرساء المواقف العربية، والفلسطينية على قاعدة مشتركة، وتوفر شروط الارتقاء بمستوى الحركة الشعبية الفلسطينية، ليرتفع صوتها، ويتعزز فعلها حتى يتقدم ويشيع الفهم الصحيح، والمبدأ السليم لمعالجة قضية اللاجئين على قاعدة الالتزام بقرارات الشرعية الدولية(٤).

يبدو مما سبق أن قضية اللاجئين باتت تمثل المادة الأساسية لكل أشكال المقاومة السلمية التي تؤيدها الأطروحات الدولية والمحافل الأممية.

ودعت الجبهة منذ ٢٠٠٢م للخروج من المأزق المتعلق باللاجئين بشكل عام، وذلك عبر اصرارها على تشكيل حركة اللاجئين؛ لتعبر عن تمسك اللاجئين في الخارج بحقهم في العودة، وبدفاعهم اليومي عن حقوقهم الاجتماعية والإنسانية، دون ربط ذلك بمسار العملية التفاوضية(٥)،

---

(١) الكونفرنس الرابع للجبهة : مفترق طرق بعد غزة ٢٠٠٥ م، ص٣١.

(٢) رمزي رباح. علي فيصل : اللاجئون وحق العودة، ص٢٩-٣٠.

(٣) قيس عبد الكريم وآخرون : ما بعد السور الواقي، ص١٤٤.

(٤) رمزي رباح. علي فيصل : اللاجئون وحق العودة، ص٣٣.

(٥) قيس عبد الكريم وآخرون : ما بعد السور الواقي، ص١٤٣.

فحركة اللاجئين يجب أن تمتلك عناصر ومقدمات إطلاقها كحركة جماهيرية مستقلة، وركيزة رئيسية من ركائز م.ت.ف، وأن تقيم تلك الحركة علاقات وثيقة كفاحية في بلدان الشتات مع القوى الشعبية، والمجتمعية المدنية، إضافة إلى الجهات الرسمية حيث المصلحة المشتركة في انجاز حق العودة للاجئين، وإحباط التوطين والتهجير، عبر تشكيل مرجعية سياسية ائتلافية وطنية فلسطينية للوفود المعنية بالمفاوضات، إلى جانب المرجعية العربية المعنية بالعملية التفاوضية ككل نظراً لأهمية القضية، وتشابكاتها الواسعة فلسطينياً وإقليمياً(١).

وأوصت الجبهة حركة اللاجئين بتوسيع قاعدتها الشعبية، والتمكين من خلال مؤتمراتها ولجانها؛ للاضطلاع بالدور الفاعل في الدفاع عن سائر حقوق اللاجئين الاجتماعية، والمعيشية والقانونية، ومن جهة أخرى نشطت الجبهة في عقد المؤتمرات، وورشات العمل، وإصدار المواقف والدراسات، إضافة إلى النشر الإعلامي التي تقاطع معظمها مع ضرورة تشكيل حركة جماهيرية ديمقراطية ومستقلة للاجئين، تدافع عن حقوقهم(٢).

إن تشكيل حركة اللاجئين وفقاً لتلك الأسس التي وضعتها الجبهة سيعمل على التمسك بحقوق اللاجئين كافة، وفي الوقت نفسه يضغط على إسرائيل للتعاطي مع قضية اللاجئين باعتبارها واحدة من المكونات الرئيسة للقضية الفلسطينية، وأنه لا يمكن حلها خلف الجدران بعيداً عن رغبات الملايين من اللاجئين وإرادتهم.

وبينت الجبهة الديمقراطية أنه على الرغم من التراجع الإقليمي والدولي العربي لقضية اللاجئين مع حلول عام ٢٠٠٣م، إلا أن حركة اللاجئين شهدت تصاعداً في وتيرتها، باعتبارها واحدة من مكونات الحركة الوطنية الفلسطينية، تناغمت مع تصاعد الانتفاضة في تصديها للاحتلال والاستيطان؛ لامتلاك مقومات البناء المتميزة في حق العودة (٣).

وعلى مستوى التوطين وضعت الجبهة الديمقراطية استراتيجية لمحاربة التوطين تمثلت بـ:

١- صون الهوية المستقلة للشعب الفلسطيني في الشتات، والدفاع عن حقه في المشاركة في صون مصيره الوطني عبر مقاومة اتفاق أوسلو – القاهرة، وحماية حق جميع النازحين واللاجئين في العودة إلى أرض الوطن، والتصدي لمخططات التوطين، أو لخطر التبديد التي يتعرض لها

---

(١) رمزي رباح : اللاجئون. استحقاقات جديدة (من أوسلو إلى واي ريفر)، ص٢٤٠.

(٢) رمزي رباح : حق عودة اللاجئين الفلسطينية في إطار االتجاذبات التفاوضية المجانية، مركز الإعلام والمعلومات، وثيقة رقم ١٣، ص٨٠.

(٣) إصدارات الجبهة الديمقراطية : خارطة الطريق إلى أين؟ ٢٠٠٣م، ص٧٢-٧٤.

الشعب الفلسطيني، وتعبئة الجماهير الفلسطينية في لبنان، وتأمين الدعم الفعال لها من سائر تجمعات الشعب الفلسطيني، وإحباط مخططات التوطين والتهجير[١].

٢- مقاومة المشاريع التي تستهدف الأنروا، وإنهاء خدماتها، أو تحويل ونقل صلاحياتها وموظفيها للسلطة الفلسطينية، وللدول المضيفة، حتى يتم التوصل إلى حل عادل ودائم للقضية، وفق القرارات الشرعية، وحماية المخيمات، ورفض تصفيتها في إطار التوطين، أو بحجة التطور الحضاري.

٣- ضرورة توحيد الوجهة العامة للنضالات الجماهيرية في الوطن والشتات تجاه صيانة حق العودة، والعمل بصيغة المؤتمرات الخاصة باللاجئين، وأشادت الجبهة بمؤتمر الفارعة، المنعقد في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥م، باعتباره فاتحة ايجابية، وخطوة ملائمة على طريق التعبئة الموحدة والشاملة لحماية اللاجئين، والدفاع عن حقوقهم، مع ضرورة أن يعزز المؤتمر هيئات ولجان متابعة لقراراته.

٤- ضرورة الترابط بين المواجهة الجماهيرية الموحدة لقضايا اللاجئين، وبين القضايا والهموم المعيشية التي تواجه العاملين في الأونروا، لذلك لا بد من بلورة هيئات التنسيق، والعمل الموحد بما يضمن التكامل، مع إسناد قضية اللاجئين إلى الحركة الجماهيرية الديمقراطية المنظمة والمستقلة.

٥- ضرورة العمل في الضفة والقطاع على إيجاد مجالس محلية منتخبة، بحيث تحافظ على صلة مزدوجة مع الجهات المعنية بالحكم المحلي في إطار السلطة القائمة، إضافة لصلتها مع الجهات المختصة في الأونروا، بما يضمن استمرار خدمات البلدية الضرورية للمخيم، دون أن يكون المخيم جزءاً من البلدية المجاورة، وبذلك يتحلى المخيم بالمكانة والوحدة السياسية والقانونية[٢].

٦- عزل ومحاصرة مواقف وأصوات بعض الشخصيات والاتجاهات الفلسطينية التي باتت تدعو إلى إسقاط حق العودة علناً والمقايضة عليه.

٧- رفض تشكيل ائتلاف دولي (أمريكي، أوروبي، عربي) يتناغم معه فريق فلسطيني، يسعى لطرح مشاريع وحلول تمس بشكل خطير مجمل الحقوق الوطنية الفلسطينية، وبشكل خاص قضية اللاجئين الفلسطينيين، وحقهم بالعودة[٣].

---

(١) فهد سليمان : ما بعد أوسلو (سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة)، ص٩٥-٩٦.

(٢) قيس عبد الكريم وآخرون : القبضة المثقوبة، ص٦٤-٦٦.

(٣) رمزي رباح : حق عودة اللاجئين الفلسطينية في إطار االتجاذبات التفاوضية المجانية، مركز الإعلام والمعلومات، (وثيقة رقم ١٣)، ص٧٦-٧٧.

٨- الضغط على الجهات المانحة لزيادة مساهمتها، والوفاء بالتزاماتها، وفي هذا المجال يكون للجاليات والتجمعات الفلسطينية في بلاد المهجر دوراً كبيراً، إضافة إلى واجب اللجنة التنفيذية ودائرة شؤون اللاجئين للقيام بهذا الدور، وتعزيز دور المجتمع المحلي في الرقابة على أداء الأونروا على مستوى الإقليم الواحد، وتعزيز قاعدة التشاركية من المستويات الدنيا حتى أعلى المستويات حيث مركز القرار (١).

وألقت الجبهة على عاتق الأونروا مجموعة من الواجبات سواء في الداخل أو الخارج أهمها(٢) :

- **التعليم** يجب الاهتمام بتعليم اللاجئين من خلال :

١- العمل على افتتاح مدارس جديدة، والإسراع في بناء مدارس أخرى بدل المدارس غير المناسبة للعملية التعليمية، وتحسين الأبنية وزيادة عدد المدرسين، والموجهين مما يخفض من نسبة الاكتظاظ الطلابي، والتحسن من المستوى التعليمي.

٢- توسيع نطاق التعليم المهني بما يتلاءم مع احتياجات سوق العمل.

٣- زيادة عدد المنح الجامعية.

- **الصحة** وذلك من خلال :

١- زيادة عدد المراكز الصحية وزيادة عدد الأطباء، وتوفير معالجة أفضل.

٢- العمل على تحسين البنية التحتية في المخيمات، وإمدادها بالصرف الصحي.

٣- زيادة موازنة الاستشفاء لتلبية الحد الأدنى من الحاجة للعلاج الخارجي.

- **الإغاثة والخدمات الاجتماعية** من خلال :

١- زيادة عدد الباحثين والموظفين الاجتماعيين لتوفير الرعاية الاجتماعية للأسر.

٢- الضغط على الأونروا لاستصلاح كافة المساكن غير المقبولة سكنياً في المخيمات.

٣- المشاركة النشطة في إدارة المراكز النسائية عبر تنشيط التأهيل الاجتماعي، ومراكز الشباب.

وإجمالاً أوضحت الجبهة أن للمساعدات التي تقدمها الأونروا أثار ايجابية وأخرى سلبية، فأما الايجابية تمثلت في : صون قضية اللاجئين من مخاطر الإذابة والتهميش، في حين السلبية تمثلت في : عدم إدماج مشكلة اللاجئين في إطار عام في الأمم المتحدة، حيث يترتب على ذلك

---

(١) قيس عبد الكريم وآخرون : استراتيجية فلسطينية بديلة، ص٢٧-٢٨.

(٢) سامي جبر : بيانات ووثائق الجبهة الديمقراطية ١٩٨٧-٢٠٠٢م، (مشروع الوثيقة البرنامجية... مسودة الوثيقة التنظيمية لإقليم قطاع غزة)، ص١٢٢.

خطورة حرمان اللاجئين من أية حماية دولية إذا ما حلت الأونروا لأي سبب من الأسباب، لذلك يترتب على الأمم المتحدة عدم حل تلك المؤسسة حتى يتم إيجاد حل دائم شامل لقضية اللاجئين، لضمان عدم إذابة قضيتهم وهدرها، وبذلك تكون الأونروا المرجعية الدولية الأساس في قضية اللاجئين وفق (١٩٤)[1].

يتضح مما سبق أن الجبهة الديمقراطية دعت لوضع استراتيجية دفاعية عن حق العودة، بما يكفل المشاركة الفصائلية الوطنية، وعلى قاعدة الشرعية الدولية، كما يلاحظ أن الجبهة الديمقراطية أولت قضية اللاجئين أهمية كبرى، على صعيد التعريف بالقضية، والموقف منها، وإبداء المخاوف، ووضع المقترحات للنهوض بها، وقد يرجع ذلك إلى أن اللاجئين يشكلون ما يقرب من نصف عدد سكان فلسطين، وقد يرجع ذلك أيضاً إلى فكر الجبهة القائم على العدالة الاجتماعية، ونصرة الطبقات المهمشة.

---

(١) رمزي رباح : اللاجئون والنازحون، (سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة)، ص١٩٧.

المبحث الثالث

موقف الجبهة الديمقراطية من قضيتي الاستيطان والأسرى

(١٩٩١-٢٠٠٦م)

أولاً : أثر مشاريع التسوية على قضية الاستيطان من وجهة نظر الجبهة الديمقراطية.

ثانياً : موقف الجبهة الديمقراطية من جدار الفصل العنصري.

ثالثاً : موقف الجبهة الديمقراطية من الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ٢٠٠٥م.

رابعاً : مقترحات الجبهة الديمقراطية للحد من الاستيطان الإسرائيلي.

خامساً : موقف الجبهة من قضية الأسرى.

إن دراسة قضية الاستيطان الصهيوني في فلسطين تسهم في فهم تطور الوجود الصهيوني في فلسطين، فهي من وضعت الأسس الأولى لقيام الكيان الصهيوني الاستيطاني على الأرض الفلسطينية وإنشاء (دولة إسرائيل)، لذلك اتخذت الجبهة الديمقراطية موقفاً من قضية الاستيطان الإسرائيلي، ومن أثر مشاريع التسوية على قضية الاستيطان سواء مدريد أو أوسلو أو غيرها، وما أنتجته تلك المشاريع من بناء جدار الفصل العنصري، كذلك كان للجبهة موقفاً من الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ٢٠٠٥م، وطرحت مقترحات للحد من الاستيطان الإسرائيلي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وبينت الجبهة أثر مشاريع التسوية، على قضية الأسرى، ودعت لحل القضية عبر طرح المقترحات.

أولاً : موقف الجبهة من قضية الأسرى:

تميز الاستعمار الصهيوني بأنه استعمار إحلالي، بهدف بناء دولة مستقلة، ومتواطئ، فعلى الرغم من أن هدف الاستيطان بناء دولة مستقلة، إلا أن هذه الدولة ارتبطت من قبل إنشائها بالمشاريع الاستعمارية في المنطقة العربية، إضافة إلى أنه استيطان توسعي، لم يكتف بالمناطق التي سيطر عليها، ولم يعترف بالحدود التي أقامها، بل ظل يسعى إلى توسيع هذه الحدود[١].

وبينت الجبهة أن عمليات التفاوض كانت تترافق مع الاستيطان[٢]، على الرغم أن الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني في أيلول/سبتمبر ١٩٩١م في الجزائر ربطت البدء بالتسوية بإيقاف الاستيطان، إلا أن القيادة اليمينية في م.ت.ف لم تهتم بالشروط، وبقرار المجلس الوطني، وانخرطت في عملية مدريد–واشنطن بشروطها الأمريكية–الإسرائيلية، وفي المقابل استمر الزحف الاستيطاني من أجل توسيع المستوطنات القائمة، وبناء مستوطنات جديدة[٣].

وأوضحت الجبهة في التسعينيات من القرن العشرين أهداف إسرائيل من الاستيطان بالتالي[٤] :

---

(١) إسماعيل ياغي. نظام بركات : دراسات فلسطينية (تاريخية–سياسية)، ص٢١٠–٢١١.

(٢) الاستيطان : أنه عملية استقرار مجموعة من البشر في منطقة جغرافية معينة، إما نتيجة لوجود مناطق جذب في هذه المنطقة، وإما نتيجة لوجود عوامل طرد لمجموعات أخرى من البشر؛ بسبب ظروف معينة مما يضطرها للهجرة من أماكن استقرارها، والاستيطان في مناطق جديدة، في حين الاستعمار الاستيطاني : هو عبارة عن زرع مجموعة من الغرباء وسط محيط من السكان الأصلين، ومحاولة طرد السكان الأصليين، انطلاقاً من نظرية التفوق العنصري، ويهدف للحصول على الأرض، وتأمين قاعدة بشرية من خلال الهجرة. (إسماعيل ياغي. نظام بركات : دراسات فلسطينية "تاريخية–سياسية"، ص٢٠٩).

(٣) قيس عبد الكريم وآخرون : القبضة المثقوبة، ص٣٩.

(٤) رمزي رباح : اللاجئون والنازحون، (سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة)، ص٢١٤.

١- تهديد الوجود الفلسطيني عموماً وصولاً لتهديده في بعض المناطق كغزة والقدس وغيرهما.
٢- منع النمو الطبيعي للقرى والحد دون التطور الحضري للمدن العربية مثل الناصرة.
٣- إيجاد كتل استيطانية على الخط الأخضر (بين الضفة والـ ١٩٤٨)، وربط تلك الكتل في الاستيطان في المناطق المحتلة؛ لإيجاد امتداد إسرائيلي من السهل الساحلي حتى جبال الضفة الغربية.

واعتبرت الجبهة أن النزول عند الشروط الأمريكية الإسرائيلية، في ظل التمثيل المنفرد أدى إلى الخروج عن الإجماع الفلسطيني، واعتبرته انقلاباً سياسياً على القواسم المشتركة، وعلى الائتلاف الوطني، لذلك واصلت الجبهة السياسية الوطنية لوقف التدهور، ودعت القيادة الموحدة للانتفاضة لانتزاع شرط وقف الاستيطان، واعتبار القدس في التمثيل الموحد للشعب، وإفشال سياسة الصفقات السرية لـ م.ت.ف، ودعت إلى الربط بين الحل الوطني الفلسطيني، والقومي على قاعدة الشرعية الدولية(١).

نبهت الجبهة إلى خطورة الاستيطان، ومدى قدرته على التمدد رغم كل اتفاقات السلام، وأشارت بأنه مكن إسرائيل من التحكم بـ ٤٠% من مساحة غزة، وبنحو ٧٠% من أراضي الضفة، وبذلك اعتبرت الجبهة اتفاق أوسلو مظلة تغطية لإسرائيل لتكريس حقائق دائمة على الأرض(٢)، وأصبح موضوع البحث في الاستيطان مؤجلاً إلى مفاوضات الوضع الدائم، وأن اتفاقات أوسلو خلت من أي تعهد إسرائيلي ملزم بالامتناع عن مصادرة الأراضي، وتوسيع المستوطنات خلال المرحلة الانتقالية(٣).

وبعد أن تم توقيع اتفاق أوسلو زادت معدلات الاستيطان، ففي سنوات الانتفاضة الأولي بلغ المعدل الشهري لمصادرة الأراضي نحو ٤٧٠٠ دونماً، ثم انخفض إلى نحو ٣٥٠٠ دونماً بعد مؤتمر مدريد، ثم عاد ليرتفع بعد توقيع أوسلو ليصل ٤٨٠٠ دونماً شهرياً، وكان نصيب عمليات الاستيطان المباشر نحو ٢٣٣دونماً في الشهر قبل مدريد، إلا أنه ارتفع بعد أوسلو ليصل إلى ١٠٨١دونماً شهرياً، وذلك يعني أن معدل الارتفاع الشهري في عمليات الاستيطان المباشر وصل

---

(١) نايف حواتمة : عشر سنوات على أوسلو، مركز الإعلام والمعلومات، وثيقة ١٣، ص١٤٧.

(٢) غالي إبراهيم : الجبهة الديمقراطية، فلسطين وعملية السلام، الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة، المحرر صبحي عسيلة، ص١٨٤.

(٣) قيس عبد الكريم وآخرون : القبضة المثقوبة، ص٣٩-٤٠. تيسر خالد. فهد سليمان : المرحلة الانتقالية على أبواب عامها الأخير (خمس سنوات على اتفاق أوسلو)، ص٩٤-٩٥.

إلى ٤,٦ ضعفاً عما كان عليه قبل مؤتمر مدريد ١٩٩١م؛ الأمر الذي يكشف ادعاءات فريق أوسلو الفلسطيني بأنه كان يسعى إلى حماية الأرض والدفاع عنها(١).

وأشارت الجبهة أيضاً إلى أن المفاوضات الثنائية حول قضايا الوضع النهائي ما تزال الفجوة بينها واسعة؛ وذلك بفعل إصرار الجانب الإسرائيلي على ضم الكتل الاستيطانية الست التي تلتهم نسبة هامة من مساحة الضفة(٢).

واعتبرت الجبهة عام ٢٠٠٠م أن الاستيطان حول الضفة والقطاع يحول دون قيام دولة فلسطينية، بل يكرس السيادة الإسرائيلية على الأرض(٣)، وأن الاستيطان ألحق ضرر بالمصالح الحيوية للفلاحين والمزارعين والملاك، في الريف والمدينة، فإن سياسة الاستيطان سعت للسيطرة على المياه، فقد سيطرت على أربعة أخماس كمية المياه الجوفية، مما يزيد معاناة السكان، وبناءً على الاتفاقات بين السلطة وإسرائيل أصبح لإسرائيل حق الرقابة على المياه، وتحديد كمية المياه المستخرجة من الآبار حتى في المنطقة الخاضعة للسلطة؛ الأمر الذي ألحق أضراراً فادحة بالقطاع الزراعي، وحد من فرص تطويره، وبالتالي انعكس سلباً على المواطنين كافة(٤).

وأشارت الجبهة الديمقراطية إلى أن إسرائيل سعت إلى تدعيم نظام الفصل العنصري بإتباع خطين متوازنين هما :

١- الضغط على الإدارة المدنية الإسرائيلية لإعطاء المواطنين تصاريح تسمح لهم بالتنقل في أنحاء الأراضي الفلسطينية.
٢- البدء في إقامة الجدران العازلة بحجة "المناطق الآمنة" التي تحول المناطق الفلسطينية إلى معازل تجسد أبشع صور الأبارتهايد (الفصل العنصري)، وتمهيداً لإعادة الاحتلال.

واعتبرت الجبهة أن هذه الخطوات تساعد إسرائيل على حماية مستوطناتها وتوسعها، واتضح ذلك من خلال أعمال التجريف، وبناء الجدران الفاصلة، والنشاطات التوسعية الاستيطانية، فقد وجد في

---

(١) قيس عبد الكريم وآخرون : القبضة المثقوبة، ص٣٩-٤٠. تيسر خالد. فهد سليمان : المرحلة الانتقالية على أبواب عامها الأخير (خمس سنوات على اتفاق أوسلو)، ص٩٤-٩٥.

(٢) إصدارات الجبهة الديمقراطية : بلاغ سياسي صادر عن المكتب السياسي للجبهة٢٠٠٨م، ص١٢.

(٣) سامي جبر : بيانات ووثائق الجبهة الديمقراطية ١٩٨٧-٢٠٠٢م، (مشروع الوثيقة البرنامجية... مسودة الوثيقة التنظيمية لإقليم قطاع غزة)، ص١٢٠.

(٤) قيس عبد الكريم وآخرون : القبضة المثقوبة، ص٤١.

الضفة ثمانية معازل، تفصل بينها الحواجز العسكرية، والطرق الالتفافية الخاصة بالجيش والمستوطنات، وشكلت المستوطنات القائمة الجسم الأساسي لعملية العزل الجغرافي الديمغرافي[١].

وأوضحت الجبهة في عام ٢٠٠٢م أن حكومة إسرائيل التي يتزعمها الأب الروحي للاستيطان شارون، تملك خطة توسعية عدوانية، تقدمها بمسميات مختلفة، في حين جوهرها السياسي استمرار الاحتلال والمستوطنات، وتقديم حكم ذاتي مقطع الأوصال للشعب الفلسطيني، وبالتالي التدمير المنهجي للكيانية الفلسطينية بكل مقوماتها، ومحاولة لإعادة الاحتلال إلى صورته الحقيقية وفرض سياسة الأمر الواقع الاستيطاني، وخلق حالة الفصل العنصري[٢]، وبالتالي "أن نشاطات الاستيطان الإسرائيلي تقوض وبشكل جذري الثقة والأمل لدى الفلسطينيين، وتستبق وتعرقل نتائج المفاوضات، وبالتالي تشل فرص تحقيق السلام والأمن"[٣].

ثانياً : موقف الجبهة الديمقراطية من جدار الفصل العنصري :

أرجع قياديو الجبهة جذور فكرة إقامة الجدار[٤] إلى ادعاء إسرائيل بحقها في حدود آمنة، والحدود الآمنة تعني من مفهوم إسرائيلي هي الحدود التي توفر لإسرائيل الفرصة لابتلاع أكبر مساحة ممكنة من الأرض العربية، والاستيلاء على ثروتها المائية، وبذلك يكون التفاوض مع مفهوم الدولة الفلسطينية كاملة السيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويوضح ذلك أيضاً سبب نشر قواتها ومواقعها العسكرية في غور الأردن، وعلى قمم جبال الضفة، وعلى الحدود المصرية الفلسطينية وبناء المستوطنات في أرجاء المناطق الفلسطينية، ورفض الانسحاب من الجولان إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧م[٥].

ألقت الجبهة مسؤولية بناء الجدار على الجانب الفلسطيني، وذلك عندما وافق الجانب الفلسطيني المفاوض في اتفاق أوسلو على اعتبار أن أراضي الضفة والقطاع أراضي متنازع عليها

(١) قيس عبد الكريم وآخرون : السور الواقي، ص٥٥-٥٨.
(٢) المصدر السابق، ص٥٥-٥٨.
(٣) المصدر السابق، ص٩٢.
(٤) أعلنت الموافقة الأولي لحكومة إسرائيل على إقامة الجدار في يوليو ٢٠٠١م في خضم عملية السور الواقي، ووافق مجلس الوزراء الإسرائيلي في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢م على القرار الذي يدعو لتشيد ما امتداده ٨٠كم من الجدار على ثلاثة مناطق من الضفة الفلسطينية، وأنشئت لتنفيذ هذا القرار إدارة خاصة سميت "إدارة منطقة خط الاتصال"، وفي ٢٣ يونيو ٢٠٠٢م تمت بموجب قرار الحكومة الإسرائيلية (٢٠٧٧) الموافقة على المرحلة الأولى من هذا الحاجز، وفي ١٤ أغسطس ٢٠٠٢م وافقت الحكومة على المسار النهائي للمرحة الأولى، وشملت في نهاية الأمر ١٣٢كم في المنطقة الشمالية من الضفة الفلسطينية، و١٩,٥كم حول القدس، وتقع جميعها داخل الأراضي المحتلة ١٩٦٧م. (قيس عبد الكريم وآخرون : خطة فك الارتباط، ص١٦٣-١٦٤).
(٥) قيس عبد الكريم وآخرون : خطة فك الارتباط، ص١٦١.

بين الجانبين، وليس أرض محتلة، وبذلك قد أعطى لإسرائيل الغطاء السياسي لإقامة الجدار، فهو قد أعطى لإسرائيل الوقت عندما أجل الأراضي إلى قضايا الحل الدائم[١].

أشارت الجبهة إلى أن بناء الجدار تم على ثلاث مراحل[٢]، في كل مرحلة اتخذ مساحة أكبر من المرحلة السابقة وبأنه "شكَّل رمحاً حقيقياً في خاصرة الضفة الفلسطينية، وعزز العزل والحصار"، وأن الجدار سوف يبتلع أكثر من ٥٣٣ دونم من أراضي الخليل، وضمها لحدود المستوطنات، ويستبقى أكثر من٧٠ ألف مواطن خارج الجدار، وسيحاصر نحو ٤٠ ألف مواطن يقيمون في البلدة القديمة من المدنية (الخليل)[٣].

واعتبرت الجبهة أن "خطة شارون ببناء الجدار العازل، والحل الأحادي الجانب تدمر قرارات الشرعية الدولية، وخارطة الطريق التي أقرها مجلس الأمن الدولي بالقرار (٥١٥) بتاريخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣م وبالإجماع"، وأشار "حواتمة" بأن إعادة بناء وحدة الشعب والانتفاضة هو الطريق الوحيد لردع حلول شارون، والجدار العازل، وأن برنامج القواسم المشتركة بين فصائل المقاومة والسلطة، وبناء قيادة وطنية موحدة لفتح أفق سلام القرارات الدولية والبديل الفلسطيني الموحد لشعوب ودول العالم، والرأي العام الإسرائيلي يضع حد لتراجعات السلطة أمام حكومة اليمين الشارونية[٤].

وبينت الجبهة موقع مدينة القدس بأنها تحتل موقعاً رئيساً في خطة الجدار، في ظل إصرار إسرائيل بزعمها بأنها العاصمة الأبدية لإسرائيل، وأنها لن تنسحب منها إلى حدود ٤حزيران، ويطلق الإسرائيليون على الجزء الخاص بالقدس من الجدار "غلاف القدس"، وهو مشروع استيطاني يتكون من جدارين شمالي وشرقي، ويفصل القدس عن محيطها العربي بجدار طوله ٨٢كم، ونفذ منه حتى تموز/ يوليو ٢٠٠٤م ٢٦كم ويهدف المشروع إلى توسيع بلدية القدس المحتلة، وجعلها تسيطر على

---

(١) قيس عبد الكريم وآخرون : خطة فك الارتباط، ص١٦١-١٦٢.

(٢) ووصفت الجبهة لشكل الجدار : تم اعتماد أكثر من شكل لبنائه، مراعياً ذلك المخططات الاستيطانية، والمهمات القتالية للقوات الإسرائيلية، ففي بعض المناطق يتكون من سياج بأجهزة استشعار كهربائية، ويوجد فيه صندوق يصل عمقه إلى حوالي ٤ أمتار، وطريق للدوريات، وطريق لتتبع الأثر، ويتراوح عمق تغلغل الجدار داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة ما بين ٧,٥-٢٢كم، وتم تركيب مجموعة من نظم المراقبة، وأجهزة التصوير، إضافة إلى جدران الاسمنت التي تطلق عليها إسرائيل "جدران الحماية من نيران المدافع. (قيس عبد الكريم وآخرون : خطة فك الارتباط، ص١٦٦).

(٣) قيس عبد الكريم وآخرون : خطة فك الارتباط، ص١٦٦-١٦٨.

(٤) إصدارات الجبهة الديمقراطية : مباحثات فلسطينية – مغربية، بتاريخ ٢٠٠٤/١/٩م.

نحو ١٨% من مساحة الضفة الغربية، وإكمال الطوق الاستيطاني حول المدينة بدءً من مستوطنة هارجوفا...[١].

في حين أشار المكتب الوطني للدفاع عن الارض ومقاومة الاستيطان في أكثر من دراسة إلى أن طول الجدار الذي يلتف حول القدس ٥٠كم، ويقسم البناء في غلاف القدس إلى ثلاثة أجزاء وهي : الجدار الشمالي، والجدار الشرقي، والجدار الجنوبي[٢].

يظهر مما سبق بأن هناك خلاف حول طول جدار أو غلاف القدس، وذلك يعكس عدم الدقة الرقمية – على الرغم من أهميتها- عند الجبهة الديمقراطية، كما يبدو أن إسرائيل سعت للسيطرة على القدس عبر بناء الجدار، لما لها من مكانة، وفي الوقت نفسه لم تراع حقوق المسلمين ولا المسحيين في سبيل تحقيق أهدافها الخاصة، ولم تهتم بالقرارات الدولية.

بناء على ما سبق دعت الجبهة إلى تصعيد الفعاليات الجماهيرية في مواجهة سياسات الفصل العنصري التي يمارسها الاحتلال، وبناء جدران الضم والعزل العنصرية، واعتبرت نجاح هذه الفعاليات، واتساع حجم المشاركة فيها يشكل مدخلاً لإثارة الحركة الجماهيرية الفلسطينية في مواجهة سياسات وممارسات الاحتلال العنصرية، وألقى نهاد أبوغوش (عضو اللجنة المركزية للجبهة) كلمة أثناء المسيرة الوطنية بالقرب من الجدار بتاريخ ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤م، في (مفترق رأس قبسة)، أكد فيها على تصميم الشعب الفلسطيني ومناضليه من كافة الفصائل والاتجاهات على مقاومة الاحتلال، وجدرانه العنصرية، عبر استمرار الانتفاضة، والمقاومة حتى انتزاع الحقوق الوطنية والمشروعة للشعب الفلسطيني[٣].

بينت الجبهة الآثار المترتبة على إنشاء جدار الفصل العنصري بالتالي :

١- على الصعيد السياسي : ادعت إسرائيل أن الجدار ليس إلا اجراءً أمنياً دفاعياً؛ بهدف منع الإرهاب الفلسطيني، ولكن بشكل عام يمثل بناء الجدار جزءاً لا يتجزأ من خطة فك الارتباط، ووظيفته قطع الطريق على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة، وإخضاع هذا المشروع الوطني الفلسطيني إلى الاشتراطات الإسرائيلية؛ لإفراغه من

---

(١) قيس عبد الكريم وآخرون : خطة فك الارتباط، ص١٦٩.

(٢) المكتب الوطني للدفاع عن الارض ومقاومة الاستيطان: دراسة خاصة حول جدار الفصل العنصري
http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=wall85

(٣) بيان صادر عن الجبهة الديمقراطية : الجبهة تدعو لتصعيد التحركات الجماهيرية ضد جدران الفصل العنصرية، بتاريخ ٢٠٠٤/٢/٨م.

مضمونه الحقيقي لصالح الكيان الإسرائيلي، وإنشاء الجدار سيعرقل عملية السلام إضافة إلى أنه سيؤدي إلى تعقيدات في تنفيذ خارطة الطريق[١].

٢- أخذت إسرائيل موافقة ضمنية للاستمرار في بناء جدار الفصل العنصري، بحجة كونه أمنياً لا سياسياً، ومؤقتاً لا دائماً، ثم تم إعفاء إسرائيل من استحقاق وقف النشاطات الاستيطانية، ومنحها الاستمرار في البناء، والتطوير في المستوطنات داخل ما يسمى "خطوط البناء"، وعلى الرغم أن خارطة الطريق تنص على إزالة البؤر الاستيطانية غير المرخصة، إلا أن أمريكا أسقطت الحظر عن مؤسسات القدس، وركزت أمريكا على ضرورة تشكيل قيادة جديدة فلسطينية تتعاون مع إسرائيل في شن حربها على الإرهاب وتفكيك مؤسساته[٢].

٣- أكدت الجبهة على أن الجدار أباح لإسرائيل السيطرة على مصادر المياه بعد أن تستولي على معظم أراضي الضفة الزراعية، وستسيطر على منطقة التمساح، حيث تتجمع فيها معظم المياه وفيها أكبر مخزون مائي، يصل إلى ٦٠٠ مليون متر مكعب سنوياً، وبذلك ستأخذ إسرائيل أكبر كمية من المياه، وتحرم الفلسطينيين من مصادر مياههم، وترغمهم فيما بعد على شراء المياه من إسرائيل.

٤- أوضحت الجبهة أن الجدار سيدفع بالآف الفلسطينيين نحو الهجرة، وبالتالي سيحول المزيد من الفلسطينيين إلى لاجئين داخل الوطن، وعندما يكتمل بناء الجدار باتجاه غور الأردن فإن هذه المنطقة الغنية بالزراعة والمياه ستكون خارج الجدار، مما سيؤثر على مستقبل الزراعة في الدولة الفلسطينية، خاصة وأن ٤٥% من الاقتصاد الفلسطيني يعتمد على الزراعة في المستوطنات.

٥- أشارت الجبهة إلى أن الجدار سيعمل على فتح المجال أمام بناء المستوطنات، ويعمل على توسيع الموجودة، والعمل على إنشاء الطرق الالتفافية.

٦- الجدار سيلحق بالبيئة أضراراً فادحة، خاصة في ظل التنوع الحيوي (نباتات، حيوانات) فالتجريف والحصار سوف يقضي على أشجار السيريس والسنديان والبلوط، عدا أنه يعزل ٦٢% من مساحة الغابات في الضفة الفلسطينية.

٧- الجدار سيصادر ٥٨% تقريباً من أراضي الضفة؛ الأمر الذي يهدد بطرد ٢٠٠ ألف مواطن فلسطيني من بيوتهم وممتلكاتهم، وسجن ما لا يقل عن ٤٥٠ ألف شخص خلف الجدار تحت السيطرة الإسرائيلية.

٨- عمل الجدار على القضاء على المواقع الأثرية الفلسطينية بما ترمز إليه من تراث، وعلامات على أصالة تاريخ الشعب الفلسطيني، وارتباطه بأرضه[٣].

---

(١) قيس عبد الكريم وآخرون : خطة فك الارتباط، ص١٧٨-١٧٩.

(٢) المصدر السابق، ص١٥-١٦.

(٣) المصدر السابق، ص١٨٦.

على المستوى **الدولي** فقد قدرت الجبهة الديمقراطية موقف كل من باكستان وسوريا وغنينا وماليزيا عندما قدموا لمجلس الأمن في جلسته بتاريخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣م قراراً يدين تشييد الجدار، ونال ذلك القرار الموافقة من حركة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، فاتخذت الجمعية العامة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣م قراراً طالبت فيه إسرائيل بوقف وإلغاء تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك (القدس الشرقية)، وما حولها، وأيدت ذلك محكمة العدل في لاهاي(١).

واعتبرت الجبهة أن الجدار انتهاك للقوانين الدولية الخاصة بحماية الآثار، وشكل خرقاً للبرتوكول الخاص بالآثار الفلسطينية الموقع في أوسلو؛ الأمر الذي دفع خبراء العرب في اجتماعهم في الجامعة العربية في حزيران/يونيو ٢٠٠٤م في القاهرة للطلب من لجنة التراث العالمية، ومدير عام اليونسكو إلى تفعيل القانون الدولي، وتطبيق الإجراءات اللازمة لحماية التراث العربي في الأراضي الفلسطينية، وهكذا إسرائيل من خلال حجة حماية الأمن تقضي على كل مظاهر الأمن والاستقرار، السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للشعب الفلسطيني(٢).

وأيدت الجبهة الديمقراطية قرار محكمة العدل الدولية(٣) التي أصدرته في ٩ تموز/يوليو ٢٠٠٤م، بشأن الجدار حيث أكدت فيه على الانتهاك الإسرائيلي للقانون الدولي والإنساني، واتفاقية جنيف الرابعة، ودعت إلى إيقاف بناء الجدار، وهدم ما تم بناءه، وتعويض المواطنين عما لحق بهم من أضرار أثناء بنائه، كذلك أيدت الجبهة قرار الجمعية العامة التى أصدرته في ٢٠ تموز/يوليو ٢٠٠٤م حيث أكدت فيه على موقف محكمة العدل، وبالمقابل أوضحت الجبهة أن الحكومة الفلسطينية لم تستغل ذلك الموقف، بل تمثل موقفها بالإحجام عن أي تحرك سياسي(٤).

وانتقدت الجبهة في عام ٢٠٠٥م موقف الولايات المتحدة الأمريكية عندما دعت إلى التراجع عن دعوة مجلس الأمن للبحث في تفعيل قرار محكمة العدل في لاهاي، وذلك بهدف تقديم ثمن سياسي لإسرائيل مقابل انسحابها الأحادي الجانب من قطاع غزة، وبالمقابل تعمل أمريكا على شل التحرك الفلسطيني؛ لذلك يجب استنهاض المجتمع الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

(١) قيس عبد الكريم وآخرون : خطة فك الارتباط، ص١٩٠-١٩٢.

(٢) المصدر السابق، ص١٨٧.

(٣) محكمة العدل الدولية : جهاز من أجهزة هيئة الأمم المتحدة، وتعتبر الهيئة القضائية الرئيسة بالأمم، وتتولى مهمة الحكم طبقاً لأحكام القانون الدولي، في النزاعات القانونية، التي تنشأ بين الدول، وتقدم الفتاوي بشأن المسائل القانونية، التي قد تحيلها إليها أجهزة هيئة الأمم المتحدة، إضافة إلى أن ولايتها ليست إلزامية بشكل مطلق. (عبد الرحمن علي : إسرائيل والقانون الدولي، ص ٣١٩).

(٤) فهد سليمان : قراءة في الحكومات الفلسطينية من إقامة السلطة إلى انتخابات التشريعي الثاني، ص٥٨-٥٩.

لتفعيل القرار، مع تصعيد المجابهة الجماهيرية ضد الجدار والاستيطان على أرض الضفة الغربية بما فيها القدس(١).

ثم أكدت على ضرورة انصياع إسرائيل لقرار محكمة العدل حول الجدار، ودعوة المجتمع الدولي بمختلف مؤسساته لاتخاذ الإجراءات الكفيلة للضغط على إسرائيل بتطبيق القرار، بل وفرض العقوبات عليها لضمان انصياعها لهذا القرار، ووقف التوسع الاستيطاني، وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة(٢).

وأشارت الجبهة في عام ٢٠٠٥م إلى أن قرار الأمم المتحدة بشأن الجدار يكتسب أهمية استثنائية لأكثر من سبب(٣) :

١- تؤيده ١٥٠ دولة، وتعترض عليه ٦ فقط، وأن الاتحاد الأوروبي قد ساهم في صياغته.
٢- القرار نفسه أقر أن إسرائيل ملزمة قانونياً بهدم الجدار، ودفع تعويضات عن الأضرار التي نشأت خلال بنائه.
٣- تجاوز القرار الاشتراطات الأمريكية والإسرائيلية بضرورة الإشارة بشكل واضح وصريح إلى ما أسمته بالإرهاب الفلسطيني، واعتمد بدلاً من ذلك صيغة كل ما يصيب المدنيين من أعمال حربية على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وبشكل عام يعتبر قرار محكمة العدل انتصاراً للقضية الفلسطينية، وسلاحاً بيد الحركة الوطنية الفلسطينية.

ودعت الجبهة لاتخاذ موقف وتحرك سياسي مكثف على الصعيد الدولي؛ لتفعيل قرار محكمة العدل الدولية، ودعوة مجلس الأمن، وان تتخذ الجمعية العامة للأمم المتحدة الإجراءات التي تكفل النهوض بالواجبات القانونية التي يمليها القرار؛ لحمل إسرائيل على وقف بناء الجدار، وتفكيك ما أنجز منه، والتعويض عن الأضرار التي سببها للمواطنين الفلسطينيين(٤).

ثم دعت الجبهة في عام ٢٠٠٥م الجانب الفلسطيني المفاوض جنبا إلى جنب مع الدول العربية للتوجه لمجلس الأمن الدولي فوراً، وطرح مشروع قرار جديد لتنفيذ قرار المحكمة بتفكيك الجدار تحت طائلة العقوبة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، مؤكداً على ضرورة

---

(١) الكونفرنس الرابع للجبهة : مفترق طرق بعد غزة، ٢٠٠٥م، ص٢٢.
(٢) المصدر السابق، ص٢١.
(٣) قيس عبد الكريم وآخرون : خطة فك الارتباط، ص٢٠٦.
(٤) إصدرات الجبهة الديمقراطية : بلاغ سياسي صادر عن المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، ٢٠٠٨م، ص١٦.

اغتنام هذه الفرصة، وبين في الوقت نفسه الأمور التي أجلت وألهت القوى السياسية الفلسطينية عن موضوع الجدار وهي[1] :

١- الأحداث الأمنية التي شهدها قطاع غزة في النصف الثاني من شهر تموز/يوليو ٢٠٠٤م، والتي امتدت إلى الضفة، واتخذت طابع التظاهرات المسلحة، وإحراق مراكز السلطة الفلسطينية؛ الأمر الذي أشار إلى وجود خلافات جادة داخل حركة فتح على خلفية قرار رئيس السلطة بإجراء تعيينات جديدة على رأس بعض الأجهزة الأمنية في قطاع غزة تحديداً.

٢- تقديم استقالة "أحمد قريع"[2] الذي سرعان ما سحبها على خلفية صراع مع عرفات على الصلاحيات والنفوذ؛ الأمر الذي فاقم أزمة الحكومة.

٣- مباشرة المؤسسات الإسرائيلية الحزبية والحكومية بوضع خطة "فك الارتباط"، إضافة إلى التحركات المصرية لدفع الحوار الفلسطيني خطوات إلى الأمام، في إطار تحقيق التوافق على إستراتيجية وآليات لمواجهة استحقاقات خطة شارون، وهي تحركات كانت تصطدم بالمراوغة والمناورة من قبل عدد من الأطراف الفلسطينية.

٤- التصعيد للعدوان الإسرائيلي على عدد من مناطق قطاع غزة بكل ما ألحقه ذلك من كوارث، ونكبات بالسكان المدنيين.

٥- تدهور صحة الرئيس عرفات بشكل مفاجئ، وانتقاله إلى باريس للعلاج، حيث توفى مخلفاً وراءه المناصب القيادية الأولى في المؤسسة الفلسطينية شاغرة.

يبدو مما سبق أن الجبهة الديمقراطية تنبهت إلى خطورة إنشاء الجدار، وطالبت الأطراف بتبني مواقف جادة، معلنة ضرورة تكافل الجهود عامة؛ لإزالة الجدار، لما يترتب عليه من أضرار على كافة الأصعدة، وذلك يتناسب مع فكرها المرحلي، الداعي لإنشاء الدولة الفلسطينية على حدود ١٩٦٧م، لأن الجدار أخل بهذه الحدود.

---

(١) قيس عبد الكريم وآخرون : خطة فك الارتباط، ص٢٠٥.

(٢) أحمد قريع : ولد عام ١٩٣٦م، في قرية أبو ديس، في القدس، التحق بصفوف حركة فتح، منذ انطلاقتها ١٩٦٥م، تولى الدائرة الاقتصادية في م.ت.ف، عام ١٩٨٢م، ثم انتخب عضواً في اللجنة المركزية لحركة فتح عام ١٩٨٩م، وترأس الوفد الفلسطيني في مفاوضات أوسلو ١٩٩٢م، ثم انتخب عضواً في المجلس التشريعي الفلسطيني عن القدس، ثم انتخب رئيساً له من ١٩٩٦م حتى ٢٠٠٣م، ومن ثم عين رئيساً لمجلس الوزراء الفلسطيني في أكتوبر ٢٠٠٣م. (أحمد قريع : مفاوضات أوسلو ١٩٩٣م "الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق").

ثالثاً : موقف الجبهة الديمقراطية من الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ٢٠٠٥م :

بينت الجبهة في عام ٢٠٠٤م أن شارون كان شعاره ١٠٠ يوم للقضاء على الانتفاضة، إلا أنه بعد ١٢٠ يوماً وأمام صمود الشعب، ومقاومته أرغم على التراجع، وطرح شعارات جديدة "الانسحاب الأحادي" وإخلاء ١٧ مستوطنة في غزة، والفصل الأحادي، وهذا يمثل وصول شارون وسياساته إلى طريق مسدود، وفي الوقت نفسه دعا "حواتمة" إلى مواصلة النضال في مواجهة جدران الضم والفصل، والتهويد، وتبادل المناطق، وإسقاط حق العودة، ونزول إسرائيل عند قرارات الشرعية الدولية[١]، وبين "صالح زيدان" أن انسحاب شارون من غزة يمثل إفلاس شعاراته الدموية، وفشل خياراته العسكرية، ودعا لعدم التقليل من المخاطر التي قد يترتب عليها الانسحاب الشاروني الأحادي داعياً إلى استمرار المقاومة والصمود سبيلا لدحر الاحتلال[٢].

هنأ "رمزي رباح" الشعب الفلسطيني بالانسحاب الإسرائيلي من غزة عام ٢٠٠٥م، معتبراً ذلك نصراً تاريخياً بفعل الصمود والمقاومة، واعتبر اندحار الاحتلال عن غزة خطوة أولى، داعياً إلى إنهاء سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على المعابر والحدود، وتأمين الربط مع الضفة الفلسطينية، مؤكداً على أهمية الوحدة في تحقيق هذا الإنجاز التاريخي، وداعياً لتكريس الشراكة السياسية، والوحدة الميدانية؛ لدعم الصمود، ومواصلة المعركة ضد جدار الفصل العنصري، والتوسع الاستيطاني في الضفة وعملية التهويد في القدس[٣].

واعتبر "صالح زيدان" أن "أية إخلاء لأي مستوطنة إسرائيلية هو إنجاز فلسطيني، وهو يمكن أن يمثل بداية لنهاية الاحتلال، وسقوط نظرية (شارون)، وأيضاً يؤكد على فشل الخيار العسكري لـ شارون، وشعاره "دعوا الجيش ينتصر"، وأيضاً يؤكد على استمرار الانتفاضة والمقاومة، لإنهاء إحدى وسائل دحر الاحتلال، وذلك يحتاج إلى استعداد فلسطيني، وترتيب الوضع الفلسطيني؛ لإفشال مناورات شارون بمحاولة إثارة الفتنة الداخلية؛ ولإظهار الشعب الفلسطيني غير جدير بالاستقلال، لذلك لا بد من الحوار والتفاهم الفلسطيني[٤].

---

(١) كلمة ألقاها نايف حواتمة عبر الهاتف في مهرجان حاشد في سلفيت بذكرى انطلاقة الجبهة الديمقراطية، ٢٠٠٤/٢/٢٩.

(٢) بيان صادر عن الجبهة الديمقراطية : غزة تحتفل بالذكرى الـ ٣٥ لانطلاقة الجبهة الديمقراطية، ٢٠٠٤/٢/٢٨م.

(٣) إصدارات الجبهة الديمقراطية : الجبهة تنظم مسيرة جماهيرية إلى نتساريم احتفالاً بالانسحاب الإسرائيلي، سبتمبر/٢٠٠٥م.

(٤) صالح زيدان : حوارات حية، مركز الإعلام والمعلومات، وثيقة ١٩، ص٢٩١-٢٩٢.

وعّدت الجبهة مصادقة الكنيست الإسرائيلي على خطة الانسحاب من غزة، وأجزاء من الضفة إنجاز تحقق بفضل صمود الشعب الفلسطيني، وتضحيات الانتفاضة والمقاومة، "ولكي نستطيع البناء على هذا الإنجاز فإننا ندعو السلطة إلى تنفيذ برنامج القواسم المشتركة آب/أغسطس ٢٠٠٢م (غزة)، وبرنامج ٣٠ أذار/مارس ٢٠٠٤م (رام الله)، وتشكيل قيادة وطنية موحدة، وحكومة وحدة وطنية؛ للنهوض الموحد على طريق انتفاضة (الحرية والاستقلال)، والخلاص من الفساد، وإجراء انتخابات لكل مؤسسات المجتمع، النقابية والمهنية والطلابية والنسائية، وجعل الانسحاب خطوة على طريق رحيل الاحتلال"[١].

وشددت الجبهة في عام ٢٠٠٥م على ضرورة قيام الهيئة الوطنية المشتركة –القوى والفصائل الفلسطينية والسلطة –[٢] لمتابعة ملف الانسحاب، والرقابة والتشاور والشراكة في القرار، بما يضمن حسن التصرف باستخدام الأراضي والممتلكات والمنشآت التي تم إخلائها للمصلحة الوطنية، ومنع الفوضى وفرض سيادة القانون، وأكدت الجبهة على أن يكون الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة تمهيداً للانسحاب الشامل، بما فيه المعابر (معبر رفح)، والعودة إلى حدود ١٩٦٧م، فغزة ستكون البداية لإنهاء الاستيطان عن كل الأراضي الفلسطينية حتى عام ١٩٦٧م[٣].

وفي المقابل حذرت الجبهة من أن الحكومة الإسرائيلية عندما اتخذت قراراً بتاريخ ٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٤م ينص على الانسحاب من غزة قد عملت من خلاله على التمويه على المستوى العالمي لخطتها في كسب الوقت؛ من أجل استكمال بناء جدار الضم والفصل العنصري في الضفة، وتعزيز الوجود الاستيطاني في المناطق التي يعزلها الجدار، ويهدف لخلق وقائع على الأرض تفرض من جانب واحد إطار التسوية الدائمة الذي تحدده خطة فك الارتباط، "في أي اتفاق مستقبلي حول الوضع الدائم، لن يكون ثمة استيطان إسرائيلي في قطاع غزة، ولكن من الواضح أنه في (يهودا والسامرة) ستبقى بعض المناطق تشكل جزءاً من (دولة إسرائيل)"، وأشارت الجبهة إلى أن خطة فك الارتباط سعت لتحقيق الأهداف التالية[٤] :

---

(١) بيان صادر عن الجبهة الديمقراطية : الانسحاب من غزة وشمال الضفة انجاز تحقيق بفضل صمود شعب فلسطين والانتفاضة والمقاومة، بتاريخ ٢٠٠٤/١/٢٧.

(٢) الهيئة الوطنية المشتركة : لم تتطرق أدبيات الجبهة الديمقراطية إلى تعريفها، ولم تذكر بالتحديد القوى المكونة لها.

(٣) بيان صادر عن الجبهة الديمقراطية : مباحثات بين الوفد المصري ووفد الجبهة الديمقراطية، ٢٠٠٥/٨/٢٠م.

(٤) صالح زيدان : حوارات حية، مركز الإعلام والمعلومات، (وثيقة ١٩)، ص٢٩٣.

١- شطب "خارطة الطريق" من الأجندة الدولية، واستبدالها بخارطة إسرائيلية مستجيبة للتحفظات الأربع عشرة، وبموافقة أمريكية، وإضفاء شرعية زائفة، أو قبول ضمني على الأقل على جدار الفصل بحجة أنه مؤقت وأمني، ومحاولة احتواء الاستنكار الدولي لبناء الجدار.
٢- التنكر من استحقاق وقف نشاطات الاستيطان التي تنص عليها خارطة الطريق، في ظل التحالف الأمريكي، مع تعجيل التوسع الاستيطاني فيما يسمى الكتل الاستيطانية الكبرى.
٣- كسب الموافقة الأمريكية مع المنظور التوسعي الإسرائيلي للتسوية الدائمة، خاصة بما يتعلق بالحدود الدائمة واللاجئين، وإجبار الجانب الفلسطيني على التعامل كأمر واقع مع فكرة الدولة ذات الحدود المؤقتة، وبالتالي مشروع التسوية الانتقالية طويلة الأمد[١].
٤- العمل على إنشاء جدار الضم والتوسع العنصري الذي يمكن من ضم ٥٨% من الضفة الفلسطينية بما فيها القدس لإسرائيل لتقام دويلة فلسطينية على ٤٢%، إضافة إلى أن فك الارتباط لا يقوم على أساس حدود الرابع من حزيران١٩٦٧م.

وبناءً على السابق فقد نادت الجبهة إلى تحقيق الانسحاب بالمقاومة والانتفاضة عبر سياسة فلسطينية موحدة، تدفع شارون للانسحاب جملة واحدة، وليس عبر مراحل، وليس مقابل المقايضة في الضفة والقدس، واعتبار مبدأ حفظ الأمن بعد الانسحاب مدخل سياسي وليس إجراءً أمنياً[٢]، ونادت الجبهة عبر الكونفرنس الرابع ٢٠٠٥م لتحقيق ذلك بالأخذ بالاعتبار مجموعة من المخاوف المتمثلة بالتالي[٣] :

١- ينبغي الحذر من أن تتحول القضايا العالقة بعد الانسحاب (المطار، الميناء، المعبر، الممر الأمن) إلى جدول أعمال فعلي للمفاوضات على حساب القضايا الجوهرية، مما يمكن إسرائيل من المماطلة لاستكمال مخططاتها الاستيطانية التوسعية في الضفة.
٢- الحذر من جعل اتفاق شرم الشيخ (٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥م) -حيث تعهد فيه الجانب الفلسطيني بوقف المقاومة المسلحة بينما رهن الجانب الإسرائيلي موفقه بمدى الالتزام الفلسطيني، وبهذا يكون الالتزام من جانب واحد، ويستمر شارون بأعمال العنف تحت ذرائع شتى- سقفاً جديداً للعملية التفاوضية، وبهذا تستطيع التنصل من تنفيذ الاستحقاقات المترتبة عليها حتى بموجب "خارطة الطريق" ويكرس الفكرة التي تروج لها واشنطن.
٣- يجب عدم الانجرار خلف أسوار المعازل الإسرائيلية، وتحويل الحقوق الوطنية الفلسطينية إلى قضايا نزاع إقليمي تنتهي بالتقادم.

(١) قيس عبد الكريم وآخرون : خطة فك الارتباط، ص١٧-١٨.
(٢) نايف حواتمة : اليسار العربي "رؤيا النهوض الكبير"، ص٢٣٦.
(٣) الكونفرس الرابع : مفترق طرق بعد غزة٢٠٠٥م، ص٢٣.

وأكدت الجبهة على ضرورة معرفة أن الهدف من خطة الانسحاب من غزة ليس إخلاء المستوطنات، بل إكمال بناء الجدار، وتوسيع المستوطنات في الضفة، أو التنكر من استحقاقات خارطة الطريق، وتقويض السلام حول القدس، واللاجئين، والحدود، ولذلك يجب[١] :

- التأكيد على رفض الخطة الإسرائيلية لاعتبارها تتناقض مع متطلبات السلام والشرعية الدولية، وتتنافي مع خارطة الطريق، وهي بالتالي لا يمكن أن تشكل فرصة للسلام، لذلك من الواجب على الرباعية أن تقدم جدولا زمنياً لتنفيذ الالتزامات المتبادلة التي تنص عليها الخارطة.
- إظهار أولوية التصدي لجدار الفصل العنصري والتوسع الاستيطاني، سواء على الصعيد الجماهيري أو السياسي أو الدبلوماسي، واستعادة الاهتمام الدولي للقضية الفلسطينية، وإحباط المحاولات الإسرائيلية في التعميم على القضية.
- دعوة اللجنة الرباعية للتعجيل بانعقاد المؤتمر الدولي للسلام من أجل إعادة تأكيد ركائز العملية السلمية، وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وإبراز هذه الدعوة باعتبارها محور التحرك السياسي والدبلوماسي الفلسطيني، وليس فقط كموقف إعلامي.
- يجب إعادة توحيد الصف الفلسطيني للرد الإستراتيجي على الخطة الإسرائيلية، والشروع في تنفيذ عملية الإصلاح على أسس المشاركة الجماعية التي أقرتها فصائل م.ت.ف في رام الله، وغزة في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٤م التي تشكل إطاراً صالحاً للبرنامج الوطني الرامي إلى تحقيق هذا الهدف من خلال تقرير الإجماع الوطني على استمرار الانتفاضة، وتحقيق هدفها الإستراتيجي المتمثل بجلاء الاحتلال عن جميع الأراضي المحتلة ١٩٦٧م، وإخلاء المستوطنات، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وصون حق اللاجئين في العودة.

ومن ثم أشار "قيس عبد الكريم" إلى محاولة إسرائيل لكسب أكثر ما يمكن من المكاسب، وللحد من الأضرار المتوقعة، ولكن إجمالاً خطة فك الارتباط جاءت بسبب زخم الانتفاضة، وفشل خيار الحسم العسكري، خلال الثلاث سنوات الأولى من الانتفاضة، وعدم نضوج حل سياسي متوازن ليكون مخرجاً من مشكلة الاحتلال، لذلك تقدمت إسرائيل بمناورة استراتيجية تضمن تحقيق الأهداف التوسعية الإسرائيلية[٢].

يبدو مما سبق أن للانسحاب الاسرائيلي من غزة آثار إيجابية عديدة إلا أنه في الوقت نفسه حققت إسرائيل العديد من المكاسب، فهي سعت لإلهاء الجانب الفلسطيني، وانشغاله بالمستوطنات التي تم إخلائها، وبالمقابل كانت مستمرة في بناء جدار الفصل العنصري.

---

(١) قيس عبد الكريم وآخرون : خطة فك الارتباط، ص٢٢.

(٢) المصدر السابق، ص١٩.

رابعاً : مقترحات الجبهة الديمقراطية للحد من الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين :

دعت الجبهة إلى التمسك بالثوابت الوطنية، ورفض الحلول أو التسويات التي تنقص من حقوق الشعب الفلسطيني خاصة قضية الاستيطان، وتحقيق الوفاق الوطني، وتعزيز الوحدة الوطنية التي تضم القوى السياسية، وقيادة السلطة الفلسطينية، وممثلي المجتمع المدني[(١)]، واعتبرت كل المستوطنات غير قانونية بقرارات الأمم المتحدة، وحكومة شارون تضع القانون الإسرائيلي فوق القانون الدولي، وتعتبر مستوطنات شرعية، وأخرى غير شرعية، وأن المستوطنات في حكومة شارون زادت عن ١٠٥ مستوطنة، وحكومة شارون تفكك تسع كرادفانات[(٢)] وبؤر غير مأهولة بالسكان، حدها الأقصى ١٧بؤرة استيطانية حتى أن خارطة الطريق تطالب شارون بإزالة كل المستوطنات التي أقيمت في عهد شارون منذ آذار/مارس ٢٠٠٠م، وشارون يستهتر بما ورد بخارطة الطريق، لذلك نادت الجبهة بالقرار السياسي الفلسطيني الموحد للخلاص من الاستيطان[(٣)].

ووضعت الجبهة مجموعة من الاستحقاقات السياسية، واتجاهات العمل التي تبلورت بالتالي:

١- تجديد الحركة الجماهيرية، وتعزيز الطابع الشعبي المنظم للانتفاضة؛ للتصدي للاستيطان ومصادرة الأراضي، وجدار الفصل العنصري في ظل توسيع المستوطنات الهادفة لبناء البؤر الاستيطانية برعاية شارون، والسعي للمصادرة بشكل أوسع للأراضي[(٤)]، وتعبئة جماهير الشعب الفلسطيني، وبخاصة جماهير الفلاحين، وصغار الملاك...، وتشكيل لجان الدفاع عن الأرض، ومقاومة الاستيطان على مستوى القرية والريف كأطر شعبية واسعة، عبر تنظيم مبادرات المواطنين من خلال لجان الدفاع عن الأرض ولجان العمل التطوعي وغيرها من الأطر من أجل استصلاح الأراضي وغرسها؛ لكبح محاولات الاستيطان عليها[(٥)].

٢- تحريض الرأي العام الوطني لممارسة كل أشكال الضغط على السلطة؛ لوقف الاستيطان كشرط أساسي لاستمرار المفاوضات، ثم الضغط على الرأي العربي للضغط على الحكومات

---

(١) قيس عبد الكريم وآخرون : السور الواقي، ص٢٤.

(٢) كرادفانات: هي البؤر الاستيطانية الاسرائيلية (المستوطنات)، وهي شكل من أشكال التوسع العدواني الاستيطاني، والذي يعتبر من أخطر أشكال التدمير للأرض الفلسطينية. (ذيب عمارة: البؤر الاستيطانية الجديدة، مجلة رؤية، العدد الثالث عشر، ٢٠٠١م).

(٣) بيان صادر عن الجبهة الديمقراطية : تفكيك بؤر استيطانية غير مأهولة استهتار بحقوق شعبنا وبالقرارات الدولية، ٢٠٠٣/٦/١٠م.

(٤) إصدارات الجبهة الديمقراطية : بعد إعلان الهدنة...، الانتفاضة بين مرحلتين٢٠٠٣م، ص١٤.

(٥) تيسر خالد. فهد سليمان : المرحلة الانتقالية على أبواب عامها الأخير (خمس سنوات على اتفاق أوسلو)، ص٩٦.

العربية للتوقف عن كل أشكال التطبيع مع إسرائيل حتى تتوقف النشاطات الاستيطانية[١]، إضافة إلى تعبئة الرأي العام للضغط على السلطة، ودفعها لإعادة النظر في جدول أولويات التصرف بأموال الموازنة العامة، وتوظيفها بالاتجاهات التي تساعد في تطوير الاقتصاد الوطني، واعتبار الأراضي المهددة بالاستيطان بأنها مناطق تطوير[٢].

٣- العمل على تطوير اللجنة العليا لمقاومة الاستيطان أو في اللجان المحلية، والمبادرة لاستكمال تلك اللجان، وإكساب الحركة الجماهيرية المناهضة للاستيطان أعلى درجة من الطابع الجماهيري، والاستقلالية والديمقراطية بحيث تضم كل القوى المناهضة للاستيطان، بغض النظر عن الموقف من أوسلو، وتوفير مقومات الصمود للمناطق المهددة بالمصادرة والاستيطان، ووضع خطط العمل للتضييق على المستوطنات عبر توحيد القوى المناهضة للاستيطان[٣].

٤- توسيع نطاق الحملة الوطنية لمقاطعة منتجات المستوطنات، والضغط على شركات الاستثمار الأجنبية لسحب استثماراتها من جميع المشاريع التي تقدم بأي صورة من الصور دعماً ومساندة لنشاطات إسرائيل الاستيطانية، إضافة إلى مقاطعة العمل في المستوطنات؛ الأمر الذي يتطلب من الحكومة الفلسطينية التعجيل بتوفير خطة اقتصادية اجتماعية جديدة لاستيعاب اليد العاملة الفلسطينية في برامج خاصة تقوم على مشاريع متعددة تمثل بدائل كريمة عن العمل في المستوطنات[٤].

٥- تعزيز النضال الفلسطيني لإجبار إسرائيل على الجلاء عن الضفة، والعودة إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧م، عبر تجديد شرعية القرار الفلسطيني، في ظل مبدأ "شركاء في الدم، شركاء في القرار"[٥]، والانخراط المنظم في مختلف الأطر الشعبية المناهضة للجدار، والعمل على توحيدها وتنظيم فعالياتها تحت شعار "تقاوم الجدار حتى ينهار"[٦].

٦- وقف المفاوضات على ضوء استمرار الاستيطان، وشن حملة على كافة المستويات الشعبية والسياسية والدبلوماسية؛ لإرغام إسرائيل على وقف التمديد الاستيطاني، والإقرار بمرجعية قرارات الشرعية الدولية، ووقف الانجرار وراء الوساطة الأمريكية غير النزيهة، والعودة إلى

---

(١) قيس عبد الكريم وآخرون : القبضة المثقوبة، ص٤٦.

(٢) تيسر خالد. فهد سليمان : المرحلة الانتقالية على أبواب عامها الأخير (خمس سنوات على اتفاق أوسلو)، ص٩٦.

(٣) سامي جبر : بيانات ووثائق الجبهة الديمقراطية ١٩٨٧-٢٠٠٢م، (مشروع الوثيقة البرنامجية... مسودة الوثيقة التنظيمية لإقليم قطاع غزة)، عام ٢٠٠٠م، ص١٢٠.

(٤) قيس عبد الكريم وآخرون : إستراتيجية فلسطينية بديلة، ص٤٨-٤٩.

(٥) الكونفرنس الرابع للجبهة الديمقراطية٢٠٠٥م : مفترق طرق بعد غزة، ص١٩-٢٠.

(٦) المصدر السابق، ص٢٩.

الوحدة الوطنية عبر الحوار الوطني الشامل لإيجاد إستراتيجية بديلة للتعاطي مع الاحتلال، والاستعداد الفعلي لإعلان سريع لسيادة دولة فلسطين على كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م(١).

٧- الدعوة لحملة دولية لمحاصرة قرارات شارون التوسعية العدوانية، خاصة الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، وروسيا؛ للضغط على واشنطن لاتخاذ قرار جماعي وإجراءات دولية مشتركة لوقف خطوات حكومة شارون التوسعية، والنزول عند القرارات الدولية والتزامات شارون تجاه اللجنة الرباعية، وخارطة الطريق لوقف توسيع المستوطنات(٢).

٨- توجه القيادة الفلسطينية للجمعية العامة للأمم المتحدة لاستصدار قرار يجرم الاستيطان، ودعوة الدول الأعضاء لفرض حصار على المستوطنات كافة من خلال مقاطعتها مقاطعة تامة(٣)، ومن ثم عقد مؤتمر دولي ينعقد في إطار الأمم المتحدة، وبرعاية دولية جماعية، بحضور أطراف الصراع كافة، يناقش الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين، ويتوصل إلى قرارات تحد من الاستيطان(٤).

يبدو مما سبق أن الجبهة الديمقراطية سعت للحد من الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية عبر العديد من الوسائل على المستوى المحلي الوطني، أو المستوى الإقليمي العربي، أو المستوى الدولي عبر تنفيذ القرارات الشرعية ذات الصلة بالاستيطان، إلا أن إسرائيل لم تهتم لأي من المستويات وأطلقت العنان لزيادة الاستيطان، بمعدلات سريعة، تلتهم مناطق شاسعة، وذات أهمية سواء جغرافية أو اقتصادية، أو دينية أو سياسية، كما يلاحظ تطور موقف الجبهة الديمقراطية من قضية الاستيطان ففي البداية رفضت الاستيطان، ودعت إلى محاربته، ثم بررت وصوغت بطلانه، إلى أن وصفته بالأبارتهايد، في محاولة لهجائه أمام الغرب.

---

(١) سامي جبر : بيانات ووثائق الجبهة الديمقراطية ١٩٨٧-٢٠٠٢م، (مشروع الوثيقة البرنامجية... مسودة الوثيقة التنظيمية لإقليم قطاع غزة)، عام ٢٠٠٠، ص٢٧٤.

(٢) بيان صادر عن الجبهة الديمقراطية : حكومة شارون تكسر التزاماتها بوقف التوسع وضم المستعمرات الاستيطانية الكبرى، د.ت.

(٣) بيان صادر عن قيس عبد الكريم : ردا قرار الاحتلال بناء ٣٨١ وحدة جديدة في القدس المحتلة، بتاريخ ٢٠١٤/١/٢١م.

(٤) إصدارات الجبهة الديمقراطية : بلاغ سياسي صادر عن الجبهة ٢٠٠٨م، ص١٤.

خامساً : أثر اتفاقات التسوية على قضية الأسرى :

ساد الأوساط الفلسطينية إجماعاً على أن قضية المعتقلين والأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية تعتبر من أهم المؤشرات على حدة الصراع الفلسطيني . الإسرائيلي، فمن الأسس التي لا بد لأية تسوية فلسطينية إسرائيلية أن ترتكز عليها هو إطلاق سراح جميع المعتقلين والأسرى، وتمكينهم من التمتع بحريتهم[١].

واعتبرت الجبهة الديمقراطية أن "الأسرى الفلسطينيين أسرى حرب تنطبق عليهم اتفاقيات جنيف، إلا أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تجيز بالقانون تعذيب الأسير، وأنها استعادت الأساليب العثمانية والبريطانية (الانتداب) في تعاملها مع الأسرى في الوقت الذي تخلت فيه تركيا وبريطانيا عن هذه الأساليب"[٢].

أوضحت الجبهة أن القوى الديمقراطية الفلسطينية (الجبهة الديمقراطية) كانت قد أشارت مبكراً إلى أهمية قضية الأسرى، فقد دعت منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣م إلى تنظيم حملة جماهيرية واسعة، تحت شعار "لا سلام دون تحرير جميع الأسرى والمعتقلين"، وسرعان ما تحول هذا الشعار إلى مادة إجماع وطني شعبي شامل، واشتملت الحملة الألوف من المواطنين، ولعبت دوراً هاماً في استنهاض الحركة الجماهيرية ضد الاحتلال[٣].

وانتقدت الجبهة في التسعينيات من القرن العشرين اتفاق أوسلو؛ لأنه نص على إطلاق سراح المعتقلين على ثلاث مراحل آخرها هي الأساسية التي تضم العدد الأكبر من ذوي الأحكام العالية، وبذلك فقد فرط أوسلو بحقوق الأسرى العرب، واستثنى المناضلين الفلسطينيين من أبناء القدس، والـ ١٩٤٨ ممن قاتلوا في صفوف المقاومة الفلسطينية، بذريعة أن هؤلاء يخضعون للقانون الإسرائيلي[٤].

ثم انتقدت الجبهة اتفاق أوسلو١٩٩٣م باعتباره تجاهل حقوق الأسرى[٥]، وأشار "سمير أبو مدللة" إلى أن المفاوض الفلسطيني فكك العملية التفاوضية إلى "قضايا الحل الدائم" بحيث يتم بحث القضايا منفصلة عن بعضها البعض، مما همش قضية الأسرى[٦].

(١) عيسى قراقع : الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية بعد أوسلو ١٩٩٣-١٩٩٩م، ص١.

(٢) مقابلة مع صالح ناصر : بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٣.

(٣) قيس عبد الكريم وآخرون : القبضة المثقوبة، ص٦٠.

(٤) تيسر خالد. فهد سليمان : المرحلة الانتقالية على أبواب عامها الأخير (خمس سنوات على اتفاق أوسلو)، ص١٠١.

(٥) قيس عبد الكريم وآخرون : القبضة المثقوبة، ص٦٠.

(٦) مقابلة مع سمير أبو مدللة، بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٩م.

ثم بينت الجبهة في عام ١٩٩٩م أن الوعود التي وعدت بها السلطة الأسرى لحل قضيتهم عند بدء إعادة الانتشار هي وعود كاذبة، فقد أثبتت التجربة أن المرحلة الثانية لأوسلو لم تحقق شيئاً من تلك الوعود، بدليل وجود الآلاف من الأسرى في السجون(١)، وأظهر "حواتمة" "أنه لا يستقيم السلام مع احتجاز حرية الأسرى، والتمييز السياسي بينهم، واستخدامهم رهائن لابتزاز الشعب، وتقديم التنازلات من عرفات أكثر، لذلك تتلاعب إسرائيل بحق الأسرى في الحرية بهدف تلويع الشعب حتى يتقبل عرفات التنازلات، مقابل إطلاق سراح الأسرى على دفعات، مع استمرار الاعتقالات الإدارية والسياسية، فاتفاق أوسلو (٢) يسمح لقوات الاحتلال دخول مناطق الحكم الذاتي في الضفة؛ للقيام بالاعتقالات تحت شعار المس بأمن إسرائيل" (٢).

ومن ثم أشارت الجبهة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى أن قضية الأسرى افتقرت إلى الاهتمام الشعبي فهناك آلاف المعتقلين في سجون العدو، إضافة إلى وجود ما يقرب من ألف معتقل إداري دون محاكمة، وتواصلت حملات الاعتقال الجماعية اليومية في مختلف مناطق الضفة خلال الانتفاضة لتشمل المئات من المواطنين(٣).

بناء على ما اتضح من معاناة الأسرى في سجون الاحتلال طالب المكتب الإعلامي للجبهة في بيان له جميع المؤسسات الحقوقية والدولية، وأعضاء الكنيست العرب، واللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي، وجمعية الأمم المتحدة بالتدخل الفوري والسريع من أجل إنهاء معاناة الأسرى داخل السجون، والعمل على توفير احتياجاتهم والضغط على الإدارة الإسرائيلية من أجل السماح لذويهم بزيارة أبنائهم(٤).

ونادت الجبهة بالقيام بمجموعة من الإجراءات للدفاع عن قضية الأسرى تمثلت بالتالي :

١- تشكيل لجان للدفاع عن المعتقلين والأسرى، وتنظيم حملة تنخرط فيها عائلات الأسرى في السجون، والأسرى المحررون، وجميع المهتمين بقضايا الحرية، وحقوق الإنسان، تحت شعار "لا سلام بدون الإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين دون تمييز، ودون قيد أو شرط".
٢- يجب على القوى الديمقراطية أن تحرص على اجتذاب أوسع مشاركة شعبية وسياسية، وأن تبدي استعداداً للتعاون، وأن تتواصل لفضح مناورات أنصار أوسلو، والسلطة الفلسطينية، والاعتراف

---

(١) قيس عبد الكريم وآخرون : القبضة المثقوبة، ص٦١.

(٢) حوار مع الأمين العام للجبهة الديمقراطية نايف حواتمة" المعارضة الفلسطينية البديلة عن أهل أوسلو هي الأوسع في صفوف شعبنا"، مجلة البيادر السياسي، العدد (٦٢٤)، ص١٧.

(٣) إصدارات الجبهة الديمقراطية : بعد إعلان الهدنة.." الانتفاضة بين مرحلتين"٢٠٠٥م، ص١٤-١٥.

(٤) بيان صادر عن الجبهة الديمقراطية : المكتب الإعلامي لأسرى الجبهة في القدس يدعو لوقف معاناة الأسرى، بتاريخ ٢٨/١٠/٢٠٠٦م.

بأنهم حولوا قضية الأسرى إلي عنصر مساومة، مما القى على عاتق القوى الديمقراطية مهمة قطع محاولات فريق أوسلو، والتضامن مع الأسرى؛ بهدف احتوائها، وفضح تكتيكاتهم لشق صفوف الحركة وإضعاف زخمها(١).

٣- العمل على فضح سياسات إدارات السجون الإسرائيلية وانتهاكاتها لحقوق الإنسان الفلسطيني، والتأكيد على أهمية رفع وتيرة النضال، والعمل من أجل تحرير الأسرى الفلسطينيين، وحقوقهم الإنسانية، وحقهم في التحرر من قيود السجان الإسرائيلي، والعمل على تدويل قضية الأسرى باعتبارهم أسرى حرب(٢).

٤- التحرك الجماهيري لنصرة الأسرى، والمطالبة بالإفراج عنهم، ورفض المعايير الإسرائيلية العنصرية للتمييز بين الأسرى، والضغط على المفاوض الفلسطيني لوضع قضية الأسرى على رأس الأولويات لوضع جدول زمني للإفراج عنهم جميعاً، واعتبار ذلك شرط من شروط الحل والتفاوض، والاستمرار في استنهاض الدعم الدولي للضغط على إسرائيل لتطبيق اتفاقية جنيف على الأسرى الفلسطينية، انسجاماً مع قرارات لاهاي(٣).

٥- جعل قضية الأسرى تحتل مكانة في سلم الأولويات، والعمل على توفير الدعم اللازم لمعيشة أسر الأسرى والمعتقلين، دون تمييز سياسي، وتوفير مقومات صمودهم(٤)، والضغط على الحكومة الإسرائيلية لإيقاف ممارسات العزل الانفرادي، والتعذيب، وسوء المعاملة، والحرمان من الرعاية الصحية، ومن فرص التعليم، وإلغاء الاعتقال الإداري(٥).

٦- دعا "تسير خالد" في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢م جميع القوى والهيئات والشخصيات الوطنية للعمل معاً لحماية الوحدة الوطنية، من أي ممارسة تلحق الضرر بالأسرى، بدءاً من الاعتقالات السياسية(٦).

٧- دعت الجبهة بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني الذي صادف ١٧نيسان/ ابريل٢٠٠٣م الهيئات الدولية والمنظمات الحقوقية والإنسانية، ومؤسسات المجتمع المدني في العالم للتدخل وأخذ دورها لوقف مسلسل الجرائم الذي تمارسه قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق أبناء الشعب الفلسطيني، ووقف الاعتقالات التي طالت العشرات من قادته الوطنيين، وعشرات الآلاف من مناضليه، وفي

---

(١) قيس عبد الكريم وآخرون : القبضة المثقوبة، ص٦٠-٦١.

(٢) بيان صادر عن اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية : إعلان وطني لشعب فلسطين، للشعوب العربية، ولأحرار العالم، بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٦.

(٣) الكونفرنس الرابع للجبهة : مفترق طرق بعد غزة٢٠٠٥م، ص٣٠.

(٤) سامي جبر : بيانات ووثائق الجبهة الديمقراطية ١٩٨٧-٢٠٠٢م، (مشروع الوثيقة البرنامجية... مسودة الوثيقة التنظيمية لإقليم قطاع غزة) عام ٢٠٠٠م، ص١٢١.

(٥) إصدارات الجبهة الديمقراطية : البرنامج السياسي "محطات والمسار" ١٩٧٥-٢٠١٣م، ص١٤٨.

(٦) بيان صادر عن الجبهة الديمقراطية : تيسر خالد يدعو للإفراج عن أسعد سعدات، بتاريخ ٢٠٠٢/١/١٦م.

المقدمة منهم "تيسير خالد"، و"عبد الرحيم ملوح"، و"مروان البرغوتي"، و"أحمد سعدات"، وطالبت بالإفراج الفوري عن المعتقلين، وتحريم الاعتقال السياسي الذي يمس بوحدة الشعب(١).

٨- طالبت الجبهة في عام ٢٠٠٣م بالإفراج الفوري عن جميع الأسرى ذوات الأحكام العالية من الأطفال والأسيرات والمرضى وكبار السن، والمعتقلين القادة... (٢).

٩- طالبت في عام ٢٠٠٦م بـ تشكيل حكومة ائتلاف وطني، وتفعيل وتطوير م.ت.ف على أسس ديمقراطية، ووفق استراتيجية موحدة، واستنهاض أوسع مجابهة شعبية ضد السياسة الإسرائيلية تجاه الأسرى(٣).

يبدو مما سبق أن الجبهة وضعت إستراتيجية سياسة سلمية للدفاع عن الأسرى، متضمنة معالجة أوضاع الأسرى وأسرهم، من الجانب الاقتصادي والاجتماعي، ملقية مسئولية الدفاع عنهم على الفصائل الفلسطينية، وم.ت.ف، والجماهير الشعبية، ومنادية بتطبيق القانون الدولي تجاه الأسرى، باعتبارهم أسرى حرب.

وقدمت الجبهة برنامج عمل تتولاه م.ت.ف للدفاع عن الأسرى أشهر عناوينه(٤) :

١- تجنيد المحامين، وتوفير مستلزمات الصمود داخل الأسر، بكل ما يتطلبه ذلك من تحركات سياسية وإعلامية على المستويات كافة بما في ذلك الأمم المتحدة.

٢- دعم عائلات الأسرى بمرتبات شهرية، وتغطية مصاريف زيارتها للأسرى.

٣- دعم الأسرى المحررين لاستعادة حياتهم العادية بكل ما يتطلبه ذلك من رعاية اجتماعية ونفسية واقتصادية.

٤- توحيد أنشطة المؤسسات الفاعلة لدعم الأسرى كي تصب أعمالها بفاعلية أكبر في خدمة الأسرى.

٥- تفعيل وزارة الأسرى للقيام بمسؤوليات تجاه الأسرى، فهي لا تفي بالقدر المطلوب منها.

٦- لا حل مع العدو ولا تسوية إلا مع إطلاق سراح الأسرى كافة، حتى لا تتكرر تجربة الأردن، حيث ما زال أسراه في سجون الاحتلال رغم توقيع معاهدة وادي عربة.

٧- لا تمييز بين أسير فلسطيني أو عربي أو من مناطق ١٩٤٨م، أو مقدسي كلهم أسرى في ملف واحد.

---

(١) بيان صادر عن الجبهة الديمقراطية : بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني، (المجد لشعب النضال والتضحيات)، بتاريخ١٦/٤/٢٠٠٣م.

(٢) إصدارات الجبهة الديمقراطية : بعد إعلان الهدنة..."الانتفاضة بين مرحلتين"٢٠٠٣م، ص١٤-١٥.

(٣) تصريح صحافي صادر عن الجبهة بمناسبة يوم الأرض، بتاريخ ٣٠/٣/٢٠٠٦م.

(٤) مقابلة مع صالح ناصر، بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠١٣م.

٨- لا شروط لإطلاق الأسرى ولا تعهدات يوقعون عليها مقابل استعادتهم حريتهم.

يتضح مما سبق أنه على الرغم من اعتبار قضية الأسرى من قضايا الصراع الرئيسة، إلا أنها لا تجد اهتمام لا على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي، لذلك لا بد من تظافر الجهود على كافة الأصعدة؛ لإيجاد حلول مناسبة تحرص على كرامة الأسرى، وتؤدي إلى الإفراج عنهم باعتبارهم أسرى حرب، وفقا للقانون الدولي.

من خلال دراسة الفصل الثاني يتضح التالي :

١- تفاوت اهتمام الجبهة الديمقراطية بقضايا الصراع الدائم، فقد أولت اهتماماً بقضيتي الدولة واللاجئين، في حين تناولت قضية القدس باعتبارها جزء من القضية الفلسطينية، ولم توليها الاهتمام الكافي، كذلك الحال بالنسبة لقضية الأسرى.

٢- تطور فكر الجبهة الديمقراطية تجاه قضية القدس، فمنذ نشأتها نادت بالكفاح المسلح لتحرير كامل القدس، لكنها فيما بعد طالبت بالحل المرحلي الذي يضمن (القدس الشرقية) عاصمة للدولة الفلسطينية.

٣- تبلور فكر الجبهة الديمقراطية السياسي تجاه الدولة الفلسطينية حول إنشائها على حدود حزيران ١٩٦٧م (القدس- قطاع غزة- الضفة الغربية) فقط.

٤- دعت الجبهة إلى إنشاء دولة اشتراكية يتعايش فيها العرب واليهود، ويتعاونون معاً للقضاء على الصهيونية العنصرية الامبريالية، ويرجع موقفها هذا إلى فكرها الماركسي القائم على المساواة والعدالة الاجتماعية.

٥- اهتمت الجبهة الديمقراطية بقضية اللاجئين وحق العودة، فتقصت أوضاع اللاجئين في دول اللجوء، وبينت أثر اتفاقات السلام على القضية، ومن ثم أهم المخاطر التي تتعرض لها قضية اللاجئين، ووضعت استراتيجية للتخلص من هذه المخاطر.

٦- رفضت الجبهة التوطين والتأهيل للاجئين سواء داخل فلسطين (غزة- الضفة) أو خارجها، وبالوقت نفسه نادت الجبهة بحدود ١٩٦٧م؛ الأمر الذي أدخلها في تناقض، فكيف تنادي بحق العودة، وتسقط من حدود الدولة معظم ديار اللاجئين الذي هجروا منها عند احتلالها عام ١٩٤٨م، إضافة إلى أنها تعترف بوجود (الشعب اليهودي)، الذي استوطن هذه الديار، فالسؤال من جديد على أية أرض سيعود اللاجئين؟!.

٧- اتخذت الجبهة الديمقراطية موقفاً ثابتاً من قضية الاستيطان، وذلك نابع من مطالبتها بحدود ١٩٦٧م، وجاء موقفها بالمطالبة بإيقاف الاستيطان لما يشكل خطر على أوضاع الفلاحين والعمال؛ لان ذلك يتنافي مع فكرها الاجتماعي القائم على دعم طبقة"البرولتياريا"، أي أن الدفاع عن قضية الاستيطان جاء من باب طبقي.

٨- اهتمت الجبهة بدراسة موضوع جدار الفصل والضم العنصري الذي بدأ إنشائه منذ عام ٢٠٠٢م، موضحة الآثار المترتبة عليه : من تهجير، واستيطان، وإضرار بالعلاقات الاجتماعية، ونهب للمياه، محاولة من ذلك كسب تعاطف الموقف الإقليمي والدولي ضد الجدار.

٩- اعتبرت الجبهة الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة عام ٢٠٠٥م نصراً تحقق على أثر صمود الشعب الفلسطيني في وجه السياسة الإسرائيلية.

١٠- وضعت الجبهة إستراتيجية للحد من الاستيطان الإسرائيلي قائمة على النهج السياسي التسووي، وداعية إلى التعبئة الجماهيرية، عبر تعزيز الطابع الشعبي، وإنشاء اللجان، وتوفير مقومات الصمود.

١١- لم تولِ الجبهة قضية الأسرى اهتماماً، فعبر تقصي بياناتها، وكتابات قيادييها اتضح أن الاهتمام بقضية الأسرى كان اهتماماً موسمياً، عبر إصدارها البيانات في ذكرى يوم الأسير، أو ذكرى انطلاقتها.

١٢- تمسكت الجبهة الديمقراطية بالقرارات الدولية سواء تجاه قضية القدس، أو اللاجئين، أو الاستيطان، واستمرت تنادي بتنفيذ تلك القرارات.

١٣- افتقرت أفكار الجبهة الديمقراطية للانسجام والتماسك، فهي في الوقت الذي تدعو فيه للوحدة الوطنية؛ لمواجهة الأخطار في القضايا الكبيرة التي لا تستطيع هي فعل شئ إزاءها، مثل : مواجهة مخاطر اللاجئين أو الاستيطان أو القدس، فإنها تلجأ في قضايا أخرى إلى تجاهل رأي قطاع واسع من أبناء الشعب الفلسطيني عندما تتحدث عن العلمانية كقاعدة للعلاقات في إطار الدولة الفلسطينية.

الفصل الثالث

تطور الفكر السياسي للجبهة الديمقراطية من النظام السياسي الفلسطيني ومكوناته (١٩٩١-٢٠٠٦م)

المبحث الأول : تطور موقف الجبهة الديمقراطية من نوعية النظام السياسي الفلسطيني ١٩٩١-٢٠٠٦م.

المبحث الثاني : تطور موقف الجبهة الديمقراطية من الفصائل الفلسطينية ومنظمة التحرير ١٩٩١-٢٠٠٦م.

المبحث الثالث : تطور موقف الجبهة الديمقراطية من الجهات الداعمة للقضية الفلسطينية١٩٩١-٢٠٠٦م.

المبحث الأول

تطور موقف الجبهة الديمقراطية من نوعية النظام السياسي الفلسطيني (١٩٩١-٢٠٠٦م)

أولاً : موقف الجبهة الديمقراطية من المجتمع المدني.

ثانياً : موقف الجبهة الديمقراطية من النظام السياسي الفلسطيني.

ثالثاً : موقف الجبهة الديمقراطية من الانتخابات الفلسطينية.

يتناول الفصل الثالث موقف الجبهة الديمقراطية من المجتمع المدني، وسبل إصلاحه، ومؤسساته المختلفة، إضافة إلى اسهامات الجبهة في مؤسسات المجتمع المدني، والنظام السياسي ونوعيته ومكوناته، وأزمته، وسبل إصلاح النظام السياسي، إضافة إلى موقفها من الانتخابات سواء انتخابات عام ١٩٩٦م، أو عام ٢٠٠٦م، ومن ثم تقصي تطور موقف الجبهة الديمقراطية من منظمة التحرير الفلسطينية، والفصائل الفلسطينية، بتياراتها الفكرية السياسية المتنوعة، إضافة إلى موقف الجبهة من الجهات الداعمة للقضية الفلسطينية، سواء على المستوى الإقليمي، أو المستوى العالمي، ووصلاً لابراز تطور فكر الجبهة الديمقراطية من اليسار الاسرائيلي، أو العالمي.

انعكس فكر الجبهة الديمقراطية الماركسي اللينيني على موقفها من فئات وشرائح المجتمع الفلسطيني، فكان لها موقفها الخاص تجاه المجتمع المدني، وبلورت له تصوراً، واتخذت موقفاً من فئاته : الشباب والمرأة، ووضعت إستراتيجية اجتماعية اقتصادية ثقافية لكافة مؤسسات المجتمع، ونقاباته المختلفة؛ لإصلاحها، وقيامها بمهامها تجاه المجتمع الفلسطيني.

أولاً : مفهوم المجتمع المدني في الفكر الماركسي :

تباين مفهوم المجتمع المدني[(١)] من نظرية إلى أخرى، متأثراً بالتغيرات الفكرية السياسية، ومنسجماً مع المستجدات، فجاء مختلفاً في النظرية التعاقدية[(٢)] عن النظرية الهيغلية[(٣)] والماركسية[(٤)].

---

(١) المجتمع المدني : مجموعة العلاقات التي تتم بين الأفراد، والبنيات العائلية الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والدينية داخل مجتمع ما، خارج إطار تدخل الدولة، كالمؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الاستفادة من الخبرات والمنافع العامة دون تدخل أو توسط الحكومة. (إبراهيم أبراش : المؤسسات والوقائع الاجتماعية، ص٢٦٤).

(٢) المدرسة التعاقدية : أشهر مفكري هذه المدرسة هوبس ولوك ورسو، واعتبرت الانتقال من حالة الدولة إلى المجتمع المدني تم نتيجة لعقد، مع الاختلاف في شروط العقد وأطرافه، وأن الخلفية السياسية لمفهوم المجتمع المدني ترتبط بالفلسفة المعادية لنظرية الحق الإلهي للملوك، والمعادية لهيمنة الكنيسة ومؤسساتها، ولتحالفها مع الإقطاع، فرواد هذه المدرسة أرادوا إعطاء مفهوم جديد للدولة يرتبط بإرادة الأفراد وحريتهم، لا بالمقدس والغيبي، وعليه تصبح الدولة –المجتمع السياسي– نتاج لتجربة تاريخية معاشة (إبراهيم أبراش : المؤسسات والوقائع الاجتماعية،ص ٢٥٥–٢٥٧)، ويعني العقد الاجتماعي وفقاً لمفهوم روسو أن السلطة الشرعية الوحيدة تنشأ عن اتفاق متبادل بين عدد من الفرقاء في مجتمع ما، والشعب ليس مصدر السلطة فحسب بل هو أيضاً وحده يمارس هذه السلطة التي لا يمكن التخلي عنها أو رهنها لأي كان، أو تجزيئتها، وهكذا تصبح الطاعة للقوانيين التى اتفق عليها في العقد. (عبد والوهاب الكيالي وآخرون : موسوعة السياسة، ج٤، ص١٢٩).

(٣) المدرسة الهيغلية : أشهر مفكريها هيغل، وتعتبر المجتمع المدني لحظة من لحظات الحياة الروحية، وهي تقع بين الأسرة الأبوية، والدولة المتحكمة في ذاتها، ويؤكد أن المجتمع المدني لا يتحقق إلا من خلال الدولة، وعلى الدولة أن تؤمن حل التناقضات الداخلية للمجتمع المدني، ومن واجب المجتمع المدني أن يخضع لسلطة الدولة. (إبراهيم أبراش : المؤسسات والوقائع الاجتماعية، ص٢٥٨–٢٥٩).

(٤) إبراهيم أبراش : المؤسسات والوقائع الاجتماعية، ص٢٦٤.

ربط ماركس تطور المجتمع بصراع الإنسان ضد الطبيعة، وضد أخيه الإنسان؛ الأمر الذي يؤدي إلى استقرار الإنسان، ومن ثم ظهور المدن، وتنبأ ماركس بفوز الطبقة العاملة على الطبقة الرأسمالية، وبإزالة الفوارق الطبقية(١)، وأي مجتمع يخلو من الطبقات لا حاجة فيه إلى الدولة باعتبارها سلطة منظمة(٢)، وركز ماركس على أسبقية المادة على الإنسان "أن وجود الإنسان لا يتمخض عن شعوره بل وجوده هو الذي يخلق شعوره"، ويعني ذلك أن سلوك الإنسان لا يرجع إلى إرادة أو تصميم سابق، وأن أساليب الإنتاج هي التي تشكل عادات الإنسان وأخلاقه، إضافة إلى تأثير البيئة المادية المحيطة(٣).

وانتقد عزمي بشارة المفهوم الماركسي للمجتمع المدني بأن ماركس قصر فكرة المجتمع المدني على المجتمع البرجوازي ونشاطه الاقتصادي، وقصر الدولة على جهاز قمع للطبقة البرجوازية ضد الطبقات الأخرى(٤).

وعلى المستوى الفلسطيني يتداخل مفهوم المجتمع المدني في التجربة السياسية الفلسطينية، فالشعب الفلسطيني بكل فئاته ومستوياته انتظم في حركة جماهيرية، بقيادة نقابات وأحزاب وجمعيات، لمواجهة القوات المحتلة؛ الأمر الذي يعطيه خصوصية، فالمجتمع المدني الفلسطيني نشأ في خضم مقاومة الاستعمار البريطاني أولاً، ثم الصهيوني ثانياً، لذلك لم يكن وجوده بدافع اقتصادي أو اجتماعي، بل في إطار حركة جماهيرية سياسية نضالية، تسعى للاستقلال والحرية، فالمطلب الأساسي لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني هو تأسيس المجتمع السياسي الوطني، فالمؤسسات (أحزاب، نقابات، جمعيات، اتحادات...) وظيفتها الأساسية إبراز الهوية الوطنية الفلسطينية والحفاظ عليها(٥).

موقف الجبهة الديمقراطية من المجتمع المدني في ظل السلطة الفلسطينية :

تعرف الجبهة الديمقراطية المجتمع المدني : بأنه المؤسسات الأهلية المستقلة، وذات الأنشطة المتعددة الاجتماعية، والثقافية، والإغاثية، والزراعية، والنسائية وغيرها، بما يعزز من مكانة المجتمع وصلاحياته، وقدرته على الصمود في وجه السلطة –إذا ما مالت إلى الاستبداد–، وفي وجه الاحتلال (بالنسبة للوضع الفلسطيني)(٦).

---

(١) رأفت الشيخ : تفسير مسار التاريخ، ص١٧٦.

(٢) محمود الشرقاوي : التفسير الديني للتاريخ، ج١، ص١١٦.

(٣) وحيد خان : سقوط الماركسية، ترجمة ظفر الإسلام خان، ص٥٢–٥٣.

(٤) عزمي بشارة : مساهمة في نقد المجتمع المدني، ص٤١.

(٥) إبراهيم أبراش : المؤسسات والوقائع الاجتماعية، ص٢٧٨.

(٦) مقابلة مع صالح ناصر بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٣م.

أشارت الجبهة إلى نمو شرائح الطبقة الوسطى الفلسطينية في الربع الأخير من القرن العشرين، واتساع صفوفها في ظل السلطة الفلسطينية، بفعل اتساع صفوف كبار الموظفين والعاملين في الوظائف الحكومية، وجهاز التعليم الخاص والجامعي، ومنظمات المجتمع الأهلي غير الحكومية؛ الأمر الذي مكن من حفظ التوازن في المجتمع، ولكن لم يدم ذلك التوازن بفعل الأزمات التي مر بها المجتمع الفلسطيني(١).

وأكد "صالح ناصر" على أن الوضع الفلسطيني يتطلب وجود العشرات من مؤسسات المجتمع المدني، ذات الوظائف التي تخدم العملية الكفاحية للشعب الفلسطيني، وتعزز صموده في وجه الاحتلال(٢)، ووضعت الجبهة الديمقراطية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أسساً لتشكيل مؤسسات المجتمع المدني تمثلت بالتالي :

١- أن تضمن الدولة للمجتمع المدني بمؤسساته الحرية والاستقلالية الكاملة عن الحكومة، فالمؤسسات ركيزة الديمقراطية، مع توفير الحركة النقابية باعتبارها ممثلة للفئات الاجتماعية المختلفة، كالنساء والشباب والطلبة...، على أن تكون قادرة على التعبير بدقة عن مطامح ومصالح هذه الفئات.
٢- إيجاد حياة حزبية تعددية نشطة تشكل إحدى ركائز المجتمع المدني؛ لكي يكون المجتمع قادراً على التعبير عن مصالح فئاته وعناصره المختلفة(٣).
٣- الاهتمام بالقطاعات الرئيسة في المجتمع، وهم (العمال، الشباب، المرأة)، وتطوير دورها في ظل النضال الديمقراطي والاجتماعي، والعمل على استعادة بناء المنظمات الجماهيرية الفاعلة، وتطوير علاقاتها مع المؤسسات الإقليمية.
٤- تطوير الأطر الديمقراطية في الحركة النقابية، والاتحادات الشعبية والمؤسسات المهنية، والنوادي وسائر مؤسسات المجتمع المدني(٤)، والتركيز على العمل النقابي، خاصة العمالي، باعتبار النقابات(٥) هي الصيغة التي يمكن أن تتوحد في إطارها كل الطبقة العاملة، بعيداً عن الاختلافات الحزبية(٦).

---

(١) قيس عبد الكريم وآخرون : على مرمى حجر "في قضايا الدولة والاستقلال"، ص٦٩.
(٢) مقابلة مع صالح ناصر، بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٣م.
(٣) لقاء مع قيس عبد الكريم : رؤية من أجل فلسطين، المحاور محمد اشتية، ص٣٥٦.
(٤) إصدارات الجبهة الديمقراطية : البلاغ الختامي للمؤتمر الوطني العام الخامس (فبراير ٢٠٠٧م)، ص٩-١٠.
(٥) النقابات : تنظيمات واسعة العضوية للجماهير العاملة، التي تربط بينها مصالح مشتركة، أثناء مساهمتها في الانتاج، أو في مجال الخدمات، أو الثقافة، وتمثل الحركة النقابية العالمية في الوقت الراهن أحد العناصر المكونة للطبقة العاملة العالمية. (سعدي رحمي : مصطلحات سياسية، ص ١٣٦-١٣٧).
(٦) حياة عياد : اليسار الفلسطيني بعد أوسلو، رسالة ماجستير غير منشورة، ص٨٩.

٥- التأكيد على العمل المؤسسي؛ لأنه يضمن الكفاءة والشفافية، والجدوى المالية، والإدارية، وعلى أثر ذلك لا بد من تشكيل مكاتب لمختلف الأطر القطاعية، تجمع بين خطوط العمل التنظيمية والبرنامجية في ظل المنظمة الديمقراطية(١).

٦- التأكيد على العمل التعاوني فهو يعمل على تخفيف وطأة المشكلات التي يعانيها الشعب على الصعيد المادي، على أن يتم عبر جمعيات تعاونية عمالية استهلاكية، وجمعيات خيرية وصناديق الطلاب، وبناء عدد من المؤسسات الأهلية؛ لتتكامل مع المؤسسات التعاونية أو النقابية؛ لتأمين موارد خارجية مثل التبرعات من جهات مانحة؛ لإقامة مشاريع تعاونية(٢).

٧- تنظيم وتوسيع نطاق برنامج غوث وتشغيل العاطلين عبر إنشاء الصندوق الوطني؛ للتكامل الاجتماعي(٣).

يبدو مما سبق أن الجبهة الديمقراطية سعت لتكامل عمل المجتمع المدني، إضافة إلى محاولة الاستفادة من المؤسسات الإقليمية، خاصة بما يخدم المجتمع المحلي، إضافة لتعزيز صمود اللاجئين، في بلاد الطوق العربية، داعية للتعاون المشترك مابين الجانب المحلي والجانب الإقليمي.

اسهامات الجبهة الديمقراطية في مؤسسات المجتمع المدني :

اتخذت الجبهة الديمقراطية موقفاً من فئات وطبقات المجتمع، خاصة من العمال والمعلمين والأطباء، والمهن الحرة، فتمثل ذلك من خلال :

- **العمال** : أسهمت الجبهة في تنشيط "كتلة الوحدة العمالية"، في الضفة وقطاع غزة و"لجان الوحدة العمالية"، في مخيمات لبنان، و"اللجان الوطنية في مخيمات سوريا"(٤)، ونادت بإصلاح الحركة النقابية العمالية من خلال(٥) :

١- السعي لتوحيد الحركة النقابية على قاعدة الإقرار بأن الاتحاد العام لعمال فلسطين هو الإطار النقابي الموحد لجميع العمال الفلسطينيين داخل وخارج الوطن، كركيزة من ركائز م.ت.ف، ولإنجاز الوحدة على هذا الأساس يتطلب تشكيل لجنة تحضيرية، تتمثل فيها الكتل النقابية كافة؛ من أجل الإشراف على دمج النقابات المتوازية، وإجراء الانتخابات الديمقراطية على أساس التمثيل النسبي، وصولا إلى مؤتمر عام وموحد للاتحاد العام للنقابات.

---

(١) إصدارات الجبهة الديمقراطية : البلاغ الختامي للمؤتمر الوطني العام الخامس (فبراير/٢٠٠٧م)، ص٩-١٠.

(٢) حياة عياد : اليسار الفلسطيني بعد أوسلو، رسالة ماجستير غير منشورة، ص٨٩.

(٣) إصدارات الجبهة الديمقراطية : بعد إعلان الهدنة (الانتفاضة بين مرحلتين)، ص١٦.

(٤) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : الجبهة الديمقراطية النشأة والمسار (التنظيم)، ص٤٤.

(٥) قيس عبد الكريم وآخرون : على مرمى حجر، ص١٦١-١٦٢.

٢- مواصلة العمل على توسيع القاعدة الجماهيرية للنقابات الفرعية والوطنية، وإنجاز الانتخابات هيئاتها، وتعزيز مواقع الكتلة في هيئاتها المنتخبة؛ بهدف النهوض بدورها في الدفاع عن مصالح العمال، وتطوير برنامجها النضالي بما ينسجم مع برنامج الكتلة، مع الاستمرار في العمل؛ لتعزيز التواجد في جميع التشكيلات النقابية الفاعلة في البلاد.

- **المعلمين والموظفين وأصحاب المهن الحرة** : نشطت الجبهة في "اتحاد العمل الوطني الديمقراطي"، في الضفة الغربية وقطاع غزة، و"التجمع الديمقراطي للمعلمين والموظفين" في مخيمات لبنان وسوريا، و"التجمع الديمقراطي للمهندسين" و"التجمع الديمقراطي للحقوقيين" في لبنان[١]، وأوضحت الجبهة بأنه على الرغم من افتقار الاتحاد العام للمعلمين إلى بنية ديمقراطية منتخبة، إلا أنه لعب دورا هاماً في إنهاض الحركة المطلبيه للمعلمين دفاعا عن حقوقهم ومطالبهم العادلة، وأكدت أن النهوض بهذا الدور يلزم إعادة بناء الاتحاد على أسس ديمقراطية، وصفة تمثيلية[٢].
- **الأطباء والمهن الطبية** : نشطت الجبهة الديمقراطية في "اتحاد لجان الرعاية الصحية" في الضفة الغربية وقطاع غزة، و"التجمع الديمقراطي للأطباء والصيادلة" في لبنان وألمانيا الاتحادية[٣].

يلاحظ مما سبق أن نشاط الجبهة الديمقراطية اتضح بشكل واسع في كل من لبنان وسوريا، عبر المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني، وهذا يعكس العلاقات الحسنة، كما يلاحظ أن الجبهة لم تذكر أي مشاركة لها في المجتمع المدني في الأردن، مما يعكس محدودية نفوذ الجبهة في الأردن.

إضافة إلى ذلك أوضحت الجبهة في عام ٢٠٠١م أنها لعبت دوراً فاعلاً في الاتحادات الوطنية العامة مثل : اتحاد نقابات العمال في الضفة وقطاع غزة، والاتحاد العام لعمال فلسطين، ومجالس الطلبة في جامعات ومعاهد الضفة الغربية، وقطاع غزة، والاتحاد العام لطلاب فلسطين، والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وبينت الجبهة أنها ترسل مندوبيها المنتخبين من مؤتمرات فروع الاتحادات، على مختلف المستويات؛ للمشاركة في الهيئات الإدارية للفروع والأمانات العامة للاتحادات[٤].

---

(١) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسار (التنظيم)، ص٤٤.

(٢) قيس عبد الكريم وآخرون : على مرمى حجر، ص١٦٣.

(٣) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسار (التنظيم)، ص٤٤.

(٤) المصدر السابق، ص٤٤.

قدمت الجبهة الديمقراطية إستراتيجية لإصلاح الأوضاع المجتمعية الفلسطينية، ولتعزيز التضامن والتكافل الاجتماعي، وشملت العديد من الأصعدة تمثلت بـ :

أ) الاهتمام بالجانب الاجتماعي الفلسطيني من خلال :

١- تمكين المرأة من نيل حقها في الحرية والمساواة في كافة المجالات خاصة في مؤسسات صنع القرار وذلك من خلال :

- تنقية التشريعات الفلسطينية من كافة أشكال التمييز، والعمل على توقيع اتفاقية دولية؛ لإزالة أشكال التمييز ضد المرأة، وتعزيز انخراط النساء في النشاط الاقتصادي، وزيادة نسبة مشاركتها في قوة العمل، مع ضمان التدريب اللازم، ثم الأجر المتساوي مع الرجل.
- تطوير القوانين والنظم الانتخابية وفق مبدأ التمييز الايجابي لصالح مشاركة المرأة في المجالس البلدية والقروية والنقابية والتشريعية.

٢- توحيد برامج الرعاية الاجتماعية وفق قاعدة بيانات موحدة، وإنشاء صندوق تمويل موحد، تشارك في إدارته القوى السياسية والاجتماعية، ومؤسسات المجتمع المدني[١].

٣- تعميق الممارسات الديمقراطية، مع احترام حقوق الإنسان، ونشر ثقافة الحوار والتسامح، وتشجيع روح الوفاق والوحدة الوطنية[٢]، وتفعيل الاتحادات الشعبية الفلسطينية، والنهوض بدورها في توسيع القاعدة الاجتماعية وتوحيدها[٣].

٤- تمكين الشباب وضمان حقوقهم الأساسية في العمل والتعليم والمشاركة السياسية، وتوفير المستلزمات الضرورية لتطوير مواهبهم، وقدراتهم في المجالات كافة[٤].

٥- تحسين أوضاع الاتحادات الشعبية، ومجالس الطلبة، والنقابات العمالية، والمهنية، وتوحيدها على أسس ديمقراطية، بانتخابات قائمة على أساس التمثيل النسبي[٥].

٦- ضمان استقلال القضاء، وفق مبدأ الفصل بين السلطات، مما يؤمن النزاهة، ويوطد مكانته في المجتمع، وتكريس النهج الديمقراطي في العلاقة بين السلطة والمجتمع بسائر قواه الوطنية والإسلامية، ومؤسساته، وفعالياته[٦].

---

(١) إصدارات الجبهة الديمقراطية : نحو إستراتيجية بديلة، ص١٧-١٩.

(٢) إصدارات الجبهة الديمقراطية : البلاغ الختامي والتقرير التنظيمي٢٠١٣م، ص٢٨-٢٩.

(٣) قيس عبد الكريم وآخرون : ما بعد السور الواقي، ص٩١.

(٤) إصدارات الجبهة الديمقراطية : نحو إستراتيجية بديلة، ص٢١.

(٥) إصدارات الجبهة الديمقراطية : إعلان سياسي صادر عن المكتب السياسي بتاريخ آب/٢٠٠٦م.

(٦) قيس عبد الكريم وآخرون : ما بعد السور الواقي، ص٩١.

ب) الاهتمام بالجانب الاقتصادي والصحي :

وضعت الجبهة الديمقراطية إستراتيجية للنهوض بالوضع الاقتصادي والصحي وذلك من خلال:

١- رعاية الفئات المتضررة من الاحتلال، وبخاصة أسر الشهداء والأسرى والجرحى وتأمين التأهيل المهني.

٢- ضمان حقوق العمال والموظفين الصغار في فرص عمل وأجر متناسب مع مستوى المعيشة، وحماية حق العمال والموظفين في حرية التنظيم والعمل النقابي، وفي استخدام وسائل النضال النقابي كافة؛ للدفاع عن مصالحهم.

٣- تحسين مستوى الحياة في المخيمات، والضغط على الأونروا لتطوير خدماتها في المؤسسات الصحية[١]، والعمل على توحيد برامج الرعاية الصحية[٢].

٤- اتخاذ خطوات ملموسة لمعالجة مشاكل الفقر والبطالة[٣]، وتوزيع المهام على كلٍ من القطاع العام والخاص، من خلال : دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بما يلبي حاجات المجتمع المحلي.

٥- محاولة فك القيود والإجراءات الإسرائيلية من خلال الاعتماد على مصادر الإنتاج المحلية من يد عاملة، ومواد أولية، وبالتالي العمل على إشباع حاجات المجتمع المحلي[٤].

يبدو مما سبق بأن الجبهة الديمقراطية اهتمت بالمجتمع المدني بشتى مجالاته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية والتعليمية، ودعت إلى تطوير تلك المجالات عبر اقتراحها الخطط التنموية، ويرجع ذلك إلى فكرها الماركسي الداعي إلى العدالة الاجتماعية كنظام اجتماعي، وإلى الاشتراكية كنظام اقتصادي، ففكرها جاء شاملاً لمجالات المجتمع المدني كافة، ومناسباً لتطوير مؤسسات المجتمع المتنوعة.

ثانياً : موقف الجبهة الديمقراطية من النظام السياسي :

وصفت الجبهة النظام السياسي[٥] الفلسطيني بأنه نظام مركب، تشكل منظمة التحرير الفلسطينية إطاره الوطني العام، وتشكل السلطة الفلسطينية إطاره المحلي كسلطة حكم إداري ذاتي،

---

(١) إصدارات الجبهة الديمقراطية : نحو إستراتيجية بديلة، ص١٧-١٨.

(٢) إصدارات الجبهة الديمقراطية : البلاغ الختامي والتقرير التنظيمي٢٠١٣م، ص٢٨.

(٣) إصدارات الجبهة الديمقراطية : بعد إعلان الهدنة (الانتفاضة بين مرحلتين)٢٠٠٣م، ص٢٦-٢٧.

(٤) إصدارات الجبهة الديمقراطية : البلاغ الختامي والتقرير التنظيمي٢٠١٣م، ص٢٧.

(٥) النظام السياسي : يعتبر جزءاً أساسياً من البناء الاجتماعي، وهو أحد النظم الاجتماعية الرئيسة التي يتكون منها أي بناء اجتماعي، ويرتبط ارتباطاً مباشرا بالسلوك الإنساني الذي يعتبر محوراً أساسياً، ويترجم بالعلاقة بين الحكام والمحكومين، وتعتبر ظاهرة السلطة من أهم الظواهر التي تضفي على النظام السياسي صفته وطبيعته المميزة عن غيره من النظم الاجتماعية(خليل أبو عرب : أثر الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، ص١١).

تحت سلطة أعلى وهي سلطة الاحتلال، وبالتالي فإن الجبهة تعتبر النظام السياسي الفلسطيني أقرب إلى الحكم الإداري الذاتي من النظام السياسي الذي يملك القدرة على التطور نحو مشروع دولة مستقلة(١).

موقف الجبهة الديمقراطية من السلطة الفلسطينية :

اعتبرت الجبهة الديمقراطية أن السلطة(٢)جاءت على أنقاض الانتفاضة الفلسطينية ١٩٨٧م، وفي إطار مساومة سياسية قدم فيها الجانب الفلسطيني المفاوض تنازلات كبرى، وعملت على تجديد شرعية الطرف المفاوض عبر صندوق الاقتراع، مستندة على النظام الفردي في اتخاذ القرار، وذلك يتعارض مع النظام السياسي المشكل وفق إعلان الاستقلال (١٩٨٨م) –الذي أشار بوضوح إلى النظام الديمقراطي– (٣).

ورأت الجبهة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أن السلطة الفلسطينية (كسلطة حكم ذاتي)، مقيدة بالقيود التي نظمها اتفاق أوسلو، والتي تملي عليها وظيفة ممثلة بحماية أمن المحتلين(٤)، وقمع المقاومة دون أن يكون هناك بالمقابل ضمان للانسحاب الإسرائيلي، وقيام الدولة المستقلة(٥).

وأوضحت الجبهة أن السلطة أدخلت على النظام الفلسطيني تطويرات تمثلت باستحداث منصب رئيس الوزراء منفصل عن منصب رئيس السلطة، وما تطلبه من تعديلات للقانون الأساسي للسلطة الفلسطينية، وترتب على ذلك تقليص صلاحيات رئيس السلطة، ومنح صلاحيات مستقلة لرئيس الحكومة ووزرائه، وتعزيز دور المجلس التشريعي، وقدرته على مساءلة رئيس الحكومة والوزراء، ومنحهم الثقة أو إسقاطها عنهم(٦).

ووصفت الجبهة عبر بيان لها بتاريخ ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣م، استحداث منصب رئيس الوزراء للسلطة بأنها "خطوة لا تحل مشكلة دمار مؤسسات السلطة، ومؤسسات منظمة التحرير، ولا

---

(١) قيس عبد الكريم وآخرون : إستراتيجية فلسطينية بديلة، ص١٢٨.

(٢) تشكلت السلطة الفلسطينية منذ قدوم ياسر عرفات إلى فلسطين في تموز/يوليو ١٩٩٤م. (فهد سليمان : قراءة في الحكومات الفلسطينية من إقامة السلطة إلى انتخابات التشريعي الثاني، ص٤).

(٣) قيس عبد الكريم وآخرون : في النظام السياسي الفلسطيني، ص١٦–٢٢.

(٤) قيس عبد الكريم وآخرون : القبضة المثقوبة، ص٧٤.

(٥) حياة عياد : اليسار الفلسطيني بعد أوسلو، رسالة ماجستير غير منشورة، ص٦١.

(٦) قيس عبد الكريم وآخرون : في النظام السياسي الفلسطيني، ص٦٣.

تؤدي إلى إعادة بناء الوحدة الوطنية، على أساس برنامج سياسي موحد، بقيادة وطنية موحدة، وإن هذه الخطوة هدفها توزيع وحصر صلاحيات السلطة على عدد من الأفراد"(١)، إلا أننا نجد "حواتمة" فيما بعد –عام ٢٠٠٤م– يؤكد على إيجابية استحداث منصب رئيس الوزراء في موضع آخر، حيث قال : "إن استحداث منصب رئيس وزراء للسلطة الفلسطينية أمر صحي من حيث المبدأ"(٢)، فحواتمة يريد أن يبين أن منصب رئيس الوزراء كمنصب فهو خطوة ايجابية، ولكن استحداثه في الظروف الفلسطينية أفقدته دوره، وقيمته؛ لعدم توفر الشروط اللازمة المتمثلة بالنظام الديمقراطي البرلماني، إلا أنه في الوقت نفسه تجاهل أن استحداث هذا المنصب جاء بناءً على ضغط أمريكي.

موقف الجبهة الديمقراطية من الدستور الفلسطيني :

أوضحت الجبهة أن عملية إعادة صياغة الدستور تمت كخطوة للانتقال من الحكم الذاتي إلى الدولة المستقلة، على الرغم من حدوث ترددات عديدة بضغط من أمريكا وإسرائيل، استمرت على امتداد عامي ١٩٩٩–٢٠٠٠م، إلا أنها انتهت عند الاتفاق على ضرورة إعداد القالب الدستوري للدولة، باعتباره إحدى التحضيرات التي لا غني عنها، وأن المجلس المركزي اتخذ قراره بالإجماع بتشكيل لجنة لصياغة الدستور بالتعاون مع الجامعة العربية(٣).

ونادت الجبهة عند صياغة الدستور أن يتبنى آلية ديمقراطية، وأن لا تقتصر الصياغة على مؤسسات م.ت.ف (المجلس الوطني أو المركزي)، لأن ذلك لا يلبي شروط الديمقراطية فالجمعية التأسيسية المنتخبة هي الأولى في أن تضع الصيغة النهائية لمسودة الدستور، ثم يتم طرحها على الاستفتاء الشعبي، وبذلك تضمن السيادة الفعلية للدولة الفلسطينية؛ الأمر الذي يضمن مشاركة جميع المواطنين، ممن يحملون جنسية الدولة سواء داخلها أو خارجها(٤).

وأكدت الجبهة على أن يهتم الدستور الفلسطيني بعدة قضايا وهي :

١– تشكيل مجلس استشاري؛ لإضفاء الطابع التمثيلي الشامل، فهو يضم ممثلين عن الداخل والخارج، ويراعي في تشكيله نسب التوزيع السكاني بين جناحي الشعب الفلسطيني (الضفة–

---

(١) إصدارات الجبهة الديمقراطية : بيان بعنوان "ضغوط واشنطن لتعيين رئيس وزراء للسلطة هدفها توزيع صلاحيات السلطة على أفراد وليس الإصلاح الديمقراطي"، بتاريخ ٢٠٠٣/٢/١٦م.

(٢) نايف حواتمة : الانتفاضة في عامها الرابع... واقع وآفاق، إصدارات مركز الإعلام والمعلومات "مقالات"، وثيقة رقم (٨)، ص٢٥٨

(٣) قيس عبد الكريم وآخرون : في النظام السياسي الفلسطيني، ص١٤٧–١٤٨.

(٤) المصدر السابق، ص١٥٥–١٥٦.

غزة)، ويمنح لرئيس الدولة صلاحية أن يعين ما لا يتجاوز عشرة أعضاء، ممن تميزوا بتقديم خدمات للقضية الفلسطينية، ولا يحملون الجنسية الفلسطينية[١].

٢- الإقرار بالتمييز بين الهوية الفلسطينية وبين جنسية دولة فلسطين، فالدستور في معالجته لمسألة الجنسية يجب أن ينطلق من إعلان الاستقلال الذي يعلن دولة فلسطين، والتأكيد على حق كل فلسطيني في اكتساب جنسية الدولة بغض النظر عن مكان الإقامة، وذلك إذا رغب، فيصبح منح الجنسية ليس تلقائياً بل مشروطاً بطلبها، وليس مشروطاً بالعودة والإقامة في فلسطين[٢].

٣- أن يتضمن الدستور نص بحدود ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧م، وبذلك يضمن التمسك بالثوابت الوطنية، ولا يشكل إجحافا بالحقوق التي تكفلها سائر القرارات الدولية[٣].

٤- أن يتضمن الدستور الهوية الديمقراطية للدولة وذلك من خلال ضمان الحريات العامة، وحقوق الإنسان، وخاصة المرأة، والتعددية السياسية والحزبية، إضافة إلى تطبيق النظام البرلماني[٤].

وبناءً على ذلك انتقدت الجبهة الديمقراطية إعادة صياغة مسودة الدستور، في آذار/مارس ٢٠٠٣م، في ظل عرض خارطة الطريق على "ياسر عرفات"، المقدمة من اللجنة الرباعية (الولايات المتحدة، روسيا الاتحادية، الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة)؛ لأنها جاءت بوقت سريع، وفي ظل الضغط الخارجي؛ الأمر الذي أخرج المسودة مشوهة ومليئة بالثغرات التي تلحق الضرر بالمصلحة الوطنية، وبنية النظام السياسي الفلسطيني، لذلك دعت الجبهة الديمقراطية لإجراء نقاش عام وهادئ حول مسودة الدستور؛ للحد من تشويش القوانين والأولويات، ولاستنهاض وتجديد زخم الانتفاضة، وسائر المهام الملحة للإصلاح والتغيير الديمقراطي[٥].

وما يتعلق بالحكومات الفلسطينية فقد قيمت الجبهة مسيرتها في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بأنها تحركت على **مستويين** : **مستوى** قائم على طريق التسوية والاتفاقات الدولية والإقليمية المعقدة مع م.ت.ف، و**مستوى** قائم على النضال الوطني، وعلاقته مع الخارطة السياسية والاجتماعية، واتسم بوجود الحزب الحاكم المتفرد بالسلطة، مع محاولة أعضائها (من فتح)، رفض مشاركة قوى سياسية أخرى، إلا في إطار التصديق على أوسلو[٦].

---

(١) قيس عبد الكريم وآخرون : في النظام السياسي الفلسطيني، ص٦٦.

(٢) المصدر السابق، ص١٥١-١٥٢.

(٣) المصدر السابق، ص١٥٣.

(٤) قيس عبد الكريم وآخرون : في النظام السياسي الفلسطيني،ص١٥٣-١٥٥.

(٥) المصدر السابق، ص١٥٠-١٥١.

(٦) فهد سليمان : قراءة في الحكومات الفلسطينية في إقامة السلطة إلى انتخابات التشريعي الثاني، ص٨٤-٨٧.

وعند تشكيل الحكومة السابعة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣م، أعلنت الجبهة الديمقراطية عن مشاركتها، وربطت مشاركتها بمجموعة من الشروط تمثلت بالتالي .[١] :

١- الالتزام بمعالجة الوضع الأمني بالحوار والتوافق الوطني، والابتعاد عن العنف ضد أي فصيل، وإلغاء الإجراءات التي اتخذت ضد الجمعيات الخيرية، ومؤسسات المجتمع المدني، وضرورة إطلاع الجبهة على الخطط الأمنية التي تضعها الحكومة.

٢- الاتفاق على برنامج للإصلاح الديمقراطي المالي والإداري، وتلتزم الحكومة بما يلي :

- التقدم إلى المجلس التشريعي بقانون انتخابي قائم على النظام المختلط، والتحضير لانتخابات تشريعية ورئاسية حرة، وإجراء انتخابات بلدية.
- معالجة قضايا الفقر والبطالة بإنشاء صندوق وطني؛ للتكامل الاجتماعي، والتقدم إلى المجلس التشريعي بمشروع بذلك الشأن.

٣- تفويض اللجنة المركزية للمكتب السياسي لإدارة الحوار حول التشكيل الحكومي بكافة جوانبه التكتيكية والتعبوية، والإعلامية، وفي العلاقات مع الأطراف العربية والدولية.

يبدو مما سبق أن الجبهة هدفت لإنشاء حكومة فلسطينية موسعة تضم كافة ألوان الطيف السياسي، والشخصيات الوطنية، ولكن تردد السلطة، وانفرادها بالقرار السياسي عطل هذا البرنامج.

وأشارت الجبهة إلى أن الحكومة دعت الجبهة لتتقلد منصب وزيراً في إحدى الوزارات (وزارة العمل)، إلا أنها اعتذرت؛ وبررت ذلك بأنها أرادت برنامج سياسي متكامل، وليس منصب وزاري معين، وحملت فتح مسؤولية إجهاض تجربة تشكيل الحكومة[٢].

تحليل أزمة النظام السياسي من وجهة نظر الجبهة الديمقراطية :

أوضحت الجبهة أن الولايات المتحدة الأمريكية بمجرد انتهاء حربها على العراق، بدأت تتحرك من أجل تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وبدأت التحضير لعقد مؤتمر مدريد، ومن خلال ذلك مارست الضغط على م.ت.ف؛ للتراجع عن الشروط التي اعتمدها المجلس الوطني عام ١٩٨٨م، في دورته التاسعة عشر، وم.ت.ف بدورها تنازلت عن تلك الشروط؛ للشروع في التسوية (مؤتمر مدريد)؛ الأمر الذي أدى إلى تراجع النظام السياسي الفلسطيني، ومن ثم إعادة تشكيله من جديد بما يتوافق ومشاريع التسوية[٣].

---

(١) فهد سليمان : قراءة في الحكومات الفلسطينية في إقامة السلطة إلى انتخابات التشريعي الثاني، ص ٤١-٤٣.

(٢) المصدر السابق، ص ٤١-٤٣.

(٣) قيس عبد الكريم وآخرون : قبل الرحيل (في السياسة والنظام الفلسطيني)، ص١٢٤-١٢٦.

ثم بينت الجبهة الديمقراطية أن اتفاق أوسلو ١٩٩٣م أثر على النظام السياسي، من خلال توفير العديد من الصلاحيات لرئيس السلطة، وبذلك تم تبرير التسلط والاستئثار بأنه آلية لتطبيق قوانين السلطة الفلسطينية، ومن نتائجه أيضاً شطب البرنامج الوطني، وتشتيت الائتلاف الوطني في م.ت.ف، وإنشاء السلطة على قاعدة فردية في اتخاذ القرار [١].

وأشارت الجبهة إلي التغيير الحاصل في عام ١٩٩٦م، حيث تم شطب الميثاق بالكامل، وترك الشعب دون برنامج وطني مشترك، فترتب على ذلك تواصل الانقسامات في صف الشعب، وفي صف المقاومة إلى أن اندلعت انتفاضة الأقصى؛ رداً على تلك السياسات البائسة، فوجب تجاوز ذلك من خلال الجمع بين الانتفاضة والمقاومة، والمفاوضات السياسية الشاملة؛ لكي تؤدي إلى حلول سياسية، في إطار قرارات الشرعية الدولية (٢٤٢-٣٣٨)، والأرض مقابل السلام[٢].

ثم وصفت الجبهة في عام ٢٠٠٥م النظام السياسي الفلسطيني بأنه تميز بالضعف في بنيته، ولم يحظَ بالإجماع الوطني، وبقيت العديد من الفصائل خارج ذلك النظام، واستمرت الفئة المتحكمة بالسلطة تسعى لجعل السلطة بديل لـ م.ت.ف، وإحلال النظام السياسي الذي يجد إطاره في السلطة بديلاً عن النظام السياسي الشامل التي كانت تعكسه م.ت.ف[٣].

وبينت الجبهة النتائج المترتبة على عدم وجود نظام سياسي فلسطيني متكافئ – من وجهة نظر الجبهة الديمقراطية- بالتالي :

١- الصراع على الصلاحيات، وسهولة الضغط الأمريكي، والتأييد لتل أبيب وسياستها، إضافة إلى تجاهل سائر القوى السياسية تمهيداً لتهميشها، وبالتالي الجمود في المسار السياسي.
٢- حدوث معركة داخلية في السلطة وحزبها الحاكم، وانقسام المجتمع الفلسطيني على نفسه، وتوزيعه على أكثر من خط سياسي، بما فيه الخط الإسلامي المواجه للسلطة[٤].
٣- تكاثفت الضغوط الخارجية خاصة بعد حملة السور الواقي ٢٠٠٢م، واتسع تدخلها في الوضع الفلسطيني الداخلي؛ بهدف اصطناع قيادة فلسطينية بديلة، أو لتعديل ميزان القوى؛ لجعلها أكثر استجابة لتلك الضغوط[٥].

---

(١) قيس عبد الكريم وآخرون : قبل الرحيل (في السياسة والنظام الفلسطيني)، ص١٩٣.
(٢) سامي جبر : بيانات ووثائق الجبهة الديمقراطية ١٩٨٧-٢٠٠٢م، "حواتمة يجيب على أسئلة الصحافة ١٨/١٠/٢٠٠٢م"، ص٦٦٤.
(٣) قيس عبد الكريم وآخرون : قبل الرحيل (في السياسة والنظام الفلسطيني)، ص١٢٩-١٣١.
(٤) فهد سليمان : قراءة في الحكومات الفلسطينية في إقامة السلطة إلى انتخابات التشريعي الثاني، ص٢٦-٢٧.
(٥) إصدارات الجبهة الديمقراطية : خارطة الطريق إلى أين؟. ٢٠٠٣م، ص٧٥-٧٧.

٤- تكثيف العمليات العدوانية الإسرائيلية، فتم اغتيال العديد من القادة والكوادر المقاومة في الانتفاضة، وجرف المنازل في ظل صمت دولي، وتأييد أمريكي.

٥- انتشار الفساد الإداري والمالي، ومثال ذلك : الاسمنت التي وفر لبناء الجدار، فقد رفضت مصر إدخاله لإسرائيل فتولت المهمة شركات فلسطينية[١].

٦- طغيان "اللون الفتحاوي"على بنية المجلس التشريعي، ووقوع السلطة أسيرة الصراعات والخلافات الفتحاوية، واشتداد أزمة النظام السياسي في ظل تنازع الأطرف الثلاثة للسلطة (رئيسها، رئيس الحكومة، رئيس المجلس التشريعي)[٢].

ثالثاً : موقف الجبهة الديمقراطية من الانتخابات الفلسطينية :

اتخذت الجبهة الديمقراطية موقفاً من الانتخابات الفلسطينية، سواء الانتخابات الأولى أو الثانية، باعتبارها مكون من مكونات النظام السياسي الفلسطيني.

أ) موقف الجبهة الديمقراطية من انتخابات عام ١٩٩٦م :

اعتبرت الجبهة أن القانون الانتخابي الفلسطيني جاء وليداً للاتفاق الإسرائيلي-الفلسطيني الموقع في واشنطن في ٢٨أيلول/سبتمبر ١٩٩٥م، وبموجبه جرت انتخابات المجلس التشريعي، ورئاسة السلطة في ٢٠كانون الثاني/يناير ١٩٩٦م، وجاء متطابقاً واتفاق أوسلو، ونطاق صلاحياته تشبه النظام الذي كان معتمداً في الأردن ١٩٨٦م، حيث تم إقرار انتخابات رئيس السلطة، وأعضاء المجلس في آن واحد، وتم اعتماد ١٦ دائرة انتخابية، وتم تحديد عدد مقاعد كل دائرة حسب عدد سكانها[٣].

وأوضح "نايف حواتمة" "أن هذه الانتخابات لا تعد انتخابات تشريعية حرة، ولا تعتبر ممارسة -ولو جزئية- لحق تقرير المصير، لأنها تقتصر على الفلسطينيين المقيمين في الضفة وغزة، وتستثني المواطنين في القدس، كما أنها تستثني المقيمين في أقطار اللجوء، والأسرى في السجون الإسرائيلية، كما أن النظام الانتخابي القائم على نظام الدوائر المفتوحة لا التمثيل النسبي يضمن فوز السلطة، إضافة إلى أنه لا ينص على الفصل بين السلطات والصلاحيات للمجلس في مجال العلاقات الخارجية، بل أنه حتى في نطاق الصلاحيات المحدودة فإنه يتم إبلاغ الجانب الإسرائيلي بجميع التشريعات الصادرة عن المجلس إلى اللجنة القانونية المشتركة المشكلة بموجبه"[٤].

---

(١) فهد سليمان : قراءة في الحكومات الفلسطينية في إقامة السلطة إلى انتخابات التشريعي الثاني، ص٥٤.

(٢) المصدر السابق، ص٦٧.

(٣) قيس عبد الكريم وآخرون : في النظام السياسي الفلسطيني، ص١٤.

(٤) نايف حواتمة : اليسار العربي "رؤيا النهوض الكبير"، ص٢٢٨.

وبناءً على ذلك أعلنت الجبهة رفضها المشاركة أو الانخراط في مستويات السلطة المشكلة وفقاً لاتفاق أوسلو، ورفضت تزكيتها أمام الجماهير، وسعت لتعبئة الشعب للضغط على السلطة، ومطالبتها بالمطالب والشعارات الديمقراطية الحياتية الوطنية لمختلف طبقات الشعب، بهدف فضح عجزها، وتسلطها، وتعرية سياساتها المتناقضة مع مصالح الشعب، وكشف تبعيتها للاحتلال، "فإن المشاركة في السلطة بدعوة خدمة الشعب دعوة كاذبة، فهي مجرد توزيع المنافع على عشرات أو مئات من الأفراد، على حساب معاناة مئات الألوف من أبناء الشعب"[١].

قيم أعضاء الجبهة الديمقراطية انتخابات ١٩٩٦م بأنها أدت إلى :

١- إضعاف الأحزاب والتنظيمات السياسية مع أنها أهم ركائز الديمقراطية، وتغليب صيغة النظام الرئاسي على صيغة النظام البرلماني.

٢- أحدثت صراعاً بين الدوائر الانتخابية على نسب التمثيل، ولم يراعي الحيادية خاصة فيما يتعلق بعدم تساوي أصوات الناخبين، ومدى أحكام الإشراف عليها.

٣- أهدرت نسبة ٦٠% من الأصوات لمرشحين لم يفوزوا في الانتخابات، وبذلك تناقضت مع جوهر الديمقراطية، حيث أنتجت مجلساً تشريعياً حصلت فيه حركة فتح على ٦٨ تفويضا أي ٧٧% من المقاعد، بينما استطلاعات الرأي العام في ذلك الوقت لم تكن تمنحها أكثر من ٤٠% إلى ٤٢%، وحصلت القوائم الرسمية لحركة فتح على ٣١% من الأصوات، بينما احتلت تمثيلاً يفوق ضعف أصواتها من مقاعد المجلس التشريعي، وفي المقابل فإن مجموع أصوات المستقلين بما فيهم أعضاء حركة فتح الذين تنافسوا ضد القوائم الرسمية للحركة فقد حصلوا على ٥٧,٥١%، من الأصوات مقابل ٣٩,٧% من المقاعد أي ٣٥ مقعداً واستبعدت معظم الأحزاب والقوى السياسية، وجرى تهميش المرأة التي لم تمثل سوى بنسبة ٥,٧% من مقاعد المجلس أي ستة مقاعد بالتحديد، بينما تحتل ١٠% من مقاعد المجلس الوطني، وبلغت نسبة اللاجئين في المجلس ٣٥%، وبالتالي لم تعكس تركيبة المجلس تكوين المجتمع، ولم يتمكن من تكوين كتل برلمانية فاعلة [٢].

٤- غذت وكرست النزاعات والاتجاهات العشائرية والجهوية الضيقة على حساب الشؤون والقضايا الوطنية الأشمل، ومكن الحزب السياسي (فتح)، من السيطرة على جميع مقاعد المجلس، حتى ولو لم يحصل على أكثر من ثلث أصوات الناخبين، وبالتالي الأحزاب المنافسة فشلت في الحصول على المقاعد، وبالمقابل ضمان الفوز لحزب السلطة، أو المقربين منه[٣]، أدت إلى

---

(١) قيس عبد الكريم وآخرون : القبضة المثقوبة، ص٧٣.

(٢) قيس عبد الكريم وآخرون : في النظام السياسي الفلسطيني، ص٤٢.

(٣) المصدر السابق، ص١٥.

نمو ظاهرة إعادة فتح الدواوين، على أساس العائلة والقرية والمدينة؛ لدعم مرشحين يعودون في أصولهم إليها، في قطاع غزة، ولو حظ انبعاث عصبيات أخرى في الضفة.
يبدو أن الجبهة هجت النظام السياسي الفلسطيني لأنه قائم على العشائرية، وذلك انحياز للأيديولوجية، والمصلحة الحزبية، رغم ما للعشائر وللعائلات في التاريخ الواقعي الفلسطيني من دور في الحفاظ على الصمود والتماسك على المستوى الاجتماعي والوطني.

٥- تحول الفساد من ظاهرة إلى مؤسسة استوطنت إدارات السلطة ومؤسساتها وسلطاتها، بما فيها التشريعية[١]، فالقانون الانتخابي أضعف الدور الرقابي لأعضاء المجلس التشريعي، باعتباره المجلس التشريعي جهاز خدماتي، وانعدمت القدرة على الانتقال من الرقابة إلى مستوى المساءلة والمحاسبة[٢]، وافتقد المجلس إلى مراكز استناد حزبية، ولم يتمكن من عكس مواقف القوى والأحزاب السياسية داخل المجلس[٣].

٦- أن الفريق المؤيد لأوسلو سعى إلى تكريس تطبيقاته على الواقع من خلال اسباغ الشرعية، عبر الانتخابات، وذلك بمعنيين هما :

- الشرعية السياسية : بما يعني محاولة اجتذاب أوسع صف ممكن من القوى السياسية إلى المشاركة في العملية الانتخابية؛ الأمر الذي سوف يفسر بأنها باتت تعترف بالاتفاق على الأقل كأمر واقع.
- الشرعية الشعبية : بما يعني محاولة اجتذاب أوسع مشاركة ممكنة من جمهور الناخبين؛ الأمر الذي سوف يفسر بأن الشعب يتقبل الاتفاق[٤].

٧- انطوت الانتخابات على اعتراف صريح بفصل القدس عن سائر الأراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان ١٩٦٧م، إضافة إلى التفريط الخطير بحقوق ومكانة اللاجئين، عبر تصفية لاجئ الشتات على أساس التوطين[٥]، كذلك أضر بحقوق المعتقلين، مما يتناقض ومضمون اتفاقية جنيف الرابعة، ويؤدي إلى الابتعاد عن الديمقراطية[٦].

يلاحظ مما سبق أن الجبهة الديمقراطية اقترحت العديد من المقترحات والصيغ لإصلاح النظام السياسي، ومنها النظام الانتخابي القائم على التمثيل النسبي، ثم القيادة الجماعية الائتلافية، ومن ثم

---

(١) إصدارات الجبهة الديمقراطية : نحو تجاوز الأزمات الداخلية الفلسطينية وبناء نظام سياسي ديمقراطي ٢٠٠٧م، ص٧.

(٢) قيس عبد الكريم وآخرون : في النظام السياسي الفلسطيني، ص٤٣.

(٣) قيس عبد الكريم وآخرون : قبل الرحيل في النظام السياسي الفلسطيني، ص٤٢-٤٣.

(٤) صالح زيدان : انتخابات المجلس الفلسطيني (سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة)، ص١٣٦.

(٥) المصدر السابق، ص١٣٧-١٣٨.

(٦) داود تلحمي : اتفاق أوسلو ١-٢ والقانون الانتخابي (سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة)، ص١٦٧.

الحوار الوطني، وفي المقابل ترفض انتخابات الدوائر؛ لان تلك الصيغ تساعدها على إثبات وجودها، وتعزيزه، أما انتخابات الدوائر فلا تتيح لها ذلك، لذا بالغت في إبراز عيوبها، كما يتضح من خلال عدم مشاركة الجبهة الديمقراطية في الانتخابات الأولى، وعدم وجود أعضاء من الجبهة في البرلمان الفلسطيني الأول، إنها لم تشارك في صياغة القانون الأساسي الفلسطيني.

موقف الجبهة الديمقراطية من الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٥م :

أكد "صالح زيدان" عبر بيان له بتاريخ ٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤م، رغبة الجبهة الديمقراطية في المشاركة في الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٥م؛ بهدف وقف هيمنة الأفراد على القرار في الشأن الوطني الفلسطيني، سواء في السلطة أو منظمة التحرير، وبما يمكن الجميع من أخذ دوره في صنع القرار الوطني، كل حسب حجمه الجماهيري، وأن التفرد والهيمنة يتناقض مع الشروط التي يحتاجها الشعب في نضاله، من أجل بناء الدولة الفلسطينية المستقلة[١].

ثم أعلن "صالح زيدان" رسمياً بأن الجبهة ستشارك في الانتخابات الرئاسية التي سوف تعقد في ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥م، وأعلن عن رغبته في الاتفاق على مرشح واحد، يكون منافساً في الانتخابات الرئاسية للسلطة الوطنية الفلسطينية، مقابل مرشح حركة فتح "محمود عباس"، مشدداً على أهمية تحقيق الانتخابات الرئاسية والالتزام بالقانون الأساسي [٢]، وترشح "تيسير خالد" "عضو الجبهة الديمقراطية"، وحصل على ٣,٣٥% فقط[٣].

ويتضح مما سبق بأن النسبة الحاصل عليها "تيسير خالد" كانت نسبة ضئيلة جداً، وذلك يعكس تراجع شعبية الجبهة الديمقراطية الجماهيرية، وقوة المنافس، خاصة المرشح لحركة فتح "أبو مازن".

على مستوى المجالس البلدية دعت الجبهة لاستكمال إجراء الانتخابات لهيئات الحكم المحلي "المجالس البلدية والقروية" على أساس نظام التمثيل النسبي[٤]، ونادت بمجموعة من الخطوات لضمان الإجماع على البرنامج الوطني الانتخابي وهي :

---

(١) بيان صادر عن الجبهة الديمقراطية : صالح زيدان مع الاستفتاء الشعبي حول قضايا الحل النهائي بتاريخ ٢/١٢/٢٠٠٤م.

(٢) صالح زيدان : حوارات حية، مركز الأعلام والمعلومات ٢٠٠٤م، "وثيقة رقم ١٩"، ص٥٤٠.

(٣) حياة عياد : اليسار الفلسطيني بعد أوسلو، رسالة ماجستير غير منشورة، ص٧٩.

(٤) الكونفرنس الرابع : مفترق طرق بعد غزة ٢٠٠٥م، ص٣٩.

١- توسيع اللجنة العليا لانتخابات هيئات الحكم المحلي، بمشاركة ممثلي القوى السياسية فيها، والانجاز الفوري للتعديلات المقترحة على القانون، والبدء الفعلي بعملية تسجيل الناخبين، وتحديد جدول زمني لانجاز مراحل العملية الانتخابية خلال فترة لا تتجاوز العام.

٢- البدء بالتحضيرات الجادة للانتخابات العامة من خلال :

- الانتهاء من تعديل القانون الانتخابي وفق التمثيل النسبي، والكوتا النسائية، وخفض سن الترشيح.
- الانجاز السريع لعملية تسجيل الناخبين وسائر التحضيرات الإدارية.

٣- الحصول على مصادقة اللجنة الرباعية على تلك الإجراءات لكسب التأييد الدولي، بما يوفر إجراء الانتخابات النزيهة بإشراف دولي(١).

٤- الإسراع في تشكيل أطر الحركة الجماهيرية من نقابات، واتحادات شعبية، ومجالس طلابية، وسائر مؤسسات العمل الأهلي، وذلك وفق أنظمة انتخابية ديمقراطية تعتمد على التمثيل النسبي(٢).

٥- إيجاد وضع خاص للمخيمات بحيث لا تتأثر المكانة السياسية والقانونية لهذه المخيمات بما يمس حق العودة، فإجراء انتخابات لمجالس شعبية لا ينقص من دور الأونروا، وتشغيل اللاجئين بالاهتمام بالمخيمات(٣).

وأشارت الجبهة بتاريخ ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٥م إلى أنها أعدت قوائم مرشحيها؛ لخوض الانتخابات المحلية، وأكد "رمزي رباح" أن الجبهة أخذت معايير الكفاءة الوطنية والاجتماعية والمهنية في اختيار مرشحيها، وأوضح أن الهدف من المشاركة هو انتخاب مجالس بلدية تقوم على خدمة المواطنين(٤)، وحصلت الجبهة الديمقراطية على ١,٢٨%، أي ما يعادل ١٣ مقعداً من انتخابات المجالس المحلية والبلدية(٥).

ولكن الجبهة الديمقراطية في ٧ آيار/مايو ٢٠٠٥م أدانت الانتخابات المحلية باعتبارها زادت حدة الاستقطاب الضار، وأدت إلى إقصاء جميع القوى، وإلغاء التعددية في المجالس البلدية، وأعربت الجبهة عن أسفها للممارسات الضارة، والمخالفة للقانون، التي شوهت الصورة المشرقة للمشاركة الكثيفة في الانتخابات، وطالبت الجبهة لجنة الانتخابات المركزية بالتحقيق في العديد من القضايا، بما فيها

---

(١) قيس عبد الكريم وآخرون : خطة فك الارتباط، ص٢٣.

(٢) إصدارات الجبهة : بعد إعلان الهدنة الانتقاضة بين مرحلتين، ٢٠٠٣م، ص٢٨.

(٣) حوار مع صالح زيدان على برنامج pal talk بالتعاون بين مركز الإعلام والمعلومات وغرفة فلسطينية إلى الأبد، (وثيقة ١٩)، ص٥٤٣.

(٤) بيان صادر عن الجبهة الديمقراطية : الجبهة تنجز قوائم مرشحيها في القطاع لخوض المرحلة الثانية من الانتخابات المحلية، بتاريخ ٢٠٠٥/٤/٤م.

(٥) حياة عياد : اليسار الفلسطيني بعد أوسلو، رسالة ماجستير غير منشورة، ص٧٩.

تدخلات الأجهزة الأمنية، واستخدام السلطة السيارات والإمكانيات الحكومية لصالح بعض القوائم، وتزوير أصوات الأميين، وجمع البطاقات تحت وسائل إغراءات متعددة، وبناءً على ذلك دعت الجبهة المجلس التشريعي للاستجابة لمواقف مؤسسات المجتمع المدني، ونبذ المصالح الخاصة والفئوية، وإقرار قانون انتخابي قائم على التمثيل النسبي[١].

يلاحظ أن الجبهة أزعجتها نتائج الانتخابات، فهجتها، رغم أنها شاركت في كل العملية الانتخابية منذ بدايتها، خاصة أن انتخابات البلدية بدأت وفق نظام الأفراد.

موقف الجبهة الديمقراطية من الانتخابات التشريعية ٢٠٠٦م :

بين "قيس عبد الكريم" العلاقة الوثيقة بين النظام الانتخابي وإصلاح النظام السياسي، فمن أبرز الأسس التي يقوم عليها النظام السياسي الديمقراطي لدولة فلسطين هو إجراء الانتخابات الدورية الحرة النزيهة[٢].

أشارت الجبهة في الكونفرنس الرابع لها عام ٢٠٠٥م إلى أنها أدارت حواراً متواصلاً ومكثفاً على مستويات عدة، وعلى امتداد ستة شهور سابقة لموعد الانتخابات، ومن خلال قنوات مختلفة، ومع سائر قوى التيار الديمقراطي؛ بهدف الوصول إلى أسس برنامجية، وتنظيمية تمكن من تشكيل ائتلاف يخوض الانتخابات بقائمة موحدة، سواء على صعيد القائمة النسبية أو الدوائر[٣].

ثم بينت عبر بيان لها في ١٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٥م أنها شاركت في (قائمة البديل) ائتلاف الجبهة الديمقراطية، حزب الشعب، فدا، المستقلين [٤]، وسعت إلى إقرار التعديلات على القانون الأساسي، وفق مقتضيات القانون الانتخابي الجديد (المختلط[٥])، وبما يوفر الشروط لإصدار مرسوم رئاسي بتحديد موعد قريب لإجراء الانتخابات التشريعية[٦].

---

(١) بيان صادر عن الجبهة الديمقراطية : قانون الانتخابات البلدية الأكثرية الحالي إقصائي وانقسامي، بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٧م.

(٢) قيس عبد الكريم وآخرون : في النظام السياسي الفلسطيني، ص٤٠.

(٣) الكونفرنس الرابع : مفترق طرق بعد غزة ٢٠٠٥م، ص٤٢.

(٤) حياة عياد : اليسار الفلسطيني بعد أوسلو، رسالة ماجستير غير منشورة، ص٧٩.

(٥) النظام المختلط : نظام انتخابي يجمع ما بين نظام الأغلبية (الدوائر) ونظام التمثيل النسبي (القوائم)، وينص هذا القانون على تخصيص عدد من المقاعد لكل دائرة انتخابية، بحسب عدد سكانها، أما القسم الثاني فإنه يعتبر الوطن دائرة انتخابية واحدة يتم من خلاله المشاركة لعدد من القوائم بحسب نظام التمثيل النسبي. (خليل أبو عرب : أثر الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، ص ٧٨).

(٦) تصريح صحفي صادر عن الجبهة الديمقراطية : إقرار قانون انتخابات المجلس التشريعي المختلط بالمناصفة بين التمثيل النسبي والدوائر خطوة هامة إلى الأمام، بتاريخ ٢٠٠٥/٦/١٨م.

مبررات الجبهة للمشاركة في الانتخابات التشريعية ٢٠٠٦م :

أوضحت الجبهة بأنها لم تشارك في انتخابات ١٩٩٦م؛ لأن مرجعيتها أوسلو، أما انتخابات ٢٠٠٦م فهي تنوي المشاركة فيها لأن مرجعيتها إعلان الاستقلال ١٩٨٨م، بالإضافة إلى القانون الأساسي، وأن نظام الانتخابات اختلف عن انتخابات ١٩٩٦م، وأن مشاركة الجبهة في الانتخابات لا يعني أنها غيرت موقفها من أوسلو، بل لتغيير بناء السلطة من شريحة تقبل بالاملاءات الإسرائيلية إلى سلطة قادرة على توفير مكونات ومقومات الصمود للشعب، وبالتالي استمرار الانتفاضة، وبناءً على ذلك رشح "صالح زيدان" نفسه وفق قائمة البديل[١].

وفيما يخص الجبهة من نتائج الانتخابات فقد حصلت قائمة البديل على مقعدين فقط، وذلك يوضح التراجع الجماهيري للجبهة الديمقراطية؛ الأمر الذي دفعها لإعطاء صوتها إلى آخرين، لعدم ضمانها الحصول على ٢% كحد أدنى للحسم[٢].

بين "محمود العجرمي" أن "حصول قوى اليسار على ثلاث مقاعد من ١٣٢ مقعد يعكس الانفصام بين الفكر والممارسة للفصائل اليسارية، وعلاقتها بالجماهير، فقد كانت تمارس شيئاً مختلفا عن فكرها التنظيمي؛ الأمر الذي أدى إلى حصول الجبهة الديمقراطية على نسبة لاتكاد أن تمثل ١% في أحسن الأحوال، إضافة أن الجبهة لو خاضت الانتخابات لوحدها لما حققت نسبة الحسم"[٣].

من خلال نتائج الانتخابات يتضح محدودية حجم شعبية الجبهة الديمقراطية، واتضح بالوقت نفسه التفاف الشعب على العامل الإسلامي، ويبدو أن فكر الجبهة لم يتوافق في الوقت الراهن مع نمو الفكر الإسلامي، والتفاف الأفراد حوله؛ الأمر الذي أفقد الفكر اليساري العديد من الأصوات.

وقيم "فهد سليمان" نتائج الانتخابات بأنه "نتج عنها تشكيل مجلس تشريعي، حصلت فيه حماس على نسبة الأغلبية، وحصلت فيه فتح على الترتيب الثاني بعد حماس، وتقلدت حماس مكانة فتح في رئاسة المجلس، وشكلت الحكومة العاشرة (حكومة التنظيم الواحد)، برئاسة إسماعيل هنية، وجاء كل وزرائها من الحركة نفسها"[٤]، وأن هذه الحكومة لا تفي بمتطلبات الحاجة إلى حكومة وطنية،

---

(١) بيان صادر عن الجبهة الديمقراطية : الجبهة تقيم ندوة جماهيرية في معسكر جباليا حول الانتخابات التشريعية، بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢٩م.

(٢) حياة عياد : اليسار الفلسطيني بعد أوسلو، رسالة ماجستير غير منشورة، ص٧٩.

(٣) مقابلة مع محمود العجرمي بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٣م.

(٤) فهد سليمان وآخرون : وثيقة الوفاق الوطني، ص١١.

لا من حيث برنامجها، ولا من حيث تشكيلها حيث يطغى عليها اللون الواحد[١]، واعتبرت الجبهة أن وصول حماس إلى السلطة خطوة احتكار، وتشكل مفاجأة غير مشجعة بشأن الوحدة الوطنية[٢].

وفي المقابل أكد صلاح البردويل – ممثل قائمة التغيير والاصلاح في دائرة خانيونس- أن لدى حماس فلسفة في تشكيل الحكومة المقبلة على مبدأ الشراكة السياسية مع كافة الفصائل[٣].

يلاحظ مما سبق أن انتقاد الجبهة الديمقراطية لحكومة حماس عند بدءً تشكليلها أمراً مبالغاً فيه.

وأوضحت الجبهة في عام ٢٠٠٦م "أن النظام السياسي أصبح برأسين : **الأول** : رئيس السلطة "محمود عباس"، بسياسته المستجيبة لشروط اللجنة الرباعية، و**الثاني** : رئيس الحكومة إسماعيل هنيه الذي بقى أسير المواقف اللفظية لحركة حماس، ودخلت إلى الخطاب السياسي الفلسطيني عبارة جديدة هي "الشرعيات الفلسطينية"، بديلاً لعبارة "الشرعية الفلسطينية"، وذلك للإيحاء بوجود أكثر من شرعية، وأكثر من سياسة تتزاحم فيما بينهما في تمثيل فلسطين، والتحدث باسمها، وذلك يعكس مرحلة جديدة من (الصراع المكشوف على السلطة والنفوذ)"[٤].

يتضح مما سبق أن الجبهة انتقدت النظام السياسي بعد انتخابات ٢٠٠٦م، لأنه أصبح برأسين، لكل منهما مصالحه الخاصة، والمتنافرة مع الآخر، رغم ذلك فإن هذا النظام مطبق في فرنسا، في نظامها البرلماني الرئاسي الموحد، فغالباً ما يكون الرئيس من حزب، ورئيس الوزراء من حزب آخر.

وبناءً على ذلك الموقف رفضت كتلة البديل بما فيها الجبهة الديمقراطية التصويت عند طرح الثقة بالحكومة على المجلس، مبررة ذلك بحرصها على تعزيز الوحدة الوطنية، التي تسمح بقيام حكومة ائتلاف وطني[٥].

أورد "نايف حواتمة" النتائج المترتبة على الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٦م تمثلت بالتالي:

١- انقسام بين صفوف الشعب الفلسطيني، وضياع أكثر من ٥٠% من الأصوات.

---

(١) بيان صادر عن الجبهة الديمقراطية : بيان تحتله البديل حول الموقف من الثقة في حكومة الأستاذ إسماعيل هنية، فبراير/٢٠٠٦م.

(٢) بيان صادر عن الجبهة الديمقراطية : التفرد والانفراد كهيئة رئاسة المجلس التشريعي لا ينسجم مع دعوات الوحدة، بتاريخ ٢٩-٢-٢٠٠٦م.

(٣) صلاح البردويل : حماس تعتمد الشراكة السياسية مع فصائل العمل الوطني في تشكيل الحكومة، جريدة الحياة الجديدة، العدد ٣٦٩١، بتاريخ ٢٠٠٦/١/٣١م.

(٤) فهد سليمان وآخرون : وثيقة الوفاق الوطني، ص١١.

(٥) بيان كتلة البديل : حول الموقف من الثقة في حكومة الأستاذ إسماعيل هنية نتائج الانتخابات التشريعية ٢٠٠٦م.

٢- نتيجة القوائم التي جمعت ٥٩% من الأصوات فازت بـ ٤١% فقط من المقاعد، والقائمة التي جمعت ٤١% من الأصوات فازت بـ ٥٩% من المقاعد، وأن ٢٣% من ٤١% التي أخذتها قائمة حركة حماس أصوات احتجاجية؛ على فساد سلطة وحكومات فتح، ولم تكن اختياراً أيديولوجياً وبرنامجياً، وذلك وفقاً لتقرير لجنة الانتخابات المركزية المستقلة(١).

رغم تأكيد "نايف حواتمة" على هذه الأرقام والنسب، واستخلاص دلالات تتعلق بإضعاف الجهات التي حازت على الأغلبية، إلا أنه لم يوضح كيف توصل إلى هذه الأرقام، كما لم يعقد أية مقارنة مع الحالات الشبيهة في بلدان العالم، علماً بأن حزب الليكود يقود حكومة في دولة الاحتلال ولم يحصل إلا على ٣١ مقعداً من أصل ١٢٠ مقعد(٢).

يبدو مما سبق أن الجبهة بررت فوز حركة حماس في انتخابات ٢٠٠٦م بأنه راجع إلى فساد السلطة، وحكومة حركة فتح فقط، واستثنت البعد الأيديولوجي، لكن المتقصي للأوضاع الفلسطينية أثناء عقد الانتخابات سيجد أن البعد الأيديولوجي لعب الدور الحاسم، فالبرنامج الأيديولوجي لحركة حماس الرافض للتسوية، والمنادي بالكفاح المسلح هو من جذب الجماهير لانتخابها، إضافة إلى تنامي الإقبال الجماهيري على التيار الإسلامي.

٣- الانتخابات شملت فقط ٣٢% من الشعب الفلسطيني (سكان الضفة والقدس وقطاع غزة)، والذين اقترعوا من هؤلاء أقل من ٢٨%، بينما لم يشارك ٦٨% من الشعب الفلسطيني في أقطار اللجوء والشتات، فقد كانوا المحرومين من الانتخابات، وفقاً لاتفاقات أوسلو التي حصرت الانتخابات بسكان الضفة والقطاع، وعلى ذلك تكون انتخابات ٢٠٠٦م مثلت جزء من الشعب، ولم تمثل كل الشعب، ولا حتى أغلبيته، وإضافة إلى أن هناك مليون ونصف شخص من أبناء الشعب في أراضي ١٩٤٨م لم يدخلوا في تلك النسب السابقة الذكر(٣).

سؤال يطرح نفسه ألم تكن تعلم الجبهة قبل مشاركتها في الانتخابات بنسبة الفئات، والأقاليم الجغرافية المشاركة في الانتخابات؟، وألم ترشح مرشحيها على أساس مناطق من الضفة وغزة والقدس فحسب؟!

٤- على أثر نتائج الانتخابات أصدرت إسرائيل مجموعة من العقوبات الجماعية، الهادفة إلى ابتزز الشعب الفلسطيني، ومعاقبته على خياره الانتخابي، وذلك بفرض الحل التوسعي الذي يعزز الاستيطان، ويعزز تهويد القدس، ويجزئ الأرض الفلسطينية إلى معازل مطوقة منفصلة(٤).

---

(١) نايف حواتمة : اليسار العربي "رؤيا النهوض الكبير"، ص٦٩-٧٠.

(٢) ماجد كيالي : الانتخابات الإسرائيلية.. نتائجها واستنتاجاتها، الجزيرة نت، بتاريخ ٢٠١٣/١/٣١م : http //www.aljazeera.net/opinions/pages/fb16206a-3f92-431d-befe-8664667940ed

(٣) نايف حواتمة : اليسار العربي "رؤيا النهوض الكبير"، ص٦٩-٧٠.

(٤) بيان صادر عن المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية : بلاغ صادر عن دورة أعمال المكتب السياسي الكاملة، بتاريخ٢٠٠٦/٣/٦م.

يلاحظ مما سبق أن فكر الجبهة الديمقراطية السياسي تناقض من الانتخابات ٢٠٠٦م، فعند الإعلان عن الانتخابات سارعت الجبهة للمشاركة، مؤيدة النظام الانتخابي (المختلط)، إلا أنها بمجرد الإعلان عن النتائج فقد وجهت مجموعة من الانتقادات سواء للنظام الانتخابي، أو الفصائل، والفئات المشاركة، بل وحملتها مسئولية الفوضي السياسية، وصولا لزيادة الاستيطان الإسرائيلي في القدس، وذلك يعكس تراجع نفوذ الجبهة الديمقراطية بناءً على نتائج الانتخابات، إضافة إلى أنها لم تشارك في الحكومة العاشرة برئاسة اسماعيل هنية ليس لعدم رضاها عن نتائج الانتخابات، بل لأن الحكومة تشكلت في معظمها من حركة حماس، وهناك العديد من الاختلافات الأيديولوجية والسياسية والوطنية بينها.

وأشار "نايف حواتمة" إلى أن ما حصلت عليه قوى اليسار لا يعكس وزنها الحقيقي، ودورها التاريخي والوطني، وأرجع سبب انحسار أصواتها إلى الأسباب التالية :

١- القانون الانتخابي أنزل ما يمكن أن تحصل عليه القوى الديمقراطية إلى النصف حيث أخذ بمبدأ المناصفة ٥٠% قوائم نسبية، و٥٠% دوائر بأغلبية الصوت الواحد، لذلك فإن قانون التمثيل النسبي الكامل هو وحده الذي يمكن له أن يعكس حجم ووزن اليسار، لأن نظام الدوائر يعزز من العشائرية والقبلية والعائلية...، وينعكس ذلك على المجتمع بالسلب[(١)]، وأنه شجع سياسة الاستقطاب الثنائي في النظام الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس، عزز روح الانحياز الحزبي، وأدى إلى الاستهتار بالقوانين والأنظمة في المؤسسات الأمنية، حتى الوصول إلى التمرد على المرجعيات السياسية[(٢)].

لكن انتقد "محمود العجرمي" موقف "حواتمة" بقوله" إن المحاصصة ليس عيب، فكل الدول في العالم أحزابها تتحاصص، وفقاً لنسبية كل حزب عن الآخر، وحصول فتح وحماس فوق ٩٥% من نسب الانتخابات يدلل على ثقة الشعب بهم، فالشعب من منحهم ذلك، فلا يحق للجبهة أن تحاسب فتح وحماس على النظام المختلط[(٣)].

٢- فشل القوى الديمقراطية التقدمية في توحيد صفوفها على الرغم من التقاطعات البرنامجية والسياسية بينها، فالوحدة تضاعف من قوة اليسار، إضافة إلى أن التيار اليساري الديمقراطي لم يذهب إلى صناديق الاقتراع احتجاجاً على عدم توحد القوى الديمقراطية في قائمة موحدة.

٣- الحصار المادي والسياسي الذي وقع على الفصائل الديمقراطية التقدمية الفلسطينية من قبل السلطة الفلسطينية، وعدد من العواصم العربية، خاصة منذ انهيار التضامن والتوازنات العربية بعد

---

(١) محسن صالح. وائل سعد : الوثائق الفلسطينية ٢٠٠٦م، "مقابلة مع حواتمة يتناول فيها نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية ٢٠٠٦م"، ص٩٣.

(٢) إصدارات الجبهة الديمقراطية : التقرير السياسي٢٠١٣م، ص١١٦.

(٣) مقابلة مع محمود العجرمي بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٣م.

الغزو الإسرائيلي للبنان ١٩٨٢م، وحرب الخليج الثانية ١٩٩٠م، مروراً بأوسلو، فالمال السياسي العربي والأجنبي تدفق ليصب في الاتجاه السياسي الديني تحت راية "تدين السياسة وتسيس الدين[١].

إن من أسس النظرية الماركسية إرجاع التطورات سلباً وإيجاباً إلى الواقع المادي المحيط، لكن في ظل نتائج انتخابات ٢٠٠٦م فإن الخصومة السياسي جعلت الجبهة تتخلى عن قواعد التحليل الذي طالما وصفته بالعلمي للتطورات الاجتماعية والسياسية.

ثم انتقد "فهد سليمان" عام ٢٠٠٦م تراجع أداء المجلس التشريعي الجديد عن المجلس التشريعي السابق، حيث لا يسجل لصالحه أية مساهمة في تطوير الحياة السياسية أو الإدارية أو الاجتماعية، بل أعاد القضية إلى الخلف، وأن المؤسسة التشريعية فقدت القدرة على العمل، وكذلك على مستوى الحكومة فقد أغرقت الشارع الفلسطيني بالوعود بلا حساب، متجاهلة أنها حكومة تحت الاحتلال، فإلى جانب أنها عطلت حكومة الائتلاف الوطني أثبتت أنها لا تقوى سوى على رفع الشعارات، وأعفت نفسها من أي مسؤولية إزاء الأوضاع المتدهورة[٢].

نلاحظ مما سبق أن قياديي الجبهة الديمقراطية انتقدوا الحكومة العاشرة منذ لحظة تشكليها، دون أن يعطوا هذه الحكومة فترة زمنية، مما يعكس التسرع في إصدار الأحكام والتقييمات.

اقتراحات الجبهة للخروج من أزمة النظام السياسي عام ٢٠٠٦م :

تبين من خلال مراجعة أدبيات الجبهة أنها اقترحت مجموعة من الأفكار لإصلاح النظام السياسي، تمثلت في :

١- ضرورة إجراء مراجعة سياسية شاملة في إطار الحوار الوطني، تشارك فيه القوى السياسية كافة، ومؤسسات المجتمع المدني، وممثلو القطاع الخاص[٣].

٢- توطيد نظام سياسي ديمقراطي برلماني تعددي يستظل بوثيقة "إعلان الاستقلال" عام ١٩٨٨م، ويعتمد على التمثيل النسبي الكامل في الانتخابات، وتخضع فيه السلطة التنفيذية للرقابة، والمساءلة من قبل السلطة التشريعية، وتحترم فيه سيادة القانون، وحقوق الإنسان، والمساواة التامة أمام القانون لجميع المواطنين[٤]، وأرجعت الجبهة سبب اعتماد وثيقة الاستقلال كمرجعية قانونية

---

(١) محسن صالح. وائل سعد : الوثائق الفلسطينية ٢٠٠٦م، "مقابلة مع حواتمة يتناول فيها نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية ٢٠٠٦م"، ص٩٣-٩٤.

(٢) فهد سليمان وآخرون : وثيقة الوفاق الوطني، ص١٤٩.

(٣) المصدر السابق، ص١٣.

(٤) فهد سليمان وآخرون : إستراتيجية دفاعية للقطاع، ص١١٣.

لتعديل النظام السياسي؛ لأنها مثلت الإجماع الوطني، وتشمل عناصر سيادية، وعناصر ديمقراطية، وتكرس التعددية، والديمقراطية البرلمانية(١).

٣- توسيع دائرة الحوار، تحت رقابة الشعب، باعتبار أن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية استحقاق وطني، ولا ينبغي ربطه بأية شروط تجعله مرتهناً لإرادات خارجية(٢).

٤- إجراء الديمقراطية التوافقية القائمة على قوانين وانتخابات التمثيل النسبي الكامل في الانتخابات التشريعية، والبلدية، والاتحادات والنقابات، وكل مؤسسات المجتمع المدني، عبر إجراء انتخاب مجلس وطني جديد وموحد، يشمل الوطن والشتات؛ لإعادة بناء م.ت.ف(٣).

٥- النسبة الملائمة للحسم ٢%، وتثبيتها يقتضي المناصفة في أعضاء المجلس، لأن اقتصار نسبة النواب الفائزين بمقاعدهم من خلال التمثيل النسبي على ٢٠% أو ٣٠% سيؤدي إلى رفع نسبة الحسم إلى ٤%؛ الأمر الذي يؤدي عملياً إلى تراجع الطابع التمثيلي التعددي للمجلس القادم.

٦- تخصيص حصة منصفة للنساء، بما لا تقل عن ٢٠% من المقاعد المحددة للدوائر في المجلس، ويعتبر ذلك تدخل ايجابي، ويحقق الديمقراطية، وأن يكون سن المقترع ١٨ عاماً، وسن المرشح ٢٥ سنة، مما يشجع الشباب على المشاركة.

٧- إنشاء نظام سياسي ديمقراطي علماني "يبقى دور القوى الديمقراطية والتقدمية رهناً بتوفير وسط العقد، أي بمقاربتها من موقعها الطبقي المتميز للقضايا الديمقراطية الاجتماعية، بمضمونها المطلبي، وبالذات قضايا الفقر والبطالة، وسوء توزيع الثروة الوطنية"(٤).

يبدو مما سبق أن مقترحات الجبهة الديمقراطية للإصلاح للنظام السياسي تراوحت بين نظام ديمقراطي من حيث الفلسفة والقيم، وبين النظام البرلماني، القائم على أسلوب الانتخاب بالتمثيل النسبي، ونادت بالحوار الوطني، لتشكيل نظام متفق عليه بين جميع الفصائل، وليس نظام ثنائي، في ظل إحياء مؤسسة م. ت.ف.

يلاحظ مما سبق أن الجبهة الديمقراطية اتخذت موقفاً من موضوع الانتخابات عبر مراحلها الزمنية المختلفة سواء عام ١٩٩٦م، حيث لم تشارك فيها الجبهة باعتبارها إحدى نتائج أوسلو، وهي معارضة لأوسلو، أما في الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٥م فقد رشح قيادي من الجبهة الديمقراطية نفسه، كذلك على مستوى الانتخابات التشريعية٢٠٠٦م فقد شاركت الجبهة فيها، ووضعت مجموعة من المبررات التي دفعتها لأن تشارك، على الرغم من أنها كانت إحدى نتائج أوسلو أيضاً، ولكنها لم ترضَ بنتائجها، بل أدانتها، ووضعت مجموعة من الإجراءات لإصلاحها، وتجاوز مأزقها.

---

(١) قيس عبد الكريم وآخرون : قبل الرحيل "في السياسة والنظام الفلسطيني"، ص١٥٩.

(٢) بيان صادر عن الجبهة الديمقراطية : الجبهة تدين المحاصصة الثنائية، بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٥م.

(3) Fahd Solaiman: A Study on Palestinian Governments from the foundation of the PA until the second parliamentary elections, P. 26.

(٤) فهد سليمان وآخرون : إستراتيجية فلسطينية بديلة، ص١٣٣.

المبحث الثاني

تطور موقف الجبهة الديمقراطية من منظمة التحرير والفصائل الفلسطينية (١٩٩١-٢٠٠٦م)

أولاً : موقف الجبهة الديمقراطية من منظمة التحرير الفلسطينية.

ثانياً : موقف الجبهة الديمقراطية من حركة فتح.

ثالثاً : موقف الجبهة الديمقراطية من الجبهة الشعبية.

رابعاً : موقف الجبهة الديمقراطية من حركة حماس.

خامساً : موقف الجبهة الديمقراطية من الوحدة الفصائلية الوطنية.

تطور موقف الجبهة الديمقراطية من منظمة التحرير الفلسطينية، ومن الفصائل الفلسطينية : حركة فتح، والجبهة الشعبية، وحركة حماس، ومن الوحدة الفصائيلية الفلسطينية، وارتبطت الجبهة الديمقراطية باعتبارها إحدى الفصائل الفلسطينية بعلاقات تباينت من فترة زمنية إلى أخرى، سواء مع منظمة التحرير الفلسطينية، أو الفصائل السياسية الوطنية الفلسطينية، فتراوحت العلاقات بين الحسنة، والمتوترة أحياناً، متأثرة بالتطورات السياسية الحاصلة على الساحة الفلسطينية، من محطات المفاوضات، ومن ثم التسويات.

أكدت الجبهة على أن ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي يتطلب إرساء العلاقات الداخلية الفلسطينية على أساس الحوار والتفاهم، باعتبار الوحدة الوطنية وسيلة لمواجهة التحديات(١)، وذلك عبر برنامج سياسي موحد، ينتج عنه قرار فلسطيني مشترك، يزاوج بين أشكال النضال الوطني السياسي والجماهيري المسلح(٢)، ويتمسك بالثوابت الوطنية، ويسعى للخلاص من الاحتلال الإسرائيلي، ويفسح المجال لتحالفات جديدة واسعة للأطياف المختلفة، وشاملة للقوى السياسية، والتجمعات والشخصيات الوطنية(٣).

أولاً : موقف الجبهة الديمقراطية من منظمة التحرير الفلسطينية :

انضمت الجبهة الديمقراطية عملياً لمنظمة التحرير في الدورة السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني الذي عقدت في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩م، في القاهرة، وتقاربت مواقف الجبهة من سياسة المنظمة، واتضح ذلك بتأييد وموافقة المنظمة على البرنامج المرحلي ١٩٧٤م، وصولاً للمشاركة في القيادة الموحدة للانتفاضة عام ١٩٨٨م(٤).

وأوضح "قيس عبد الكريم" موقف الجبهة من م.ت.ف بقوله : "اتخذت الجبهة موقفاً ثابتاً من م.ت.ف، باعتبارها مشروع الجبهة الوطنية المتحدة، الذي يمكن اليسار من اتخاذ داخله موقفاً متميزاً؛ لمكافحة الاحتلال والاستيطان، خاصة في ظل الدور الذي لعبته الجبهة في تطوير المنظمة عبر الاقتراحات الهادفة لتحقيق التطوير (البرنامج المرحلي)، وأن الجبهة اعتبرت صمام الأمان للمنظمة، وأن الجبهة لم تغادر م.ت.ف، ولم تسعَ لخلق أطر بديلة، بل كانت تسعى دائماً لوحدة تمثل م.ت.ف"(٥).

---

(١) بيان صادر عن الجبهة الديمقراطية : ترتيب البيت الفلسطيني على أساس الانتخابات والشراكة في القرار السياسي بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٨م.

(٢) موسى أبو كرش : الجبهة الديمقراطية ٣٩ عاماً من العطاء، (نايف حواتمة : اليسار العربي "رؤيا النهوض الكبير..)، ص٢٥٨.

(٣) عبد القادر حماد : دعوة لتعزيز الاتجاه الديمقراطي، (نايف حواتمة : اليسار العربي "رؤيا النهوض الكبير")، ص٢٦٣.

(٤) نعمان فيصل : الانقسام الفلسطيني، ص٢١٢-٢١٣.

(٥) قيس عبد الكريم وآخرون : إستراتيجية فلسطينية بديلة، ص١٥٧-١٥٩.

وانتقدت الجبهة بتاريخ ١ آيار/مايو ١٩٩٣م سياسة م.ت.ف بقولها "أن سياسة الجناح البيروقراطي الانقسامية (الجناح اليميني في فتح) لم تمضِ بلا تأثير على الرأي العام الفلسطيني، ولم تثمر كثيراً سياسة التضليل القائمة على التكلم بلسانين واحد للشعب تحت ضغط الانتفاضة والمعارضة الوطنية، والآخر لواشنطن وتل أبيب..."، وأوضحت بأن تلك السياسة هددت مكانة م.ت.ف، ككيان سياسي عبر قيامها بصياغة برنامج، أدى إلى الحكم الذاتي والتوطين، مما هدد الوضع الوطني والتمثيلي لـ م.ت.ف[١].

ثم أرجعت الجبهة في عام ١٩٩٤م سبب المشاكل في م.ت.ف إلى القيادة البيروقراطية اليمينية الهادفة إلى الهيمنة على مؤسسات م.ت.ف، من خلال نهجها القائم على الحلول التصفوية، وتوج بالتوقيع على أوسلو، والانخراط في تنفيذه[٢]، وأوضحت الجبهة في بيان لها "إن السياسة التي انتهجها اليمين المحافظ في قيادة م.ت.ف أضعفت قدرتها على التأثير في عملية السلام"، إضافة إلى أن المنظمة عملت على التسليم بالصيغة الأمريكية – الإسرائيلية التي تحدد مجرى ومسار العملية التفاوضية بعيداً عن قرارات الشرعية الدولية[٣].

وبينت الجبهة الديمقراطية عام ١٩٩٤م عبر المؤتمر الوطني الثالث لها أنها ناضلت من أجل توحيد القوى الوطنية في إطار المنظمة، على قاعدة الالتزام بالبرنامج الوطني المشترك، القائم على حق الشعب في العودة، وتقرير المصير[٤]، ونادت الجبهة ببقاء م.ت.ف كإطار موحد، وفاعل للشعب الفلسطيني، وحركته التحررية[٥].

ثم حذرت الجبهة الديمقراطية عبر بيان لها عام ١٩٩٦م م.ت.ف من النهج التسووي؛ لان ذلك يجعلها أسيرة لعملية سقفها السياسي معادلة كامب ديفيد، بدلاً من أن يفتح الطريق للانتفاضة لتحقيق هدفها في الاستقلال، باعتباره أساس الحل، وشرط للتسوية السياسية[٦].

ووضعت الجبهة عام ٢٠٠٠م أسس لإصلاح الإطار الداخلي لـ م.ت.ف تمثلت بالتالي[٧]:

---

(١) سامي جبر : بيانات ووثائق الجبهة الديمقراطية ١٩٨٧–٢٠٠٢م، (التطورات في الحركة الوطنية الفلسطينية "الانتفاضة، الشتات، م. ت. ف")، ص٤٩.

(٢) وثائق المؤتمر الوطني الثالث ١٩٩٤م : البرنامج السياسي والنظام الداخلي، ص٤٨–٥٠.

(٣) سامي جبر : بيانات ووثائق الجبهة الديمقراطية١٩٨٧–٢٠٠٢م، (موقف الجبهة من تشكيل الوفد الفلسطيني للمفاوضات)، ص٦.

(٤) وثائق المؤتمر الوطني الثالث١٩٩٤م : البرنامج السياسي والنظام الداخلي، ص٤٨.

(٥) قيس عبد الكريم وآخرون : في النظام السياسي الفلسطيني، ص٦٨.

(٦) المصدر السابق، ص١٣١.

(٧) مذكرة الجبهة الديمقراطية إلى المجلس المركزي الفلسطيني بشأن مشروع عمل فلسطيني توحيدي ٢٠٠٠م : مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ١١، العدد ٤٢، ص٢١١.

١- انتظام اجتماعات المجلس المركزي مرة كل ثلاثة شهور، وفقاً لنظامه الداخلي، وإلزام مكتب رئاسة المجلس بالدعوة إلى جلساته في الموعد المحدد دون تأخير، وبصرف النظر عن أية اعتبارات أخرى، والتناوب في مكان عقد جلسات المجلس بين الوطن والخارج بما يمكن جميع أعضائه من المشاركة في أعماله.

٢- إلزام اللجنة التنفيذية بعقد اجتماع أسبوعي منتظم، والفصل بينها وبين المجلس الوزاري للسلطة الفلسطينية بما يمكن كلا الهيئتين من حسن الاضطلاع بواجباتها ومسؤولياتها، على أن تقدم تقرير وافية إلى اللجنة التنفيذية من جميع الدوائر والوفود التفاوضية، وسائر أجهزة المنظمة لتمكينها من الاضطلاع بصلاحياتها في اتخاذ القرار.

٣- الدعوة إلى انتخابات ديمقراطية حرة للمجلس الوطني الفلسطيني، تجري في الوطن، وحيثما أمكن في مواقع الشتات، وتشكيل لجنة لوضع قانون انتخابي ديمقراطي يعتمد مبدأ التمثيل النسبي، ويحدد كيفية تمثيل تجمعات الشعب في المواقع التي يتعذر فيها إجراء الانتخابات.

٤- توفير أجواء الثقة والاحترام المتبادل التي تسمح ببدء حوار وطني شامل تشارك فيه جميع القوى الوطنية والإسلامية الفاعلة، والأطر الشعبية والاجتماعية في الوطن والشتات، وأول شروط بناء الثقة المتبادلة إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في السجون الفلسطينية، بما يسمح بمشاركة الجميع في الحوار، الذي يهدف إلى استعادة وتعزيز الوحدة الوطنية، في إطار منظمة التحرير الفلسطينية.

ثم وضعت الجبهة إستراتيجية لإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية بإطارها العام تمثلت بالتالي :

١- إنشاء وحدة وطنية ائتلافية قائمة على أسس ديمقراطية، ودمقرطة مؤسسات منظمة التحرير على قاعدة التعددية، بانتخابات التمثيل النسبي الكامل، ليشمل كل مكونات الشعب الفلسطيني، والاحتفاظ بوثيقة إعلان الاستقلال، مما يساعد على اختراق الحصار الامريكي- الإسرائيلي [١].

يلاحظ أن الوحدة الوطنية الائتلافية تحظى بحيز أكبر في اهتمام الجبهة من الانتخابات؛ ويرجع ذلك لان الائتلاف يعطيها مكانة كبيرة في التمثيل السياسي، أما الانتخابات فتحد من مكانتها وحصتها.

٢- توحيد الشعب في إطار م.ت.ف كممثل شرعي ووحيد، وقائد للنضال في الوطن والشتات، انطلاقاً من البرنامج الوطني المشترك، الضامن لشراكة سياسية بين كل القوى، وإعادة بناء

---

(١) وثائق المؤتمر الوطني الثالث ١٩٩٤م : البرنامج السياسي والنظام الداخلي، ص٤٨-٥٠. نايف حواتمة : الأزمات العربية في عين العاصفة، ص٢٤١-٢٤٢.

الأساس السياسي للإجماع الوطني؛ الأمر الذي يؤدي للائتلاف الوطني في إطار م.ت.ف، مع الحفاظ على الميثاق الوطني الفلسطيني المناهض للصهيونية، والتمسك بالحقوق التاريخية[١].

٣- إعادة تحديد العلاقة بين المنظمة والسلطة، فالمنظمة هي المرجعية السياسية والوطنية، خاصة في تكوين السلطة في ظل الاحتلال والاستيطان[٢]، وإعادة التوازن في تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني، ليعبر عن التكوين السياسي للحركة الوطنية، وفي تمثيلية لمختلف تجمعات الشعب[٣]، وتفعيل دور المجلس المركزي واللجنة التنفيذية؛ للقيام بدورهما في اتخاذ القرار[٤].

٤- تشكيل لجنة تحضريه وطنية عليا تتكون من رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة م.ت.ف، ورئيس المجلس الوطني، والأمناء العاملين لجميع الفصائل الفلسطينية، وشخصيات وطنية مستقلة؛ بهدف البحث في سبل تفعيل وإعادة بناء مؤسسات م.ت.ف[٥].

انتقد زكريا محمد دور الجبهة الديمقراطية في م.ت.ف، بقوله "تعتبر الجبهة مولود البرنامج المرحلي، وقبل ذلك كانت على الهامش بين فتح والجبهة الشعبية، وقد فقدت الجبهة تأثيرها السياسي؛ الأمر الذي أدى إلى انشقاق فدا عنها، الراجع إلى عدم قدرة الجبهة على بناء توازنات جديدة، ولفقدانها مرونتها وديناميتها، فقد سمحت لنفسها أن تكون في صفوف المعارضة، وكانت تقوم بالمعارضة داخل المؤسسات الفلسطينية، وكانت تأخذ حصتها وتشارك...، فقد سمحت لنفسها أن تلعب لعبة تصلح للجبهة الشعبية، ولا تصلح لها، فالشعبية تعتمد على تيار القوميين لكن هي لا"[٦].

ردت الجبهة الديمقراطية على ذلك بقولها "على الرغم من إقرارها التحول الحاصل في بنية م.ت.ف، إلا أنها استمرت في تأكيدها بأنها لم تصبح أرض خصبة لجبهة وطنية فلسطينية موحدة، إلا بعد إحداث سلسلة من التغيرات الديمقراطية على مؤسساتها وعلاقاتها الداخلية، وتحول أجهزتها من أجهزة بيروقراطية، وعلاقات برجوازية إلى أجهزة شعبية عاملة في حرب الشعب، وتحويل جيش

---

(١) سهيل الناطور (عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية) : إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية – رؤية الجبهة (محسن صالح : منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة واعادة البناء)، ٢٢٢.

(٢) محسن صالح. وائل سعد : الوثائق الفلسطينية ٢٠٠٦م، (مقابلة مع حواتمة يتهم فيها حماس باحتكار السلطة)، ص٢٥٠.

(٣) فهد سليمان. رمزي رباح : بسط سيادة دولة فلسطينية..المقدمات السياسية، (الدولة المستقلة والسيادة الوطنية)، ص٣٩.

(٤) قيس عبد الكريم وآخرون : السور الواقي، ص٤٥.

(٥) وثائق الكونفرس الرابع، مفترق طرق بعد غزة ٢٠٠٥م، ص٣٧-٣٨.

(٦) زكريا محمد : أضواء على المسيرة اليسارية الفلسطينية ومقاربات يسارية أخرى (تعقيب الجبهة الديمقراطية : الدولة ونقطة التوازن)، ص٩٥.

التحرير الفلسطيني إلى جيش حرب العصابات، وإلغاء الامتيازات داخلها، وتكثيف العمل السياسي بين صفوفه، وحل الأجهزة البيروقراطية القائمة في المنظمة، والاعتماد على المزيد من العمل الطوعي"(١).

أشارت الجبهة في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين أن اتفاق أوسلو على الرغم بما عليه من انتقادات إلا أنه دفعها إلى إتباع سياسة التحالفات الوطنية في الداخل والخارج؛ للضغط على السلطة الفلسطينية، من أجل استمرار م.ت.ف الممثل الشرعي، وليس من أجل الانقلاب عليها، بل من أجل قطع الطريق على الاتجاهات اليمينية الموجودة فيها، ومن أجل بنائها على الأسس الديمقراطية لمنع تفرد السلطة باتخاذ القرارات داخلها(٢).

وأكد "صالح زيدان" على أن الجبهة سعت بكل قوة إلى إيجاد الوحدة الوطنية، وكانت في صف المعارضة، ولكن المعارضة الحريصة التي تقديم التضحيات من أجل إعادة الصف الفلسطيني، وبقيت الجبهة في مؤسسات م.ت.ف، فقد كانت تمارس المعارضة من داخل مؤسسات م.ت.ف، وأكد "زيدان" بأن ذلك الموقف تجلى في إنتاج وثيقة الوفاق(٣) ٢٠٠٦م(٤).

ثانياً : موقف الجبهة الديمقراطية من حركة فتح :

وصف حاتم أبو زايدة العلاقة بين فتح والجبهة الديمقراطية بقوله : "كانت الجبهة الديمقراطية في طرح المبادرات، والتحاور مع الأطراف الإقليمية والدولية مؤيدة وقريبة تاريخياً من فتح، حيث كانت المعارض الموالي لها، وحافظت دائماً على عضويتها في اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف"(٥).

---

(١) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسار(مرحلة التأسيس ١٩٦٩- ١٩٧١م .. الجذور والانطلاقة)، ص١٠٥.

(٢) المصدر السابق، ص٢٢٤.

(٣) وثيقة الوفاق الوطني : وثيقة أعدت من قبل أسرى الفصائل الفلسطينية في سجون الاحتلال، وذلك للخروج من الأزمة التى يمر بها النظام السياسي الفلسطيني الذي انعكس سلباً على القضية الفلسطينية، إلا أنه بعد مناقشات طويلة لم يستطع المتحاورون أن يتوصلوا إلى اتفاق لتبني وثيقة الأسرى، وأرجع السبب إلى رفض حركتي حماس والجهاد الإسلامي قرارات من الوثيقة(تيسير أبوجمعة : انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠م وأثرها السياسي على القضية الفلسطينية ٢٠٠٠-٢٠٠٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، ص٦٣).

(٤) مقابلة مع صالح زيدان بتاريخ ٢٠١٣/١١/١٣م.

(٥) حاتم أبو زايدة : الكفاح الفلسطيني المسلح "حصاد في ظل الحصار"،ص٣٣.

وأشار "عصام عدوان" إلى أن الجبهة الديمقراطية لم تتمكن من كسب كوادر جديدة من الجيل الناشئ، كما فعلت فتح، وأرجع ذلك إلى فكر فتح، وإلى تعقيد الفكر الماركسي لدى الجبهة(١).

يتضح مما سبق بأن عدوان أراد أن يوصل بأن كلاً من فتح والجبهة كان يسود بينهم جو من المنافسة، إلا أن فتح تفوقت في صرف الجماهير عن الجبهة الديمقراطية.

ولكن "حياة عياد" أكدت على أن الجبهة في حالة صعود متواصل منذ السنة الثانية من الانتفاضة الأولى في قوتها الجماهيرية والمادية، وأوشكت أن تشكل بديلاً ديمقراطياً للقيادة الفتحاوية، وأرجعت ذلك إلى نجاح الجبهة الديمقراطية في بناء قوتها الفكرية والجماهيرية في لبنان(٢).

يظهر بأن الجبهة على الساحة الفلسطينية لم تحظِ بما حظيت به فتح حتى ١٩٨٣م، ولكن على الساحة اللبنانية وخاصة بعد الضعف والانقسام في صفوف فتح، والخروج من لبنان ازدادت شعبية الجبهة الديمقراطية، ولكن لم تكن بأي حال من الأحوال أكثر شعبية من حركة فتح عبر الفترات الزمنية المتعاقبة.

وما دلل على العلاقة الحسنة مع فتح مدح "محمود عباس" متحدثاً بلسان حركة فتح للجبهة الديمقراطية بقوله : "كنا وما زلنا أقرب في التطبيق والممارسة إلى الجبهة الديمقراطية على الرغم من الاختلاف الأيديولوجي، إلا أن تطور فهم أفراد هذه الجبهة للفكر الماركسي يجعلهم يتمتعون بكثير من الواقعية وحسن الفهم والإدراك، والتعامل مع المعطيات الحاضرة"، ومن أمثلة الالتقاء بينهم اتفاقهما على فكرة الدولة الفلسطينية الديمقراطية، مع حرص الجبهة على عدم الإشارة إلى الديانات الثلاث كما فعلت فتح، لذلك وصفت الجبهة تلك الدولة بالشعبية بدلاً من وصف فتح لها بالعلمانية، كذلك اجتماعهم على فكرة الحل المرحلي، ومن ثم لعبت الجبهة دور المنظر الفكري والسياسي لطروحات فتح(٣).

---

(١) عصام عدوان : حركة التحرير الوطني الفلسطيني"فتح" ١٩٦٩-١٩٨٣م، رسالة دكتوراه غير منشورة، ص٣١٩.

(٢) حياة عياد : اليسار الفلسطيني بعد أوسلو، رسالة ماجستير غير منشورة، ص٤٨.

(٣) عصام عدوان : حركة التحرير الوطني الفلسطيني"فتح"، ١٩٦٩-١٩٨٣م، رسالة دكتوراه غير منشورة، ص٣١٨.

ولكن بعد اتفاق أوسلو ساءت العلاقات بينهما، واتضح ذلك من خلال نقدها لحركة فتح، باعتبار فتح تمثل النهج العفوي لحركة المقاومة، المحكومة بموقع البرجوازية الوطنية وفق أيديولوجيتها(١)، وأرجعت الجبهة سبب أزمة النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو ١٩٩٣م إلى حركة فتح، لما تحتله من مكانة في مؤسسات السلطة، وم.ت.ف، وعلى مختلف المستويات(٢).

وأشارت الجبهة إلى الحوار الذي عقد بين وفد من قيادييها وآخر من فتح، في وقت انتهاء الفترة الزمنية للمرحلة الانتقالية حسب اتفاقيات أوسلو، بالتحديد ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٨م، عند اقتراب استحقاق المفاوضات حول الوضع النهائي، وتم الاتفاق على إعلان ما يلي(٣) :

١- يؤكد الطرفان على ضرورة تحضير الخطوات التحضيرية الهادفة إلى إنشاء دولة فلسطينية، تجسيداً لإعلان الاستقلال ١٥تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٨٨م.
٢- ضرورة تلاحم القوى الوطنية، والاستناد على قرارات الشرعية الدولية خاصة (٢٤٢-٣٣٨)، وسائر القرارات ذات الصلة.
٣- أن تتولى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الإشراف على المفاوضات حول الوضع الدائم، باعتبار المنظمة الممثل الشرعي الوحيد.
٤- دعوة اللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس الوطني لدراسة إمكانية استفتاء الشعب على اتفاق الوضع الدائم.
٥- يتفق الطرفان على ضرورة تفعيل مؤسسات م.ت.ف، على أسس ديمقراطية ائتلافية، وعلى أهمية تكريس الديمقراطية لبناء المجتمع الفلسطيني، وتعزيز الاحترام، وعلى تشكيل لجنة ثنائية لمتابعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه وتوجه المجتمعون، وتوجيه تحية للأسرى، مؤكد مسايرة النضال من أجل الإفراج عنهم.

وعلى مستوى الوضع الداخلي لحركة فتح فأوضحت الجبهة أنها عانت من الانقسام السياسي والعملي، إضافة إلى الفوضى في الوضع التنظيمي، حيث يسودها اتجاهات متعددة، وأرجعت ذلك لأن فتح حركة وطنية جماهيرية، تضم ائتلافا لشرائح اجتماعية، وتوجهات فكرية وسياسية متباينة، ولكن القيادة المتنفذة تستخدم كافة الوسائل؛ لتعزيز سيطرتها على الحركة، وتحويلها إلى ركيزة سياسية شعبية لسلطة الحكم الذاتي، ولكن في ظل وجود كوادر لا مصلحة لها في تطبيقات أوسلو، بل

---

(١) عماد الفالوجي : الحوار الفلسطيني، ص١١٩. عصام عدوان : حركة التحرير الوطني الفلسطيني"فتح"، ١٩٦٩-١٩٨٣م، رسالة دكتوراه غير منشورة، ص٣١٨.

(٢) فهد سليمان : قراءة في الحكومات الفلسطينية في إقامة السلطة إلى انتخابات التشريعي الثاني، ص٨٩-٩٠.

(٣) سامي جبر : بيانات ووثائق الجبهة الديمقراطية ١٩٨٧-٢٠٠٢م، (البيان المشترك الصادر عن جلسات الحوار بين الجبهة الديمقراطية وحركة فتح)، ص٢٣٧-٢٣٨.

يصطدم بطموحاتها، إلا أن تذمرها محدود، ويتم التغلب على هذا التذمر من خلال توزيع الامتيازات والوظائف، وفي ظل صراعها الداخلي، والحراك السياسي الجاري في صفوفها اقترحت الجبهة الديمقراطية عام ٢٠٠٣م مجموعة من الحلول لتلك العقبات هي[١] :

١- إقامة علاقات دائمة ومنتظمة مع الأجنحة والعناصر الفتحاوية المعارضة لأوسلو، أو المتذمرة من أداء السلطة بما يوفر الدعم لتصليب مواقفها، وتعزيز العمل المشترك معها.
٢- دعم التشاور المنتظم مع قيادة فتح، ودعوتها للحوار الجاد لمواجهة تحديات المرحلة القادمة، والاتفاق على عمل مشترك ضد الاحتلال في قضايا محددة (الاستيطان، الإغلاق، المعتقلين...)، بشرط عدم الانحياز إلى جانب السلطة مع الحذر الدائم من المناورات الهادفة لاحتواء التحركات النضالية وإجهاضها.

وفي ظل حصار "ياسر عرفات" في مطلع القرن الحادي والعشرين دعت الجبهة الدول العربية للانطلاق عربياً بشكل رسمي، وأخذ موقف عربي حازم وجاد تجاه فك الحصار عن الرئيس "ياسر عرفات"[٢]، وعند وفاة "ياسر عرفات" أكد "صالح زيدان" على ضرورة التحقيق في أسباب وفاته، وتقديم كل العون من أجل الوصول إلى النتائج، والتأكد من أن إسرائيل هي التي تتحمل مسؤولية استشهاده[٣].

ثم بين "غالي ابراهيم" أن الجبهة في عام ٢٠٠٥م سعت لاستكمال حوارها مع فتح؛ لبلورة الأسس والضوابط؛ لفرض توحيد الصف الوطني؛ ولخوض المفاوضات بشأن قضايا الوضع الدائم، وإرساء مبدأ التكافؤ في العلاقات الوطنية، من خلال تفعيل مؤسسات م.ت.ف، حيث التقى عرفات مع "حواتمة" بعد ست سنوات من القطيعة على أثر أوسلو، وتم رسم إطار لتوجه سياسي مشترك، يقوم على توحيد أسس وثوابت السياسة الفلسطينية في مفاوضات الوضع الدائم، ثم التوجه لجميع القوى الوطنية والإسلامية، للمشاركة في حوار وطني شامل، ومن ثم بناء إستراتيجية نضالية تفاوضية؛ لمواجهة استحقاقات المرحلة القادمة، وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني[٤].

إجمالاً قيمت الجبهة دور حركة فتح تجاه القضية الفلسطينية بالتالي :

١- أن حركة فتح انخرطت في التسوية من خلال أوسلو مما أدى إلى تراجع مكانتها، حيث عملت على بناء السلطة ومؤسساتها، وأهملت م.ت.ف، وأضعفت مؤسساتها.

---

(١) قيس عبد الكريم وآخرون : القبضة المثقوبة، ص٨٥-٨٦.

(٢) صالح زيدان : حوارات حية، مركز الأعلام والمعلومات ٢٠٠٤م، "وثيقة رقم ١٩"، ص٢٩٦.

(٣) المصدر السابق، ص٥٤٠.

(٤) غالي إبراهيم : الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وعملية السلام، (صبحي عسيلة : الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة)، ص١٩٥.

٢- أن حركة فتح بعد تعثر أوسلو لجأت لخيار الانتفاضة والمقاومة؛ لتتجاوز مأزق التسوية، ولكن دون اعتمادها على إستراتيجية واضحة؛ الأمر الذي أدى إلى اختلال التوازن بين الانتفاضة والمقاومة، فشكلت "شهداء الأقصى"، وغيرها للأعمال العسكرية، فمن هنا اختلف موقفها، وأصبح لا ينسجم مع السلطة، والعملية السياسية التفاوضية(١).

٣- أن حركة فتح احتكرت السلطة منذ (١٩٩٤-٢٠٠٦م)، وفق قوانين انتخابية انقسامية لا ديمقراطية، ومن ثم أدانت الجبهة اتفاق المحاصصة الذي تم بين فتح وحماس عام ٢٠٠٦(٢).

يلاحظ مما سبق أن موقف الجبهة الديمقراطية من حركة فتح تباين من فترة زمنية إلى أخرى، فقد رأت فيها شريكاً، يمكن بناء علاقات تحالف سياسي معه، ولكن بدأت تسوء مع توقيع اتفاق أوسلو ١٩٩٣م، وإن كانت ترى منذ البداية بأن حركة فتح تضم مجموعة من القيادة، أطلقت عليهم الجبهة يمين حركة فتح، باعتبارهم برجوازية، وحملتهم كافة العقبات التي مرت بها م.ت.ف، وكافة الانقسامات في حركة فتح ذاتها، وصولاً لتوقيعهم على أوسلو، وإنشاء الحكم الذاتي وتشكيل السلطة، والاستفراد بها، وتحقيق مصالحهم الخاصة من خلالها، ولكن نجد بأن الجبهة تغير موقفها من السلطة والحكومة الفلسطينية، فقد حاولت المشاركة في الحكومة وبررت ذلك بالعديد من المبررات لعل أهمها محاولة إصلاح ما يمكن إصلاحه، وترتيب أوضاع البيت الفلسطيني.

ثالثاً : موقف الجبهة الديمقراطية من الجبهة الشعبية :

تباينت العلاقات بين الجبهة الديمقراطية والشعبية، فمنذ الانشقاق كانت سيئة، وتبادل الطرفان التهم، لدرجة أن الجبهة الشعبية اعتبرت تحليلات الديمقراطية مثالية مجردة، غير مرتبطة بالرؤية التكتيكية للعمل، فهي تفهم الماركسية بشكل حرفي، وأنها تهوى العبارات المعقدة، فيأتي فكرها أبعد ما يكون مفهوماً من قبل الطبقة العاملة، والفلاحين والفقراء(٣).

تلك كانت بداية العلاقات، وكان من الطبيعي أن تكون بذلك الشكل وفقاً لبداية الانشقاق، فكلا كان يريد أن يوجد المبررات التي دفعته للانشقاق، ولكن إجمالاً كانت هناك نقاط تلاقي بينهما بواقع منهجهم الفكري، وتبنيهم للماركسية اللينينية، وتشابهت في الربط بين عملية التحرر والنضال

---

(١) فهد سليمان : قراءة في الحكومات الفلسطينية في إقامة السلطة إلى انتخابات التشريعي الثاني، ص٨٩-٩٠.

(٢) نايف حواتمة : اليسار العربي "رؤيا النهوض الكبير"، ص١٥٤.

(٣) إصدارات الشعبية : الجبهة وقضية الانشقاق، ص١٠٧.

ضد المحتل، والنضال العالمي ضد الاستعمار والامبريالية، والنظر للأنظمة العربية على أنها عاجزة، ومرتبطة بالامبريالية العالمية، وبالتالي فهي أنظمة رجعية يجب محاربتها وإسقاطها[١].

ودعت الجبهة الديمقراطية في مطلع التسعينيات من القرن العشرين إلى ائتلاف تقدمي يساري ليبرالي[٢] بهدف التطور في النضال المشترك، والعمل على تشكيل وحدة وطنية، تسعى لتحقيق الأهداف، وحل قضايا الصراع الرئيسة (العودة، تقرير المصير...)[٣].

أشارت الجبهة في بيان لها بتاريخ ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣م إلى أن الاتحاد بين الجبهتين حاجة وطنية، وليس فقط الجبهتين بل وحدة اليسار ككل[٤]، ثم بين "فهد سليمان" أن تلاقي الجبهة الديمقراطية مع الشعبية في واقعها التنظيمي والسياسي والبرنامجي ساعد على تحقيق الوحدة بينهما، فالجبهتان تتبعان بنية إجمالية ذات ملامح متقاربة، مما وفر المزيد من عوامل نجاح الخطوات التوحيدية[٥].

وبين "قيس عبد الكريم" ازدياد الحاجة للوحدة، في ظل الوضع الإقليمي والدولي المترافق مع انهيار الاتحاد السوفيتي، الذي أضعف من قوى اليسار الفلسطيني، وأدى به إلى حالة من الشلل والتفكك، والشعور بالعجز، وفتح المجال أمام قطبي السلطة والتيار الإسلامي؛ لاستقطاب أفراد الساحة الفلسطينية، وبناءً على ذلك وضع إستراتيجية للحد من أزمة اليسار تمثلت بـ [٦] :

١- وعي وإدراك عوامل الأزمة.
٢- تجديد البرامج والهياكل التنظيمية بما ينسجم مع متطلبات الواقع الجديد.
٣- تجاوز العقبات الذاتية والمشاكل الفصائلية، والحسابات الفئوية التي تعرقل وحدتها، وإعادة بناء حركتها الوطنية؛ لتعزيز الدور الطليعي للطبقة العاملة.

---

(١) حاتم أبو زايدة : الكفاح الفلسطيني المسلح "حصاد في ظل الحصار"،ص٣١.

(٢) الليبرالية : مذهب رأسمالي، ينادي بالحرية المطلقة في الميادين الاقتصادية والسياسية، فعلى النطاق السياسي تؤكد على القبول بأفكار الغير، حتى لو كانت متعارضة مع المذهب الرأسمالي، وأفعاله شرط المعاملة بالمثل، وعلى النطاق الجماعي فإن الليبرالية هي النظام السياسي المبني على التعددية الأيديولوجية والتنظيمية الحزبية والنقابية، التي يتضمنها النظام البرلماني الديمقراطي، الذي يفصل فعلياً بين السلطات الثلاث، ويؤمن بالحريات الشخصية والعامة(عبد الوهاب الكيالي وآخرون : موسوعة السياسة، ج٥، ص ٥٦٦).

(٣) نايف حواتمة : اليسار العربي "رؤيا النهوض الكبير"، ص١٦١-١٦٢.

(٤) سامي جبر : بيانات ووثائق الجبهة الديمقراطية ١٩٨٧-٢٠٠٢م" ص٥٣.

(٥) فهد سليمان : خمس سنوات على اتفاق أوسلو "الاتحاد الجبهوي بين الجبهتين الضرورة الوطنية ومسؤوليات اليسار الفلسطيني"،ص١٩٠.

(٦) قيس عبد الكريم وآخرون : القبضة المثقوبة، ص٨٨.

واعتبر "قيس عبد الكريم" أن دفع مسيرة الوحدة لقوى اليسار هو واحد من أبرز استحقاقات التجديد التي تواجهها هذه القوى، وأن عملية الوحدة بين قوى اليسار ممكنة في ظل إطار سياسي جبهوي، يتمتع بشخصية سياسية وتنظيمية قائمة بذاتها، وتنخرط فيه الأحزاب والفصائل اليسارية القائمة، مع احتفاظ كل منها باستقلاله الفكري والتنظيمي، وحقه في التعبير المستقل عن موقفه من قضايا الخلاف، ويكون مفتوحاً لانتماء أية مجموعات أخرى يتفقون وبرنامجه، وتتشكل هيئاته القيادية على جميع المستويات، في ظل انتخابات حرة من القاعدة للقمة[(١)].

وأوضحت الجبهة الديمقراطية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦م ركائز برنامج الاتحاد باعتباره برنامج الخلاص كالتالي[(٢)] :

١- تنظيم جماهيري شبابي يسمى اتحاد الشباب التقدمي الفلسطيني.

٢- تنظيم نسائي جماهيري يسمى الرابطة النسائية التقدمية الفلسطينية.

٣- تنظيم جماهيري عمالي يسمى الكتلة العمالية الموحدة.

٤- تنظيم جماهيري للمهنيين (محامين، أطباء، مهندسين، معلمين...)، يسمى اتحاد لجان العمل الوطني.

ويكون للاتحاد قوى عسكرية موحدة في الخارج، وتندمج فيها الوحدات العسكرية للفصيلين، أو أية فصائل أخرى تنضم للاتحاد، ويتجدد دمجها ولوائح عملها بقرار من الهيئات القيادية، كذلك الأمر في القيادة العسكرية الموحدة في الداخل، ويحق للمنظمات الحزبية للفصيلين أن تمارس عملها الدعوي والتنظيمي الداخلي[(٣)] بحرية، في إطار القوة الموحدة، ويكون للاتحاد بعثات للتمثيل الخارجي، تحال إليها علاقات الفصيلين مع الجهات الحكومية والرسمية، وتتشكل للاتحاد فروع

---

(١) قيس عبد الكريم : ما بعد الأزمة "التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية"، ص١٨٤.

(٢) سامي جبر : بيانات ووثائق الجبهة الديمقراطية ١٩٨٧-٢٠٠٢م، "مشروع الاتحاد الجبهوي"، ص٨٦-٩١. قيس عبد الكريم : خمس سنوات على اتفاق أوسلو "وحدة القوى الديمقراطية الرافعة الضرورية لإعادة بناء الحركة الوطنية"، ص٢٠٩.

(٣) تمثلت الهيكلية القيادية المركزية للاتحاد بـ :

- المجلس الأعلى (القوى التشريعية العليا).
- المكتب التنفيذي (الهيئة القيادية التنفيذية الأولى) ويتشكل من الهيئات التالية، أمانة السر، الدائرة العسكرية، الدائرة الإعلامية، دائرة العلاقات السياسية، دائرة العمل النقابي والجماهيري، الدائرة المالية.
- يكون للاتحاد رئيسان مشاركان ينتخبهما المجلس الأعلى، ويتوليان معاً، أو بالتناوب رئاسة المجلس، ومكتبه التنفيذي وتمثيل الاتحاد، والنطق بلسانه على الصعيد المحلي والخارجي، ويمر الاتحاد بفترة انتقالية زمنية تتحدد فتراتها الزمنية لسنة واحدة كحد أقصى (قيس عبد الكريم : خمس سنوات على اتفاق أوسلو "وحدة القوى الديمقراطية الرافعة الضرورية لإعادة بناء الحركة الوطنية"، يناير ١٩٩٣م، ص٢٠٩).

إقليمية في كلٍ من غزة، الضفة، سوريا، لبنان، الأردن، العراق، ليبيا، الجزائر، اليمن، الأمريكتين، أوروبا الغربية[١].

وتم تسمية الاتحاد بـ "الاتحاد التقدمي الفلسطيني" أو "جبهة الاتحاد التقدمي الفلسطيني"، أو "التحالف الديمقراطي الفلسطيني"[٢]، واجتمعت الجبهة الشعبية والديمقراطية، وأعلنوا بعض البيانات المشتركة السياسية التي تدعو لتحريم العنف، والاقتتال الداخلي، والعمل على استمرار الحوار لمواجهة تدني الأوضاع الأمنية، واتخاذ خطوات جادة في عملية الإصلاح والتغيير الديمقراطي[٣].

وأوضح "غازي الصوراني" فكرة الاتحاد الجبهوي بقوله : "بالنسبة لتجربة الإتحاد الجبهوي فهي لم تعمر طويلاً، وكانت تقوم على فكرة التوجه نحو الإتحاد بين الجبهتين، وتكون البداية بالقطاعات الجماهيرية المحيطة بهما، وتتدرج نحو المنظمات الحزبية، فالهيئات القيادية، وقد انعقد فعلاً مؤتمر موحد لشباب الجبهتين في الساحة السورية، وقد تم اختيارها كبداية تجربة، إلا أن المؤتمر التوحيدي فشل وانفرط عقده، بعد أن أعطت الأغلبية موافقتها على (إتحاد الشباب التقدمي)، وهي التسمية التي اقترحها ممثلو الشعبية بالإجماع، وبالرغم من عدم نجاح هذه الصيغ التوحيدية إلا أنه لم يمنع استمرار العلاقات الإيجابية عموماً بين الجبهتين، واستمرار حضور فكرة وحدتهما منفردتين، أو مع قوي أخري لليسار"[٤].

وفي ظل اعتقال أحمد سعدات "الأمين العام للجبهة الشعبية"، بتاريخ ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١م دعت الجبهة الديمقراطية الدول العربية للانطلاق عربياً، وبشكل رسمي لأخذ موقف عربي حازم وحاد تجاه اعتقال أحمد سعدات[٥].

وأكد "غازي الصوراني" على استمرار العلاقة الجيدة بين الجبهتين والتنسيق العالي بينهما، سواء في إطار قوى المعارضة لاتفاقات أوسلو، أو في إطار لجنة المتابعة العليا للانتفاضة في غزة، ولجنة القوى الوطنية والإسلامية في الضفة، إلا أن هذه العلاقة الإيجابية لم تكن كافية

---

(١) سامي جبر : بيانات ووثائق الجبهة الديمقراطية ١٩٨٧-٢٠٠٢م،"مشروع الاتحاد الجبهوي"، ص٨٦-٩١.
قيس عبد الكريم : وحدة القوى الديمقراطية الرافعة الضرورية لإعادة بناء الحركة الوطنية"، (خمس سنوات على اتفاق أوسلو)، ص٢٠٩.

(٢) قيس عبد الكريم : وحدة القوى الديمقراطية الرافعة الضرورية لإعادة بناء الحركة الوطنية"، (خمس سنوات على اتفاق أوسلو)، ص٢١٠.

(٣) نايف حواتمة : اليسار العربي "رؤيا النهوض الكبير"، ص٢٤٦.

(٤) مقابلة مع غازي الصوراني بتاريخ ٢٠١٣/١/١١م.

(٥) صالح زيدان : حوارات حية، مركز الأعلام والمعلومات ٢٠٠٤م، "وثيقة رقم ١٩"، ص٢٩٦.

للاتفاق على مرشح واحد لرئاسة السلطة، أو على تشكيل قائمة موحدة في انتخابات المجلس التشريعي٢٠٠٦م؛ بسبب رئيسي يعود إلي مبالغة الجبهة الديمقراطية في حجمها الانتخابي في التقييم العام(١).

ثم اتفقت الجبهتان في عام ٢٠٠٦م على مبادئ عامة لاستئناف الحوار الوطني، ولتشكيل حكومة وحدة وطنية تمثلت بالتالي(٢) :

١- إنهاء حالة الفلتان الأمني لتهيئة أجواء ايجابية لإنجاح الحوار الوطني من خلال :

- وقف أشكال التوتر والصدام بين التنظيمات الفلسطينية، ووقف حملات التحريض الإعلامية، وتشكيل لجنة تحقيق مستقلة في الأحداث والجرائم والتخريب.
- إعادة تشكيل وتفعيل مجالس الأمن القومي برئاسة "أبو مازن"، ومشاركة مجلس الوزراء، ووزير الداخلية، ورؤساء الأجهزة الأمنية.

٢- وضع المرتكزات الأساسية للشروع بحوار وطني فلسطيني من خلال :

- اعتبار خيار التوافق على حكومة الوحدة الوطنية وهو الأساس للحاجة الماسة؛ لمنع انزلاق حالة الفلتان الأمني، والشروع في حوار وطني شامل؛ لتشكيل حكومة وحدة وطنية، بالاستناد إلى وثيقة الوفاق الوطني.
- الحوار الوطني الشامل من خلال اللجنة العليا للحوار، وبمشاركة ممثلين عن الرئاسة والحكومة والمجلسين الوطني والتشريعي، وجميع القوى الوطنية والإسلامية، والسقف الزمني لانجاز أهداف الحوار يكون خلال أسبوعين منذ اليوم الأول للبدء بالحوار.
- تشكيل حكومة الوحدة الوطنية باعتباره استحقاق فلسطيني، تتطلبه المصلحة العليا للشعب، بما يضمن ضبط حالة الفلتان، وحل المشكلات الاقتصادية، ويستند تشكيل الحكومة وفقاً للأسس التالية :

أ- تحديد الوزراء على أساس الكفاءة والنزاهة.

ب-الوزارات السيادية تكون من شخصيات مستقلة يتم التوافق عليها.

ت-البرنامج السياسي يشتق من وثيقة الوفاق ٢٠٠٦م دون تنازل.

يتضح مما سبق أن هناك قواسم مشتركة بين كلٍ من الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية، فتعتبران الأقرب بالمقارنة مع التنظيمات الأخرى، ولهما العديد من المواقف المتقاربة، والبرامج الموحدة، خاصة فيما يتعلق بوحدة الشعب الفلسطيني، وبموقفهم من مشاريع التسوية، وفي الوقت نفسه هناك

(١) مقابلة مع غازي الصوراني بتاريخ ٢٠١٣/١/١١م.

(٢) محسن صالح. وائل سعد : الوثائق الفلسطينية ٢٠٠٦م، (نص مبادرة الجبهة الشعبية والديمقراطية لإنهاء الفلتان الأمني في غزة)، ص٧٨٥-٧٨٦.

تعارض بينهما في العديد من الجوانب، راجعاً ذلك لاختلاف الخط السياسي بينهما، واتضح ذلك بعد توقيع اتفاق أوسلو، كما يلاحظ إجمالاً أن الجبهة الديمقراطية لم تستطع تطوير علاقة تحالفية مع الجبهة الشعبية، وبقي التنسيق بينهما في إطار التعاون، وإقامة العلاقات الفردية مع الفصائل الفلسطينية، حتى أنها رغم كل الحوار عن بناء قيادة مشتركة، فإنها لم تتمكن من النزول في قائمة واحدة مع الجبهة الشعبية، واختارت فدا، وحزب الشعب.

رابعاً : موقف الجبهة الديمقراطية من حركة حماس :

أشاد "صالح زيدان" بخطوة "أحمد ياسين" –مؤسس حركة حماس– في تأسيس حركة حماس؛ لأنه عندها أعلن عن وجود دور فاعل وكبير لأحد التيارات الهامة، والرئيسة في الحركة الوطنية الفلسطينية، وأكد أن الجبهة الديمقراطية حريصة على وحدة وطنية تشارك فيها حركة حماس[(١)].

وأظهرت الجبهة أنها سعت إلى تعزيز الوحدة الوطنية، وصونها مع حركة حماس، وحاولت إلحاق حماس بالقيادة الوطنية الموحدة، ورأت أن نضال الشعب نابع من تيارات ثلاثة (قومي، وطني، إسلامي) ولا أحد يستطيع إلغاء الآخر، وتعاونت الجبهة ميدانياً معها من خلال مهرجانات، ومظاهرات، ونداءات مشتركة، وواصلت حوارها بهدف ضمها للقيادة الموحدة إلا أن محاولاتها باءت بالفشل لأسباب عديدة منها[(٢)] :

١– إن حماس لا تعترف بالمنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب، ولا تلتزم بقراراتها.

٢– أن علمانية المنظمة تتناقض مع إسلامية حماس.

٣– قبول المنظمة بالحل السياسي، واستعدادها في ذلك الوقت للاعتراف بقرارات الأمم المتحدة، التى تتضمن الاعتراف بالكيان الإسرائيلي، خاصة في ظل تنامي دور حماس، وتراجع دور المنظمة في الشارع الفلسطيني.

وأكد أيضاً بأن تأثير حماس على النظام السياسي الفلسطيني محدود خلال السنوات الأولى بعد التأسيس، خاصة على القرار السياسي، على الرغم من الدور الكفاحي والجماهيري المؤثر الذي قامت به، ولكن بدأ دور حماس السياسي يظهر في مرحلة سبقت توقيع أوسلو ١٩٩٣م، وبالتحديد بعد مؤتمر مدريد ١٩٩١م، حيث تلك المرحلة شهدت تطورين هما[(٣)] :

---

(١) صالح زيدان : حوارات حية، مركز الأعلام والمعلومات ٢٠٠٤م، "وثيقة رقم ١٩"، ص٢٩٦–٢٩٧.

(٢) أشرف إسماعيل : اليسار الفلسطيني المسلح، رسالة ماجستير منشورة، ص١٥٩–١٦٠.

(٣) قيس عبد الكريم : قبل الرحيل"في السياسة والنظام الفلسطيني"، ص١٢٣.

١- البدء بتشكيل ائتلاف فلسطيني معارض لسياسة المفاوضات، التي انتهجتها القيادة الرسمية في م.ت.ف، وكانت حماس وحركة الجهاد جزء من ذلك الائتلاف، إضافة إلى الجبهة الديمقراطية والشعبية.

٢- الإبعاد الجماعي الذي قامت به إسرائيل إلى مرج الزهور (١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢م)، حيث أبعدت ٤١٧ من كوادر حماس والجهاد إلى جنوب لبنان، عندها أدخلت حركة حماس ضمن سلسلة التداعيات كعنصر من عناصر التجاذب الإقليمي والدولي حول المسألة الفلسطينية، ومن هنا بدأت حماس تؤثر في النظام السياسي على الرغم من أنها خارج إطار م.ت.ف.

أوضحت الجبهة في مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بأنها اتبعت سياسة وسطاً بين تياري فتح والإسلام السياسي[١]، في ظل نهجاً مستقلاً عنهما[٢]، وقال "صالح زيدان" : "علاقة الجبهة الديمقراطية مع حركة حماس هي علاقة أخوية وكفاحية، علاقة تعني جزء من جسم واحد، نحن كلنا جسم فلسطيني مقاوم للاحتلال وللاستيطان الإسرائيلي"[٣].

وأشاد قيس عبد الكريم" في مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بحركة حماس بأنها استطاعت أن تتعدى الأزمة السياسية "الانتفاضة الأولى"، بفضل نجاحها في عدد من العمليات، إضافة إلى شبكة المؤسسات الضخمة التي تسيطر عليها، وما تقدمه من خدمات، إلا أنه في الوقت نفسه قدم مجموعة من الانتقادات، منها "أن حركة حماس تنتمي قيادتها إلى البرجوازية الوطنية، والفئات الوسطى، بينما تتشكل الأغلبية الساحقة من القطاعات الكادحة، إضافة إلى أنها تجتذب جمهورها بسبب برنامجها الذي ينسجم مع الوعي الأيديولوجي، السائد في المجتمع، إلا أنه لا يقدم حلولاً ملموسة لقضاياها"[٤].

يلاحظ بأن الجبهة انتقدت حركة حماس لوجود عدد من قيادييها ينتمي إلى البرجوازية الوطنية، إضافة إلى أنها تبنت سياسة تعايشت مع اتفاق أوسلو، إلا أننا نجد أن الجبهة وقعت في نفس هذه الانتقادات.

---

(١) الإسلام السياسي : يعبر عن ظاهرة التوجه لتطبيق الإسلام في الحياة السياسية، والذي يشمل ضمنياً جوانب الحياة الأخرى، وهناك من اعترض على مفهوم الإسلام السياسي؛ لأنه يخدم مصالح غربية، تهدف لترسيخ فصل السياسة عن الدين الإسلامي. (بلال الشوبكي : التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة" حركة حماس نموذجاً"، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠-٢٥).

(٢) نايف حواتمة : اليسار العربي "رؤيا النهوض الكبير"، ص٢٤٦-٢٤٧.

(٣) صالح زيدان : حوارات حية، مركز الأعلام والمعلومات ٢٠٠٤م، "وثيقة رقم ١٩"، ص٢٩٦-٢٩٧.

(٤) قيس عبد الكريم وآخرون : القبضة المثقوبة، ص٨٦-٨٧.

وانتقدت الجبهة حركة حماس باعتبارها "اتجاه يجمع بين الشعارات الكبيرة المتطرفة، والسلوك المغامر أحياناً، وبين السياسات البرلمانية التي لا تحدها ضوابط سوى المصلحة الفئوية"(١)، ومن الشعارات التى انتقدتها الجبهة "فلسطين وقف إسلامي"، وطالبت الجبهة حركة حماس أن تطرح مشروعاً وطنياً فلسطينياً، لا أن يكتفوا بالاستظلال بالمشاريع الإقليمية(٢)، وأكد "قيس عبد الكريم" بأن في صفوف حماس قيادات تتبنى سياسة تقوم على التعايش مع تطبيقات أوسلو؛ الأمر الذي أدى إلى تعطيل توحيد قوى المعارضة، بل وعرقلة إمكانية اتفاقها على برنامج ملموس بديلاً لنهج أوسلو، وفي الوقت نفسه ما زالت حماس من أبرز القوى المناهضة للاحتلال(٣).

وحمَل "نايف حواتمة" حركة حماس مسؤولية اضاعت فرصة الإجماع الوطني، وحمل كذلك السلطة الفلسطينية مسؤولية عدم مخاطبتها لقوى اليسار، ببرنامج فلسطيني موحد متوازن للسلام، إضافة إلى أنها لم تقدم مبادرة سياسية رداً على خارطة الطريق أثناء حوار القاهرة، فقد هدفت من ذلك إلى شق الصفوف الفلسطينية؛ الأمر الذي دفع السلطة إلى إحياء وثيقة آب/ أغسطس ٢٠٠٢م، والتوقيع عليها في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٣م(٤).

وعلى أثر ذلك قدمت الجبهة في عام ٢٠٠٣م لحركة حماس مجموعة من التوصيات تمثلت بالتالي(٥) :

١- لا بد من تبادل النقد من موقع التحالف، لا من موقع التناحر والعداء.
٢- أن تتضامن القوى الديمقراطية مع مناضلي القوى الإسلامية ضد تجاوزات الاحتلال والسلطة؛ من أجل وقف القمع، وإطلاق سراح المعتقلين.
٣- تعزيز التنسيق السياسي مع القوى الديمقراطية، وسائر قوى المعارضة، والعمل على إيجاد صيغة دائمة لوحدتها على مستوى غزة والضفة، وتعزيز الصلة بين القوى الديمقراطية وكوادر وقواعد حماس، وتنظيم العمل الجماهيري.
٤- دعوة حركة حماس لمراجعة السلوك الفئوي، وتبني سياسة منفتحة لتوحيد صفوف المعارضة.

عند استشهاد الشيخ "أحمد ياسين" ٢٢ أذار/مارس ٢٠٠٤م قدم "حواتمة" التعازي، وقال "انضم اليوم الشيخ المجاهد "أحمد ياسين" إلى قافلة الشهداء، شهداء فلسطين، بناة غزة، ومجدد استقلال قبلة الشهادة"، وقال في بيان آخر "لقد طالت يد الغدر الشارونية، الشيخ لكنها لن تتمكن من أن تنال من

---

(١) قيس عبد الكريم وآخرون : القبضة المثقوبة، ص٨٦-٨٧.

(٢) أشرف إسماعيل : اليسار الفلسطيني المسلح، رسالة ماجستير منشورة، ص١٥٧.

(٣) قيس عبد الكريم وآخرون : القبضة المثقوبة، ص٨٦-٨٧.

(٤) نايف حواتمة : اليسار العربي "رؤيا النهوض الكبير"، ص٢٤٤-٢٤٥.

(٥) قيس عبد الكريم وآخرون : القبضة المثقوبة، ص٨٧.

عزيمة شعب فلسطين، وتصميمه على الاستقلال، والعودة إلى أرض الأجداد...، المجرم شارون يوظف آخر مبتكرات آلة الحرب الأمريكية في استهداف الشهيد على كرسيه المتحرك..."[١].

يبدو مما سبق أن الجبهة الديمقراطية تباينت علاقتها بحركة حماس، فقد ساءت كمسار فكري، وفقاً للاختلاف الأيديولوجي، فانعكس على موقفهم من القضية الفلسطينية، وخاصة في مسألة الموقف من الدولة الفلسطينية، وحدودها، ونمط دستورها، إلا أنها تلاقت في الموقف المعارض من أوسلو.

أما ما يتعلق بموقف الجبهة الديمقراطية من حركة الجهاد الاسلامي فهو محدود، حيث أشار "صالح زيدان" أن الجبهة شاركت في الفصلئل العشر مع الجهاد الاسلامي وغيرها من الحركات؛ رداً على اتفاق أوسلو، وان الجهاد والجبهة اشتركا في عقد العديد من مؤتمرات المعارضة لأوسلو في عام ١٩٩٨م، ثم شاركا معاً في الفصائل الخمسة للمقاومة- فتح، حماس، الجبهة الديمقراطية، الجبهة الشعبية، الجهاد الاسلامي-، ومن ثم العمل معاً لانجاز وثيقة الوفاق الوطني حزيران/يونيو ٢٠٠٦م[٢].

خامساً : موقف الجبهة الديمقراطية من الوحدة الفصائلية والوطنية :

"حرصت الجبهة الديمقراطية انطلاقاً من خطها الوحدوي المتميز، التي اختطته لنفسها منذ بداية انطلاقتها على إقامة علاقات مع القوى والفصائل الفلسطينية الأخرى، حتى تلك الفصائل التي اختلفت معها في الرؤيا، والتوجهات السياسية، وكان الدافع هو الحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية، فهي المهمة المركزية اليومية لحركة المقاومة وفصائلها"[٣].

وأكد "نايف حواتمة" على أن منهج الجبهة يتسم بالمنهج الوحدوي على المستوى الوطني، فمنذ انطلاقتها قدمت برنامجاً تطويراً لمنظمة التحرير؛ لإنشاء ائتلاف عريض على أسس ديمقراطية، وأكد على أن تاريخ الجبهة قائم على الوحدة الوطنية، وإنهاء الانقسامات في الصف الفلسطيني، ودعا إلى الالتزام ببرنامج القواسم المشتركة، على أساس التمثيل النسبي الكامل، وفي الوقت نفسه دعا إلى تشكيل جبهة يسارية ائتلافية، وعرض ذلك على الجبهة الشعبية وحزب

---

(١) الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تنعي الشيخ أحمد ياسين، مركز الأعلام والمعلومات، "وثيقة ١٦"، ص٢٤٩.

(٢) مقابلة مع صالح زيدان، بتاريخ ٥/يوليو ٢٠١٤م.

(٣) عماد الفالوجي : الحوار الفلسطيني، ص١٢٦.

الشعب تحت عنوان "جبهة اليسار من القوى الثلاث"، إضافة إلى تشكيل ائتلاف وطني عريض (يساري، إسلامي، ليبرالي، وطني)[١].

وأشار "تيسير الزبري" إلى أن الجبهة الديمقراطية آمنت بالسياسة التحالفية الوطنية، القائمة على الجبهة الموحدة في ظل م.ت.ف، وبناءً على ذلك شاركت في مكاتب التنسيق العسكري الفلسطيني مثل : "مكتب الكفاح المسلح والقيادة العسكرية"، وشاركت في عضوية اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف، وامتدت السياسة التحالفية لتشمل الصعيد العربي، والقوى التقدمية المؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني، مع احترام الخصوصية البرنامجية لكل بلد، وكل حزب سياسي، كذلك أقامت خطوط اتصال مع القوى التقدمية اليهودية، وأنشأت علاقات مع المنظومة الاشتراكية (الاتحاد السوفيتي، الصين الشعبية، كوبا، فيتنام، الأحزاب الشيوعية الأوروبية)[٢].

قدمت الجبهة مبادرة للحوار الوطني الشامل، في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٧م، على خلفية الانقسام السياسي الوطني الحاد الذي أنتجته أوسلو، بهدف استعادة الإجماع الوطني حول القضايا الراهنة، ومفاوضات الوضع الدائم، ثم ألحقتها بمذكرة بنفس المضمون إلى جميع القوى والشخصيات، في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٧م[٣].

ثم قدمت مبادرة وطنية وحدوية عبر مؤتمرها الوطني الرابع في أيار/مايو ١٩٩٨م دعت فيها إلى عقد دورة المجلس المركزي لـ م.ت.ف، بهدف الاتفاق على إستراتيجية نضالية وتفاوضية، تنطلق من إعلان بسط سيادة دولة فلسطين على أراضيها المحتلة ١٩٦٧م[٤].

وعلى صعيد العلاقة بين السلطة والفصائل رأت الجبهة الديمقراطية في عام ١٩٩٩م أن الحوار الوطني الوسيلة الوحيدة لتنظيم العلاقة بين السلطة والفصائل، فمن خلاله تستطيع قمع التسلط والتخلص منه، ومن خلاله يتم التوصل إلى الاتفاق السياسي، مما يوفر للشعب الفلسطيني ولقضيته مخرجاً من الطريق المسدود[٥].

---

(١) نايف حواتمة : الأزمات العربية في عين العاصفة، ص٥٩-٦٠.

(٢) تيسير الزبري : وقفة مراجعة للجبهة الديمقراطية (أضوء على المسيرة الفلسطينية ومقاربات يسارية أخرى)، ص٩١-٩٢.

(٣) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسار، ص٢٩.

(٤) المصدر السابق، ص٢٩.

(٥) فهد سليمان. رمزي رباح : بسط سيادة دولة فلسطين.. المقدمات السياسية، (الدولة المستقلة والسيادة الوطنية)، ص٣٧.

وفي سياق التحضير للمجلس المركزي في نيسان ١٩٩٩م وبعده مباشرةً قدمت الجبهة ثلاث مذكرات، بتاريخ ٢٥ نيسان/أبريل، وأخرى في ٢٧ نيسان/أبريل، ثم في ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٩م، دعت فيهم إلى المباشرة فوراً بحوار وطني جاد، وشامل لجميع القوى والشخصيات الوطنية والإسلامية الفاعلة، بهدف استعادة الوحدة الوطنية، ثم قدمت في عام ٢٠٠٠م –عند انعقاد المجلس المركزي في ٢-٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠م– مذكرة بعنوان "مشروع عمل فلسطيني توحيدي"[١].

ونجد أن "قيس عبد الكريم" و"فهد سليمان" لهما رأي في موقف الجبهة من الوحدة الوطنية أوضحوه في عام ٢٠٠١م بقولهما : "أن محاولات الجبهة في الحفاظ على الوحدة الوطنية تؤكد العلاقة الحية لليسار الفلسطيني في قلب الحركة الوطنية، وأنها لم تستقل لتنعزل، وإنما لتندمج في الوحدة الوطنية اندماجاً ثورياً صحيحاً، وليكون لها الدور الطليعي وفق خطها الوطني السياسي المنسجم مع المصلحة الجماعية للشعب الفلسطيني"[٢].

وبينت الجبهة الديمقراطية أنها سعت لتحقيق الوحدة والنضال الوطني، واستعادته في إطار م.ت.ف، خاصة بعد أوسلو، وذلك لمواجهة الاحتلال، والحد من تفريق عناصر القوة في المجتمع الفلسطيني، ومحاربة الاحتلال الساعي لتعميق المواقف الانقسامية[٣]، وترجمت ذلك عندما قدمت في٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣م، "وثيقة المشروع الوطني"، ركزت من خلالها على التالي[٤] :

١- الإجماع على خيار الانتفاضة والمقاومة، فهو حق مشروع دولياً ومن أجل ذلك يجب تشكيل لجان الدفاع الوطني؛ للتصدي للعدوان المتواصل.
٢- السعي إلى حل سياسي شامل على أساس الشرعية الدولية ليس بديلاً عن الانتفاضة والمقاومة، بل يجب أن تستثمر منجزات الانتفاضة والمقاومة وفق تحديد ضوابط للتحرك السياسي الفلسطيني، ورفض الحلول الأمنية المجزوءة، والتسويات الانتقالية، والتمسك بحل يحقق :
- الانسحاب الكامل إلى خط الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧م، وإخلاء المستوطنات، وقيام دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة، وعاصمتها القدس.
- ضمان حق اللاجئين في العودة وفق قرار (١٩٤).

---

(١)فهد سليمان. رمزي رباح : بسط سيادة دولة فلسطين.. المقدمات السياسية، (الدولة المستقلة والسيادة الوطنية) ، ص٢٩-٣٠.

(٢) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسار(الخط السياسي .. محاور في الفكر السياسي للجبهة)، ص٢٧.

(٣) المصدر السابق، ص٢٩.

(٤) بيان صادر عن الجبهة الديمقراطية : وفد الجبهة الديمقراطية يطرح في اجتماعات القاهرة برنامج التغيير والإصلاح بتاريخ ٢٠٠٣/١/٢٤.

- تأمين الحماية الدولية من جانب الأمم المتحدة للشعب الفلسطيني.

٣- الإصلاح الوطني والتغيير الديمقراطي في البنية السياسية وذلك من خلال :

- تصويب آلية صنع القرار الوطني باعتباره مدخلا لإقامة قيادة وطنية موحدة.
- عملية الإصلاح تشترط انجاز الخطوات العملية؛ من أجل انجاز انتخابات تشريعية وبلدية، بسقف زمني لا يتجاوز نهاية عام ٢٠٠٣م، وعلى قاعدة نظام انتخابي برلماني ديمقراطي.
- الإصلاح الوطني والتغيير الديمقراطي في مؤسسات السلطة يجب أن يتم وفق قانون الفصل التام بين السلطات الثلاث، وإنهاء هيمنة السلطة التنفيذية.
- تلازم الإصلاح الديمقراطي مع إعادة البقاء في منظمة التحرير، وإعادة الاعتبار لـ م.ت.ف، ببرنامجها الوطني، وتكوينها الائتلافي؛ لكي يتسع لجميع القوى مع ضمان استقلال مؤسساتها، وتحقيق وحدة الشعب الوطنية، عبر قيادة جماعية، ومشاركة حقيقة في القرار الفلسطيني.

وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣م طالبت الجبهة الفصائل الفلسطينية بمجموعة من الإجراءات تمثلت بـ(١) :

١- توحيد الصف الفلسطيني تحت سقف برنامج سياسي موحد، وقيادة وطنية موحدة.

٢- توقيع برنامج القواسم المشتركة برنامج آب/أغسطس ٢٠٠٢م، الذي توصل له الحوار الفلسطيني الشامل في قطاع غزة، وذلك لصمود المقاومة.

ووضع "حواتمة" في ١٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣م شروط لحل مأزق العلاقة بين السلطة وفصائل المقاومة وهي(٢) :

١- تشكيل قيادة وطنية موحدة من فصائل المقاومة والسلطة، تحت سقف برنامج سياسي موحد.

٢- حق الانتفاضة في مواصلة تطورها الجماهيري والسياسي.

٣- خط موحد للمقاومة في مواجهة الاستيطان والاحتلال، شرط تجنيب المدنيين على الجانبين، وإطلاق سراح الأسرى.

٤- تشكيل حكومة وحدة وطنية ذات ائتلاف عريض من الفصائل والسلطة، بدلاً عن حكومة اللون الفئوي الواحد.

---

(١) بيان صادر عن الجبهة الديمقراطية : الانتخابات الإسرائيلية عودة إلى برنامج شارون التوسعي الدموي "تدعو كافة فصائل الانتفاضة والمقاومة والسلطة إلى توقيع برنامج آب/٢٠٠٢م"، بتاريخ٢٠٠٣/١/٢٩.

(٢) بيان صادر عن الجبهة الديمقراطية : حواتمة لا يمكن تجاوز مأزق الحوار الفلسطيني بالمجاملات والشعارات بتاريخ ٢٠٠٣/٦/١٩م.

ثم أكد "قيس عبد الكريم" عام ٢٠٠٣م أن كافة المشاريع التي نادت بها الجبهة من أجل توحيد الصف الوطني الفلسطيني كانت ترتكز على محورين "هدفين" هما(١) :

١- مقاومة الاحتلال بكل أشكاله.

٢- النضال من أجل التحرر من قيود اتفاقات أوسلو لانجاز الحقوق الوطنية.

ثم دعا "حواتمة" في عام ٢٠٠٣م اللجنة الرباعية التي تجتمع في الأردن في ٢٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣م، إلى الاستجابة لدعوة كوفي أنان "الأمين العام للأمم المتحدة"، وفرنسا إلى إرسال قوات فصل دولية بين الأراضي المحتلة، والكيان الإسرائيلي، كما تم في البوسنة، وجنوب لبنان والجولان وسيناء(٢).

وأكد طلال عوكل في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين على أن الجبهة "هي التنظيم الوحيد من بين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية التي لا تزال تحظى بوجود العدد الأكثر من المؤسسين الذين لا يزالون على رأس العمل، وعلى رأس المواقع التنظيمية والسياسية، ولا يزالون يحظون بهمة عالية، وقدرة كبيرة على التفكير، والعمل بمثابرة أكيدة، وحيوية عالية، وما تزال الجبهة تلعب الدور الريادي في صياغة المشروع الوطني الذي يعبر عن تقدم الوعي، واستشراف المستقبل، والإمساك بالخيارات الملائمة"(٣).

يتضح مما سبق أن إسرائيل لم تضع في أهدافها اغتيال قيادي الجبهة الديمقراطية ربما لما يطالبون به من حلول ديمقراطية، وخاصة فكرة الدولة الديمقراطية الشعبية، وربما لأن معظم قياديها في الخارج.

ومسار الجبهة في تقديم المبادرات الوطنية التوحيدية لم يتوقف فقد طرحت الجبهة مبادرة في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٤م، عرفت باسم "وثيقة رام"؛ بهدف بناء الوحدة الوطنية(٤).

ثم أكد "حواتمة" أن وفد الجبهة الديمقراطية كان القوة الأمامية، والمبادرة التي طرحت الحوار الوطني الشامل في آذار/مارس ٢٠٠٥م، في القاهرة، بمشاركة جميع الأمناء العامين لفصائل المقاومة

---

(١) قيس عبد الكريم وآخرون : القبضة المثقوبة، ص١١٤.

(٢) بيان صادر عن الجبهة الديمقراطية : حواتمة لا يمكن تجاوز مأزق الحوار الفلسطيني بالمجاملات والشعارات، بتاريخ ٢٠٠٣/٦/١٩م.

(٣) طلال عوكل : نحتاج إلى وحدتكم، (نايف حواتمة : اليسار العربي "رؤيا النهوض الكبير")، ص٢٨٣.

(٤) نايف حواتمة : اليسار العربي "رؤيا النهوض الكبير"، ص٢٤٦.

الفلسطينية، وممثلي القيادة المصرية، وإعادة بناء البيت الفلسطيني، على أساس قوانين انتخابية جديدة ديمقراطية وحدوية(١).

ثم نادت الجبهة فيما بعد إلى فتح باب الحوار الوطني الشامل لتطبيق إعلان القاهرة، ووثيقة الوفاق ٢٠٠٦م؛ لإعادة كل مؤسسات السلطة التشريعية، والتنفيذية والإدارية، والأمنية والمالية على قواعد وطنية، التزاماً بالشراكة الشاملة السياسية، "شركاء في الدم، شركاء في القرار"(٢)، وفي ١٢أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦م دعت الجبهة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية حقيقية من خلال(٣) :

١- برنامج سياسي محدد مشتق من وثيقة الوفاق الوطني ٢٠٠٦م.
٢- تكوين ائتلاف شامل قائم على الشراكة، وليس المحاصصة، شامل للكتل البرلمانية والقوى والشخصيات الوطنية.

وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦م، دعا الأسير إبراهيم أبو حجلة (عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية) كافة القوى السياسية إلى تغليب المصالح الوطنية العليا، على أية مصالح فئوية وحزبية ضيقة، وتذليل العقبات أمام تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، استناداً لوثيقة الوفاق الوطني(٤).

يبدو مما سبق أن الجبهة الديمقراطية اتخذت موقفاً من منظمة التحرير والفصائل الفلسطينية الوطنية والإسلامية، وتباينت علاقتها معهم، انبثاقاً من النهج الأيديولوجي لها، وانعكاساً للظروف المحلية الإقليمية، وإجمالاً يتضح علاقات الجبهة الجيدة بشكل عام مع م.ت.ف وحركة فتح، ومن ثم الجبهة الشعبية، في حين علاقتها مع الإسلام السياسي وخاصة حركة حماس تميزت بالتوتر غالباً، وذلك راجع للاختلاف الأيديولوجي، على الرغم من اتحاد المواقف أحياناً من بعض القضايا الوطنية.

---

(١) نايف حواتمة : الأزمات العربية في عين العاصفة، ص٢٧٨.

(٢) زهير عابد : عين على الجبهة الديمقراطية، (نايف حواتمة : "اليسار العربي رؤيا النهوض الكبير")، ص٢٦٦.

(٣) بيان صادر عن الجبهة الديمقراطية بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٢م.

(٤) الإعلام المركزي للجبهة : الأسير إبراهيم أبو حجلة القيادي في الجبهة : الاتفاق على القواسم المشتركة أوسع بكثير من أسباب الخلاف، بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٢م.

المبحث الثالث

موقف الجبهة الديمقراطية من الجهات الداعمة للقضية الفلسطينية

(١٩٩١-٢٠٠٦م)

أولاً : موقف الجبهة الديمقراطية من الدول العربية.

ثانياً : موقف الجبهة الديمقراطية من اليسار الإسرائيلي.

ثالثاً : موقف الجبهة الديمقراطية من اليسار العالمي.

رابعاً : مقترحات الجبهة الديمقراطية للنهوض باليسار العالمي.

تطور موقف الجبهة الديمقراطية من الجهات الداعمة للقضية الفلسطينية، على المستوى الإقليمي، والذي انعكس على طبيعة العلاقات بين الجبهة والدول العربية، أو مع الأردن، أو مصر، أو لبنان، أو المغرب، وغيرها، إضافة إلى تطور موقفها من اليسار الإسرائيلي، وعلاقتها بالمنظمات اليسارية الإسرائيلية، كذلك على المستوى العالمي المتمثل باليسار العالمي، خاصة الاتحاد السوفيتي، وأثر انهياره على الجبهة، وقوى اليسار بشكل عام.

أولا : موقف الجبهة الديمقراطية من الدول العربية :

أشارت الجبهة الديمقراطية في مطلع التسعينيات من القرن العشرين إلى أنها حاولت أن تمد جسور باتجاه كل تيارات وأحزاب وشخصيات حركة التحرر الوطني العربية، مثل اليسار الناصري، والحركة الشيوعية، وحزب البعث، وأحزاب اليسار الأخرى، والتيار القومي في المغرب، مثل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في المغرب الأقصى(١).

ثم بينت الجبهة في عام ١٩٩٤م أنها سعت لبناء العلاقات مع الشعوب العربية، على قاعدة التمسك بالحقوق الوطنية الثابتة لشعب فلسطين، مع حماية الحقوق المدنية والحياتية للتجمعات الفلسطينية في بلدان اللجوء، أي اتباعها سياسة تدعم الكفاح الفلسطيني، وتسانده مادياً وسياسياً؛ من أجل الوصول لحل شامل متوازن للقضية الفلسطينية، وصراعها مع إسرائيل، وقطع الطريق على الحلول الجزئية والمنفردة(٢).

وأوضحت "حياة عياد" أن الجبهة أنشأت علاقات عربية ودولية واسعة، واحتفظت بعلاقات متطورة مع الأنظمة العربية الوطنية، ومع الأحزاب الحاكمة في البلدان الرأسمالية، ومع حركات التحرر الوطني(٣)، وأن علاقاتها تباينت مع الدول العربية حسب موقف كل دولة من القضية الفلسطينية، ومدى مساندتها للمقاومة الفلسطينية؛ من أجل تحقيق الحرية والاستقلال، والعودة، وإقامة الدولة الفلسطينية(٤).

اعتبرت الجبهة أن إسرائيل والصهيونية التوسعية تشكل تهديداً دائماً للاستقلال الوطني للشعوب العربية، من خلال دعمها للامبريالية؛ لذلك تقف عقبة في طريق طموح الجبهة نحو التقدم الاجتماعي، والوحدة القومية؛ الأمر الذي يوجب التعبئة الشاملة لطاقات الشعوب العربية لمجابهة

---

(١) نايف حواتمة : نايف حواتمة يتحدث، المحاور عماد نداف، ص٣١٢.

(٢) وثائق المؤتمر الوطني الثالث ١٩٩٤م : البرنامج السياسي والنظام الداخلي، ص٥١.

(٣) حياة عياد : اليسار الفلسطيني بعد أوسلو، رسالة ماجستير غير منشورة، ص٣٦.

(٤) أشرف إسماعيل : اليسار الفلسطيني المسلح، رسالة ماجستير منشورة، ص٩٠.

التحالف الأمبريالي الصهيوني؛ لأن انتصار الحركة الوطنية الفلسطينية جزء من الانتصار الوطني العربي؛ لاعتبارها قضية مركزية بالنسبة للقضايا العربية[١].

ثم أشارت الجبهة في عام ١٩٩٤م إلى تلاقي أهدافها مع أهداف الحركة الثورية العربية، فكلاهما يسعى للتحرر من النفوذ الاستعماري الامبريالي السياسي، والاقتصادي، وللنهوض بالتنمية الشاملة، وتحرير جماهير الفلاحين من بقايا الإقطاع والتخلف، وإطلاق الحريات الديمقراطية، والمساهمة الفعالة في النضال العالمي المناهض للامبريالية [٢].

يبدو مما سبق أن الجبهة الديمقراطية سعت لإنشاء علاقات مع الدول العربية من باب حرصها على توحيد الجهود الفلسطينية – العربية، وتوجيهها نحو العدو المشترك؛ لاعتبار أن الثورة الفلسطينية جزء من الثورة العربية، وذلك يتناسب وأيديولوجيتها السياسية القائمة على الأممية.

اقترحت الجبهة في كتاب النشأة والمسار لعام ٢٠٠١م قانون "مجابهة التفوق العسكري الامبريالي بتفوق بشري كمي ونوعي"؛ باعتباره أحد قوانين الحرب الشعبية طويلة الأمد، ويعني أن حركة المقاومة لم تنجح في دفع الجماهير العربية لمجابهة العدو بشكل يومي، وإنما يجب تكوين قاعدة أو أكثر للثورة الفلسطينية في معظم البلدان العربية، التي ضمت النازحين الفلسطينيين، وشبهت ذلك بالدور الفيتنامي في دعمه لنضال شعب فيتنام الجنوبية[٣]، وإن إلحاق الهزيمة بالمشروع الصهيوني يتطلب حشد وتعبئة طاقات الشعب، وتحالفاته العربية والدولية، وتركيزها نحو انجاز أهداف مرحلية ملموسة، عند كل محطة انتقالية، وصولاً إلى الحل الديمقراطي الجذري[٤].

وعلى المستوى **الأردني** أرجعت الجبهة الموقف التي اتخذته تجاه الصراع بين المقاومة الفلسطينية، وبين النظام الأردني إلى خطأ يجمع بين الجانب اليساري الذي أخطأ في تقييم ميزان القوى المحلي والإقليمي، والذي سعى للحفاظ على بقاء النظام الأردني هدفاً للوظيفة القائمة على ضمان التوازن لمنظومة المصالح الامبريالية في المنطقة، وبين الخلل المنهجي (المبدئي) في رؤية دور ووظيفة المقاومة الفلسطينية في الأردن، والزج بها طرفاً رئيساً في الصراع على السلطة في البلاد، ثم اعتبارها بديلاً عن الحركة الوطنية الأردنية كأداة لإحداث التغيير الوطني الديمقراطي[٥].

---

(١) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسار، ص٣٤.

(٢) وثائق المؤتمر الوطني الثالث١٩٩٤م : البرنامج السياسي والنظام الداخلي، ص٢٢.

(٣) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسار، ص١٠٢.

(٤) المصدر السابق، ص٣٤.

(٥) المصدر السابق، ص١٠٥-١٠٦.

اعتبرت الجبهة أن قرار فك الارتباط (٣١ تموز/يوليو ١٩٨٨م)، أحد أبرز عناصر التوتر في العلاقات بين الطرفين، إلا أنه أفسح المجال لإرسائها فيما بعد على أسس صحيحة وسليمة، من الإخوة والمساواة والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتعزز هذا المنحنى الإيجابي في العلاقة بعد اعتراف الأردن رسمياً بدولة فلسطين، فور إعلانها في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨م[١].

ثم أوضحت الجبهة أن فك الارتباط مع الأردن شكل انجازاً للنضال المشترك للشعبين (الفلسطيني والأردني) بقواهما الوطنية، ضد السياسة الرسمية الأردنية القائمة على (الضم والالتحاق)، وبالتالي فتح المجال لإرساء قاعدة جديدة ومتينة للعلاقات بين الشعبين، تقوم على الاحترام المتبادل للشخصية الوطنية بعيداً عن التبعية، مما يوطد التحالف بينهما، مع وجود بعض جوانب التداخل في التكوين والمهمات، وذلك يرجع لخصوصية وضع فلسطيني الأردن الذين هم جزء من الشعب الأردني، إضافة إلى العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بينهم؛ الأمر الذي أدى إلى فتح حوار داخل منظمة الجبهة في الأردن (مجد)[٢].

واتخذت الجبهة في عام ١٩٨٩م قرار بإنهاء العمل بصيغة (مجد)، ودعوة مناضليها للانخراط في تأسيس حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد) حزباً أردنياً مستقلاً، وفي ٢٥ تموز/يوليو ١٩٨٩م أعلن المؤتمر التأسيسي (الأول) لحزب الشعب الديمقراطي نجاح تأسيس الحزب، وإقرار الوثيقة البرنامجية، ونظامه الداخلي، واتخذ قراراً جماعياً بأن الحزب من موقع الاستقلال والتكافؤ سوف يحافظ على العلاقة الكفاحية الوثيقة بينه وبين الجبهة الديمقراطية، ويعمل على صونها وتطويرها، وبقيت مسألة العلاقات بينهم موضع حوار حتى حلت بقرار الكونفرنس الثاني ١٩٩١م، من خلال إرسائها على أساس حزبين مستقلين، يربط بينهما إطار للعمل المشترك[٣].

ودعت الجبهة في عام ٢٠٠٢م إلى إقامة نظام وطني ديمقراطي أردني لما له من أهمية على المستوى الفلسطيني، بقولها : "إن قيام نظام وطني ديمقراطي في الأردن سيوفر بدوره الشروط الموضوعية لتجاوز الانقسام الإقليمي، الذي زرعته سياسة الإلحاق الرجعية، وسوف يمكن من تجديد الوحدة بين الشعبين على أسس جديدة، أسس وطنية وديمقراطية، تقوم على المساواة والاختيار الطوعي

---

(١) نايف حواتمة : اليسار العربي الكبير (رؤيا النهوض الكبير)، ص٢٠٨.

(٢) المصدر السابق، ص٢٠٨.

(٣) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسار، ص١٣٢-١٣٣.

الحر، والنضال المشترك ضد الامبريالية والصهيونية، وسوف يضمن هذا عمقاً استراتيجياً هاماً، لنضال الشعب الفلسطيني في مراحله اللاحقة ضد الصهيونية"[١].

إلا أن هذا الموقف الجيد لم يستمر طويلا فقد انتقد كلا من "نايف حواتمة" و"قيس عبد الكريم" في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين الحكومة الأردنية، باعتبارها لعبت دوراً في مسألة تحديد مصير الأراضي المحتلة ١٩٦٧م، حفاظاً على دورها في المنطقة من أجل استعادة هذه المناطق، أو استعادة الضفة الغربية كحد أدنى، وحتى تتمكن من مواصلة ادعائها بتمثيل شعب فلسطين، وتذويب شخصيته المستقلة، ومصادرة حقوقه الوطنية، وتساند بذلك الامبريالية الأمريكية، وبالتالي يكون المستفيد إسرائيل، من خلال التبديد القومي للشعب الفلسطيني، باعتباره الشرط التاريخي لنجاح المشروع الصهيوني؛ الأمر الذي يدعو إلى النضال ضد سياسة الإلحاق الأردنية، من أجل حق الشعب في تقرير المصير، وإقامة الدولة المستقلة[٢].

يتضح مما سبق علاقات التوتر ما بين الجبهة الديمقراطية والنظام الأردني كحكومة، في حين على المستوى الشعبي فهي علاقات وطيدة، وظهر ذلك عبر دعوة الجبهة إلى تضافر الجهود بين الشعبين؛ لتحقيق الأهداف المشتركة في التخلص من العدو الامبريالي الصهيوني.

وعلى المستوى **المصري** رحب "تيسير خالد" في عام ٢٠٠٠م بقرار الرئيس محمد حسني مبارك "استدعاء السفير المصري من تل أبيب"، وأعرب عن الأمل بخطوات أوسع، في مقدمتها قطع العلاقات الدبلوماسية، وطرد السفير الإسرائيلي من القاهرة، وناشد الحكومات العربية التي ترتبط بعلاقات دبلوماسية مع إسرائيل أن تحذو حذو مصر[٣].

ثم ثمنت الجبهة دور القاهرة في تشجيع الأطراف الفلسطينية للحوارات التي دارت في غزة منذ ٢٠٠٢م، وحث الفصائل على المشاركة في تبني مشروع التسوية السلمية؛ لمخاطبة الرأي العام الدولي، من ثم أيدت الجبهة الموقف المصري الذي قدم لجميع الفصائل "مشروع البرنامج الوطني"؛ لأنه يرسم الأهداف والوسائل، ويخصص مساحة للعمل في القضايا الداخلية، وهو مستمد من البرنامج السياسي لمنظمة التحرير، ويحافظ على الحقوق التي تنادي بها الجبهة "الدولة الفلسطينية بحدود ١٩٦٧م، وعودة اللاجئين"[٤].

---

(١) نايف حواتمة. قيس عبد الكريم : البرنامج المرحلي ١٩٧٣-١٩٧٤م، ص٣٤.

(٢) نايف حواتمة. قيس عبد الكريم : استراتيجية دفاعية للقطاع، ص١٨.

(٣) سامي جبر : بيانات ووثائق الجبهة ١٩٨٧-٢٠٠٢م، (تيسير خالد يشيد بقرار مصر استدعاء سفيرها من تل أبيب)، ص٣٧٨.

(٤) نايف حواتمة : اليسار العربي (رؤيا النهوض الكبير)، ص٢٤٣.

وأشارت الجبهة في عام ٢٠٠٣م إلى أن "نايف حواتمة" التقى بوفد ممثل عن مصر وتونس والمغرب، فمصر مثل وفدها "عبد الرازق" الأمين المساعد لحزب التجمع الوحدوي التقدمي، ووفد تونس مثله الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية "محمد بوشيخة"، ومثل المغرب "خالد السفياني" رئيس لجنة المقاطعة المغربية للعدو الصهيوني، وأكدت الوفود العربية على دعم الشعب الفلسطيني لإعادة بناء الوحدة الوطنية الفلسطينية على أساس برنامج سياسي موحد، وقيادة وطنية موحدة، وأكدت أيضاً على مواجهة العدوان الأمريكي، وأوضح "حواتمة" أن نجاح الحوار الفلسطيني في القاهرة يشترط مغادرة كل فصيل الإختلاف في برنامجه الخاص، والتقدم نحو القواسم المشتركة(١).

وعلى المستوى **اللبناني** فقد دعا وفد من الجبهة بقيادة "علي فيصل"، بتاريخ ١٨ حزيران/ يونيو١٩٩٩م لبنان إلى تنظيم علاقاته مع الدولة اللبنانية على كافة المستويات، وتوطيد العلاقة الأخوية، والإبتعاد عن التوطين والتهجير كمبدأ إنساني، والسماح بإدخال المواد الحياتية اللازمة، وتوفير مقومات الحفاظ على حق العودة وفقاً للقرار (١٩٤)، والتعامل الحسن مع المخيمات الفلسطينية في لبنان(٢).

نادت الجبهة الديمقراطية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين للاتفاق على حدود الموقف المطلوب لبنانياً، وعربياً، ودولياً، إضافة إلى إيضاح الجبهة بأن هناك مجموعة من الدول العربية سعت للتحالف ضد الحصار الأمريكي، مثل سوريا وتحالفها مع إيران، مما يعكس توازنات الحالة العربية على المستوى القومي والإقليمي والدولي(٣).

أما ما يتعلق بموقف الجبهة من **المغرب** فقد أصدرت الجبهة بيان بتاريخ ٢٤تشرين الأول /أكتوبر ٢٠٠٠م، ثمنت فيه الموقف الرسمي المغربي، عندما قام بإغلاق مكتب التمثيل المشترك بين الرباط وتل أبيب، باعتباره موقفاً داعماً للانتفاضة، وأكدت أن طريق السلام الحقيقي هو سلام الشرعية الدولية، الذي ما زال وعراً، ومفتاحه حالة عربية متقدمة في التضامن والعمل المشترك؛ لإسناد انتفاضة الاستقلال الفلسطينية(٤).

---

(١) بيان صادر عن الجبهة الديمقراطية : حواتمة يتقبل وفوداً سياسية عربية من مصر وتونس والمغرب، بتاريخ ٢٠٠٣/٢/٦م.

(٢) بيان صادر عن الجبهة الديمقراطية : الجبهة الديمقراطية تلتقي الرئيس اللبناني وتبحث معه أوضاع المخيمات في لبنان والتطورات السياسية، بتاريخ ١٩٩٩/٦/١٨م.

(٣) قيس عبد الكريم وآخرون : إستراتيجية فلسطينية بديلة، ص١٤٤.

(٤) سامي جبر : بيانات ووثائق الجبهة ١٩٨٧-٢٠٠٢م، ص٣٤٦.

ثم وقعت الجبهة اتفاق في ١ تموز/يوليو ٢٠٠٤م التعاون بينها وبين الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية المغربية، في الميادين السياسية والإعلامية المختلفة؛ دعماً للقضية الفلسطينية، وتعزيزاً للتقارب الحاصل بين الحزبين الشقيقين (المغربي–الفلسطيني)، وأكد الاتفاق على ضرورة تنسيق الموقف في المؤتمرات الإقليمية والدولية بين الجانبين، وعلى التعاون الإعلامي، وتبادل الزيارات على مستوى الوفود القيادية، وتبادل الوثائق والخبرات، والتشاور في المنعطفات السياسية المهمة، والقيام بكل ما من شأنه تعزيز العلاقة بين الجانبين، والدفاع عن مصالح الأمة العربية(١).

وبينت الجبهة الديمقراطية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ملامح علاقتها باليسار المغربي بالتالي(٢) :

١- الاهتمام بالقضية الفلسطينية كقضية وطنية، على الرغم من وجود القضية في نسيج التجربة التحررية الوطنية، منذ قيام الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، من خلال : حزب الاستقلال، والاتحاد الوطني، وحزب الشورى، وسائر القوى المغربية.
٢- التأكيد على نجاح النضال الديمقراطي الطويل الأمد، وتسهيل عملية دخول "حواتمة" إلى المغرب، ومقابلته الملك.

كذلك أشاد "عبد الإله بلعزيز" –أمين حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية المغربية– بالجبهة الديمقراطية بقوله : "الجبهة الديمقراطية كانت مدرسة تعلمنا نحن المغاربة، نحن اليسار المغربي الجديد، مفردات الفكر الجديد في أدبياتها وفي مواقفها، وتدعوننا إلى تصحيح عقائدنا على إيقاع عملية النقد الذاتي، والمراجعة والتقييم التى دأبت الجبهة الديمقراطية في كل المحطات على ممارستها"(٣).

وعلى المستوى **القطري** فقد رحبت الجبهة بقرار قطر بإغلاق المكتب التجاري الإسرائيلي في الدوحة، عبر بيان أصدرته بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠م، واعتبرت تلك الخطوة تعزيزاً للتضامن العربي بعد قرار المغرب بغلق مكاتب الاتصال السياسية، والتجارية مع تل أبيب(٤).

---

(١) بيان صادر عن الجبهة الديمقراطية : حواتمة واليازعي يوقعان اتفاقاً للتعاون بين الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في المغرب والجبهة الديمقراطية، بتاريخ ٢٠٠٤/٧/١م.

(٢) عبد الإله بلعزيز : اليسار الجديد في المغرب واليسار الفلسطيني، (نايف حواتمة : اليسار العربي . رؤيا النهوض الكبير)، ١٧٦.

(٣) المصدر السابق، ص١٧٦.

(٤) سامي جبر : بيانات ووثائق الجبهة ١٩٨٧–٢٠٠٢م، ص٣٦٦.

كذلك رحبت الجبهة بتاريخ ٢٢تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠م بقرار حكومة **تونس** بوقف علاقاتها مع (دولة إسرائيل)، وأكدت على أهمية أن تحذو الدول العربية الأخرى، بمن فيها الدول التي ترتبط مع إسرائيل بمعاهدات سلام حذو تونس، بطرد السفراء الإسرائيليين من بلادهم، وسحب السفراء العرب من تل أبيب[١]

في حين أدانت الجبهة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين النظام البعثي العراقي عندما أغلق مكاتب الجبهة في وسط التجمع الفلسطيني في بغداد حتى سقوط نظام "صدام حسين"، وأوضحت أن نظام صدام كان يعطي الأموال لليمين الفلسطيني، وأحزاب الإسلام السياسي اليميني، وفي المقابل حاصر الجبهة الديمقراطية مادياً وسياسياً ومالياً، في علاقاته العربية الدولية[٢].

وعلى المستوى **الكويتي** فقد عبر "صالح زيدان" عن موقف الجبهة من الكويت بقوله : "نعتز بالموقف الأصيل للشعب الكويتي الذي أسهم في دعم بدايات الثورة الفلسطينية، واستمر في عملية الدعم، ونحن نعتقد بأن الخلل الذي أساء بالعلاقة ما بعد الاحتلال العراقي للكويت ١٩٩٠م خلل ينبغي أن يكون طارئاً، وهو ليس من أصالة الشعب الكويتي، ولا من أصالة الشعب الفلسطيني، ولذلك ينبغي أن نعمل جميعاً من أجل أن تعود العلاقات الحسنة بين الشعبين الكويتي والفلسطيني، وأن تعالج على المستوى الرسمي لكي يعود الوئام، لذلك لا بد من دفع التضامن العربي، ودفع وحدة الكلمة العربية والصف العربي"[٣].

أسباب انهيار العلاقات بين فلسطين والدول العربية من وجهة نظر الجبهة الديمقراطية :

أحصت الجبهة الديمقراطية أسباب انهيار العلاقات بين الجبهة الديمقراطية والدول العربية –الجهود الداعمة للقضية الفلسطينية– بالتالي :

١– انهيار التوازن العربي–العربي حول قضية فلسطين منذ ١٩٧٣م، وانهيار الضمان العربي بعد اتفاقية كامب ديفيد (سادات–بيغن) ١٩٧٨م، وحرب الخليج الأولى (العراق–إيران) ١٩٨٠م، ثم الثانية (العراق–الكويت) ١٩٩١م[٤].

٢– هشاشة وغياب الروابط الداخلية الاجتماعية والسياسية الحزبية والنقابية، وأحادية العلاقة بين الحكم والشعب، وغياب الديمقراطية التعددية الأيديولوجية، وإشاعة المناخ الفكري القدري والجبري، إضافة

(١) سامي جبر : بيانات ووثائق الجبهة ١٩٨٧–٢٠٠٢م، (بيان القمة العربية خطوة صغيرة إلى الأمام لا ترقي إلى مستوى الانتفاضة)، ص٣٤١.

(٢) نايف حواتمة : الأزمات العربية في عين العاصفة، ص٨٣.

(٣) صالح زيدان : حوارات حية، مركز الإعلام والمعلومات، (وثيقة ١٩)، ص٢٩٧.

(٤) نايف حواتمة : اليسار العربي (رؤيا النهوض الكبير)، ص٣٧.

إلى ضعف مؤسسات المجتمع المدنية الحديثة (الإدارة–الجيش–العدالة)، وغياب التداول السلمي على السلطة.

٣- غياب البرنامج والحلول في كل مرحلة من مواقع الإدراك الملموس العلمي والعملي، لميزان القوى المحلية والإقليمية والدولية.

٤- إشكالية التحالفات الداخلية الإقليمية والدولية لمواجهة القوى والمشاريع المضادة محلياً وإقليمياً[١]، وتغيب دور الشعوب بالقمع المنظم، خاصة في العراق، وفلسطين من الدول العربية، التي أصبحت كيانات منقوصة السيادة[٢].

٥- تعميق الأزمات عبر اندلاع الحروب الأهلية (العراق، السودان، اليمن، الصومال، مصر، الجزائر).

٦- الانقسام السياسي في الصف الفلسطيني منذ ١٩٩١م، وانفراد اليمين بالقرار الوطني، وذهابه منفرداً لمؤتمر مدريد١٩٩١م، مما أثر بشكل سلبي على المقاومة الفلسطينية، وجعل الرابح الوحيد هي إسرائيل، إضافة إلى حصار اليمين الفلسطيني المالي والمادي والسياسي لليسار الوطني الثوري الفلسطيني، خاصة بعد استسلام اليمين (منظمة التحرير) إلى مشاريع الحلول السياسية مستسلماً لشروط الليكود الإسرائيلي[٣].

٧- إقامة بعض الدول العربية علاقات دبلوماسية واقتصادية... مع إسرائيل، مثل معاهدة وادي عربة ١٩٩٤م، ما بين إسرائيل والأردن التي قامت بشيء مماثل لكامب ديفيد، فيما خص التنسيق المدني والعسكري، فكل من مصر والأردن كانتا تؤيدان الحقوق الوطنية لشعب فلسطين، والحق بدولة مستقلة في الضفة والقطاع، إلا أنهما بفعل معاهدة السلام مع إسرائيل أصبحتا مقيدتين بسلسلة من الالتزامات والتعهدات والمتطلبات، وبالتالي يضعف ضغطهما على إسرائيل، بل استغلتهم الولايات؛ للضغط على الطرف الفلسطيني المفاوض، وكان هناك على الصعيد السياسي دول لا تقيم مع إسرائيل علاقات دبلوماسية، ولا تعترف بها رسمياً، إلا أنها تتبادل معها مكاتب التمثيل التجاري، وبالتالي تلك الدول لعبت دور إقليمي على الصعيد العربي، وعلى الصعيد الفلسطيني، ومثال على ذلك الدوحة (قطر)، خاصة في الدور الذي لعبه وزير خارجية قطر في التوصل إلى وقف لإطلاق النار[٤].

---

(١) نايف حواتمة : الأزمات العربية في عين العاصفة، ص١٧.

(٢) نايف حواتمة : الذكرى ٣٣ لرحيل جمال عبد الناصر ثورة يوليو انجازات عظيمة وأخطاء كبيرة...، الواقع العربي أزمات وتراجعات ولا حلول، مركز الإعلام والمعلومات، (وثيقة ٨)، ص٢٨٧.

(٣) نايف حواتمة : اليسار العربي (رؤيا النهوض الكبير)، ص٣٧.

(٤) قيس عبد الكريم وآخرون : إستراتيجية فلسطينية بديلة، ص١٤٢-١٤٣.

وبناءً على تلك الانتقادات نادت الجبهة في عام ٢٠٠٢م بضرورة توحيد حركات التحرر العربية بتياراتها (اليسارية، الماركسية، القومية، التقدمية، الإسلامية)، في ظل برنامج قواسم وطنية مشتركة، يهدف إلى[١] :

١- مقاومة كل أشكال التدخل الأجنبي في شؤون الأمة العربية، وصون الاستقلال، وإزالة بقايا الوجود الاستعماري من الأراضي العربية، والتصدي للاتفاقات التي تنتقص من سيادتها.
٢- النضال من أجل الديمقراطية للوصول إلى التنمية الاقتصادية، والتحرر السياسي، وفك ارتباط الشعوب العربية بالامبريالية.

ثم وضعت الجبهة استراتيجية لإنشاء الوحدة العربية تمثلت بالتالي :

١- تشكيل ائتلاف بين الفصائل الفلسطينية، في ظل برنامج سياسي موحد؛ لبناء الشراكة الشاملة[٢]، وتصعيد النضال الوطني من قبل كل القوى الحزبية والسياسية والوطنية، وقوى المجتمع المدني والعمل على طرح البرامج الديمقراطية، وفك التبعية للغرب[٣].
٢- إقامة السلطة الفلسطينية المستقلة؛ لتحفظ للشعب وجوده الوطني، وتسانده في دوره في حركة الثورة الفلسطينية، ومتابعة النضال؛ لانتزاع كامل الحقوق التاريخية، وبذلك تكون السلطة قاعدة ارتكاز[٤].
٣- يقع على عاتق م.ت.ف تفعيل المسار الفلسطيني، وباقي المسارات العربية (سوريا، لبنان، الأردن، مصر)؛ لصياغة سياسة عربية تفتح باب العواصم أمام المنظمة، لتعكس أحوال التجمعات الفلسطينية المقيمة فيها، وبذلك تعمل على رقي العلاقات الفلسطينية-العربية لصالح القضية الفلسطينية[٥].
٤- "إعادة بناء وتوحيد البيت الفلسطيني هو وحده الذي يفتح ويؤسس العلاقة الفلسطينية-العربية مع الأقطار العربية، على قاعدة المصالح العليا المشتركة"[٦]، "فنحن الذين نقرر مصير شعبنا، لا مصر ولا سوريا ولا الأردن ولا غيرها، ومن يتضامن معنا بالاتجاه الوطني نتضامن معه؛ لأننا نناضل من أجل تصليب المواقف الوطنية الفلسطينية والعربية"[٧].

---

(١) قيس عبد الكريم وآخرون : السور الواقي، ص٢٠٤-٢٠٥.
(٢) نايف حواتمة : اليسار العربي (رؤيا النهوض الكبير)، ص٣٨.
(٣) نايف حواتمة : الذكرى ٣٣ لرحيل جمال عبد الناصر ثورة يوليو انجازات عظيمة وأخطاء كبيرة...، الواقع العربي أزمات وتراجعات ولا حلول، مركز الإعلام والمعلومات، (وثيقة٨)، ص٢٨٨.
(٤) نايف حواتمة. قيس عبد الكريم : البرنامج المرحلي ١٩٧٣-١٩٧٤م، ص١٩٣-١٩٥.
(٥) قيس عبد الكريم وآخرون : السور الواقي، ص١٨٢.
(٦) نايف حواتمة : أوسلو والسلام الآخر المتوازن، ص٢٣٠.
(٧) نايف حواتمة. قيس عبد الكريم : البرنامج المرحلي ١٩٧٣-١٩٧٤م، ص٢١٨.

٥- "استدعاء العقل النقدي لبناء وبلورة العامل الذاتي؛ للوصول إلى عالم تحرير العقل الديمقراطي، القائم على العدالة الاجتماعية"[١]، ورفض وإحباط أي تسوية ثنائية؛ لأنها لصالح أمريكا وإسرائيل، وخاصة التسوية مع مصر، وطرح الحلول الثورية الفعلية لإحباط أي تسوية تقوم على التنازل عن أي أرض عربية، أو التفريط بحقوق الشعب الفلسطيني، وتنظيم المعارضة الإيجابية؛ حتى لا تقع مصر في صندوق التسويات الثنائية، والاكتفاء بالمعارضة السلبية، وبينت الجبهة أنه يترتب على ذلك مجموعة من المخاطر هي[٢] :

- تصفية الوجود الوطني المستقل للشعب الفلسطيني، في ظل مشروع يترتب عليه إلحاق من جديد الضفة الشرقية للمملكة العربية المتحدة.
- وجود الشعب في مناطق الشتات سيكون موضع تصفية، وبذلك يكون الشعب الفلسطيني من جديد تابعاً للأوضاع العربية الرسمية، كما ما بين عامي ١٩٤٨-١٩٦٧م؛ الأمر الذي سيؤدي إلى إلغاء الشخصية الوطنية الفلسطينية.
- تصفية الثورة الفلسطينية أيديولوجيا، وسياسياً، وتنظيمياً، وعسكرياً، ففي ظل عمليات التسوية تصبح الدول العربية مسؤولة أمام توفير الحدود الآمنة (لدولة إسرائيل)، وتجميد الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وتصفية الوجود الفلسطيني في مناطق الشتات بالقمع الدموي.

٦- الانتقال نحو الاشتراكية؛ لأنها المخرج الإنساني الوحيد من المأزق الامبريالي الرأسمالي، وعلى اعتبار أن الثورة الفلسطينية جزء من هذا النضال المتعاظم، الذي تخوضه شعوب العالم ضد الامبريالية [٣].

٧- ضرورة تفعيل دور الشعوب بالقيام بالإحتجاجات الشعبية كما كان في العراق والضفة والقطاع والجولان؛ احتجاجاً على السياسة الأمريكية، والاحتلال الإسرائيلي[٤].

٨- استغلال الشعوب العربية ثرواتها الوطنية، والعمل على توزيعها العادل، والسير نحو التكامل الاقتصادي، والسوق العربية المشتركة في خدمة عملية التنمية الوطنية والقومية، وتطوير دور الجامعة العربية، وآليات عملها لتصبح قادرة على تنظيم وصياغة العلاقات العربية-العربية على نحو قومي، بما يعبر عن القوة العربية، وحل خلافاتها السياسية، مع توفير الحل الديمقراطي لمسألة الأقليات في الوطن العربي، والإعتراف بحقوقها[٥].

---

(١) نايف حواتمة : الأزمات العربية في عين العاصفة، ص١٧.

(٢) نايف حواتمة. قيس عبد الكريم : البرنامج المرحلي ١٩٧٣-١٩٧٤م، ص١٩٣-١٩٥.

(٣) وثائق المؤتمر الوطني الثالث١٩٩٤م : البرنامج السياسي والنظام الداخلي، ص٢٦.

(٤) فهد سليمان.رمزي رباح : بسط سيادة دولة فلسطين.. المقدمات السياسية، (الدولة المستقلة والسيادة الوطنية)، ص٧٠.

(٥) صالح زيدان : الجبهة الديمقراطية، (ناهض زقوت : خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين)، ص٥٦٧.

٩- أن تحرص الحركة الوطنية الفلسطينية على حماية علاقاتها العربية، وبخاصة مع دول الجوار، والحذر من الانجرار إلى معارك جانبية تحقق لإسرائيل مراميها الهادفة إلى زرع الشقاق والاحتراب الفلسطيني–العربي، بل يجب الاستفادة من الدعم العربي لمواجهة التحديات الناتجة عن الإجراءات الإسرائيلية، وليكون عوناً للتصدي للآثار السلبية المترتبة على الخطة الإسرائيلية، فيما يتعلق بمصير الضفة الفلسطينية، والقدس ومحاربة الجدار، وإزالة المستوطنات[١].

١٠- يقع على عاتق الجانب العربي الضغط على إسرائيل؛ لتنفيذ التزاماتها بموجب خارطة الطريق٢٠٠٢م، بعيداً عن الإغراق في الأوهام، حول تحويل خطة الفصل الأحادي إلى فرصة لتحريك عملية السلام، وتقديم المساعدات؛ لتمكين السلطة الفلسطينية من مواجهة أية تباينات في وجهات النظر بهذا الشأن، بروح الحوار، القائم على التمسك بروابط الإخوة والمصير المشترك، وتفادي الإنجرار إلى معارك جانبية[٢].

١١- ضرورة تحويل تعاطف وتضامن الجماهير العربية مع الشعب الفلسطيني إلى قوى سياسية، تمارس الضغوط المؤثرة على أنظمتها الرسمية؛ لتعيد صياغة سياستها تجاه الشعب الفلسطيني وحقوقه، وبما يخدم المصلحة القومية للأمة العربية، والمصالح القومية والوطنية لشعب فلسطين[٣]، وأن تعمل النقابات والمؤسسات في الدول العربية على تبني مفاهيم جديدة، والعمل على توحيد برامج التعليم والتكامل الاقتصادي بين الشعوب العربية[٤].

١٢- دعت الجبهة وزراء الخارجية العرب الذين عقدوا اجتماعاً في ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦م لأخذ موقف جماعي مشترك يضمن ويدعم صمود الشعب، ودعتهم إلى سحب السفراء العرب، ومكاتب المصالح من تل أبيب، وإبعاد سفراء ومكاتب إسرائيل من البلاد العربية، ودعت إلى قمة عربية طارئة، واتخاذ خطوات جماعية عربية لردع الاحتلال الإسرائيلي والتواطؤ الأمريكي مع الإسرائيليين[٥].

---

(١) قيس عبد الكريم وآخرون : خطة فك الارتباط، ص٢٧.

(٢) المصدر السابق، ص٢٧.

(٣) قيس عبد الكريم وآخرون : إستراتيجية فلسطينية بديلة، ص١٤٦.

(٤) موسى أبو كرش : الجبهة الديمقراطية ٣٩عاماً من العطاء، (نايف حواتمة : اليسار العربي رؤيا النهوض الكبير)، ص٢٦٠.

(٥) بيان صادر عن الجبهة الديمقراطية : اجتماع وزراء الخارجية العرب يمثل امتحاناً للنظام الرسمي العربي بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٧م.

١٣- امتلاك سياسة دولية مرنة تستطيع أن تجمع حولها أوسع تأييد دولي في مواجهة الاستفراد الأمريكي، والانحياز لصالح الاحتلال، معتمدة على القرارات الدولية للتسوية[١]، ومواصلة تعبئة المجتمع الدولي بضرورة وضع إسرائيل موضع المساءلة؛ على ما ارتكبته من انتهاكات للقانون الدولي، وجرائم الحرب التي ارتكبتها ضد الشعب الفلسطيني، وصولاً إلى محاكمة المسؤولين عن هذه الجرائم أمام العدالة الدولية، وفرض العقوبات على الكيان الإسرائيلي؛ لضمان انصياعها للشرعية الدولية[٢].

يبدو مما سبق أن الجبهة الديمقراطية تباين موقفها من الدول العربية، فاتفقت مع بعض الدول، واختلفت مع البعض الآخر، إضافة إلى اختلاف موقفها من الدولة نفسها من فترة زمنية إلى آخرى، كما حدث في الأردن فقد اتخذت الجبهة موقفاً من النظام كحكومة مختلفاً عن الشعب الأردني، ودعت للتوافق بين الشعبين، كذلك الأمر من الدول العربية كافة سواء المغرب، تونس، الجزائر، قطر، العراق...، ثم وضعت إستراتيجية هدفت من خلالها إلى ترتيب الوضع الداخلي، بكافة مجالاته، ومحاولة كسب التعاطف والدعم العربي، والإقليمي، والدولي.

ثانياً : موقف الجبهة الديمقراطية من اليسار الإسرائيلي :

ارتبطت الجبهة الديمقراطية بعلاقات مع اليسار الماركسي[٣] الإسرائيلي في حدود الإقرار بالحقوق الوطنية والقومية للشعب الفلسطيني، وأن التلاقي ليس فقط أيديولوجياً مجرداً، وإنما وفقاً لمصالح الشعب الفلسطيني، والقرارات الشرعية الدولية، التي تعتبر معيار لقياس العلاقات فيما بينهم[٤]، وأشار "حواتمة" إلى "أن هناك فوارق وتمايزات تسمح بإقامة علاقات سياسية بين الجبهة الديمقراطية، وبعض القوى السياسية اليسارية الإسرائيلية"[٥].

---

(١) قيس عبد الكريم وآخرون : السور الواقي، ص١٨٢.

(٢) قيس عبد الكريم وآخرون : إستراتيجية فلسطينية بديلة، ص١٦.

(٣) عرفت الجبهة مفهوم كلمة اليسار : بأنها تعني التحرر من عقائد الانتماء السائدة في العصور الإقطاعية، جاءت نتاج للفكر والكفاح التاريخي، وكخلاصة لحروب دامية داخلية، ونتاج للثورة الصناعية، والإصلاح الديني وصولاً إلى الثورات والانتفاضات البورجوازية الديمقراطية، وأن شعارها "يا فقراء العالم وشعوبه المضطهدة اتحدوا"، وصولاً إلى عالم ديمقراطي اشتراكي يتوحد فيه الناس في النصف الثاني من القرن العشرين، عندما نهض يسار الكنيسة في أمريكا اللاتينية حاملاً راية "لا هوت التحرير"، وبالتالي انخراط قوى اليسار الثوري الجديد للتحرر من هيمنة الامبريالية الأمريكية، والبدء بالتحول نحو الاشتراكية الديمقراطية. (نايف حواتمة : الأزمات العربية في عين العاصفة، ص٤٤-٤٦).

(٤) نايف حواتمة : نايف حواتمة يتحدث، المحاور عماد نداف، ص١٦٦.

(٥) راسم المدهون : أيديولوجيا يسارية تصون دوراً وحدوياً بارزاً وفاعلاً، (نايف حواتمة : اليسار العربي، (رؤيا النهوض الكبير)، ص٢٥٥.

وأكد "محمود العجرمي" على العلاقات الوثيقة بين الجبهة الديمقراطية واليسار الإسرائيلي، حيث أشار إلى أنها بدأت مع (الفهد الأسود[١]) باعتبار أنهم تيار يساري، على طريقة يسار الجبهة الديمقراطية، وبين أن الاتحاد السوفيتي كان يضغط على الجبهة وحزب راكاح[٢] من أجل دمج الطرفين معا[٣].

إلا أن "حواتمة" انتقد ذلك في عام ١٩٩٦م عبر سؤال وجه له هل تلتقي الجبهة الديمقراطية مع الحزب الشيوعي راكاح؟ فأجاب : "أنه ليس دقيقاً ولا صحيحاً الجمع بيننا وبين الحزب الشيوعي الإسرائيلي (راكاح) وكأننا بخط متماثل أو حتى متوازٍ، لأن هذا الحزب بقي بحدود الحلول التي كانت مطروحة قبل نهوض الثورة الفلسطينية، وتحويلها إلى ظاهرة إقليمية دولية "[٤].

وأوضح "حواتمة" في التسعينيات من القرن العشرين أن حزب راكاح ظل يرى أن حل القضية الفلسطينية يتمثل في القرارين (٢٤٢-٣٣٨)، وحصرها بحدود مسألة اللاجئين، واتضح ذلك بتوقيع أبرز قادته "ما يزفليز فيكونيس" على وثيقة إقامة (الدولة العبرية)، وأن الحزب بدأ يطور موقفه بشكل متأخر جداً، وخاصة بعد أن انتقلت القضية إلى قضية إقليمية دولية، وإنه مازال متواضع النفوذ داخل الرأي العام اليهودي الإسرائيلي، بل عضوية اليهود الإسرائيلية فيه لا تتجاوز العشرات في صفوفه، وكذلك في القاعدة الإنتخابية اليهودية لم يأخذ سوى عدة آلاف من أصواتها، وهو يفوز بمقاعده بالكتلة العربية الانتخابية[٥].

وبين راسم المدهون أن موقف "حواتمة" من اليسار الإسرائيلي أثار جدالات عنيفة، وانقسم المثقفون إلى مؤيد ومعارض، ومن ثم أصبحت النظرة أكثر تقبلاً للمجتمع الإسرائيلي الداخلي،

---

(١) حركة الفهود السود : هى الحركة الوحيدة التي قامت في إسرائيل عام ١٩٧١م؛ على خلفية التمييز الطائفي، وجذورها ترجع إلى ممارسات الحركة الصهيونية قبل قيام الدولة، ومن أسس فكرها اعتبار المكانة الطبقية الدنيا وقف على اليهود الشرقيين. (غازي السعدي : الأحزاب والحكم في إسرائيل، ص٣٨٧).

(٢) راكاح : حزب سياسي في إسرائيل اسمه الرسمي "القائمة الشيوعية الجديدة"، تأسس عام ١٩٦٥م، بعد انشقاق الحزب الشيوعي ماكي؛ بسبب تبني أقلية يهودية بزعامة موشيه سنيه وشموئيل فيكونيس خطأً صهيونياً، لذلك قامت الأغلبية التي تضم العرب بإعادة تنظيم نفسها تحت اسم راكاح بقيادة مائير فيلنر وتوفيق طوبي، ومن أفكار الحزب معارضة الصهيونية، واعتبارها حركة رجعية، تحكمها البورجوازية اليهودية، وتستخدمها الامبريالية كأداة للسيطرة على الشرق الأوسط، ويعترف بشرعية المقاومة الفلسطينية، وحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة. (عبد الوهاب الكيالي : الموسوعة السياسية، ج ٢، ص ٣٠٨).

(٣) مقابلة مع محمود العجرمي، بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٣م.

(٤) نايف حواتمة : نايف حواتمة يتحدث، المحاور عماد نداف، ص١٤٦.

(٥) نايف حواتمة : نايف حواتمة يتحدث، المحاور عماد نداف، ص١٤٦.

والجبهة تحكم على القوى السياسية الإسرائيلية وفق برنامجها السياسي، وموقفها من الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني[1].

ثم بين "حواتمة" علاقتة باليسار الإسرائيلي بقوله : "علينا أن نّميز بين اليسار الإسرائيلي واليسار الصهيوني؛ لأن مطلب "يهودية الدولة" لا يستقيم مع كلمة "يسار"، ومفاهيم وقيم اليسار، ولا يستقيم اليسار مع الصهيونية، والاستعمار الاستيطاني التوسعي في الأرض الفلسطينية، وفي الجولان السورّية، وفي سيناء، وقطاع غزة، وما يجري بالقدس والضفة الفلسطينية، ويلاحظ تاريخياً أن اليسار الصهيوني قادته من الاشكنازيم[2] وقواعده من السفارديم[3]، ومن قطاعات اجتماعية مهمشة، ومستبعدة، ومع ذلك فهي ذات توجهات عنصرية، فأي يسار يبني مفاهيمه على إقصاء شعب وعزله، وعلى ضم (القدس الشرقية) المحتلة عام ١٩٦٧م، وعلى إقصاء شعب من أرضه بالاستيطان، ويرفض حق العودة لأصحاب الأرض...، هنا نميز بين قراءة الواقع الاجتماعي الصهيوني، وتناقضاته خدمةً لقضيتنا، وبين اليسار الإسرائيلي أي غير الصهيوني، وأمامنا هنا تبرز "الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة[4] في المقدمة"[5].

ثم أوضح كذلك "حواتمة" في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أن اليسار الصهيوني– مؤسس (دولة إسرائيل)، والذي يمثل الآن بحزب العمل برئاسة باراك–انحسر وتراجع نفوذه، وانقسم إلى

---

(١) راسم المدهون : أيديولوجيا يسارية تصون دوراً وحدوياً بارزاً وفاعلاً، (نايف حواتمة : اليسار العربي، (رؤيا النهوض الكبير)، ص٢٥٥.

(٢) اشكنازيون : هم يهود ألمانيا وشمالي فرنسا، ويهود شرقي أوروبا، وتقدر نسبتهم ٨٠% من يهود العالم، وشكل الاشكنازيون عماد أجهزة الحكم والإدارة والاقتصاد في إسرائيل، ويتوزعون بين تيارين مركزيين هما : الأحزاب المتدينة سواء أكانت في اليمين السياسي الإسرائيلي (المفدال) أم المتزمتة (الحريديم)، والأحزاب الصهيونية ذات الصبغة العلمانية مثل (الليكود، العمل). (جوني منصور : معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص٣٤).

(٣) السفارديم : يهود أسبانيا وحوض البحر الأبيض المتوسط، يشكلون ١٥% من يهود العالم، والقيادة الصهيونية (وهى اشكنازية) تنظر إليهم بريبة على اعتبار أن السفارد ينتمون في حقيقتهم إلى المحيط الحضاري العربي)، ومستوي المعيشة للسفارد في إسرائيل متدنٍ، وهم يعتبرون مواطنين من الدرجة الثانية، ولا يحتل أي منهم مناصب رئيسة في الجيش، أو في قيادة الدولة. (عبد الوهاب الكيالي : موسوعة السياسة، ج٣، ص٢٠٤).

(٤) الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش) : بدأت فكرة التشكيل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦م عندما دعا الحزب الشيوعي الإسرائيلي إلى إقامة جبهة عريضة لخوض الانتخابات العامة التاسعة للكنيست؛ لتكون المدافع عن الحريات الديمقراطية والإقليمية العربية، ولقيت الدعوة تجاوباً من عدد من الهيئات والتنظيمات السياسية والشخصيات، وضمت الجبهة : الحزب الشيوعي– راكاح– جناح من الفهود السود– اليسار الإسرائيلي "شاى"... (غازي السعدي : الأحزاب والحكم في إسرائيل، ص ٣٦٠).

(٥) مقابلة مع نايف حواتمة عبر البريد الكتروني، بتاريخ ٢٠١٤/٢/٨م.

فريقين، فريق أقرب لحزب الليكود بزعامة باراك[١]، وفريق أقرب إلى يسار الوسط الصهيوني، وأن أهدافه تمثلت بالتوسع الاستيطاني في مدينة القدس والضفة، وكان المبادر لبناء المستوطنات، إضافة إلى معارضته لحق العودة وفقاً لقرار (١٩٤)[٢].

وبين "قيس عبد الكريم" موقف الجبهة من اليسار الإسرائيلي بالتالي "نحن أول من بادر بالانفتاح على قوى اليسار الجذري في إسرائيل، وأقصد باليسار الجذري اليسار الذي تبنى موقفاً مبدئياً رافضاً للاحتلال، ومؤيداً لحقوق الشعب الفلسطيني في العودة والاستقلال والدولة المستقلة، وليس اليسار الصهيوني على شاكلة حزب العمل، ويربطنا علاقات تاريخية وثيقة مع الرفاق في الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، ونواتها الحزب الشيوعي الإسرائيلي، الذي يضم مناضلين يهود، إلى جانب مناضلين من أبناء شعبنا في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨م، نقيم كذلك علاقات جيدة مع بعض الحركات والشخصيات الإسرائيلية، التي تدعم حقوقنا وترفض الاحتلال، ولكن لا بد من الإشارة هنا إلى تراجع وزن وأثر اليسار وسط المجتمع اليهودي في إسرائيل، لكن ذلك لا يمنع بل يحتم تعزيز العلاقات مع قوى اليسار غير الصهيوني، ولا ننسى أن نضالنا الاستراتيجي يهدف إلى بناء دولة ديمقراطية واحدة في كل فلسطين، يعيش فيها الجميع في ظل المساواة القومية، ودون أي استغلال أو تمييز"[٣].

يبدو مما سبق اتفاق كل من "نايف حواتمة" و"قيس عبد الكريم" على التمييز بين اليسار الصهيوني باعتباره يسار عنصري، قائم على حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه، أما اليسار الإسرائيلي فهو ينادي بالعديد من المطالب المشتركة مع الجبهة الديمقراطية؛ لذلك فالجبهة تقيم معه علاقات حسنة، وتتخذ موقفاً ايجابياً منه.

وأشار "حواتمة" في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى رواد اليسار الإسرائيلي ومؤسسيه وهم : توفيق طوبي، ماير فليز، فيل توما، أميل حبيبي، وأنه يتمثل بشكل أساسي في إطارين هما[٤] :

---

(١) باراك ايهود : ولد عام ١٩٤٢م، في فلسطين، رئيس الوزراء الإسرائيلي العاشر، ورئيس الأركان الرابع عشر، للجيش الإسرائيلي، ووزير الدفاع في حكومة أولمرت، بعد حرب ٢٠٠٦م على لبنان، عين وزير للخارجية عام ١٩٩٥م، ثم رئيساً لطاقم انتخابات الكنيست الرابعة عشر، من قبل حزب العمل برئاسة شمعون بيريس، ثم انتخب في حزيران ١٩٩٧م مرشحاً لرئاسة الحكومة من قبل حزب العمل. (جوني منصور : معجم الإعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص ٨٩).

(٢) نايف حواتمة : الأزمات العربية في عين العاصفة، ص٥٥.

(٣) مقابلة مع قيس عبد الكريم عبر البريد الكتروني، بتاريخ ٢٠١٤/٢/١٨م.

(٤) نايف حواتمة : الأزمات العربية في عين العاصفة، ص٥٤.

١- الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة برئاسة محمد بركة النائب العربي في الكنيست الإسرائيلي (تتكون من أغلبية واسعة فلسطينية وأقلية يهودية).

٢- الحزب الشيوعي الإسرائيلي (الأمين العام له محمد نفاع).

وكلاهما هياكل مكونة لأحزاب وتنظيمات عربية فلسطينية ويهودية إسرائيلية، وثمة اتفاق بين فصائل م.ت.ف (الائتلاف) وبين اليسار الديمقراطي حول أهدافهم، ونقاط الالتقاء تتمثل بالأهداف التالية[١] :

١- إزالة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة بعدوان عام ١٩٦٧م، وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة، عاصمتها القدس.

٢- حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وصون حق العودة للاجئين الفلسطينيين وفقاً للقرار (١٩٤).

٣- تحقيق المساواة في المواطنة، فالعرب في إسرائيل يمارس ضدهم التمييز العنصري، باعتبارهم فائض بشري؛ لأنهم ما تبقى من حملة التطهير العرقي للنكبة، كما أنهم يحملون الجنسية الإسرائيلية، لذلك طالب اليسار الماركسي الإسرائيلي بمواجهة العنصرية والأبارتهايد، والعمل على تشكيل دولة يسارية يعيش فيها السكان على أساس المواطنة؛ لأنها فكرة إنسانية حقوقية تنص عليها قوانين حقوق الإنسان.

وما يتعلق بعلاقة الجبهة بحزب ميرتس، فأكد "حواتمة" على أن هناك أمور مشتركة بينهم، تتمثل في محاربة الاستيطان، ومحاربة نهب الأرض في القدس والضفة، ومحاربة الجدار العنصري، والعمل على قيام دولة فلسطينية مستقلة، إضافة إلى أنهم طرحوا حل الدولتين (إسرائيل، فلسطين)؛ للحد من الخلاف بين المجتمعين الإسرائيلي والفلسطيني[٢].

ثالثاً : موقف الجبهة الديمقراطية من اليسار العالمي :

أشارت الجبهة إلى أنها احتفظت بعلاقات متطورة مع الأحزاب الشيوعية واليسارية في العالم، ومع حركات التحرر الوطني، وخاصة في بلدان الشرق الأوسط، وأفريقيا، وجنوب غرب أسيا، والبحر الأحمر باعتبارها تشكل الحزام المحيط بالوطن العربي[٣].

---

(١) نايف حواتمة : الأزمات العربية في عين العاصفة، ص٥٤.

(٢) المصدر السابق، ص٥٥.

(٣) الموسوعة الفلسطينية : الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، مج٢، ص١٣.

بين "حواتمة" موقف الجبهة الديمقراطية من قوى اليسار العالمي بقوله : "لنا علاقات وطيدة مع اليسار العالمي، انطلاقاً من كوننا نحن في قلب الصراع العالمي عبر قضيتنا، وخيارنا نحن الجبهة الديمقراطية، ومعنا أطياف مختلفة من اليسار والليبرالية الفلسطينية، وكل القوى الديمقراطية والسياسية، مصلحة أكيدة في التطور لتحريك الشارع السياسي الفلسطيني، ومعه الأَغلبية الصامتة، وتبني التحركات الجماهيرية في تحقيق مطالبها السياسية والاجتماعية"(١).

ثم أشار "حواتمة" في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى أن الجبهة سعت لإنشاء ائتلاف بين قوى اليسار على مستوى الأحزاب اليسارية، والعمالية، والليبرالية العربية، وبين النقابات والمثقفين والشخصيات الوطنية التي يسود بينها قواسم مشتركة منها الفكرية والسياسية والنضالية(٢)، وخاصة حركة النهوض اليسارية في المغرب وتونس ومصر واليمن عبر الإضرابات العمالية، والاحتجاجات والمظاهرات؛ للحد من القمع والاستبداد(٣).

يلاحظ مما سبق أن "حواتمة" عندما يتحدث عن الجبهة يحاول أن يظهر أنها البوصلة التي تتحكم بالأحزاب السياسية على المستوى الداخلي أو الخارجي!.

ثم أوضح "حواتمة" في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أن الهدف لكل القوى الديمقراطية والتقدمية في كل العالم هو الوصول إلى الجمهور، وذلك يتم بمواجهة الخطاب عبر الميدان السياسي والفكري من خلال الحوار النقدي، وفكر التغيير والإصلاح، والانفتاح الديمغرافي اليساري، والصمود إلى أن تتحقق الأهداف في مكافحة جميع الأشكال الظلامية اليمينية الجديدة؛ لتحقيق العدالة الاجتماعية، عبر رؤى اليسار الوطني والإقليمي؛ للوصول للسلام، وحل قضايا التحرر الوطني(٤).

وبينت الجبهة علاقتها **باليسار المغربي** وذلك من خلال تأثير مجلة الحرية، فقد كان اليسار المغربي مهتماً بالإطلاع عليها، وكان لها أثر عبر كتاباتها الفكرية، وأرجعت الجبهة سبب تأثيرها على اليسار المغربي دون غيره إلى(٥) :

---

(١) مقابلة مع نايف حواتمة عبر البريد الالكتروني، بتاريخ ٢٠١٤/٢/٨م.

(٢) نايف حواتمة : الأزمات العربية في عين العاصفة، ص٩٥.

(٣) المصدر السابق، ص٢٥٢.

(٤) نايف حواتمة : اليسار العربي (رؤيا النهوض الكبير)، ص٧١-٧٤.

(٥) عبد الإله بلعزيز : اليسار الجديد في المغرب واليسار الفلسطيني، (نايف حواتمة : اليسار العربي . رؤيا النهوض الكبير)، ١٧٠-١٧٢.

١- أن الجبهة كانت موجودة في فلسطين، وفلسطين لها مكانتها في الوجدان المغربي، إضافة إلى أن الجبهة الديمقراطية كان لها الإشعاع الأكبر قياساً بغيرها من التنظيمات اليسارية، فقد كانت نموذج حي لليسار المغربي.

٢- تقديم الجبهة الديمقراطية رؤية برنامجية متكاملة، ومترابطة بين الجانب الاجتماعي والوطني، في حين كان الحزب الشيوعي يفصل بين الجانبين، وكان يعتبر الجانب الوطني يقع على عاتق طبقة أخرى، مما زاد تأثير الجبهة الديمقراطية، وتم اعتبارها نموذجاً(اجتماعياً، قومياً).

٣- تمسك الجبهة بفكرة الثورة، فقد قدمت تجربة في تحقيق مبدأ العنف الثوري عبر الانخراط في الكفاح المسلح.

كذلك بين "حواتمة" أن هناك روابط مشتركة سياسية نضالية بين الجبهة و**الحزب الشيوعي العراقي**(١)، فقد ضمت الجبهة في صفوفها المئات من كوادر الحزب الشيوعي، بعد انهيار الجبهة الوطنية بينه وبين حزب البعث(٢)، إضافة إلى أنها قدمت السلاح للحزب؛ الأمر الذي أدى لحدوث مشاكل كبيرة مع السوفييت، إلا أن اليسار العراقي أصبح مفككاً مهمشاً، ضعيف الحضور والدور، وفقاً للاستراتيجية التي اتبعها، خاصة تكتيك استلام السلطة، ودخوله الجبهة الوطنية مع حزب البعث لصدام، وأنه أخطأ في الالتحاق بمجلس الحكم الذاتي، وتحالفاته السياسية والانتخابية عام ٢٠٠٣م(٣).

وعلى صعيد موقف الجبهة من **اليسار الكوبي** فقد اعتبرته منارة الهام لشعوب أمريكا اللاتينية؛ لتتخلص من الأنظمة الامبريالية الأمريكية، وشركاتها الاستغلالية، وإن التجربة اليسارية الكوبية بزعامة فيدل كاسترو أثرت على اليسار الفلسطيني الصديق لكاسترو، وما يدلل على حسن العلاقة بينهم عندما شارك "نايف حواتمة" بالعيد الثمانين لكاسترو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦م، وكان "حواتمة" الوحيد المدعو والمشارك من البلاد العربية والشرق الأوسط، إضافة إلى أن كوبا دربت العديد (الألوف) من الكوادر الفلسطينية في الجامعات الكوبية(٤).

---

(١) الحزب الشيوعي العراقي : نشأت الحركة الشيوعية المنظمة في العراق في وقت متأخر قياساً بالحركات الشيوعية العربية الأخرى عام ١٩٣٤م، حين اجتمع ممثلو الحلقات الماركسية في بغداد بتاريخ ١٩٣٤/٣/٣١م، وأعلنوا عن تشكيل "لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار"، وانتخبوا عاصم فليح أميناً عاماً لها، وكان من أبرز أعضائها : يوسف سليمان، زكي خيري، نوري روفائيل. (عبد الوهاب الكيالي وآخرون: موسوعة السياسة، ج٢، ص٦٢٠).

(٢) حزب البعث العربي الاشتراكي : أسسه ميشيل عفلق، وانضم إليه صلاح الدين البيطار، وجلال السيد، وزكي الأرسوري، وأخذ شكل تنظيم عام ١٩٤٢م، لكن التأسيس الرسمي والعملي للحزب كان في أبريل/١٩٤٧م. (مؤسسة أعمال الموسوعة : الموسوعة العربية العالمية، ص ٢٦٠).

(٣) نايف حواتمة : الأزمات العربية بعين العاصفة، ص٨٣.

(٤) نايف حواتمة : اليسار العربي (رؤيا النهوض الكبير)، ص٤٣-٤٤.

ثم أصدر "بشريطه" (عضو الجبهة الديمقراطية في كوبا) بياناً في ١٩آب/ أغسطس ٢٠٠٦م، أكد فيه على عمق الروابط النضالية الفلسطينية الكوبية، وأبدى إعجابه بصمودهم الأسطوري في وجه الحصار الأمريكي[١].

وعلى مستوى **اليسار السوفيتي** فقد أشار "حواتمة" إلى العلاقة الجيدة بين الجبهة الديمقراطية والاتحاد السوفيتي، باعتبارها علاقة متواصلة، ومفيدة للجانبين، وأنها قائمة على قاعدة الحوار، والعقل النقدي المتبادل، والموقف من حقوق الشعوب والقوميات بتقرير المصير، ومبدأ العدالة الاجتماعية والديمقراطية[٢].

وأوضحت الجبهة في عام ١٩٩٩م أن القوى اليسارية الروسية ما زالت تتمتع بقاعدة شعبية وحيوية سياسية، وأظهرت ذلك في الانتخابات النيابية والمحلية التي جرت في روسيا الاتحادية، ودول أوروبا الغربية والجنوبية، وأرجعت ذلك إلى الأفكار اليسارية والديمقراطية ذات الجذور الماركسية المتمثلة بـ[٣] :

١- احترام حقوق الدول، وسيادة المساواة في التعامل، ووضع حد للهيمنة الامبريالية، وشريعة الأقوى في جميع أنحاء العالم.
٢- بناء اقتصاد وطني متحرر من قيود التبعية، ويحترم حقوق مواطنيه المنتجين، وخاصة العمال والفلاحين.
٣- محاربة كل أشكال التمييز على أساس اللون والدين والعرق والأثينية والجنس...، وكل أشكال الاستغلال والاضطهاد، والانفتاح على مستوى الشعوب، والتضامن ما بين قواها المستنيرة وجماهيرها الشعبية، وإقامة نظام عالمي متوازن يخدم مصالح البشر عموماً.

ثم أشاد "حواتمة" في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بالسياسة السوفيتية باعتبارها قادت القضية الفلسطينية إلى التدويل، وهي من نادت بالحقوق الوطنية الفلسطينية (تقرير المصير، والدولة المستقلة على نطاق الدول والأمم المتحدة، والحركة الشعبية العالمية)[٤].

انهيار الاتحاد السوفيتي وأثره على القضية الفلسطينية من وجهة نظر الجبهة الديمقراطية :

شهد العالم في أواخر الثمانينات من القرن العشرين تحولات درامية كبرى ناتجة عن أزمة الاتحاد السوفيتي، وما قادت إليه من اختلال في التوازن الدولي بتفكك المعسكر الاشتراكي[١]، ثم

---

(١) إصدارات الجبهة : كوبا تواصل تضامنها مع الشعبين الفلسطيني واللبناني، ٢٠٠٦/٨/١٩م.
(٢) نايف حواتمة : الأزمات العربية بعين العاصفة، ص١٦٤.
(٣) داود تلحمي : القطب الثالث : التجربة والآفاق (خمس سنوات على اتفاق أوسلو)، ص٢٣٠-٢٣٢.
(٤) نايف حواتمة : نايف حواتمة يتحدث،المحاور عماد نداف، ص١٦٠.

الاتحاد نفسه، وعبرت عن ذلك بالبريسترويكا (العودة من الاشتراكية إلى الرأسمالية)، مما ترتب عليه أزمة جادة في معسكر اليسار العالمي، أدت إلى حالة من البلبلة الفكرية، والانهيار لأوضاع العديد من القوى والأحزاب(٢).

بينت الجبهة في عام ١٩٩٤م أن انتشار الفوضى، وحروب الأقليات، والصراعات العرقية والاجتماعية، والتسلح النووي، والتلوث البيئي، أدى إلى انهيار المنظومة الاشتراكية، وفتح المجال أمام السيطرة الأمريكية الرأسمالية، وفرض هيمنتها بوسائل العنف والابتزاز، وانتهاك السيادة، وإخضاعها لروابط التبعية، مما أغرق الدول العربية بالأزمة الداخلية، بما تتسم به من التهميش الاجتماعي، وتفاقم البطالة، والحروب الاقتصادية(٣).

وحصرت الجبهة عوامل ضعف اليسار العالمي وتراجع الالتفاف الجماهير له بالتالي :

١- سقوط الاتحاد السوفيتي، وتراجع قوى اليسار على المستوى الإقليمي والدولي(٤)، فقد شكل انهيار الاتحاد أزمة عميقة عصفت باليسار العالمي، خاصة في ظل التفكك الذي عانت منه البنى التقليدية للحركة الوطنية الفلسطينية، في أعقاب إبرام اتفاقات أوسلو، والتراجع الذي نجم عن وقف الانتفاضة الفلسطينية، قبل تحقيق الهدف المركزي، المتمثل بالحرية والاستقلال(٥)، وظهور طبقة موالية للنظام الرأسمالي، بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية(٦)؛ الأمر الذي أتاح للامبريالية وأحزابها فرصة تطويق قوى التقدم واليسار، ومصادرة الثقافة اليسارية الديمقراطية، وبالتالي فقدت بعض الأحزاب إيمانها بالاشتراكية، وانفصلت عن التراث الثوري، مؤمنين بالمصطلحات الجديدة مثل "صراع الحضارات" "صراع الأديان" "نهاية التاريخ"(٧).

---

(١) المعسكر الاشتراكي : مجموعة الدول التى تجمع بينها وحدة الفكر الشيوعي، وتحكمها الأحزاب الشيوعية، ويرتبط بعضها ببعض باتفاقات دفاع مشترك سواء كانت ثنائية أو جماعية، وهو تعبير وليد ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكان يطلق في الأساس على الاتحاد السوفيتي، ومجموعة دول أوروبا الشرقية المرتبطة بحلف وارسو. (عبد الوهاب الكيالي وآخرون : موسوعة السياسة، ج٦، ص٢٤٥).

(٢) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسار، ص١٢٧.

(٣) وثائق البرنامج الوطني الثالث : البرنامج السياسي والنظام الداخلي، ص٢٤.

(٤) هاني حبيب : الجبهة الديمقراطية ويكيبديا (نايف حواتمة : اليسار العربي "رؤيا النهوض الكبير")، ص٢٩٣.

(٥) قيس عبد الكريم : الجبهة الديمقراطية الجذور والمسيرة (ناهض زقوت : الندوة الفكرية خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين). ص٢٧٠.

(٦) قيس عبد الكريم : القطب الثالث "التجربة والآفاق" (خمس سنوات على اتفاق أوسلو)، ص٢٤٥.

(٧) نايف حواتمة : اليسار العربي "رؤيا النهوض الكبير"، ص٣٠.

٢- عدم مسايرة قوى اليسار للتجديد في البرنامج، وعدم مقدرة قوى اليسار على بناء قوى جماهيرية، ومادية تتجاوز مشاريع الاستقطاب، وعدم المقدرة على إيجاد حلول للأزمة، خاصة في ظل وجود مسافة بين القول والفعل، الناتجة عن الفارق بين الطموح وبين القدرات[١].

٣- الحصار المالي والإعلامي لقوى اليسار[٢]، إضافة إلى العجز في تحليل التغيرات البنيوية في التركيب الاجتماعي، وتطوره التاريخي، وعجز قوى اليسار في تحويل الرفض الجماهيري لمظاهر الخلل في السلطة إلى قوى جماهيرية ديمقراطية ضاغطة.

٤- التغيير العميق في بنية الرأسمالية المعاصرة، الذي انعكس على تطورها تاريخياً، إضافة إلى تفكك حركات التحرر الوطني في بلدان العالم الثالث، وتسارع اليمين البورجوازي إلى التبعية للنظام الرأسمالي العالمي، فانهيار الاتحاد عصف بالمسلمات، وأثار الشك حول جدوى فكره، وواقعيته وآفاقه؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة البلبلة الفكرية، مما أدى إلى التدهور المعنوي في صفوف اليسار؛ في ظل الإعلام الرأسمالي، الذي أكد فشل الاشتراكية، وعجزها عن حل مشاكل البشرية[٣].

٥- تحالف اليسار مع السلطة سواء اليسار المصري أو العربي بشكل عام، حيث كان تحالفه في البداية منطقياً، إلا أنه تخلف عن التحليل المنطقي والعلمي؛ الأمر الذي أدى إلى ارتكابه أخطاءً في سياسيته التحالفيه [٤].

٦- "تكريس دعوات إرهاب تسييس الدين وتدين السياسة، فقد تم تحويل الدين إلى أداة قمع للعقل، وحرية الفكر، والإبداع والبحث العلمي، ثم اختزاله إلى وجود إقصائي للمناهج الأخرى، في نزعات تسلطية، ذلك لخدمة مصالح فئة طبقية وتكتيكية"، وأن الولايات استغلت تسييس الدين في المنطقة العربية، فخاضت معاركها تحت راية اليمين المدني، والراية السلفية اليمينية، والطائفية والمذهبية ضد التيار التقدمي اليساري الديمقراطي، والليبرالي الوطني[٥].

٧- على المستوى الفلسطيني ضعف اليسار وفقاً للأسباب السابقة، إضافة إلى بروز تيار الإسلام السياسي داخل فلسطين، ودخول التيار الفتحاوي في عملية التسوية السلمية[٦].

---

(١) قيس عبد الكريم : الجبهة الديمقراطية الجذور والمسيرة (ناهض زقوت : الندوة الفكرية خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين).ص٢٧٣.

(٢) هاني حبيب : الجبهة الديمقراطية ويكيبديا (نايف حواتمة : اليسار العربي "رؤيا النهوض الكبير")، ص٢٩٣.

(٣) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : قضايا نظرية، ص١٥-١٦.

(٤) نايف حواتمة : الأزمات العربية بعين العاصفة، ص١٥٣.

(٥) المصدر السابق، ص٤٦.

(٦) إبراهيم غالي : سلاح السياسة وسياسة السلاح (نايف حواتمة : اليسار العربي "رؤيا النهوض الكبير")، ص٢٠١.

يبدو مما سبق التحليل الدقيق لأزمة اليسار، فقد أرجعت الجبهة أسباب الأزمة إلى أسباب داخلية، تتعلق بالتجربة الذاتية لليسار، وعدم المقدرة على التجديد البرنامجي، ومن ثم إلى أسباب خارجية سواء كانت تتعلق بالطابع الديني، وكيفية تسييس الدين، أو بالطابع الاقتصادي وكيفية تفوق النظرية الرأسمالية؛ الأمر الذي أدى إلى عزوف الجماهير عن اليسار.

وبين "حواتمة" في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أن بانهيار الاتحاد السوفيتي انهار نصف العالم، ودمرت المكاسب الحضارية العامة، بما فيها القيم الاجتماعية والإنسانية العامة للعدالة والديمقراطية(١).

لكن مع انهيار الاتحاد السوفيتي أوضح "حواتمة" أن الولايات المتحدة أصبحت هي القوة الوحيدة، دون منازع لفرض مفهومها الخاص لحل النزاع الفلسطيني–الإسرائيلي، والنزاع العربي–الإسرائيلي، بعيداً عن أسس الحل الشامل والمتوازن، وتمثل ذلك بمدريد ثم أوسلو، ومن ثم كامب ديفيد وطابا، وهكذا استمرت سلسلة المفاوضات لانتزاع المزيد من التنازلات الفلسطينية، والمقاربة مع الرؤية الأمريكية الإسرائيلية للحل(٢)، مما استبعد الأمم المتحدة، وعمل على إفراغ قراراتها المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وحول المرجعية؛ الأمر الذي أفسح المجال لإسرائيل والولايات لفرض شروطها على الجانب الفلسطيني، وتدريجياً اتبع شعار "لا مواعيد مقدسة لتطبيق الاتفاقات" وصولاً إلى شعار "لا نصوص مقدسة للاتفاقات"(٣).

وعلى مستوى الجبهة كتنظيم أثر انهيار الاتحاد في تفاقم الأزمة؛ الأمر الذي أدى إلى الخلاف داخل الجبهة بين قيادييها، فيما يتعلق بالموقف الذي ينبغي أن تتخذه م.ت.ف تجاه خطوة فك الارتباط ١٩٨٨م، الذي سرعان ما تحول إلى صراع بين خطين، امتد ليتناول مختلف ميادين الفكر والسياسة والتنظيم، واستمر على مدى ثلاث سنوات لينتهي بانشقاق فدا بقيادة "ياسر عبد ربه"، في مطلع عام ١٩٩١م، وأرجعت الجبهة سبب الانشقاق إلى خلاف برنامجي سياسي فكري؛ الأمر الذي حال دون الوصول إلى حل عبر الحوار والنقاش، وبالوقت نفسه أدى الانشقاق إلى إحداث بلبلة داخل الحزب، وبالتالي تشويش وإرباك عملية التجديد البرنامجي والبنيوي المطلوبة(٤).

---

(١) نايف حواتمة : اليسار العربي "رؤيا النهوض الكبير"، ص٨٣.

(٢) نايف حواتمة : في الذكرى (٨٦) لوعد بلفور الصهيونية صيغة الانحطاط الأخلاقي للامبريالية، مركز الإعلام والمعلومات (وثيقة ١٣)، ص٣٢.

(٣) قيس عبد الكريم وآخرون : السور الواقي، ص٢٤٢-٢٤٣.

(٤) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسار، ص١٢٨.

وأرجع "ممدوح نوفل" سبب الخلاف أنه ناتج عن الحوار الذي دار بين م.ت.ف برئاسة "ياسر عرفات" والولايات المتحدة الأمريكية لعقد مؤتمر مدريد، وقد انقسم الموقف في الجبهة إلى اتجاهين، أحدهما بقيادة "ياسر عبد ربه" الذي كان يقود الوفد الفلسطيني للحوار في مدريد، والأخر المكتب السياسي الذي رفض وأدان الحوار؛ الأمر الذي أدى إلى خوض معركة داخلية أدت إلى الانشقاق[(١)].

يلاحظ مما سبق أن "قيس عبد الكريم" و"فهد سليمان" أرجعا سبب انشقاق فدا عن الجبهة الديمقراطية إلى الاختلاف تجاه خطوة فك الارتباط مع الأردن، في حين "ممدوح نوفل" أرجع سبب الانشقاق إلى الاختلاف في الموقف من مؤتمر مدريد؛ الأمر الذي يوحي بأن هناك اشكاليات تنظيمية سياسية سابقة لمؤتمر مدريد، كما يبدو بأن "ياسر عرفات" أيد الانشقاق، بنفس السياسة التي اتبعها في انشقاق الجبهة الديمقراطية عن الجبهة الشعبية سابقاً؛ الأمر الذي يؤكد حرص "ياسر عرفات" على تعدد الأحزاب، وانشقاقها؛ لكي تزداد هيمنته وقوته، وفي المقابل إضعاف الأحزاب الأخرى، كما يظهر من تأييده لفدا رغبته في اتخاذ تنظيم فدا حليف له، أثناء عقد اتفاقات التسوية فيما بعد، خاصة في ظل المعارضة من معظم القوى الوطنية الفلسطينية.

رابعاً : مقترحات الجبهة الديمقراطية للنهوض باليسار العالمي :

أوضح "حواتمة" في مطلع القرن الحادي والعشرين أن اليسار عامة واليسار الفلسطيني خاصة قدم الكثير لطرد الاستعمار، وكان له دوره في بناء الحياة الفكرية التعددية والحزبية والنقابية، والدفاع عن الحريات، وحقوق العمال والمرأة والفقراء، وحق الشعوب في الوحدة الوطنية والقومية، والعمل على تطوير الثورة الفلسطينية المعاصرة، وإعادة تأسيس م.ت.ف، ومن ثم توحيد الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات، وتقديم البرامج والحلول السياسية، والائتلافية الوطنية، ومحاولة دمقرطة دساتير الدولة[(٢)].

ولكن بعد انهيار الاتحاد، وما آلت إليه الأوضاع الدولية عامة، وأوضاع اليسار الخاصة كان لا بد من إعادة دراسة لتلك الأوضاع، وبلورت خطة فاعلة للنهوض باليسار من جديد، وتولت ذلك الجبهة الديمقراطية، من خلال القيام بالتالي :

---

(١) ممدوح نوفل: (عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية سابقاً، ثم التحق بحزب فدا بعد الانشقاق)، البحث عن الدولة، ص٢٧١.

(٢) نايف حواتمة : اليسار العربي "رؤيا النهوض الكبير"، ص٢٨.

١- أخذ الدروس من تجربة اليسار(الاتحاد)، والعودة إلى الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والاشتراكية، وتجاوز الرأسمالية، وإنهاء الاستغلال، "فاليسار هو مشروع التغيير والتطوير والتحديث في تاريخ البشرية"، والسعي لتحرير العقل(١).

٢- ضرورة توحيد قوى اليسار الفلسطيني في الوطن، وأقطار اللجوء والشتات، انطلاقاً من الحاجة إلى بناء قطب ديمقراطي فاعل، يعمل على تشكيل عامل توازن، وصمام أمان للوحدة الوطنية، وأكدت على تطوير صيغ العمل المشترك بين القوى اليسارية الثلاثة (الجبهتان، حزب الشعب)، إضافة إلى إنشاء ائتلاف وطني ديمقراطي، يتسع لكافة القوى والتجمعات والشخصيات الديمقراطية، على أساس برنامج قائم على إعلان الاستقلال؛ للدفاع عن الحقوق الوطنية، والحريات الديمقراطية، وعن مصالح الطبقات الشعبية المهمشة(٢)، فالتجديد البرنامجي لليسار يقترن بالحاجة إلى بناء قوة جماهيرية مرتكزة على السلطة، وقاعدتها حركة فتح، وعلى الحركة الإسلامية على الرغم ما بينهم من تناقض(٣).

٣- تضافر جهود قوى اليسار الديمقراطي، على الصعيدين القطري والقومي، فهي ضرورة ملحة لبناء النواة الصلبة لجبهة وطنية عربية عريضة، مناهضة للامبريالية والصهيونية والرجعية، تتحد في إطارها جميع القوى الوطنية بصرف النظر عن اتجاهها الأيديولوجي، على أساس برنامج مشترك، وعلاقات ديمقراطية متكافئة بين أطرافها(٤).

٤- إعادة بناء الحركة الاجتماعية والسياسية لقوى اليسار؛ الأمر الذي يتيح تجديد الفكر اليساري الوطني، متمسكاً بالتغيير والإصلاح والانفتاح؛ الأمر الذي يسمح بتحقيق سيادة الأوطان، والقيم الجمهورية الديمقراطية، المؤدية للحكم الصالح، وأن المقولة القائلة "بأن اليسار قد هزم في كل مكان، ومنه اليسار العربي بعد انهيار الثنائية القطبية، وانتصار القطب الواحد..." جاءت الوقائع التاريخية لتكذيبها، ومثال ذلك مظاهرات عشرات الملايين في أوروبا، وأمريكا والعالم نحو "عولمة شعبية جديدة في خدمة الشعوب"، إضافة إلى "التحولات اليسارية الكبرى في أمريكا اللاتينية"، وتنامي دور اليسار في الصين، وفيتنام وكوبا، وتحالف يسار الوسط مع أحزاب اليسار الماركسي في الهند، والعديد من الأقطار في أسيا وأفريقيا، ومظاهرات ضد الغزو الأمريكي للعراق، ومع شعب فلسطين ضد الاحتلال الإسرائيلي التوسعي(٥).

---

(١) نايف حواتمة : الأزمات العربية بعين العاصفة، ص٤١.

(٢) إصدارات المكتب السياسي : بلاغ صادر عن المكتب السياسي٢٠٠٨م، ص٢١.

(٣) قيس عبد الكريم.فهد سليمان : النشأة والمسار، ص١٤٢.

(٤) وثائق المؤتمر الوطني الثالث ١٩٩٤م : البرنامج السياسي والنظام الداخلي، ص٢٣.

(٥) نايف حواتمة : اليسار العربي "رؤيا النهوض الكبير"، ص٢٤.

٥- "اليسار في البلاد العربية والمسلمة مهيأ موضوعياً للنهوض والعودة، ولكن المشكلة قصوره الذاتي؛ الأمر الذي يستدعي مراجعة نقدية شاملة، وبرامج جديدة، وروح المبادرة؛ لتجاوز حالته الذاتية المتخلفة عن مهمات المرحلة الراهنة، خاصة بعد فشل برامج السلطات شبه الإقطاعية، وأنظمة تحالف السلطة والمال "فيجب على اليساريين القيام بتطوير وتوسيع آفاق ثقافة ديمقراطية يسارية، ثقافة تربط بين المصالح اليومية للشعوب العربية والإسلامية"(١).
٦- التصدي للهجوم الأيديولوجي الليبرالي الرأسمالي، ومحاولة استعادة الجماهير اليسارية، باعتبار ذلك أحد المهمات الفكرية المهمة الملقاة على عاتق اليسار (٢).

يبدو مما سبق أن الجبهة الديمقراطية سعت لإنشاء علاقات وطيدة مع اليسار العالمي، وأن تجربة الاتحاد السوفيتي كانت درس لقوى اليسار كافة؛ لأخذ العبر منه، وتجاوز أخطاء الاتحاد متطلعة لإنشاء ائتلاف يساري عالمي.

من خلال دراسة الفصل الثالث يتضح التالي :

١- انعكست الأيديولوجية الماركسية على فكر الجبهة الديمقراطية الاجتماعي، فدعت إلى الاهتمام بمؤسسات المجتمع المدني، بشتى مجالاتها، لما يحقق ذلك من المساواة والعدالة الاجتماعية، في إطار معايير تضمن ترابط العلاقات مابين الفلسطينين في الداخل، وفي الشتات، وفلسطيني ١٩٤٨م.
٢- انتقدت الجبهة الديمقراطية النظام السياسي الفلسطيني باعتباره نظام مركب، حيث تشكل م.ت.ف إطاره الوطني العام، وتشكل السلطة الفلسطينية إطاره المحلي كسلطة حكم إداري، وبذلك يكون أقرب إلى الحكم الإداري الذاتي من النظام السياسي المستقل.
٣- نادت الجبهة الديمقراطية بنظام سياسي ديمقراطي برلماني تعددي، يستظل بوثيقة إعلان الاستقلال ١٩٨٨م، ويعتمد على قاعدة التمثيل النسبي الكامل في الانتخابات، قائم على الفصل بين السلطات، وعلى تبني العلمانية.
٤- إن الجبهة هجت النظام السياسي الفلسطيني؛ لأنه قائم على العشائرية، وذلك انحيازاً للأيديولوجية، والمصلحة الحزبية، رغم ما للعشائر وللعائلات في التاريخ الواقعي الفلسطيني من دور في الحفاظ على الصمود والتماسك على المستوى الاجتماعي والوطني.
٥- انتقدت الجبهة القانون الانتخابي لعام ١٩٩٦م باعتباره أضعف الأحزاب والتنظيمات السياسية، وأنه غلب صيغة النظام الرئاسي على صيغة النظام البرلماني، إضافة إلى أنه

---

(١) نايف حواتمة : الأزمات العربية بعين العاصفة، ص١٩٤-١٩٥.
(٢) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : قضايا نظرية، ص١٦.

أحدث صراعاً بين الدوائر الانتخابية على نسب التمثيل، وأهدر حقوق العديد من الفئات مثل : المرأة، واللاجئين....

٦- بينت الجبهة الديمقراطية أن مشاركتها في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٦م لا يعني أنها غيرت موقفها من أوسلو، بل بهدف تغيير بناء السلطة، من شريحة تقبل بالاملاءات الإسرائيلية إلى سلطة قادرة على توفير مكونات ومقومات الصمود الشعبي، إلا أن ذلك لا يعطي تبرير مقنع، فانتخابات ٢٠٠٦م قامت على معظم قوانين انتخابات ١٩٩٦م، واتفاق أوسلو كان مرجعيتها أيضاً.

٧- تباين موقف الجبهة الديمقراطية من الفصائل الفلسطينية، كذلك تطور موقفها من فترة زمنية إلى أخرى، وفقاً للتطورات الواقعة في الساحة الفلسطينية، فمثلاً في بدء انشقاقها عن الجبهة الشعبية كانت علاقتها متوترة، إلا أنها فيما بعد تلاقت معها في العديد من المجالات الأيديولوجية والسياسية والبرنامجية، أما ما يتعلق بحركة فتح فقد حرصت الجبهة على إنشاء علاقات حسنة معها، لما تتقلد حركة فتح من مكانة في النظام السياسي الفلسطيني؛ الأمر الذي سينعكس على نفوذ الجبهة، إلا أن ذلك لم يمنع الجبهة من توجيه العديد من الانتقادات لها، خاصة بعد عقد مؤتمر مدريد، في حين حركة حماس فقد اتفقت معها الجبهة في بعض المواقف السياسية فقط، واختلفت معها في العديد من المواقف العسكرية والفكرية، والسياسية أيضاً.

٨- منذ انشقاق الجبهة الديمقراطية وهى حريصة على أن تكون عضو في منظمة التحرير الفلسطينية؛ لاعتبار أن م.ت.ف الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، على الرغم من ذلك فقد وجهت الجبهة العديد من الانتقادات للمنظمة؛ بهدف إصلاحها، لذلك وافقت أحياناً على أطروحتها السياسية، واعترضت أحياناً أخرى.

٩- ساد التناقض في موقف الجبهة الديمقراطية من الوحدة الوطنية، فتارة تؤكد عليها، وتطرح البرامج الوحدوية، وتشارك فيها، وتارة أخرى ترفض الانضمام إلى الفصائل التي تتحد ضد بعض الاتفاقات.

١٠- تباينت علاقات الجبهة مع الدول العربية باعتبارها جهات داعمة للقضية الفلسطينية، سواء مع الأردن أو مصر، أو سوريا ولبنان، وصولاً إلى معظم دول الخليج، عبر مراحل زمنية متتالية، وفي ظل عقد العديد من اتفاقات التسوية للصراع العربي-الإسرائيلي.

١١- ارتبطت الجبهة بعلاقات حسنة مع اليسار العربي والإسرائيلي والعالمي لما يجمعهم من روابط أيديولوجية، واستمرت العلاقات التعاونية بين الجبهة والاتحاد السوفيتي على الرغم من انهياره، إضافة إلى إنشاء علاقات مع كوبا أو الصين، أو فيتنام.

الفصل الرابع

تطور الفكر السياسي للجبهة الديمقراطية من مسيرة التسوية السياسية (١٩٩١-٢٠٠٦م)

المبحث الأول : تطور موقف الجبهة الديمقراطية من المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية ١٩٩١-٢٠٠٦م.

المبحث الثاني : تطور موقف الجبهة الديمقراطية من الاتفاقات السياسية ١٩٩١-٢٠٠٦م.

المبحث الثالث : تطور موقف الجبهة الديمقراطية من تحرير فلسطين وآلياته ١٩٩١-٢٠٠٦م.

المبحث الأول

تطور موقف الجبهة الديمقراطية من المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية (١٩٩١–٢٠٠٦م)

أولاً : شروط الجبهة الديمقراطية للمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية.

ثانياً : الأهداف الإسرائيلية الأمريكية من المفاوضات من وجهة نظر الجبهة الديمقراطية.

ثالثاً : تقييم الجبهة الديمقراطية للمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية.

يتناول الفصل الرابع تطور موقف الجبهة الديمقراطية من مسيرة التسوية السياسية من ١٩٩١–٢٠٠٦م، بدءً من الموقف من المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية، مروراً بالموقف من الحلول السياسية، عبر تقصي أهم اتفاقات التسوية السياسية، وإظهار تطور الفكر السياسي للجبهة، وصولاً لدراسة موقف الجبهة من تحرير فلسطين وآلياته.

تعتبر المفاوضات إحدى الحلول للصراعات على المستوى العالمي، كذلك على مستوى الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، فقد شكلت المفاوضات عنصراً مهماً على المستوى الرسمي، والسياسي، والشعبي؛ لذلك اتخذت الجبهة الديمقراطية موقفاً منها باعتبار الجبهة إحدى الفصائل الفلسطينية، لما تشكل المفاوضات من مقدمة لمشاريع التسوية الخاصة بالقضية الفلسطينية؛ الأمر الذي دفعها إلى وضع شروط وضوابط لسير المفاوضات، ثم أوضحت ما نتج عنها من اتفاقات، ثم رصدت الأهداف الإسرائيلية الأمريكية منها، ومخططاتهم الهادفة إلى التهويد والاستيطان، ومن ثم أبدت الجبهة موقفها الناقد للمفاوضات، قائم على ضمان الثوابت الفلسطينية–من وجهة نظرها.

كان للمتغيرات الدولية التي وقعت في التسعينيات من القرن العشرين أثراً على المسيرة التفاوضية، ولعل أشهرها : انتهاء الحرب الباردة، واندلاع حرب الخليج الثانية ١٩٩٠م، وانعكاساتها على الشرق الأوسط، وانهيار الاتحاد السوفيتي، وظهور الولايات المتحدة كأعظم قوة على مستوى العالم، وعلى المستوى الفلسطيني فقد تركت المواقف التي تبنتها دول الجوار أثر على القوى الفلسطينية، وقدرتها على بناء وبلورة المواقف والتوجهات السياسية، خاصة رغبة الدول العربية في التخلص من العبء الفلسطيني، في ظل فك الارتباط مع الأردن (١).

أولاً : شروط الجبهة الديمقراطية للمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية :

بينت الجبهة الديمقراطية أن الحل السياسي التفاوضي ليس بديلاً عن المقاومة، خاصة في ظل بقاء الاحتلال، وازدياد الاستيطان، فالمقاومة هي الضمان لإتمام المفاوضات على قاعدة التوازن النسبي، وإن كان لا بد من التفاوض فيجب أن يكون وفقاً للشروط التالية :

١– رفض الحلول الأمنية المجزوءة والتسويات الانتقالية، بل يجب التمسك والإصرار على حل دائم شامل، يحقق الثوابت الوطنية.

٢– الهدف من التفاوض على الصعيد الدولي توفير الحماية الدولية من جانب الأمم المتحدة للشعب الفلسطيني كخطوة لزوال الاحتلال(٢).

---

(١) أشرف دحلان : الخيار الإقليمي التسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، ص٨٥–٨٦.

(٢) قيس عبد الكريم وآخرون : السور الواقي، ص٤٠.

٣- عند عقد مؤتمر دولي للسلام يجب على الموقف الفلسطيني التنسيق مع الدول العربية على أن يضمن التالي :

- استناد المؤتمر على القرارات الشرعية ذات الصلة كمرجعية، وخاصة قرارات (٢٤٢، ٣٣٩[١]، ١٩٤)، مع تحديد موعد زمني لتنفيذها.
- مشاركة جميع الأطراف العربية (سوريا، لبنان، فلسطين)، ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية.
- تشرف الأمم المتحدة، وتشاركها القوى الدولية الفاعلة كالاتحاد الأوروبي، روسيا، الصين، إلى جانب الولايات على عقد المؤتمر[٢].
- ضمان الترابط بين مسارات ومراحل الحل، بما يعني ربط إبرام أي اتفاق بالتطبيق الفعلي المتزامن لقرارات الشرعية الدولية.
- ربط استئناف المفاوضات بالتزام إسرائيل بتطبيق القرار (٢٤٢) على الأرض الفلسطينية والعربية المحتلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، والتزام جميع الأطرف بدعم حق م.ت.ف، في تمثيل الشعب الفلسطيني على مائدة المفاوضات بوفد موحد.

٤- أن مصير العلاقات بين دول المنطقة مرهون بإنجاز الانسحاب الإسرائيلي الكامل من ١٩٦٧م، وحق تقرير المصير[٣].

٥- التأكيد على أن مسألة إعلان دولة فلسطين وسيادتها على أراضيها في الضفة بما فيها القدس وغزة حتى حدود ١٩٦٧م هو حق سيادي فلسطيني، لا يخضع للتفاوض أو النقض، فالدولة والسيادة ليست قضايا مفاوضات، بل هي خيار فلسطيني محض يجري إقراره فور توفر الشرط الداخلي الفلسطيني، المتمثل بالإجماع الوطني على توقيته[٤].

---

(١) قرار ٣٣٩ : أصدره مجلس الأمن بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣م، أكد فيه على التوقف الفوري عن جميع أنواع إطلاق النار، وعن الأعمال العسكرية كافة، ويحث على عودة قوات الجانبين إلى المواقع التي تحتلها لخطة سريان وقف إطلاق النار، وطلب من الأمين العام اتخاذ الإجراءات نحو الإرسال الفوري لمراقبين للأمم المتحدة للأشراف على مراعاة وقف إطلاق النار بين قوات كل من إسرائيل وجمهورية مصر العربية، مستخدما لهذا الغرض الأفراد التابعين للأمم المتحدة الموجودين في الشرق الأوسط. (مؤسسة الدراسات الفلسطينية : قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي-الإسرائيلي ١٩٤٧-١٩٧٤م،ج١، ص٢١٠).

(٢) قيس عبد الكريم وآخرون : السور الواقي، ص٤١.

(٣) فهد سليمان : النظام الإقليمي الجديد، (الطريق الوعر)، ص١٥١.

(٤) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : في ظلال الواي ٢، ص٤٣.

في المقابل أوضحت الجبهة الديمقراطية أن كل المشاريع المطروحة للتفاوض كانت تتم وفق الشروط الإسرائيلية المتمثلة بـ[١] :

١- أن تكون المفاوضات مع شخصيات من الضفة وغزة؛ لأن المفاوضات حول الحكم الذاتي لسكان الضفة وغزة.

٢- أن لا تشمل أي شخصية من القدس.

٣- أن لا تشمل أي شخصية من المجلس الوطني.

٤- أن يكون دور م.ت.ف سري.

٥- وقف الانتفاضة الأولى.

٦- العمل على الفصل بين علاقة الأقطار العربية بالقضية الفلسطينية.

وحذرت الجبهة من استمرار التفرد بالقرار التفاوضي من قبل الفريق المفاوض[٢]، ودعت الجبهة منذ أواخر القرن العشرين ومطلع العقد الأول من القرن الواحد والعشرين إلى وضع مجموعة من الضوابط على العملية التفاوضية، تمثلت بالتالي :

١- أن المفاوضات مطلب وليس ضرورة، وإن كان لا بد منها فيجب أن تتضمن[٣] :

- إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة.
- تحرك هذه الدولة وحكومتها المؤقتة على الصعيد الدولي لعقد مؤتمر دولي على أساس قرارات الشرعية الدولية.
- الاحتفاظبخيار الكفاح المسلح باعتباره حق مشروع للشعب الفلسطيني تكفله الشرعية الدولية.

٢- اقترحت الجبهة عام ١٩٩٩م رد تكتيكي عملي على سياسة إسرائيل تتمثل بـ[٤] :

- إعلان تعليق المفاوضات القائمة على أساس أوسلو وتجميد الالتزامات المفروضة على الجانب الفلسطيني.
- وقف التنسيق الأمني مع إسرائيل.
- الإصرار على وقف مصادرة الأراضي والاستيطان.
- الكف عن سياسة تهويد القدس كشرط لا غنيً عنه لاستئناف المفاوضات.

---

(١) نايف حواتمة : نايف حواتمة يتحدث، المحاور، عماد نداف، ص١٩٩-٢٠٠.

(٢) إصدارات الجبهة الديمقراطية : بلاغ سياسي صادر عن المكتب السياسي للجبهة٢٠٠٨م، ص١٤.

(٣) حياة عياد : اليسار الفلسطيني بعد أوسلو، رسالة ماجستير غير منشورة، ص٤٩.

(٤) تيسر خالد. فهد سليمان : المرحلة الانتقالية على أبواب عامها الأخير، (خمس سنوات على اتفاق أوسلو)، ص٣١.

٣- الانسحاب الفوري للوفد الممثل عن الشعب الفلسطيني من طاولة المفاوضات التصفوية؛ لأنه لا يمثل الجماهير الفلسطينية، ولا يحمل صفة الشرعية الفلسطينية.

٤- تصعيد الانتفاضة والحفاظ عليها بوصفها الجوهرة الثمينة حتى تحقق الحرية والاستقلال.

٥- دعم المطاردين، وإفساح المجال أمامهم للقيام بواجبهم، فخيار الجهاد هو العامل الإستراتيجي والوحيد لتحرير فلسطين.

٦- دعوة المؤسسات الدولية والحقوقية للوقوف أمام مسئولياتها تجاه الشعب الفلسطيني(١)، وأن تتم المفاوضات برعاية دولية موسعة تكفل إشرافاً متوازناً(٢).

٧- تفعيل الحوار الوطني وصولاً للإجماع على المفاوضات، القائمة على التكافؤ في العلاقات الوطنية عن طريق تفعيل مؤسسات م.ت.ف(٣).

٨- نقل العملية التفاوضية من يد السلطة الفلسطينية -لأنها سلطة على جزء من الأرض والشعب- إلى منظمة التحرير الائتلافية(٤).

٩- ما يتعلق بمفاوضات الوضع الدائم نادت الجبهة بتحقيق الشروط التالية :

- الإقرار المشترك بأن قضايا الوضع الدائم هي قضايا مصيرية، ولا يجوز لأي طرف أن ينفرد بالبت فيها، ولا يجوز لأي طرف أن يدير ظهره لها لأي اعتبار كان.
- ضرورة التأكيد على الفصل الكامل بين قضايا واستحقاقات المرحلة الانتقالية؛ لأن الدمج بين المرحلتين يعطي إسرائيل فرصة الضغط على الموقف الفلسطيني بشأن قضايا الوضع الدائم، وعملية الفصل تحتاج إلى وحدة وطنية على المنهج والأسلوب الذي تدار به العملية التفاوضية.
- ضرورة التحديد الواضح والمعلن في وثيقة إجماع وطني، يبين الحدود الدنيا التي لا يجوز تجاوزها في أي اتفاق وهي :
  - إنهاء البنية الاستيطانية عملاً بقرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥ لعام ١٩٨٠م.
  - إبطال الضم الإسرائيلي للقدس العربية عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٥٢ لعام ١٩٦٧م، ورقم ٤٧٨ لعام ١٩٨٠م، والجلاء التام عنها، وعودتها للسيادة الفلسطينية باعتبارها العاصمة.
  - التمسك بحقوق اللاجئين وفقاً لقرار (١٩٤).

---

(١) سامي جبر : بيانات ووثائق الجبهة الديمقراطية ١٩٨٧-٢٠٠٢م، (إصدارات الجبهة الديمقراطية والشعبية وحماس والجهاد)، بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٩٢م، ص١٠.

(٢) نايف حواتمة : أوسلو والسلام الآخر المتوازن، ص١٤٣.

(٣) نايف حواتمة : اليسار العربي "رؤيا النهوض الكبير"، ص٢٣١.

(٤) نايف حواتمة : أبعد من أوسلو... فلسطين إلى أين؟، ص٣٢-٣٣.

- الاعتراف بحق الشعب في تقرير المصير بما يعني الاستقلال، واستعادة السيادة الكاملة على أرض الضفة، القدس، غزة(١).

- اعتماد نهج تفاوضي حازم، يتمسك بالثوابت الأساسية ويركز عليها، ويبتعد عن التلهف على المكاسب الصغيرة.

- الالتزام بالدعوة إلى استفتاء للشعب الفلسطيني، على أي اتفاق يمكن التوصل إليه، فالمفاوضات معركة تتطلب استجماع عناصر القوة الفلسطينية في جميع الميادين، وذلك يتطلب :

- تصعيد وتيرة الحركة الجماهيرية المناهضة للاحتلال، والاستيطان داخل الوطن، واستنهاض طاقات الشعب في الشتات دفاعاً عن حق العودة.
- توفير أجواء الثقة والاحترام المتبادل التي تسمح بالحوار الوطني الشامل بين جميع القوى(٢).

- الابتعاد عن الاستقطاب الثنائي، الذي يعمل على شق وحدة الجسم التفاوضي، لذلك دعت الجبهة جميع القوى للانضمام إلى لجنة المفاوضات العليا التي شكلتها م.ت.ف(٣).

- أي نهج تفاوضي يجب أن يستند إلى ركيزتين(٤) :
  - التمسك بخيار المقاومة.
  - تصعيد النضال الجماهيري ضد الاحتلال والاستيطان.

١٠- التحرك على الصعيد العربي؛ لضمان دعم الدول العربية للخيار الوطني الفلسطيني؛ لاستعادة سيادته، وعقد قمة عربية شاملة تعيد بناء التضامن العربي، وتضمن التنفيذ الدقيق لقرارات قمتي القاهرة، ووقف التطبيع مع إسرائيل طالما أن الأراضي الفلسطينية والسورية محتلة، وأخرى لبنانية، والعمل على المقاطعة العربية الشاملة لإسرائيل، والضغط على الولايات المتحدة الأمريكية؛ لإنهاء تحيزها لإسرائيل.

---

(١) نايف حواتمة : أوسلو والسلام الآخر المتوازن، ص١٤٣.. قيس عبد الكريم. فهد سليمان : في ظلال الوادي٢، ص٤٣-٤٤. سامي جبر : بيانات ووثائق الجبهة الديمقراطية ١٩٨٧-٢٠٠٢م، (كيف نواجه استحقاقات مفاوضات الوضع الدائم بصف فلسطيني موحد)، ص٢٣١-٢٣٢.

(٢) سامي جبر : بيانات ووثائق الجبهة الديمقراطية ١٩٨٧-٢٠٠٢م، (كيف نواجه استحقاقات مفاوضات الوضع الدائم بصف فلسطيني موحد)، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩م، ص٢٣٢.

(٣) إصدارات الجبهة الديمقراطية : انتقاد الدعوات إلى مفاوضات سرية وخيار الدولة المؤقتة، بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٨م.

(٤) الكونفرنس الرابع : مفترق طرق بعد غزة ٢٠٠٥م، ص٢٤.

١١- التحرك على الصعيد الدولي بهدف تأمين الدعم للخيار الوطني الفلسطيني بإعلان استعادة السيادة المعطلة، إنقاذاً للشق الثاني من قرار ١٨١ باعتباره المخرج الوحيد لإنقاذ جهود السلام، والضغط على إسرائيل لحملها على وقف تجاوزاتها، والاستجابة لمتطلبات السلام[١].

١٢- الترابط بين حلقات النضال الشعبي وصولاً إلى فلسطين الديمقراطية، التي يعيش فيها العرب والإسرائيليين اليهود[٢]، وتوقف المفاوضات حتى يتم إيقاف العدوان الإسرائيلي، ورفع الحصار عن غزة، وإيقاف الاستيطان[٣].

١٣- تصليب الجبهة الداخلية، وذلك يقتضي معالجة الفجوة بين السلطة والشعب، وإزالة التوتر خاصة بعد تفردها في القرار، وإرساء الديمقراطية، وحل جميع المشاكل كالتالي[٤] :

- تكريس الديمقراطية، واحترام الحريات العامة وحقوق الإنسان، وإطلاق سراح المعتقلين في سجون السلطة، وضمان حرية الرأي، والصحافة والتعددية السياسية.
- التأسيس لنهضة تنموية مستقلة لتحقيق السيادة والاستقلال.

١٤- أي مفاوضات بشأن ترتيبات انتقالية مؤقتة يجب أن تضمن حق الشعب عبر انتخابات ديمقراطية حرة، في السيطرة على أرضه ومياهه وموارده الأخرى[٥].

١٥- ربط الانتفاضة الثانية بالأهداف الوطنية الفلسطينية، وضرورة التنسيق بين كافة القوى السياسية بمختلف اتجاهاتها في أراضي ١٩٤٨م، من أجل الاعتراف بحقوقها القومية في المساواة، والتصدي لسياسة التمييز العنصري، وتفعيل دورها من أجل الضغط على إسرائيل لإنهاء الاحتلال[٦].

ثم وضعت الجبهة إستراتيجية لتفعيل وحدة الصف العربي، والتنسيق بين أطرافه تجاه المفاوضات تمثلت بالتالي :

١- التزام جميع الأطراف العربية لضمان الترابط بين مسارات الحل ومراحله، وربط إبرام اتفاق بشأن علاقات السلام بالتطبيق الفعلي المتزامن لقرارات الشرعية الدولية، القاضية بالانسحاب الإسرائيلي الكامل على جميع الجهات، وضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني[٧].

---

(١) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسار، ص٤٠.

(٢) نايف حواتمة : اليسار العربي "رؤيا النهوض الكبير"، ص١١٠.

(٣) المصدر السابق، ص٨٩.

(٤) صالح زيدان : الجبهة الديمقراطية، (ناهض زقوت : الندوة الفكرية)، ص٥٧٥.

(٥) صالح زيدان : نحو استراتيجية فلسطين جديدة في مقاربة عملية السلام، (الطريق الوعر)، ص٣٩.

(٦) قيس عبد الكريم وآخرون : السور الواقي، ص٤١.

(٧) صالح زيدان : نحو استراتيجية فلسطين جديدة في مقاربة عملية السلام، (الطريق الوعر)، ص٣٩-٤٠.

٢- ربط استئناف المفاوضات متعددة الأطراف بانجاز تقدم جوهري في المفاوضات الثنائية، والتزام جميع الأطراف العربية بدعم حق م.ت.ف في تمثيل الشعب الفلسطيني، على مائدة المفاوضات بوفد موحد يشمل القدس(١).
٣- أن أية ترتيبات انتقالية لا تشكل قاعدة صالحة لإقرار السلام في المنطقة، وأن مصير العلاقات بين دول المنطقة مرهون بإنجاز الانسحاب الإسرائيلي الكامل، وحق تقرير المصير.
٤- إصدار إعلان عربي مشترك يؤكد الالتزام بهذه الأسس، وإيجاد آلية فعالة دائمة للتنسيق بين الأطراف العربية المعنية بالسلام(٢).

يلاحظ انشغال الجبهة الديمقراطية بصياغة مقترحات تنطوي على تفصيلات كثيرة، إلا أن كل هذه التفصيلات تندرج في سياق الأطر التي حددتها اتفاقيات التسوية السياسية، والمؤسسات التي نتجت عنها، إضافة إلى أن معظم مطالباتها من الغير لان يقوم بها، وليس برنامج عمل تنتهجه الجبهة في ممارستها.

وبينت الجبهة عام ١٩٩٩م ردة الفعل الإسرائيلية تجاه مبادرات وإستراتيجيات الجبهة بأنها تمثلت بمحورين(٣) :
١- العدوان العسكري لإعادة احتلال مناطق السلطة الفلسطينية، لكن الجبهة اعتبرت تلك الخطوة في صالح الشعب الفلسطيني؛ لأنها ستفتح ملف القضية الفلسطينية، خاصة فيما يتعلق باستقلال فلسطين، وفي الوقت نفسه إسرائيل لم تنجح في حل القضايا مع الشعب الفلسطيني بالأسلوب العسكري، ودليل ذلك اندلاع انتفاضة الأقصى.
٢- الحصار والإغلاق الاقتصادي، إلا أن الحصار كان سيفاً ذا حدين، خاصة إذا تمت مواجهته بجبهة وطنية عريضة فلسطينية متحدة، فمن الطبيعي أن الجانب الفلسطيني قد يتضرر، وستتأثر مصالح جميع الفئات سلباً، غير أن حجم التبادل التجاري بين فلسطين وإسرائيل يصل إلى ثلاثة مليارات دولار، وهي عبارة عن صادرات إسرائيلية إلى الأسواق الفلسطينية، فغزة والضفة هي ثاني أكبر سوق للصادرات الإسرائيلية بعد السوق الأمريكي، وبذلك قد تتضرر القطاعات الاقتصادية الإسرائيلية، مما يدفعها للضغط على حكومتها للدفاع عن مصالحها؛

(1) Qais Abdel Karim. Fahed Suleiman: The Democratic Front for the Liberation of Palestine (DFLP) EMERGENCE AND ITINERARY 1969–2007, P. 40.

(٢) صالح زيدان : نحو استراتيجية فلسطين جديدة في مقاربة عملية السلام، (الطريق الوعر)، ص٣٩-٤٠.

(٣) قيس عبد الكريم. تيسير خالد : في قضايا إعلان السيادة الوطنية، (الدولة المستقلة والسيادة الوطنية)، ص١٨٦-١٨٧.

لأنها بذلك ستخسر الأسواق الفلسطينية، ومن ثم ستتراجع علاقات إسرائيل الاقتصادية مع عدد من الدول العربية، وعدد من دول العالم.

إجمالاً "تعتبر المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية واحدة من أطول وأعقد عمليات التفاوض التي جرت على مر العصور، فلم تشهد قضية أو صراع ما شهدته من تعقيد ومداولات، ورغم ذلك لا تستطيع حل الصراع"(١).

ثم قدمت الجبهة الديمقراطية في عام ٢٠٠٣م استراتيجية بديلة عن المفاوضات شملت فيها المحاور الرئيسة المتمثلة بـ(٢) :

١- تحديد الموقف الفلسطيني تجاه مفاوضات الوضع الدائم.
٢- تحديد قضايا العمل المشترك في مجابهة الاحتلال.
٣- الاهتمام بقضية اللاجئين.
٤- الاهتمام بقضايا المجتمع والسلطة الفلسطينية.
٥- إعادة بناء مؤسسات م.ت.ف على أسس ديمقراطية.

وأوضح "معتصم حمادة" أن الدرس المستفاد من المفاوضات يتمثل بأن الحل بيد الشعب، فالحديث مع الشارع الفلسطيني هو الحل، فمن خلال المقاومة الشعبية يتم النصر السياسي، ويجب استغلال القوة الشعبية باعتبارها الطريق الأقصر للخلاص الوطني(٣).

يبدو مما سبق أن فكر الجبهة السياسي مر بمراحل متباينة، حيث أيدت المفاوضات من حيث المبدأ، واستعدت للمشاركة في مؤتمر مدريد، ولكن مع شروط مدريد، وخاصة منع مشاركة القدس في المفاوضات رفضت المشاركة، ووضعت شروط لمشاركتها، وفي الوقت نفسه انشقت فدا عنها بقيادة "ياسر عبد ربه"، على خلفية المشاركة في المؤتمر، ربما ذلك الأمر ما دفعها للإصرار على رفض المفاوضات، واعتبرت أن المفاوضات تجري بناءً على شروط أمريكية-إسرائيلية، ثم ترسخ موقفها الرافض مع إجراء مفاوضات أوسلو، وقدمت مجموعة من الشروط الواجب توافرها في أية مفاوضات، باعتبارها ثوابت فلسطينية، لا يمكن تجاهلها، ذلك يمثل موقف الجبهة كمسار سياسي فكري نظري.

---

(١) أشرف دحلان : الخيار الإقليمي التسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، ص١١٧.

(٢) قيس عبد الكريم وآخرون : القبضة المثقوبة، ص١٦٢.

(3) M0atasem Hamadeh: popular Resistance is the solution, 2013.

ثانياً : الأهداف الأمريكية–الإسرائيلية من المفاوضات من وجهة نظر الجبهة الديمقراطية:

أدانت الجبهة الديمقراطية الولايات المتحدة عبر بيان لها بتاريخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١م؛ لاستبعادها حضور م.ت.ف من طاولة مفاوضات مدريد، واقتصارها على تمثيل الشخصيات، من الضفة وغزة دون القدس والشتات، ودون أي علاقة معلنة مع م.ت.ف، بل الوفد الأردني من يمثل فلسطين، وهي بذلك تكون قد سعت إلى تحقيق التالي[١] :

- النيل من المكانة التمثيلية لـ م.ت.ف، ومن الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني.
- تحديد سقف الحل الفلسطيني في مرحلته الأولى في نطاق حل مشكلة سكان الضفة وغزة، في إطار الحكم الذاتي.

وأوضحت الجبهة الديمقراطية في التسعينيات من القرن العشرين أن إسرائيل كانت تفاوض مع الجانب الفلسطيني بهدف مد نفوذها نحو الشرق الأوسط، وليس فقط فلسطين[٢]، وأن "الإسرائيليين امتلكوا على الدوام إستراتيجية تفاوضية، ولم يغب عن أدائهم التفاوضي التزامهم بحدود الهامش الذي رسمت صفاته عقيدة الحركة الصهيونية العنصرية، في حين افتقد المفاوض الفلسطيني أبسط مبادئ الاستراتيجية التفاوضية، ومارس سياسات، وقدم تنازلات مجانية، افتقدت أدنى أشكال الإجماع حتى داخل مدريد الذي سريعاً ما تشظى على أبواب أوسلو، وذهب الشعب ضحية فئة مارست الإدمان في مفاوضات ظلامية من خلف الشعب ومؤسساته، وقواه الوطنية"[٣].

بناءً على ذلك بينت الجبهة أن المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود، وباتت تشكل غطاء لسياسة توسيع الاستيطان، والتهويد الإسرائيلي، وفي المقابل لم ينجح الطرف الفلسطيني المفاوض في إخراج المفاوضات من مسارها العقيم، لصالح مسار بديل، يستجيب لبعض تطلعات الحالة الفلسطينية، بل أغلق الطريق أمام مشروع الدولة الفلسطينية[٤].

وفي المقابل حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على الاستفراد بالقضية الفلسطينية، دون تدخل للأمم المتحدة بهدف :

١– فرض الشروط الإسرائيلية على العملية التفاوضية[٥].

---

(١) بيان صادر عن الجبهة الديمقراطية : موقف الجبهة الديمقراطية من تشكيل الوفد الفلسطيني للمفاوضات، بتاريخ ١٩٩١/٣م.

(٢) قيس عبد الكريم. تيسير خالد : في قضايا إعلان السيادة الوطنية، (الدولة المستقلة والسيادة الوطنية)، ص١٨٢.

(٣) نايف حواتمة : في البدء كانت فلسطين وستبقى فلسطين "التضامن مع اليهود "الإسرائيليين"، يكون بتخليصهم من عنصريتهم، مركز الإعلام والمعلومات "وثيقة١٣"، ص٥٦–٥٧.

(٤) فهد سليمان وآخرون : استراتيجية دفاعية للقطاع، ص٢٢.

(٥) قيس عبد الكريم وآخرون : السور الواقي، ص٩.

٢- إقامة نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط بين إسرائيل والدول العربية، مرتكز على ثلاث محاور وهي[١] :

- التطبيع الشامل.
- إقامة نظام متكامل للأمن الجماعي.
- حل مسألة اللاجئين على قاعدة التوطين والتأهيل.

٣- تفشي ميول الاستسلام في أوساط اليمين البرجوازي في م.ت.ف[٢].

٤- استبعاد مطلب الاستقلال الفلسطيني، استبعاداً مسبقاً من جدول أعمال المفاوضات.

٥- استبعاد حل مشكلة اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة، والشرعية الدولية من جدول المفاوضات الثنائية المباشرة، وتحويله إلى مسألة داخلية عربية بإحالته على جدول أعمال مفاوضات المسار المتعدد الأطراف بين الدول العربية وإسرائيل.

لتحقيق هذه الأهداف أشارت الجبهة في عام ٢٠٠٢م إلى أن وزير الخارجية الأمريكي "كولن باول" زار فلسطين، وبدأ ببلورة المضمون الأمريكي عبر مشروع إعادة بناء مؤسسات السلطة، وجرى التركيز على النقاط التالية[٣] :

١- توزيع صلاحيات الرئيس، وتحويلها إلى عدة أشخاص كوسيلة جديدة لتمرير مخطط القيادة البديلة الذي يقابل برفض شعبي ووطني.

٢- توحيد أجهزة الأمن في جهاز موحد بقيادة موثوقة، وبوظيفة محددة وهي "عملية السلام" أي قمع المقاومة.

٣- إعادة بناء جهاز التربية والتعليم بما ينسجم مع وظيفة "إشاعة ثقافة السلام".

٤- إعادة هيكلية الجهاز الإعلامي بما يراعي مطلب "وقف التحريض".

٥- إعادة تنظيم المؤسسة المالية للسلطة تحت عنوان "الشفافية"، بما يضمن منع "بنية الإرهاب"، والتحكم من خلالها بالاتجاهات السياسية الاقتصادية.

وأشار "حواتمة" إلى استغلال إسرائيل والولايات المتحدة الانقسام الفلسطيني بعد أوسلو، وغياب الوحدة بين الشعوب العربية، وبين الصف الفلسطيني، فعملت على : تكثيف تهويد القدس، والاستعمار الاستيطاني في الضفة، وتشجيع حروب السور الواقي على الضفة، وإعادة احتلالها

---

(١) فهد سليمان : النظام الإقليمي الجديد، (الطريق الوعر)، ص٥.

(٢) المصدر السابق، ص١٢٩.

(٣) إصدارات الجبهة الديمقراطية : مشروع الإصلاح الوطني والتغيير الديمقراطي٢٠٠٢م، ص٩.

٢٠٠٢م، بهدف فرض الشروط الإسرائيلية على المفاوضات المباشرة وغير المباشرة في الضفة وغزة[١].

يظهر مما سبق أن الجبهة الديمقراطية ألقت مسئولية الإخفاق الفلسطيني في المفاوضات على الجانب الفلسطيني المتحكم بالمفاوضات، إضافة إلى براعة الجانب الفلسطيني، في ظل الدعم الأمريكي.

ثالثاً : تقييم الجبهة الديمقراطية للمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية :

بينت الجبهة منذ أن انطلقت المفاوضات مع الإسرائيليين في مدريد ١٩٩١م، اصطدمت بقضية الاستيطان الإسرائيلي، وتراوحت المفاوضات مكانها بين وفد فلسطيني متمسك بأرضه، وتدعمه حركة شعبية، على شكل انتفاضة، تعمَ الأرض المحتلة، وبين وفد إسرائيلي بات محشورا بين انتفاضة شعبية، ولكن على يد أفراد من القيادة الفلسطينية تجاوزوا شرعية الهيئات وصلاحياتها، وفتحوا قناة سرية، مثلت بالتفاوض، دون شرط وقف الاستيطان، وهو الأمر الذي وفر للوفد الإسرائيلي فرصة مزدوجة : **الأولى** الاستخفاف بالوفد الرسمي في واشنطن١٩٩١م، و**الثانية** اللعب على ازدواجية الدور الفلسطيني؛ لفرض إرادته على القناة السرية، التي أنتجت اتفاق أوسلو فيما بعد[٢].

ومن جانب آخر سعت إسرائيل إلى تحسين علاقتها بدول العالم، وخاصة الدول العربية لتصعد في سلم المفاوضات، وبالوقت نفسه تخلت إسرائيل علانية عن فكرة الدولة الكبرى، ولم يعد شعار "من النيل إلى الفرات" ممكناً بعد أن استسلمت لفكرة المفاوضات على قاعدة الأرض مقابل السلام[٣].

وانتقدت الجبهة مفاوضات بيكر عام ١٩٩١م عبر جولاته الثلاث، في الشرق الأوسط استعداداً لعقد مؤتمر السلام –مدريد–، والحوار مع م.ت.ف، حيث تمت الجولة الأولى في مقر القنصلية الأمريكية بالقدس، وتشكل الوفد الفلسطيني من فتح، الجبهة الديمقراطية، الشعبية، حزب الشعب، إضافة إلى عدد من الشخصيات، حيث قدم بيكر في جولاته المقترحات التالي[٤] :

١- جلسة افتتاحية بين الولايات والاتحاد السوفيتي، في حين الأمم المتحدة كانت مراقب صامت.
٢- الإطار التفاوضي دار حول القرارين (٢٤٢-٣٣٨)، والأرض مقابل السلام.
٣- لا ربط بين مسارات المفاوضات والحلول.

---

(١) نايف حواتمة : اليسار العربي "رؤيا النهوض الكبير"، ص٤٨.

(٢) بيان صادر عن الجبهة : معتصم حمادة.. مالنا ولهذه المفاوضات، بتاريخ٢٠١٤/١/٢٣م.

(٣) أشرف دحلان : الخيار الإقليمي التسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، ص١١٩.

(٤) نايف حواتمة : نايف حواتمة يتحدث، المحاور، عماد نداف، ص٢٠٣.

٤- المفاوضات مرحلة واحدة على المسارات الأردنية والسورية واللبنانية، أما المفاوضات على المستوى الفلسطيني الإسرائيلي نوقشت كالتالي :

أ- المفاوضات على مرحلتين :

- المرحلة الأولى : حول الحكم الذاتي لسكان الضفة والقطاع، استناداً على اتفاقية كامب ديفيد، ولمدة خمس سنوات.
- المرحلة الثانية : حول الحل الدائم، وتبدأ بعد السنة الثالثة من الحكم الذاتي، وتنتهي بسقف السنوات الخمس، ويتم على أساس قرار مجلس الأمن (٢٤٢).

ب- يتم التمثيل الفلسطيني بشخصيات من الضفة والقطاع على أن لا يكونوا من المجلس الوطني الفلسطيني، ولا أحد من القدس، ولا من الشتات، وعلى أن يكون الوفد الفلسطيني في إطار وفد أردني فلسطيني.

ت- لا مكان لقضية اللاجئين على مائدة المفاوضات الثنائية.

ث- الحدود، القدس، اللاجئون، الاستيطان، المياه، السيادة على الأرض، السيادة السياسية قضايا تم ترحيلها إلى مفاوضات المرحلة الثانية (الحل الدائم).

وعلى المستوى الفلسطيني ارتكزت العلاقة مع إسرائيل على المفاوضات، دون أن ترتكز المفاوضات على عناصر القوة الضرورية، التي تسهم في إحداث توازن نسبي بين أطراف التفاوض، "بل جرت حرب المفاوضات في غرفة بمعزل عن الهيئات والمؤسسات الرسمية والمعنية، وتحديداً في منظمة التحرير، وبمعزل عن الرأي العام، وارتدى المفاوض الفلسطيني ثوب الإمبراطور، وزين له المطبخ السياسي الثوب، والعرض، والموكب، في مشهد عبثي، وبالمقابل لم يمنع إسرائيل من مضاعفة نشاطاتها الاستيطانية، ومضاعفة أعداد المستوطنين، ومن مواصلة سياسة التهديد، والتطهير العرقي خاصة في القدس"(١).

يلاحظ مما سبق أنه على الرغم أن الجبهة إحدى فصائل م.ت.ف إلا أنها مارست النقد من داخلها، دون أن يشكل ذلك النقد انشقاق عنها، مما يعكس أمور عدة منها سياسة تقبل الآخر، أو المصالح المتبادلة، أو المصلحة الحزبية.

وأوضح "حواتمة" أن ما تقوم به السلطة من مفاوضات سيؤدي لحل لن يكون متوازن مع الاحتلال، بل يتوافق معه، ولا يؤدي إلى مواجهة؛ الأمر الذي دفع الجبهة الديمقراطية إلى رفض ذلك، والدعوة إلى الأخذ بقرارات الشرعية الدولية(٢).

---

(١) قيس عبد الكريم وآخرون : إستراتيجية فلسطينية بديلة، ص١٢٩.

(٢) نايف حواتمة : الأزمات العربية في عين العاصفة، ص٢١٤.

بينت الجبهة أنها لم تعارض مسيرة التفاوض للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي في ظل تمثيل م.ت.ف للشعب الفلسطيني، ولكن على اعتبار أن القدس جوهر المفاوضات، وبناءً على ذلك شاركت الجبهة مع الوفد الفلسطيني المفاوض في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩١م، في التحضير لمؤتمر مدريد، لكنها أعلنت تعليق المشاركة بعد الجولة الثالثة؛ لأنها اعتبرت المفاوضات لصالح إسرائيل، ووفق شروطها، وعملت على استقطاب نصف مليون توقيع في مناطق اللجوء ضد المفاوضات، وضد الشروط التي أقرها المجلس الوطني في أيلول/سبتمبر ١٩٩١م[١].

وسجلت الجبهة مجموعة من الملاحظات والانتقادات على مفاوضات مدريد أهمها[٢] :

١– الائتلاف الوطني لا يمثل وحدة الشعب في الداخل والخارج بما فيها القدس، وأن تشكيله ينسجم مع المعايير الأمريكية – الإسرائيلية، ويشكل خروج عن قواعد الإجماع، بناءً على ذلك دعت الجبهة إلى الحضور المتكافئ لـ م.ت.ف، من خلال وفد يشمل الداخل والخارج والقدس؛ لتصويب مسار عملية السلام، ودحر مشروع الحل الأمريكي.

٢– القدس والاستيطان : واصلت الجبهة إصرارها على وقف الاستيطان، خاصة في القدس، وإلا وقف المفاوضات.

٣– الدفاع عن الانتفاضة : خشيت الجبهة من أن تضغط المفاوضات على الانتفاضة تحت ستار "إجراءات بناء الثقة"، وما يزيد خوفها وجود أصوات انهزامية تؤيدها، وبناءً على ذلك سعت الجبهة إلى تعبئة قواها، وتوسيع تحالفاتها على قاعدة برنامج يستنهض الانتفاضة ويجددها، فالانتفاضة لم تندلع من أجل الحكم الذاتي، بل من أجل الجلاء الكامل.

٤– ترابط مراحل الحل : أن الخطة الأمريكية – الإسرائيلية لحل القضية الفلسطينية قائمة على مرحلتين ترفض الربط بين المرحلتين، وذلك يعني أن السيادة على الضفة وغزة والقدس سوف تجري على ظروف تطبيع العلاقات العربية – الإسرائيلية، مما يعطي إسرائيل ميزة استمرار الاحتلال، وتجريد فلسطين من أية وسائل للضغط على الاحتلال بهدف الجلاء، وتقرير المصير وعلى أثر ذلك نادت الجبهة بضرورة ارتباط أي اتفاق على التسوية بالتزام إسرائيلي واضح، ومضمون دولي بالانسحاب الكامل، وفقاً لجدول زمني محدد.

٥– ترابط مسارات الحل : إن إصرار واشنطن وتل أبيب على رفض الربط بين مسارات الحل ثلاثي الجانب (إسرائيل، دول الطوق، فلسطين)، هو في جوهره إصرار على تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية بمعزل عن حل قضية الأرض والحقوق الفلسطينية.

---

(١) نايف حواتمة : اليسار العربي "رؤيا النهوض الكبير"، ص٢١٥.

(٢) صالح زيدان : من مؤتمر مدريد وانطلاق العملية التفاوضية، (الطريق الوعر)، ص١٩–٢٢.

٦- مسألة اللاجئين : إن مفاوضات مدريد تضع قضية اللاجئين في نطاق المفاوضات المتعددة الأطراف بين الدول العربية وإسرائيل، مما يؤدي إلى تجزئة القضية، ويحدد مسبقاً مضمون الحل بعيداً عن قرار (١٩٤) ضمن سقف التوطين والتأهيل.

إضافة إلى اتسام المفاوضات بين قيادة م.ت.ف وبين الشخصيات بالشكل غير المرئي، إضافة إلى إصرار الجانب الأمريكي على صيغة كامب ديفيد(١).

وعلى مستوى مفاوضات أوسلو ١٩٩٣م نقدتها الجبهة بأنه يسودها الغموض والالتباس، والتجزئة إلى قضايا، وموضوعات متفرعة، مما أضعف الإطار الموحد الذي يدمج مختلف روافد الحركة الجماهيرية في مجرى رئيسي واحد(٢).

وأوضحت الجبهة جوانب الالتباس والغموض فيما يلي :

١- إن المفاوضات تناولت قضايا الوضع الدائم كعناوين فقط (القدس، المستوطنات، اللاجئين، الحدود، العلاقات الخارجية...).
٢- الإشارة إلى قراري مجلس الأمن (٢٤٢-٣٣٨)، في موضعين، في مقدمة الاتفاق على اعتبار أن الغاية من المفاوضات الوصول إلى حل يقوم على أساس القرارين، وإلا أنها لم تشترط تطبيق القرارين، بل على حل يناسبهم، وبالتالي المفاوضات ستحدد مضمون هذين القرارين.
٣- إن مضمون المفاوضات غير محدد، فهي تكتفي بـ "المفاوضات المؤدية إلى حل دائم...".
٤- تحديد سقف الابتداء بمفاوضات الوضع الدائم "ستبدأ في أقرب وقت ممكن قبل ٤ أيار/مايو ١٩٩٩م"، دون تحديد موعد الانتهاء منها.
٥- تحديد مدة "السلطة الفلسطينية للحكم الذاتي" بألا تتجاوز الخمس سنوات، ابتداءً من ٤ أيار/ مايو ١٩٩٤م وحتى ٤ أيار/مايو ١٩٩٩م، مع إغفال تاريخ الابتداء بالصيغة التي سوف تقرر الحل الدائم، وبذلك ستسمح لسلطة الحكم الذاتي أن تستمر لأكثر من خمس سنوات.
٦- لم يربط بين قضايا المرحلتين (الوضع الدائم) و(الفترة الانتقالية)، فكلا منهما له قضاياه المحددة، إلا أن المفاوضات نقلت قضية المياه من المرحلة الانتقالية إلى مفاوضات الوضع الدائم، فرغم انتماء المرحلتين وقضاياهم إلى اتفاق واحد، إلا أن العلاقة بينهما ضعيفة؛ ويرجع ذلك للأسباب التالية(٣) :
   - قضايا كل مرحلة مستقلة تماماً عن الأخرى.
   - العلاقة الزمنية غير ملزمة بين المرحلتين، فهناك تعاقب زمني، وليس ترابطاً موضوعياً.

---

(١) نايف حواتمة : نايف حواتمة يتحدث، المحاور عماد نداف، ص٢٠٤.
(٢) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : في ظلال الوادي ٢، ص٣٩.
(٣) قيس عبد الكريم وآخرون : القبضة المثقوبة، ص١٦٥-١٦٦.

- المرحلة الانتقالية تفتقر إلى المرجعية الشرعية الدولية، وهناك نص واحد فقط بالقرارين (٢٤٢–٣٣٨) باعتبارهما كأساس للحل فقط، وبالتالي يكون الرابح الوحيد من المفاوضات هي إسرائيل، فقد حققت العديد من المكاسب على حساب الحقوق الوطنية.

٧- أن المفاوضات حول الوضع الدائم يلي المفاوضات حول الوضع الانتقالي، بعد ثلاث سنوات من تطبيق المرحلة الانتقالية، وبذلك لا تلزم المحتل أي التزام، وتفرض في المقابل على المفاوض الفلسطيني الالتزامات، وما يدلل على ذلك اتساع عمليات الاستيطان، والضم لأجزاء واسعة من الضفة والقطاع والقدس[١].

٨- أن أسباب تعثر العملية التفاوضية ترجع لتعاظم الضغط الإسرائيلي، واتساع مطالبه الأمنية، واستمرار الاستيطان، وتفاقم الضائقة الاقتصادية، وفي ذلك يزداد جور الطبقة المتنفذة في م.ت.ف[٢].

بينت الجبهة أن السلطة قدمت التنازلات بهدف ايجاد موقعاً لها ضمن الترتيبات الإقليمية، لذلك نادت الجبهة القوى السياسية أن تسلط ضغوطها على الجماهير؛ للضغط على السلطة، وإعاقة أطماعها، وإيقاف مشروعها نحو التساوق، والتكيف مع الضغوط الإسرائيلية والأمريكية[٣].

أكدت الجبهة بناءً على ما سبق أن مفاوضات أوسلو سارت نحو طريق مسدود، فهي لم تتمكن من تطبيق قرارات الشرعية الدولية، وانتزاع الحقوق الوطنية، ويرجع ذلك إلى[٤] :

- التفاوض في لاءات باراك، والتي تمثل الإجماع القومي الإسرائيلي، وتعبر عن الطموحات الإسرائيلية التوسعية (لا للعودة لحدود ٦٧، لا للسيادة الفلسطينية الكاملة، لا لعودة اللاجئين).
- أن المفاوضات تجري في ظل شروط مجحفة، في ظل معادلة مختلة في ميزان القوى، لمصلحة العدو، فهي تسير وفق المنهج الانفرادي، واستبعاد المشاركة السياسية للقوى الوطنية، وتجاهل أفق التنسيق مع الجانب الإقليمي والعربي، وعلى أثر ذلك نجحت الولايات الأمريكية لجر الطرف الفلسطيني إلى إعلان مبادئ لا تستند إلى قراري الشرعية الدولية (٢٤٢–٣٣٨)، وتغري الطرف الفلسطيني بدولة ممزقة الأوصال، ومنزوعة السيادة مع تكريس ضم القدس، وضم الكتل الاستيطانية، والمناطق الأمنية لإسرائيل، وحل قضية اللاجئين بالتوطين.

---

(١) فهد سليمان : النظام الإقليمي الجديد، (الطريق الوعر)، ص١٢٤.

(٢) تيسر خالد. فهد سليمان : خمس سنوات على اتفاق أوسلو "المرحلة الانتقالية على أبواب عامها الأخير"، ص٨٠–٨١.

(٣) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(٤) صالح زيدان : الجبهة الديمقراطية، (ناهض زقوت : الندوة الفكرية)، ص٥٦٨–٥٦٩.

يظهر مما سبق أن الجبهة توصلت لنتيجة مفادها أن الطرف الفلسطيني هو من يقدم التنازلات، فمنذ مدريد إلى أوسلو والخاسر هو الطرف الفلسطيني، في ظل الهيمنة على المفاوضات من المستوى الفلسطيني بشريحة معينة؛ الأمر الذي يعطي شرعية لمعارضة المفاوضات، ويعكس سطحية المفاوضات في الوقت نفسه.

واعتبرت الجبهة أن المبادرة الأمريكية(١) المقدمة عام ١٩٩٨م كانت تهدف إلى(٢) :

- إعطاء نيتناهو الوقت لمواصلة فرض الوقائع الاستيطانية، وخفض سقف التفاوض الفلسطيني.
- اعاقة التحركات والمبادرات العربية والدولية الأخرى التي يمكن أن تشكل عوامل ضغط على إسرائيل.
- أن يبدي المفاوض الفلسطيني تنازلاً أكثر مما تضمنته المبادرة الأمريكية.

وأشار "حواتمة" إلى أنه نافش مع ياسرعرفات في اجتماعات القاهرة ٢٢-٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٩م، قضية الحوار الوطني عندما التقى عرفات وحواتمة بعد ست سنوات من القطيعة التي سببتها اتفاقات أوسلو، وتم الاتفاق فيما بينهم على توحيد أسس وثوابت السياسة الفلسطينية، ومحاولة مشاركة القوى الإسلامية والوطنية في الحوار؛ لبناء استراتيجية نضالية تفاوضية، وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني على قاعدة المشاركة الجماعية(٣).

وأوضحت الجبهة بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩م "أن أي دولة يمكن الوصول إليها من خلال اتفاق مع الإسرائيليين ضمن معادلة المفاوضات الإسرائيلية-الأمريكية ستكون دويلة الحكم الذاتي الموسع الذي يضع على رأسه طربوش دولة"(٤).

وبين "معتصم حمادة" أن الجانب الإسرائيلي وإلى جانبه الولايات المتحدة، حرصا على تجريد الجانب الفلسطيني من عناصر قوته كشرط للدخول في المفاوضات، وعلى الأخص العنصران التاليان(٥) :

---

(١) المبادرة الأمريكية : عقدت المبادرة الأمريكية – الفلسطينية في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر١٩٩٨م، وشكلت المحطة قبل الأخيرة من محطات التفاوض، بين السلطة الفلسطينية وحكومة نيتياهو، مما أدى إلى سلسلة من التداعيات الداخلية الإسرائيلية، في مقدمتها تفكك القاعدة البرلمانية الحكومة اليمينية، وتقريب موعد الانتخابات العامة الإسرائيلية. (أحمد قريع : مفاوضات كامب ديفيد "طابا واستوكهولم ١٩٩٥-٢٠٠٠م"، (الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق")، ص ١١٩).

(٢) قيس عبد الكريم. تيسير خالد : في قضايا إعلان السيادة الوطنية، (الدولة المستقلة والسيادة الوطنية)، ص١٧٣.

(٣) نايف حواتمة : اليسار العربي "رؤيا النهوض الكبير"، ص٢٣١.

(٤) بيان صادر عن الجبهة الديمقراطية : الانتفاضة – الوحدة الوطنية والشرعية الدولية – أعمدة الخلاص، بتاريخ ٢٠٠١/١/٢٩م.

(٥) بيان صادر عن الجبهة الديمقراطية : معتصم حمادة.. ما لنا ولهذه المفاوضات، بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٣.

- العنصر الأول : منعه من اللجوء إلى الشرعية الدولية بمؤسساتها المعروفة، والتابعة للمنظمة الدولية للأمم المتحدة (مجلس الأمن، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، اتفاقية جنيف الرابعة، محكمة العدل الدولية، محكمة الجنايات الدولية...)؛ لأنه يدرك أن صراعه في هذا الميدان خاسر، فوجود الاحتلال، والاستيطان، والسجون والمعتقلات، والممارسات اليومية للعصابات الصهيونية المسلحة في الريف الفلسطيني كلها ممارسات تدينها الشرعية الدولية وتعاقب عليها.
- العنصر الثاني : هو عنصر المقاومة الشعبية ودورها في رفع كلفة بقاء الاحتلال في الأرض المحتلة، وأشار إلى أن تجربة الاحتلال الإسرائيلي مع الانتفاضة الأولى، والانتفاضة الثانية حافلة بالدروس، التي تؤكد له استحالة أن يتفوق عسكرياً على ثورة شعبية ينخرط فيها الصغير قبل الكبير، تجذب تأييد الرأي العام العربي والإسلامي والدولي، للحقوق المشروعة لشعب فلسطين، وتعيد تقديم الصورة الإسرائيلية على حقيقتها، دولة استعمارية عنصرية تحتل شعباً وأرضاً، وتنتهك بذلك القوانين الدولية وقرارات شرعية الأمم المتحدة.

ثم دعت الجبهة عبر بيان لها بتاريخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠م "ياسر عرفات" لإيقاف المفاوضات إلى أن يتوقف تهويد القدس وتوسيع الاستيطان، والتمسك الحازم بحدود ١٩٦٧م، والقدس وعودة اللاجئين، ووقف التنازلات بشأن الحدود واللاجئين، وذلك في بداية الانتفاضة، كما طالبت الدول العربية التي تملك سفارات، وتقيم علاقات مع (دولة الاحتلال) بقطع العلاقات معها على الفور، وإغلاق السفارات، وناشدت الشعوب العربية والإسلامية لتقديم كل أشكال الدعم الملموس، والضغط على حكوماتها لاتخاذ إجراءات حقيقة وفعلية(١).

ووضعت الجبهة بتاريخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠م مجموعة من المطالب "لياسر عرفات" تمثلت بالتالي(٢) :

١- سحب السفراء ورؤساء المصالح المشتركة من تل أبيب، والعودة للمقاطعة الاقتصادية لإسرائيل طالما تحتل إسرائيل الأرض الفلسطينية والقدس والجولان.
٢- الإعلان أن لا تفاوض بدون انسحاب إسرائيل ومستوطنيها إلى ما وراء خطوط ٤ حزيران ١٩٦٧م من القدس، والأرض الفلسطينية والعربية، وعودة اللاجئين عملاً بقرارات الشرعية.

---

(١) بيان صادر عن الجبهة الديمقراطية : الحذر من مناورات وألاعيب واشنطن لاحتواء الانتفاضة، بتاريخ ٣/١٠/٢٠٠٠م.

(٢) بيان صادر عن الجبهة الديمقراطية : حتى لا تذهب دماء الشهداء والجرحى والمعتقلين هدر، بتاريخ ٧/١٠/٢٠٠٠م.

٣- وقف كل أشكال التطبيع الرسمي وغير الرسمي مع إسرائيل حتى يستجيب باراك لقرارات الشرعية الدولية، والإصرار على تشكيل لجنة تحقيق دولية من الأمم المتحدة كما حدث مع البوسنة، وكوسوفو، وتيمور الشرقية.
٤- التنسيق مع الأمم المتحدة لإرسال قوات دولية؛ لحماية شعب فلسطين من دبابات وطائرات وبنادق المحتلين والمستوطنين.

انتقدت الجبهة بتاريخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١م مفاوضات طابا بقولها: "مفاوضات طابا[١] تمت من وراء ظهر الانتفاضة، والشعب في الوطن والشتات، وعلى أساس تفاهمات كامب ديفيد ٢، وخطة كلينتون[٢]، ولم تتم على أساس الشرعية الدولية، إضافة إلى أنها كانت بين السلطة الفلسطينية وحكومة باراك، ولم تتم مع منظمة التحرير الفلسطينية؛ الأمر الذي أدى إلى معارضة معظم الفصائل الفلسطينية –الجبهة الديمقراطية، الجبهة الشعبية، حزب الشعب، جبهة التحرير العربية، جبهة النضال الفلسطينية– لتلك المفاوضات"[٣].

ودعت الجبهة جميع قوى الانتفاضة الميدانية إلى تطوير الانتفاضة، وإعادة بناء العملية السياسية على أساس الشرعية الدولية، وليس على أساس أوسلو وكامب ديفيد، فنتائج مفاوضات طابا لم تكن في صالح الجانب الفلسطيني فباراك تمسك بالقدس، وأعطته حرية التوسع بالضفة الغربية، وشمال قطاع غزة، وأدت إلى مقايضة أجزاء من القدس بإلغاء عودة اللاجئين، وتركز البحث على التعويض فقط، والقبول بالكتل الاستيطانية[٤].

---

(١) مفاوضات طابا : على أثرها عقد اتفاق طابا وهو ما عرف بأسلو ٢ بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥م، تضمن توزيع الضفة إلى ثلاثة مناطق : أ، ب، ج، وتمثل (أ) مراكز المدن الرئيسة في الضفة ما عدا الخليل ومساحتها لا تتجاوز ٣% من مساحة الضفة، ويكون الإشراف الإداري والأمني عليها فلسطينياً، ومناطق (ب) مناطق القرى والريف الفلسطيني وتمثل ٢٥% وتخضع إدارياً للسلطة الفلسطينية، أما الإشراف الأمني يكون إسرائيلياً – فلسطينياً مشترك، أما مناطق (ج) فيكون الإشراف عليها للكيان الإسرائيلي إدارياً وأمنياً، وهى نحو ٧٠% من الضفة، وتشمل المستوطنات والمناطق الحدودية وغيرها. (محسن صالح : فلسطين "دراسات منهجية في القضية الفلسطينية"، ص٤٧٩).

(٢) مشروع كلينتون : قدم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠م، تضمن الأراضي والأمن، والقدس، والحرم (المسجد الأقصى)، (للمزيد انظر محسن صالح : فلسطين "دراسات منهجية في القضية الفلسطينية"، ص٤٨٩-٤٩١).

(٣) سامي جبر : بيانات ووثائق الجبهة الديمقراطية ١٩٨٧-٢٠٠٢م، ص٤١٠-٤١١.

(٤) المصدر السابق، ص٤١٠-٤١١.

ثم دعت الجبهة بتاريخ ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١م السلطة، وقوى المعارضة للاتفاق على برنامج سياسي جديد مشترك بينهما؛ للجمع بين تطوير الانتفاضة والاستقلال ووحدة الشعب على أساس دولة مستقلة عاصمتها القدس، بحدود ١٩٦٧م، وعودة اللاجئين(١).

ثم أوضحت الجبهة بتاريخ ٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١م أن مفاوضات طابا انتهت إلى تنازل جديد من السلطة الفلسطينية، متمثل بالموافقة على ضم الكتل الاستيطانية الكبرى الثلاث إلى إسرائيل، وتشمل ٥٠-٦٠% من المستوطنات في الضفة تحت عنوان "تبادل الأراضي"، وبالمقابل لم تقدم إسرائيل أي تنازل ملموس فالوفد الإسرائيلي رفض مبدأ حق العودة، وأصر على ضم معظم القدس، وجعل السيادة السياسية على البلدة القديمة فقط تحت إدارة مشتركة(٢).

وبينت الجبهة أن المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود، في ظل رفض إسرائيل متطلبات المفاوضات، وخاصة وقف الاستيطان، وأنشطته في القدس، والضفة، وفي المقابل استمر المفاوض الفلسطيني يفاوض معتمداً على الرباعية الدولية في إنشاء الدولة المستقلة، وبالتالي وقوع المقاومة الشعبية ضحية السياسات البيروقراطية وغير الديمقراطية(٣)، وأثبتت تجربة المفاوضات الثنائية فشل الإستراتيجية التي يعتمد عليها المفاوض الفلسطيني، وانقسم الشارع الفلسطيني تجاه المفاوضات إلى اتجاهين هما(٤) :

- اتجاه يدعو للاحتجاجات، والضغط على السلطة للتراجع عن سياستها التي تقود إلى المزيد من التنازل، والضغط على القيادة السياسية، ودفعها لمراجعة الموقف من المفاوضات، وتمثل ذلك بالاتجاهات الديمقراطية.
- اتجاه دعا للمشاركة في المظاهرات والاحتجاجات لاحتوائها، وتمثل ذلك بالتيار الوطني.

وبناءً على تلك النتائج رفضت الجبهة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين المفاوضات، ونادت بالوحدة الوطنية لتعبر عن مصالح القضية الفلسطينية(٥)، ورفعت شعار "إعادة تصحيح العملية الدبلوماسية، وتصويب المفاوضات"(٦).

---

(١) سامي جبر : بيانات ووثائق الجبهة الديمقراطية ١٩٨٧-٢٠٠٢م، (الانتفاضة - الوحدة الوطنية والشرعية الدولية - أعمدة الخلاص)، ص٤١١.

(٢) المصدر السابق، ص٤١٢.

(٣) إصدارات الجبهة الديمقراطية : التقرير السياسي فبراير ٢٠١٣م، ص٥١.

(٤) المصدر السابق، ص٧٣.

(٥) نايف حواتمة : الأزمات العربية في عين العاصفة، ص١١٧.

(٦) علي فياض : مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني، ص١٢٣.

المبحث الثاني
تطور موقف الجبهة الديمقراطية من الاتفاقات السياسية
(١٩٩١-٢٠٠٦م)

أولاً : موقف الجبهة الديمقراطية من الحلول السياسية.

ثانياً : موقف الجبهة الديمقراطية من مؤتمر مدريد ١٩٩١م.

ثالثاً : موقف الجبهة الديمقراطية من اتفاق أوسلو ١٩٩٣م.

رابعاً : موقف الجبهة الديمقراطية من اتفاقات ما بعد أوسلو حتى ٢٠٠٦م.

تزاحمت اتفاقات ومشاريع التسوية للقضية الفلسطينية في العقد الأخير من القرن العشرين فاتخذت الفصائل الفلسطينية منها موقفاً، ومن ضمن هذه الفصائل الجبهة الديمقراطية، فقد كان لها موقفاً من اتفاقات التسوية، واتخذت لها مساراً خاصاً، يميزها عن غيرها من الفصائل، وبلورت لها رؤية من مدريد، منتقدة إجراءاته، ونتائجه، وواضعة له استراتيجية بديلة؛ للخروج بحلول أفضل، كذلك بالنسبة لاتفاق أوسلو، ونتائجه، وكيفية التعامل مع نتائج أوسلو من سلطة وسيادة وحكم ذاتي مع طرح البديل له، كذلك كان للجبهة موقفاً من العديد من الاتفاقات التي عقدت بعد أوسلو، والتي امتدت من ١٩٩٤م حتى ٢٠٠٦م، وأشهرها وثيقة البحر الميت، وخارطة الطريق وصولا إلى اتفاق الانسحاب من غزة، وما نتج عنه من اتفاقات جزئية؛ الأمر الذي دفع الجبهة لوضع برنامج بديل لتجاوز الاتفاقات السياسية، فيما يخدم القضية الفلسطينية، ويحقق الثوابت الفلسطينية.

أولاً : موقف الجبهة الديمقراطية من الحلول السياسية :

أشار كلا من "نايف حواتمة" و"قيس عبد الكريم" إلى أن "أية تسوية لا تحقق الحقوق التاريخية، ما هي إلا هدنة مؤقتة، قد تطول زمنياً، بفعل قوانين الصراع الجدلية، والديناميكية الجارية، ...وعلى الحركة الوطنية الفلسطينية استثمار تلك التناقضات وتوظيفها لصالح الموقف الوطني الثوري الفلسطيني والعربي، وبالتالي دحر الحل الأمريكي الصهيوني"(١)، ثم دعت الجبهة لتسوية سياسية تفاوضية بشرط أن تضمن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضي ١٩٦٧م، وحق الشعب في إقامة دولته المستقلة عليها، وحق العودة(٢).

يبدو مما سبق أن الجبهة تدعو إلى استغلال التناقض، وتغليب الإرادة الشعبية الفلسطينية التحررية، والحد من فرض الحل التسووي الأمريكي؛ لأنه يصب في الصالح الإسرائيلي.

وبينت الجبهة في التسعينيات من القرن العشرين أنها سعت لاشتقاق مبادرات للتسوية السلمية، والحلول الوسط، والمفاوضات في إطار قرارات الشرعية، وبرعاية دولية تشمل الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن (بريطانيا، فرنسا، الصين، روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية)، بجانب الوحدة الوطنية، على قاعدة القرارات المشتركة في إطار ائتلاف منظمة التحرير(٣)، ثم أعلنت عن فكرها السياسي المتمثل بإلغاء ثنائية التضاد بين الكفاح المسلح، وبين

---

(١) نايف حواتمة. قيس عبد الكريم : البرنامج المرحلي ١٩٧٣-١٩٧٤م، ص٢١٠.

(٢) نايف حواتمة : اليسار العربي "رؤيا النهوض الكبير"، ص٢١٣.

(٣) نايف حواتمة : أوسلو والسلام الآخر المتوازن، ص٣٠.

التسوية السياسية، وبين النضال والمفاوضات، فالتسوية لا تعني بالضرورة التفريط والاستسلام، والمفاوضات لا تعني بالضرورة التخلي عن النضال والكفاح المسلح(١).

ودعت الجبهة لالتقاط الإشارات الايجابية في المبادرات الإقليمية والدولية لتسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وخاصة التسويات الناتجة عن كلٍ من: فرنسا، إيطاليا، أسبانيا؛ لأنها تفضل الوصول إلى تسويات نهائية(٢).

وأوضحت الجبهة في المقابل في عام ١٩٩٦م أن الولايات المتحدة وإسرائيل سعياً إلى الترويج لفكرة أن السلام باعتباره عهد الوفرة والرخاء الاقتصادي، وأن الحرب (وليس الاحتلال وفقاً لتعبيرهم) هي عهد الندرة، والكساد، والفقر، وأن الدول العربية المؤيدة للسلام هي التي تستفيد من خيرات السلام، على أثر ذلك تعمل الولايات على تقديم إعاناتها للدول التي تقيم علاقات اقتصادية أو سياسية مع إسرائيل، وأوضح "علي فيصل" أن تلك العلاقات أنشئت مع مصر زمن "السادات" في اتفاق كامب ديفيد، ومع الأردن في اتفاق وادي عربة ١٩٩٤م، زمن "الملك حسين"، وأرجع ذلك لسببين هما(٣) :

- دفع الطرف العربي نحو المزيد من الانخراط في المشروع الأمريكي، ودون أية تحفظات.
- تعزيز حالة التبعية السياسية والاقتصادية العربية للولايات المتحدة، وفق شروط صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي.

ثانياً : موقف الجبهة الديمقراطية من مؤتمر مدريد ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١م:

أوضحت الجبهة في مطلع التسعينيات من القرن العشرين أنه على أثر الأوضاع الدولية والعربية(٤) بدأت تتسلل التسوية التصفوية للقضية الفلسطينية، وللصراع العربي – الإسرائيلي(٥)، في وقت كانت م.ت.ف تمتلك مفتاح بوابة عملية السلام في المنطقة، وفقاً للحقيقة القائلة "لا سلام ولا

(١) نايف حواتمة : اليسار العربي "رؤيا النهوض الكبير"، ص٢١٤.

(٢) إصدارات الجبهة الديمقراطية : نحو تجاوز الأزمات الداخلية الفلسطينية وبناء نظام سياسي فلسطيني ديمقراطي٢٠٠٧م، ص٢٩.

(٣) علي فيصل : اللاجئون الفلسطينيون ووكالة الغوث، ص٤٢-٤٣.

(٤) انهيار الاتحاد السوفيتي، وحرب الخليج الثانية، وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى ووحيدة بعد انتهاء الحرب الباردة، وانتصار واشنطن. (صالح زيدان : من مؤتمر مدريد وانطلاق العملية التفاوضية، (الطريق الوعر)، ص٦).

(٥) صالح زيدان : من مؤتمر مدريد وانطلاق العملية التفاوضية، (الطريق الوعر)، ص٦.

استقرار في منطقتنا بدون حل القضية الفلسطينية، ولا حل للقضية الفلسطينية بدون المشاركة الفاعلة للممثلين الحقيقيين للشعب الفلسطيني"[١].

ولكن عشية حرب الخليج الثانية ١٩٩٠م، تمت صياغة معادلة أمريكية عربية جديدة، تمثلت بعقد مؤتمر دولي للسلام مع إسرائيل، برعاية الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، وعلى أساس قراري مجلس الأمن الدولي (٢٤٢-٣٣٨)، على أن تتم المشاركة الفلسطينية بوفد من الضفة وقطاع غزة فقط، في إطار وفد مشترك أردني - فلسطيني، على ألا يشمل أي شخصية من القدس، ولا من الشتات، ولا أي علاقة له بمنظمة التحرير" [٢].

تبلور موقف الجبهة الديمقراطية من مؤتمر مدريد عبر دعوتها لـ م.ت.ف للمشاركة في مؤتمر السلام ١٩٩١م لكن بشرطين هما[٣] :

١- ضمان حق م.ت.ف في تمثيل الشعب الفلسطيني، وتشكيل وفدها من داخل الوطن وخارجه، بما في ذلك القدس، ومشاركته على قدم المساواة والتكافؤ مع سائر الأطراف الأخرى.
٢- توفير الضمانات لتطبيق قرارات الشرعية الدولية.

ثم شاركت الجبهة بدور فاعل في صوغ قرارات الدولة للمجلس الوطني الفلسطيني (٢٣-٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩١م)، الذي وافق من حيث المبدأ على المشاركة في مؤتمر السلام، على أن ترتبط هذه المشاركة بتطبيق القرارات الدولية (٢٤٢-٣٣٨)، ووقف الاستيطان، وحق م.ت. ف في تشكيل وفدها[٤].

وأوضحت الجبهة في التسعينيات من القرن العشرين أن القيادة اليمينية المتنفذة في م.ت.ف سعت إلى تقديم التنازلات السياسية أمام الشروط الأمريكية والإسرائيلية؛ للالتحاق بقطار التسوية المتمثل بمؤتمر مدريد، ومعالجة أزمة م.ت.ف بالأسلوب البيروقراطي؛ الأمر الذي فاقم أزمتها؛ لأنها سعت لتحولها من برجوازية صغيرة ذات توجهات راديكالية[٥] إلى بيروقراطية، تبحث لنفسها عن كيان سياسي جديد، من خلال الاقتراب من مشاريع التسوية الأمريكية، والانسجام مع ما يترتب عليها من مواقف وسياسات[٦].

---

(١) نايف حواتمة : الأزمات في عين العاصفة، ص٢٧٣.
(٢) المصدر السابق، ص٢٧٣.
(٣) المصدر السابق، ص٩.
(٤) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسار، ص١٣١.
(٥) الراديكالية : بمعني الجذرية نسبة لجذور الشئ، والجذريون أو الراديكاليون هم الذين يرغبون في تغير النظام الاجتماعي من جذوره، ويطلق مصطلح الراديكالية من الناحية السياسية على المتطرفين نحو اليسار غالباً. (عبد الوهاب الكيالي وآخرون : موسوعة السياسة، ج١، ص ٧٨٢).
(٦) تيسر خالد. فهد سليمان : المرحلة الانتقالية على أبواب عامها الأخير، (خمس سنوات على اتفاق أوسلو)، ص٥٩-٦١.

وبناءً على ذلك نادت الجبهة في عام ١٩٩١م بمجموعة من الإجراءات للتخلص من الانعكاسات السلبية لمؤتمر مدريد تمثلت بالتالي[١] :

١- تكثيف الجهد السياسي والجماهيري؛ لدحض حجج الشريحة البورجوازية، وفضحها أمام الجماهير عند كل منعطف في مسيرة التسوية؛ لأنها تتعارض مع مصالح الأغلبية[٢].
٢- دعوة م.ت. ف للتراجع عن مشاركتها في مدريد، ودعوة الشخصيات التي ستشارك في المؤتمر بالانسحاب، ودعوة الدول العربية إلى مقاطعة المؤتمر.
٣- التأكيد على أهمية وحدة الشعب في الداخل والخارج، والتأكيد على استمرار الانتفاضة، وتصعيدها، ومحاربة المؤتمرات الهادفة لتصفيتها، والدعوة لتصعيد الفعاليات العسكرية ضد العدو الصهيوني.
٤- دعوة الجماهير العربية والإسلامية إلى اعتبار يوم ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١م يوم غضب شعبي، والتعبير عن ذلك بالوسائل المتاحة كافة، من خلال الإضراب طيلة أيام عقد المؤتمر، ورفع الأعلام السوداء، والتكبير من سطوح المنازل بعد أذان العشاء.

يبدو مما سبق أن الجبهة سعت لتحريض الموقف الفلسطيني وصولاً إلى الموقف العربي والإسلامي، ودعت إلى التعاون معاً للحد من الآثار السلبية الناتجة عن مؤتمر مدريد، مما يعكس كثرة الآثار السلبية الناتجة عن عقد المؤتمر، ولعل أشهرها القضاء على الانتفاضة، والبدء بالتسوية السياسية.

انتقادات الجبهة الديمقراطية لمؤتمر مدريد ١٩٩١م :

بعد أن تم عقد مؤتمر مدريد أعلنت الجبهة أن نضالها سيستمر؛ لتحسين شروط المفاوض الفلسطيني، الذي اتخذ من الشروط الأمريكية مرجعية له، فتنازل عن القضايا الرئيسة، ووافق على تقسيم المناطق المحتلة، وضم أجزاء منها إلى الاحتلال مقابل الحكم الذاتي[٣][٤].

---

(١) سامي جبر : بيانات ووثائق الجبهة الديمقراطية ١٩٨٧م-٢٠٠٢م، (فلتسقط مؤامرة التصفية ولتستمر الانتفاضة المباركة)، بتاريخ ١٩٩١/١٠/٢٤م، ص٢-٤.

(٢) صالح زيدان : من مؤتمر مدريد وانطلاق العملية التفاوضية، (الطريق الوعر)، ص١٤.

(٣) الحكم الذاتي : أن يحكم شعب اقليم معين نفسه بنفسه، خلال فترة مؤقتة، وفي مجالات وشؤون محددة، أي أن الحكم الذاتي لا يعني الاستقلال التام، وغالباً ما تتركز سلطات الحكم الذاتي على الشؤون الداخلية للإقليم كالصحة، والخدمات الاجتماعية، والتعليم، والمواصلات، ولا تشمل قضايا الدفاع والسياسة الخارجية. (أحمد أبو مصطفي : سلطات الحكم الذاتي الفلسطيني بين الحكم المحلي والاستقلال الوطني، صنعاء، اليمن، ١٩٩٤م، ص ٣٤).

(٤) نايف حواتمة : اليسار العربي "رؤيا النهوض الكبير"، ص٢١٥.

ثم أوردت الجبهة مجموعة من الانتقادات لمؤتمر مدريد تمثلت بالتالي :

١- أن مؤتمر مدريد عمل على تجزئة القضية الفلسطينية إلى ملفات، وتجزئة الشعب الفلسطيني إلى فئات، إضافة إلى تجزئة الحقوق الموحدة، وتحويلها إلى ملفات منفصلة عن بعضها البعض، من خلال شطب ملفات، واستبعادها عن طاولة المفاوضات.

٢- تجاوز بعض الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف، مما أدى إلى تعميق الانقسام في الصف الفلسطيني، وخلق الفوضى السياسية(١)، وانتشار الرشوات في عملية تمثيل الفصائل في المجلس الوطني، حتى أن المجلس لم يتمكن من عقد دورته العشرين في ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١م؛ لعدم اتفاق القوى والتيارات على بنود أساسية مشتركة.

٣- عمل المؤتمر على إحداث شرخ بين الجانب الوطني والقومي، وأدى إلى تفكيك قرارات القمم العربية تجاه قضايا الصراع الفلسطيني والعربي - الإسرائيلي، والتي تنص على الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية لحدود ١٩٦٧م، بما فيها القدس، وحق الشعب في تقرير مصيره، وبناء الدولة المستقلة، وحل مشكلة اللاجئين والنازحين وفق قراري (١٩٤-٢٣٧)، فمؤتمر مدريد أثر سلباً على العلاقات العربية - الفلسطينية، وفقد الصيغة المترابطة للمفاوضات الثنائية (إسرائيل والدول العربية)(٢).

٤- جاء التمثيل الفلسطيني منقوصاً، وحرم الشعب الفلسطيني من الوفد المستقل الفلسطيني أسوة بسائر الوفود العربية، وغياب الممثلين عن القدس يمهد للتنازل الفلسطيني عن القدس بحدود ١٩٦٧م، فالمؤتمر سعى إلى معالجة الوضع الفلسطيني بعد ١٩٦٧م، وطي صفحة ١٩٤٨م بما تحتويه(٣)، واعتبر مسألتي الحدود والمياه (المصير والسيادة) كلها قضايا مؤجلة لمرحلة مفاوضات الوضع الدائم(٤).

٥- لا يضمن مدريد وقف الاستيطان، وعالج قضية اللاجئين بالتأهيل والتوطين، دون أن يكون القرار (١٩٤) مرجعياً لقضيتهم، واللاجئون في الشتات (سوريا، لبنان) في إطار القانون الدولي قضية ثنائية إقليمية بين كل الأقطار وإسرائيل، أي قضية حقوق وطنية وسياسية فلسطينية، واللاجئون في الضفة والقطاع (٦٠%) في إطار مفاوضات متعددة الأطراف(٥).

---

(١) قيس عبد الكريم وآخرون : إستراتيجية فلسطينية بديلة، ص١٣٩.

(٢) المصدر السابق، ص٢٠٥-٢٠٧.

(٣) المصدر السابق، ص١٣٨-١٣٩.

(٤) نايف حواتمة : أوسلو والسلام الآخر المتوازن، ص٧٥.

(٥) المصدر السابق، ص٧٥.

٦- المشاركة في مدريد أضعفت مكانة م.ت.ف كممثل وحيد للشعب، وزادت من أهمية المساعي الأمريكية – الإسرائيلية الهادفة إلى شطب المكانة التمثيلية لـ م.ت.ف، وكرمز لاستقلال هويته الوطنية كشعب موحد[١].

٧- فك ارتباط كل جبهة عربية بالقضية الفلسطينية، وفك ارتباط المسألة الفلسطينية بالمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، وإجراء مفاوضات على مرحلتين، المرحلة الأولى الحكم الذاتي لسكان الضفة والقطاع، دون سيادة على الأرض، ويستمر الحكم الذاتي خمس سنوات، والمرحلة الثانية (الوضع الدائم) يبدأ التفاوض عليها بعد بدء السنة الثالثة من الحكم الذاتي[٢].

٨- الموافقة على نتائج مؤتمر مدريد يعكس مسار الاتجاه اليميني في قيادة م.ت.ف، وتعتبر مؤشر لميل شريحة اجتماعية للتكيف مع الحل الأمريكي، متمثلة بالبورجوازية الوطنية، وتشكل نواتها البيروقراطية البورجوازية المتحكمة في م.ت.ف، حيث وجدت تلك الشريحة مصلحتها في التأقلم مع الحل الأمريكي[٣].

وأشار "حواتمة" إلى أنه ساد الوطن والشتات الإضراب الوطني الشامل، وارتفعت الأعلام السوداء، وتمثلت المعارضة بالفئات اليسارية الديمقراطية، والقومية، والإسلامية، اعتراضاً على صيغة المفاوضات بمسارها الفلسطيني – الإسرائيلي، إضافة إلى تجاهل قرارات المجلس الوطني[٤].

وبررت الجبهة رفض الشعب الفلسطيني لمؤتمر مدريد للأسباب التالية[٥] :

١- لأن قرارات المؤتمر شكلت تراجع عن القرارات الوطنية للمجلسين الوطني والمركزي.

٢- لأنه شكل انقلاب سياسي على القواسم المشتركة، وعلى الائتلاف الوطني، وعلى برنامج م.ت.ف.

ثم سعت الجبهة إلى تصحيح مسار المفاوضات، فتم عقد لقاء بين قياديين من الجبهة مع الملك حسن الثاني –ملك دولة المغرب– ، في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١م، وتم النقاش حول الاستيطان والقدس، والتضامن العربي، ودعا الملك الحسن الثاني إلى التنسيق الجاد بينهما، ووعد ببذل الجهد في لقاء القادة العرب، والنقاش معهم[٦].

---

(١) صالح زيدان : من مؤتمر مدريد وانطلاق العملية التفاوضية، (الطريق الوعر)، ص١٣-١٤.

(٢) نايف حواتمة : أوسلو والسلام الآخر المتوازن، ص٧٥.

(٣) صالح زيدان : من مؤتمر مدريد وانطلاق العملية التفاوضية، (الطريق الوعر)، ص١٣-١٤.

(٤) نايف حواتمة : نايف حواتمة يتحدث، المحاور عماد نداف، ص٢١٩-٢٢٠.

(٥) نايف حواتمة : أوسلو والسلام الآخر المتوازن، ص٦٧.

(٦) نايف حواتمة : نايف حواتمة يتحدث، المحاور، عماد نداف، ص٢١٥.

ثالثاً : موقف الجبهة الديمقراطية من اتفاق أوسلو ١٩٩٣م :

أشارت الجبهة في التسعينيات من القرن العشرين إلى "أن التسليم باتفاق أوسلو لم يكن ناتجاً عن اختلال في التوازن بين القوى الدولية والإقليمية، بل كان انعكاساً للمصالح الأنانية الضيقة للشريحة البيروقراطية – الكومبرادورية(١) المتلهفة للاندماج من موقع التبعية في ترتيبات نظام الشرق الأوسط الجديد، والتي وجدت في خلل التوازن الدولي والإقليمي فرصة للتخلص من التزامات الائتلاف الوطني، والإفلات من البرنامج المشترك"(٢).

انتقادات الجبهة الديمقراطية لاتفاق أوسلو :

وصفت الجبهة الديمقراطية اتفاق أوسلو بأنه "ظالم، وأمر واقع، كما الاحتلال للقدس والضفة والقطاع أمر واقع، كما أن زحف الاستيطان في وطننا أمر واقع، كما الأحلاف والقواعد والمعاهدات العسكرية المفروضة على بلدان العالم الثالث أمر واقع..."(٣).

أ) الآثار السلبية على المستوى الداخلي :

١- عمل اتفاق أوسلو على تجزئة وحدة الشعب الفلسطيني، وطمس حقوقه، وتصفية قضيته الوطنية، وبالمقابل تثبيت المستوطنات، وتكريس الاحتلال(٤)، وألزم الطرف الفلسطيني بالتخلي عن جميع عناصر القوة، وجعل الطرف الفلسطيني رهينة بأيدي المحتلين، وأداة لحماية أمنهم ومصالحهم(٥).

٢- عمل على تفكك البنى التقليدية للحركة الوطنية، وذلك بالخروج عن برنامج الإجماع الوطني، فقد مزق الوحدة في مؤسسات م.ت.ف، وترتب على ذلك انهيار النظام السياسي الفلسطيني، والبدء في صياغة نظام جديد قائم على سلطة الحكم الذاتي(٦)، وتم إلغاء الميثاق الوطني

---

(١) الكومبرادور : تعبير سياسي–اقتصادي يشير إلى التجار المحليين في دولة ترزح تحت الاحتلال، الذين يقومون بدور الوسطاء بين الرأسمالي الأجنبي والسوق المحلية، من خلال شراء المواد الأولية لصالح الصناعيين، والتجار الأجانب، وقد أضفي الماركسيون على هذا التعبير أيديولوجية حيث ربطوا ظهور الكومبرادور ببدء عصر الرأسمالية والاستغلال، ورأوا أن طبقة الكومبرادور تتألف من أعيان البرجوازية المحلية، التي تحصل على امتيازاتها الاقتصادية، وامتيازاتها الاجتماعية بفضل الاحتكارات الأجنبية، وهى بالتالي لها مصلحة في المحافظة على الوجود الاستعماري، والنظام الاجتماعي المرتبط به. (عبد الوهاب الكيالي وآخرون : موسوعة السياسة، ج٥، ص٢٥٩).

(٢) تيسر خالد. فهد سليمان : المرحلة الانتقالية على أبواب عامها الأخير، (خمس سنوات على اتفاق أوسلو)، ص١٧.

(٣) نايف حواتمة : أوسلو والسلام الآخر المتوازن، ص٢٧٢.

(٤) وثائق المؤتمر الوطني الثالث١٩٩٤م : البرنامج السياسي والنظام الداخلي، ص١٣.

(٥) قيس عبد الكريم وآخرون : القبضة المثقوبة، ص١٦-١٧.

(٦) قيس عبد الكريم وآخرون : القبضة المثقوبة، ص١٣-١٥.

الفلسطيني[١] في الدورة الثانية عشر للمجلس الوطني الفلسطيني بتاريخ نيسان/أبريل ١٩٩٦م، كتتويج لسياسة التنازلات[٢]، و"أن الاعتراف المجاني من جانب واحد بحق إسرائيل في الوجود يعني تحويل حق العودة، وتقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة من حق شرعي غير قابل للتصرف، ومعترف به دولياً إلى مجرد مطلب فلسطيني"[٣].

٣- ترك قضيتي اللاجئين، المصير النهائي للأراضي المحتلة ١٩٦٧م إلى مفاوضات تجري ضمن شروط تمكن إسرائيل من التحكم بنتائجها، وفقاً لمصالحها التوسعية[٤].

٤- سلم بفصل القدس عن سائر الأراضي الفلسطينية المحتلة ١٩٦٧م، وأطلق يد إسرائيل لتعجيل عملية تهويدها، وأضفى شرعية زائفة على وجود المستوطنات بتسليمه ببقائها، واعترف أيضاً ضمنياً بالسيادة الإسرائيلية عليها، وأجاز استمرار الوجود العسكري الإسرائيلي في سائر مناطق الضفة والقطاع، وتجاهل صفته كوجود احتلالي، ولا يلزم إسرائيل بأي تعهد، وبالمقابل يلزم الجانب الفلسطيني بتعهدات تسري منذ لحظة توقيعه، فهو يتضمن وقف المقاومة المسلحة، بنبذ "العنف"، والدعوة لوقف الانتفاضة، والالتزام بقمع المقاومة في مناطق الحكم الذاتي[٥].

٥- هناك قضايا لم يجد أوسلو لها حلاً، أو لم يتم التفاوض بشأنها وهي[٦] :

- الممر الآمن بين الضفة وغزة لأنه يرمز إلى الوحدة الترابية، والأهمية الثقافية والاقتصادية.
- إعادة الانتشار في الضفة على ثلاث مراحل.
- المياه التي تم تحويلها إلى قضايا الوضع الدائم.
- الحصار المفروض، وقضية الأسرى.

٦- إن اتفاق أوسلو استبدال البرنامج المرحلي ببرنامج الحلول الجزئية فأقر التالي[٧] :

- الشروع بترتيبات السلام قبل إدراك مضمونه، واعترف بحق (دولة إسرائيل) في الوجود بأمن وسلام، دون اعتراف مقابل بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.
- أسقط خيار الانتفاضة الشعبية (المحور الأساسي لحرب الاستقلال الوطني الجارية على أرض الوطن)، قبل التوصل عبر المفاوضات إلى تحديد مضمون التسوية وأهدافها.

---

(١) انظر الميثاق الوطني الفلسطيني في رفيق النتشة : فلسطين.. تاريخا وقضية، ص٣٠٥.

(٢) تيسر خالد. فهد سليمان : المرحلة الانتقالية على أبواب عامها الأخير، (خمس سنوات على اتفاق أوسلو)، ص٨٧.

(٣) قيس عبد الكريم وآخرون : القبضة المثقوبة، ص٧٧-٧٨.

(٤) وثائق المؤتمر الوطني الثالث١٩٩٤م : البرنامج السياسي والنظام الداخلي، ص١٣.

(٥) قيس عبد الكريم : اتفاق أوسلو . القاهرة، (سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة)، ص٨-٩.

(٦) قيس عبد الكريم وآخرون : القبضة المثقوبة، ص١٢٣-١٢٤.

(٧) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسار، ص٢٤.

- كرس التعامل مع الأراضي الفلسطينية المحتلة ١٩٦٧م كأراضي متنازع عليها.

٧- سوء الأداء لفريق أوسلو شكل مشكلة إضافية، فالخيار القائم للتوصل لحل يتمثل في سقف إرضاء إسرائيل، فهو يمثل المصيدة للجانب الفلسطيني، إلا أن فريق أوسلو برر ذلك بأن الاتفاق أفضل ما كان يمكن التوصل إليه في ظل الظروف الإقليمية (حرب الخليج الثانية)، والظروف الدولية (انهيار الاتحاد السوفيتي)، إلا أن الجبهة اعتبرت ذلك التبرير غير صائب، على اعتبار أن هناك العديد من الحركات الوطنية أحسنت استثمار عناصر القوى المتوفرة، وتمكنت من التوصل لحلول تستجيب للحد الأدنى من مصالح شعوبها، مثل جنوبي أفريقيا – ناميبيا، أنجولا، كامبوديا، واعتبر "قيس عبد الكريم" أن رغبة الولايات في إيجاد حل للصراع العربي – الإسرائيلي تشكل عنصر قوة للفلسطينيين، وتشكل ورقة ضغط على الولايات لضمان شروط أفضل للحل، ولكن تلك الورقة لم تستغلها الفئة المتحكمة بالقرار في م.ت.ف، وبذلك اعتبرت أن أوسلو ليس ورطة تورط بها فريق أوسلو، بل هو خيار طبقي متعمد، يعبر عن مصالح لشريحة اجتماعية محددة(١).

٨- اتسم أوسلو بالموقف التنازلي، فكل اتفاق جاء من اتفاقيات أوسلو ليهبط بسقف الاتفاق السابق عنه، فمثلاً اتفاق أوسلو ١٩٩٣م أكثر هبوطاً من اتفاق مدريد، فقد تجاهل بأن الأراضي محتلة ليحولها إلى أراضٍ متنازع عليها، كذلك الأمر في اتفاق أوسلو في (اتفاق غزة – أريحا ١٩٩٤م(٢)) أعطى لإسرائيل المسؤولية الأمنية الكاملة عن حوالي ٣٦% من مساحة قطاع غزة، ومنحها السلطة على كافة الشؤون المدنية في مناطق المستوطنات، كذلك الأمر في اتفاق الخليل ١٩٩٧م(٣) فقد تم بموجبه تقسيم المدينة، ومنح أكثر من ٢٠% من مساحتها للتهويد، وفرض السيطرة على الحرم الإبراهيمي، وتقيد صلاحيات المدينة بما هو أدنى من اتفاق أوسلو.

٩- إن أوسلو وما صاحبه من رسائل الاعتراف المتبادل بين (رابين وعرفات) تمثل بتنازلات فادحة، فقد اعترف عرفات بحق (دولة إسرائيل) في الوجود رغم أن دستورها لم يحدد حدودها الجغرافية، مقابل اعتراف رابين بمنظمة التحرير ممثلا للشعب الفلسطيني، وليس باعتبارها الممثل الشرعي

---

(١) قيس عبد الكريم وآخرون : القبضة المثقوبة، ص١٦-١٧.

(٢) اتفاق غزة – أريحا : وقعه ياسر عرفات مع شمعون بيريس، في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤م، حول التدابير الأمنية في غزة وأريحا، وشمل الاتفاق القضايا التالية : المعابر، السيادة على قطاع غزة خلال المرحلة الانتقالية. (مركز القدس للإعلام والاتصال : تحديات المرحلة الانتقالية للمجتمع الفلسطيني، ص٢٢٧).

(٣) اتفاق الخليل١٩٩٧م : يعتبر من الاتفاقات الانتقالية لأوسلو، نص على إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الخليل، على أن يتم خلال مدة لا تزيد عن عشرة أيام، من تاريخ توقيع البروتوكول، يشتمل البروتوكول على الصلاحيات الأمنية الأمنية، وإجراءات مشتركة مع الشرطة الفلسطينية، وعلى الأماكن المقدسة، وتطبيع الحياة في البلدة القديمة، ونقل المسؤوليات والصلاحيات كالتخطيط، والبناء، والبنية التحية إلى الوجود الدولي المؤقت. (سلسلة الوثائق : بروتوكول خاص بإعادة الانتشار في الخليل، ص ٣-١٢).

والوحيد، وتعهد عرفات بوقف الإرهاب ونبذه دون تعهد من قبل رابين، وبذلك وجدت علاقات التعاون الأمني بين السلطة وإسرائيل والولايات بهدف قمع المقاومة[١].

١٠- استفردت القيادة الفلسطينية بالقرار السياسي، وبدأت بإعادة صياغة النظام السياسي الفلسطيني بعيداً عن القرار الوطني الفلسطيني الموحد[٢]، ولم تتمكن القوى الوطنية اليسارية من ردع أوسلو، لأنها أصبحت وحيدة، دون مساندة عربية أو عالمية[٣]؛ الأمر الذي دفع كل من الجبهة الديمقراطية والشعبية إلى إعداد "برنامج الخلاص الوطني ١٩٩٣م"، الذي هدف إلى تشكيل قاعدة لتوحيد المعارضة الوطنية، وتفعيل دورها السياسي، إلا أن ذلك البرنامج لم يوضح البديل السياسي عن أوسلو[٤]، وأصبح من غير الممكن جمع الفصائل على شعار "نرفض مفاوضات أوسلو وتسويته"[٥]، بل أحجمت القوى عن بلورة برامج تعالج هموم وقضايا القطاعات الاجتماعية[٦].

١١- أدى إلى تشكيل سلطة فلسطينية ذاتية الحكم تستند إلى مؤسسة تشريعية محدودة الصلاحيات (المجلس الفلسطيني)، وإلى مؤسسة تنفيذية (وزارات ومؤسسات أخرى)، ذات صلاحيات أمنية داخلية، ومدنية على جزء من الأراضي الفلسطينية، مع استمرار الاستيطان وتوسيعه[٧]، إضافة إلى أنه زاد من نفوذ السلطة الفلسطينية، حتى أنها تنكرت للقيم والمفاهيم الديمقراطية، وصادرت الحريات العامة، وانتهكت حرمة المساجد والجامعات، وقمعت حرية التعبير، وتطاولت على مؤسسات المجتمع المدني من نقابات وبلديات[٨].

١٢- المرحلة الانتقالية الناتجة عن أوسلو كانت مفتقدة المرجعية الشرعية الدولية، فقد أدخلت الوضع الفلسطيني في حالة تفاوضية مديدة، وسلسلة من الاتفاقات الجزئية، ولم تتقيد إسرائيل باستحقاقاتها زمنياً، ولم تفِ بكامل التزاماتها تجاه الجانب الفلسطيني[٩]، وبذلك نجح أوسلو في إطالة أمد الحل الدائم لعدة سنوات، وأن التمديد لأوسلو سواء بالاتفاق بين الطرفين، أو بفعل الأمر الواقع حول الحل الانتقالي إلى حل نهائي، وأن التمديد يعني التسليم بأن الترتيبات

---

(١) نايف حواتمة : اليسار العربي "رؤيا النهوض الكبير"، ص٢١٦-٢١٧.

(٢) قيس عبد الكريم وآخرون : إستراتيجية فلسطينية بديلة، ص١٢٤.

(٣) المصدر السابق، ص٢٦٨.

(٤) قيس عبد الكريم : من أوسلو إلى واي ريفر، ص٨٤.

(٥) المصدر السابق، ص٨٤.

(٦) عمر عساف : تجربة الجبهة الديمقراطية في الضفة وقطاع غزة، "أضواء على المسيرة اليسارية الفلسطينية ومقاربات يسارية أخرى"، ص٨٩.

(٧) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسار (الخط السياسي .. عناصر برنامجية)، ص٣٥.

(٨) قيس عبد الكريم وآخرون : القبضة المثقوبة، ص١٣-١٥.

(٩) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسار (الخط السياسي .. عناصر برنامجية)، ص٣٥.

الانتقالية سوف تبقى قائمة بكل ما تنطوي عليه من قيود، وشروط مجحفة، إلى أن يتم التوصل عبر المفاوضات إلى اتفاق بشأن قضايا الوضع الدائم[١].

١٣- بعد أربع سنوات على توقيع أوسلو، - أي بعد ١٩٩٩م- لم يؤدِ إلى تطوير العملية التسووية، بل خفض سقف التفاوض، وفرض على الطرف الفلسطيني المفاوض مجموعة من القيود من أشهرها[٢] :

- وقف المقاومة والالتزام بقمعها، والتخلي عن الانتفاضة.
- التعاون الأمني، والتسليم بالتبعية الاقتصادية الكاملة.
- التعاون مع إسرائيل لتطبيع علاقاتها مع العالم العربي، وترتب على تلك القيود التالي :
  - تجريد الطرف الفلسطيني من معظم وسائل الضغط على الاحتلال.
  - تقليص أسس البرنامج الوطني المشترك، وانتشار الانقسام السياسي.
  - تمزيق التنسيق العربي، وتمكين إسرائيل من سلب أقصى ما يمكن من تنازلات، بأقل ما يمكن من استحقاقات.

ب) الآثار السلبية على المستوى الخارجي :

١- تنكرت إسرائيل للمساعدات الاقتصادية الدولية، المفروض أن تنهمر على الحكم الذاتي، وتراجعت المكانة الدولية للقضية الفلسطينية، وتراجع الالتزام الدولي إزاء الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني[٣]، خاصة في ظل ما أشاعته إسرائيل من السلام بينها وبين فلسطين؛ الأمر الذي حررها من الضغوط الدولية، فقد تعهد الطرفين بتسوية جميع خلافاتها عبر المفاوضات الثنائية المباشرة، أي دون أية مرجعية دولية، وهكذا استطاعت تدريجياً إنهاء الالتزامات الدولية[٤].

٢- منح أوسلو الأطراف العربية فرصة التخلي عن التزاماتها القومية، كما تصوغها عضويتها في جامعة الدول العربية، تحت شعار "لن نكون فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين أنفسهم"؛ الأمر الذي كشف حقيقة بعض الأطراف العربية التي ضاقت ذرعاً بالمقاومة والإنتفاضة الفلسطينية،

(١) قيس عبد الكريم. تيسير خالد : في قضايا إعلان السيادة الوطنية، (الدولة المستقلة والسيادة الوطنية)، ص١٦٠-١٦١.

(٢) تيسر خالد. فهد سليمان : المرحلة الانتقالية على أبواب عامها الأخير، (خمس سنوات على اتفاق أوسلو)، ص١٣-١٥.

(٣) قيس عبد الكريم : اتفاق أوسلو - القاهرة، (أوسلو بين الوهم والحقيقة)، ص١٦-١٨.

(٤) قيس عبد الكريم وآخرون : القبضة المثقوبة، ص١١-١٢.

وأتاح بالوقت نفسه انسجام بعض الأنظمة مع السياسة الأمريكية، وفتح قناة اتصال مع إسرائيل، تحت ذريعة العملية السياسية(١).

٣- اتفاق أوسلو منهج متكامل لاستمرار الحلول الجزئية، إضافة إلى اعتباره سلاح بيد إسرائيل، والولايات المتحدة ضد الشعب الفلسطيني وحقوقه(٢)، مما ترتب عليه فتح الأبواب لعقد اتفاقات بين إسرائيل والدول العربية، ومثال ذلك اتفاقية وادي عربة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤م، ثم سلسلة من العلاقات بين كل من المغرب، وتونس، وموريتانيا، وعمان، وقطر، ومصر، والأردن؛ الأمر الذي أدى إلى إبطال نظام المقاطعات العربية لإسرائيل، مع استمرارية الاحتلال الإسرائيلي لكل من الجولان، وجنوب لبنان، والضفة، وغزة، والقدس، إضافة إلى إضعاف الحركة الوطنية الفلسطينية عند الشعوب العربية، وتراجع التضامن الشعبي العربي مع الشعب الفلسطيني(٣)، وبالتالي أعطى إسرائيل مكانة القوة الإقليمية المهيمنة على المنطقة، بالتحالف مع الولايات، ومكن إسرائيل من تطوير بنيتها الصناعية التكنولوجية لتتحول إلى قاعدة رئيسة لتغلغل الاحتكارات الدولية في المنطقة(٤).

٤- أجل قضية اللاجئين إلى مفاوضات الوضع الدائم، وأسقط مرجعيتها الشرعية الدولية المتمثلة بالقرار (١٩٤)، مما أفقدها مكانتها كأحد محاور الحل الفلسطيني – الإسرائيلي، وحدد سلفاً إطاره لمصلحة إسرائيل، وضاعف من مخاطر إرساء هذا الحل على قاعدة التوطين والتهجير، وحول قضية اللاجئين إلى قضية إقليمية عربية إسرائيلية، يجري بحثها في إطار المفاوضات المتعددة، والاتفاقات الثنائية بين إسرائيل والدول المضيفة(٥).

٥- همش قضية النازحين، فقد أعلنت إسرائيل رفضها لإعادة أي نازح، إضافة إلى إغفال وتجاهل حقوق حوالي مليون فلسطيني يعيشون داخل حدود إسرائيل، إضافة إلى ما يعانون من أشكال التمييز العنصري، وتبديد الهوية الوطنية(٦).

٦- إن اتفاق أوسلو لم تقره الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يستند إلى المرجعية الدولية، إضافة إلى معارضة معظم اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف، وأغلبية الفصائل الفلسطينية(٧).

---

(١) قيس عبد الكريم وآخرون : استراتيجية فلسطينية بديلة، ص١٢٤.

(٢) قيس عبد الكريم وآخرون : السور الواقي، ص١٦٥.

(٣) قيس عبد الكريم وآخرون : القبضة المثقوبة، ص١٢.

(٤) تيسر خالد. فهد سليمان : المرحلة الانتقالية على أبواب عامها الأخير، (خمس سنوات على اتفاق أوسلو)، ص٨٦-٨٧.

(٥) فهد سليمان : ما بعد أوسلو، (سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة)، ص٧٧.

(٦) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسار (الخط السياسي .. عناصر برنامجية)، ص٣٥.

(٧) نايف حواتمة : نايف حواتمة يتحدث، ص٢٥٢.

وأوردت الجبهة الديمقراطية في نهاية التسعينيات من القرن العشرين مجموعة من الأسباب لاستمرار اتفاق أوسلو رغم ما به من عيوب وقيود(١) :

١- لأن الاتفاق يستند إلى ائتلاف إقليمي عربي وعالمي واسع، هذا بالإضافة إلى الاحتضان الإسرائيلي على يد رابين، لأن الاتفاق يصب في صالح برنامج رابين، وحزب العمل القائم على التوسع الإسرائيلي (برنامج رابين دولة عبرية، لا دولة ثنائية القومية).
٢- غياب الدعم العربي بضغط من أمريكا للمعارضة الفصائلية لأوسلو، وبالمقابل مؤيدي أوسلو مدعومين على المستوى الإقليمي والعالمي والإسلامي.
٣- المعارضة الفلسطينية هي معارضات تلتقي على رفض حلول أوسلو، ولا تلتقي على برنامج بديل لبرنامج أوسلو، إضافة إلى التصادم بين المعارضة الواقعية البديلة لأسلو مع سياسة حماس والاتجاه القومي (الذي لا يقدم بديل).

يظهر مما سبق أن الجبهة الديمقراطية حملت مسؤولية استمرار أوسلو إلى الطرف العربي، إضافة إلى بعض الفصائل الفلسطينية على المستوى الداخلي، دون أن تحمل نفسها أية مسؤولية، باعتبارها احدى الفصائل الفلسطينية، اعتماداً على أنها قدمت بديل لتجاوز أوسلو!

ثم أكدت الجبهة في عام ٢٠٠١م أن مشاركة القيادة الفلسطينية الرسمية في اتفاق أوسلو لا يلغي استمرارية البرنامج المرحلي كإطار للتسوية السلمية الواقعية والمتوازنة، بل يؤكدها، فلا سلام ولا استقرار في المنطقة بدون تحقيق الأهداف المتضمنة في البرنامج المرحلي، وأن عملية أوسلو وإن عقدت المسار نحو بلوغ هذه الأهداف، وأطالت أمدها زمنياً، فإنها لا تلغي أنها الإطار الواقعي للتوصل إلى تسوية متوازنة لمسألة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، في المدى التاريخي المنظور(٢).

يلاحظ مما سبق أن الجبهة تارة تؤكد أن اتفاق أوسلو عطل وألغى البرنامج المرحلي(٣)، وتارة أخرى تؤكد أنه لم يلغِ البرنامج المرحلي، مما يعكس عدم الاتفاق والثبات في الفكر السياسي، كما يظهر أيضاً أنها مازالت متمسكة بالبرنامج المرحلي، في حين أنه بمجرد توقيع اتفاق أوسلو ألغى إدارياً وعملياً البرنامج المرحلي.

---

(١) حوار مع الأمين العام للجبهة الديمقراطية نايف حواتمة، "المعارضة الفلسطينية البديلة عن أهل أوسلو هي الأوسع في صفوف شعبنا"، مجلة البيادر السياسي، العدد(٦٢٤)، ص١٤.

(٢) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسار(الخط السياسي .. محاور في الفكر السياسي للجبهة)، ص٢٤.

(٣) المصدر السابق، ص٢٤.

برنامج الجبهة الديمقراطية لتجاوز أوسلو :

قدمت الجبهة الديمقراطية منذ أن تم التوقيع على أوسلو على امتداد العقد الأخير من القرن العشرين بديل عن أوسلو، يشمل الجانب الوطني والإقليمي والدولي، بشكل متوازن وهو :

المحور الوطني :

دعت فيه الجبهة إلى التالي :

١- عرض اتفاق أوسلو على الاستفتاء الشعبي العام، حيث دعا "حواتمة" عبر مؤتمر صحفي صباح ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣م، في تونس، والنزول عند إرادته(١).

٢- دعت الجبهة بتاريخ ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥م إلى تعليق مفاوضات أوسلو حتى يتم وقف الزحف الاستيطاني(٢)، وإعداد جدول أولويات للمفاوضات يقوم على : (القدس، وقف الاستيطان)(٣).

٣- تصدي القوى الوطنية لاتفاق أوسلو لتجاوزه، وإسقاطه، لتحقيق الهدف الوطني المتمثل بـ : الدولة المستقلة، والعودة، وتقرير المصير(٤).

٤- إعادة بناء وحدة الشعب والحركة الوطنية وفق الحوار الشامل بين الأحزاب والفصائل جميعاً، وإحياء مؤسسات م.ت.ف، واحترام استقلاليتها، وتمثيلها للشعب، وإيجاد خطة منهجية لا تخضع للمفاوضات كحل وخيار وحيد(٥).

٥- تنظيم مظاهرات حاشدة ترفع وتيرة النضال، وتنظيم عملية مناهضة للاتفاق(٦)، وتكثيف عمليات المقاومة المسلحة، وتكبيد جنود الاحتلال والمستوطنين خسائر بشرية(٧).

٦- مواصلة وتصعيد المقاومة ضد الاحتلال والاستيطان، في إطار انتفاضة متجددة على أساس برنامج نضالي، مع صون وحدة الشعب، وحماية شخصيته الوطنية في أراضي ١٩٤٨م، والشتات، وتعبئة جماهيره لمواجهة الاتفاقات التي تنقص من حقوقه وكيانه الوطني، ومقاومة عملية التذويب ومخططات التوطين.

---

(١) نايف حواتمة : أوسلو والسلام الآخر المتوازن، ص٩٧.

(٢) سامي جبر : بيانات ووثائق الجبهة الديمقراطية ١٩٨٧-٢٠٠٢م، (البديل الوطني الواقعي... من أجل سلام شامل ومتوازن)، ص٦٦

(٣) نايف حواتمة : أوسلو والسلام الآخر المتوازن، ص١٦٥.

(٤) هشام أبوغوش : اتفاق أوسلو – واشنطن، (الطريق الوعر)، ص١٩٣-١٩٤.

(٥) إصدارات الجبهة الديمقراطية : استراتيجية دفاعية لقطاع غزة٢٠٠٥م، ص١٦-١٧.

(٦) هشام أبوغوش : اتفاق أوسلو – واشنطن، (الطريق الوعر)، ص١٩٣-١٩٤.

(٧) قيس عبد الكريم : اتفاق أوسلو – القاهرة، (أوسلو بين الوهم والحقيقة)، ص١٦-١٨.

٧- بناء جبهة وطنية عريضة تصون وحدة الشعب، وتقود نضاله، وإعادة بناء مؤسسات م.ت.ف[١]، والدفاع عن تراب الوطن ومقدساته وذلك من خلال[٢] :

- الدفاع عن عروبة القدس والتصدي لمخططات فصلها عن سائر الأراضي المحتلة وتهويدها، لذلك يجب تنظيم مؤتمرات وطنية تدافع عن عروبتها، وتنبثق عنها لجان متابعة دائمة.
- النضال ضد سياسة مصادرة الأرض، ونهبها، وإعادتها إلى أصحابها، وتشكيل لجان الدفاع عن الأرض.

٨- الدفاع عن الحريات الديمقراطية، وحقوق الإنسان في سياق التصدي للاحتلال، والقيود التي يفرضها الاتفاق على سلطة الحكم الذاتي المستجيبة بتكوينها البيروقراطي الفردي وفق التالي[٣]:

- النضال من أجل الإفراج الشامل عن جميع الأسرى، والعودة للمبعدين.
- النضال من أجل فرض اعتراف السلطة المحتلة باتفاقية جنيف الرابعة وتطبيقها، وإلغاء قوانين الطوارئ، والأوامر العسكرية التي تنتهك حقوق الإنسان، ووقف سياسة الاعتقال الإداري والإبعاد.
- النضال من أجل إجراء انتخابات ديمقراطية حرة للمجالس البلدية والقروية، ورفض سياسة التعيينات.

٩- الدفاع عن استقلالية مؤسسات التعليم، وتعبئة جماهير الطلبة والشباب والمعلمين من أجل حماية الثقافة الوطنية، والتصدي للتطبيع، والدفاع عن حق الشعب الفلسطيني، وبخاصة الفلاحين من أبنائه في أرضه ومياهه، ومقاومة أية قوانين أو اتفاقات تنتقص من هذه الحقوق[٤].

المحور الإقليمي القومي :

من خلال التالي :

١- التنسيق والتعاون مع دول الطوق العربية (الأردن، سوريا، لبنان، مصر)، وترابط المسارات التفاوضية على أساس الانسحاب إلى وراء خطوط ٤ حزيران ١٩٦٧م.

٢- تزامن الحلول الشاملة وصولاً للسلام الشامل، وليس المفاوضات الثنائية[٥].

٣- الانتقال إلى مفاوضات التسوية الشاملة وفق المسارات العربية، ووفق الأرض مقابل السلام، وحل مشكلة اللاجئين وفق (١٩٤)[٦].

---

(١) قيس عبد الكريم : اتفاق أوسلو – القاهرة (اتفاق أوسلو بين الوهم والحقيقة)، ص٢٧.

(٢) فهد سليمان : ما بعد أوسلو، (سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة)، ص٩١-٩٢.

(٣) المصدر السابق، ص٩١-٩٢.

(٤) قيس عبد الكريم : اتفاق أوسلو –القاهرة (اتفاق أوسلو بين الوهم والحقيقة)، ص٢٩-٣٠.

(٥) نايف حواتمة : نايف حواتمة يتحدث،المحاور، عماد نداف، ص٢٧٠. نايف حواتمة : أوسلو والسلام الآخر المتوازن، ص١٦٤.

(٦) نايف حواتمة : نايف حواتمة يتحدث،المحاور، عماد نداف، ص٢٦٩.

٤- إيجاد وحدة إقليمية يتم من خلالها تجاوز الأزمة العميقة مع الأردن، وتجاوز انعدام الترابط بين المسارات العربية(١).

المحور الدولي :

١- الإصرار على إشراك الاتحاد الأوروبي، والصين واليابان، والأمم المتحدة، إضافة إلى الولايات، لكي تصبح الاتفاقات طابعها الدولي، ومنع التفرد الأمريكي(٢).

٢- شن هجوم دبلوماسي على الأمم المتحدة للاعتراف بحدود فلسطين وفق ٤ حزيران ١٩٦٧م، وعاصمتها القدس(٣).

٣- الدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام ينعقد على أساس قرارات الشرعية الدولية؛ لتحقيق حل سياسي متوازن، فمن حق الشعب الفلسطيني مقاومة سياسات وممارسات إسرائيل بكل أشكال النضال، بما فيها المقاومة المسلحة(٤)، والنضال ضد سياسة الدمج والإلحاق الاقتصادي؛ لإنهاء الهيمنة الإسرائيلية.

٤- الإصرار على الحماية الدولية الفاعلة للشعب ضد تجاوزات المستوطنين، وجيش الاحتلال، بوضع المناطق المحتلة تحت إشراف قوات الأمم المتحدة لحين تقرير المصير، والدعوة الشعبية والدولية لإخضاع اتفاقات التسوية لاستفتاء شعبي شامل في الداخل والخارج(٥).

على الرغم أن الجبهة أدانت اتفاق أوسلو، وقدمت برنامجاً لتجاوزه وطنياً وإقليمياً ودولياً، إلا أن هناك من انتقد موقف الجبهة من أوسلو بقوله : "إن الجبهة الديمقراطية بالممارسة اتخذت ما يخدم أوسلو، فهي تمارس فوق الطاولة اعتراضاً، إلا أنها مع القاعدة في التنظيم، فهي من تحت الطاولة كانت تتدرج دون فعل جدي لمواجهة التيار الرسمي في م.ت.ف..."(٦).

وأشارت "مرام شعث" إلى تغير موقف الجبهة الديمقراطية من أوسلو، وأنها اتجهت إلى التعاطي مع نتائج أوسلو، وانخرطت في العمل في مؤسسات السلطة الفلسطينية(٧).

---

(١) نايف حواتمة : أوسلو والسلام الآخر المتوازن، ص١٦٥.

(٢) نايف حواتمة : نايف حواتمة يتحدث،المحاور، عماد نداف، ص٢٧٠.

(٣) إصدارات الجبهة الديمقراطية : إستراتيجية دفاعية لقطاع غزة٢٠٠٥م، ص١٧.

(٤) إصدارات الجبهة الديمقراطية : البلاغ الختامي للمؤتمر الوطني العام الخامس٢٠٠٧، ص٦.

(٥) قيس عبد الكريم : اتفاق أوسلو – القاهرة (اتفاق أوسلو بين الوهم والحقيقة)، ص٢٩-٣٠.

(٦) مقابلة مع محمود العجرمي، بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٣.

(٧) مرام شعث : المواقف الدولية إزاء قضية الدولة الفلسطينية بعد أوسلو، رسالة ماجستير غير منشورة، ص٨١.

يظهر أن الجبهة الديمقراطية اعترضت على أوسلو، وأدانته، لكنها عندما تشكلت السلطة سعت للمشاركة فيها، وكان من الضروري أن يكون الموقف ثابتاً، خاصة لما ترتب على أوسلو من نتائج أضرت بالثوابت الفلسطينية، كما يبدو تناقض فكر الجبهة السياسي فيما يتعلق بموقفها من أوسلو فهي تعارضه فكرياً، وتنقده نقداً جذرياً على الصعيد النظري، إلا أنها على الصعيد العملي تتعايش مع نتائجه، وتنخرط في تطبيقاته، كما يلاحظ أن البرنامج الذي وضعته لتجاوزه إجراءاته كافة لا تتجاوز أوسلو.

رابعاً : موقف الجبهة الديمقراطية من اتفاقات ما بعد أوسلو حتى ٢٠٠٦م :

تم توقيع العديد من الاتفاقات بعد توقيع اتفاق أوسلو، بغرض التسوية، واتخذت الجبهة الديمقراطية من تلك الاتفاقات موقفاً، إما مؤيداً، وإما معارضاً، متمثلا بالتالي :

- قمة شرم الشيخ[١] :

تم عقدها في ١٣ آذار/مارس ١٩٩٦م، اعتبرتها الجبهة بأنها مبادرة من واشنطن لترسم ملامح النظام الأمني، والاستراتيجي الإقليمي في الشرق الأوسط، فأخذت تتفرد بعملية التسوية في ظل انحيازها لإسرائيل، وأشارت الجبهة إلى أن كل من الطرف الفرنسي والأوروبي تذمر من التفرد الأمريكي، واعتبرت أن الموقف الأوروبي أكثر توازناً، وأقل تحيزاً لإسرائيل، فهو يعترف بحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره باعتباره ركناً أساسياً للتسوية[٢].

- اتفاق واي ريفر[٣] :

عقد في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨م، أوضحت الجبهة أن واي ريفر ترتب عليه مجموعة من النتائج تمثلت بما يلي :

---

(١) قمة شرم الشيخ: عقدت في ١٩٩٦/٣/١٣م، جاءت ردة فعل على الانفجارات المتتالية، التي جرت في تل أبيب، والقدس، وعسقلان، في الأشهر الأولى من عام ١٩٩٦م، وسميت في البداية " قمة مكافحة الارهاب"، ثم " مؤتمر صانعي السلام"، وانتهى المؤتمر ببيان نص على أهداف ثلاث: تعزيز عملية السلام، وتدعيم الأمن، ومحاربة الارهاب، ووسيلة تحقيق هذه الأهداف دعم الاتفاقات الاسرائيلية – الفلسطينية. (جان جورج دانيال: مؤتمر مدريد " سيناريو متكامل من أجل السلام في الشرق الأوسط"، ج٣، ص ٦٤٣).

(٢) قيس عبد الكريم وآخرون : القبضة المثقوبة، ص٢٦.

(٣) واي ريفر : وقعه نيتناهو وعرفات في ١٩٩٨/١٠/٢٣م، تضمنت الاتفاق الانسحاب الإسرائيلي من ١٣% من أراضى الضفة، وإطلاق سراح بضع مئات من أصل ٣٠٠٠ معتقل سياسي فلسطيني، والسماح بتشغيل مطار غزة، والسماح بطريق آمن بين الضفة والقطاع، واخذ الاتفاق شكلا أمنياً إذ كان شرط تنفيذ ما سبق أن يصعد الطرف الفلسطيني جهوده ضد ما أسماه "الارهابين" أي المعارضة الفلسطينية، ويصادر الأسلحة بناءً على خطة أمنية مجدولة بإشراف المخابرات الأمريكية، وإزالة كل ما يعادي إسرائيل في الميثاق الوطني الفلسطيني، وحسب الاتفاق تتسع السيطرة الإدارية والأمنية للسلطة لتشمل ١٨% من الضفة. (محسن صالح : فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص٤٨٠).

١- شكل حلقة في مسلسل التراجعات للسلطة الفلسطينية[١]، واعترف بالمبررات الأيديولوجية العقائدية التي تقف وراء تأسيس (دولة إسرائيل)، والتسليم بالصهيونية، وأسقاط الجوهر العدواني والتوسعي للصهيونية، دون اعتراف مقابل بالظلم والإجحاف اللذين لحقا بالشعب الفلسطيني.

٢- الاعتراف السياسي من م.ت.ف بحق (دولة إسرائيل) بالوجود بسلام وأمن، قبل توفيرهما للشعب الفلسطيني، ودون اعتراف مقابل بحق تقرير المصير، وحق اللاجئين، بل لابد من تنازل الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية عن الكفاح المسلح، وأشكال النضال الأخرى، وتصنيفه ضمن العنف والتحريض، وأتاح للجانب الأمريكي والإسرائيلي التدخل في شؤون السلطة وقراراتها.

٣- معظم إجراءات الاتفاق تدور حول الجانب الأمني، وتطبيع الوضع الفلسطيني مع إسرائيل، وفي المقابل تكريس الانقسام السياسي الفلسطيني، وإقامة نظام تسلطي قمعي تابع للاحتلال[٢].

على أثر ذلك أكدت الجبهة أن الرهان على العملية التفاوضية بالإشراف الأمريكي عقيمة، بل تسعى لإضعاف الموقف الفلسطيني، وتعطي زمام التحكم بالعملية التفاوضية لحكومة إسرائيل، والمخابرات الأمريكية المركزية، مما يوسع هامش المناورة أمام إسرائيل[٣]، ونادت الجبهة في عام ٢٠٠٠م لإتباع وسائل متعددة للتصدي لاتفاق واي ريفر تمثل بالتالي [٤]:

١- منع انزلاق الأوضاع نحو مزيدٍ من التوترات التي يستفيد منها الاحتلال وذلك من خلال:

- احترام التعددية السياسية وصون حقوق القوى الوطنية والإسلامية في التنظيم، ورفض مطالب إسرائيل بوضع أية قوة سياسية مناهضة للاحتلال خارج القانون.
- إدارة الخلاف بين السلطة والمعارضة بوسائل ديمقراطية، وبما يضمن حق المعارضة في نقد سياسة السلطة، والدعوة إلى تصحيحها، واحترام حرية الرأي، والتصدي لكافة القوانين التي سنت انسجاماً مع الالتزامات التي يمليها الاتفاق، ومنع أي تدخل في شؤونها.
- إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في سجون السلطة واحترام كرامة المواطن.
- عقد مؤتمرات شعبية على أرض فلسطين لإبراز الطابع الشعبي الواسع التمثيلي الذي يرفض الاتفاق، ويرفض إلغاء الميثاق الوطني على حساب الحقوق الوطنية ومكانة م.ت.ف.
- الدعوة إلى لقاء وطني موسع بمشاركة شخصيات وممثلين عن التجمعات الفلسطينية في الأردن، لبنان، سوريا، وعن الجاليات الفلسطينية في البلدان العربية الأخرى؛ لاتخاذ موقف من الاتفاق.

---

(١) بيان صادر عن الجبهة الديمقراطية : نايف حواتمة.. اتفاق واي ريفر استجابة لشروط نيتياهو، بتاريخ ١٩٩٦/٩/٥م.

(٢) فهد سليمان : من أوسلو إلى واي ريفر، ص٢٢-٢٥.

(٣) المصدر السابق، ص١٦.

(٤) فهد سليمان : من أوسلو إلى واي ريفر، ص٣٦-٣٧.

- **مؤتمر شرم الشيخ**[١] :

عقد في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠م، انتقدت الجبهة موقف الولايات باعتبار أنها ساوت بين القاتل والضحية، وجعلت من العنف موضوعاً مشتركاً، وطالبت الجبهة بوقف العنف الإسرائيلي، وإنهاء الاحتلال، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وقدوم قوات من الأمم المتحدة على فلسطين؛ لوضع آليات تنفيذ قرارات الشرعية الدولية[٢].

- **مقترحات الرئيس كلينتون**[٣] :

عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠م، رأت الجبهة أنه يتقاطع في معظم بنوده مع رؤية باراك وحكومته بالنسبة للحل الدائم[٤].

- **خطة زيني**[٥] **"تسوية أمريكية"** :

اقترحت في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٢م، انتقدتها الجبهة؛ لأنها اعتبرت أن الدور الفلسطيني يتمثل بتسهيل اضطلاع إسرائيل بالمسؤولية الأمنية، وبالتالي إنهاء الجانب الفلسطيني، وخلق قيادة فلسطينية تسعى إلى شن حرب متواصلة على المقاومة "الإرهاب"، وإجراء إصلاحات في بنيتها كمقدمة ضرورية لاستئناف العملية التفاوضية، تؤدي إلى قيام دولة ذات مضمون غامض، واتضح ذلك في خطاب بوش (٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٢م) عندما حث على إنشاء دولة مؤقتة على حدود محدودة "بما يخدم الأهداف الأمنية لإسرائيل"[٦].

---

(١) مؤتمر شرم الشيخ : طالبت فيه الولايات بوقف كل أشكال العنف، وأن يلتزم الطرفان بعدم الإقدام على أية خطوات من جانب واحد، واستئناف العملية التفاوضية(نايف حواتمة : اليسار العربي "رؤيا النهوض الكبير"، ص٢٣٢).

(٢) نايف حواتمة : اليسار العربي "رؤيا النهوض الكبير"، ص٢٣٢.

(٣) مشروع بيل كلينتون للسلام: تضمن الأراضي، والأمن، والقدس، والحرم " المسجد الأقصى"، واللاجئون. (محسن صالح: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص٤٨٩-٤٩١).

(٤) المصدر السابق، ص٢٣٢.

(٥) خطة زيني : سميت بهذا الاسم نسبة إلى مبعوث الولايات " أنتوني زيني"، والخطة عبارة عن ثلاث مراحل تنتهي بالعودة إلى المفاوضات السياسية، حيث تبدأ بوقف أعمال العنف وعودة التنسيق الأمني بين الطرفين، وانسحاب إسرائيل من المناطق التي احتلتها عقب اندلاع الانتفاضة ٢٠٠٠م، وفتح المعابر ومطار غزة، ورفع الحصار عن الشعب. (تيسير أبو جمعة : انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠م وأثرها السياسي على القضية الفلسطينية ٢٠٠٠-٢٠٠٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، ص٥٩).

(٦) نايف حواتمة : اليسار العربي "رؤيا النهوض الكبير"، ص٢٣٣.

- **خارطة الطريق**[١] :

اعتبرت الجبهة أن الموافقة الرسمية الفلسطينية على خارطة الطريق، كانت موافقة متسرعة، وغير مدروسة، بل جعلت من الخارطة سقفاً للموقف التفاوضي الفلسطيني[٢]، وبالمقابل أحجمت إسرائيل عن إعلان موافقتها، وتقدمت بأربعة عشر عنواناً لتعديلات، تمس جوهرها[٣]، ورهنت موافقتها على الخارطة بهذه التعديلات، وتعهدت الولايات المتحدة الأمريكيةا بأن تؤخذ تحفظات إسرائيل بعين الاعتبار أثناء التطبيق[٤]، وقبلت أمريكا ١٢ تعديل من ١٤ تعديل، والبندين التي لم توافق عليهما هما[٥] :

١- تنازل الفلسطينيين عن حق العودة مقابل موافقة إسرائيل على الدولة الفلسطينية.

٢- عدم الرجوع إلى مبادرة السعودية العربية[٦] المعلنة ٢٧-٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢م؛ لأن تلك المبادرة دعت إلى الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة ١٩٦٧م، بما فيها القدس، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عليها، ذات سيادة عاصمتها (القدس الشرقية)، مقابل اتفاقية سلام مع إسرائيل، وإنشاء علاقات طيبة في إطار السلام الشامل.

مزايا خارطة الطريق من وجهة نظر الجبهة الديمقراطية :

بينت الجبهة أنه على الرغم ما في خارطة الطريق من إجحاف، ونواقص بالحقوق الفلسطينية إلا أن لها في الوقت نفسه مجموعة من المزايا تمثلت بالتالي :

---

(١) خطة خارطة الطريق : صدرت خطة خارطة الطريق عن أربعة أطراف دولية (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا الاتحادية، الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة)، بهدف تسوية نهائية وشاملة للنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني على أساس دولتين، وذلك بنهاية العام الثالث من توزيعها على الفرقاء المعنيين بتاريخ ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣م، أي أنها كانت خطة دولية، وليس بين المنظمة وإسرائيل، بل دولية تعكس ما توافقت عليه اللجنة الرباعية الدولية، أي أن تشرف على تطبقها الرباعية الدولية. (إصدارات الجبهة الديمقراطية : خارطة الطريق إلى أين ٢٠٠٣م، ص٣٥).

(٢) إصدارات الجبهة : بعد إعلان الهدنة "الانتفاضة بين مرحلتين" ٢٠٠٣م، ص٢٠-٢١.

(٣) إصدارات الجبهة الديمقراطية : خارطة الطريق..، إلى أين ٢٠٠٣م، ص٣٥.

(٤) إصدارات الجبهة : بعد إعلان الهدنة "الانتفاضة بين مرحلتين" ٢٠٠٣م، ص٢١.

(٥) إصدارات الجبهة الديمقراطية : خارطة الطريق..، إلى أين٢٠٠٣م، ص٣٧.

(٦) مبادرة السعودية : ألقاها الأمير عبد الله ولي عهد السعودية في قمة بيروت من قمم جامعة الدول العربية، بتاريخ ٢٧-٢٨ آذار/ مارس٢٠٠٢م، وتم تبنيها من قبل قادة العرب، وأصبحت مبادرة عربية رسمية، أكد فيها على الانسحاب إسرائيل بالكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧م تنفيذاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢- ٣٣٨، واللذين عززتهما قرارات مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقبلت قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، مقابل قيام العرب بإنشاء علاقات طبيعية في إطار سلام شامل مع إسرائيل. (تيسير أبو جمعة : انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠م وأثرها السياسي على القضية الفلسطينية ٢٠٠٠-٢٠٠٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، ص٥٨).

١- أن مجرد الإعلان عنها عبر عن الاستعداد الدولي لإعادة القضية الفلسطينية إلى الساحة الدولية والعمل على معالجتها[١]، وأوجدت إطار دولي يشرف، ويراقب على تطبيق خارطة الطريق في مختلف مراحلها[٢].

٢- انها دعت لوقف التوسع الاستيطاني، وتفكيك البؤر الاستيطانية التي أقيمت في عهد شارون، وأنها أقرت بدولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، ونادت بضرورة إنهاء الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧م.

٣- اشتملت المفاوضات على قراري (٢٤٢-٣٣٨) الناصين على الأرض مقابل السلام، والقرار (١٣٩٧[٣]) الذي يعترف بحق الفلسطينيين في دولة مستقلة.

٤- نادت بالالتزام بمبدأ التوازي في تنفيذ الالتزامات، بغض النظر عن الصياغات الملتوية التي يمكن أن تقود إلى تفسيرها بمضمون التوالي[٤].

ولكن الجبهة أكدت أن تلك المزايا يمكن تفريغها من مضمونها بفعل تكتيكات التملص والمراوغة الإسرائيلية، والمغطاة أمريكيا، وقدمت الجبهة مجموعة من الانتقادات السلبية لخارطة الطريق تمثلت بـ :

١- تعتبر محاولة لإعادة تعريف الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، ورسم ملامح التسوية من مدخل إنهاء "العنف والإرهاب"، وبالنسبة للقدس فلم ترد كعنوان خاص، بل بإشارات[٥]، واعتبرت القدس موضع تنازع ذا صيغة دينية، إضافة إلى تجاهلها لقضية الأسرى والمعتقلين[٦]، وبالنسبة لقضية اللاجئين فقد ابتعدت عن قرار (١٩٤)، وبأن قضيتهم تحتاج إلى تأهيل[٧]، مما أتاح العودة إلى متاهات مرحلية التفاوض، لتشكيل فخ تتجاوز خطورته المماطلة الإسرائيلية[٨].

٢- تعتبر جزء من الاتفاقيات الانتقالية، التي استغرقت الجهد بالثانويات على حساب الهدف المركزي، حيث تم فيها إعادة التفاوض على قضايا تم التفاوض عليها، وارتبط مدى نجاحها

---

(١) قيس عبد الكريم وآخرون : قبل الرحيل "في السياسة والنظام الفلسطيني"، ص٩٠.

(٢) إصدارات الجبهة : بعد إعلان الهدنة "الانتفاضة بين مرحلتين"٢٠٠٣م، ص٢٠.

(٣) قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ : أصدر في آذار/مارس ٢٠٠٢م، أوضح فيه لأول مرة رؤيته لمستقبل الصراع بقيام دولة فلسطينية تتعايش إلى جانب إسرائيل، ولكن هذا القرار لم يحدد جدولاً زمنياً لذلك، ولم يتخذ طابعاً إلزاميا لإسرائيل بالانسحاب، كما لم يحدد شكل الدولة ولا حدودها. (محسن صالح : فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص٤٩٤).

(٤) إصدارات الجبهة : بعد إعلان الهدنة "الانتفاضة بين مرحلتين" ٢٠٠٣م، ص٢٠.

(٥) إصدارات الجبهة الديمقراطية : خارطة الطريق..، إلى أين ٢٠٠٣م؟ ص٤٧.

(٦) المصدر السابق، ص١٩٨.

(٧) إصدارات الجبهة الديمقراطية : خارطة الطريق..، إلى أين؟٢٠٠٣م، ص٤٧.

(٨) مذكرة الجبهة إلى الاجتماع الوزاري العربي بدمشق حول خطة الطريق الأمريكية عودة إلى نقطة الصفر، بتاريخ ٢٠/١١/٢٠٠٢م.

بفعالية دور الأطراف الدولية التي تقف وراءها، والجبهة اعتبرت أن الإشراف الدولي للخارطة كان دون المستوى المناسب؛ الأمر الذي لا يؤدي إلى تسوية نهائية شاملة في غضون ثلاث سنوات، خاصة في ظل تهميش دور الرباعية من قبل إسرائيل(١).

٣- اشتراط إسرائيل قبولها للخارطة بإجراء أربعة عشر تعديلاً أفقد الخارطة أي جانب ايجابي، وأفقدتها توازنها كحل وسط بين الطرفين، حيث أبقت على كل ما هو ملزم للجانب الفلسطيني من ناحية أمنية، أو إصلاحية، خاصة بما يتعلق بإعادة بناء مؤسسات م.ت.ف(٢).

٤- إضافة إلى أن الخارطة غير متوازنة فأنها أثقلت كاهل الفلسطينيين بسلسلة مرهقة وطويلة من الالتزامات الأمنية، وتنفذ على ثلاث مراحل، فوصفها "حواتمة" "خطة الطرق"(٣)، أي أنه قال خطة طرق وليس طريق واحد ليلفت الانتباه بأنها ستستغرق زمناً طويلاً.

٥- اشترطت على الجانب الفلسطيني شروطاً أمنية تقود إلى تصفية الانتفاضة، والمقاومة الوطنية، قبل أن تقوم إسرائيل بخطوة وقف توسيع المستوطنات، وبناء مستوطنات جديدة، وبهذا تبقى زمام المبادرة بيد حكومة شارون.

٦- أن خطة الطريق عودة إلى سياسة الخطوات الصغيرة كما أوسلو، بجدول زمني طويل يتراوح الثلاث سنوات، وتترك القضايا الأساسية (القدس، الحدود، اللاجئين، المستوطنات) إلى المرحلة الأخيرة في السنة الثالثة، مما يؤدي إلى تجزئة أركان الحقوق الوطنية الفلسطينية(٤).

٧- عدم توازن الخارطة على أكثر من صعيد، ويتضح ذلك في موضوع القدس، إذ تكتفي بإشارة عابرة بدعوة إسرائيل في المرحلة الثانية إلى إعادة فتح غرفة التجارة، وباقي المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية التي تم إغلاقها في (القدس الشرقية)، وتتجاهل المؤسسات السياسية الأخرى، وكأنها تسلم بشرعية هذه الإجراءات التي أقدمت عليها حكومة شارون، كما تتجاهل ما يجري في القدس، ومحيطها من مشاريع استيطانية وتهوديه(٥).

٨- المرحلة الثانية من خارطة الطريق تتحدث عن مؤتمر دولي دون أي إشارة إلى مرجعية قانونية وشرعية، بل تكتفي بالقول أن مهمة المؤتمر هي إطلاق مفاوضات حول إمكانية إنشاء دولة فلسطينية بحدود مؤقتة، أي تنطوي على غموض كبير فإنها تربط التقدم نحو المرحلة الثالثة بما تسميه "حكم اللجنة الرباعية على أداء الأطراف في المرحلتين الأولى والثانية"، وتربط انعقاد المؤتمر الدولي الثاني في بداية العام ٢٠٠٤م بموافقة أطراف الخارطة، وتحصر وظيفته بإقرار

---

(١) إصدارات الجبهة الديمقراطية : خارطة الطريق...، إلى أين؟ ٢٠٠٣م، ص٤٢-٤٤.

(٢) قيس عبد الكريم وآخرون : خطة فك الارتباط، ص١١.

(٣) غالي إبراهيم : الجبهة الديمقراطية...وعملية السلام (الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة)، ص١٩٨.

(٤) بيان صادر عن الجبهة الديمقراطية : خطة الطريق غير متوازنة، بتاريخ ٢٠٠٣/٥/١م.

(٥) قيس عبد الكريم وآخرون : ما بعد السور الواقي، ص٧٦.

الاتفاق على الدولة بحدودها المؤقتة، وإطلاق مفاوضات الوضع الدائم، دون أن تحدد الأساس القانوني والمرجعي لهذه المفاوضات[١]، وبفعل غموض الموقف الأمريكي والإسرائيلي المراوغ أصبحت الخارطة مرجعية تفاوضية وصراعية معقدة، وغير محسومة النتائج[٢].

بناءً على ما سبق دعا "حواتمة" في ١٨ آيار/مايو ٢٠٠٣م الرئيس ياسرعرفات، وحكومة "أبو مازن" إلى حوار وطني شامل يضع حداً لحكومة اللون الواحد، ويفتح الطريق لبناء نظام برلماني ديمقراطي فلسطيني، عملاً بإعلان استقلال فلسطين[٣]، وتحديد موقف فلسطيني موحد تجاه الخارطة، وانتهاج سياسة فلسطينية جديدة موحدة؛ لرفض شروط خطة الطريق الأمنية المسبقة، وتعديلات وشروط شارون[٤]؛ لأن الاتفاق الوحدوي الوطني يوفر المكاسب للشعب الفلسطيني لمواجهة العدوان، ويجنبه مخاطر التنازلات[٥].

ثم دعت الجبهة في عام ٢٠٠٣م إلى ضرورة إبراز ثغرات الخارطة الدولية، ومخاطرها، وانتقاد الموافقة الرسمية غير المشروطة عليها، وطرح الشروط الفلسطينية المقابلة للشروط الإسرائيلية، وفي مقدمتها تفكيك الاستيطان، وإزالة جدار الفصل، ورفض تصنيف المقاومة عملاً غير مشروعٍ، والسعي لتطبيق القرارات الدولية (٢٤٢، ٣٣٨، ١٣٩٧، ١٩٤)، وعدم التفاوض دونها[٦].

وأوضحت الجبهة أنه ترتب على قمتي شرم الشيخ ٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٣م، وقمة العقبة[٧] ٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٣م انتهاءً فعلياً كإطار لتسوية خارطة الطريق بنهاية صيف عام ٢٠٠٣م، وبدأت واشنطن تنفرد شيئا فشيئاً بعملية التطبيق، حتى تفاقمت أزمة الخارطة، عندما أعلن شارون خطة الانفصال من جانب واحد، عندها تجددت المقاومة وتصاعد صوت الجماهير للانتفاضة[٨].

---

(١) قيس عبد الكريم وآخرون : ما بعد السور الواقي، ص٧٦.

(٢) إصدارات الجبهة : بعد إعلان الهدنة "الانتفاضة بين مرحلتين"٢٠٠٣م، ص٢١.

(٣) بيان صادر عن الجبهة الديمقراطية : برنامج الإصلاح الديمقراطي الشامل وتجاوز النظام الشمولي هو طريق حركة الصمود، بتاريخ ٢٠٠٣/٥/١٨.

(٤) بيان صادر عن الجبهة الديمقراطية : خطة الطريق غير متوازنة، بتاريخ ٢٠٠٣/١م٥.

(٥) قيس عبد الكريم : قبل الرحيل (في السياسة والنظام الفلسطيني)، ص٩٠.

(٦) إصدارات الجبهة الديمقراطية : خارطة الطريق..، إلى أين؟ ٢٠٠٣م، ص٥٣–٥٤.

(٧) عندما أعلن بوش الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، وغيب مسألة إنهاء الاحتلال وتجاهل الإشارة إلى القرارين (٢٤٢، ٣٣٨)، وقفز عن الدعوة لوقف الاستيطان (الجبهة الديمقراطية...وعملية السلام (الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة)، ص١٩٩).

(٨) غالي إبراهيم : الجبهة الديمقراطية...وعملية السلام (الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة)، ص١٩٩.

- وثيقة جنيف – البحر الأحمر[1] :

أعلنت في ١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣م، –مسودة اتفاقية الوضع الدائم– انتقدتها الجبهة باعتبارها تهدد بشق الصف الوطني، ونسف حقوق اللاجئين، وأنها تخلت عن استقلال الدولة الفلسطينية وسيادتها، إضافة إلى تخليها عن أجزاء واسعة من القدس، وأنها اعترفت بحق إسرائيل بالوجود، وقدمت الوثيقة باعتبارها مشروعاً للتسوية، وحلاً نهائياً، وبينت الجبهة أنها لاقت ترحيباً شديداً من العديد من العواصم الإقليمية والدولية المعنية بقضية الشرق الأوسط، بل اعتبرها البعض الحل النموذجي، إلا أن إسرائيل رفضت الوثيقة؛ الأمر الذي فتح باب التنازلات عند الطرف الفلسطيني[2].

- وثيقة جنيف – البحر الميت[3] :

أعُلنت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤م، انتقدتها الجبهة وقدمت مجموعة من الانتقادات تمثلت بالتالي :

١- شروطها ناقصة وغير مستكملة، وذلك لا يرجع إلى ضيق الوقت، فقد استغرقت سنتين لانجازها، وأرجعت الجبهة المشكلة في الجانب الفلسطيني؛ لأنه يدرك أن صيغة الحلول الوسط المنبثقة عن المفاوضات المستأنفة ستنطوي على تنازلات إضافية، قد تواجه مصاعب في قبولها، وتوجد ردات فعل فلسطينية قاسية، بطرق رسمية وشعبية[4].

٢- أن التنازلات الفلسطينية ستكون ملزمة لأصحابها في أية مفاوضات لاحقة، والنص المعتمد سيكون في كل الأحوال هو السقف الذي سيدفع المفاوض الفلسطيني للقبول بما هو أدنى منه،

---

(١) وثيقة جنيف– البحر الأحمر : أحد الاتفاقات السرية، وغير الرسمية، تم التفاوض على أساسيات القضية الفلسطينية، وعلى رأسها حق العودة، حيث أعلنت الشخصيات الفلسطينية الموقعة على الاتفاق التنازل عنه، مقابل ايقاف الكيان الصهيوني بناء المستوطنات، واشتمل الاتفاق على: العلاقات بين الطرفين، الأراضي الاقليمية، السيادة، ترسيم الحدود، المستوطنات، خصائص أمن الدولة الفلسطينية" الارهاب، التحريض، المجال الجوي" وقد أعلنت كل الفصائل الفلسطينية رفضها. (جعفر عبد السلام. محمود داود: الصراع العربي الاسرائيلي" بين النضال المسلح والتسوية السلمية"، ص ٣٤٩–٣٥٥).

(٢) قيس عبد الكريم : قبل الرحيل"في السياسة والنظام الفلسطيني"، ص١١–١٢.

(٣) وثيقة جنيف– البحر الميت : نظمت من خلال جهد متواصل لمجموعة إسرائيلية معارضة، تضم كنيست وأكاديميين، برئاسة وزير العدل الأسبق "يوسي بيليين"، ومجموعة فلسطينية من السلطة، وحركة فتح أعضاء من المجلسين (التشريعي، الوطني) والحكومة برئاسة وزير الإعلام الأسبق "ياسر عبد ربه"، وتم التوصل إلى صياغة الوثيقة، ونظمت حملة دعائية في إسرائيل وفلسطين؛ لكسب التأييد لمبادرة جنيف. (قيس عبد الكريم : قبل الرحيل "في السياسة والنظام الفلسطيني"، ص٢٨–٦–٣٠).

(٤) قيس عبد الكريم : قبل الرحيل "في السياسة والنظام الفلسطيني"، ص٢٨–٦–٣٠.

وأن التنازلات الفلسطينية الواردة في الوثيقة ستكتسب قيمة معيارية على المستوى الخارجي، وفي التعاطي مع الحقوق الفلسطينية، وبذلك يكون الحل القائم على التنازلات (ضم الأراضي، تقسيم القدس، عدم الاعتراف بالعودة...)، مما يفتح المجال أمام تسوية دائمة فيصرف الأنظار عن معالجة تعقيدات الوضع القائم، والتساهل في التصدي للانتهاكات الإسرائيلية اليومية[١].

٣- اتفاق جنيف لم يقتصر على اعتراف متبادل بين دولتين، ولم يكتفِ بالاعتراف بحق (الشعب اليهودي في دولة)، بل تخطى ذلك بالاعتراف بإسرائيل وطناً "للشعب اليهودي"، وبذلك يعطي لليهود حرية الممارسات العنصرية تجاه المواطنين الفلسطينيين، بتبرير الخوف من الزيادة السكانية، وبالمقابل استقبال الهجرات اليهودية إلى فلسطين.

٤- أسقطت السيادة للدولة الفلسطينية، ويتمثل ذلك فيما يلي :

- لا جيش بل قوات أمنية تحت المراقبة، ووضع القيود على الأسلحة.
- القوات المتعددة بصلاحياتها ودورها الميداني هي الإطار المرجعي للمستوى الفلسطيني خاصة أن فلسطين لا تملك جيشاً، فتلك القوات تقوم بحماية المعابر والحدود، ومكافحة الإرهاب.
- استمرار الحضور الأمني والعسكري المباشر لإسرائيل على مساحة الدولة الفلسطينية، خاصة فيما يتعلق بسلاح الجو، وشحن البضائع.
- التوجه لإقامة نظام أمن إقليمي مرتبط بإدارة أمريكية – إسرائيلية مشتركة[٢].

٥- أبقت العديد من القضايا دون تحديد، وتركها لمفاوضات لاحقة (تكرار لتجربة أوسلو) وهي: المياه، العلاقات الاقتصادية، التعاون القانوني، وركزت على أربع مواد شكلت ٧٧% من الوثيقة وهي : الأراضي، الحدود، المستوطنات، الممر، وذلك يعكس أن هناك تركيز على القضايا التي يكون الضغط فيها عادة على الجانب الفلسطيني لتقديم تنازلات[٣].

٦- تنصلت من المسؤولية التاريخية والأخلاقية لقضية اللاجئين، وتعاملت معها كالتالي[٤] :

- إنهاء مكانة اللاجئين فور تحقيق مكان الإقامة للاجئ حسبما تحدده المفوضية الدولية.
- إنهاء المتطلبات المالية بعد المساهمة الإسرائيلية على شكل مبلغ مقطوع للصندوق الدولي، حيث لا يجوز بعدها إثارة أية متطلبات مالية بخصوص اللاجئين.
- إنهاء الأونروا بالتدريج في كل بلد تعمل فيه، على أساس إنهاء وضعية اللاجئين في ذلك البلد، وأن تصفي الأونروا أعمالها خلال خمس سنوات من بدء المفاوضات.

---

(١) فهد سليمان : الظل والصدى، ص١٠.

(٢) المصدر السابق، ص٣٧-٤١.

(٣) المصدر السابق، ص١٣-١٤.

(٤) فهد سليمان : الظل والصدى، ص٢٤.

٧- بعد عام من انعقاد جنيف – البحراليميت لم يبقَ فيها إلا الظل، والسبب راجع إلى استمرار إسرائيل في بناء الجدار في الضفة، وحول القدس[١].

- خطة الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ٢٠٠٥م[٢] :

ساقت الجبهة مجموعة من الانتقادات لخطة الانسحاب الإسرائيلي تمثلت بالتالي :

١- الترحيب بشرط الانسحاب من غزة، وإخلاء المستوطنات، سهل على إسرائيل خلق انطباع خادع بأن ذلك محور خطتها، وليس الحقيقة المتمثلة بالجدار، والتوسع الاستيطاني في الضفة.

٢- اعتبرت الجبهة أن الخطة أحادية الجانب، فهي لم تشمل التنسيق مع السلطة الفلسطينية[٣].

٣- تمثل جوهر الخطة بالانسحاب المجزأ من غزة مقابل تكثيف الاستيطان في قلب الضفة، وغلاف القدس في ظل الدعم الأمريكي لاستكمال بناء جدران الضم والفصل العنصرية، وبذلك تكون إسرائيل قد عملت على ضرب مقومات قيام كيان فلسطيني مستقل، ومتواصل جغرافيا[٤].

يبدو مما سبق أن الجبهة لم تعارض التسوية السياسية، بل تعتبر من الفصائل الداعية للتسوية، ففكرها السياسي منذ ١٩٧٤م اعتمد على التسوية وعلى الحل المرحلي، لكنها وضعت مجموعة من المحددات للتسوية، متمثلة بالثوابت الفلسطينية، لكنها في الوقت نفسه انخرطت في نتائج الاتفاقات التي كانت تعارضها، فهى من الناحية الفكرية تعارض بعض الاتفاقات (أوسلو) لكنها من الناحية العملية تنخرط في تطبيقاتها لتتقلد المناصب العليا المشَكلة (السلطة) بناءً على تلك الاتفاقات.

---

(١) فهد سليمان : الظل والصدى، ص٣.

(٢) الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة : أعلن رئيس الحكومة الاسرائيلية في أوائل سنة ٢٠٠٤م خطة الانسحاب من غزة، مقابل أن تلتزم اسرائيل بالمسيرة السلمية، على أساس مبدأ دولتين للشعبين، وتناولت الخطة: الواقع الأمني بعد الإخلاء، والمساعدات الأمنية للفلسطينين، ومنطقة الحدود بين القطاع ومصر، والمستوطنات الاسرائيلية، ومنطقة الحدود بين القطاع ومصر، والبنى التحية، ونشاط المنظمات الدولية المدنية، والترتيبات الاقتصادية، والمنطقة الصناعية "إيرز"، الجدول الزمني. (أحمد قريع : الطريق إلى خريطة الطريق ٢٠٠٠- ٢٠٠٦م" الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق، ص٦٦).

(٣) قيس عبد الكريم وآخرون : خطة فك الارتباط، ص٢٠.

(٤) غالي إبراهيم : الجبهة الديمقراطية...وعملية السلام (الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة)،ص٩٩.

المبحث الثالث

تطور موقف الجبهة الديمقراطية من تحرير فلسطين وآلياته

(١٩٩١-٢٠٠٦م)

أولاً : آليات الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

ثانياً : مراجعة نقدية للانتفاضة الأولى ١٩٨٧م.

ثالثاً : مراجعة نقدية لانتفاضة الأقصى ٢٠٠٠م.

اتبعت الفصائل الفلسطينية العديد من الوسائل والآليات للتحرر من الاحتلال الإسرائيلي، منها السياسية ومنها العسكرية، تشابهت تلك الآليات أحياناً، واختلفت أحياناً أخرى، في حين الجبهة تباين موقفها من التحرر وآلياته، فتارة نادت بالكفاح المسلح، وتارة أخرى بالتسوية السياسية، ففكرها السياسي تأثر بالمتغيرات الإقليمية والدولية؛ الأمر الذي انعكس على ممارستها لأساليب وآليات التحرر.

أولاً : آليات الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين :

أشار "حواتمة" إلى أهمية معرفة العدو، وقدراته لكي يتم اتخاذ الأسلوب المناسب لمحاربته، وذلك عندما قال : "قل لي ماذا يقول عدوي، أقل لك ما يجب أن أقوله" أي أنه يجب النظر دائماً بعين المحاسبة والمراقبة لكل الخطوات، ومعرفة جوانب القوة، وجوانب الضعف ومعالجتها، ثم أوضح أهمية استحضار العقل النقدي تجاه القضايا المطروحة؛ لمعرفة أين الأخطاء، وأين الجوانب الجيدة، حتى يتم تصحيح مسار النضال والتحرر، ومن ثم يتم اشتقاق إستراتيجية مرحلية واقعية ثورية، متأثرين بحركات التحرر الوطني العربي(١).

وبالنسبة لآليات التحرر فقد اعتبرت الجبهة الكفاح المسلح الرافعة الديمقراطية الأساسية للثورة في السنوات الأولى للتأسيس، وأكدت على أهمية التحالف الثوري على المستويات القطرية، بما يضم العمال والفلاحين، وسائر الكادحين على الساحة الفلسطينية، وفي الأقطار العربية؛ للقيام بمسؤولية الثورة الوطنية(٢)، ودعت إلى ضرورة التخلص من العمل النخبوي، وتحويله إلى أداة ثورية، تشكل رافعة لتنظيم الجماهير، ومشاركتها في النضال(٣).

ثم بين كل من "قيس عبد الكريم" و"فهد سليمان" أن وظيفة الكفاح المسلح تتبلور في استنهاض، وتعبئة الجماهير في ظل النضال الأيدلوجي، التي هدفت من خلاله الجبهة إلى تكريس البرنامج المرحلي، باعتباره طوق النجاة للثورة، وأكدت على أن محور البرنامج ينص على إقامة سلطة وطنية مقاتلة، على أية أرض فلسطينية تتحرر من الاحتلال(٤).

وأوضحت الجبهة أنها "تناضل من أجل تسليح الشعب، وإطلاق حرياته الديمقراطية، ومن أجل حقه في التنظيم المستقل، كما تناضل من أجل قطع العلاقات مع معسكر الامبريالي كافة، وتوطيدها

---

(١) نايف حواتمة : الأزمات العربية في عين العاصفة، ص٢٩٠.

(٢) هيئة الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، مج٢، ص١١.

(٣) فهد سليمان وآخرون : إستراتيجية دفاعية للقطاع، ص١٥٢.

(٤) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسار(البناء المنهجي لتنظيم ثوري وجماهيري ١٩٨٧٢-١٩٨٢م)، ص١١٥.

مع المعسكر الاشتراكي، ورأت أن الطريق الوطني لرفض الحلول التصفوية والانهزامية هي الكفاح المسلح، والنضال اليومي الدؤوب؛ من أجل إقامة جبهة وطنية فلسطينية وعربية عريضة، تضم القوى الطبقية والسياسية، المعادية للاستعمار والصهيونية، فالسلاح الأيديولوجي الثوري بغير السلاح المادي نظرية تطمح حركة التحرر الوطني لتمثيلها، وترجمتها، كما أن السلاح المادي بغير السلاح الأيديولوجي الثوري الماركسي اللينيني يضع الحركة في مأزق الفشل"(١).

بناءً على ذلك عارضت الجبهة في التسعينيات من القرن العشرين أسلوب خطف الطائرات أو الاغتيالات، أو إطلاق النار في المطارات؛ لأن ذلك لم يقدم تحرراً، ولأنه يبرز النزعة البطولية الفردية، ولا يثمر في التنظيم الجماهيري(٢)، وباعتبارها عمليات استعراضية تلحق الضرر بنضال الشعب وتوصفه بالإرهاب، ولا تساعد في تعبئة الجمهور واستنهاضه(٣).

يلاحظ مما سبق أن فكر الجبهة السياسي تطور من الاعتماد على الكفاح المسلح إلى الاعتماد على الكفاح السياسي الثوري، إضافة إلى تغاضي الجبهة عن المحور الطبقي من فكرها الماركسي، لأجل الدفاع المشترك ضد الاحتلال، مما عكس عدم التمسك الجاد بمنطلقاتها الفكرية.

على الرغم من ذلك أكدت الجبهة على أهمية امتلاك البنية العسكرية التي تجيد القتال في الهجوم والدفاع، وذلك من خلال امتلاك الجهاز المقاتل المتفرغ، والقيام باستطلاعات دورية، ومدروسة لمواقعه، وخطوط تنقلاته، وتحركاته، وتشكيل لذلك هياكل مختصة، كذلك الاعتماد على قوات احتياطية غير متفرغة تقوم بمهامها العسكرية في أوقات التعبئة(٤).

في المقابل نادت إلى اتباع أسلوب وبرنامج العمل المقاوم، وتنفيذ العمليات الفدائية العسكرية بالتوجيه السياسي، على أن تندفع العمليات تجاه المؤسسات الاحتلالية بأذرعها المسلحة المتعددة : الجيش، المخابرات، الأجهزة الإدارية المسلحة، المستوطنات المسلحة(٥).

أشار "غالي ابراهيم" إلى أن وزارة الخارجية الأمريكية حذفت اسم الجبهة الديمقراطية من قائمة المنظمات التي تعتبرها إرهابية عام ١٩٩٩م؛ لأن "الجبهة كانت تدعو إلى المظاهرات والإضرابات والعصيانات المدنية، دون اللجوء إلى السلاح، إلا بمقدار ما تمشي جنازير الدبابات الإسرائيلية على أجساد البشر"(٦).

---

(١) أشرف إسماعيل : تجربة اليسار الفلسطيني المسلح، رسالة ماجستير منشورة، ص٤٩-٥٠.

(٢) نايف حواتمة : أوسلو والسلام الآخر المتوازن، ص٢٠٢-٢٠٣.

(٣) غالي إبراهيم : الجبهة الديمقراطية...وعملية السلام (الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة)، ص٢٠١.

(٤) فهد سليمان وآخرون : إستراتيجية دفاعية للقطاع، ص٣٩-٤٠.

(٥) نايف حواتمة : أوسلو والسلام الآخر المتوازن، ص٢٠٢-٢٠٣.

(٦) غالي إبراهيم : الجبهة الديمقراطية...وعملية السلام (الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة)، ص٢٠١.

يبدو مما سبق أن الولايات المتحدة الأمريكية لا ترى في الجبهة الديمقراطية خطورة، بل تعتبرها فصيل سياسي، لن يؤثر على المصالح الإسرائيلية.

اعتبرت الجبهة أن سلاح المقاومة سلاح شرعي، وهو للفلسطينيين للدفاع عن أنفسهم، ومقاومة الاحتلال، وميزت الجبهة بين فرض سياسة القانون، وإنهاء الفوضى والفلتان الأمني، وبين المس بسلاح المقاومة الذي يجب أن يبقى من حق الفلسطينيين(١).

أكدت الجبهة على ضرورة ارتباط الجانب العسكري بالتخطيط السياسي؛ لأن ذلك يعزز المقاومة، ومسيرة التحرر من الاحتلال(٢)، ويتم ذلك بالربط بين البندقية والأهداف السياسية، تحت شعار "البندقية بيد والبرنامج السياسي باليد الأخرى"، وأن غياب البرنامج الصحيح للبندقية سيحولها إلى بندقية منحرفة عن مسارها المخطط له، وغياب البندقية يغلق الأفق أمام البرنامج، ويحوله من برنامج كفاحي إلى خط تنازلي(٣)، ورفعت الجبهة شعار" بالبندقية نزرع وبالسياسة نحصد"، و"البندقية غير المسيسة قاطعة طريق"(٤)، واعتبرت الجبهة الكفاح المسلح ما هو إلا صاعق التفجير الذي سيشعل فتيل الحرب الشعبية التي تنخرط فيها سائر الشعوب العربية ضد العدو الصهيوني الامبريالي(٥).

موقف الجبهة الديمقراطية من الحرب الشعبية :

اعتبر "قيس عبد الكريم" عام ٢٠٠٠م أن الحرب الشعبية هى النواة التي تشكلت منها الجبهة الديمقراطية، مستفيده من التجربة الفيتنامية(٦)(٧)، وأن الحرب الشعبية المنظمة هى الضامن للثورة ومسيرتها، وتحقق الأهداف الوطنية الفلسطينية بشكل فوري(٨)، وأنها محوراً ثابتاً في جدول

(١) بيان صادر من الجبهة : صالح زيدان مع الاستفتاء الشعبي حول قضايا الحل النهائي، بتاريخ ٢/١٢/٢٠٠٤م.

(٢) فهد سليمان وآخرون : إستراتيجية دفاعية للقطاع، ص٤٠.

(٣) قيس عبد الكريم وآخرون : إستراتيجية فلسطينية بديلة،ص١٦٦.

(٤) سري سمور : وجود فرع لتنظيم القاعدة في فلسطين ممكن أم مستحيل، ص١٢.

(٥) قيس عبد الكريم. فهد سليمان : النشأة والمسار (مرحلة التأسيس ١٩٦٩-١٩٧١م.. الجذور والانطلاقة)، ص١٠٢.

(٦) الثورات الفيتنامية : مجموعة الثورات الوطنية والشعبية التى اندلعت في فيتنام ضد الوجود الأجنبي منذ ١٨٥٩م، وحتى قيام جمهورية فيتنام الديمقراطية ١٩٤٦م، والتى استمرت بعد ذلك بشكل حرب ثورية ضد الفرنسيين حتى ١٩٥٤م، ثم ضد الأمريكيين وأعوانهم، وانتهت بتوحيد فيتنام في ظل نظام اشتراكي قومي. (عبد الوهاب الكيالي وآخرون : موسوعة السياسة، ج٦، ص٨٦٠).

(٧) قيس عبد الكريم : الجبهة الديمقراطية.. الجذور والمسيرة، (ناهض زقوت : الندوة الفكرية)، ص٢٤٣.

(٨) قيس عبد الكريم وآخرون : إستراتيجية فلسطينية بديلة،ص١٦٦.

أعمال الحركة الوطنية الفلسطينية، ودعت الجبهة للاستفادة من سلسلة الهبات الشعبية؛ لرسم وتنظيم سبل المقاومة الشعبية [١].

ورأت الجبهة أن عملية تطور الكفاح المسلح إلى مرحلة حرب الشعب الشاملة غير ممكنة، إلا إذا تم تجنيد الشعب كله للمشاركة الفعلية الجادة في ذلك الكفاح، بحيث تشمل أبناء الشعب كافة؛ لأن المعركة بقدر ما تحتاج إلى مقاتلين على خطوط النار، فإنها بالقدر نفسه بحاجة إلى الجهود في مختلف ميادين الحياة، ابتداءً من تأمين الحاجات المالية والغذائية للثوار، وبذلك تكون الجبهة "حملت السلاح تحت راية الماركسية – اللينيينة لتمثل فصيلاً رئيساً، بل أول تجربة يسارية ديمقراطية ثورية تحمل السلاح في منطقة الشرق الأوسط، وفي تاريخ المشرق العربي، إضافة إلى حملها النظرية الثورية"[٢].

بلورت الجبهة إستراتيجية للمقاومة الشعبية، واعتبرتها وسيلة مهمة من وسائل التحرر، ولكن لا تصلح لوحدها بل لا بد من تكاملها مع غيرها من الوسائل [٣]، عبر زج كل القدرات والقوى في الشارع الفلسطيني في معركة الاستقلال؛ للتخلص من الاحتلال والاستيطان، وإحداث تطور في العلاقة بين الحركة الشعبية والمؤسسة الرسمية، بحيث تصبح المقاومة الشعبية شريكة في اتخاذ القرار [٤].

ثم أشارت الجبهة في مطلع القرن الحادي والعشرين إلى ضرورة توفير غرفة عمليات مشتركة، وقيادة سياسية مرجعية لهذه الغرفة، وبالتالي تعزيز الثقة في ظل الشراكة الوطنية، وتوفير النواقص، وبذلك تكون غرفة العمليات ليس مجرد إدارة معدة للمعارك، بل هي إطار توحيدي للقوى المقاتلة، يرسخ علاقات التضامن والتنافس الايجابي[٥].

حذرت الجبهة بالمقابل من مطالب إسرائيل وأمريكا، وضغطهم على السلطة لنزع سلاح المقاومة، وتفكيك بنى المقاومة، ومن ثم تمزيق الصف الفلسطيني، وإيقاع الاقتتال بين أبنائه[٦]، لذلك رفضت الجبهة بتاريخ ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢م وصف المقاومة الفلسطينية "بالإرهاب"،

---

(١) قيس عبد الكريم وآخرون : استراتيجية فلسطينية بديلة، ص٧٧.

(٢) أشرف إسماعيل : تجربة اليسار الفلسطيني المسلح، رسالة ماجستير منشورة، ص٥١-٥٢.

(٣) قيس عبد الكريم وآخرون : استراتيجية فلسطينية بديلة،ص٦٢.

(٤) إصدارات الجبهة الديمقراطية : التقرير السياسي٢٠١٣م، ص١١٨-١١٩.

(٥) فهد سليمان وآخرون : استراتيجية دفاعية للقطاع، ص٤٠.

(٦) الكونفرس الرابع : مفترق طرق بعد غزة٢٠٠٥ م، ص٢٧.

المقاومة حق مشروع تكفله المواثيق الدولية في ظل وجود الاحتلال[١]، ودعت الجبهة إلى مواجهة الاحتلال بموقف فلسطيني حازم موحد، وفق صيغة متفق عليها وطنياً؛ لتنظيم سلاح المقاومة، وتشكيلاتها بما يضمن إبعاد سلاح المقاومة عن الانغماس في أي شأن داخلي، ولكي لا يكون عاملاً من عوامل الفوضى، والفلتان الأمني[٢].

دعت الجبهة في الوقت نفسه إلى تفعيل سلاح المقاومة النفطية، من قبل جميع الدول العربية، وإيران؛ حتى تتحرك بخطوات جادة لوقف العدوان، وتأمين الانسحاب على طريق إنهاء الاحتلال، واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني المشروطة بالاستقلال، وعودة اللاجئين[٣]، و"أن إنجاز الأهداف الإستراتيجية للشعب الفلسطيني مسألة مرهونة بانقلاب ميزان القوى لصالح حركة الثورة العربية أولاً، وبتضامن أممي وتقدمي أوسع، يؤمن بحق الأمة العربية في تحرير كامل التراب، وحق شعب فلسطين في تقرير مصيره بنفسه"[٤].

أشارت الجبهة إلى أن الوصول للهدف النهائي في وضع حد للصراع القومي مع العدو الإسرائيلي لا بد من حشد وتعبئة طاقات الشعب الفلسطيني، وإجراء تحالفات مع الجانب العربي والدولي، وتركيزها نحو انجاز أهداف مرحلية ملموسة عند كل مرحلة انتقالية، وصولاً إلى الحل الديمقراطي الجذري[٥]، فالجبهة لا تنظر للصراع مع إسرائيل على أنه صراع طبقيٌ، وأن الصراع الوحيد مع إسرائيل هو صراع وطني، وتمثل ذلك بمشاركة الجبهة في الانتفاضة الثانية[٦].

يلاحظ مما سبق أن الجبهة الديمقراطية وظفت شق من فكرها في جذب التعاطف على المستوى الإقليمي والدولي، في ظل طابعها الأممي، إلا أنها استبعدت الشق الآخر عندما نفت الصراع الطبقي مع إسرائيل، واعتبرت صراعها مع إسرائيل صراع وطني فقط، فكيف تنفي الصراع

(١) سامي جبر : بيانات ووثائق الجبهة الديمقراطية ١٩٨٧م-٢٠٠٢م، لا بديل عن الوقف الفوري للمجازر والعدوان الإسرائيلي لمقاومة مستمرة حتى الرحيل الكامل، ص٤٩٨-٤٩٩.

(٢) الكونفرنس الرابع : مفترق طرق بعد غزة ٢٠٠٥م، ص٢٧.

(٣) سامي جبر : بيانات ووثائق الجبهة الديمقراطية ١٩٨٧م-٢٠٠٢م، لا بديل عن الوقف الفوري للمجازر والعدوان الإسرائيلي لمقاومة مستمرة حتى الرحيل الكامل، ص٤٩٨-٤٩٩.

(٤) أشرف إسماعيل : تجربة اليسار الفلسطيني المسلح، رسالة ماجستير منشورة، ص٥٣.

(٥) وثائق المؤتمر الوطني الثالث١٩٩٤م : البرنامج السياسي والنظام الداخلي، ص١٢.

(٦) حوار مع صالح زيدان على برنامج pal talk بالتعاون بين مركز الإعلام والمعلومات وغرفة فلسطين إلى الأبد، (وثيقة ١٩)، ص٥٤٩.

الطبقي[1] في ظل التناقض الطبقي بين الشعب الفلسطيني والإسرائيلي؟!، فالفكر عند تطبيقه يطبق بجميع جوانبه، وإن رأت الجبهة أن التحرر الوطني أولى.

ثم حدد "حواتمة" بتاريخ ١٩ أيار/ مايو٢٠٠٢م خط المقاومة بقوله : "نحن نريد مقاومة الاحتلال، جنود وضباط، وميليشيات الاستيطان، ومقاومة فدائيين في مواجهة الاحتلال، والابتعاد عن جانبي خط الصراع، فالعدو أقدر على تعبئة الرأي العام الإسرائيلي، بإثارة قضايا جانبية عندما يسقط مدنيون"، ودعا إلى ضرورة التوافق على فهم موحد لمواصلة تجاوز السلبيات والأخطاء، ومواصلة المقاومة بفهم مشترك موحد مسؤول أمام الشعب الفلسطيني، وأمام العالم[2].

بناءً على ما سبق أكدت الجبهة في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين على أهمية دور الإعلام الفلسطيني في إظهار عدالة القضية التي يدافع عنها، ومشروعية مقاومة العدوان، وألقت على الاعلام مهمة ايضاح الأوضاع للمجتمع دون تزيف، مما يرفع المعنويات، ويعزز الصمود، وأن يعمل على فضح سياسة العدو، مما يفرض عليه العزلة الدولية[3].

انتقدت الجبهة في عام ٢٠٠٢م القوى التي تسعى لتحرير كامل التراب الفلسطيني، بأنها تتنحى جانباً عن النضال الجزئي، وتكتفي بتغيير حاسم في موازين القوى الراهنة، إضافة إلى الاكتفاء بالاحتجاج اللفظي، وأكدت على صحة السياسة الثورية التى تؤمن بأن الهدف النهائي لا يتحقق دفعة واحدة، بل على مراحل، وسلسلة من التغيرات الجزئية المتوالية، وبالتالي يتم انتزاع التنازلات من العدو، وتجبره على التراجع[4]، وبينت أن تحرير كامل تراب فلسطين يتم عبر تحقيق الانتصارات الجزئية الصغيرة، ووضعت شروط لتحقيق ذلك وهي[5] :

---

(١) الصراع الطبقي : صراع بين الطبقات المتعادية، وهو القوة المحركة الأساسية لجميع التشكيلات الاقتصادية- الاجتماعية المتناحرة، وهو مصطلح مبتكر من قبل المؤرخين والاقتصاديين التقدميين، قبل ظهور الماركسية، ولكن ماركس وانجلز وضعا نظرية علمية صحيحة قائمة على عدم التوفيق بين الطبقات المسيطرة والمضطهدة، وللصراع ثلاثة أشكال : اقتصادي وسياسي وأيديولوجي. (بونو ماريوف : القاموس السياسي، ترجمة وإعداد عبد الرزاق الصافي، ص ١٧٥).

(٢) سامي جبر : بيانات ووثائق الجبهة الديمقراطية ١٩٨٧م-٢٠٠٢م، (نايف حواتمة : نحو إصلاح وطني وديمقراطي فلسطيني)، ص٦١٢.

(٣) فهد سليمان وآخرون : استراتيجية دفاعية للقطاع، ص٤٣-٤٥.

(٤) نايف حواتمة. قيس عبد الكريم : البرنامج المرحلي ١٩٧٣-١٩٧٤م، ص١٦-١٧.

(٥) المصدر السابق، ص١٦-١٧.

١- انتصار حاسم للثورة الديمقراطية في عدد من الأقطار العربية، وقيام أنظمة ديمقراطية شعبية، تلبي الحد الأدنى من متطلبات التغيير الجذري لميزان القوى العربي–الإسرائيلي، وإطلاق الحريات الديمقراطية للجماهير، والتصفية الكاملة لمصالح ونفوذ الإمبريالية.

٢- التغيير الحاسم في ميزان القوى الدولي؛ الأمر الذي يضع زمام المبادرة في أيدي قوى الثورة العالمية، وشل القدرة العدوانية للقوى الامبريالية.

٣- الارتقاء بالثورة الفلسطينية إلى مستوى الحرب الشعبية الشاملة، بمعنى تعبئة كامل الطاقات، عبر الارتكاز على أغلبية الشعب، كقاعدة وقيادة طبقية ثورية للحركة الوطنية الفلسطينية، قيادة تثق بالجماهير، وحرب الشعب لا تتحقق بمجرد مبادرة عدد من الثوريين المتحمسين لحمل السلاح نيابة عن الشعب، بل إضافة إلى توفير الشروط المادية والسياسية، والتعبئة المنظمة للشعب بكامله، ولتوفير تلك الشروط لا بد من مساندة حركات التحرر الوطني العربية، وحلفائها الاشتراكيين على الصعيد الدولي.

يبدو مما سبق أن الجبهة لا تعارض التحرر الكامل للتراب الفلسطيني، لكنها تنتهج المرحلية في تحقيق هذا الهدف، وتضع الشروط من أجل ذلك.

ثم نادت الجبهة على امتداد العقد الأول من القرن الواحد والعشرين بالتحرر والإصلاح الوطني، والتغيير الديمقراطي، وفق برنامج قائم على الأسس التالية :

١- الإجماع الوطني على خيار الانتفاضة والمقاومة، وهو حق مشروع تكفله المواثيق الدولية، فيجب أن تستمر المقاومة بموازاة التحركات السياسية على مختلف المستويات، وإعادة بناء الإجماع الوطني على خيار المقاومة حتى الحرية والاستقلال والعودة من خلال[١] :

- تصعيد المقاومة ضد جيش الاحتلال، وميليشيات المستوطنين بما يخدم النضال، وحماية المدنيين، وتعزيز المكاسب السياسية، وتوحيد الجهد الدفاعي على مختلف المناطق، بإعلان التعبئة العامة، وتشكيل لجان الدفاع الوطني للتصدي للعدوان.
- تعميق الطابع الشعبي للانتفاضة واستنهاض زخمها الجماهيري، وبناء هياكلها على مختلف المستويات، وتعميم صيغة المؤتمرات الشعبية في المحافظات والمدن والقرى والمخيمات، وبناء اللجان الشعبية.

٢- وضع ضوابط للتحرك السياسي الفلسطيني، فإن السعي لحل سياسي تفاوضي لا يعني أنه بديلٌ عن الانتفاضة والمقاومة، بل باستمرارها يمكن أن تضع قاعدة من التوازن النسبي، وتتحدد ضوابط التحرك السياسي كما يلي[١] :

---

(١) إصدارات الجبهة الديمقراطية : مشروع الإصلاح الوطني والتعبير الديمقراطي ٢٠٠٢م، ص٢١.

- رفض الحلول الأمنية المجزئة، والتسويات الانتقالية بكل أشكالها، والتمسك بالحل الدائم الشامل الذي يحقق الثوابت الوطنية، وتحديد موقف فلسطيني واضح من الدعوات إلى مؤتمر دولي للسلام، وذلك بالتنسيق مع الدول العربية.
- تأمين الحماية الدولية من جانب الأمم المتحدة للشعب الفلسطيني، كخطوة على طريق زوال الاحتلال.

٣- صياغة المطالب والشعارات الخاصة بالتحرر بالإجماع بين القوى السياسية والاجتماعية، مع توحيد العمل المقاوم المشترك؛ من أجل القضايا الوطنية، باعتبارها موضع إجماع وطني شامل، إضافة إلى توحيد الجهود والطاقات؛ لمقاومة الاستيطان، والدفاع عن عروبة القدس، والتصدي لإجراءات الحصار، وفي مقدمتها قضية اللاجئين، ومقاومة محاولات تصفيتها، وصون حقهم في العودة وفقاً لقرار (١٩٤)[٢].

٤- استنهاض دور جماهير الشعب الفلسطيني في الشتات، في إطار حركة جماهيرية منظمة للاجئين، تشكل ركيزة أساسية من ركائز ائتلاف م.ت.ف، بهدف الدفاع عن مصالحهم، وصون حقهم في العودة [٣]، وأن جميع وسائل المقاومة ضد الاحتلال مشروعة، وهي حق تكفله المواثيق والأعراف الدولية، وكافة الالتزامات التي تتناقض معها باطلة[٤].

٥- تعزيز التواصل والالتحام المصيري مع الجماهير الفلسطينية داخل حدود ١٩٤٨م باعتبارهم جزء لا يتجزأ من الشعب[٥]، والسعي لاستنهاضهم بهدف[٦] :

- مقاومة سياسة التهويد، والإخلاء ومصادرة الأراضي؛ من أجل عودة الأراضي إلى أصحابها.
- التصدي لسياسة التمييز العنصري؛ من أجل المساواة القومية الكاملة في كافة مجالات الحياة.
- مجابهة القمع والإرهاب الصهيوني؛ من أجل ضمان الحقوق المدنية، والحريات الديمقراطية، ورفع الحظر عن التنظيمات الوطنية العربية الفلسطينية، والنضال ضد سياسة الهضم والاستيعاب القومي؛ من أجل تعميق الانتماء الوطني الفلسطيني.

---

(١) إصدارات الجبهة الديمقراطية : مشروع الإصلاح الوطني والتعبير الديمقراطي ٢٠٠٢م، ص٢٢-٢٣.

(٢) فهد سليمان. رمزي رباح : بسط سيادة دولة فلسطين.. المقدمات السياسية، (الدولة المستقلة والسيادة الوطنية)، ص٤٢-٤٣.

(٣) قيس عبد الكريم : الخلفية والأبعاد السياسية لإعلان السيادة، (أوراق الندوة التى عقدت في نابلس استعداداً لمواجهة استحقاق ٣ مايو/أيار ١٩٩٩م : الدولة الفلسطينية وآفاق ممارسة الاستقلال والسيادة)، ص١١٥.

(٤) قيس عبد الكريم وآخرون : ما بعد السور الواقي، ص٨٤.

(٥) قيس عبد الكريم.فهد سليمان : النشأة والمسار(الخط السياسي..عناصر برنامجية)، ص٣٩.

(٦) وثائق المؤتمر الوطني الثالث١٩٩٤م : البرنامج السياسي والنظام الداخلي، ص٤٢.

- النضال المشترك مع القوى الديمقراطية الإسرائيلية المناهضة للصهيونية، والتعاون مع سائر تيارات السلام الإسرائيلي، من أجل إنهاء الاحتلال للضفة والقدس والقطاع، وحق الشعب في تقرير مصيره.

٦- تعميق الإجماع الوطني، وتحصينه على تحريم الفتنة، ونبذ الاحتراب بين أبناء الشعب الواحد، وصون وتلاحم الصف الوطني في مواجهة الضغوط الأمريكية – الإسرائيلية، المتواصلة لزرع الفرقة، وإباحة الدم الفلسطيني بحجة "تفكيك البنية التحتية للإرهاب"، لذلك دعت الجبهة لإيجاد صيغة مرنة تسمح للسلطة الفلسطينية بدرء هذه الضغوط، دون الانزلاق إلى مواجهة مع فصائل المقاومة، ومحاولة تصفية قدراتها، مع التأكيد على إدارة الصمود الجبارة عند الجماهير الفلسطينية بالالتفاف حول الانتفاضة؛ الأمر الذي مكنها من الاستمرار، وتحقيق العديد من الانجازات بالرغم من عناصر الضعف التي عانت منها(١).

٧- الحد من ظاهرة العمالة من خلال التالي(٢) :

- التنسيق ووحدة العمل بين كل قوى الشعب الفلسطيني من سلطة وفصائل.
- تكوين وعي مجتمعي وحس أمني يمكن من أن تكون العين الجماهيرية هي عين المقاومة، وعين الانتفاضة عندها يمكن رسم خطة تمكن من إحباط أهداف العدو الإسرائيلي، وبالتالي إفشال ما أمكن من عملياته ومحاولاته للاغتيال أو العدوان.

٨- اعتبرت الجبهة كل من : الانتفاضة، والمقاومة، والنظام السياسي، والعمل الدبلوماسي وسائل كفاحية مشروعة، تحقق الأهداف الوطنية(٣)، و"لا بد من إيجاد نقطة توازن بين حدين متعارضين : بين ضرورة إعادة بناء الوحدة الوطنية باعتبارها شرطاً للتقدم نحو هدف التحرر الوطني، وبين شروط ومتطلبات الصراع السياسي داخل صفوف الشعب، حول سبل الوصول إلى هذا الهدف"(٤).

٩- "تعبئة كامل الطاقات الثورية للشعب الفلسطيني بتوفير قاعدة ارتكاز ثابتة، ومحررة في المناطق التي تقيم فيها أغلبية الشعب، وبروز قيادة بروليتارية ثورية للحركة الوطنية الفلسطينية، تستطيع انجاز التعبئة الديمقراطية الشاملة المنظمة لقوى الجماهير الشعبية"، وذلك عبر تكافل الثورة الفلسطينية مع العربية، ومع القوى الاشتراكية العالمية؛ لتحقيق

---

(١) إصدارات الجبهة الديمقراطية : بعد إعلان الهدنة.."الانتفاضة بين مرحلتين"٢٠٠٣م، ص١١-١٢.

(٢) صالح زيدان : حوار مع صالح زيدان، "حوارات حية"، مركز الإعلام والمعلومات، "وثيقة ١٩"، ص٢٩٩.

(٣) قيس عبد الكريم وآخرون : خطة فك الارتباط، ص٢٥٣.

(٤) قيس عبد الكريم : من أوسلو إلى واي ريفر، ص٨١.

التغيير التراكمي لتعكس المصالح الوطنية والطبيعية لكافة طبقات الشعب الفلسطيني، والعمل على استنهاض أقصى الطاقات الثورية، وزجها في ميدان النضال[١].

١٠- تشخيص المصالح الوطنية والطبقية المباشرة لأوسع الجماهير، ووضع الحلول المباشرة لها، مع تحديد الإمكانيات المادية اللازمة لتوفير متابعة النضال، وتحديد المراحل الرئيسة الضرورية لتحقيق الهدف النهائي عبر التحليل الموضوعي، لتغيير موازين القوى في الصراع بين معسكري الثورة والثورة المضادة[٢].

١١- التأكيد على البعد الإسلامي للقضية الفلسطينية كبعد إستراتيجي هام، وإبراز الطابع التحرري والبعد الإنساني، والعمق الدولي للقضية الوطنية، ومطالبة الدول الإسلامية والعربية بالوفاء بالالتزامات؛ لدعم الصمود الفلسطيني.

يتضح مما سبق أن الجبهة الديمقراطية سعت لإشراك كافة فئات الشعب الفلسطيني، سواء بالداخل أو في الشتات، كما أنها اعتمدت على الأسلوب المرحلي الأقرب إلى الطابع السياسي من العسكري، كما أنها سعت لتحقيق الوحدة الفصائلية الفلسطينية لتحقيق الأهداف الوطنية المشتركة، إضافة إلى الدعم العربي والدولي، وبينت أهمية وجود قيادة من الطبقة البروليتارية الثورية، والتأكيد على التحالف مع المعسكر الاشتراكي بما فيه اليسار الإسرائيلي، مما يعكس فكرها الاجتماعي الماركسي، كما يبدو اهتمام الجبهة الديمقراطية بالبعد الإسلامي للقضية الفلسطينية؛ لكسب التعاطف الإسلامي في دعم القضية الوطنية، وذلك لا يتعارض وفكرها العلماني، فهنا تسعى الجبهة لاستغلال الطابع الإسلامي في مسألة التحرر فقط، أي باعتباره وسيلة لتحقيق غاية.

ودعت الجبهة للتعاون مع الإسلاميين[٣]، كما حملت في الوقت نفسه في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين القوى الإسلامية والوطنية قسطاً من مسؤولية غياب الجاهزية لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وأرجعت ذلك إلى عدم مقدرة القوى الإسلامية على تنفيذ خطة شاملة للمقاومة في ظل الانعزال عن السلطة، وخاصة في ضوء عدم توحد الرؤية بين مختلف الفصائل على أشكال العمل والنضال في إطار انتفاضة الأقصى، إضافة إلى تباين الفصائل حول الأهداف السياسية، والموقف من السلطة، وبررت الجبهة إلقاء المسؤولية على عاتق القوى الإسلامية؛ لأنها

---

(١) نايف حواتمة. قيس عبد الكريم : البرنامج المرحلي ١٩٧٣-١٩٧٤م، ص٢٦.

(٢) المصدر السابق، ص١١٨.

(٣) اياد البرغوثي : العلمانية السياسية والمسألة الدينية في فلسطين، ص٩٠

كانت تعرف ثغرات السلطة فكان بإمكانها التعويض عن تلك الثغرات والنواقص بتحسين أدائها، وتطوير مساعداتها العسكرية والمدنية(١).

وأكدت الجبهة في عام ٢٠٠٥م على أهمية إيجاد الخطة المناسبة لإفشال أهداف العدو، عبر تقسيم الأدوار على جميع فئات المجتمع، ليكون لكل فرد مكانته في المعركة، والعمل على تنظيم الفرق التطوعية المتخصصة في مجالات متنوعة، وخاصة الفرق الطبية لنجدة المصابين المدنيين، والعسكريين معاً، ضمن خطة انتشار مدروسة لاطمئنان المواطن، وتعزيز القتال والصمود، وتوفير فرق الدفاع المدني، إضافة إلى توفير أماكن الإيواء (مدارس الأونروا، المساجد، الكنائس...)، عبر تشكيل اللجان الشعبية، وكذلك توفير مراكز تحضير المواد الغذائية؛ لتوفير الاحتياجات اليومية، ويقع ذلك على عاتق السلطة لتشكيل استراتيجية دفاعية(٢).

أخيراً ألقى أسامة صوان مسؤولية التحرر الوطني الفلسطيني على الجانب العربي، بقوله : "إن من أجل النهوض بالمقاومة الشعبية لابد من استنهاض حالة شعبية عربية متضامنة، ومؤيدة وضاغطة في الوقت نفسه على القرار العربي الرسمي، لصالح حقوق الشعب الفلسطيني؛ كما من شأن نهوض المقاومة الشعبية أن يعكس نفسه على العلاقات العربية – الأميركية، والعربية–الإسرائيلية، بما يعزز من قدرة المستوى العربي الرسمي للضغط على الجانب الأميريكي، وإدخال تعديل على علاقته المنحازة إلى الجانب الإسرائيلي، والنظر إلى الصراع في المنطقة نظرة جديدة"(٣).

وعلى الصعيد الدولي دعا أسامة صوان إلى "إعادة تقديم القضية الفلسطينية، بأنها قضية شعب تحت الاحتلال، يكافح لأجل حقه في تقرير المصير والاستقلال والعودة، وليست مجرد قضية تفاوضية رهينة تجميد الاستيطان أو استئنافه، وفي السياق نفسه لابد من إعادة تقديم الحالة الإسرائيلية باعتبارها قوة احتلال، وكشف زيف إدعاءاتها، وحرصها المزعوم على السلام، وبالتالي تحميل المجتمع الدولي مسؤولياته السياسية والقانونية والأخلاقية تجاه حل القضية الفلسطينية"(٤).

يلاحظ مما سبق تطور فكر الجبهة الديمقراطية تجاه قضية تحرير فلسطين، فقد نادت في بدءً تأسيسها بالكفاح المسلح، ثم بالحرب الشعبية، وتقسيم مهام التحرر على فئات المجتمع كافة، ومن ثم اتخذت من الانتفاضة آلية تحرر.

---

(١) إصدارات الجبهة الديمقراطية : مشروع الإصلاح الوطني والتغيير الديمقراطي٢٠٠٢م، ص١٣–١٤.

(٢) فهد سليمان وآخرون : إستراتيجية دفاعية للقطاع، ص٤٣–٤٥.

(٣) مقابلة مع أسامة صوان، عبر البريد الالكتروني، بتاريخ٦/١/٢٠١٤م.

(٤) المصدر السابق، بتاريخ٦/١/٢٠١٤م.

ثانياً : مراجعة الجبهة النقدية للانتفاضة الأولى ١٩٨٧م :

وصفت الجبهة الديمقراطية الانتفاضة الأولى ١٩٨٧م بأنها "كانت انتفاضة سلمية سلاحها الحجارة والسياسة، للوصول إلى الحرية والاستقلال، والإصرار على حق تقرير المصير، والعودة"(١).

وأشارت الجبهة إلى أن الانتفاضة الأولى (الحجارة) أسهمت في توسيع نطاق الاعتراف الدولي بالحقوق الوطنية المشروعة للفلسطينيين، وخاصة حقه في تقرير المصير، من خلال إعلان استقلال فلسطين ١٩٨٨م، لتكون نتيجة سياسية للانتفاضة الشعبية(٢)، وأنها عملت على بناء الأسس التحتية للاستقلال الوطني، وأثرت في المحيط العربي والإسرائيلي والدولي(٣)، ورأت أن الانتفاضة عبرت عن الترابط والتكامل بين حلقات النضال الوطني في الداخل والخارج، ومثلت الوجه الآخر من الثورة للبحث عن حلول سياسية، وعلى أثر ذلك دعت الجبهة لتشكيل القيادة الموحدة للانتفاضة –قيادة سرية، أعلن عن تشكيلها في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨م، نظمت الفعاليات اليومية للانتفاضة، شاركت فيها فتح، الجبهة الشعبية، الديمقراطية، القيادة العامة، الحزب الشيوعي–، وبلورة برنامج مهمات الانتفاضة، وفي مقدمته النضال؛ لإنهاء الاحتلال، ووقف الاستيطان، وبناء الدولة المستقلة وعاصمتها القدس(٤).

ثم اعتبرت الجبهة في عام ١٩٩٢م الانتفاضة حرب استقلال، وشكل متطور من أشكال الحرب الشعبية(٥)، ودعت إلى تفادي العمليات الموجهة ضد المدنيين، وكانت جميع عملياتها العسكرية موجهة ضد الوجود العسكري والاستيطاني للاحتلال داخل الأرض الفلسطينية، باعتبارها الخيار لزوال الاحتلال نهائياً(٦)، وشكلت الجبهة الديمقراطية جناحاً عسكرياً، أسمته "كتائب المقاومة الوطنية الفلسطينية"، تولى تنفيذ عدد من العمليات العسكرية(٧).

أوضحت الجبهة أنها لعبت دوراً ريادياً داخل الوطن في قيادة الانتفاضة، والعمل مع القوى الفلسطينية الوطنية كافة؛ بهدف توفير مستلزمات تواصلها وتصاعدها، باعتبارها حرب الاستقلال الوطني(٨).

---

(١) نايف حواتمة : اليسار العربي "رؤيا النهوض الكبير"، ص١٦١.

(٢) وثائق المؤتمر الوطني الثالث١٩٩٤م : البرنامج السياسي والنظام الداخلي، –ص١٢.

(٣) سامي جبر : بيانات ووثائق الجبهة الديمقراطية ١٩٨٧م–٢٠٠٢م، ص١٧.

(٤) نايف حواتمة : أوسلو والسلام الآخر المتوازن، ص١٥٨.

(٥) سامي جبر : بيانات ووثائق الجبهة الديمقراطية ١٩٨٧م–٢٠٠٢م، ص١٧.

(٦) حياة عياد : اليسار الفلسطيني بعد أوسلو، رسالة ماجستير غير منشورة، ص٧٦–٧٨.

(٧) اسماعيل الأشقر وأخرون : سلسلة انتفاضة الأقصى (العمليات العسكرية للمقاومة ٢٠٠–٢٠٠٣)، ص٢٣.

(٨) أشرف إسماعيل : تجربة اليسار الفلسطيني المسلح، رسالة ماجستير منشورة، ص٩.

ودعت الجبهة بتاريخ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦م لاستمرار الانتفاضة على الأسس التالية(١) :

١- تنظيم وعقد مؤتمرات شعبية على مستوى المحافظات والمؤسسات المتنوعة، وأجهزة السلطة والحكم المحلي؛ بهدف تعزيز الإجماع الوطني.

٢- تجديد الحملة للتضامن مع أسرى الحرية في سجون الاحتلال ومع أسر الشهداء، وتنظيم المسيرات والاعتصامات، والزيارات الإجماعية للعائلات، ودعوة لجان التنسيق الوطني في المحافظات لتنظيم برنامج فعاليات هذه الحملة.

ثم نادت الجبهة في التسعينيات من القرن العشرين بمجموعة من الإجراءات لاستنهاض الانتفاضة وهي :

أولاً : تعميق الطابع الجماهيري الديمقراطي المنظم للانتفاضة، وذلك من خلال(٢) :

- استئناف عملية بناء اللجان الشعبية، ونشرها في كل المواقع، وتطوير وظائفها على أسس ديمقراطية، وصون وحدة القيادة الوطنية الموحدة والنهوض بدورها، على أن تضم جميع القوى الفاعلة في مناهضة الاحتلال.
- تجديد بنية المنظمات النقابية والاجتماعية القطاعية وتوحيدها، وتعزيز صلتها الديمقراطية بجمهورها، والارتقاء بدورها في حل المشكلات الاقتصادية للجماهير، واستكمال تشكيل أو إحياء المجالس العليا القطاعية والمتخصصة، وتفعيل دورها، واستكمال بناء القيادات الموحدة على صعيد المناطق ذات التجمعات السكانية، وانتظام عملها.

ثانياً : مراجعة التكتيكات النضالية للانتفاضة، والعمل على استعادة زمام المبادرة الهجومية في الصراع مع العدو، وذلك من خلال(٣) :

- تحديد موقف واقعي واضح إزاء أشكال المقاطعة لأجهزة الإدارة المدنية، بحيث يتم التمييز بين الأشكال التي لها مغزى سياسي في رفض التعاون مع ركائز سلطة الاحتلال.
- التمسك بحزم بالتكتيكات النضالية، ومواصلة العمل من أجل توفير المستلزمات المادية والتنظيمية اللازمة لوضع شعار مقاطعة العمل في المستوطنات موضع التطبيق.

ثالثاً : معالجة الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة، وترشيد سياسة الدعم المادي للداخل، وتنقية قنواته، ويتطلب ذلك التالي(١) :

---

(١) سامي جبر : بيانات ووثائق الجبهة الديمقراطية ١٩٨٧م-٢٠٠٢م، ص٨٨.

(٢) قيس عبد الكريم : تقييم نقدي لمسيرة الانتفاضة واتجاهات عمل مقترحة لاستنهاضها، (الطريق الوعر)، ص٨٤-٩٢.

(٣) سامي جبر : بيانات ووثائق الجبهة الديمقراطية ١٩٨٧م-٢٠٠٢م، (اتجاهات عمل مقترحة لاستنهاض الانتفاضة وتجديد زحمتها)، بتاريخ ١/٥/١٩٩٣م، ص٣٧-٤١.

- تصعيد ضغط الجماهير على قيادة منظمة التحرير للمطالبة بـ :

١- إبراز الدعم المادي لصمود الشعب في الوطن، باعتباره الأولوية القصوى في السياسة المالية لمنظمة التحرير، وإنهاء التحكم الفئوي والبيروقراطي في عملية اتخاذ القرارات، وإحياء عمل المؤسسات.

٢- ضبط وتنقية قنوات الدعم المالي، وتوجيهها بشكل رئيسي عبر القيادة الموحدة، والمنظمات الجماهيرية والنقابية والاجتماعية، ومكافحة الأساليب البيروقراطية في عملية تنظيم الدعم المالي المباشر للفئات المتضررة من خلال :

- المطالبة بتصويب اتجاهات الدعم، وتوجيه نحو تعزيز صمود الطبقات والشرائح الاجتماعية، الأكثر تضرراً لسياسة الاحتلال، واضفاء الديمقراطية على المؤسسات المعنية داخل الوطن، وإنهاء الطابع الفئوي.
- العمل على الاستفادة من برامج، وخدمات الأونروا، والنضال بوسائل الضغط الجماهيري، وشن حملة تعبوية مكثفة، بما في ذلك نداءات القيادة الموحدة، لمطالبة الدول العربية بالوفاء بالتزاماتها المالية؛ لدعم الانتفاضة.

رابعاً : استكمال تنظيم الطبقة العاملة في حركة نقابية ديمقراطية موحدة (وطنية وحرة ومستقلة)، ووقف تدخلات الحكم العسكري، وسلطة الحكم الإداري الذاتي في شؤون النقابات، والنضال من أجل الاعتراف بحقها في تمثيل العمال والدفاع عن حقوقهم، ودعم صمود الفلاحين، وصغار المزارعين، وتنظيم جهودهم التعاونية لتوسيع مساحة الأرض المزروعة، وتأمين مياه الري، والتصدي للإجراءات الإسرائيلية من نهب الأرض، واقتلاع الأشجار.

خامساً : الدفاع عن الثقافة والتراث الوطني، ومقاومة الإفساد الحضاري، والغزو الثقافي الصهيوني، وصون حرمة المقدسات، والعمل على استقلالية مؤسسات التعليم الوطني، والتصدي لعملية التلاعب بمناهج التعليم.

سادساً : الدفاع عن الحقوق المدنية والحريات السياسية للمواطنة، وإلزام الاحتلال باحترام اتفاقية جنيف الرابعة ١٩٤٩م بشأن حماية السكان في الأرض الواقعة تحت الاحتلال، وتأمين حق الجماهير في التنظيم والتعبير الحر، ويتضح ذلك من خلال[٢] :

- إلغاء قوانين الطوارئ الانتدابية، وكافة الأوامر العسكرية والتصدي لسياسة الإبعاد.

---

(١) قيس عبد الكريم : تقيم نقدي لمسيرة الانتفاضة واتجاهات عمل مقترحة لاستنهاضها، (الطريق الوعر)، ص٩٣-٩٤.

(٢) وثائق المؤتمر الوطني الثالث١٩٩٤م : البرنامج السياسي والنظام الداخلي، ص٣٤-٣٩.

- وقف وتحريم العقوبات الجماعية، والتصدي لأوامر منع التجول، وهدم المنازل، وإلغاء الحظر على حرية التنظيم، والنشاط السياسي والاجتماعي، وانتزاع حق الشعب بتشكيل التنظيم النقابي والاجتماعي.
- منع الحكم العسكري وسلطة الحكم الإداري الذاتي من التدخل في شؤون البلديات، وضمان حق الشعب في انتخاب المجالس البلدية والقروية.

سابعاً : توطيد وحدة الصف الوطني في النضال المشترك ضد الاحتلال، والحلول التصفوية، والعمل على تكوين الجبهة الوطنية المتحدة المناهضة للاحتلال(١).

ثامناً : مقاومة وإحباط كافة المشاريع والحلول التصفوية التي تهدف إلى تكريس وإدامة الاحتلال، ومن ثم العمل على تجزئة القضية الفلسطينية(٢).

ثم قيمت في مطلع القرن الحادي والعشرين الجبهة الديمقراطية الانتفاضة، وبينت عوامل إخفاقها بالتالي(٣) :

١- عدم مقدرة القيادة الفلسطينية من استثمار النتائج الايجابية للانتفاضة.

٢- اختلال ميزان القوى الإقليمي، في ظل الصراع بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية.

٣- قبول م.ت.ف (السياسة الرسمية الفلسطينية) الشروط الأمريكية، ومحاولة استرضائها؛ لفتح حوار أمريكي – فلسطيني؛ الأمر الذي أدى إلى نسف مبادرة السلام ١٩٨٨م الفلسطينية، وتبني الحل الأمريكي، في حين كان من الممكن استغلال الانتفاضة؛ لإعادة النظر في الشروط المجحفة الأمريكية، في ضوء التأييد الدولي للانتفاضة، والالتفاف الملحوظ حول م.ت.ف.

٤- استعداد م.ت.ف لقبول الشروط الأمريكية أدى إلى تصلب الموقف الأمريكي، بالتالي انهيار الحوار، ودخول الانتفاضة مرحلة الانحسار، خاصة في ظل حرب الخليج وانهيار الاتحاد السوفيتي.

ثالثاً : مراجعة نقدية لانتفاضة الأقصى ٢٠٠٠م :

حذرت الجبهة عبر بيان لها بتاريخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠م من إبرام أي اتفاق لوقف الانتفاضة، ودعت لتعزيز الوحدة الوطنية لمواصلة طريق الانتفاضة باعتبارها العامل الحاسم لتصحيح

---

(١)وثائق المؤتمر الوطني الثالث١٩٩٤م : البرنامج السياسي والنظام الداخلي، ص٣٤-٣٩.

(٢) المصدر السابق، ص٣٩.

(٣) قيس عبد الكريم : قبل الرحيل "في السياسة والنظام الفلسطيني"، ص١٢٦-١٢٧.

المعادلة مع العدو الإسرائيلي[1]، ثم نادت بتاريخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠م بمطالب رسمية تمثلت بالتالي[2] :

١- إعلان التعبئة الوطنية الشاملة، وتصعيد الانتفاضة الشعبية، والرد على تهديدات "باراك" وجرائم حكومته، وقواته ومستوطنيه بأعلى درجات الوحدة بين المناضلين لإحباط تلك التهديدات.

٢- الدعوة لوقف المفاوضات مع حكومة إسرائيل، ووقف كل أشكال التنسيق الأمني مع قواتها وأجهزتها.

٣- وقف العمل بكل الالتزامات التي نصت عليها الاتفاقات الانتقالية، والتي تتعارض مع السيادة على أرض فلسطين.

ثم نادى "فهد سليمان" خلال اجتماع قيادي عقد في رام الله في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠م القوى الوطنية والإسلامية التي قررت مواصلة الانتفاضة إلى القيام بالفعاليات التالية[3] :

١- مسيرات شعبية في جميع المحافظات يوم ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠م الساعة الثانية عشر.

٢- اعتبار يوم الجمعة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠م يوماً للتضامن الشعبي والعربي مع القدس وعروبتها، وإقامة المسيرات بعد الصلاة في جميع المحافظات والمخيمات في الداخل والخارج.

٣- اعتبار يومي ٢١-٢٢ تشرين الثاني/أكتوبر -موعد القمة العربية- يومين للتصعيد الشامل ضد الاحتلال والاستيطان.

وأرجعت الجبهة عبر بيان لها بتاريخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠م أن انتفاضة الأقصى (الثانية) ٢٠٠٠م اندلعت رداً على بؤس سياسة أوسلو، وتأكيداً على هشاشة تسوية مدريد وأوسلو[4]، وأوضحت ذلك بقولها : "إذا كانت اتفاقات أوسلو شكلت الخنجر الذي طعنت فيه الانتفاضة السابقة، والعامل الأبرز في إحداث انقسام سياسي فلسطيني، فإن الانتفاضة الحالية أعادت الوحدة الميدانية إلى الشارع الفلسطيني، وعززت إعادة الوحدة السياسية بين القوى الفاعلة، وبين السلطة الفلسطينية في ظل برنامج يستند إلى اعتبار الانتفاضة والمقاومة خياره لتحقيق الحقوق الوطنية، كما أقرتها المؤسسات التشريعية الفلسطينية، واعترفت بها المؤسسات الشرعية الدولية"[5].

---

(١) سامي جبر : بيانات ووثائق الجبهة الديمقراطية ١٩٨٧م-٢٠٠٢م، ص٣٠٩.

(٢) المرجع السابق، ص٣١٦.

(٣) سامي جبر : بيانات ووثائق الجبهة الديمقراطية ١٩٨٧م-٢٠٠٢م، (بيان من الجبهة الديمقراطية إلى الرأي العام)، ص٣٣٢.

(٤) بيان صادر عن الجبهة الديمقراطية : الانتفاضة تدعو إلى سياسة جديدة ومرجعية دولية متعددة وترفض حلول أوسلو، بتاريخ ١/٥/١٩٩٣م.

(٥) قيس عبد الكريم وآخرون : السور الواقي، ص٢٤٤.

ثم حددت الجبهة في مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أهداف انتفاضة الأقصى (الثانية) بالتالي :

١- تفكيك المستوطنات، وإعلان السيادة الكاملة لدولة فلسطين على أراضيها، ومياهها وأجوائها ضمن حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧م، بما فيها القدس، باعتبارها العاصمة، وحل قضية اللاجئين على أساس القرار (١٩٤) الذي يكفل العودة[١].

٢- تعميق الوحدة الوطنية، من خلال تأكيد الإجماع الوطني على ضرورة استمرار الانتفاضة، حتى تحقق هدفها في إرغام العدو الإسرائيلي على القبول بحل سياسي يقوم على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية[٢].

٣- الانتفاضة حرب استقلال طويلة الأمد، تسعى لاستنزاف الإدارة السياسية للعدو، وتسعى إلى التكامل بين الفعل الانتفاضي والمقاومة، فيظل نهجاً تفاوضياً معتمداً على قرارات الشرعية الدولية، في ظل إشراف دولي بديلاً للاحتكار الأمريكي[٣].

ولتحقيق تلك الأهداف نادت الجبهة في مطلع القرن الحادي والعشرين بالتالي[٤] :

١- تحديد ضوابط التحرك السياسي؛ لكي تثمر منجزات الانتفاضة، مع تحديد الوسائل الكفاحية اللازمة للانتفاضة، والعمل على ترشيد المقاومة المسلحة المشروعة من جانب وطني، وإنساني ودولي.

٢- تحديد الخطوات المطلوبة للإصلاح الديمقراطي للمؤسسات الوطنية الفلسطينية، ولتوفير مقومات الصمود للمجتمع الفلسطيني.

٣- استنهاض الحركة الجماهيرية المناهضة للاحتلال، للتصدي للعدوان المستمر، وللتضامن مع الأسرى والمعتقلين، وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان.

ثم ألقت الجبهة الديمقراطية في عام ٢٠٠٢م مجموعة من المطالب على عاتق الشعب الفلسطيني المتمثلة بالتالي[٥] :

---

(١) قيس عبد الكريم : قبل الرحيل "في السياسة والنظام الفلسطيني"، ص١٠٥.

(٢) قيس عبد الكريم وآخرون : ما بعد السور الواقي، ص٨٤.

(٣) إصدارات الجبهة الديمقراطية : خارطة الطريق إلي أين٢٠٠٣م، ص٨٣.

(٤) قيس عبد الكريم : قبل الرحيل "في السياسة والنظام الفلسطيني"، ص١٠٥.

(٥) قيس عبد الكريم : السور الواقي، ص١٨٢.

١- العمل على تدعيم الوحدة الميدانية في الانتفاضة للقوى والفصائل الوطنية والإسلامية، تمهيداً للوحدة السياسية (القوى – السلطة) في ظل برنامج وطني واضح نزيه، يشمل الحقوق الوطنية، وإعادة صياغة الحالة القيادية الفلسطينية؛ لتحقيق تلك الأهداف.

٢- تنظيم صفوف المجتمع الفلسطيني في الضفة، القدس، غزة، بما يوفر مقومات الصمود، ويعزز قدرته على الانخراط في الانتفاضة كخيار وطني، يستند إلى برنامج اقتصادي تربوي، اجتماعي؛ ليكافح الفساد في مؤسسات السلطة، والعمل على تفعيل الاتحاد والمنظمات الشعبية، ودعم المنظمات غير الحكومية، وتشكيل اللجان الشعبية، وذلك يساعد على مواجهة الاحتلال والاستيطان تمهيداً للاستقلال.

٣- تطوير أساليب المقاومة ضد الاحتلال والمستوطنين؛ لتفوق الانتفاضة، مع ضرورة كسب الرأي الدولي العام باعتبار الانتفاضة حركة تحرر وطني لشعب تحت الاحتلال، تسعى لكسر حدة العدوان.

٤- تدعيم الوحدة الشعبية الفلسطينية، لتسخير كل الطاقات بشتى المستويات لخدمة الانتفاضة، باعتبارها حرب الشعب بكل فئاته لانجاز حقوقه الوطنية، ويتم ذلك بإعادة الائتلاف الوطني لـ م.ت.ف.

٥- تحقيق الترابط بين المسار الفلسطيني والمسارات العربية (دول الطوق)؛ لتطوير الموقف العربي لصالح الانتفاضة والمقاومة.

٦- كسب التأييد الدولي في مواجهة الاستفراد والانحياز الأمريكي لصالح الاحتلال، واعتماد القرارات الدولية أساساً للتسوية.

يلاحظ مما سبق أن تفكير ونضال الجبهة انحسر في تحسين شروط العيش في ظل أوسلو، وإتباع تكتيكات نضالية ذات طابع سياسي شعبي منسجمة مع نتائج أوسلو.

ثم دعت الجبهة في عام ٢٠٠٣م بإعادة بناء وتفعيل أطر الانتفاضة، وهياكلها الشعبية المنظمة، والحفاظ على إطار القوى الوطنية والإسلامية، ولجنة المتابعة العليا في غزة، كقيادة ميدانية للانتفاضة، ومواصلة الحوار لتطوير دورها وقاعدتها البرنامجية، وإعادة بناء وتفعيل لجان الطوارئ الشعبية، ولجان التنسيق الفصائلي في المحافظات، وبناء ركائزها في المدن والبلدان الرئيسة، وتفعيل اللجان الشعبية الوطنية في مختلف المجالات، وتنشيط لجان الحركة الشعبية لمقاطعة البضائع الإسرائيلية، وإطلاق حملات مكثفة لاستئناف نطاق حركة المقاطعة، واستئناف عمل المؤامرات الشعبية في المحافظات[١].

---

(١) إصدارات الجبهة الديمقراطية : بعد إعلان الهدنة، الانتفاضة بين مرحلتين٢٠٠٣م، ص١٦.

وعندما تم إعلان وقف إطلاق النار عام ٢٠٠٥م ربطت ذلك الجبهة بعدة شروط وهي(١):

١- إشراف اللجنة الرباعية الدولية، وتقديم الضمانات الدولية.
٢- انسحاب قوات الاحتلال إلى خط ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠م، ورفع الحظر عن المؤسسات الفلسطينية في القدس.
٣- الوقف الفوري لجدار الاستيطان العنصري، ووقف شامل للأنشطة الاستيطانية، وتفكيك المستوطنات التي أقيمت بعد مارس ٢٠٠١م.
٤- الإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين دون تمييز، ودون شروط.
٥- إنهاء الحصار والإغلاق والاعتداءات اليومية من اجتياح وتدمير وتجريف.

قيمت الجبهة الانتفاضة برصدها مجموعة من الايجابيات، والسلبيات فأما أهم الايجابيات تمثلت بالتالي :

١- أن الانتفاضة وضعت العدو في مأزق استراتيجي شديد، واقتصادي وأمني متفاقم، ولم تنفرج جزئياً سوى في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٥م بعد وقف إطلاق النار، ونالت الانتفاضة من مكانة إسرائيل، وزادت عزلتها في أعين الرأي العام العالمي، رغم المحاولات الأمريكية الضاغطة على العواصم المختلفة لفك هذه العزلة(٢).
٢- أسهمت في استنهاض الحركة الجماهيرية العربية المناهضة للتطبيع مع إسرائيل، واستنهاض حركة ضاغطة على الأوضاع الرسمية العربية التي أعطت نتائج ايجابية، وفي مقدمتها إعادة الحياة لمؤسسة الجامعة العربية، وفتح الطريق أمام استعادة الحد الأدنى من التضامن العربي، وفرض التحرر من القيود الأمريكية التي كانت مفروضة على مؤسسة القمة العربية.
٣- أدت إلى خلق حالة من التأقلم وحتى التسليم بحق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، وهزمت حكومة باراك، وفرضت نفسها على المستوى السياسي الرسمي، ومستوى المجتمع في إسرائيل، وكشفت بوضوح أن الوضع في إسرائيل غير ناضج لتسوية شاملة ومتوازنة للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي(٣).

وبالمقابل ذكرت الجبهة مجموعة من العوامل التي أضعفت الانتفاضة (السلبيات) تمثلت بـ:

١- غياب التوافق الوطني على هدف الانتفاضة؛ الأمر الذي لم يؤدِ لبرنامج سياسي موحد، لكافة القوى الميدانية السياسية، وبالتالي أضعف قوة تأثير الانتفاضة، وغياب القيادة الوطنية التي

---

(١) قيس عبد الكريم : قبل الرحيل "في السياسة والنظام الفلسطيني"، ص١٠١.

(٢) الكونفرنس الرابع : مفترق طرق بعد غزة ٢٠٠٥م، ص١٦.

(٣) سامي جبر : بيانات ووثائق الجبهة الديمقراطية ١٩٨٧م–٢٠٠٢م، (في الذكرى الثانية والثلاثين للانطلاقة المجيدة)، ٢٠٠١/٢/١٢م، ص٤١٩–٤٢٠.

تتولي إدارة المعركة، والمشاركة في صنع القرار، في ظل انتشار النزعات الاستئثارية والتفردية، فلم ينشئ توافقاً سياسياً ودبلوماسياً كفاحياً، واقتصادياً، واجتماعياً.

٢- الفوضى في وسائل إدارة الصراع في ظل التباين في الرؤى الاستراتيجية، والوسائل والتكتيكات؛ الأمر الذي أدى إلى اختلال التوازن.

٣- التخلف عن التعبئة العامة لموارد المجتمع؛ لتأمين مقومات الصمود، وصد العدوان، فالشلل أصاب معظم المؤسسات السلطوية على قاعدة التعايش مع الاحتلال[١]، إضافة إلى الشلل الذي أصاب أجهزة السلطة الفلسطينية، الذي بلغ مستوى الفوضى الشاملة، واستفحال الفساد والمحسوبية والامتيازات للأقلية، وحرمان الأغلبية، مما أدى إلى ازدياد معدلات الفقر والبطالة.

٤- الاستئثار في السلطة، واحتكار القرار؛ الأمر الذي أدى إلى ازدواجية في الخطاب، وتضارب في التوجهات[٢].

ثم بين "صالح زيدان" في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أن الانتفاضة عانت من غياب حقيقي للمشروع الوطني الموحد فعدم التنسيق بين القيادة الفلسطينية أحدث خلل في جوانب متعددة، ومن أهم هذه الجوانب هو عدم وضوح رسالة الانتفاضة، مما أضعف النتائج السياسية التي يمكن أن يتم تحصيلها نتيجة للتضحيات الجسيمة للشعب، مما أدى إلى الفوضى في التكتيكات النضالية، وبنفس الوقت أعطى فرصة لليهود بحسر الانتفاضة وتقليصها[٣].

إضافة إلى استغلال حكومة الائتلاف الصهيوني بقيادة شارون أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م، في أمريكا من أجل عزل وإضعاف الانتفاضة الفلسطينية بوصفها "بالإرهاب"، وتحريض مراكز القرار الدولي ضدها، لتبرير عنجهيتها ضد الانتفاضة، وفرض البرنامج السياسي التصفوي الذي أعلنه شارون القائم على تسويات انتقالية طويلة المدى[٤]، فقد رغب شارون إلى تفكيك أركان بنى السلطة الأمنية والمدنية، على نحو يمكن من إعادة تركيبها، وفق مواصفات تنسجم ومفهوم الليكود[٥] للحكم الذاتي، الخاضع للهيمنة الإسرائيلية، وتوفير التربة المناسبة لتشكيل قيادة فلسطينية

---

(١) إصدارات الجبهة الديمقراطية : خارطة الطريق إلى أين٢٠٠٣م، ص٨٤-٨٥.

(٢) الكونفرس الرابع : مفترق طرق بعد غزة٢٠٠٥م، ص١٦.

(٣) صالح زيدان : حوار مع صالح، "حوارات حية"، مركز الإعلام والمعلومات، "وثيقة ١٩"، ص٢٩٣.

(٤) إصدارات الجبهة الديمقراطية : مشروع الإصلاح الوطني والتغيير الديمقراطي٢٠٠٢م، ص٢.

(٥) حزب الليكود : عبارة عن تكتل مجموعة من الأحزاب اليمينية في إسرائيل، تحول إلى حزب واحد عام ١٩٨٨م، وهو عبارة عن حركة وطنية ليبرالية، تسعى لجمع يهود شتات، أن الهدف منه مواجهة حزب العمل في الكنيست، وتزعم هذا التكتل : مناحيم بيغن. (جوني منصور : معجم الإعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص ٣٩١).

مطواعة للاملاءات الإسرائيلية، وتلك الفكرة ساعدت على تبلورها مجموعة من الظروف الدولية والإقليمية والإسرائيلية الداخلية وهي(١) :

١- **الظروف الدولية** : أن أمريكا نظرت للانتفاضة باعتبارها إرهاب، وخاصة في ظل أحداث أيلول في الولايات، مما شكل عاملاً ضاغطاً على مركز القرار الدولي؛ لشل دورها في كبح الهجمة الإسرائيلية، كذلك جاء الموقف الأوروبي مؤيد لغطرسة إسرائيل، أما الموقف الروسي فقد كان غائباً لم يتدخل.

٢- **الظروف الإقليمية** : فقد كان الموقف العربي يتسم بالعجز والتخاذل، وتمثل ذلك في القمة العربية في بيروت (٢٧-٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢م)، لمواجهة العدوان الصهيوني بإطلاق مبادرة السلام، مما أدى إلى تصاعد حكومة شارون في حملتها دون أن تخشى دوراً عربياً.

٣- **الظروف الإسرائيلية** : تمثلت بعملية السور الواقي عام ٢٠٠٢م التي لاقت إجماعاً شاملاً على المستوى الشعبي، ودعماً من حزب العمل؛ الأمر الذي ترتب عليها خسائر بشرية ومادية فادحة، وقد نجحت في تفكيك أجهزة ومؤسسات السلطة الفلسطينية، إلا أنها لم تنجح في امتلاك جذور الانتفاضة، ولا استئصال المقاومة، ولكن على المستوى العربي فقد شكلت خطراً على استقرار النظام الرسمي العربي، كذلك على المصالح الأمريكية وما أنجزته من مشاريع التسوية في الشرق الأوسط من نتائج على صعيد العلاقات العربية- الإسرائيلية، خاصة بما تمثل من إعادة التأييد والتحرك الجماهيري العالمي؛ دعماً للنضال الفلسطيني ضد الاحتلال.

يلاحظ مما سبق أن الجبهة الديمقراطية منذ انطلاقتها سعت لتحرير فلسطين عبر استخدام العديد من الوسائل وأشهر تلك الوسائل الكفاح المسلح، ثم طورت وسائلها معتمدة على أسلوب الحرب الشعبية، وحرب العصابات متأثرة بتجربة فيتنام وأنجولا، ومع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى ١٩٨٧م، اعتبرتها الجبهة حرب استقلال، إلا أن الوسائل والآليات كانت محدودة، لكنها عجلت استنهاض الحركة الجماهيرية، أما في انتفاضة الأقصى ٢٠٠٠م رأت الجبهة بأنها حرب استقلال طويلة، فدعت إلى صمودها، والتمسك بالوحدة الوطنية لتحقيق أهداف الانتفاضة، والحد من مشاريع التسوية، ووقف الاستيطان، وبناء الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، وذلك عبر الوحدة الوطنية، والدفاع الفصائلي المشترك، عبر برنامج إصلاح ديمقراطي موحد، وتوافق سياسي، إضافة إلى توحيد الجهود العربية والدولية؛ لتحقيق الغاية نفسها.

---

(١) قيس عبد الكريم وآخرون : السور الواقي، ص٢٨-٢٩.

من خلال دراسة الفصل الرابع يتضح التالي :

١- نادت الجبهة الديمقراطية بشعار "الدولة الديمقراطية الشعبية" على أن يتمتع فيها العرب واليهود بالمساواة الكاملة في الحقوق والواجبات، وعلى أن تكون حدود الدولة الفلسطينية مبدئياً حدود ١٩٦٧م، وأشارت إلى أن الصراع يتمثل مع الصهيونية والامبريالية، وليس مع اليهود.

٢- لم تعارض الجبهة الديمقراطية المفاوضات، بل أيدتها بشروط تضمن الثوابت الفلسطينية –من وجهة نظر الجبهة–، وأشهرها : إعلان الدولة الفلسطينية، وعلى أن تكون مرجعية المفاوضات القرارات الشرعية الدولية، خاصة قراري (٢٤٢-٣٣٨)، وذلك عبر حوار وطني للإجماع على المفاوضات.

٣- الجبهة الديمقراطية من أوائل الفصائل المنادية بالتسوية السياسية، في ظل شروط، تضمن حقوق الشعب الفلسطيني؛ الأمر الذي دفعها لرفض العديد من الاتفاقات، مثل مدريد، وأوسلو، مرجعة ذلك لأسباب عديدة أشهرها : أن تلك الاتفاقات تقدم حل مؤقت ومرحلي للقضايا، على الرغم من أنها أول من نادى بالمرحلية والواقعية، وهذا يعكس فشل الحلول المرحلية.

٤- على الرغم من رفض الجبهة لاتفاق أوسلو إلا أنها سارعت للمشاركة في تطبيقاته، من سلطة وحكومة، ومؤسسات، رغبة في تلبية المصالح الشخصية أو الفصائلية، وذلك يعكس اختلاف الفكر عن الممارسة.

٥- وضعت الجبهة برامج لتجاوز اتفاقيات التسوية، ألقت فيها المسؤولية على كل من الجانب الوطني والإقليمي والقومي والدولي، ولكنها بقيت في إطارها النظري.

٦- اختلف موقف الجبهة من بعض القرارات الدولية، فمثلاً منذ نشأتها كانت تعارض قرار (٢٤٢) لكنها بعد انسياقها إلى المرحلية قبلت القرار، واعتبرته أساس من أسس التسوية السياسية.

٧- أوضحت الجبهة أن صراعها مع اليهود قائم على أساس الصراع الوطني؛ لاسترداد الأراضي التي تم احتلالها، ونفت الصراع الطبقي، مما يعكس عدم وضوح فكر الجبهة، ففكرها قائم على العدالة الاجتماعية، والمساواة، وذلك لا يتوفر في الفكر اليهودي القائم على التحيز، والتمييز العنصري، فمن الأولى أن يكون صراعها في المرتبة الأولى صراعاً طبقياً وفقاً لفكرها، ومن ثم الصراع الوطني.

٨- ربطت الجبهة بين الكفاح السياسي والكفاح العسكري، عبر توظيف السلاح الأيديولوجي، لتحرير فلسطين، مهتمة بضرورة التحالف مع طبقة البروليتاريا، باعتبارها الأقدر على تحرير فلسطين.

الخاتمة

انبثق عن التيارات الفكرية السياسية الفلسطينية عدة فصائل وطنية، تبنى كل فصيل أيديولوجية خاصة، وبلور من خلالها فلسفته للموقف من القضية الفلسطينية، ومن تلك الفصائل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، التي تبنت الإيديولوجية الماركسية اللينينية، وتصورت من خلالها حل للقضية الفلسطينية، ومن ثم تطور فكرها السياسي عبر مراحل زمنية متتالية، سواء تطور بالجانب الايجابي أو السلبي، وخلصت الباحثة إلى عدة نتائج وتوصيات.

أولاً : أهم النتائج :

١- انشقت الجبهة الديمقراطية عام ١٩٦٩م عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي ترجع جذورها إلى حركة القوميين العرب، وذلك لأسباب فكرية وتنظميه.

٢- انطلقت الجبهة الديمقراطية من الإيديولوجية الماركسية الينينية، في تصورها للقضية الفلسطينية، ونهجها الفكري السياسي، القائم على دعم الطبقة الكادحة، وعلى الديمقراطية، والتعددية، والعدالة الاجتماعية من جانب، وعلى السلاح الإيديولوجي من جانب آخر.

٣- على الرغم من أن فكر الجبهة الديمقراطية كان قائماً على الطبقة الكادحة، وعلى قناعة راسخة تقضي باستحالة تحول تيار برجوازي إلى تيار يساري ماركسي لينيني، وأشارت الجبهة إلى ذلك ضمن الأسباب التي ساقتها لتبرير الانشقاق، إلا أن قوى وطلائع الجبهة الديمقراطية هم من نفس الطبقة التي تتكون منها الجبهة الشعبية، فكيف إذاً يتحول تيار "حواتمة" إلى تيار ماركسي لينيني؟!، وفي الوقت نفسه تحالفت الجبهة مع البرجوازية الوطنية بمجرد الانشقاق –حركة فتح–، مما يعكس التناقض بين الفكر والممارسة.

٤- تباين اهتمام الجبهة الديمقراطية من قضايا الصراع الدائمة، فقد أولت قضيتي اللاجئين والدولة اهتماماً، إلا أنها لم تولي نفس الاهتمام إلى قضايا القدس والاستيطان والأسرى، فقد تناولت قضية القدس باعتبارها جزء من القضية الفلسطينية، ويرجع ذلك إلى البعد الإيديولوجي العلماني المادي، الذي نزع الأهمية الدينية عن المدينة المقدسة، في حين تطور فكرها من قضية الدولة الفلسطينية، فبعد أن كانت تنادي بكل فلسطين، أصبحت تنادي بحدود ١٩٦٧م.

٥- ما يتعلق بقضية اللاجئين فقد تمسكت الجبهة بقرار (١٩٤)، ورفضت التوطين والتأهيل للاجئين، وبالوقت نفسه نادت بحدود ١٩٦٧م؛ الأمر الذي أدخلها في تناقض، فكيف تنادي بحق العودة، وتسقط من حدود الدولة كل ديار اللاجئين، الذين هجروا منها عند احتلالها عام ١٩٤٨م، إضافة إلى أنها تعترف بوجود (الشعب اليهودي) الذي استوطن هذه الديار، فالسؤال من جديد إلى أية أرض سيعود اللاجئون؟!.

٦- اتخذت الجبهة موقفاً شبه ثابت من قضية الاستيطان، انطلاقاً من مطالبتها بحدود ١٩٦٧م، أما ما يتعلق بقضية الأسرى فيمكن القول أن اهتمام الجبهة بها كان اهتماماً موسمياً، واتضح ذلك عبر تقصي بيانات الجبهة.

٧- انعكست الإيديولوجية الماركسية للجبهة على موقفها من المجتمع المدني، فدعت إلى الاهتمام بمؤسسات المجتمع المدني كافة، لما يحقق ذلك من عدالة اجتماعية ومساواة، وترجمت ذلك عبر إسهاماتها في بعض مؤسسات المجتمع المدني في الداخل وفي الشتات.

٨- يتضح من خلال مراجعة واقع الحياة التنظيمية للجبهة الديمقراطية، أن الالتزام بالقواعد والأسس التنظيمية لم يكن صارماً، ومن أبرز المؤشرات على ذلك عدم تمكن الجبهة من عقد مؤتمرها العام -كما هو مقرر في اللوائح- كل أربع سنوات، ووصل الأمر إلى عقد المؤتمر مرة كل عشر سنوات.

٩- نادت الجبهة الديمقراطية بنظام سياسي ديمقراطي برلمان تعددي، يستظل بوثيقة إعلان الاستقلال ١٩٨٨م، ويعتمد على التمثيل النسبي الكامل في الانتخابات، وقائم على الفصل بين السلطات، ويتخذ من العلمانية مرتكزاً أساسياً.

١٠- اعتبرت الجبهة الديمقراطية أن السلطة الفلسطينية "سلطة حكم ذاتي" مقيدة، بقيود اتفاقات التسوية، إلا أن ذلك لم يمنعها من المشاركة فيها، مما عكس التناقض بين الفكر والممارسة.

١١- أرجعت الجبهة سبب عدم مشاركتها في الانتخابات التشريعية ١٩٩٦م، إلى أنها ترفض الدخول في إطار يخضع لسقف اتفاقيات أوسلو، وعلى الرغم من أن السلطة من ملحقات أوسلو إلا أن الجبهة شاركت فيها فيما بعد، مما يظهر التوتر في فكر الجبهة الديمقراطية، وعدم الاستمرار على النهج الأيديولوجي.

١٢- شاركت الجبهة الديمقراطية في الانتخابات التشريعية ٢٠٠٦م، وبمجرد إصدار النتائج انشغلت الجبهة بنقد النتائج، إضافة إلى نقد النظام الانتخابي كوسيلة لتبرير النسبة الضئيلة التي حصلت عليها.

١٣- حرصت الجبهة الديمقراطية منذ انشقاقها على أن تكون عضواً في منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبار م.ت.ف الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، إلا أن ذلك لم يمنعها من توجيه العديد من الانتقادات للمنظمة؛ بهدف إصلاحها، لذلك توافقت أحياناً مع أطروحتها السياسية، واختلفت أحياناً أخرى.

١٤- تطور موقف الجبهة الديمقراطية من الفصائل الفلسطينية، وتغير من فترة زمنية إلى أخرى، وفقاً للتطورات الواقعة في الساحة الفلسطينية، فمثلاً في بدء انشقاقها عن الجبهة الشعبية كانت علاقتها متوترة، إلا أنها فيما بعد تلاقت معها في العديد من المجالات الأيديولوجية والسياسية، أما ما يتعلق بحركة فتح فقد حرصت على إنشاء علاقات حسنة معها، وتبلور

ذلك عند دعم حركة فتح لانشقاق الجبهة الديمقراطية عن الجبهة الشعبية، كما اتضح رغبة الديمقراطية في مد الجسور مع حركة فتح؛ لما تتقلد فتح من نفوذ في النظام السياسي الفلسطيني، مما ينعكس ذلك على نفوذ الجبهة، أما ما يتعلق بحركة حماس فقد اتفقت معها الجبهة في بعض المواقف السياسية فقط، واختلفت معها في العديد من المواقف السياسية والأيديولوجية.

١٥- ساد التناقض في موقف الجبهة الديمقراطية من الوحدة الوطنية، فتارة تؤكد عليها، وتطرح البرامج الوحدوية، وتشارك فيها، وتارة أخرى ترفض الانضمام إلى الفصائل التي تتحد ضد بعض الاتفاقات.

١٦- تباينت مواقف الجبهة مع الدول العربية باعتبارها جهات داعمة للقضية الفلسطينية، سواء مع الأردن أو مصر، أو سوريا ولبنان، وصولاً إلى معظم دول الخليج، عبر مراحل زمنية متتالية، وفي ظل عقد العديد من اتفاقات التسوية للصراع العربي- الإسرائيلي.

١٧- ارتبطت الجبهة بعلاقات حسنة مع اليسار العربي والإسرائيلي والعالمي لما يجمعهم من روابط أيديولوجية، واستمرت العلاقات التعاونية بين الجبهة والاتحاد السوفيتي على الرغم من انهياره، إضافة إلى إنشاء علاقات مع كوبا أو الصين، أو فيتنام.

١٨- لم تعارض الجبهة الديمقراطية المفاوضات والتسويات السياسية من حيث المبدأ، لكنها وضعت لها مجموعة من الشروط التي تضمن الثوابت الفلسطينية -من وجهة نظر الجبهة الديمقراطية-، ولعل أهم الشروط الاستناد إلى قرارات الشرعية الدولية.

١٩- تطور موقف الجبهة الديمقراطية من بعض القرارات الدولية من مرحلة زمنية إلى أخرى، فمثلاً منذ نشأتها كانت تعارض قرار (٢٤٢)، لكنها بعد انسياقها إلى المرحلية قبلت القرار، ونادت بتطبيقه، واعتبرته أحد أسس التسوية السياسية.

٢٠- أشارت الجبهة إلى أن صراعها مع اليهود قائم على أساس الصراع الوطني؛ لاسترداد الأراضي التي احتلتها، ونفت الصراع الطبقي، مما يعكس عدم الوضوح في فكرها، ففكرها قائم على العدالة الاجتماعية والمساواة، وذلك لا يتوفر في الفكر اليهودي القائم على التمييز العنصري، فمن الأولى أن يكون صراعها طبقياً أولاً -وفقاً لفكرها-، ومن ثم وطنياً.

٢١- تطور موقف الجبهة من تحرير فلسطين، فمنذ نشأتها نادت بالكفاح المسلح، باعتباره الوسيلة الوحيدة لتحرير فلسطين، إلا أنها فيما بعد تبنت الكفاح السياسي الأيديولوجي، والحرب الشعبية؛ الأمر الذي عكس الفكر الواقعي التعايشي للجبهة.

ثانياً : التوصيات :

توصي الباحثة بما يلي :

١- يجب على الفصائل الفلسطينية الربط الدقيق والمحكم بين الرؤية النظرية والممارسة العملية، مع ضرورة الترابط الواضح بين الأهداف المرحلية والإستراتيجية، وإعادة النظر في بناء البرامج السياسية التحررية.

٢- ضرورة افراد دراسات متخصصة للممارسة العملية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين؛ للحكم على مدى التطابق بين الفكر والممارسة.

٣- الاهتمام بدراسة الفكر السياسي؛ لأنه يلعب دور الدليل لتحليل الممارسات، إضافة إلى أن الظواهر السياسية لا تفهم على حقيقتها إلا بوضعها في مكانها، في مراحل التطور التاريخي.

٤- ضرورة اهتمام الفصائل الفلسطينة بتوثيق مسيرتهم الفكرية السياسية، بما يتوافق والتسلسل الزمني، تجاه جميع المواقف الوطنية، والاقليمية، والعالمية.

٥- إعداد الورش والأيام الدراسية وعقد المؤتمرات التي تتناول الفكر السياسي الفلسطيني، وتحلل أسس مذاهبه الفلسفية، لما يعكس ذلك من وعي عند أفراد المجتمع، خاصة فئة المثقفين وبذلك تلعب دور التثقيف السياسي.

٦- التوجه نحو دراسة أطياف الفكر السياسي الفلسطيني كافة؛ لوضع إطار فكري سياسي تحليلي لكافة الفصائل الفلسطينية.

٧- إنشاء مراكز أبحاث متخصصة لدراسة الفكر السياسي الفلسطيني، وموقفة من القضية الفلسطينية، وأن تولي أقسام التاريخ والعلوم السياسية في الجامعات اهتماماً كبيراً بدراسة الفكر السياسي، وتشجيع الطلب على هذا التوجه.

٨- استخلاص العبر من دراسة تطور الفكر السياسي، وضرورة المراجعة النقدية الجدية لتجربة الفكر السياسي الفلسطيني عموماً؛ بهدف الإمساك بمكامن الإخفاق؛ ولتعزيز عوامل النهوض والتطور الفكري، والتنظيمي، والسياسي في إطار رؤية جديدة لطبيعة الصراع العربي – الصهيوني.

٩- وأخيراً أوصي المسؤولين وصناع القرار بالتمسك بالثوابت الفلسطينية بالرغم من حدة العقبات.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق :

١- إصدارات الجبهة الديمقراطية : تقرير سياسي صادر عن اجتماع اللجنة المركزية"الوضع السياسي الراهن ومهاتنا"، يوليو/١٩٧٨م.

٢- ـــ : وقائع الكونفرنس الوطني الثاني، مج ١، أغسطس/ ١٩٩١م.

٣- ـــ : وثائق المؤتمر الوطني العام الثالث (البرنامج السياسي والنظام الداخلي)، ١٩٩٤م.

٤- ـــ : مشروع الإصلاح الوطني والتغيير الديمقراطي، ٢٠٠٢م.

٥- ـــ : بعد إعلان الهدنة "الانتفاضة بين مرحلتين"، (الدورة الحادية عشر للجنة المركزية)، يوليو/٢٠٠٣م.

٦- ـــ : خارطة الطريق إلى أين؟، (التقرير السياسي الصادر عن أعمال اللجنة الحادية عشر للجنة المركزية)، يوليو/٢٠٠٣م.

٧- ـــ : الكونفرنس الرابع (مفترق طرق بعد غزة)، ٢٠٠٥م.

٨- ـــ : إعلان سياسي صادر عن المكتب السياسي بتاريخ أغسطس/٢٠٠٦م.

٩- ـــ : نحو تجاوز الأزمات الداخلية الفلسطينية وبناء نظام سياسي فلسطيني ديمقراطي، فبراير/ ٢٠٠٧م.

١٠- ـــ : البلاغ الختامي الصادر عن المؤتمر الوطني العام الخامس، فبراير/٢٠٠٧م.

١١- ـــ : حملة أيلول وما بعدها ١٩٧٠-١٩٧١م، التقدم، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٧م.

١٢- ـــ : في السلاح والسياسة،١٩٦٩-١٩٨٢م، نيسان،٢٠١٢م.

١٣- ـــ إستراتيجية دفاعية لقطاع غزة، سبتمبر/٢٠١٢م

١٤- ـــ : البلاغ الختامي والتقرير التنظيمي، الصادر عن المؤتمر الوطني السادس، (وثيقة رقم ١) فبراير٢٠١٣م.

١٥- ـــ : التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني السادس، (وثيقة رقم ٢)، فبراير٢٠١٣م.

١٦- ـــ : البرنامج السياسي "محطات والمسار ١٩٧٥-٢٠١٣م"، ٢٠١٤م.

١٧- إصدارات الجبهة الشعبية : الجبهة وقضية الانشقاق، ١٩٧٠م.

١٨- ـــ : الحياة الجديدة"جورج حبش"، (عدد خاص بمناسبة رحيل القائد الحكيم)، أبريل/٢٠٠٨م.

١٩- إصدارات مركز دراسات اللاجئين : قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة، فلسطين، ٢٠٠٨م.

٢٠- إصدارت منظمة التحرير الفلسطينية : وثائق فلسطينية "مائتان وثمانون وثيقة مختارة ١٨٣٩-١٩٨٧م"، دائرة الثقافة، ١٩٨٧م.
٢١- بيان صادر عن الجبهة الديمقراطية : موقف الجبهة الديمقراطية من تشكيل الوفد الفلسطيني للمفاوضات، بتاريخ مارس/١٩٩١م.
٢٢- ـــــ : الانتفاضة تدعو إلى سياسة جديدة ومرجعية دولية متعددة وترفض حلول أوسلو، بتاريخ ١/٥/١٩٩٣م.
٢٣- ـــــ : نايف حواتمة.. اتفاق واي ريفر استجابة لشروط نيتياهو، بتاريخ ٥/٩/١٩٩٦م.
٢٤- ـــــ : الجبهة الديمقراطية تلتقي الرئيس اللبناني وتبحث معه أوضاع المخيمات في لبنان والتطورات السياسية، بتاريخ ١٨/٦/١٩٩٩م.
٢٥- ـــــ : رسالة إلى الهيئات والرفاق حول نتائج اجتماع المجلس المركزي الأخير، بتاريخ ١٨/٩/٢٠٠٠م.
٢٦- ـــــ : الحذر من مناورات وألاعيب واشنطن لاحتواء الانتفاضة، بتاريخ ٣/١٠/٢٠٠٠م.
٢٧- ـــــ : حتى لا تذهب دماء الشهداء والجرحى والمعتقلين هدر، بتاريخ ٧/١٠/٢٠٠٠م.
٢٨- ـــــ : الانتفاضة، الوحدة الوطنية والشرعية الدولية، أعمدة الخلاص، بتاريخ ٢٩/١/٢٠٠١م.
٢٩- ـــــ : تيسر خالد يدعو للإفراج عن أسعد سعدات، بتاريخ ١٦/١/٢٠٠٢م.
٣٠- ـــــ : شطب حق العودة وإغفال القرار الأممي ١٩٤ ليس من حق مجموعة – وثيقة البحر الميت/ جنيف، بتاريخ ١٤/١/٢٠٠٣م.
٣١- ـــــ : وفد الجبهة الديمقراطية يطرح في اجتماعات القاهرة برنامج التغيير والإصلاح، بتاريخ ٢٤/١/٢٠٠٣.
٣٢- ـــــ : خطة الطريق غير متوازنة، بتاريخ يناير/٢٠٠٣م.
٣٣- ـــــ : الانتخابات الإسرائيلية عودة إلى برنامج شارون التوسعي الدموي "ندعو كافة فصائل الانتفاضة والمقاومة والسلطة إلى توقيع برنامج آب/٢٠٠٢م"، بتاريخ٢٩/١/٢٠٠٣.
٣٤- ـــــ : حواتمة يستقبل وفوداً سياسية عربية من مصر وتونس والمغرب، بتاريخ ٦/٢/٢٠٠٣م.
٣٥- ـــــ : ضغوط واشنطن لتعيين رئيس وزراء للسلطة هدفها توزيع صلاحيات السلطة على أفراد وليس الإصلاح الديمقراطي، بتاريخ ١٦/٢/٢٠٠٣م.
٣٦- ـــــ : بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني، (المجد لشعب النضال والتضحيات)، بتاريخ١٦/٤/٢٠٠٣م.
٣٧- ـــــ : خطة الطريق غير متوازنة، بتاريخ ١/٥/٢٠٠٣م.

٣٨- ــــــ : برنامج الإصلاح الديمقراطي الشامل وتجاوز النظام الشمولي هو طريق حركة الصمود، بتاريخ ٢٠٠٣/٥/١٨.

٣٩- ــــــ : تفكيك بؤر استيطانية غير مأهولة استهتار بحقوق شعبنا وبالقرارات الدولية، ٢٠٠٣/٦/١٠م.

٤٠- ــــــ : حواتمة لا يمكن تجاوز مأزق الحوار الفلسطيني بالمجاملات والشعارات بتاريخ ٢٠٠٣/٦/١٩م.

٤١- ــــــ : مفاوضات البحر الميت أدبرت من وراء ظهر منظمة التحرير وفصائلها الوطنية، بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/١٨م.

٤٢- ــــــ : مباحثات فلسطينية–مغربية، بتاريخ ٢٠٠٤/١/٩م.

٤٣- ــــــ : الانسحاب من غزة وشمال الضفة انجاز تحقَق بفضل صمود شعب فلسطين والانتفاضة والمقاومة، بتاريخ ٢٠٠٤/١/٢٧م.

٤٤- ــــــ : الجبهة تدعو لتصعيد التحركات الجماهيرية ضد جدران الفصل العنصرية، بتاريخ ٢٠٠٤/٢/٨م.

٤٥- ــــــ : إعلان وطني لشعب فلسطين، للشعوب العربية، ولأحرار العالم، بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٦م.

٤٦- ــــــ : غزة تحتفل بالذكرى الـ ٣٥ لانطلاقة الجبهة الديمقراطية، ٢٠٠٤/٢/٢٨م.

٤٧- ــــــ : حواتمة واليازعي يوقعان اتفاقاً للتعاون بين الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في المغرب والجبهة الديمقراطية، بتاريخ ٢٠٠٤/٧/١م.

٤٨- ــــــ : الاستفتاء الشعبي حول قضايا الحل النهائي، بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢م.

٤٩- ــــــ : ترتيب البيت الفلسطيني على أساس الانتخابات والشراكة في القرار السياسي بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٨م.

٥٠- ــــــ : الجبهة تنجز قوائم مرشحيها في القطاع لخوض المرحلة الثانية من الانتخابات المحلية، بتاريخ ٢٠٠٥/٤/٤م.

٥١- ــــــ : قانون الانتخابات البلدية الأكثرية الحالي إقصائي وانقسامي، بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٧م.

٥٢- ــــــ : مباحثات بين الوفد المصري ووفد الجبهة الديمقراطية، ٢٠٠٥/٨/٢٠م.

٥٣- ــــــ : وفد الجبهة يجتمع مع الوزير عمر سليمان، بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٣٠م.

٥٤- ــــــ : الجبهة تنظم مسيرة جماهيرية إلى نتساريم احتفالاً بالانسحاب الإسرائيلي، سبتمبر/ ٢٠٠٥م.

٥٥- ــــــ : الجبهة تقيم ندوة جماهيرية في معسكر جباليا حول الانتخابات التشريعية، بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢٩م.

٥٦- ـــــ : التفرد والانفراد كهيئة رئاسة المجلس التشريعي لا ينسجم مع دعوات الوحدة، بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٢٩م.
٥٧- ـــــ : بلاغ صادر عن دورة أعمال المكتب السياسي الكاملة، بتاريخ٢٠٠٦/٣/٦م.
٥٨- ـــــ : اجتماع وزراء الخارجية العرب يمثل امتحاناً للنظام الرسمي العربي، بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٧م.
٥٩- ـــــ : كوبا تواصل تضامنها مع الشعبين الفلسطيني واللبناني، ٢٠٠٦/٨/١٩م.
٦٠- ـــــ :الأسير إبراهيم أبو حجلة القيادي في الجبهة : الاتفاق على القواسم المشتركة أوسع بكثير من أسباب الخلاف، بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٢م.
٦١- ـــــ : المكتب الإعلامي لأسرى الجبهة في القدس يدعو لوقف معاناة الأسرى، بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٢٨م.
٦٢- ـــــ : الجبهة تدين المحاصصة الثنائية، بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٥م.
٦٣- ـــــ : انتقاد الدعوات إلى مفاوضات سرية وخيار الدولة المؤقتة، بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٨م.
٦٤- ـــــ : قيس عبد الكريم : لن يكون هناك سلام دون أن تكون القدس عاصمة لدولة فلسطين المستقلة، بتاريخ ٢٠١٤/١/١٠م
٦٥- ـــــ : قيس عبد الكريم : ردا على قرار الاحتلال بناء ٣٨١ وحدة جديدة في القدس المحتلة، بتاريخ ٢٠١٤/١/٢١م.
٦٦- ـــــ : معتصم حمادة.. ما لنا ولهذه المفاوضات، بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٣.
٦٧- ـــــ : حكومة شارون تكسر التزاماتها بوقف التوسع وضم المستعمرات الاستيطانية الكبرى، د.ت.
٦٨- بيان صادر عن كتلة البديل : حول الموقف من الثقة في حكومة الأستاذ إسماعيل هنية نتائج الانتخابات التشريعية، فبراير/ ٢٠٠٦م.
٦٩- بيانات ووثائق الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين١٩٨٧-٢٠٠٢م، (تجميع سامي جبر)، بحث تخرج بكالوريوس، جامعة القدس المفتوحة، غزة، فلسطين، ٢٠٠٢-٢٠٠٣م.
٧٠- تصريح صادر عن الجبهة الديمقراطية : تنعي الشيخ أحمد ياسين (دياب اللوح : مركز الإعلام والمعلومات "وثيقة ١٦"، ٢٠٠٤م).
٧١- ـــــ : صالح زيدان : لا نهاية للصراع دون عودة اللاجئين إلى ديارهم، بتاريخ ٢٠٠٥/٥/١٥م.
٧٢- ـــــ : بخصوص محاولة اقتحام الحرم (القدس الشريف)، بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٦.
٧٣- ـــــ : إقرار قانون انتخابات المجلس التشريعي المختلط بالمناصفة بين التمثيل النسبي والدوائر خطوة هامة إلى الأمام، بتاريخ ٢٠٠٥/٦/١٨م.

٧٤- ـــــ : بمناسبة يوم الأرض، بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٣٠م.
٧٥- سلسلة الوثائق : بروتوكول خاص بإعادة الانتشار في الخليل، مركز القدس للإعلام والاتصال، القدس، فلسطين، ١٩٩٧م.
٧٦- كلمة ألقاها نايف حواتمة عبر الهاتف في مهرجان حاشد في سلفيت بذكرى انطلاقة الجبهة الديمقراطية، ٢٠٠٤/٢/٢٩.
٧٧- كلمة ألقاها صالح زيدان في لقاء حواري حول القدس نظمته مؤسسة القدس الدولية في غزة، بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٠م.
٧٨- مؤسسة الدراسات الفلسطينية العربية : الوثائق الفلسطينية العربية ١٩٦٩م، جمع وتصنيف جورج خوري نصرالله، الجامعة اللبنانية، بيروت، لبنان، ١٩٧١م.
٧٩- ـــــ : الوثائق الفلسطينية ١٩٧١م، جمع وتصنيف جورج خوري نصرالله، الجامعة اللبنانية، بيروت، لبنان، ١٩٧٤م.
٨٠- ـــــ : الوثائق العربية ١٩٧٢م، جمع وتصنيف خوري نصرالله، الجامعة اللبنانية، بيروت، لبنان، ١٩٧٥م.
٨١- ـــــ : الوثائق الفلسطينية العربية، ١٩٧٣م جمع وتصنيف جورج خوري نصرالله، الجامعة اللبنانية، بيروت، لبنان، ١٩٧٥م.
٨٢- ـــــ : الوثائق الفلسطينية العربية ١٩٧٥م، جمع وتصنيف جورج خوري نصرالله، الجامعة اللبنانية، بيروت، لبنان، ١٩٧٦م.
٨٣- ـــــ : الوثائق الفلسطينية العربية ١٩٧٦م، جمع وتصنيف جورج خوري نصرالله، الجامعة اللبنانية، بيروت، لبنان، ١٩٧٨م.
٨٤- ـــــ : الوثائق الفلسطينية العربية ١٩٧٧م جمع وتصنيف جورج خوري نصرالله، الجامعة اللبنانية، بيروت، لبنان، ١٩٨٠م.
٨٥- ـــــ : الوثائق العربية ١٩٧٩م، الجامعة اللبنانية، بيروت، لبنان، ١٩٨١م.
٨٦- ـــــ : الوثائق العربية ١٩٨٠م، جمع وتصنيف جورج خوري نصرالله، الجامعة اللبنانية، بيروت، لبنان، ١٩٨١م.
٨٧- ـــــ : الوثائق العربية ١٩٨١م، الجامعة اللبنانية، بيروت، لبنان، ١٩٨٢م.
٨٨- محسن صالح. وائل سعد : الوثائق الفلسطينية ٢٠٠٦م، الزيتونة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨م.
٨٩- مذكرة الجبهة الديمقراطية إلى المجلس المركزي الفلسطيني بشأن مشروع عمل فلسطيني توحيدي٢٠٠٠م، الدراسات الفلسطينية، مج ١١، عدد ٤٢، ٢٠٠٠م.
٩٠- مذكرة الجبهة الديمقراطية إلى الاجتماع الوزاري العربي بدمشق حول خطة الطريق الأمريكية عودة إلى نقطة الصفر، بتاريخ ٢٠٠٢/١١/٢٠م.

٩١- لقاء مع قيس أبو ليلي : رؤية من أجل فلسطين، المحاور محمد اشتية، بكدار، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٥م.
٩٢- ورقة عمل مقدمة من صالح زيدان إلى مؤسسة القدس الدولية بعنوان هل أخرجت المقاومة الشعبية الاحتلال؟ وهل جلبت التعاطف الدولي؟، بتاريخ ٢٠١٣/١٠/١٠م.

ثانياً : المقابلات الشخصية :

٩٣- أسامة صوان (عضو اللجنة التنفيذية للجبهة الديمقراطية في موسكو)، عبر البريد الكتروني، بتاريخ ٢٠١٤/١/٦م.
٩٤- سمير أبو مدللة (عضو اللجنة التنفيذية للجبهة الديمقراطية)، بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٩م.
٩٥- صالح زيدان (عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية)، ٢٠١٣/١١/١٧م.
٩٦- صالح زيدان (عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية)، بتاريخ ٢٠١٤/٧/٥م.
٩٧- صالح ناصر (عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية)، بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٣م.
٩٨- غازي الصوراني (مسؤول الدائرة الثقافية المركزية للجبهة الشعبية) وبتاريخ ٢٠١٤/١/١١م.
٩٩- فاروق دواس(عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية)، بتاريخ ٢٠١٣/٢/١٩م
١٠٠- قيس عبد الكريم (نائب الأمين العام في فلسطين)، عبر البريد الكتروني، بتاريخ ٢٠١٤/٢/١٨م.
١٠١- محمود العجرمي (قيادي في الجبهة الديمقراطية حتى ١٩٩٩م)، بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٣م.
١٠٢- معز ابو جيش (أمين المكتب الطلابي المركزي للجبهة)، عبر البريد الكترواني، بتاريخ ٢٠١٤/٦/١م.
١٠٣- نايف حواتمة (الأمين العام للجبهة الديمقراطية)، عبر البريد الكتروني، بتاريخ ٢٠١٤/٢/٨م.

ثالثاً: المصادر :

١٠٤- رمزي رباح. علي فيصل : اللاجئون وحق العودة (بين المناورات التفاوضية ومقدمات النهوض الجماهيري)، التقدم، بيروت، ٢٠٠٠م.
١٠٥- رمزي رباح : حق عودة اللاجئين الفلسطينيين في إطار االتجاذبات التفاوضية المجانية، مركز الإعلام والمعلومات، (دياب اللوح : مركز الإعلام والمعلومات، وثيقة ١٩، غزة، فلسطين، ٢٠٠٤م).
١٠٦- سمير أبومدللة : آخر تطورات حركة اللاجئين على طريق بناء واستنهاض الحركة الجماهيرية المستقلة للاجئين، (أوراق عمل المؤتمر الفكري والسياسي للدفاع عن حق العودة، مراجعة وتحرير ناهض زقوت)، بتاريخ ١٢-٢٠٠٦/٥/١٤م.

١٠٧- سهيل الناطور (عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية) : إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية – رؤية الجبهة (محسن صالح : منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠٠٩م.
١٠٨- صالح زيدان : الجبهة الديمقراطية، (ناهض زقوت : الندوة الفكرية "خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين")، المركز القومي للدراسات والتوثيق، الجلاء، غزة، فلسطين، ط١، ٢٠٠٠م.
١٠٩- ـ : حوار مع صالح زيدان، مركز الإعلام والمعلومات، (دياب اللوح : مركز الإعلام والمعلومات، "حوارات حية"، وثيقة ١٩، غزة، فلسطين، ٢٠٠٤م).
١١٠- ـ : حوار على برنامج pal talk بالتعاون بين مركز الإعلام والمعلومات وغرفة فلسطينية إلى الأبد، (دياب اللوح : مركز الإعلام والمعلومات، وثيقة ١٩، غزة، فلسطين، ٢٠٠٤م).
١١١- علي فيصل : اللاجئون الفلسطينيون ووكالة الغوث، التقدم العربي، بيروت، لبنان، ١٩٩٦م.
١١٢- فهد سليمان : الظل والصدى (قراءة في وثيقة جنيف – البحر الميت)، ٢٠٠٤م.
١١٣- ـ : قراءة في الحكومات الفلسطينية (من إقامة السلطة إلى انتخابات التشريعي الثاني)، ٢٠٠٦م.
١١٤- فهد سليمان وآخرون : وثيقة الوفاق الوطني (سلسلة الطريق الاستقلال٢٢)، التقدم، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٠م.
١١٥- ــ : إستراتيجية دفاعية للقطاع (سلسلة الطريق الاستقلال٢٦)، التقدم العربي، بيروت، لبنان، ٢٠١٢م.
١١٦- قيس عبد الكريم وآخرون: الطريق الوعر، التقدم العربي، بيروت، لبنان، ١٩٩٧م.
١١٧- قيس عبد الكريم وآخرون : سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة،التقدم العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٨م.
١١٨- قيس عبد الكريم : ما بعد الأزمة، التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل (وقائع المؤتمر السنوي الرابع لمؤسسة مواطن ١٩٩٨م)، مواطن، رام الله، فلسطين، ط١، ١٩٩٩م.
١١٩- قيس عبد الكريم وآخرون : القبضة المثقوبة، التقدم العربي، بيروت، لبنان، ١٩٩٩م.
١٢٠- ــ : الدولة المستقلة والسيادة الوطنية، التقدم العربي، بيروت، لبنان، ١٩٩٩م.
١٢١- ــ : خمس سنوات على اتفاق أوسلو، التقدم العربي، بيروت، لبنان، ١٩٩٩م.
١٢٢- قيس عبد الكريم : الخلفية والأبعاد السياسية لإعلان السيادة "أوراق الندوة التي عقدت في نابلس استعداداً لمواجهة استحقاق ٤/مايو/١٩٩٩م، والدولة الفلسطينية وأفاق ممارسة الاستقلال والسيادة"، الكرمل، عمان، الأردن، ١٩٩٩م.

١٢٣- ــ : الجبهة الجذور والمسيرة، (ناهض زقوت : الندوة الفكرية. خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين)، المركز القومي للدراسات والتوثيق، الجلاء، غزة، فلسطين، ط١، ٢٠٠٠م.
١٢٤- قيس عبد الكريم وأخرون : من أوسلو إلى واي ريفر، التقدم العربي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م.
١٢٥- قيس عبد الكريم. فهد سليمان : الجبهة الديمقراطية " النشأة والمسار"، التقدم العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
١٢٦- قيس عبد الكريم وآخرون : السور الواقي، التقدم العربي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣م.
١٢٧- ـــ : ما بعد السور الواقي، التقدم العربي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣م.
١٢٨- ـــ : في النظام السياسي الفلسطيني، التقدم العربي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤م.
١٢٩- ـــ : خطة فك الارتباط، التقدم العربي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥م.
١٣٠- ـــ : قبل الرحيل في السياسة.. والنظام الفلسطيني، التقدم العربي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥م.
١٣١- قيس عبد الكريم. فهد سليمان : في ظلال الوادي ٢، د.ت
١٣٢- قيس عبد الكريم وآخرون : استراتيجية فلسطينية بديلة (سلسلة الطريق الاستقلال ٢٤)، التقدم العربي، بيروت، ط١، ٢٠١١م.
١٣٣- قيس عبد الكريم. فهد سليمان : قضايا نظرية (في الاشتراكية. أزمة الرأسمالية. والعلمانية)، ملف، دمشق، سوريا، ٢٠١٢م.
١٣٤- قيس عبد الكريم وآخرون : مخاض التجديد١٩٨٨-١٩٩٨م، التقدم العربي، بيروت، لبنان، ٢٠١٣م.
١٣٥- ـــ : على مرمى حجر (في قضايا الدولة والاستقلال)، التقدم العربي، بيروت، لبنان، ٢٠١٣م.
١٣٦- مؤسسة الدراسات الفلسطينية العربية: الكتاب السنوي ١٩٦٩م، منشورات مؤسسة الدراسات، رئيس التحرير برهان الدجاني، بيروت، لبنان، ١٩٧٢م.
١٣٧- ـــ : الكتاب السنوي ١٩٧٠م، منشورات مؤسسة الدراسات، رئيس التحرير برهان الدجاني، بيروت، لبنان، ١٩٧٤م.
١٣٨- ـــ : الكتاب السنوي١٩٧٢م، منشورات مؤسسة الدراسات، رئيس التحرير برهان الدجاني، بيروت، لبنان، ١٩٧٦م.
١٣٩- ـــ : الكتاب السنوي ١٩٧٤م، منشورات مؤسسة الدراسات، رئيس التحرير كميل منصور، بيروت، لبنان، ١٩٧٧م.

١٤٠- ـــ : قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي- الإسرائيلي ١٩٤٧-١٩٧٤م، ج١، تقديم : أحمد عبد المجيد، مؤسسة الدراسات، بيروت، لبنان، ط٣، ١٩٩٣م.
١٤١- ـــ : قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي- الإسرائيلي ١٩٧٥-١٩٨١م، ج٢، تقديم : أحمد عصمت عبد المجيد، مؤسسة الدراسات، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٤م.
١٤٢- ممدوح نوفل : البحث عن الدولة، المؤسسة الفلسطينية للدراسات الديمقراطية، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٠م.
١٤٣- نايف حواتمة. ياسر عبد ربه : ضد الغزو السوري" كل الطاقات إلى جبهات القتال حتى سحق المؤامرة"، (مقابلة نايف حواتمة مع وكالة تاس السوفيتية- التدخل السوري ودوره في إطالة أمد الحرب والخطط المعادية) بتاريخ ١٩٧٦/٩/٣٠م.
١٤٤- نايف حواتمة: " المعارضة الفلسطينية البديلة عن أهل أوسلو هي الأوسع في صفوف شعبنا"، البيادر السياسي، عدد ٦٢٤، ١٩٩٥م.
١٤٥- ــ : نايف حواتمة يتحدث، الجليل، عمان، الأردن، ١٩٩٧م.
١٤٦- ــ : أوسلو والسلام الأخر المتوازن، الأهالي، دمشق، ١٩٩٨م.
١٤٧- ــ : أبعد من أوسلو... فلسطين إلى أين؟، الجليل، عمان، الأردن، ٢٠٠٠م.
١٤٨- ــ : عاشوا من أجل فلسطين، مج ١، تحرير فهد سليمان. معتصم حمادة، التقدم العربي، بيروت، لبنان، ٢٠٠١م.
١٤٩- نايف حواتمة. قيس عبد الكريم : البرنامج المرحلي ١٩٧٣ ١٩٧٤م (صراع – وحدة في المقاومة الفلسطينية)، التقدم العربي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢م.
١٥٠- نايف حواتمة : الذكرى ٣٣ لرحيل "جمال عبد الناصر" ثورة يوليو انجازات عظيمة وأخطاء كبيرة...، الواقع العربي أزمات وتراجعات ولا حلول، (دياب اللوح : مركز الإعلام والمعلومات، وثيقة ٨، غزة، فلسطين، ٢٠٠٣م).
١٥١- ــ : الانتفاضة في عامها الرابع... واقع وآفاق، (دياب اللوح : مركز الإعلام والمعلومات، وثيقة ١٣، غزة، فلسطين، ٢٠٠٣م).
١٥٢- ــ : في البدء كانت فلسطين وستبقى فلسطين "التضامن مع اليهود "الإسرائيليين"، يكون بتخليصهم من عنصريتهم، (دياب اللوح : مركز الإعلام والمعلومات، وثيقة ١٣، غزة، فلسطين، ٢٠٠٤م).
١٥٣- ــ : في الذكرى (٨٦) لوعد بلفور الصهيونية صيغة الانحطاط الأخلاقي للامبريالية، (دياب اللوح : مركز الإعلام والمعلومات، وثيقة ١٣، غزة، فلسطين، ٢٠٠٤م).
١٥٤- ــ : عشر سنوات على أوسلو، (دياب اللوح : مركز الإعلام والمعلومات، وثيقة ١٣، غزة، فلسطين، ٢٠٠٤م).

١٥٥- ــ : اليسار العربي (رؤيا النهوض الكبير – نقد وتوقعات)، الأهالي، دمشق، سوريا، ط١، ٢٠٠٩م.
١٥٦- ــ : الأزمات العربية في عين العاصفة، الوطنية الجديدة، دمشق، سوريا، ٢٠١٢م.

رابعاً : الموسوعات :

١٥٧- جوني منصور : معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، مدار، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٩م.
١٥٨- خيرية قاسمية: الحركة الوطنية الفلسطينية في ثلثي القرن الحالي ١٩٠٠-١٩٦٤م، الموسوعة الفلسطينية، القسم الخاص، مج ٥ ودمشق، سوريا، ط١، ١٩٩٠م.
١٥٩- عبد الوهاب المسيري: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج ٧، الشروق، القاهرة، مصر، ط١، ١٩٩٩م.ة
١٦٠- عبد الوهاب الكيالي وآخرون : موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، برقيا، بيروت، ١٩٩٤م.
١٦١- مؤسسة أعمال الموسوعة : الموسوعة العربية العالمية، الرياض، السعودية، ط٢، ١٩٩٩م.
١٦٢- هيئة الموسوعة الفلسطينية : الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، مج ٢، دمشق، سوريا، ط١، ١٩٨٤م.

خامساً : الرسائل العلمية

١٦٣- أشرف اسماعيل : تجربة اليسار الفلسطيني المسلح، رسالة ماجستير منشورة، العربي، القاهرة، مصر، ٢٠٠٧م.
١٦٤- أشرف دحلان : الخيار الإقليمي لتسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني (رؤية بديلة لحل الدولتين)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ٢٠١١م.
١٦٥- أكرم حجازي : بعد نصف قرن " الحركة الوطنية الفلسطينية الراهنة من الداخل" بحث سيولوجي في تاريخ المنظمات الفدائية والجماعات الاسلامية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة تونس الأولى، تونس، ٢٠١٠م.
١٦٦- بلال الشوبكي : التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة" حركة حماس نموذجاً"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠٠٧م.ظ
١٦٧- تيسير أبو جمعة : انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠م وأثرها السياسي على القضية الفلسطينية ٢٠٠٠-٢٠٠٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ٢٠١٠م.

١٦٨- حسن أيوب : آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية ١٩٩٣-٢٠٠٣م كعامل محوري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، ٢٠٠٦م.
١٦٩- حياة عياد : اليسار الفلسطيني، بعد أوسلو، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، القدس، فلسطين، ٢٠٠٦م.
١٧٠- خالد الشيخ عبد الله : مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر، ١٩٨٨-٢٠١٢م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ٢٠١٣م.
١٧١- خليل أبو عرب : أثر الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، ٢٠٠٨م.
١٧٢- سامر أبو رجيلة : العلاقات الفلسطينية اللبنانية وأثرها على الوجود الفلسطيني في لبنان ١٩٦٩-١٩٨٢م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ٢٠١٠م.
١٧٣- سامي أحمد : الجبهة الشعبية، رسالة دكتوراة منشورة، جزيرة الورود، القاهرة، مصر، ٢٠١١م.
١٧٤- مرام شعث : المواقف الدولية إزاء قضية الدولة الفلسطينية بعد أوسلو، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٠م.
١٧٥- مروان أبو جاسر : رؤية حل الدولتين وأثرها على التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ٢٠١٣م.
١٧٦- عصام عدوان : حركة التحرير الوطني الفلسطيني"فتح" ١٩٦٩-١٩٨٣م، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٤م.
١٧٧- عماد الدين أبو رحمة : أثر عملية التسوية السياسية على الهوية الفلسطينية (دراسة لاتجاهات طلبة الجماعات الفلسطينية بقطاع غزة)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ٢٠١١م.
١٧٨- ناصر سلمة : اللاجئون الفلسطينيون بين قرارات الشرعية الدولية ومفاوضات التسوية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ٢٠١٣م.
١٧٩- وسام الفقعاوي : إشكالية الوطني والقومي في الفكر السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (١٩٦٧-٢٠٠٠م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ٢٠١١م.

سادساً : المراجع العربية :

١٨٠- أحمد أبو مصطفي : سلطات الحكم الذاتي الفلسطيني بين الحكم المحلي والاستقلال الوطني، صنعاء، اليمن، ١٩٩٤م.

١٨١- أحمد الريماوي : المسار التاريخي للنضال الوطني الفلسطيني خلال القرن العشرين، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، السعودية، ٢٠٠٥م.
١٨٢- أحمد قريع : مفاوضات كامب ديفيد "طابا واستوكهولم ١٩٩٥م – ٢٠٠٠م"، (الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠٠٥م.
١٨٣- ـ : مفاوضات أوسلو ١٩٩٣م (الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠٠٦م.
١٨٤- ـ : المفاوضات المتعددة الأطراف لعملية السلام (بدايات ملتبسة ونهايات مؤجلة)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨م.
١٨٥- إبراهيم ابراش : المؤسسات والوقائع الاجتماعية (من شريعة الغاب إلى دولة المؤسسات)، بابل، الرباط، المغرب، ١٩٩٨م.
١٨٦- إبراهيم غالي : الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وعملية السلام (الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة)، المحرر صبحي عسيلة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٥م.
١٨٧- إسماعيل الأشقر وأخرون : سلسلة انتفاضة الأقصى (العمليات العسكرية للمقاومة ٢٠٠-٢٠٠٣)، المركز العربي للبحوث والدراسات، غزة، فلسطين، ٢٠٠٣م.
١٨٨- إسماعيل ياغي. نظام بركات : دراسات فلسطينية (تاريخية-سياسية)، الفرزدق، الرياض، السعودية، ١٩٨٨م.
١٨٩- اياد البرغوثي : العلمانية السياسية والمسألة الدينية في فلسطين، مركز رام الله للدراسات، رام الله، فلسطين، ٢٠١٢م.
١٩٠- أسامة أبو نحل وآخرون : مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية (من النشأة إلى أوسلو)، الجندي، القدس، ٢٠١٢م.
١٩١- بسام البطوش: الأردن وفلسطين، كنوز المعرفة العلمية، عمان، الأردن، ٢٠١١م.
١٩٢- بشير يوسف : فلسطين بين القانون الدولي والاتفاقيات الدولية، البداية، عمان، الأردن، ٢٠١٠م.
١٩٣- تيسير جبارة : تاريخ فلسطين، الشروق، عمان، الأردن، ١٩٩٨م.
١٩٤- تيسير الزبري : وقفة مراجعة للجبهة الديمقراطية (أضوء على المسيرة الفلسطينية ومقاربات يسارية أخرى)، مركز منيف البرغوثي الثقافي، ٢٠٠٠٥م.
١٩٥- جان جورج دانيال : مؤتمر مدريد سيناريو متكامل من أجل السلام في الشرق الأوسط "دراسة وثائقية"، ج ٣، نوبليس، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢م.

١٩٦- جبر الهلول: المواثيق والعهود في ممارسات اليهود، مجد، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠م.
١٩٧- جعفر عبد السلام. محمود داود: الصراع العربي الاسرائيلي" بين النضال المسلح والتسوية السلمية"، رابطة الجامعات الاسلامية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٦م.
١٩٨- حاتم أبو زايدة : الكفاح الفلسطيني المسلح (حصاد في ظل الحصار. فصائل منظمة التحرير ١٩٦٥-٢٠٠٠م) "رؤية نقدية"، مركز أبحاث المستقبل، ٢٠٠٦م.
١٩٩- حمدي الجواد : دائرة المعارف الاشتراكية، الهنا، مصر، د.ت.
٢٠٠- رأفت الشيخ : تفسير مسار التاريخ، عين، القاهرة، مصر، ٢٠٠٠م.
٢٠١- رفيق النتشة وآخرون : فلسطين.. تاريخا... وقضية، الرياض، السعودية، ١٩٩٨٧م.
٢٠٢- زكريا محمد : أضواء على المسيرة اليسارية الفلسطينية ومقاربات يسارية أخرى (تعقيب الجبهة الديمقراطية : الدولة ونقطة التوازن)، مركز منيف البرغوثي الثقافي، ٢٠٠٠٥م.
٢٠٣- سري سمور : وجود فرع لتنظيم القاعدة في فلسطين ممكن أم مستحيل، جنين، فلسطين،٢٠٠٥م.
٢٠٤- سعدي رحمي : مصطلحات سياسية، الثقافة الجديدة، القاهرة، د. ت.
٢٠٥- سميح فرسون : فلسطين والفلسطينيين، ترجمة عطا عبد الوهاب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣م.
٢٠٦- سهر عبد الكريم: حرب الخليج الثانية والحصاد، سوريا، ط١، ٢٠٠٧م.
٢٠٧- السيد يسين وآخرون : تحليل مضمون الفكر القومي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨٥م.
٢٠٨- طاهر شاش : مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية والآمال والتحديات، الشروق، القاهرة، ١٩٩٩م.
٢٠٩- عاطف أبو سيف : المجتمع المدني والدولة (قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني)، الشروق، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٥م.
٢١٠- علي فياض : مكانة حق العودة، الفكر السياسي الفلسطيني، سلسلة الفكر السياسي، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، ٢٠٠١م.
٢١١- علي محمد : تيارات فلسفية حديثة ومعاصرة، المعرفة، الإسكندرية، مصر، ١٩٩١م.
٢١٢- أبو علي مصطفى : الخبرات السياسية لحركة القوميين العرب والجبهة الشعبية خلال القرن الماضي، (ناهض زقوت : الندوة الفكرية السياسية)، المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة، فلسطين، ٢٠٠٠م.
٢١٣- عبد الرحمن علي : إسرائيل والقانون الدولي، الزيتونة، بيروت، لبنان، ٢٠١١م.

٢١٤- عبد الرحيم مارديني : موسوعة مشاهير وعظماء وشخصيات من العالم، المحبة، دمشق، سوريا، ٢٠٠٢-٢٠٠٣م.
٢١٥- عبد القادر ياسين : دليل الفصائل الفلسطينية، مركز الإعلام العربي، الجيزة، مصر، ٢٠٠٩م.
٢١٦- عبد المجيد حمدان (عضو الأمانة لحزب الشعب الديمقراطي) : تعقيب على ورقة قيس عبد الكريم. (ناهض زقوت : الندوة الفكرية خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين)، المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة، فلسطين، ٢٠٠٠م.
٢١٧- عزمي بشارة : مساهمة في نقد المجتمع المدني، مواطن، رام الله، فلسطين، ١٩٩٦م.
٢١٨- عصام عدوان: حركة التحرير الفلسطيني فتح ١٩٦٩-١٩٨٣م(الكتاب الثاني)، مدبولي، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠٠٩م.
٢١٩- عماد الفالوجي : الحوار الفلسطيني، اليازجي، غزة، فلسطين، د. ت.
٢٢٠- عمر رشدي : الصهيونية، القلم، الكويت، ط٣، ١٩٧٦م.
٢٢١- عمر عساف : تجربة الجبهة الديمقراطية في الضفة وقطاع غزة، "أضواء على المسيرة اليسارية الفلسطينية ومقاربات يسارية أخرى"، إصدار مركز منيف البرغوثي الثقافي، الإصدار الثامن، ٢٠٠٥م.
٢٢٢- عودة الأشهب. نعيم الأشهب : اليسار العربي الفلسطيني١٩٤٣-١٩٤٨م، المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، التنوير، ٢٠٠٨م.
٢٢٣- عيسى الحسن : أعظم شخصيات التاريخ (دينية، أدبية، سياسية، علمية، فلسفية)، مراجعة وتدقيق عبد الله المقري، الأهلية، عمان، الأردن، ٢٠١٠م.
٢٢٤- عيسى قراقع : الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية بعد أوسلو ١٩٩٣-١٩٩٩م، تقديم هشام مرارجة، معهد الدراسات الدولية، نابلس، فلسطين، ٢٠٠١م.
٢٢٥- غازي خورشيد : دليل حركة المقاومة الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، لبنان، ١٩٧١م.
٢٢٦- غازي السعدي : الأحزاب والحكم في إسرائيل، الجليل، عمان، الأردن، ١٩٨٩م.
٢٢٧- غالي إبراهيم : الجبهة الديمقراطية، فلسطين وعملية السلام "الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة" المحرر صبحي عسيلة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٥م.
٢٢٨- فيصل حوراني : الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٧٤م، مركز الأبحاث، بيروت، لبنان، ١٩٨٠م.
٢٢٩- مالك أبوشهيوة. محمود خلف. مصطفى خشيم : الايديولوجيا والسياسة، الجماهيرية، ليبيا، ١٩٩٣م.

٢٣٠- محسن صالح : دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، الفرقان، عمان، الأردن، ٢٠٠٤م.
٢٣١- محمد سويد: الجنوب اللبناني في مواجهة اسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م.
٢٣٢- محمود الشرقاوي : التفسير الديني للتاريخ، ج١، كتائب الشعب، د.ت.
٢٣٣- مراد وهبه : المعجم الفلسفي، الثقافة الجديدة، القاهرة، مصر، ١٩٧١م.
٢٣٤- مركز القدس للإعلام والاتصال : تحديات المرحلة الانتقالية للمجتمع الفلسطيني، دار القدس، القدس، ١٩٩٤م.
٢٣٥- منير الهور. طارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (١٩٤٧–١٩٨٥م)، الجليل، عمان، ط٢، ١٩٨٦م.
٢٣٦- ناهض زقوت : اللاجئون الفلسطينيون" ذاكرة وطن لا تنسى"، اللجنة الوطنية العليا لإحياء ذكرى النكبة، غزة، فلسطين، ٢٠١١م.
٢٣٧- نعمان فيصل : الانقسام الفلسطيني (في عهد الانتداب البريطاني وفي ظل السلطة الفلسطينية – دراسة مقارنة)، اليازجي، غزة، فلسطين، ٢٠٠٩م.

سابعاً : المراجع الأجنبية المترجمة :

٢٣٨- بونو ماريوف : القاموس السياسي، ترجمة وإعداد عبد الرزاق الصافي، الفارابي للمعارف، بغداد، العراق، ط٣، ١٩٧٨م.
٢٣٩- دانيلنكو : آراء لينيين العلمية لقيادة المجتمع الاشتراكي، ترجمة دار التقدم، التقدم، موسكو، ١٩٧٣م.
٢٤٠- كارل ماركس : بؤس الفلسفة، ترجمة أندريه يازجى، اليقظة العربية ومكتبة الحياة، سورية–لبنان، ط٢، ١٩٦٧م.
٢٤١- مايكل هارت : المائة الأوائل، ترجمة خالد عيس.أحمد سبانو، قتيبة، ط ٩، ٢٠٠١م.
٢٤٢- وحيد خان : سقوط الماركسية، ترجمة ظفر الإسلام خان، رابطة الجامعات الإسلامية، ١٩٨٧م.

ثامناً : الدوريات والصحف باللغة العربية :

٢٤٣- خالد صافي : موقف الفصائل الفلسطينية الوطنية والإسلامية من القدس، عين على بيت المقدس، عدد ٤، ٢٠١٣م.
٢٤٤- داود تلحمي : بين الكلمة الثورية والفعل الثوري" حول مناقشات البرنامج السياسي للجبهة، مجلة شؤون فلسطينية، عدد٦١، ١٩٧٦م.

٢٤٥- سامي أحمد : المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولة الفلسطينية في إطار التسوية ١٩٦٧-١٩٩٣م، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، مج ١٣، عدد ١٢٥٣، ٢٠١١م.
٢٤٦- ذيب عمارة: البؤر الاستيطانية الجديدة، مجلة رؤية، العدد الثالث عشر، ٢٠٠١م
٢٤٧- صلاح البردويل : حماس تعتمد الشراكة السياسية مع فصائل العمل الوطني في تشكيل الحكومة، جريدة الحياة الجديدة، العدد ٣٦٩١، رام الله، بتاريخ ٢٠٠٦/١/٣١م.
٢٤٨- فيصل حوراني : منظمة التحرير الفلسطينية والاتجاه نحو التسوية، مجلة شؤون فلسطين، عدد ٩٩، ١٩٨٠م.
٢٤٩- محجوب عمر : صراع من أجل الوحدة" ملاحظات على برنامج الجبهة الديمقراطية"، مجلة شؤون فلسطينية، عدد٦١، ١٩٧٦م.

تاسعاً : المصادر باللغة الانجليزية :

250- M0atasem Hamadeh : popular Resistance is the solution, 2013.
251- Qais Abdel Karim. Fahed Suleiman: The Democratic Front for the Liberation of Palestine (DFLP) EMERGENCE AND ITINERARY 1969–2007, First Edition, 2010.
252- Ramzi Robah: palestnian Refugees the displaced the final status vegotiations negotiations.
253- Fahd Solaiman: A Study on Palestinian Governments from the foundation of the PA until the second parliamentary elections.

عاشراً : المواقع الالكترونية :

254- Palestine News & Information Agency - WAFA. All Rights Reserved, 2011.
255- http : //www.aljazeera.net/opinions/pages/fb16206a-3f92-431d-befe-8664667940ed.

عبد الرحمن غانم : مقال في الحوار المتمدن بعنوان: بطاقة تعريف بالجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

256- http : //www.anewar.org/debat/show.art.asp?t=o&aid=204806.

المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان: دراسة خاصة حول جدار الفصل العنصري.

257- http:// www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=wall85.

Abstract

The research tackles the political intellect of one Palestinian faction; The Democratic Front for the Liberation of Palestine (DFLP), during a crucial period of the Palestinian cause from 1991-2001, where such era witnessed numerous developments which overshadowed the Palestinian national struggle.

The research aimed to shed light on the evolution of the political intellect of DFLP in regard to the key issues of the conflict, identify the position of DFLP in relation to the form of the political structure and its constituents and DFLP external relations, elaborate DFLP's position towards the political settlement projects and explain its positive or negative positions, and know whether DFLP still maintains a good stature on the Palestinian national arena as its leaders claim or has lost such stature by seeking to achieve the political settlement since the declaration of its transitional program as critics allegedly maintain.

The study adopts the historical method, and it consists of 4 chapters in addition to an introductory chapter which tackles the foundation, evolution and organization of DFLP, while the first chapter examined the position and thoughts of DFLP in regard to the key issues of the conflict and the Palestinian political regime, in addition to its position in relation to the political settlement projects from 1969-1991.

The second chapter illuminated the position of DFLP in regard to the key issues of the conflict from 1991-2006 including its position towards the issues of Jerusalem, state, refugees and right of return, settlements and prisoners, the third chapter explored the position of DFLP in regard to the Palestinian political regime and its form and investigated its relations with the other Palestinian factions in addition to its stance in relation to the efforts made to support the Palestinian struggle, while the fourth chapter focused on the evolution of DFLP's political intellect in connection with the political projects proposed since the start of negotiations until the signing of settlement agreements during the period of 1991-2006 in addition to the evolution of its political intellect towards the liberation of Palestine.

The research relies on a set of sources such as documents, conferences, and data compiled throughout the successive time periods in addition to the writings of DFLP leaders and its political reports and releases relating to its vision towards the whole Palestinian political regime, the sources also included personal interviews conducted by the researcher with a number of DFLP leaders inside and outside Palestine through various communication means.

The research concluded with a number of results, and the most significant results are as follows :

1. DFLP defected from the popular front in 1969 in the aftermath of an intellectual disagreement over personal and factional issues. DFLP sought to establish its structure based on rules and regulations which are derived in essence from the Leninist and Marxist thought which advocates for social equality and justice and resisting imperialism and colonialism.
2. DFLP crystallized its pragmatic "transitional" approach through its positions towards the final status settlement of the conflict, hence it called for the need to establish the Palestinian state on the borders of 1967 war and implement resolutions of the international legitimacy in regard to the issues of refugees and settlement and treating prisoners as prisoners of war.
3. The political thought of DFLP evolved through the different time periods and resulted in disparate views at certain instances, since its foundation, DFLP called for adopting armed struggle as a the only means for liberating Palestine, however it called for political struggle through achieving a political settlement which protects the Palestinian constants from the viewpoint of DFLP.
4. The relationship between DFLP and other Palestinian factions was based on cooperation at times and rivalry and tension at other times, examples of such cooperation include the participation of DFLP in the unified national leadership in 1988, while an example of rivalry includes DFLP's participation in the PLO and pursuit to acquire a status within PLO. Strained relationships started to surface upon its defection from the PFLP and the signature of Oslo accord by Fateh faction, so the relations had some ebbs and flows throughout the different time periods.
5. DFLP had disparate views in regard to the different supporting parties of the Palestinian cause depending on the support of such parties, as DFLP was keen to establish good relations with the left-wing parties across the world based on their common intellectual beliefs in addition to its desire to establish good relations with the Arab countries and more particularly the neighboring Arab countries which host the Palestinian refugees.
6. FIDA movement defected from DFLP under the leadership of Yasser Abedrabbu in the aftermath of a disagreement over the participation in Madrid peace conference in 1991.
7. DFLP criticized the outcomes of the legislative council elections in 2006 and declared its opposition to such outcomes.
8. DFLP rejected several agreements including the Oslo accord in 1993 which it theoretically denounced and criticized, however it practically contributed to implementing the accord and sought to take up positions and roles in the post-Oslo authority.

In the name of Allah the most gracious the most merciful

Islamic Universtiy- Gaza
Deanship of Postgraduate Studies
Faculty of Arts
Department of History and Archaeology



The Development of the Political Thought of Democratic Front for the Liberation of Palestine (1991- 2006)

prepared by :
Fahema Mohammed Kamal Dalloul

Supervised by :
Dr. Nihad Mohammed Al Sheikh khalil

1435AH- 2014 AD

Gaza- Palestine